

ثورة النظام الاقتصادي في مصر
من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية

تأليف: باتريك أوبريان
تقديم وتعليق: خيرى حماد

فهرس

صفحة

٣		مقدمة العرب
٩		مقدمة المؤلف
١٣		١ - مشاكل مصر الاقتصادية في منتصف القرن الحالي
٥٣		٢ - الحكومة والاقتصاد قبل الثورة
٩٣		٣ - الثورة والاقتصاد
١١٥		٤ - مرحلة الرأسمالية الموجهة
١٣٧		٥ - المشروعات الخاصة والخطة الخمسية الأولى
١٦١		٦ - أقول المشروعات الخاصة
١٨٩		٧ - النظام الاقتصادي الاشتراكي
٢٤٧		٨ - جذور النظام الاقتصادي الاشتراكي
٢٩٥		٩ - الكفاية والعدل في النظام الاقتصادي الاشتراكي
٣٦٣		الخاتمة

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر
دار الكاتب العربي
فرع الصحافة

ثورة النظام الاقتصادي في مصر
من المشروعات الخامة الى الاشتراكية

تأليف : باسبريك أوبريان
تعريب وتعليق : حنري حماد

تقدرة العرب

ليس ثمة من شك في أن أوضاع الاقتصاد المصري في الجمهورية العربية المتحدة ، مرت بتحولات كبيرة وجذرية وبارزة الأهمية في غضون الأعوام الستة عشر التي انقضت منذ وقوع ثورة يوليو العظيمة في عام ١٩٥٢ ، إذ تحول هذا الاقتصاد ، في جميع قطاعاته التصنيعية والزراعية والتجارية من اقتصاد حرية المشروعات الخاصة ، إلى الاقتصاد الاشتراكي المحدد المخططات . وليس ثمة من شك في أن هذه التحولات الجذرية ، كانت موضوع الدرس والاستقصاء في كثير من الكتب التي صدرت في مختلف اللغات عن تاريخ مصر الحديث بوجه عام ، وتاريخ تحولها الاقتصادي بوجه خاص ، وكان بعض هذه الكتب ينبع عن الروح الدافعة إلى الإطراء والمدح ، بينما كان بعضها الآخر ، يصدر عن الرغبة المتحيزة في توجيه النقد ، والتفتيش عن العيوب والمثالب والبحث عن الثغرات والمنافذ لصب الحملات على الثورة العربية وقيادتها المؤمنة الواعية .

وقد لا نغالي إن قلنا أن تقويم المنجزات الثورية ولا سيما على السعيد الاقتصادي ، يتطلب أول ما يتطلب ، الكثير من الموضوعية التي لا تحمل طابع التحيز ولا طابع العداوة ، والتي تسترشد بالمعيار العلمية الصحيحة في التقدير وسلامة الحكم ، كما يتطلب عمقا في الدرس ، وتوغلا في البحث والاستقصاء ، وبراعة في التحليل ، وقدرة على استخلاص الأحكام العلمية السليمة والصادقة . وقد لا نغالي أيضا إن قلنا أن هذه المتطلبات قد توافرت وإلى حد كبير في هذا الكتاب الذي أقدمه إلى القارئ العربي اليوم ، وإن كان تأكيدى هذا ، لا يحول

بينى وبين القول ، بأنه بالرغم مما يتميز به الكتاب من موضوعية وعميق درس ، فإنه لم يخل من الجوانب التى تختلف فيها مع المؤلف فى تصويره وتحليله واستنتاجه ، والتى حاولنا الرد عليها فى الكثير من الهوامش المنتشرة فى جوانب الكتاب .

فلقد توخى الأستاذ باتريك أوبريان ، مؤلف هذا الكتاب - وهو بريطاني ، يعتبر من الثقافات فى مجالات النمو الاقتصادى والتنمية ، ومحاضرا فى مادتهما فى جامعة لندن - أن يصور ويوضح ويقوم التحولات الجذرية والكبيرة الأهمية التى وقعت فى الإطارات السياسية والقانونية والتنظيمية لعمليات الإنتاج فى الجمهورية العربية المتحدة بعد ثورتها أعظمية ، مركزا كل التركيز فى اهتماماته وعنايته على التبدلات التى طرأت على العلاقات بين الحكومة والاقتصاد فى مصر ومستمدا من الخلفية التاريخية لهذه العلاقات ، الأساس المادى للدراسات المقارنة التى أجراها ، وتحليل العضلات الاجتماعية والاقتصادية التى واجهت عهد الثورة منذ ظهوره فى عام ١٩٥٢ .

ولا شك فى أن هذا الكتاب غزير فى مادته ، عميق فى دراساته واستنباطاته مخفى فى مراجعه ومصادره ، إذ إن معرفة المؤلف باللغة العربية التى تعلمها وأثقنها أبان وجوده فى معهد الدراسات الشرقية والأفريقية فى لندن ، والخبرة التى اكتسبها بالاقتصاد المصرى أبان الدراسات التى أجراها فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ فى معهد التخطيط القومى فى القاهرة ، قد مكنته من الاطلاع على مئات المراجع والبحوث والدراسات التى أجراها المعهد ، وقام بها مجلس التخطيط القومى . بالإضافة الى الكتب الكثيرة والمقالات التى نشرت فى مختلف الصحف والمجلات العربية المتخصصة ، وإلى الدراسات العميقة التى كتبت عن الاقتصاد المصرى فى مختلف اللغات ، وفى شتى المعهود . ومن هنا تبرز أصالة الكتاب ويبدو العمق فى التحليلات والنتائج التى توصل إليها .

ولعل من أبرز النتائج التى توصل إليها المؤلف أن التحولات الجذرية فى الاقتصاد المصرى ، لم تكن وليدة خطة مذهبية مبيتة قبل الثورة ، وإنما جاءت نتيجة سنوات طويلة من التجارب ومن التنظيم الذى فرضته حسيطة هذه التجارب من ناحية ، وأوضاع البنية المصرية من الناحية الثانية . ومن هنا كان تقسيمه لعهد الثورة الى ثلاث مراحل على الصعيد الاقتصادى ، أولاها مرحلة حرية المشروعات فى القطاع الخاص ، وثانيها مركزية الاشراف الحكومى على اقتصاد مشترك

بضم القطاعين العام والخاص ، وثالثتها مرحلة الشروع في بناء الاقتصاد الاشتراكي على اساس التخطيط العلمي .

ولقد حدد المؤلف نهاية المرحلة الأولى في عام ١٩٥٦ اذ أصبح اهتمام الثورة بشئون التنمية الاقتصادية أكثر بروزا بعد العدوان الثلاثي ، وبأن رجالها أكثر تفعيلا على تحقيق تقدم فعلي وملحوظ في المجال الاقتصادي في فترة زمنية قصيرة . وكان الموقف السلبي الذي وقفه رجال القطاع الخاص بالرغم من موقف الحكومة الايجابية منهم في السنوات الأربع الأولى من الثورة ، ومن مغرياتهم لهم ونداءاتها الموجهة الى وطنيتهم ، عاملا في تبين الدولة ، للحقيقة التي سرعان ما تبينتها وهي ان عليها ان تتسلم زمام القيادة في دفع عجلة الاقتصاد القومي الى الامام . وهكذا راحت تتولى المسؤولية بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ عن تجميع رؤوس الاموال الانتاجية . وتقوم بكل صورة ممكنة من صور الضغط والاقناع لحمل القطاع الخاص على الانسجام مع مخططات التنمية التي شرعت في وضعها ، ولتبع المدخرات من التوجيه الى قطاع العقارات والصورة التي لاقيمة اجتماعية لها في الانتاج ، وصحبها في مشروعات المخططات ذات القيمة الاجتماعية .

وعندما شرعت الحكومة في وضع خطتها الخمسية الأولى في عام ١٩٦٠ ، تبينت بمنتهى الوضوح ، أنها لا تستطيع الاعتماد على الدور المحدد في الخطة للقطاع الخاص في مجال الاستثمار والادخار ، وأن الخطة كلها قد تتعرض الى الخطر ، نتيجة تقاعس القطاع الخاص عن أداء الواجبات التي فرضتها الخطة عليه . ولذا بادرت الدولة في القرارات والقوانين الاشتراكية التي صدرت في عام ١٩٦١ ، الى تأميم القطاعات الاقتصادية الصالحة للاشراف المركزي ، مما ادى الى ضم التجارة الخارجية والقسم الأكبر من الانتاج الصناعي الى القطاع العام ، وأمن للدولة الاشراف المباشر على المصدر الرئيسي للمدخرات المحلية والممثل في ارباح الصناعة المنظمة والتجارة ، كما بادرت الى اتخاذ خطوات أكثر حزما في مجال الزراعة لنشر التعاونيات الانتاجية في جميع أرجاء الريف . وكانت هذه القرارات والقوانين بداية مرحلة بناء الاقتصاد الاشتراكي للثورة الاجتماعية والاقتصادية .

وهنا يصل المؤلف الى استنتاجه الثاني ، وهو ان التغيرات التنظيمية التي مثلتها بداية المرحلة الثالثة في عام ١٩٦١ ، لم تكن وليدة مذهبية مقررة منذ البداية ، وانما كانت ميبا في خلق المذهبية التي جسدها ميثاق العمل الوطني ، وشرحها كل الشرح . فلقد أوضحت الخطة التي تم وضعها في عام ١٩٦٠ ، التناقض بين أهدافها الطموحة

وبين تجزئة السلطة في الإشراف على موارد البلاد الاقتصادية ، ولا سيما بعد أن فقدت الثورة نفوذها بالقطاع الخاص ورجاله ، الذين ظلوا يؤثرون عامل الربح على جميع العوامل الأخرى .

ويحدد المؤلف في استنتاجه الثالث ، أن تعبير اقتصاد السوق المركزي ينطبق كل الانطباق على الأوضاع الاقتصادية الجديدة ، إذ أن النظام تميز من الناحية التنظيمية بالتنوع واللامركزية ، وبأن القرارات المتعلقة بالانتاج تصدر عن المشرفين على المصانع والمزارع ومؤسسات الخدمات وبأن الربح ظل يمثل الدليل المؤشر على نجاح المشروعات كلها .

ويقول المؤلف في استنتاجه الرابع أن الزراعة ظلت تمثل مزيجاً من العمليات الفردية والجماعية ، إذ تشمل العمليات الجماعية ، الفلاحة والرى واستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والحصاد بينما تشمل العمليات الفردية البذار والتعشيب والعناية بالحاصيل . وما زال المزارعون ، بالرغم من إشراف وزارة الزراعة وإرشاداتهم ، أحراراً في استخدام الكميات التي يرونها مناسبة من الأسمدة والمبيدات وأدوات العمالة ، لتحقيق الحد الأقصى من الانتاج ، الذي تقوم التعاونيات ببيعه . ولكن الحكومة تهدف من سياستها المقبلة إلى زيادة معدلات الانتاج في الزراعة ، وإلى تمكين موفقي الإرشاد الزراعي ، عن طريق الإجراءات التسويقية التي تقوم بها التعاونيات الانتاجية ، من تحقيق الفرص العديدة لشراء الآلات وإقامة المباني الجديدة في المزارع وشق الطرق وغير ذلك من الخدمات .

ويقول الاستنتاج الخامس ، بأن قرارات الاستثمار التي تؤثر على القطاعين العام والخاص ، لم تعد في يد الشركات فرادى ، وبالرغم من أن في وسع مديري هذه الشركات أن يوجهوا النصح ، وأن يقترحوا ويطلبوا ، إلا أن الريادات في الطاقة الانتاجية بالنسبة إلى أية شركة ، أو خلق المشروعات الجديدة ، يعتبران من القضايا التي تمارسها سلطات التخطيط العليا إذ أن الاستثمارات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الخطة .

ويؤكد المؤلف في استنتاجه السادس ، أن الأنظمة الجديدة ، خلقت مزيداً من العدل في توزيع الدخل ، بالنسبة إلى ما كان عليه الوضع في ظل نظام حرية المشروعات السابق ، عندما كانت التعريفات الجمركية ، وعدم وجود التنافس ، وضعف النقابات ، تؤمن الفرص للمؤسسات الخاصة لاستغلال المستهلكين والعمال . ولاشك أيضاً في أن التنظيم

الجديد خلق إمكانات إدارية لإعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية والإنفاق الاجتماعي ، أي بأسلوب لا يعرقل فاعلية جهاز التسعير كموزع للموارد ولا يبيقه .

وقرر المؤلف في استنتاجه السابع ، أن التنظيم الجديد أكثر عدلاً من التنظيم السابق . فلقد اختفى اللاتكافؤ الصارخ في توزيع الثروات والدخول من الوجود . ومازالت مشروعات العمل الاجتماعي ، تؤمن حماية قطاع على الأقل من قوة العمالة من أخطار البيئات الصناعية والمدنية ، كما أن العهد أوضح إدراكه للحاجة الملحة إلى إشراك قطاعات أكبر من السكان في اتخاذ القرارات في جميع مستويات الحكم . ولقد وضع لنفسه مثلاً علياً يسمى إلى تحقيقها ، وفي مقدمتها ، مضاعفة الدخل القومي ، وإقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

ويضم الكتاب ، بالإضافة إلى نحو من ٢٢ جدولاً تتحدث عن الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالتطور الزراعي والإنتاج الصناعي ، ومجالات التشغيل والعمالة ، وإنتاج القطاعين العام والخاص ، والإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية ، والاستثمارات والمدخرات ، وأرقام الإنتاج ، ومعدلات التنمية ، مقدمة ، وعشرة فصول ، ضمها المؤلف دراساته العميقة واستنتاجاته ، وتحليلاته العلمية ، وأحكامه .

فلقد عالج في الفصلين الأول والثاني مشكلات مصر الاقتصادية قبل وقوع الثورة ، بعد أن مهد لها بدراسة تاريخية للاقتصاد المصري ، وأوضاعه منذ عهد محمد علي حتى قيام الثورة .

وتناول المؤلف في الفصول الأربعة التالية ، مراحل التطور الاقتصادي بعد الثورة ، مستهلاً إياها بمرحلة حرية المشروعات الخاصة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ ، ثم بمرحلة الرأسمالية الموجهة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ، ثم مرحلة الفول المشروعات الخاصة التي مهدت لقيام مرحلة النظام الاقتصادي الاشتراكي منذ عام ١٩٦١ .

وعرض المؤلف في الفصول الثلاثة التالية النظام الاقتصادي الاشتراكي وجدوره ، وما حققه في مجال تأمين الكفاية والعدل حتى تاريخ وضع الكتاب في مستهل عام ١٩٦٦ .

وانتهى المؤلف من بحثه بفصل أخير ضمنه آراءه واستنتاجاته التي بناها على أساس دراساته العلمية ، واستقصائه وتحليلاته ، فكان

فيها كلها ملتزما بجانب الموضوعية التي تؤلف المصيغة الغالبة للكتاب .

ولاشك في أنني ، وقد حاولت عرض صورة ملخصة عن هذا الكتاب
الذي أقدمه الى القارئ العربي في هذه المقدمة ، أعتقد أن هذا التقديم
لا يفتي عن دراسة الكتاب الذي يعتبر من أحسن ما كتب في موضوعه .

ولعلني أكون قد وفقت في تعريبه ، تعريبا أميناً صادقا ، أعرض
فيه وجهات نظر المؤلف ، دون تفسير ، مع الرد على الجوانب التي قد
تختلف فيها معه ، في الهوامش المنتشرة في جوانب الكتاب .

القاهرة في ١١ يوليو ١٩٦٨

نخري حماد

مقدمة المؤلف

تمكنت مجموعة من الضباط الشبان في شهر يوليو من عام ١٩٥٢، من تسلم زمام الحكم في مصر . ولم تمض حقبـة واحدة على هذا الحدث الهام ، حتى كانت هذه المجموعة قد تمكنت من تحويل نظام الانتاج في البلاد من اقتصاد المشروعات الخاصة التـسويقي الى نظام تتخذ فيه مؤسسات الدولة معظم القرارات ذات الأهمية ، والمتعلقة بالانتاج السائر وبالاستثمارات الاقتصادية . ولقد كان اتجاه هذا التحول متوقعا ، اذ كان الميل من جانب الدولة ، لتقييد حرية المنتجين في التصرف ملحوظا ، حتى في العهد البائد . ولكن ما أثار الدهشة ، هو مدى ما وقع من تحول وسرعته ، اذ أنه تحقق على ايدي مجموعة من الضباط العسكريين الذين لم يكونوا قد التزموا قبل الثورة بمبدأ اشراف الدولة على المجال الاقتصادي ، وكانوا في السنوات الاولى من حكمهم ، يبدون كل تصميم على محاولة الحفاظ على قطاع المشروعات الخاصة وتقويته .

وسأحاول في هذا الكتاب ، عرض التبدلات التي وقعت في تنظيم مصر الاقتصادي وشرحها وتقييمها . ولن يكون التركيز في الكتاب : كما هو في الكثير من الدراسات للتطور الاقتصادي ، منصبا على منتجات الاقتصاد ، وإنما سـينصب على الاطارات السياسية والشرعية والتنظيمية التي مارست فيها المشروعات الاقتصادية نشاطاتها منذ الثورة . ولكنني سأحاول تعبير هذه التبدلات ، عندما يكون هذا التعبير ممكنا . ولذا فسأقوم بذلك حيثما أمكن ، مقبضا اياها ، ومظهرا كيفية وقوع هذه التبدلات الجوهرية واسبابها .

وتؤمن الدراسات التي تجري للنظم الاقتصادية وللادوار التي تلعبها في توزيع الموارد الخلفية اللازمة لفهم عملية التبدل الاقتصادي في البلاد التي تختلف في بنيتها الاقتصادية وأنظمتها التشريعية عن تلك التي خبرتها بلاد أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . ولما كانت الحكومة المصرية لا تنفك عن القول بأن نظامها الاقتصادي يؤلف نموذجا ، لبلدان الشرق الأوسط كلها ، فإن شرح مظاهر هذا النظام العامة ، يساعد كثيرا ، على ايضاح الصورة التي تقيم فيها الدول العربية الأخرى هذا النظام (١) . ولاشك ايضا وأخيرا ، في أن محاولة تحديد مراحل التحول في طريق اقامة اقتصاد مركزي تسيطر عليه الدولة ، ستزيد من فهمنا لأسباب رفض نظم الحكم الوطنية الأخرى في افريقية وآسيا لنظام المشروعات الخاصة في الاقتصاد . وقد يكون من المفيد مثلا ، أن ن عقد المقارنات بين التجربة المصرية ، وبين تجارب كل من سيلان وبورما واندونيسيا وغانا ، وهي البلاد التي مرت بثورات مشابهة ، وخرجت منها بأنظمة للإشراف الاقتصادي ، مشابهة للنظام الذي اختارته مصر . ولاشك في أن أولئك الذين يدرسون تجربة مصر المعاصرة ، سيهتمون كل الاهتمام بهذه الآراء التي اطرحها .

ولقد تأثر هذا الكتاب الذي أضفناه كل التأثير بالقضايا والأسئلة التي أثيرتها ، ولكنه تأثر ايضا بالرغبة الخاصة التي تولدت لدى في أن أؤمن لفكره الأساسية الخلفية اللازمة ، والصورة التاريخية . ولذا قدمت للكتاب بفصل استهلالي تحدثت فيه عن مشاكل مصر الاقتصادية كما بدت للحكومة الثورية الجديدة في شهر يوليو من عام ١٩٥٢ ، فلاشك في أن التبدلات التنظيمية والتشريعية التي وقعت منذ ذلك التاريخ، إنما مثلت ردود فعل الحكومة الثورية على هذه المشاكل . وبالرغم من أنني اعتبرت عام ١٩٥٢ نقطة البداية ، فأنني أحسست بالحاجة أيضا الى استعراض العلاقات بين الحكومة والاقتصاد قبل الثورة، لا لأومن منظرية الصورة فحسب ، بل ولحسر النقاب عن الابتكارات الحقة في السياسات الاقتصادية منذ حدوث الثورة . فهناك عدد وافر للغاية من الدراسات التي تبدأ بعام ١٩٥٢ وهو عام لا يمثل على الإطلاق نقطة تحول في تاريخ مصر الاقتصادي الحديث . فلاشك في أن عامي ١٩٥٧ و ١٩٦١ . يمثلان تاريخين أكثر أهمية ، في إعادة صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، من عام ١٩٥٢ . ولذا

(١) في وسعنا أن نقرب هنا مثلا بالمرق التي كانت صورة الملكية وللإشراف على القطاع الصناعي . مستندة الى حد كبير على صورة التجربة المصرية . كما أن تطبيق التنظيمات الاقتصادية المصرية على سوريا ايان الموحدة ، كان الى حد كبير سببا من أسباب الاتصال .

لقد قسمت الفصول الأولى من الكتاب ، وفقا للتسلسل الزمني في سياسات مصر الاقتصادية والاجتماعية ، الى فترات تبدأ الأولى منها عام ١٩٥٢ وتنتهي عام ١٩٥٦ ، وتبدأ الثانية عام ١٩٥٧ وتنتهي عام ١٩٦٠ ، وتبدأ الثالثة عام ١٩٦٠ وتنتهي عام ١٩٦٤ . وخصصت الفصول اللاحقة في الكتاب لاجراء دراسات استقصائية عن طبيعة النظام الاقتصادي المطبق في مصر الآن ، وعن فاعليته . (١) ولقد جرّوت فكتبت خاتمة أعدت فيها الى حد ما ، مناقشة بعض القضايا التي أثيرتها في الفصول السابقة ، وان كنت قد هدفت منها الى تبيد خيوط البحث المنتشرة الى بعضها ، وإلى تزويد ذوي الاشغال الكثيرة ، بالفرصة المناسبة ، للاطلاع على ما عنيته بالكتاب ، بصورة اكثر فاعلية ، ودون ان ارفعهم على دراسته كله ، دراسة تفصيلية .

ولقد اسعدني الحظ ، أثناء انشغالي بالبحوث اللازمة لهذه الدراسة ، ان تجد نفسي وسط مجموعة من الناس في جامعتي وهي معهد التخطيط القومي في القاهرة أثناء اجازتي الدراسية لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ، الذين كانوا جلد ضليعين بتفاصيل الاقتصاد المصري ، ومهتمين بالعمل الذي أقوم به . وكانوا لا يفتنون على الوقت لبحث هذه النقاط معي ، ولاتارة اهتمامي ببعض المراجع ، وتقويم الكثير من الأخطاء التي كنت اوشك على الوقوع فيها . وكانت مراجعته كتابي كثيرا ما تتخذ الطابع الجماعي ، بدلا من ان تمثل مجهودا فرديا . ومع ذلك فانا اقر بأنني مسؤول عن أية أخطاء فيه . وقد لا يكون في وسمي ان اعدد اسماء جميع الذين اعانوني ، وان كنت أود ان اسجل امتناني الى لقيف قليل منهم . ولقد افدت في الايام الأولى من عملي في هذا الكتاب ، الى حد كبير من صحبة بعض طلبة الدراسات العليا من العرب في كلية الاقتصاد في جامعة لندن ، بشكل لم يعرفوه هم . واود ان اوجه شكري الى الدكتور جلال امين والدكتور نور فراج ، والدكتور عمر محيي الدين والسيد علي منافي لما ابدوه من احتمال ، وما وجهوه الى من ارشادات ، وانا أقوم حديثا بدراسة شؤون بلادهم الاقتصادية . وتفضل الدكتور قوم جونسون من اساتذة كلية لندن للدراسات الشرقية والافريقية بتعليمي قدرًا كافيًا من اللغة العربية مكنتني من قراءة ما اريده من مراجع عن الاقتصاد المصري . وتفضل كل من الأصدقاء الدكتور أنور عبد الملك والدكتور جلال امين والاستاذ بنيت هانسين والسيد البرت جوراني والدكتور دونالد ميد ، والمستر شسين اولفر والاستاذ ادث بنروز والدكتور فخرى شهاب والاستاذ فاتيكويثيس ،

(١) كلني أمل في أن تناول هذه المواضيع بصورة أكثر عمقا في دراسة لاحقة .

فقرأوا مخطوطة هذا الكتاب في صورتها الأصلية وعلقوا عليها . ولاشك
في أنني مدين لهم بالكثير على الإصلاحات التي أجريتها فيها . وقامت
الدكتورة جيزيل رشيد والأنسة مادج صاحبي بمساعدتي في المهمة
المسيرة في البحث في الصحف عن الحقائق والمعلومات كما قامت
الأنسة فاليري لوتيهوف والأنسة جودي هووبس بطباعة المسودات .
وقد أجد من الاصطناع توجيه الشكر الى زوجتي التي قضت الساعات
الطويلة تسامدني في ترجمة المراجع العربية ، وتصحيح المسودات ،
واعداد الفهارس وتشجيعي على اكمال العمل .

واني لمدين بالشكر الجزيل للأنسة هرميا اوليفر من المعهد الملكي
للشؤون الدولية على ما ابتدته من جهد بالغ وفعال في اعداد مسودات
الكتاب وسد نقائصه . ولولا هذا الجهد لحفل الكتاب بما لا عد له من
الاعطاء

لندن ١٩٦٦

باتريك اوبريان

١ مشاكل مصر الاقتصادية في منتصف القرن الحالى

التقدم الاقتصادي في القرن العشرين :

كان شعب مصر في منتصف القرن الحالى من أفقر الشعوب في العالم . وكان معدل الدخل الفردى في البلاد لا يتجاوز ١١٨ دولارا في السنة ، وهو رقم يعادل عشر معدل الدخل الفردى في بريطانيا ، وكانت صورة توزيع هذا الدخل ، مفرقة في الالتكافؤ (١) . فهناك أقلية صغيرة للغاية في الاسر تقف في قمة المجتمع ، وهى تملك معظم الاراضى والموجودات الانتاجية في البلاد وتربو دخولها كثيرا على معدل الدخل على الصعيد القومى ، وان كانت تؤلف في الوقت نفسه نسبة عالية للغاية في مجموع هذا الدخل الى الحد الذى يجعل اية مقارنة بين معدل الدخل ، والدخل الفعلى في مصر ، وبينهما في اية مجتمعات أخرى ، خالية من كل معنى (٢) . ويقل هذا النعوض بالنسبة الى ارقام استهلاك المواد الغذائية في مصر ومقارنتها بالأرقام الدولية ، إذ تبين ان مستويات الاستهلاك للفرد المصرى كانت أقل بكثير من مستوياته في عدد من بلاد أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، ولكنها كانت تربو كثيرا على المستويات الضئيلة للغاية لعدد من المجتمعات الافريقية والآسيوية (٣) .

وكانت الأمراض والأوبئة ، والوفيات المبكرة ، طابع الوجود عند معظم الذين يعيشون على ضفاف النيل ، وكان معدل سننى الحياة للذكر المصرى لا يزيد على ٣٦ عاما بينما بلغ بالنسبة الى الأمريكى ٦٩ عاما . ولم يكن أكثر من ربع السكان الذين تتجاوز أعمارهم الماشرة ، يحسنون القراءة والكتابة ، بينما كانت هذه النسبة ترتفع عند المجتمعات

(١) كتاب امم المتحدة عن الدخل القومى ومعدل الدخل الفردى في جميع

بلدان ١٩٤٩ ص ١٤ .

(٢) دلت تقديرات عام ١٩٥٥ على ان نحو ٢٠ في المائة من مجموع السكان كانوا

يحصلون على ٥٥ في المائة من الدخل القومى ، وان ٦٠ في المائة من السكان كانوا يحصلون على ١٨ في المائة من مجموع الدخل القومى . راجع تقرير البعثة التجارية البريطانية في

مصر والسودان والحشة الى وزارة التجارة البريطانية لعام ١٩٥٥ ، ص ٥٥ .

الفنية في العالم الى مائة في المائة (١) . وكانت الارقام المتجمعة تخفى الكثير من الغافة الحقيقية التي تعيش فيها جماهير الشعب المصري . ولعل أكثر وصف لهذا الوجود الهزيل وضوحا وتوثيقا يقع في الدراسة التي قام بها القسم الصحي لمؤسسة روكفلر في قرية سندبليس التي تقع على بعد ثلاثين كيلو مترا الى الشمال من القاهرة . ولا شك في أن اوضاع هذه القرية تصلح نموذجا لبقية أرجاء الريف المصري . ومن المحتمل أن تكون أحسن من غيرها . ويصل التقرير الدراسي بعد تعبير دقيق للدخا والأمية ، والإسكان ومستويات تغذية الشعب ، الى هذه النتيجة الصريحة ...

« لا شك في أن سكان القرية ، يعيشون بصورة عامة في أوضاع اقتصادية متدنية للغاية ، ويعرضون نسبة عالية وأن أخذت في التناقص من الأمية ، وحاجة ملحة الى التنمية الاجتماعية وتطوير المجتمع . ولا شك في أن الأعباء المرضية التي يتحملها السكان ثقيلة للغاية وتتوافر امراض سوء التغذية ، وامراض العين السارية والمزمنة ، والحميات المعوية والدوزنطاريا ، والسل والأمراض الجنسية والبلهارزيا في معدلات عالية للغاية بين سكان القرى » (٢) .

ولو عدنا بأنظارنا الى الوراء ، لما تمكنا من تبين الكثير من الدلائل التي تشير الى وجود تحسن كبير في أحوال ازدهار القرى المصرية طيلة النصف الأول من القرن العشرين . ومن الواضح أن أوضاع الخلاص من الأمية قد تحسنت مع زيادة اتفاق الحكومة على شؤون التعليم ، وبلغت الآن نسبة الذين يحسنون القراءة والكتابة من سكان مصر ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩١٧ (٣) . ولكن إحصاءات الدخل الفعلي والاستهلاك لم تشير مطلقا الى تقدم مماثل . فلقد هبطت معدلات الدخل الفعلي للفسرد بين عامي ١٩١٣ و ١٩٥٠ بدلا من أن ترتفع ، هبوطا شديدا إبان الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في

(١) الكتاب السنوي - لثقافة الزراعة والإفدية الدولية لعام ١٩٥٤ - الجدول رقم ٨٠

(٢) الكتب السنوية الإحصائية والسكانية للأمم المتحدة .

(٣) تقييم الأوضاع الصحية والنظافة في القرى المصرية لجين وايز إحصاءات وزارة الصحة لعام ١٩٥٢ . ص ١٠٩ .

(٤) مديرية الإحصاء « إحصاء السكان لعام ١٩١٧ » المجلد الثاني والإحصاء لعام ١٩٩٧ .

الثلاثينات وإبان الحرب العالمية الثانية أيضا^(١) بينما كان معدل الاستهلاك بالنسبة إلى مجموعة من الحاجيات الضرورية كالخبوب والاحوم والمنسوجات والبن ، أعلى في نهاية الحرب العالمية الأولى منه في أواسط القرن . ولم يطرأ أى تبدل ملحوظ في أوضاع السكان الصحية قبل الفترة التي انصرفت بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٩ ، عندما هبطت نسبة الوفيات بمعدل ٤ في المائة ، فوصلت إلى ٢٣ في الألف ، وظل هذا النزوع إلى الهبوط مستمرا طيلة الخمسينات^(٢) .

وقد لا يكون من العسير علينا أن نكتشف أسباب الفاقة والجمود الاقتصادي في مصر في أواسط القرن . ولم يستطع الانتاج القومي مدة أربعين عاما تقريبا أن يسير جنبا إلى جنب مع الارتفاع المتواضع نسبيا في عدد السكان والذي كان معدله نحو ١٥ في المائة في السنة ، ولذا لم يكن معدل الانتاج الفردي الفعلي في عام ١٩٥٢ يربو كثيرا على المستوى الذي تحقق قبل الحرب العالمية الأولى^(٣) . يضاف إلى هذا أن حركة التجارة كانت في معظم السنوات غير مواتية ، وكان معدل الدخل الفعلي أدنى من معدل الانتاج الفعلي^(٤) . وعندما انقطعت الزراعة المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية عن حاجاتها المستوردة من الأسمدة ، وعندما عجزت الصناعة المصرية عن استبدال المعدات المستهلكة ، وساءت الأحوال التجارية إلى حد كبير ، هبط معدل الدخل والانتاج الحقيقيان للفرد الواحد إلى أدنى مستوى شهدته القرن كله^(٥) . وتحسنت علاقات التبادل التجاري المصرية بعد الحرب بصورة ملحوظة ، وعندما أصبح في الأمكان استيراد الأسمدة والمعدات الصناعية من جديد ، ارتفع مستوى الانتاج والدخل الحقيقيين للفرد الواحد بسرعة ، بالرغم من التصاعد الملحوظ في معدلات تزايد السكان من ٥١ إلى ٢٥ في المائة في السنة . ولكن عندما انتهى عهد الانتعاش

(١) أحمد شريف ، الاتجاهات العامة للنسبة الاقتصادية المصرية في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة ، (١٩٥٩) - مذكرات لجنة الخطة العامة (١٢١) وكتاب ، الدخل القومي في مصر ١٩٣٩ - ١٩٦٢ ، لبنين هانسين ودي ميد (١٩٦٢) - مذكرات معهد التخطيط القومي رقم ٢٢٥ .

(٢) كتاب شلزل عيساوى ، مصر في أواسط القرن ، ص ٥٥ وص ٨٥ - ص ٨٦ .

(٣) مذكرة لجنة الخطة العامة ومعهد التخطيط القومي رقم ١٢١ ورقم ٢٢٥ .

(٤) مقال لاي تناطى عن ، تطور الاقتصاد الريفي في مصر في السنوات الخمسين الأخيرة ، في مجلة مصر المعاصرة - عتد أكتوبر ١٩٦٠ الملحق رقم ٢ .

(٥) كتاب محمد أنيس ، دراسة عن الدخل القومي في مصر ، ١٩٥٠ ص ٦٦٠ -

ص ٧٠ .

الذى ولدته الحرب الكورية بالنسبة الى المنتجات البوليسية ، عادت علاقات التبادل التجارى المصرى تسير فى اتجاه معاكس من جديد ، وعندما وقعت الثورة فى عام ١٩٥٢ ، كان معدلا الدخل والانتاج الفعليين بالنسبة الى الفرد قد هبطا الى ما كانا عليه فى عام ١٩١٣ (١) .

وكانت معدلات الوفيات قد هبطت بشكل ملحوظ فى هذه الآونة ، وظلت تواصل التدليل على ميلها الى الهبوط ، بينما ظلت مستويات المواليد عالية وثابتة (٢) . وكانت مصر تمر فى ثورة سكانية ، ولم يعد معدل الانتاج الفردى يظهر أى ميل الى الارتفاع . ولو نظرنا الى ما قبل عام ١٩٥٠ أو الى ما بعده لتبين لنا أن الاقتصاد بدأ قادرا على السير جنبا الى جنب مع تزايد عدد السكان ، وعاجزا عن تحقيق أى تقدم اقتصادى فعلى .

القطاع الزراعى

لابد للكشف عن اسباب سيطرة الجهود الاقتصادى واحتمال استمراره فى دراسة تفصيلية لجزيئات الانتاج المصرى ونظورها ، ولاسيما فى ميدان الزراعة الذى كان ولا يزال يمثل القطاع المسيطر فى اقتصاد مصر . وكانت الزراعة تؤمن فى اواسط القرن نحو من ثلث الانتاج القومى كما تؤمن مجالات العمل لنحو من ثلثى قوة العمالة فى البلاد (١) . وكانت معظم الأراضى تزرع بما يتوافر من مياه النهر ، تعبيرا عن القول الشائع بأن « مصر هبة النيل » . ولقد تحقق التقدم الزراعى فى القرن التاسع عشر بوجه عام من الإضافات التى تحققت بالنسبة الى حدود الزراعة المكثفة واعادة توزيع المزارع لزراعة المحاصيل التى تؤمن ارباحا نقدية أعلى ، لا من التحسين فى الطاقة الانتاجية المادية للأرض نفسها . ومع ذلك فإن الأساليب الزراعية لم تظل جامدة على أى حال . فلقد شرع المزارعون فى نهاية القرن فى استخدام التقاوى المحسنة والأسمدة الكيماوية ، وفى الاسهام فى الحملات التى تنظمها وزارة الزراعة لمكافحة الآوثة الحشرية والآفات الزراعية ، بينما ارتفع انتاج القطن الواحد من القطن والقمح والبقول والشعير ارتفاعا كبيرا بين عامى ١٨٧٩ و ١٨٨٣ وبين عامى ١٩٠٧

(١) مذكرات معهد التخطيط القومى رقم ٢٣٥ .

(٢) الاحصاءات السنوية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - القسم الثالث .

(٣) راجع الجداول ١٠ و ١١ فى هذا الكتاب .

و ١٩١١ (١) . ولكن الزيادة الكبرى والمؤثرة في الانتاج الزراعى فى القرن الحالى تحققت قبل عام ١٩١٤ بصورة رئيسية من توسيع مساحات الاراضى المنزرعة ومن الاضافات فى عدد المحاصيل الناتجة عن اية ارض معينة من المساحة المزروعة .

وكانت غالبية الحقول الزراعية فى مصر قبل عهد محمد على ، تعتمد فى انتاجها على رى الحياض ، اى على الرى المتحقق اثناء موسم الفيضان عندما ترتفع مناسيب المياه فى النيل ، اذ يختزن الفلاحون الماء فى الحقول والحياض المنتشرة على شاطئيه ، ثم يعملون على امتصاص التربة له . وكانوا اذا ما انخفضت مناسيب المياه فى شهر نوفمبر يقومون بزراعة المحاصيل الشتوية فى الطمى المتخلف عن انحسار المياه ، ويقومون بحصادها فى شهر ابريل الذى يليه . وتظل الارض مراحة بين شهرى مايو واكتوبر . وحلت زراعة الرى السنوى الدائم بصورة متدرجة طيلة القرن التاسع عشر محل زراعة الحياض . وادت الاستثمارات الكبيرة والمستمرة من جانب الدولة فى الآفنية والحياض والسدود والقناطر ومضخات الرى فى عهد محمد على واسماعيل والحكم البريطانى ، الى انتشار الزراعة فى الاراضى التى تبعد عن مجرى النهر ، وأمنت المياه اللازمة لمزيد من المزارعين طيلة ايام السنة (٢) . وكانت الزيادات فى المساحات المزروعة تعنى زيادة فى الحقول ، وكان فى امكان المزارعين عن طريق المزيد من الماء ان يزرعوا محاصيل جديدة فى الاراضى التى كانت تترك مراحة طيلة شهور الصيف . وهكذا أصبحت مساحات شاسعة من اراضى وادى النيل تعتمد على الرى الدائم طيلة ايام السنة ، وتقدم اكثر من محصول واحد فى العام . وبين الجدول رقم (١) التالى ، كيف زادت مساحة الاراضى المنزرعة بين عامى ١٨٢٠ و ١٩١٤ بنسبة ٧٤ فى المائة ، وان مساحة المحصولات الزراعية زادت فى انتاجها على مساحة الاراضى المنزرعة بنسبة ٢٥ فى المائة . وعادت هذه المساحة قارنفت بعد ثلاثين سنة بنحو من مليون ومائتى الف قدان وزادت على مساحة الاراضى المنزرعة بنحو من ٤٤ فى المائة .

(٢) ليست هناك ارقام للمحصولات الأخرى غير القطن الا بالنسبة الى الاراضى الميرى وزارة المالية - تقرير شهرى عن محصولات القطن فى اراضى الدولة لعام ١٩١٣ ص ١٤ - ص ١٥ .

(١) اى . كراوشان - مقال عن ١٠ قرن من التطور الاقتصادى - فى مجلة مصر الماصرة - ع ١٩٢٩ - ص ١٢٨ - ص ١٤٢ .

محصول الذرة بالقاروب	محصول الذرة بالقاروب	محصول الحنطة بالقاروب	محصول القطن بالقاروب	مساحة الأراضي المحصودة بالآلاف فدان	المساحة المزروعة بالآلاف فدان	مجموع السكان بالآلاف	السنة
١٤١	٩١٢	١١٥١	٥١	٢.٥٢	٢.٥٢	٢٥١٤	١٨٢٤ - ١٨٢٥
—	—	—	—	—	—	—	١٨٢٥ - ١٨٢٥
١١٧	٩٩٥	١١٨٦	١٤٧	—	٣٢٤٢	٢٥.٠٠ - ٢٥.٠٠	١٨٢٤ - ١٨٢٥
—	—	—	٣٢٩	—	—	—	١٨٢٥ - ١٨٢٥
—	—	—	١٩٦	—	٣٧٦٤	—	١٨٢٤ - ١٨٢٥
—	—	—	٢٣١	—	—	٤٤٦٣	١٨٢٥ - ١٨٢٥
—	—	—	٤٧٥	—	٤١٦٥	—	١٨٢٤ - ١٨٢٥
—	—	—	٥١٥	—	—	٤٤٦٣	١٨٢٤ - ١٨٢٥
—	—	—	٩٤٤	—	٤١.٦	—	١٨٢٤ - ١٨٢٥
—	—	—	١٣٢٩	—	٤٥.٠	٤٣٧٣	١٨٢٤ - ١٨٢٥
—	—	—	٢.٤١	٥٤٣٣	٤٧٦٥	٢.٥٢	١٨٢٤ - ١٨٢٥
١٢٧	٩١٢	٣٧٨٠	٢٤٣	—	٤٧٦٥	١٥١٥	١٨٢٤ - ١٨٢٥
—	—	—	٢٧.٢	٥٧٥٤	٤٧٦٥	٢.٥٢	١٨٢٤ - ١٨٢٥
—	—	—	٢.٢٦	٥٩٧٢	٤٨٨٦	١٤٦٣	١٨٢٤ - ١٨٢٥

مصول	مصول	مصول	مصول	مساحة	مجموع السكان	السنة
بالقارب	بالقارب	بالقارب	بالقارب	بالقارب	بالقارب	
—	—	—	—	٢٢٥٠	٨٦٥٤	١٨٩٤ — ١٨٩٥
٨١٧	١١٢٥	٦٢٢٦	٥٥٧٧	٦٧٢٥	٩٦٨١	١٨٩٥ — ١٨٩٥
٦٦٢	١٢٠٩٧	٧٤٢٢	٦٢٧٢	٧٣٦١	١٠٤٨٤	١٩٠٤ — ١٩٠٥
١٠٢٠	١٢٨٠٠	٦٦٦٦	٦٧٥١	٧٥٩٥	١١٢٢٢	١٩٠٥ — ١٩٠٥
١٠٢٥	١٢٩٦٠	٥٩٦٠	٧٤٩٩	٧٤٤٦	١١٩٩٨	١٩١٤ — ١٩١٥
١٢٢٠	١٢٨٠٠	٥٨٧١	٥٠٦٠	٧٧٢٩	١٢٧٥٢	١٩١٥ — ١٩١٥
٧٦٤	١٤١٥٤	٦٦٤٩	٦٥٢١	٨٠٤٩	١٢٥١٦	١٩٢٤ — ١٩٢٥
١١٧٢	١٦٢٤٤	٦٧٦٩	٧٩٦٥	٨٠٢٢	١٤٢٨٠	١٩٢٥ — ١٩٢٥
٣٧٧٢	١٤٩١٥	٧٢٤٩	٧٥٥٥	٨٥٥٥	١٥١٠٦	١٩٢٤ — ١٩٢٥
٢٤٤١	١٤٧٠٦	٨٢٢٤	٨٩٩٢	٨٢٠٢	١٦٠٢٢	١٩٢٥ — ١٩٢٥
٢٤١٨	١٥٢٠٨	٨١٣٧	٤٦٤٠	٨٩٤٢	١٧١١٢	١٩٢٤ — ١٩٢٥
٢٩٩٢	١٤٠٥٥	٧٧٥٢	٦١٧٠	٩١٢٢	١٩٠٨٦	١٩٢٥ — ١٩٢٥
٢١٨٧	١٢٥٨٤	٨٠٦٠	٨٠٧٤	٩٤٦٦	٢١٤٦٥	١٩٢٤ — ١٩٢٥

ملاحظات ومصادر :

١ - عدد السكان :

لم يجر أي إحصاء للسكان في مصر حتى عام ١٨٨٢ ولكن ليس في الإمكان الركون إلى الإحصاء الذي جرى في ذلك العام أيضا . ولعل أول إحصاء موثوق للسكان في مصر ، هو ذلك الذي وقع في عام ١٨٩٧ وتستند التقديرات قبل عام ١٨٨٢ على أرقام الضرائب أو على تطبيق معدلات المواليد والوفيات التي جمعت كنماذج من مناطق معينة على التقديرات السابقة ولم يكن تسجيل المواليد والوفيات حتى في هذه المناطق المعينة والمحددة ، كاملا أيضا ولم تكن جميع الأرقام التي جمعت قبل عام ١٨٨٢ أكثر من مجرد تقديرات .

٢ - المناطق المنزرعة :

لا تستند الأرقام التي أدرجت في الجدول السابق للفترة المنصرمة قبل عام ١٨٩٥ عادة على عمليات مسح دقيقة ، وإنما تعتمد على الأراضي الخاضعة للضرائب ، ومع ذلك فقد جرت عمليات المسح في عامي ١٨١٣ و ١٨٥٢ . ومع ذلك فإن الجدول يؤمن لنا تقديرا لا بأس به نسبيا للمساحات المنزرعة حتى عام ١٨٩٥ ، أما التقديرات بالنسبة إلى ما بعد هذا التاريخ فهي موثوقة .

٣ - المناطق المحصورة :

ليس ثمة تقديرات للمناطق التي كان حصادها يجنى قبل عام ١٨٩٥ ، وليست الأرقام التي تضمنها الجدول ، إلا تقديرات مني اعتمدت فيها على الافتراض المحتمل بأن مساحة الأراضي المحصورة معادلة لمساحة الأراضي المنزرعة ، باستثناء تلك المساحات المخصصة للزراعات الصيفية ، وأصبحت الأرقام متوافرة للمناطق المحصورة بعد عام ١٨٩٥ .

٤ - تناج القطن والحنطة والذرة والشعير :

كانت هذه محاصيل مصر الرئيسية في هذه الفترة . وكانت الأرقام قبل عام ١٨٩٥ ، مجرد تقديرات تفتقر إلى الدقة . أما بعد هذا التاريخ فهناك إحصاءات رسمية ، وهي موثوقة إلى حد ما .

٥ - المراجع :

تظهر قائمة ومناقشات كاملة حول الأرقام المدرجة في الجدول رقم (١) في مقال بعنوان التنمية الطويلة المدى للإنتاج الزراعي في مصر

بين عامي ١٨٢١ و ١٩٦٢ في كتاب « التبدلات السياسية والاجتماعية في مصر الحديثة » الذي اعده بن هولت والذي ظهر في عام ١٩٦٦ في لندن .

سار التوسع والتحسين في أنظمة الري في مصر جنبا الى جنب مع الاستثمارات العامة والخاصة في تسهيلات النقل ، وتمويل الانتاج الزراعي وتخزينه وتسويقه ، وتجارب المزارعون المصريون كل التجارب مع الفرص التي اتاحت لهم نتيجة الاستثمارات العامة في اسس الطلب العالي على النقد والمحاصيل الغذائية وانتشاره . وتمثل هذا التجارب عن طريق إعادة توزيع الأراضي لزراعات الارز والقواكه والخضار والقطن (١) . وارتفعت نسبة انتاج الحبوب اثنى عشر ضعفا بين عامي ١٨٢١ و ١٨٨٠ ، ثم عاد فتضاعف ثانية بعد الحرب العالمية الاولى ، وتحولت الزراعة في مصر من مجرد قطاع تقليدي يقوم بالادو الى مشروعات تجارية ونافعة ، اثبتت قدرتها على أن تضمن فرص العمل والغذاء على مستوى اعلى للعيش ، لاعداد في السكان زادت بنسبة اربعة أضعاف اثناء القرن التاسع عشر (٢) .

وعندما حل عام ١٩١٤ ، كانت الحكومة المصرية قد استكملت جميع مشروعات الري الواضح صلاحها للتنفيذ ، ولذا فقد استمرت الاستثمارات في توسيع الأراضي المنزرعة بين نهاية الحرب العالمية الاولى وبين الثورة في عام ١٩٥٢ ، بنسبة ١٦ في المائة ، بينما لم تزد مساحة الأراضي المحصودة على ثلث تلك الزيادة . ولكن لو أخذنا في عين اعتبارنا الزيادة السريعة في تعداد السكان ، يتبين لنا ان هذه السرعة البطيئة في توسيع الأراضي المنزرعة لم تكن كافية لمنع هبوط معدل الأرض المحصودة بالنسبة الى الفرد من السكان وبالنسبة الى كل واحد من القوة العاملة هبوطا حادا . وهكذا نرى ان معدل المساحة المنزرعة بالنسبة الى كل فرد مصري كانت ٠.٦٤ من الفدان بين عامي ١٩١٠ و ١٩١٤ ، واصبحت ٠.٤٤ بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٤ (٣) . وكان معدل عمل الفرد في الزراعة في عام ١٩٠٧ نحو ٣١٨ من الفدان ، وهبط بعد اربعين عاما الى ٢٥١ من الفدان . واصبحت الأرض المروية في القرن العشرين عاملا اقل ندرة وشحا في تحقيق الانتاج بالنسبة الى المعدل الفردي .

(١) مقال لشارل عيساوى عن مصر منذ عام ١٨٠٠ في مجلة التاريخ الاقتصادي

عدد مارس ١٩٦١ . من ٨ - ١٣ .

(٢) مقال المؤلف في كتاب هولت .

(٣) راجع الجدول رقم ١٠ .

وعملت إعادة توزيع الأراضي بالنسبة الى زراعة المحاصيل التي تؤمن دخولا مالية اكبر بالنسبة الى الفدان الواحد ، كالقطن والارز والخضار ، الى اخفاء ما وقع من نقص في الفترة التي انقضت بين الحريين . وحاول المزارعون أيضا التعويض على نقص الأرض، باستخدام المزيد من الأسمدة الكيماوية وأنواع محسنة من التكاوي ، ولكن استبدال عوامل الإنتاج ، بعوامل جديدة ، لم يحدث طيلة هذه المدة بقدر كاف ، يزيل آثار شح الأرض وتدهورها ، وآثار الهبوط في خصوبة التربة نتيجة انتشار الأملاح فيها ، وكثرة المحاصيل التي تعطىها في السنة الواحدة . وظل معدل إنتاج القطن للفدان الواحد حتى عام ١٩٣٦ ، أقل الى حد ما من المعدل الذي تحقق بين عام ١٩٠٠-١٩٠٤ ، وإن كان قد وقع شيء من الزيادة بعد هذا العام .

ولم يحقق الاستثمار في تكثيف الزراعة بعد عام ١٩١٤ ، أية نتيجة ضخمة تشبه تلك النتائج التي تحققت من الاستثمارات في وسائل الري في القرن التاسع عشر . ولو أخذنا في عين اعتبارنا ، النمو السريع في عدد السكان ، فإن الأسمدة الكيماوية والصرف العلمي للمياه ، وإعادة توزيع المساحات المنزرعة بالنسبة الى المحاصيل ، والتكاوي المحسنة ، لم تستطع كلها ، أن تعوض على النقص الشامل في الأرض والماء . وبالرغم من أن مجموع الإنتاج ظل يرتفع طيلة حقبة أربع متوالية ، فإن معدل الإنتاج للحقل الواحد ولل فرد الواحد في مجموع القوة العاملة الزراعية ، ظل يسير في اتجاه الهبوط . ولا شك في أن الزراعة المصرية ظلت تسير في طريق الهبوط بالنسبة الى الإنتاج الفردي لكل عامل في الزراعة ولكل انسان مقيم في حوض النيل عن المعدل الذي كانت عليه في عام ١٩١٥ (١) .

وعرض القطاع الزراعي المصري بعد نصف قرن من الجمود النسبي الكثير من الخصائص التي ترتبط عادة بالزراعة في البلاد الفقيرة . كما عرض في الوقت نفسه عددا من المظاهر الخاصة به . وكان كل فدان متوافر في حوض النيل ، يزرع بالقطن والحبوب التي تؤلف المنتجات الرئيسية في البلاد ، وإلى حد ما ومتزايد بالخضار والفواكه والبرسيم . وكانت غالبية خامات القطن تباع في الخارج وتحقق نحوا من لمائتين في المائة من واردات البلاد من النقد الأجنبي (٢) . ولما كان المزارعون من أهل البلاد قد انتجوا القطن للأسواق العالمية طيلة قرن كامل ، فإن الزراعة

(١) مذكره لاي . امام عن « العمل الانتاجي للزراعة المصرية بين عامي ١٩١٢ -

١٩٥٥ (١٩٦٢) - من منشورات معهد التخطيط القومي . ومقال المؤلف في كتاب هولت

(٢) مقال لانغلي . في مجلة « مصر المعاصرة » عدد اكتوبر ١٩٦٠ - المجلد التاسع .

كانت قد تحولت الى التجارة ، واستخدمت وسائل النقل وتسهيلات التسليف والتسويق على نطاق وفي معايير لم تكن معروفة لدى البلاد الفقيرة ، ولهذا فان التطور الزراعى ، لم يتعرض والحالة هذه بصورة واضحة للعوائق المشتركة التى تقف فى طريق الزراعة المحسنة فى الانتاج البدائى المنخلف لدى عدد من المجتمعات ذات الدخل المنخفض .

ولكن الزراعة المصرية كانت تشترك مع القطاعات الزراعية المتخلفة فى البلاد الأخرى فى كثير من خصائصها المقينة . فلقد كان توزيع الملكيات الزراعية مفتقرا جدا الى العدل والتكافؤ ، وكان النقص فى العمالة متناصلا ومستوطنا (١) . وكان عدد من المراقبين يقولون ان أية زيادات نسبية فى الاستثمار او أية تغييرات جزئية فى التنظيم الانتاجى ، كانت كافية لسحب نسبة عالية من قوة العمالة الزراعية قد تعمل الى نسبة الثلث ، دون ان يؤثر ذلك على الانتاج ، ولكن هؤلاء المراقبين أنفسهم لم يكونوا يعتنون على الاطلاق ، بالبحث عن الأماكن التى سيجد فيها هؤلاء العمال الزراعيون المسحوبون من المعمل الزراعى ، عملا لهم (٢) .

وكانت قوة العمالة فى مصر ، قد كيفت نفسها كما تعمل مثيلاتها فى الكثير من البلاد الفقيرة ، وكيفت اسلوب انتاجها ، للقدر المتوافر من العمل ، واصبحت الزراعة المصرية كما يقولون أشبه ما تكون بالبنينة . ولكن مشكلة الإصلاح الزراعى فى مصر ، لم تكن لتؤدى على أية حال الى زيادة الطاقة الانتاجية بالنسبة الى الفرد ، على اعتبار ان هذه الزيادة تمثل عاملا متوافرا ، وانما كانت تتمثل فى زيادة الانتاج فى الأرض القليلة المتوافرة . ومع ذلك لقد كان النتاج بالنسبة الى الكثير من المحاصيل الزراعية التى تجنى فى جوش النيل ، أعلى للقدان الواحد ، منه فى أى مكان آخر فى العالم (٣) وكان مثل هذا النتاج الذى يعتبر عادة عاليا بالنسبة الى مجتمع فقير ، يوحى بصعوبة تحقيق أى تقدم آخر . ولكن النتاج العالى لا يعادل الحد الأقصى على أى حال ، وكان لا يزال ثمة مجال لتحقيق اضافات أخرى فى الطاقة الانتاجية للمزرعة المصرية .

(١) الاحصاءات السنوية ١٩٤٩ - ١٩٥١ - ويظهر القسم العاشر ان اربعة فى المائة من جميع الملاك كانوا يملكون ٦٥ فى المائة من الأراضي المزروعة .

(٢) أم . الثولى فى كتابه « التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث » ١٩٤٤ من ١٧٨ ، ودبليو كليلاند « خطة للسكان فى مصر » - مجلة مصر المعاصرة عدد مايو ١٩٣٩ من ٤٧١ .

(٣) الكتاب السنوى لنظمة الإغذية والزراعة الدولية ١٩٥٢ - القسم الرابع .

وفي وسعنا ان نقول أولا ، ان اجراءات تأجير الاراضي الزراعية وتظيمها لم تكن مؤدية الى تحقيق الفاعلية والكفاية . ولعل من سوء الحظ ان من السير شرح الاجراءات المتوافرة لدى تأجير الاراضي في الزراعة المصرية ، ولكن يبدو ان اكثر من نصف الاراضي المزروعة في عام ١٩٥٠ كانت تزرع بالفعل من ملاكها . وبالرغم من ان المستأجرين الزراعيين لم يكونوا يؤلفون الغالبية ، الا ان تأجير الاراضي كان على درجة كبيرة من الاهمية بحيث ترك أثرا بارزة في الطاقة الانتاجية الزراعية (١) . وكانت الايجارات تعقد في العادة لفترات قصيرة للغاية ، ولا تضمن للمزارع المستأجر قدرا كافيا من الطمأنينة . وبالرغم من ان الايجارات كانت تتخذ في العادة شكلا فعلا يتجسد في مدفوعات نقدية محدودة ، الا انها ارتفعت ارتفاعا طرديا مع زيادة الضغط السكاني على الارض . وهكذا نجد ان الايجارات النقدية ارتفعت بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٥٠ بنسبة خمسة اضعاف تقريبا ، بينما لم يزد الارتفاع في تكاليف المعيشة على ثلاثمائة في المائة . وكان الايجار يعادل في العادة نصف مجموع تكاليف الانتاج ، وكان معدل الايجار النقدي للفدان الواحد ، يصل مستويات تربو على الأرباح الصافية التي يحصل عليها المالك - المزارع من ممارسة الزراعة في الفدان بنفسه (٢) .

وكانت الايجارات القصيرة والمفتقرة الى الطمأنينة لا تشجع المزارعين المستأجرين على النظر بعيدا ، ولذا فقد مالوا الى تركيز الاراضي التي يستأجرونها للمحاصيل التي تضمن الدفع النقدي السريع كالقطن والحنطة والارز ، بدلا من تركيزها ، للاستثمارات الأكثر جراءة ولكنها أبطأ في تأمين الربح ، كتربية الماشية والدواجن ، يضاف الى هذا ان عقود الايجار القصيرة الأمد ، لم تكن لتدفعهم الى الاهتمام بتأمين الخصوبة للتربة ، او الى تحسين مزارعهم ، وكان جبل همهم محصورا في جني الأرباح السريعة والقصيرة الاجل ، مما ادى الى افقار الارض ، وتبديد رؤوس أموالها الزراعية في سرعة هائلة ، والحد من نموها الزراعي البعيد المدى . وكانت الايجارات العالية التي يدفعها مستأجرو الاراضي الزراعية ، تحول بينهم وبين تجميع الاموال النقدية الكافية لشراء المزارع ، وتحول دون تطورهم الى نظام الاستغلال الفعال

(١) الاحصاءات الاساسية . ص ٦٢ .

(٢) رسالة غير مطبوعة للاستاذ غنيم عن « استخدام الموارد والدخول في الزراعة المصرية » ص ٥٠ و ٥٦ و ٦٤ . راجع المؤسسة القومية للاحصاء والدراسات الاقتصادية المصرية « (١٩٥٠) » ص ٥٤ .

للملكيات الزراعية . (١) ويبدو أيضا أن نسبة كبيرة من الإيجارات الزراعية كانت تدفع إلى الملاك الغائبين الذين أصبحوا يؤلقون بالنسبة إلى عدد متضخم من السكان اناسا يطلقون حصة متزايدة من الانتاج الزراعى ، لا للدور الذى يؤدونه فى الانتاج أو فى الاستثمارات الزراعية بل لأنهم يملكون صدقة ، عاملا من عوامل الانتاج فى عرض اقتصادى يتصف بعدم المرونة (٢) .

وقد يكون من المتعذر التحقق من مدى هبوط الفاعلية فى الزراعة المصرية عن الحد الأقصى ، لسبب وجود معايير غير صالحة للزراعة . وكانت اربعة اخماس الحقول أو المزارع تقل فى مساحتها عن الخمسة افدنة ، ولكنها لم تكن تمثل أكثر من خمس مجموع المساحات المنزرعة (٣) . ولقد بين عدد من المعلقين أن الحقول التى كانت تقل فى مساحتها على العشرين فدانا والتى تؤلف ستين فى المائة من مجموع الاراضى المنزرعة ، لم تستطع الاستفادة من الأساليب الآلية فى الانتاج ، ولكن الافتراض بأنه كان فى وسع الزراعة المصرية ، بما حبيت به من موارد ، ومن عوامل الأسعار ، ومن تركيب الانتاج ، أن تكون أكثر تالية ، فرضية مشكوك فى صحتها (٤) . ولكن كان فى الامكان جنى الكثير من المكاسب فى الاقتصادات التى تعمل على توسيع وحداتها الزراعية ، عن طريق الري ، ومعالجة المحاصيل ، واتقان الحصاد .

وكانت المزرعة المصرية تتألف من عدد من قطع الاراضى تتفرق فى حقلى أو ثلاثة حقول ، وكان فى امكان كل قطعة من هذه القطع فى أى حقل من الحقول أن تنتج محصولا خاصا بها ، بالرغم من أن هناك أداة واحدة لرى الحقل كله وتصريف المياه منه . وهكذا كانت بعض المحاصيل تروى ربا كافيا وغزيرا بينما كانت هناك محاصيل أخرى لا تروى الري الكافى ، وكان تصريف الماء الفائض فى الحقول ، لمنع ملوحة التربة ، يسير سيرا سببا عن طريق المجارى المكشوفة ، مما يؤدى إلى المزيد من تبيد الأرض (٥) . وقدرت اللجنة القومية للخطة أن نحو من عشرة فى المائة من انتاج المواد الغذائية يضيع عن طريق الآفات والأوبئة الزراعية ، بينما

(١) كتاب القنيمى . ص ٥٦ - ٥٨ وكتاب عيسوى ص ١٢٨ - ص ١٢٩ .

(٢) الإحصاءات الأساسية ص ٦٠ - ص ٦٣ وكتاب عيسوى ص ١٢٨ - ص ١٢٩ .

(٣) الإحصاءات الأساسية ص ٦٣ .

(٤) رسالة غير مطبوعة للدكتور جلال أمين عن « مشكلة الغذاء والتنمية الاقتصادية

فى مصر » (١٩٦٤) . ص ١٢٢ - ص ١٥٠ .

(٥) « دراسة ديموجرافية لمحافظة مصرية » لى . عمار . (١٩٤٢) . ص ٥٤ .

لا تعالج منها إلا نسبة ضئيلة من هذه الآفات ، وليس ثمة شك في أن مكافحة هذه الآفات في الحقول الكبيرة التي تزرع محصولا واحدا أسهل بكثير من مكافحتها في المزارع الصغيرة . وكان النقص الموسمي في العمالة ، أيام الحصاد ، يتزايد وترفع خطورته بصورة مماثلة من جراء التطبيق المقتصر للفاعلية ، لوقت العمالة واستخدامها في عدد كبير من الوحدات الانتاجية الصغيرة . وكان تركيز القطع المتفرقة من الأرض وجمعها إلى بعضها إلى حقل واسع واحد يؤدي أخيرا إلى التوفير في الأرض الصحيحة والماء النادر ، ويمثل شرطا أساسيا وأوليا في تطبيق النظم العلمية في الدورات الزراعية .

وبالرغم من أن المزارعين المصريين كانوا على النقيض من أمثالهم في المجتمعات الأكثر تقليدية ، يعرفون الكثير عن أساليب الزراعة الحديثة ، كاستخدام الأسمدة الكيماوية والتقاوى المحسنة ، إلا أن استخدام الكيماويات الأروية والتقاوى المولدة والهجينة ، لم يكن قد وصل حده الأعلى بعد . وكان المجال مازال متسعا لتحقيق زيادات أخرى في المحاصيل سواء عن طريق تدريب المزارعين المعروفين بحفاظتهم على الأساليب القديمة ، على السبل الحديثة التي تستخدمها المزارع المتقدمة ، أو عن طريق نشر المزيد من المعرفة بين المزارعين عامة ، عن التقاوى التي تصلح لأنواع معينة من التربة ولأجواء زراعية معينة ، وعن طريق تقديم المعلومات عن المعدلات الصحيحة للاخصاب والرى بالنسبة إلى محاصيل مختلفة (١) .

ولا يمكن إطلاق صفة التخلف أو التقليدية على الزراعة المصرية في عام ١٩٥٠ ، وإن كانت لم تحقق بالتأكيد الحد الأقصى من الفاعلية . وظل تصريف الحقول في وضع بدائي ، كما ظل التوزيع اللامتكافئ للملكية الأرض ، والفصل بين الملكية وبين الإشراف على الأرض ، والأنظمة المحلية لإيجار الأراضي كلها صور لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأقصى من الكفاية الاقتصادية . ولو تحقق التركيز في الحيازات الزراعية ، لادى هذا التركيز إلى خلق أوضاع صالحة لأنظمة محسنة للدورة الزراعية ، ولتطبيق الأساليب الجديدة في الزراعة . ومع ذلك لم تكن دعائم الأساليب التقنية والعلمية التي كان يتحتم على المزارعين المصريين تطبيقها من الضخامة والانتساع ، كما كان الوضع بالنسبة إلى البلاد المختلفة الأخرى . إن قلنا كان في وسع الزراعة المصرية ، عن طريق

(١) اعتمدت في هذا البحث عن معايير الزراعة المصرية وأساليبها على تقارير اللجنة الفرعية الزراعية للجنة التخطيط القومي (٢٤٩ - ٢٦٢) لعام ١٩٥٩ . واعتقد أن النقاط التي أثارها اللجنة في عام ١٩٥٩ تنطبق على أوضاع ١٩٥٠ - ١٩٥٢ - راجع القوائم (ص ١٧٠ و ص ١٨٠ - ١٨٢) .

بعض التقنية والتنظيم الاجتماعي ان تقف على عتبة الزراعة المكثفة وكان في الامكان الوصول الى معدلات معقولة من التقدم في المدى القصير عن طريق المزيد من الاستثمار في تسهيلات الري واساليبه . ولكن الدلائل التي اوجت بالتقدم السريع في معدلات تزايد السكان كانت تؤلف حتى على صعيد الزراعة المكثفة احتمالات لازالة آثار اية اضافات معقولة في مساحة الاراضي المزروعة ، بحيث بدا معدل الارض المتوافرة بالنسبة الى كل فرد من السكان - ان لم يكن بالنسبة الى كل فرد من قوى السعالة في الريف - ميالا الى مزيد من الهبوط (١) . وهكذا كانت الحاجة بالنسبة الى الاقتصاد القومي ماسة الى تنويع الانتاج ، وخلق فرصة الجديدة ، وايجاد فرص اخرى للتشغيل خارج قطاع الزراعة .

القطاع الصناعي :

لما كانت مصر ، لم تحب بثروات معدنية ضخمة ، فان الخطط الهادفة لتنمية البلاد ، كان لابد وان تنحى نحو التصنيع . ولم تكن الصناعة تمثل في عام ١٩٥٠ الا اسهما شئيلا لا يزيد على (١٥) في المائة في الانتاج القومي ، ولم تكن تؤمن فرص العمل لأكثر من عشرة في المائة من قوة العمالة (٢) . وبالرغم من أن جذور معظم الصناعات التي كانت تقوم في مصر ، كانت تمت الى عصور موغلة في القدم ، فان اقامة القطاع الصناعي في البلاد ، كان يمثل حادثا أكثر عصرية ، ولو تجاهلنا الجهود اللامووقة التي بذلها محمد علي لخلق مجموعة من المشروعات الصناعية في الحقب المبكرة من القرن التاسع عشر ، فان في امكاننا ان نشهد ان الصناعة كانت من التطورات التي وقعت في القرن العشرين (٣) . ومن السير لسوء الحظ الوصول الى تقديرات دقيقة لنموها الطويل المدى ، ولكننا لو قبلنا التبدلات التي وقعت في رؤوس الاموال المسجلة في الشركات الصناعية المساهمة ، كدليل تقديري على هذا التطور ، فإن نقطة البداية ، تبدو وكأنها قد تحققت في الحقبين الاوليين من هذا القرن ، عندما تضاعفت رؤوس الاموال هذه . ويبدو ان النمو الصناعي كان سريعا للغاية في الحرب العالمية الاولى ، عندما انقطعت مصر عن مموئها بالمستوردات المصنوعة ، وعندما بادر رجال الأعمال المغامرون من أبناء البلاد الى الوفاء بمتطلبات البلاد التي تزايدت من جراء وجود القوات الأجنبية فيها ، ومن جراء

(١) كتاب اثنى . هيرست ٥ نهر النيل ١٩٥٣ . ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٢) راجع الجدولين رقم ١٠ و ١١ (ص ٢٢٥ - ص ٢٢٦) .

(٣) م . فهمي في كتاب « الثورة الصناعية في مصر بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٥٠ »

(ط ١٩٥٤) .

الارتفاع في الدخل المحلية المرتبطة بحالات التضخم في أسعار
القطن نتيجة الحرب (١) .

الجدول رقم (٢)

رؤوس الأموال المسجلة في الشركات الصناعية المساهمة المصرية
بين ١٩٠٢ - ١٩١٠ بالآلاف جنيه

١٩١٠	١٩٢٠	١٩٢١	١٩٠٢	الصناعة
٥٧١	٤١٢٤	٤٠١٧	٢٧٥٠	تصنيع القطن والسكر
١٢٨٨	٩٤٩	١٢٨	٨٢	مواد البناء
١٥٦١	١٣٢٧	١٤٤٠	٥٥٤	الصناعات الغذائية
٧٧٢٨	٣٣٢١	٢٢٨٤	٤٥٨	صناعات أخرى
١٥٢٤٨	٩٧٢١	٧٩٧٩	٣٨٤٤	المجموع

المصدر : علي الجريثلي : البنيان الصناعي في مصر الحديثة (١٩٤٧)
الجدول رقم (١)

وتوقفت سرعة التطور في أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما
تحتم على المشروعات المصرية أن تواجه حدة المنافسة الأجنبية ، ولم
تزد رؤوس الأموال المسجلة في الشركات الصناعية المساهمة بين عامي
١٩٢٠ و ١٩٣٠ إلا بنسبة ٢١ في المائة . ولقد مضت معظم هذه
الاستثمارات إلى الصناعات التي يسمونها بالمدينة كصناعات مواد البناء
والأثاث وتعليب المواد الغذائية وذلك لأنها تدر أرباحاً أجزى وأكبر ، إذ أن
حجم المنتجات ووزنها الكبير اللذين لا يتناسبان مع قيمتها تجعل من
العصر على السلع الأجنبية المعاملة ، أن تنافسها في الأسواق
المحلية (٢) .

وتمكن مصر في عام ١٩٣٠ ولأول مرة في تاريخها منذ أيام محمد
علي من تحقيق الحرية في وضع الرسوم الجمركية التي تريد ، ولذا
بادرت الحكومة على الفور ، إلى المدول عن سياستها التقليدية في
حرية التجارة ، وفرضت رسوماً جمركية تتراوح نسبتها بين ١٥ و ٢٠
في المائة ، على عدد كبير من السلع الاستهلاكية المستوردة التي تنافس
الانتاج المحلي . وعقول الدراسات الجديدة التي وضعتها وزارة التجارة

(١) راشد البراوي ومحمود علبش « تطور الاقتصاد المصري في العصر الحديث »
(١٩٤٥) ص ١٩٧ - ١٩٨ وتقرير من « التمويل والإدارة والتجارة » (١٩١٤ - ١٩١٩)
البرلمان البرلمانية لعام ١٩٢٠ ص ١ - ٥ .
(٢) م حيدى في رسالة غير المطبوعة « دراسة إحصائية لتطور الاستثمارات المالية
في مصر منذ عام ١٨٨٠ » (١٩٤٣) - ص ٢٨٢ - ٢٨٥ .

البريطانية ، ان الحكومة المصرية أصبحت بعد ذلك التاريخ ، متصلة في سياستها لحماية صناعاتها المحلية ولذا فقد رفعت وفي غضون الحقب التالية نسبة الجمارك التي تضعها مرات عدة ، ونشرتها لتشمل جميع السلع الأجنبية المنافسة لصناعاتها (١) . يضاف الى هذا ان اسعار القطن الخام هبطت في الثلاثينات هبوطا كبيرا في الاسواق العالمية ، ورأى كبار الملاك المصريين في الزراعة منفذا اقل ربحا لرؤوس اموالهم ، وراحوا يوزعون استثماراتهم وينشرونها عن طريق تمويل المشروعات الصناعية (٢) . وقام بنك مصر ، بأداء دور الحافز الهام في تطوير الشركات الصناعية الكبيرة في الوقت نفسه . وكان عدد من كبار الراسمالين المصريين ، قد قاموا بإنشاء هذا البنك في عام ١٩١٩ ، لتشجيع الصناعات المحلية والمشروعات التجارية . وتظهر البنوك التي تجمع عادة بين أعمال الاحتكارات الاستثمارية ، وبين أعمال الودائع المصرفية في البلاد المتخلفة التي تشج فيها الادخارات ولا تنساب بسهولة الى الصناعة . وهكذا نرى ان بنك مصر قام بتأسيس شركات بالتعاون مع المستثمرين الصناعيين المصريين والاجانب . واجتذبت سمعة البنك الطيبة وشهرته ، كمؤسسة مصرية وطنية خالصة رؤوس الاموال الخاصة من المسالك التقليدية التي كانت تتجه فيها كالأرض والتجارة وأعمال البناء . وكان البنك اذا رأى نقاسا من الجمهور من شراء أسهم معينة في بعض الشركات ، يادر الى امتصاصها وشراؤها مؤقتا ليضمها الى موجوداته ، ثم يعود الى بيعها من جديد عندما تصبح قيمتها أكثر ثباتا ، وتصبح الثقة فيها أكثر رسوخا . يضاف الى هذا ان بنك مصر كان يؤمن رؤوس الاموال العاملة والمشورات الادارية والتقنية لجميع الشركات التي يساهم فيها (٣) .

وأدت سياسة حماية التجارة والهبوط في اسعار المواد الغذائية ، والجهود التي بذلها بنك مصر لتشجيع المشروعات الجديدة وتمويلها ، وتوفير بنية صناعي ناضج الى حد ما ، الى جعل الثلاثينات حقبة تمثل تقدما ملحوظا في المجال الصناعي . ولم يسر التصنيع في مصر مرحلة اثر أخرى ، ابتداء من الانتاج اليدوي الى المصانع الصغيرة ومنها الى المصانع الآلية الكبيرة ، والنما مثل درسا نموذجيا للتنمية الصناعية عن طريق الاستعاضة بالمستوردات عن النقص الموجود . وكانت

(١) « الدراسات الاقتصادية - لما وراء البحار - مصر » من لشرات وزارة التجارة البريطانية لعام ١٩٥٢ ، ص ٤١ ولعام ١٩٢٥ ص ٥٠ ولعام ١٩٢٧ ص ٨٩ . القسوني ص ١٨٠ و ١٨٥ .

(٢) كتاب حمدي (ص ١٥٧ - ص ١٥٨) وكتاب البراوي وعليش (ص ٢٠٠ ص ٢٠١)

(٣) كتاب اي . سليمان عن التصنيع في مصر (١٩٣٢) . ص ١٨٣ - ص ١٩٦ .

المنتجات الأجنبية في عام ١٩٣٠ قد سيطرت على الأسواق المحلية ، كما كان التوزيع الداخلي وتنظيم القروض متوافرين ، وكان الإنتاج الآلى قد اظهر فاعليته وكفايته بالنسبة الى البلاد الأخرى . وهكذا تمكنت المؤسسات الوطنية الكبيرة من فرض نفسها محتمية بالتعرفات الجمركية الوقائية ، دون كثير من المشقة والصعوبة . ولعل من سوء الحظ ، ان ليس ثمة قوائم او جداول للإنتاج ، ولتغير المعدلات الشاملة للنمو الصناعي قبل عام ١٩٣٩ ، ولكن في وسعنا متابعة ما تحقق من تقدم عن طريق أرقام الواردات ، والأرقام المتوافرة عن التشكيل ، والأرقام المنفردة عن الجملة المادية لإنتاج صناعات معينة . ولاشك في ان الهبوط الذي وقع بعد عام ١٩٣٠ في استيراد بعض المصنوعات الأجنبية كالأحذية والأسمنت والآلات والدقيق وغزولات القطن ، والمواد الغذائية المحفوظة ، يثير الاهتمام البالغ . وارتفعت نسبة الاستهلاك المصري من السلع القطنية الصغيرة في غضون أقل من ستة أعوام ، بعد ان امنها المنتجون المحليون من ثلاثة الى ٢٤ في المائة (١) . وعندما حلت الحرب العالمية الثانية كانت البلاد قد اكتفت ذاتيا من السكر والكحول والسجائر والملح والدقيق ، واصبحت مستقلة تقريبا عن نفوذ المومنين الأجانب لغزولات القطن والأحذية والأسمنت والصابون والآلات والكبريت والجمعة والزيت النباتية ، مما يعتبر مفارقة واضحة بالنسبة الى ما كان عليه الوضع في عام ١٩٣٩ (٢) .

الجدول رقم (٣)

المؤشرات الإحصائية لإنتاج مصر الصناعي

(١٩٢٠ - ١٩٥٠)

المنتجات والوحدات	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠
١ - المنسوجات				
القطن لشغل الغازل المحلية (بالألف غزل)	٥٥	١٧٧	٨٦٨	١٤٠٠
الغزولات القطنية والخياط (بالألف طن)	—	٢	٢٥	٥٢
المنسوجات القطنية المنسوجة آليا (بملايين الباردات المربعة)	٩	٢٠	١٥٩	—
المنسوجات القطنية (بملايين الأمتار المربعة)	—	—	١٢٨	٢٤٩

- (١) « التفرسات الاقتصادية لما وراء البحار - مصر » التي تصدرها وزارة التجارة البريطانية لعام ١٩٢٧ . ص ١١٥ .
 (٢) مقال « تجارة مصر الخارجية والتصنيع فيها » لال. ليفر في مجلة « مصر المنصورة » عدد ديسمبر ١٩٣٩ - ص ٥٩٢ - ٦٣٢ والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري رقم (٣) لعام ١٩٤٨ - ص ١١٣ .

١٩٥٠	١٩٤٠	١٩٣٠	١٩٢٠	المنتجات والوحدات
٢ - المواد الغذائية والمشروبات والتبغ				
٢٨٧	٢٤٤	١٠٩	٧٩	السكر المكرر - «بالوف الإطنان»
٨٧	٥٠	—	—	زيت الفطن «بالوف الإطنان»
٨٤٢	٤٧٠	٢٤٤	—	الأرز المقشر «بالوف الإطنان»
١٢	١٦	٧	—	الحبة «بملايين اللترات»
٩٨٠٠٠	٦٠٠٠٠	—	—	المسجائر «بالملايين»
٣ - المواد الكيميائية				
٦٥	٤٥	٢٨	—	الصابون «بالوف الإطنان»
٢٢	٨	—	—	حامض الكبريتيك «بالوف الإطنان»
٢١	٧	—	—	الورق والورق المقوى «بالوف الإطنان»
١٢	٥	—	—	الكحول «بملايين اللترات»
٤ - مواد البناء				
٩٩٤	٣٧٠	١٩٠	٢٤	الاسمنت «بالوف الإطنان»
٥ - المصانع والطاقة :				
٢٢٢٤	٩٢٨	٢٨٧	—	البترول «بالوف الإطنان»
٤٤٩	٢٨١	٣١٣	—	الكهرباء «بملايين الكيلواط»
الاستهلاك التجارى للطاقة وما يعادلها				
٤٧٢٨	٢.٥٩	—	—	بالنجم «بملايين الإطنان»

المصدر : كتاب « التطور الصناعى فى خمسة وعشرين عاما »
 اللجنة التخطيط القومى (١٩٥٨) ، والاحصاءات السنوية ، والكتاب
 السنوى لاتحاد الصناعات المصرية .

ويمكن شرح تطور الانتاج والنشفيلى المرتبطين بهذا الهبوط فى
 الاستيراد بمنتهى الوضوح بمعونة الجدولين الثالث والرابع ، اذ انهما
 يؤمنان لنا المعلومات القليلة النادرة المتوافرة الآن عن تقدم الصناعة
 المصرية قبل الثورة .

الجدول رقم (٤)
التشغيل في الصناعات الانتاجية
(القطاع بالآلاف)

القطاع	١٩٢٧	١٩٢٧	١٩٤٧	١٩٥٢
المواد الغذائية	١٤٢٢	٢٢٥٥	٥٩٢٩	٤٩٢٦
الخمور والتبغ	٩٢١	١٠٢٢	١٢٢١	١٤٢٦
النسوجات	٢١٢٢	٤٠٥٥	١٢٤٢٤	١١٦٢١
الملابس والإحذية	١٧٢	٩٢٦	٢٢٢٢	٦٢١
الأخشاب ومنتجاتها	٩٢٢	٤٢٢	٢٢٨	٧٢٥
الورق ومنتجاته	٢٢٥	٢٢٥	٤٢٥	٥٢٢
الطباعة والنشر	٥٢٢	٦٢٦	٥٢٤	٧٢٥
الحفود ومنتجاتها	١٥٢	١٤٢	٢٢٧	٢٢١
منتجات البلاستيك	—	—	١	١
المواد الكيميائية	٢٢٩	٦٢٤	١٥٢٨	١١٢٢
البتروك ومنتجاته	—	٢٢	٢٢٦	٤٢٢
المنتجات المعدنية	٤٢٥	٧٢٧	١٢٢٠	١٤٢٢
المعادن ومنتجاتها	١٠٥٢	١١٥٢	١٢٢٥	١١٢٤
معدات النقل	—	—	٢٢٢	١٢١
متفرقات	٤٢٤	٥٢٦	١٢١	٢٢٦
المجموع	٨٤٢٢	١٢٩٢٦	٢٧٧٢٧	٢٥٥٢٠

ملاحظة : تتصل هذه الأرقام بالصناعات الانتاجية وحدها ، وقد اقتبست أرقام عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٧ من « احصاء المؤسسات الصناعية والتجارية » لعامي ١٩٢٧ و ١٩٢٧ ، ومن « احصاء الانتاج الصناعي » لعامي ١٩٤٧ و ١٩٥٢ .

المصادر : كتاب « تنمية الصناعة الانتاجية في مصر واسرائيل وتركيا » لعام ١٩٥٨ الصادر عن الأمم المتحدة وكتب الإحصاءات السنوية لعامي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ .

١. فالجدول رقم (٣) يبين لنا على سبيل المثال ، ان معدلات نمو الانتاج لجميع القطاعات في الصناعة ، حسب المعلومات المتوافرة الآن ، تزيد كثيرا على نمو السكان . فلقد ارتفع انتاج المنسوجات « من غزولات ومنسوجات قطنية باللات » بمعدل سبعة أضعاف تقريبا ، بينما تضاعف انتاج المواد الغذائية المحفوظة والسكر المكرر والأرز

المقشر والجعة ، وكذلك انتاج الاسمنت . اما انتاج الصابون فقد ارتفع بنسبة عشرين في المائة في وقت لم يرتفع فيه عدد السكان الا بنسبة ١٦ في المائة فقط (١) .

وخلقت الحرب العالمية الثانية حافزا قويا للصناعة المصرية ، معادلا في صورته للحافز الذي خلقتة الحرب العالمية الاولى . واشتد الطلب على السلع المحلية وتضخم بسبب اتساق قوات الحلفاء العسكرية ، ولا سيما على سلع من امثال الحلويات والشوكولاته والفواكه المعلبة والجعة والسجائر والأثاث والمنسوجات . يضاف الى هذا ان الدخول التي توافرت لبحوم مائتي الف من المدنيين المصريين الذين استخدمهم الجيش البريطاني في اقامة المنشآت العسكرية وصيانتها ، ضاعفت ايضا من الاتفاقيات المحلية على السلع المستحصنة . واخيرا اضطر المستهلكون المصريون بتأثير النقص الذي فرضته الحرب على الصناعات المستوردة الى شراء المنتجات المحلية ، ولما كانت مصر تملك اكثر الصناعات تقدما في المنطقة كلها ، فقد افادت ايضا عن طريق التصدير الى البلاد الاخرى في الشرق الاوسط ، التي تأثرت ايضا من النقص في مستورداتها .

وكان ارتفاع الاسعار اسرع من ارتفاع الاجور ، ودفعت الارباح الضخمة التي حققها الصناعيون ، التجار والملاك الى استثمار اموالهم في الصناعة ، بل وحتى الى ان يصبحوا من رجال الأعمال في الصناعة . وكانت الارباح الضخمة من استثماراتهم في الزراعة ، سببا آخر من اسباب اجتذاب الصناعة لهم ، وقد نشأ ذلك عن عجز مصر عن تصدير اكثر منتجاتها ربها وهو القطن او عن الحصول على احتياجاتها الرئيسية من الاسمدة الكيماوية (٢) . يضاف الى هذا ان السلطات العسكرية البريطانية شجعت رجال الأعمال من المصريين وساعدتهم على سد المتطلبات اللازمة أيام الحرب . فلقصد أمن الجيش البريطاني لألوف العمال المصريين على سبيل المثال التدريب على المهارات والانضباط الصناعي ، مما ساعد على الأقل على التخفيف من حدة الأزمات المالية التي ظهرت بعد عام ١٩٣٩ ، وقام مركز تمويل الشرق الاوسط التابع للسلطات العسكرية بتأمين المواد الأولية للمؤسسات المصرية وساعدها

(١) البراوى وعليش ، ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

(٢) اعتبرت في هذا الجزء على الفصل الرابع من كتاب « الاقتصادات الجديدة للبلاد المنتجة للصناعات الأولية » لاي . . بريس والفصل الثاني من كتاب انيس ، وكتاب البراوى وعليش ص ٢٧٨ - ٢٨٨ .

بمختلف السبل ، والمشورات التقنية والإدارية ، للتغلب على مشكلات الإنتاج (١) .

ولم تعد جميع الصناعات على قدم المساواة من الحركات الحربية ، فلقد انتزع بعضها عن موارد ترويتها بالمواد الأولية من الخارج ، مما أدى إلى جمودها ، وعانت مؤسسات كثيرة من النقص في المعدات التي كانت تحصل عليها عادة ، ودون استثناء من خارج مصر . ولكن الحرب مثلت عهد انتعاش بصورة مؤكدة للفروع الأساسية في الصناعة ، كفروع المنسوجات وقرع الصناعات الغذائية .

ولما كان الإنتاج الصناعي الفعلي قد ارتفع بنسبة ٣٧ في المائة تقريباً بين سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٥ ، وكان عدد السكان قد ارتفع بنسبة ١١ في المائة في المدة نفسها ، فإن الإنتاج الصناعي بالنسبة إلى الفرد لم يرتفع إلا بنسبة تقل عن أربعة في المائة في السنة الواحدة من سنوات الحرب (٢) . وانعكس هذا التطور على النقيض من الحقبة السابقة أيضاً في أرقام تشغيل العمال التي تبين أن عدد الأشخاص الذين كانوا يعملون في « حرف صناعية » ارتفع بنسبة خمسين في المائة بين الأرقام الإحصائية لعامي ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، كما يبين الجدول رقم (٥) الزيادة الملحوظة في أعداد العاملين في صناعات النسيج والمواد الغذائية (٣) . ولقد ارتفعت فرص التشغيل لأن أوضاع الطلب غير العادية في سنوات الحرب ، خلقت وضعاً مكن الوف المنتجين الصغار للصناعات اليدوية من البقاء والازدهار ، جنباً إلى جنب مع منافسهم من كبار المنتجين ، الذين بعد أن حرّموا من فرص استيراد الآلات لم يتمكنوا إلا من توسيع الإنتاج والوصول به إلى الحد الأقصى من الطاقة الإنتاجية (٤) .

واستمرت بعض عناصر الأوضاع التي شهدتها سنوات الحرب ، بعد انتهائها . وظلت الأسعار ترتفع ، كما ظلت السلع المصنوعة شحيحة في الأسواق العالمية بينما راح الطلب الذي ارتفع أيام الحرب في مصر ، يشد منافذ له في شراء السلع المستنعة . يضاف إلى هذا ، أنه عندما عاد تصدير القطن ثانية ، ارتفعت أسعاره بسرعة بالغة بسبب التضخم في أوضاع الطلب العالمي ، وأمن ارتفاعها

(١) مقال ويلمينجتون عن « مركز تروين الشرق الأوسط » في مجلة الشرق الأوسط ربيع ١٩٥٢ ، ص ١٤٤ - ١٦٦ .

(٢) أرقام الإنتاج الصناعي مستمدة من كتاب أنيس ، ص ٦٨٥ .

(٣) مديرية الإحصاء ، ٥٠ ، أعضاء السكان ، لعامي ١٩٣٧ و ١٩٤٧ .

(٤) كتاب « أنيس » ، ص ٧٧٢ - ٧٨٤ .

للمزارعين المصريين دخلا اضافيا يمكنهم من الاتفاق على شراء المواد الغذائية المستنعة والمنسوجات والمعدات البيتية . وظلت الصناعة المصرية ولمدة خمس سنوات تقريبا مزدهرة في اسواق البيع ، وتجاوبت المؤسسات الصناعية مع هذا الوضع ، باستبدال معداتها المنسوخة والتي اصابها البلى ، بالآلات جديدة ومنسوخة من الخارج . واستأنفت بعض الصناعات التي عانت الكثير ايام الحرب من النقص في مواردها الاولى كصناعات منتجات الخشب والبلاستيك ، انتاجها ، وبدا المنتجون في السير في خطوط جديدة من التصنيع ولا سيما في الصناعات الكيماوية والمعدنية (١) .

وهكذا نرى ان الزيادة في الانتاج الصناعي كانت كبيرة في كل سنة ، وسجلت معدلات الزيادة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ ، اوقاما قياسية لفترة ما بعد الحرب . وكان معدل الانتاج الصناعي بالنسبة الى الفرد الواحد ، قد ارتفع بمعدل الثلث في عام ١٩٥٢ عما كان عليه في نهاية العام ، ولكن الانتاج لم يظهر اي ميل للارتفاع في آخر سنتين من سنوات العهد البائد (١٩٥٢ - ١٩٥٤) (٢) . ومع ذلك فقد ظلت الصناعة المصرية في اواسط القرن ، وبعد حقبتين من التطور الكبير ، لا تمثل الا شعرا صغيرا في الانتاج القومى وفرص العمل (٣) . ولم يكن معدل الزيادة في الانتاج الصناعي كافيا ، للخلاص من الجمود في معدل الانتاج الزراعى للفرد الواحد ، ولتأمين التقدم الاقتصادى الفعلى لمصر . وكان الابطاء في التصنيع بعد عام ١٩٤٩ ، تديرا سيئا لمجتمع فقير يستمد اعتمادا واضحا على التصنيع كحل لمشكلاته الاقتصادية ، لاسيما وان الانجاز السيئ نسبيا للصناعة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ لم يكن امرا عارضا ومؤقتا ، بل كان انعكاسا لانهاء مرحلة في تصنيع مصر . وكانت المشروعات المحلية ولادة حقبتين مدعومة بالتعرفة الجمركية و اوضاع الحرب ، منسقة كل الانشغال في سد المتطلبات الجماهيرية للسلع الاستهلاكية المستوردة . وكانت الصناعات التي نمت بسرعة ، هي تلك التي حبيت البلاد بمقوماتها الاساسية نسبيا ، ولا سيما في شكل مواد زراعية اولية كالقطن والمواد الغذائية ، او في شكل مواد معدنية لازمة لتصنيع بعض المنتجات كالمح والصدوا والاسمنت . وكان رجال الأعمال المصريون

(١) المنشورات الاقتصادية للبنك الاعلى المصرى - النشرة الزراعية لعام ١٩٥١ .
ص ٢٥٠ - ص ٢٥١ والدراسات الاقتصادية لما وراء البحار التي تصدرها وزارة التجارة البريطانية لعام ١٩٥١ . ص ٥٦ ، وكلمة عيسوى .
(٢) راجع الجدولين ١٩ و ٢١ .
(٣) راجع الجدولين ١٠ و ١١ .

قد آثروا انتاج السلع التي لا تتطلب الوحدة الواحدة منها الا رؤوس اموال قليلة ، والتي لا تعقيد في اساليبها وطرائقها الانتاجية ، والتي لا تؤلف نفقات الوقود والنقل في انتاجها نسبة عالية من اثمان المنتجات المستنعة . وهكذا نجد أن مصر قد حققت في عام ١٩٥٠ بنينا صناعيا تسيطر عليه صناعة السلع الاستهلاكية البسيطة . وبين الجدول اللاحق سواء اقمناه على صعيد الانتاج الصافي او على صعيد التشغيل ، ان صناعة المواد الغذائية والنسيج احتلت أهمية طاغية ، بينما لم تمثل صناعة الأدوات الاستهلاكية التي تعمم امدادات طويلة والمنتجات المعدنية ، والسلع اللازمة للصناعات الأخرى ، والآلات الانتاجية ، سوى نسبة ضئيلة .

الجدول رقم (٥)
الانتاج الصناعي في عام ١٩٥٢

الصناعة	الانتاج المجموع بالطن	الانتاج المجموع بالطن	القيمة الصافية بالطن	عدد العمال بالآلاف	أجور العمال بالطن
معالج الاطمان ومكابرها	١٨٢٩٥	١٤٠٩٤	٢٤٠١	٢٦	١٢٢٨
التصدين والتنقيب	١٢٢٠	٤٧٢	١٢٤٧	٤	٣٦٤
المواد الغذائية والخور	٧١٢٠٦	٥٧٦٥٢	١٣٥٢٣	٥٠	٢٠٧٥
النسيج	٤٢٠٥٧	٣٧٥٧٢	٥٢١٨٤	١١	٨٢٥
الفزل والنسيج	٦٤٩٢٨	٤٤٦١٧	٢٠٢٢١	٩٠	٧٢٢١٠
الملابس والاحذية	٢٢٩٠	١٢٩٩٠	١٢٤٠٠	٦	٥٤٨
الآلات	٢٧٥٧	١٧٢٩	١٢٠٢٨	٦	٥١٠
الورق ومنتجاته	٢٨٥٢	١٨٧٦	٩٧٦	٥	٢١٨
الطباعة والنشر	٤٦٨٠	٢٦٢١	٢٠٥٩	٧	٦٠١
الكيمويات ومنتجاتها	١٨١٧٨	١٢٦٠٨	٥٠٧٠	١١	٨٢٦
المعدنيات غير الحديد	٨٢٢٢	٥٠٥٧	٢٠١٧٦	١٤	١٢٢٧
المعادن الرئيسية	٧٢٢٠	٤٧٢٢	٢٥١٧	١١	١٠١١
معدلات النقل	٢٦٦٤	١٢٢٢٧	٢٢٢٦	٩	٩٤٤
منوعات	٢٠٥٤٥	٨٨٥٢	١١٦٩٢	١٨	٢٢٠٩
الكهرباء والغاز والماء	٤٩٥٧	١٨١٢	٣١٤٤	٤	٥٥٥
المجموع	٢٧٥٨١١	١٩٧٠٠٧	٧٨٨٠٤	٢٢٧	٢١٢٤٧١

المصدر : الاحصاءات الرئيسية ص ٩٠ .

وكانت الاستعانة من المستوردات من السلع الاستهلاكية البسيطة بالسلع المحلية قد اكملت في عام ١٩٥٠ . ولم يكن في الامكان تحقيق المزيد من معدلات الانتاج في المواد الغذائية والنسيج بعد هذا التاريخ

الا بأحد سبيلين ، أولهما تسارع الزيادة في الطلب على السلع المصنوعة في الأسواق المحلية ، مع التحسن الكبير في فاعلية الصناعة وكفايتها ، وثانيهما تأمين التصدير . ولكن لم تكن هناك آمال مشرقة في التوسع عن طريق الزيادة في الطلب المحلي . ولما كانت الصناعة لا تؤلف إلا قطاعا صغيرا في اقتصاد البلاد ، فإن الآثار المضاعفة للاستثمارات الصناعية على مجمل الطلب على السلع المستنعة ، ظلت ناقصة وضئيلة وظلت الأسواق الكبرى محصورة في المناطق الريفية ، ولكن الإنتاج القملي بالنسبة إلى الفرد في الزراعة ، ظل جامدا للأسباب التي سبق لي أن بينتها . مما جعل من المستبعد تحقيق المزيد من توجه الدخول الريفية إلى المنتجات المستنعة ولم يكن في الإمكان تحقيق زيادات في الدخول القملي في المناطق الريفية إلا عن طريق ارتفاع أسعار القطن في الأسواق العالمية ، أو عن طريق ارتفاع أسرع في الأسعار الزراعية بوجه عام من ارتفاع أسعار السلع المستنعة . ولكن كان من المستبعد في عام ١٩٥٠ ، أن تكون الحركة في التبادل التجاري من داخلي أو خارجي لمصلحة القطاع الزراعي . وكان من المتوقع تحقيق بعض الزيادة في الميل إلى استنعاذ السلع الاستهلاكية المصنعة عن طريق التزايد في الاتجاه إلى حياة المدن ، ولكن هذه الزيادة على الطلب كانت على الغالب أقل من نسبة التزايد في السكان ، مما أدى إلى تنوع اتفاق الأسر الكبيرة واتجاهه إلى المواد الغذائية الأساسية .

أما بالنسبة إلى التصدير ، فلم يكن هناك توسع سريع في الطلب على المنسوجات والمواد الغذائية المحلية ، يضاف إلى هذا أن المنتجات المصرية لم تكن تحظى في وجه منافسة قوية للغاية ، بأية ميزات من ناحية الكيف أو السعر ، أو غير ذلك ، تجعلها تجتذب أعدادا كبيرة من المشترين الأجانب . وكان ما يباع منها في الأسواق الأجنبية أقل من عشرة في المائة ، ولذا لم يكن ثمة أمل جدي في تحقيق تنمية سريعة للصناعة المصرية عن طريق الأسواق العالمية .

ولو أخذنا المعدلات المحتملة لزيادة الطلب الداخلي والعالمي على هذه المنتجات ، لتبين لنا أنه كان في وسع الصناعة المصرية عن طريق خفض أسعارها أن توسع مبيعاتها ، ولكن أية نظرة تلقىها على هذه الصناعة في منتصف القرن ، كانت تحمل طابع التشاؤم بالنسبة التي يمكنها من تحقيق تخفيضات مهمة في تكلفتها ولو في فترة قصيرة على الأقل . لكننا نفتقر في الحقيقة إلى المعلومات الصحيحة من كفاية الصناعة المصرية في حاضرها وماضيها ، إذ أن كل ما يقال عنها لا يعدو في طابعه التكهن والاختبار والاستنتاج .

ونقول احصاءات الانتاج الصناعي لعام ١٩٥٠ انه كانت هناك نحو من ١٩٥٢٧ مؤسسة صناعية مصرية تصنع السلع . وكان اكثر من ثلث هذه المؤسسات لا يربو في انتاجه الصناعي على خمسمائة جنيه في السنة بينما كان الانتاج السنوي لستين في المائة منها لا يربو على الالف جنيه . وكان راسمال اكثر من نصف هذه المؤسسات يقل عن مائتي جنيه للمؤسسة الواحدة ، بينما كانت ثلاثة ارباعها لا تشغل اكثر من عشرة عمال . ومن المحتمل ان يكون اصحاب غالبية هذه المؤسسات وهم يعدون ١٨٠٢٠٤ يتولون ادارة هذه المؤسسات مع افراد عائلاتهم . (١) ونجد من هذا ان غالبية المشروعات الصناعية كانت من النوع الصغير ، وتدار من قبل اصحابها (٢) . ولكن هذه الغالبية لم تكن تحتل جانباً كبيراً من الأهمية ، اذ ان المؤسسات الكبيرة والمساهمة ، كانت هي الأكثر أهمية من ناحية انتاجها واعداد العمال الذين يشتغلون فيها . ولعل من سوء الحظ ، ان من المتعذر حساب ما حققته هذه المؤسسات في مجالات الانتاج والتشغيل حساباً دقيقاً ، ولكننا لو استخدمنا التصنيف الذي لجأ اليه الاحصاء الذي اعتبر المشروعات التي تزيد قيمة انتاج الواحد منها في السنة على الالف جنيه ، كبيرة ، وتلك التي يتردد انتاج الواحد منها بين خمسمائة و الف جنيه ، متوسطة ، وتلك التي يقل انتاج الواحد منها عن الخمسمائة جنيه ، صغيرة ، لربما ان مجمل انتاج المشروعات الكبرى بلغ ٢٧٦٠٩ مليون جنيه و ٣١٢ مليون جنيه للوسطى و ١٠٩ مليون جنيه للصغرى (٣) . يضاف الى هذا ان مقال الأستاذ الدرة عن اوضاع عام ١٩٣٧ ، يبين ان المؤسسات التي تزيد رؤوس أموالها على العشرة آلاف جنيه . والتي تعد نحواً من ٣١٢ مؤسسة ، كانت تمثل ٨٤ في المائة من مجموع رؤوس الاموال

(١) احصاء الانتاج الصناعي لعام ١٩٥٠ (١٩٥٢) . ولقد فصل الاحصاء بين المؤسسات الصناعية التي تعمل في الصيانة والاصلاح والخدمات وبين تلك التي تعمل انتاج السلع . وبشر الجمل السابق الى الفئة الثانية التي تضم التعدين والفار والكهرباء والماء وماستخدم في هذه الدراسة كلها سمير المؤسسات الانتاجية . وهناك تعريفات بدلة استخدمت في احصاء المؤسسات الصناعية التجارية لأموم ١٩٢٧ و ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، واستعملها الجوريتلي واتيس في كتابهما ومن ضمن الوصف المشاغل وورش الصيانة ومؤسسات الخدمات . كمراتب السيارات و « الاسكافية » ، والمصانع والحلاقين ، ومن بهذا تعطي فكرة خاطئة من مدى النشاط الصناعي في مصر . لكن حساب احصاء الانتاج الصناعي لعام ١٩٥٢ وللأموم التي تلته ، للمؤسسات التي يزيد عمال الواحدة منها على العشرة ، يقلل من قيمة النشاط الصناعي في الناحية الأخرى .

(٢) مقال للأستاذ الدرة عن الصناعة المصرية في مجلة « مصر المعاصرة » عدد نوفمبر ١٩٤٢ ص ٤٢٢ - ص ٤٢٤ .

(٣) احصاءات الانتاج الصناعي لعام ١٩٥٠ الجدول رقم (٥) .

المشهرة في المؤسسات الصناعية (١) . وكانت المؤسسات الكبرى التي تشغل ما يزيد على عشرة عمال ، هي المتفوقة في ميدان التشغيل ، إذ كانت تؤمن في عام ١٩٥٠ قرص العمل لأكثر من ٨٣ في المائة من مجموع قوة العمالة الصناعية في البلاد (٢) .

وبالرغم من أن الأرقام والتصنيفات الوصفية سفتقرة إلى الدقة ، وتتصف بالعموم عند أخذها في موضع القياس ، إلا أنها تبين أن النشاط الصناعي المصري كان خاضعا لتحكم عدد من المشروعات الكبيرة المساهمة (٣) . ولو قسنا الأوضاع على أساس التنظيمات القانونية لتبين لنا أن الصناعة المصرية كانت تبدو في عام ١٩٥٠ ، وكأنها لا تختلف عن تركيب المشروعات الصناعية في الاقتصادات الأكثر تنمية والذي تبرز فيه المشروعات الكبرى التي يتولى إدارتها المديرون من ذوي الرواتب ، والذين لا يملكون الا شطرا ضئيلا من الموجودات التي يسيطرون عليها .

ونرى من هذا أن توسع الصناعات القائمة ، كان يعتمد إلى حد كبير للغاية ، على أولئك الذين كانوا يسيطرون على مجموعة صغيرة من المؤسسات . ولكنني لا أستطيع أن أضيف شيئا إلى الاستنتاج بأن متاعب الإدارة الصناعية في مصر كانت أكبر من تلك التي تواجهها مثيلاتها في الاقتصادات النامية ، ولا أن أقول شيئا عن هذه الصفوة الإدارية وعن الطريقة التي كانت تمارس عملها فيها . وكان النقص لدى التقنيين وفي موظفي أقسام المستخدمين والمحاسبين ومراقبي المشاغل ومديري المبيعات ، يعني أن المديرين كانوا أقل تخصصا مما تتطلبه اعتبارات الفاعلية والكفاءة . وكانت السلطة مركزة ، كما كان كبار الإداريين مرغمين على العمل في مهمات كثيرة ومتنوعة من التي يعهد بها عادة إلى المساعدين . ويؤدي النمو الصناعي مع مضي الزمن إلى توليد الموظفين المهرة وخلقهم ، ولكن النظام الاجتماعي والتعليمي بدا على المدى القصير ، غير قادر على التخفيف من شلواء النقص . وكانت هناك إلى مصر مجموعة صغيرة من المؤسسات لتدريب المديرين ، بينما كان خريجو كليات الفنون والآداب التي تعمل القطاع الغالب في

(١) مقال الفترة ١ من ٤٢٤ .

(٢) كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٥٢ - الجدول رقم ٣١ . و احصاءات الإنتاج

الصناعي لعام ١٩٥٠ - الجدول رقم (٧) .

(٣) احصاءات الإنتاج الصناعي لعام ١٩٥٤ (الجدول رقم ٥) . وقد جاء في هذه

الاحصاءات أن ٥٣ في المائة من المشروعات التي كان يعمل فيها أكثر من عشرة عمال ، كانت في الشركات المساهمة ، بينما كانت ثلاثة في المائة منها في الشركات الخاصة المحدودة.

الجامعات ، ينجهون الى المهن التي تضمن لهم المكانة العالية في جهاز الخدمة المدنية او في المهن المختلفة . ولم يكن البنيان الصناعي ، ولا موقف الميطرين عليه يؤديان الى توسيع الصفوة الادارية وزيادة عددها . ولم تؤد الوف المؤسسات الصغيرة التي تمت الى عائلات خاصة الى تحقيق اي تقدم في تدريب الطبقة الادارية والتقنية اللازمة لادارة الصناعات الصغيرة ، بينما لم تعد المؤسسات الاكبر حجما من خريجي كليات التجارة ، كما لم تقدم عونها الى ما تقوم به الحكومة من جهود ضعيفة ومفتقرة الى الفاعلية في ميدان التعليم المهني . يضاف الى هذا ان هذه المؤسسات لم تكن قد تبنت سياسة ثابتة مستقرة ترمي الى تشجيع ذوي الكفايات من صغار الموظفين بترقيتهم ، وظل الكثير منها خاضعا لسيطرة كبار المديرين الذين ادى عجزهم عن ايكال بعض اعمالهم الى غيرهم الى عرقلة طبقة المديرين . (١)

وليس ثمة من شك في ان ادارة الصناعة في البلاد الفقيرة تؤلف امرا شاقا وعسيرا ، اذ ان عدد المديرين يكون قليلا بالرغم من ان في وسعنا وصف الاسلوب الذي كان المديرون المصريون يتبعونه في أداء واجباتهم في شراء المواد الأولية ، وتجنيد العمال ، وتأمين رؤوس الاموال اللازمة وضعها الى قوة العمالة ، ومراقبة الانتاج ، وتسويق المنتجات الجاهزة ، الا اننا عاجزون لسوء الحظ عن تعبير هذا الاسلوب وتقييمه .

فبالرغم من ان بعض المعلقين مثلا، قد غامروا باصدار تأكيدات تجزم بأن بعض المؤسسات المصرية قد تخطت المعيار اللازم لضمان النجاح الاقتصادي ، او تجزم على النقيض من ذلك ، بأن عددا من المؤسسات الصناعية كانت تبدو دون مستوى الحد الأدنى المطاوب للعمليات الاقتصادية » ، الا أن الافتقار الكامل الى ارقام تكلفة الانتاج على مختلف المستويات ، يجعل من المتعذر الوصول الى اية استنتاجات محددة عن المدى الذي خرجت فيه المؤسسات المصرية على مقياس الحد الأعلى . (٢)

ولكن كلا القولين قد يكون صحيحا . فهناك بعض المؤسسات كانت تقوم بالشطر الاكبر من انتاج بعض الصناعات المعينة كالسكر وتكرير الملح وغزولات القطن ، والحزير ، والاسمنت والاسمدة الكيماوية ، لا لان

(١) فد - هاريسون واى . ابراهيم في كتابهما « المواد البشوية في المشروعات المصرية لعام ١٩٥٨ » ص ٤١ - ٤٢ و ص ٥١ و ص ٦٥ و ص ١٠٤ - ١٠٦ .
و ص ١١٢ - ١١٦ ، و ١١٩ ، ١٢١ . وكتاب تطور الصناعة الانشائية في مصر واسرائيل وتركيا للام المتحدة ص ٨٢ - ٨٤ .
(٢) كتاب جيساوى ص ١٥٨ وكتاب الامم المتحدة ص ٢٨ .

اعتبارات الكفاية كانت تفرض عليها التوسع في الإنتاج ، بل لأن البعض من أصحابها كانوا جد مهتمين بجنى أكبر قدر من الأرباح الاحتكارية (١) . يضاف الى هذا ان الدكتور الجريلى يدمى ان الرغبة في إيجاد المنافذ للحصول على الأرباح المختزنة ، قد خلقت اندماجا إقنيا وعموديا في بعض قطاعات الصناعة المصرية وكان استمرار وجود الفائض من الطاقة في الفترة التي تلت الحرب ، يؤيد الافتراض القائل بأن بعض المصانع المصرية تجاوز الحد الأعلى في طاقاته الإنتاجية (٢) . وكان أرباب الصناعة المصرية من الناحية الأخرى عاجزين عن إقامة مؤسسات متميزة بالفاعلية الكبيرة ، بسبب ضالة السوق المحلية ، واغترابهم الى الأطمئنان بالنسبة الى الأسواق العالمية . وبالرغم من ان المؤسسات التي كانت أقل في حجمها من الحد المعين ، كانت تتميز بفاعليتها ، وقدرتها على التكيف مع الأوضاع المحلية ، الا انها كانت تجد من العسير عليها ان تقتصر رؤوس الأموال البعيدة الأجل أو السلفيات القصيرة الأمد والمطلوبة لدعم عملياتها (٣) .

وكان من العسير الحصول على التمويل اللازم للمتطلبات الصناعية ، بالإضافة الى ما فيه من باعظ تكلفة . وكانت تكاليف رأس المال تعتمد على توفير الأموال الاستثمارية للصناعة . وليس ثمة من شك في أن المعدل الكافي للإدخار ، والرغبة المتوافرة لدى الأشخاص والمؤسسات في اقراض المال للمؤسسات الصناعية ، كانا والى حد كبير من العوامل التي تخطى طاقات المديرين الصناعيين . واول قارنا أوضاع مصر ، باقتصادات البلاد النامية ، لتبين لنا ان نسبة مجمل الادخارات الى الدخل القومي ، والتي لم تكن تعدو التي عشر في المائة ، كانت منخفضة . ولو فرضنا ان بقية الأمور كانت متعادلة ومتكافئة ، لتبين لنا ان رغبات الطبقة المدخرة لم تظهر أية ميول لإثارة الصناعة ، على المناقذ الأكثر تقليدية للإدخار كالأراضي والمقار والمباني (٤) . وكان هذا المزوف على التقيض من ذلك ، مصحوبا بامتناع المصارف التجارية عن اقراض الصناعية سواء لاماد طويلة أم قصيرة ، قد دفع أرباب الصناعة في مصر

(١) كتاب نجار : التجميع والدخل (١٩٥١) ص ٥٦ - ٦٦ ، ٢ ، وكتاب الجريلى ص ٤٨٩ - ٤٦٠ و ص ٥٠٢ - ٥٠٧ و ٥٢٥ .

(٢) كتاب الجريلى . ص ٤٩٩ . رد مقال جميل سميد من « الطاقة الإنتاجية لقوة العمالة في الصناعة المصرية » في مجلة « مصر الحديثة » عدد مايو ١٩٥٠ ص ٥٠٤ ، وكتاب الأمم المتحدة ص ٨١ .

(٣) كتاب الأمم المتحدة ص ٢٧ .

(٤) بي . حاسبين في كتابه « الانفاق القومي - في الجمهورية العربية المتحدة » معهد التخطيط القومي (١٩٦٢) رقم ٢٧٧ وكتاب حمدي . ص ١٥٧ و ١٦٢ و ٢٥٨ .

في عام ١٩١٩ الى انشاء بنك مصر ، لتوجيه الأموال الاستثمارية الى المشروعات الصناعية . وارغمت الحاجة ، التطور الصناعي مع مضى الوقت الى طلب التمويل في الغالب من الأرباح التي تحتفظ بها كاحتياطي ، ولكن المشروعات الصغيرة والوسطى ، ظلت تواجه متاعب بالغة مما دفع الحكومة في عام ١٩٤٩ الى اقامة المصرف الصناعي ، ليؤمن لها متطلباتها (١) . وبالرغم من أن الاتحادات الصناعية الكبيرة قامت بتمويل عمليات التوسع الصناعي الى حد كبير من المصادر الداخلية ، إلا أن نسبة الأرباح التي ظلت الشركات الكبرى توزعها لرؤوس أموالها المدفوعة ، ظلت عالية في الحقبة التي تلت الحرب . وقد عنى هذا بعبارة أخرى ، أن المساهمين ظلوا يحصلون على أرباح مجزية عن أموالهم بينما كانت الصناعة تواجه المتاعب في اجتذاب رؤوس الأموال الطويلة الأمد ، وهو وضع يوحى بأن الاستثمارات الخاصة كانت شديدة الحساسية بالنسبة الى الأرباح الموزعة . وكان جزء من المتاعب التي تواجهها الصناعة على أي حال ، ناشئا عنها نفسها ، فبينما ظلت التسهيلات المتطورة نسبيا قائمة بالنسبة الى تسويق سندات التمليك ، ظلت الأسهم ميالة الى أن تكون متميزة ، وذات عوائد عالية ولا سيما اذا كانت من الأسهم غير المحددة في أرباحها ، ولم تكن المؤسسات تفيد فائدة كافية من المعاملات الجبركية المفضلة او حتى من الإعفاءات . يضاف الى هذا أن الإطار القانوني الذي ظلت الشركات المحدودة المدنية تعمل في نطاقه ، لقد أمن الكثير من السلطة والامتيازات الى المديرين ، بينما لم يؤمن الحماية الكافية لمصالح المساهمين ، وهو وضع ضاعف ولا شك من العزوف العام عن الاستثمار الصناعي (٢) .

وكان في وسع المديرين أن يقللوا من تكلفة رأس المال من طريق شراء المعدات اللازمة لأعمال انتاجية معينة ، بأرخص الأسعار الممكنة ، وعن طريق الجمع بين رؤوس الأموال وقوة المعاملة في نسب متناهية الكفاية . وتوضح دراسة حديثة للمؤسسات الكبرى أن هذه الشركات المصرية كانت على علم أكيد بالإمكانات التقنية المتاحة لها وانها بادرت الى الانفاذ منها (٣) . ويقول تقرير للأمم المتحدة أن الكثير من المؤسسات الصغيرة ، كانت تميل من الناحية الأخرى ، الى استخدام الآلات التي

(١) مقال أي إيمان عن « تمويل الصناعة في مصر » في مجلة « مصر المعاصرة » عدد مارس ١٩٤٥ ص ٢٥٠ - ص ٢٥٦ وكتاب البنك الصناعي عن « محاور القروض الصناعية في مصر ١٩٥٦ » ص ١١ - ص ١٢ .

(٢) كتاب المرتضى ، ص ٤٠٥ - ٤١٧ .

(٣) هاريتسون وإبراهيم ص ٥٢ .

بطل استعمالها ، والتي لم تعد نافعة (١) . وقد يكون من العسير تحديد المدى الذي خرج فيه الاشتراك المعين لرأس المال والعمالة عند الشركات المصرية على الحد الأعلى للكفاية ، ولكن الدلائل الوصفية تشير إلى أن المديرين في هذه الشركات لم يكونوا من الضليعين في استغلال الطاقات الكاملة في تأمين قدر لا محدود من العمالة الرخيصة وغير الفنية ، وكانوا يبدون متحيزين لأساليب التصنيع المكثف الحديثة التي تستخدمها الاقتصادات الأكثر تنمية (٢) .

ولم يكن مديرو الشركات الصناعية يمارسون الكثير من السيطرة والنفوذ على عدد من البؤر التي تشعلها تكاليف السلع المصنوعة . فعليه أن يقبلوا بأسعار المواد الأولية والنقل ، وتموينات القوة الكهربائية وخدمات التوزيع ، كما هي دون مناقشة . فبالرغم من أن تكاليف نقل بعض المعادن المعينة كانت عالية ، إلا أن الاقتصاد المصري ، لم يكن إلى حد ما مفتقرا إلى رأس المال الاجتماعي ، كما كان الوضع في عدد من البلاد النامية الأخرى . فإلقد كانت مصر تملك أربعة عشر كيلو مترا من الخطوط الحديدية لكل مائة كيلو متر مربع من المناطق المأهولة بالسكان وخمسة وعشرين كيلو مترا من الطريق لكل مائة كيلو متر مربع من المناطق المزروعة ، وهي نسب تعادل تلك الموجودة في أوروبا . يضاف إلى هذا أنه كانت هناك شبكة من الأنهار والممرات المائية في حوض النيل (٣) . وكان اشتراك مصر الطويل في تجارة القطن الدولية قد أتاح لمصر تسهيلات تسويقية وتوزيعية على أوسع نطاق وعلى أعلى مستوى من الكفاية (٤) . وكانت العيوب أوضح ما تكون في تكاليف الطاقة المحركة وتوافرها . فلم تكن هناك في مصر شبكات كافية من الخطوط الكهربائية المتصلة ، ولذا فإن ٢٤ في المائة من الطاقة المحركة في الشركات الصناعية كانت تتمثل في مولدات كهربية ، وإن لم تكن تكاليفها بالنسبة إلى الوحدة الواحدة أعلى بكثير من تلك التي تدفعها الشركات البريطانية وكانت أدنى من تلك التي تتكلفتها المشروعات الصناعية الفرنسية (٥) . وكان هناك ، بالطبع ، مجال فسيح لتحسين تموينات الطاقة المحركة في الكم

- (١) كتاب الأمم المتحدة ص ٨٠ .
 (٢) مقال للمؤلف عن « التطور الصناعي ومشاكل التشغيل » في تقارير مجلة الشرق الأوسط الاقتصادية لعام ١٩٦٢ ص ٦٦ - ص ١٠٠٨ .
 (٣) كتاب عيسوي - ص ١٨١ و ص ١٨٥ .
 (٤) مقارنة التسهيلات التسويقية المصرية بالتسهيلات الأمريكية ، ونظما راجع مقال أي الشريف وأبي الشريف عن « مشاكل التسويق في مصر » في مجلة مصر الحاضرة عدد يوليو ١٩٥٦ ص ٥ - ص ٨٥ .
 (٥) كتاب الأمم المتحدة ص ٨٧ - ٨٨ .

والكفاية ، وكذلك لتحسين وسائل النقل والتوزيع والخدمات المالية التي تستخدمها المؤسسات الصناعية . ولكن لو قارنا سرعة تطور التصنيع في مصر ، بسرعه في الكثير من الاقتصادات النامية ، لما كان من المعقول بالنسبة لنا ان نقول ان كيف التركيب الاقتصادي المصري واسسه ، كان السبب في تأخر هذا الخطو ، تأخرا خطيرا .

ولكن في وسعنا القول ، وفي ضوء جميع الاعتبارات والحسابات ان اسعار المواد الأولية العالية وتدنى جودتها والتي كانت تؤلف النسبة الكبرى من تكاليف السلع المصنعة ، كانت السبب البارز في عرقلة تدنى اسعار هذه السلع . فالصوف مثلا كان من نوع رديء للغاية ، وكثيرا ما كانت صناعة الجلود تتعرض للافساد بسبب العيوب التي طرأت ذبح الحيوانات ، وكانت اسعار الحليب والسكر اللذين يستخدمان في الصناعات الغذائية ، اعلى بكثير من اسعارهما في اوربوا ، كما كانت شركات تعليب المواد الغذائية تجد من العسير عليها الحصول على شحنات منتظمة من الفواكه والخضار من الانواع والدرجات المطلوبة لضمان مستوى الانتاج الطيب . وكانت الحكومة المصرية تقرض أخيرا على شركات النسيج في مصر استعمال غزولات القطن الطويل الثيلة، والغالي الثمن في صناعاتها ، مما اعاق قدرتها على السيطرة على الاسواق المحلية والداخية ، عن طريق رخص اسعار المنسوجات القطنية (١) . ولاشك في ان أية دراسة جدية لأسباب ارتفاع تكاليف السلع الصناعية في مصر ، كما في غيرها من البلاد النامية تعكس التدنى في الطاقة الانتاجية للقطاعات الزراعية في هذه البلاد . (٢)

وكانت الأجور وكيفية قوة العمالة ، تؤلفان العامل الثاني بعد المواد الأولية في التكاليف الصناعية ، وكانت هذه بدورها ، والى حد كبير ، خارجة عن نطاق سيطرة مديري الصناعة المصرية . ولكن التزايد في عدد السكان في مساحة ثابتة نسبيا من الأرض ، وتزايد الهجرة من الأرياف الى المدن ، ادبا الى التزايد الثابت والمستمر في تأمين اليد العاملة اللازمة للعمل في المشروعات الصناعية . وكان التنظيم العمالي متخلفا بسبب الصعوبة في تنظيم جماهير غفيرة من العمال الاميين غير الفتيين من ناحية ، ولأن الجو القانوني والاجتماعي في البلاد كان مناهضا للتنظيم النقابي . ولم تكن النقابات تضم الاقلية من قوة العمالة، وغالبا ما تكون من الفتيين ، ولذا فان تأثيرها في رفع معدلات الأجور كان

(١) كتاب الأمم المتحدة ص ٧٩ وكتاب عيسوى ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) يظهر الجدول رقم (٥) ان سبعين في المائة من مجموع تكاليف الصناعة يرجع الى المواد الأولية .

طفيفا للغاية (١) . ولذا فقد لا يكون مما يشير الدهشة في مثل هذا الوضع ان نجد ان الأجور في الصناعة المصرية كانت من أدنى الأجور في العالم ، وان نجد ان تخلف معدلات الأجور النقدية عن الأسعار الصناعية ، قد جعل معدلات الأجور بالنسبة الى الوحدة الواحدة من الانتاج الصناعي ، تهبط بصورة مستمرة أكثر من حقبة كاملة . (٢) وعكس هبوط نصيب الأجور في مجمل قيمة الانتاج الصناعي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠ هبوطا مستمرا في تكاليف العمالة (٣) . وهكذا شهدت الصناعة المصرية في فترة ما بعد الحرب على الأقل ، على النقيض من مثيلاتها في بعض البلاد المتقدمة ، هبوطا عاما في الأجور ، يختلف عما شهدته البلاد الأخرى من تضخم .

ولقد كانت الأجور منخفضة ، ولكن مستواها كان يعكس الى حد كبير الكيف المتدني للعمالة . ولكن الطاقة الانتاجية للعمالة ، لا يمكن ان تقاس قياسا ذا معنى ، كما يتصور بعض الكتاب عن طريق مقارنة انتاج العامل الواحد في الصناعة المصرية بمثيله في صناعات الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا الغربية ، لأن الفروق قد لا تعكس أكثر من الخلاف بين نسب رؤوس الأموال الى العمالة (٤) . فلا يمكن قياس الطاقة الانتاجية للعمالة في حد ذاتها ، إلا عن طريق مقارنة العمال الذين يعملون بنفس المعدات وفي تنظيم انتاجي واحد أو متشابه . ولذا يمكن القول ان الكفاية الشاملة للعمالة المصرية ، لم تقيم قط تقييما صحيحا ، بالرغم من ان إحدى دراسات الأمم المتحدة ، قد علقت على انتاج أحد القطاعات فقالت ان عدد الأنوال التي يعمل فيها العامل لمصري الواحد في صناعة النسيج القطنية تتردد بين اثنين وأربعة ، بينما تكون في تركيا بين أربعة وثمانية ، وفي اليابان بين ٢٤ و ٢٨ ، وفي مصانع الولايات المتحدة التي تنتج المنسوجات القطنية المشبعة بين ٧٥ و ١٠٠ (٥) . يضاف الى هذا ان هناك أسبابا كثيرة تدعونا الى القول بأن العمال المصريين كانوا اقل فاعلية كمنتجين من أقرانهم في بعض الاقتصادات النامية . ولاشك في ان مستوياتهم الصحية والتعليمية العامة وإذعانهم لمتطلبات الانضباط الصناعي ، كانا كافيين لخلق فرق كبير في الكفاية

(١) كتاب الجريتلي . ص ٥٥٠ - ٥٥٣ .

(٢) كتاب الأمم المتحدة . ص ٤٦ و ٥١ و ٧٥ و ١٢٠ .

(٣) احصاءات الانتاج الصناعي لعامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠ .

(٤) التجارة والتنمية . الدخول ، ص ٢٥٦ .

(٥) كتاب الأمم المتحدة ص ٨٥ راجع أيضا كتاب هاريسون وإبراهيم ص ١٢٦

وشرعت وزارة التجارة البريطانية لعام ١٩٤٦ ص ١٨٨ ولعام ١٩٥٠ ص ١٠٠ .

الانتاجية . وكانت الأحوال الصحية السيئة العمال المصريين تعكس إلى حد ما العيوب في التغذية والإسكان والعناية الطبية الناشئة عن أجورهم المتدنية ، وإن كانت بعض المؤسسات الكبرى قد أدركت العلاقة بين الطاقة الإنتاجية والأوضاع الصحية ، وأمنت لمستخدميها قدرًا من العناية الطبية ، ومستوى أفضل من الإسكان . ولكن معظم المؤسسات كانت أصغر من أن تستطيع تأمين مثل هذه المنافع للعمال (١) .

وكانت هناك أيضا عيوب ظاهرة أخرى في تعليم العمال الصناعيين وتدريبهم . فلقد كان معظم العمال من الأميين ، مما يجعل من المتعذر نقل التعليمات الخاصة بالعمل ، والتدريب الأولي شاقًا وبطيئًا. يضاف إلى هذا أن العمال الأميين يكونون في المادة أقل فهمًا للتطور ، ولا يبدون من الرغبة في المبادرة والابتكار ما يبديه حتى العمال الذين تلقوا ولو قدرًا متوسطًا من التعليم . وكان الافتقار إلى المهارة الفنية والإدارة ، يمثل بالإضافة إلى انتشار الأمية ، الأمر السائد على جميع مستويات العملية الإنتاجية . . ولم يكن النظام التعليمي ، بقاعدته الضيقة وتوجيهه اللاعلمي ، قد امن للصناعة ، أي عدد من التقنيين والمديرين الذين تحتاج إليهم (٢) . وبالرغم من أن الحكومة كانت قد تبينت الحاجة إلى هؤلاء ، إلا أن جهودها ظلت نافية ، وكانت نسبة التعليم المهني في المرحلة الثانوية لا تزيد على عشرة في المائة ، بينما ظلت الكليات الأدبية هي المسيطرة على التعليم الجامعي (٣) . وهكذا ظل التدريب مقتصرًا على أماكن العمل . وبالرغم من أن بعض المؤسسات الكبرى ، كمجموعة بنك مصر ، قد أقامت مراكز تدريبية ، إلا أن معظم المؤسسات كانت غائبة ، عن اتفاق جهودها وأموالها على تدريب عمال ، يمكن لها أن تستخدمهم في مجالات أخرى من العمل . .

وأخيرا فإن طبيعة قوة العمالة الصناعية وتقاليدها كلها ، تجعلان منها أقل اذعانًا للانضباط الصناعي مما تتطلبه الكفاية الصناعية نفسها ، وكان الكثيرون من العمال من المهاجرين اللامجربين الذين وفدوا حديثًا

(١) طبعًا ، كان هذا الوضع هو السائد قبل التحول الاشتراكي . إذ أن معظم المؤسسات الصناعية كانت ملكًا للطبقة الرأسمالية (المستغلة) التي لا جود لها سوى جنى الثمر الأكبر من الأرباح . لكن هذا الوضع قد تبدل ، نتيجة إجراءات الضمان الاجتماعي والصحي ومجانبة التعليم التي حققتها الثورة .

« العرب »

(٢) مقال سمعة في مجلة « مصر الماصرة » عدد مايو ١٩٥٠ .

(٣) كتاب إبراهيم حلمي عبد الرحمن عن « التخطيط للتنمية الاقتصادية والاقتصادية المتوازنة » (١٩٦١) ص ٦٣ - ٦٧ - منشورات معهد التخطيط القومي رقم ٦٣ .

الى المدن من المناطق الريفية ، وليست لهم الا تطلعات قليلة ، محتفظين في الوقت نفسه بأوثق الصلات بالقرى التي ينتمون اليها . وبالرغم من ان هذه الصلات تضمن الأمن والطمأنينة للعمال ، الا انها تجعلهم أقل انكالا واعتمادا على الأعمال الانية التي يمارسونها . وكانت روابطهم الريفية تفرض عليهم أيضا متطلبات تستلزم منهم التفتيش أحيانا ، والاستقالة أحيانا أخرى ليعودوا الى قراهم . وكانت معدلات أجمالى الحركة المالية ترتفع أيضا نتيجة نزوح العمال من ذوى التجارب والتدريب الى نشدان المراكز الأرفع والأجور الأعلى . ولاشك في أن الإدارات كانت تقع هنا في خطأ عدم وضع أنظمة الترقية والحوافز التي تؤدي الى الاحتفاظ بالأشخاص المدربين والمجربين . وبالرغم من هذا ، فإن الطبيعة القروية لقوة العمالة ، مع ما تعنيه هذه الطبيعة من افتقار الى التدريب والخبرة ، قد جعلت المؤسسات معرضة للخسائر من جراء الأخطاء في العمل ، وللازمات اليومية الناشئة عن الغياب والمعدلات العالية لحمل الانفاق . وكانت المؤسسات الكبيرة اسبق من غيرها أيضا في فهم المشكلة ، وحاولت خلق شكل من أشكال الولاء لدى العمال ، عن طريق تزويدهم ببعض الأرباح الهامشية في شكل رواتب تقاعدية ونفقات اسكان ، وتأمين طبي ، ولكن هذه الجهود كلها ، ظلت في أضيق نطاق (١)

وليس في وسع أية دراسة لأوضاع الصناعة المصرية في أواسط القرن ، ان تخرج بأى استنتاج ، سوى أنه في الوقت الذى ما تزال فيه الفرص متاحة لتحقيق تخفيضات مهمة وكبيرة في التكاليف ، فإن ثمة احتمالا بأن هذه التخفيضات لن تكون سوى قصيرة الأمد وعلى نطاق لا يمكن من تحقيق مزيد كبير من التوسع في الإنتاج . ولم يكن المشرفون على صناعة السلع الصناعية يمارسون أى نفوذ أو تأثير على أسعار المواد الأولية والعمالة والتمويل والقوة المحركة والنقل وتسهيلات التسويق . ولم يكن في الامكان تحقيق أى تقدم في الاسس الاقتصادية للبلاد أو في أوضاع التكاليف وكيف العمالة ، الا عن طريق التنمية الصناعية نفسها ، أو عن طريق برنامج ضخم من الاستثمارات العامة في التعليم والشؤون الصحية ، والطرق والسكك الحديدية والقوة المحركة . وكان في الامكان تحقيق خفض في أسعار المواد الأولية عن طريق الارتفاع في الطاقة الانتاجية الزراعية ، ولكن مثل هذا الأمر لم يكن من المتوقع للأسباب التي سبق لي ان بينتها .

ولم يكن من المتوقع أيضا تحقيق تحسينات ايجابية وقوية في كفاية

(١) كتاب حسن الساعى من « التصنيع في الاسكندرية » (١٩٥٩) ص ٦٦ - ١٧٨

٨٠ ، ٨٢ ، ومقال سميد في مجلة « مصر العاصرة » مايو ١٩٥٠ - من ٥٠١ - ٥٠٢ .

بعض الجوانب التي يسيطر عليها الصناعيون أنفسهم . ولم يكن في
الإمكان تحقيق تبدلات في مدى التصنيع ، أو في نسب رؤوس الأموال
والعمالة أو في التنظيم الإنتاجي ، وإدارة شؤون الأموال والعمالة أو في
التنظيم الإنتاجي ، وإدارة شؤون العمال ، وأساليب حشد رؤوس
الأموال إلى درجة تكفي لحمل الأسعار الصناعية على الهبوط ، لا سيما
وإن معظم المؤسسات المصرية لم تكن خاضعة للضغوط المباشرة في
الأسواق التنافسية . وهكذا لم تكن هناك في عام ١٩٥٠ آمال مشرقة
في استمرار نمو الصناعات المصرية التي كانت قائمة آنذاك ، لاعتناق
الزيادة في الطلب مع بقاء الأسعار الصناعية على حالها ، ولا عن طريق
التخفيض في تكاليف الإنتاج .

الاقتصاد عشية قيام الثورة :

يمكن وصف الاقتصاد المصري في أواسط القرن بالجمود ولا يعنى
الجمود هنا على الإطلاق أن مجمل الإنتاج ظل ثابتاً على حاله . فلقد ظل
الإنتاج الزراعي والصناعي يسير في طريق الارتفاع على النقيض من
ذلك ، ولكن الارتفاع كان يتحقق في معدلات غير مؤثرة في التنمية ،
وبسرعة لا تضمن رفع معدلات الدخل الفعلي للفرد ، ولعل هذا هو
السبب في أن الإنتاج حمل طابع الجمود . وكان لابد لتحقيق التقدم
المالي في ظروف تزايد السكان الذي كان يسير بمعدل ٢٥ في الألف في
كل سنة ، من استخدام جميع موارد الأراضي والعمالة ورأس المال
المتوافرة ، بشكل أكثر فاعلية ، ومن توسيع قاعدة هذه الموارد بمعدلات
أعلى كثيراً لتكوين رؤوس الأموال الثابتة .

ولما كانت الأرض والمياه هما الموردان الشحيحتان في القطاع الزراعي ،
فلقد كانت الحاجة ماسة إلى تجميع رؤوس الأموال وتوجيهها إلى توسيع
رقعة الأراضي المزروعة . وبالرغم من أن احتمالات الاستثمار في أنظمة
الري ، لم تكن من الواضوح الآن كما كانت في القرن التاسع عشر . وكانت
احتمالات تكلفتها بالنسبة إلى الوحدة الإنتاجية أكبر مما كانت عليه إلا
أن هذه الاحتمالات كانت موجودة حتماً وكان مهندسو وزارة الأشغال
العمامة قد وضعوا تصاميمها . وكانت هذه المخططات الطموحة تتطلب
من الحكومة الدعم والتنظيم والتمويل . ولكن بالرغم من أن مصر لم تكن
تزرع أكثر من عشرة في المائة من مجموع مساحتها ، فإن احتمالات
الزيادة في حدود زراعتها لم تكن غير مقيدة . فلقد قدر هيرست أن مياه
النيل كلها ، لا تكفي بأي حال من الأحوال لري أكثر من عشرة ملايين فدان من

الحقول ، وقد ايدت الدراسات التي جرت بعد الثورة هذه التقديرات (١) ، ولو اخذنا في عين اعتبارنا ان الأرض التي تصلح للزراعة في مصر محدودة ، فان في وسعنا ان نتصور احتمال زيادة الانتاج الزراعي عن طريق إعادة التوزيع الزراعي على الأراضي المتوافرة ، بحيث تكثر مصر من انتاج المنتجات الغالية الثمن . كاللحوم والفواكه والخضار ، والأرز ، وبحيث تضاعف من قدرة الفدان على انتاج أى من المحاصيل التي تنتجها التربة المصرية . وتتطلب زيادة الطاقة الانتاجية ادخال اصلاحات في أنظمة تاجير الأرض ، وتبدلات في معايير الانتاج الزراعي . وذلك كشرطين اولين ، لادخال الاساليب الزراعية الحديثة . ولكن لما كان القالب على الاحتمالات ان الزارعين المحليين هم الذين يقومون بهذه التحسينات ، فان النتائج الناجمة عنها لن تكون كبيرة وبارزة . فلما يقدمه الهكتار الواحد من الأرض المصرية من محصول ، من مختلف الزراعات التي تزرع في مصر ، يعتبر من في اعلى معايير الانتاج في العالم ، وهذا يعنى ان تحقيق المزيد من التقدم من طريق التكثيف الزراعي ، سيكون شاقا ومتواضعا في وقت واحد . ولذا كان لابد من خلق فرص للانتاج والتشغيل خارج نطاق القطاع الزراعي (٢) .

وكان المصريون المظلمون قد تبينوا في ضوء ذلك ، ان الخلاص من الجمود يعنى الاسراع في عمليات التصنيع ، ولكن هذه العمليات نفسها كانت قد واجهت في اواسط القرن نفسه ، صورة من صور المعضلات المعقدة التي يصعب حلها . فقلقت كانت المؤسسات الصناعية المحلية قد حلت في انتاجها محل السلع الاستهلاكية البسيطة المستوردة في الاسواق الداخلية (٣) . وبدت فرص المزيد من التوسع على حساب المنتجات الأجنبية محدودة الى حد ما . وكان التزايد السريع في عدد السكان في الوقت نفسه لم يحقق شيئا في طريق زيادة الاتفاق على السلع المستصنعة ، وبدا مجمل الفاعلية في الصناعة المصرية ، غير قادر على تحقيق المزيد من التحسن الكافي لتشجيع الزيادة عن طريق الاسواق العالمية او عن طريق خفض الاسعار في السوق الداخلية . وكان من الامور المسلم بها بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ان الانتاج الصناعي لم يكن ينمو بمعدل مرضي وان المؤسسات الصناعية كانت قد بدأت

(١) كتاب هيرست ص ٢٨٧ وكتاب ميجويد عن « أهمية المدد المالي الاقتصادية

(١٩٥٩) من منشورات لجنة التخطيط القومي رقم ٦٨ .

(٢) مقال للمؤلف في « رسائل الشرق الأوسط الاقتصادية » ١٩٦٢ ص ٩٠ - ص ٩٧

(٣) تقرير اللجنة المالية البرلمانية وقد نشرت في الوقائع المصرية في عددها الصادر في

الاربع والعشرين من فبراير من عام ١٩٤٩ . وتقدير رئيس مجلس ادارة البنك الأهلي عن

سني ١٩٤٧ - ١٩٥١ .

تواجه متاعب فعلية بدد التوسع الذي لم يسبق له مثيل والذي شهدته أيام الحرب وفي السنوات التي تلت نهايتها . ولقد اوضحت التشرّات المصرفية والدراسات التي قام بها اتحاد الصناعات المصرية ان الفترة التي انقضت بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ، كانت عهد ازدهار ، وبينت ان هناك فائضا في القدرة على الشراء ، وبطالة ، وارباحا ومناقصة ، مرت بها جميع القطاعات الصناعية ولا سيما في مجال النسيج (١) .

وكانت هناك تبريرات عدة لفشل الصناعة في تحقيق المزيد من النمو السريع . ولقد بين رئيسا مجلسي ادارة اتحاد الصناعات المصرية والبنك الاهلي المصري ، وكانا على حق ، ان ارتفاع الاسعار الصناعية كان من اهم هذه الاسباب ، واكد رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي ان هناك اسبابا اخرى منها النقص في كفاية العمال المتخصصين وتكاليف المواد الاولية العالية ، والهبوط في انتاج قوة العمالة (٢) . وكان من التبريرات الاخرى ، النقص في النقد النادر وصعوبة استخدام الارصدة الاسترلينية الموجودة في شراء الآلات من الخارج ، وما تؤدي اليه هذه الصعوبة من ابطاء في تمكين الصناعيين المصريين من اعادة تزويد مصانعهم بالمعدات بعد الحرب (٣) ، وعاد رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي في تقرير لاحق ، فحمل مسؤولية عجز الصناعة المصرية ، ومشاكلها على امتناع الناس عن الاستثمار في الاسهم الصناعية ، واعتبر هذا الامتناع احد الاسباب الرئيسية في البطء في تنمية اقتصاد البلاد ويبدو ان الملاك والتجار الذين جنوا الكثير من الارباح في ارتفاع اسعار القطن ابان السنوات التي تلت الحرب ، قد آثروا استثمار اموالهم وارباحهم في الحصول على مكاسب اخرى من الارض ومن اقامة مساكن الطبقة الوسطى (٤) . وازداد رئيس مجلس الادارة ، بعد توجيه هذه الملامة الى الصورة الواضحة والملاحظة لدى الطبقة المستثمرة المصرية ، قائلا : ان هذه الطبقة كانت تؤثر امتلاك العقارات على الاسهم والسندات التجارية والصناعية ، وعلى الضمانات المصرفية بوجه عام . وقال : ان هذه الطبقة في مجموعها لم تكن على استعداد عن طريق

(١) مقدمات الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعامي ١٩٥١ - ١٩٥٢ و ١٩٥٢ - ١٩٥٣ وللجنة الاقتصادية عند يناير ١٩٥١ وعقد ابريل ١٩٥١ وعقد يوليو ١٩٥١ ، والوقائع المصرية عدد ١٥ مايو ١٩٤٩ و ٢٥ سبتمبر ١٩٥١ .

(٢) مقدمات الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥١ - ١٩٥١ وتشرّات البنك الاهلي لعام ١٩٤٩ وعقد الوقائع المصرية في ١٤ ابريل ١٩٤٩ .

(٣) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري لعام ١٩٥١ من ٢٥٠ - الوقائع المصرية عدد ١٤ ابريل ١٩٤٩ .

(٤) النشرة الاقتصادية للبنك لعام ١٩٥٠ والنشرة الاقتصادية في ١٠ ابريل ١٩٥١ .

الافتناع ، للتخلي عن صور الاستثمار التقليدية التى ألغتها والتى تعمقت فى جذورها (١) .

ووجه الكثير من اللوم فى تدهور التقدم الصناعى ، الى الحكومة على نقاعها عن تحسين الاسس الاقتصادية التى تقوم عليها البلاد . وكان البرلمان قد اقر بعد الحرب خطة خمسية ترمى الى مضاعفة الانتاج العام على انظمة الري والطرق والسكك الحديدية والتسهيلات البريدية والتعليم المهني ، والصحة العامة وغيرها ، ولكن يبدو أن نصف الاعتمادات المقررة للأشغال العامة الجديدة لم يكن قد انفق حتى عام ١٩٥٠ (٢) . وادعى الصناعيون كالعادة انهم خاضعون للبيروقراطية والضرائب المفرطة ، وانهم يقتفرون الى الحماية الكافية من المنافسة الأجنبية (٣) . وتعرضت الحكومة بصورة أساسية لنقد عنيف لمجزعها عن فهم مشاكل الصناعة ، وطالب عدد من الكتاب الاقتصاديين بسياسة حكومية أكثر ايجابية وبناء ، لتشجيع التصنيع فى مصر ، وسالين فى الفصل التالى ، أن الدعوة الى مزيد من تدخل الحكومة ، قد جاءت فى وقت كانت فيه الدولة تحت ضغط الحرب ، ودورة الكساد الاقتصادى ، والرأى العام قد عدلت من سياستها القائمة على أساس الاقتصاد الحر ، فى عدد من المجالات المهمة ، وأخذت تلعب دورا أكثر ايجابية فى الانتاج .

(١) كتاب حيدى ص ١٥٧ .

(٢) النشرة الاقتصادية للمبتك الأعلى المصرى لأعوام ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ والنشرة الاقتصادية لعام ١٩٤٩ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٤ ابريل و ١٤ يونيو ١٩٤٩ و ٣١ أغسطس ١٩٥١ .

٢ المكرمة والاقتصاد قبل الشرة



الاقتصاد الجماعى فى عهد محمد على

تردد درجة اشراف الدولة على الانتاج فى أى مجتمع بين صورة الكمال التقريبى وبين صورة الضعف الشديد ، ولذا فيمكن تصنيف الاقتصادات على معيار تقف سياسة الحرية فى طرف منه وسياسة الجماعية فى الطرف الآخر . ولكن كما ان سياسة الحرية مازالت تمثل « الحلم الطوبائى العظيم الذى لم يختبر بعد » ، فان السيطرة المركزية على كل جوانب الحياة الاقتصادية ، لم تتحقق حتى الآن فى أى مكان . ولعل الصحيح اننا نلاحظ اتجاهات تسير فى طريق النظم الاقتصادية الموجهة مركزيا أو بعيدا عنها . وقد نصحب التوجيه المركزى ، ملكية الدولة لوسائل الانتاج وقد لاتصحابها ، ولذا فان نسبة الملكية العامة الى مجموع الثروة القومية لا تعتبر دليلا على سيطرة الحكومة على الانتاج ، وقد تظل القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد واعتمادها ، وبتكوين الانتاج ، وبإدارة عملياته ، بعيدة كل البعد عن المركزية ، حتى فى نفس الوقت الذى تكون فيه نسبة عالية من موارد البلاد ، ملكا عاما للدولة . كما أن التملك الفردى للثروة ، لا يتعارض مع الدرجة العالية لتوجيه الدولة وإدارتها لموضوع استخدام تلك الثروة فى الانتاج .

ولو نظرنا الى تاريخ مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، لكان فى مقدورنا أن نتابع التحول من التوجيه المركزى فى الاقتصاد الى اقتصاد السوق الحرة ، ليعود مؤخرا وبصورة مفاجئة الى التحول من هذا الى ذاك ثانية . لكن الانعكاس لم يكن كاملا بأى حال من الأحوال ، إذ ان درجة الاشراف الاقتصادى من جانب الدولة الذى مارسه محمد على فى ذروة حكمه فى عشرينات القرن الماضى وثلاثيناته ، أقوى من اشراف حكم الثورة عليه فى هذه الأيام . فلقد كانت سيطرته على الصناعة التى تمثل القطاع الذى لا يسهم الا بقدر قليل فى مجمل الانتاج تكاد تكون كاملة ومطلقة . وكانت الصناعة المصرية تتجسد تقليديا فى بيوت الحرفيين والقرويين أو فى بعض مشاغل المدن

الصغيرة . وراح محمد على يمان ان الصناعة احتكار للدولة ، ولذا يادر الى منع أى انتاج صناعى خارج القطاع العام . وتحملت الدولة المسؤولية كلها فى تزويد العمال بما يحتاجون اليه من مواد أولية ، وفى جمع سلهم الجاهزة وبيعها . ووضعت الدولة أيضا المواصفات لطرز السلع وكيفها ، وأقامت جهازا للرقابة ، لضمان التقيد بهذه المواصفات وعدم الخروج عليها . ولا تشير المعلومات المتوافرة لدينا ، الى ان الحكومة حاولت توجيه عملية الانتاج أو تقرير سرعة خطوه فى قطاع الحرف اليدوية ، كما لا تشير الى انها عملت على تزويد الناجين والغزاليين ، وغيرهم من ارباب الحرف ، بالمعدات أو القروض ، واكتفت الدولة بالقيام بالمهام التى كان يقوم بها التجار عادة فى ظل صور أكثر بدائية من صور النظم الانتاجية (١) .

وحاول محمد على بالاضافة الى احتكار تأمين المواد الدولية للعمال واحتكار بيع سلهم الجاهزة ، توسيع الانتاج الصناعى ، عن طريق اقامة مصانع آلية لصناعة النسيج والزجاج والمنتجات الحديدية ، والأسلحة والسفن . وكان يستورد الآلات اللازمة عادة ، ومعها مهندسيها والموظفون الذين يتولون ادارتها ، بينما راح يجمع العمال الفنيين من حرفى المدن وصغار معلمى الصناعة ، ويحبذ العمال غير الفنيين من الفلاحين للعمل فى الصناعات الجديدة (٢) . ولعل من سوء الحظ اننا لا نعرف شيئا عن نسبة الانتاج أو قرص التشغيل فى هذه المشروعات الآلية الجديدة ، ولعل من المحتمل ان الشطر الأكبر من الانتاج ظل يصدر عن قطاع الحرف اليدوية الذى لم يخضع الى مثل هذه السيطرة المركزية الكاملة (٣) .

ولكن الصناعة لم تسهم الا اسهاما قليلا فى الانتاج القومى ، وظلت مصر فى عهد محمد على بلادا زراعية ، وبالرغم من كل الجهود التى بذلها لتشجيع الصناعة وتقويتها . فقد ظلت الأغلبية الغالبة من رعاياه تعمل فى حراثة التربة فى وادى النيل والعيش من زراعتها . ويبدو ان السيطرة المركزية على القطاع الزراعى فى عهده ، كانت اقوى بكثير وأوسع شمولاً منها فى عهد المماليك ، أو بعد عهده . وكانت الحكومة توجه الزراعة رغبة منها فى تأمين الموارد اللازمة للخزانة لتأمين الانفاق على جهاز يسير فى طريق التفضيخ من العسكريين والبيروقراطيين .

(١) كتاب الجريزلى . ص ٢٨ - ص ٢٢ وكتاب القولى ص ٤٥ - ص ٤٧ .

(٢) كتاب جى . د . ان عن « هيئة البارون بواسليكونت الى مصر وسوريا فى عام ١٨٢٣ » - ١٩٢٧ ص ٧٦ - ص ٨٩ .

(٣) كتاب لوز . ١٠ ، ١١ ، ٥٧ ، ٥٨ وكتاب الجريزلى . ص ٢٨ - ٢٩ .

وحاول محمد على لتحقيق هذه الغاية رفع درجة انتاج الحقول ، وزيادة الحصة التي تستولى عليها الدولة من هذا الانتاج . ولم ير في الزراعة وسيلة لتأمين القوت لغالبية المصريين وإنما رأى فيها مجالا فسيحا ، لضمان الموارد للجند والموظفين ، واتاحت الحكومة رغبة منها في زيادة الانتاج للفلاحين فرص العمل في مزيد من الاراضى الصالحة للزراعة وبتأمين الماء اللازم لها ، كما حاولت رفع مستوى الطاقة الانتاجية للتربة . ولقد عني هذان الاسلوبان اقامة نظام واسع من السيطرة على الارض وعلى طبقة الفلاحين .

وكانت مساحة الارض المنزرعة ، تعتمد في اية سنة من السنوات على حجم المياه التي تنقل من النيل الى الحقول . وكان هذا الحجم يزداد طبعاً في سنوات الفيضان العالى ، ويقل في سنوات انخفاض مستوى الفيضان مما يؤدي الى هبوط مساحات الاراضى المنزرعة . ودان تنظيم انسياب المياه الى الحقول ومنها يتم في ضوء التقلبات الطبيعية في مستوى النهر ، من طريق نظام كامل من السدود والقنوات والترع والحواجز والآلات البدائية لرفع المياه اللازمة الى الارض . وكانت مساحات الاراضى المنزرعة تهبط الى الحضيض ، اذا لم يكن هناك جهاز يضمن بقاء نظام الري في قمة فاعليته وكفايته ، ولذا فقد ظلت الدولة لقرون طويلة تتحمل وتمارس المسؤولية الكاملة عن صيانة أنظمة الري وتوسيعها ونشرها . وكان صافي الاستثمار يتمثل في زيادة عدد شبكات القنوات والحواجز والسدود والقناطر ، لضمان الزراعة في الاراضى التي لا تصل اليها المياه بالاساليب العادية ، ولحفر القنوات الى اعماق تكفى لنقل المياه الى الحقول ومنها في أشهر الصيف عندما تهبط مناسيب النهر ، أو في الفترات التي يهبط فيها مستوى النهر عن معدل فيضانه العادى .

وكانت العمالة المكثفة تمثل جميع الاستثمارات الاجمالية والصادية في نظم الري في مصر . فلم تكن مصر في عهد محمد على ، تعرف آلات الحفر والضخ ، وبالرغم من ان المهندسين المدنيين كانوا يستخدمون القواعد العلمية والتجارب التي طورها أوروبا ، فإن عمليات الانشاء الفعلية كانت تتم عادة بالمعدات الأولية ، وكانت السدود والقناطر تشيد بالمواد الأولية المحلية . وكان موظفو الحكومة هم الذين يحشدون العمالة التي تؤلف المادة الأساسية في العمليات الانشائية وهم الذين يتولون تنظيمها ، وكان هذا الحشد يحمل طابع التجنيد ، لأن الفلاحين كانوا يرغمون على العمل في أنظمة الري شاءوا أم أبوا (١) . ويقول الدكتور

(١) كتاب عبد الرحمن الراعى ، تاريخ الحركة الوطنية ، (١٩٣٠) الجزء الثالث

ريفلين ان الحكومة كانت ترغب نحو من اربعمائة الف رجل من مجموع السكان الذين لا يزيد تعدادهم على الاربعة ملايين على اعمال السخرة في كل عام ، وكان على كل رجل ان يعمل نحو من خمسة واربعين يوما في السنة . وكانت الحكومة تزودهم احيانا بالمعدات والاغذية ، ولا سيما في الانشاءات الجديدة ، ولكنها كثيرا ماكانت ترغب العامل على ان يزود نفسه بمعداته ، وكانت أسرته تظل مسؤولة عن تأمين القوات لأفرادها . وكان العامل يحصل من الدولة بعد انتهاء فترة عمله ، على أجر لا يبدو قرشا واحدا عن كل يوم . وكان من الواضح ، ان هذا النظام كان يطبق تطبيقا ناجحا ، عندما كان العمال يقومون بانشاء او ترميم سهيلات الري ، ينتفعون منها في رى اراضيهم الخاصة . فلقد كان العمال يحصلون على غذائهم بسهولة في بيوتهم القريبة ، وكانوا يندفعون الى العمل برغبة ذاتية ، ولكن الحكومة كانت مهتمة بمجمل مستوى الانتاج اكثر من اهتمامها ، بازدهار اية بقعة معينة ، ولذا كانت تعمل على نقل عمال السخرة دائما ، تحت الحراسة المسلحة ، الى قرى بعيدة عن بيوتهم ، تكون اليد العاملة فيها قليلة ، او تكون الدولة قد وضعت مخططاتها لاقامة مشروعات ضخمة فيها (١) . ويبدو ان صافي الاستثمارات في الري قد ارتفع في عهد محمد علي ارتفاعا كبيرا ، ولو لم تزد البطالة عند الطبقة الزراعية بنفس النسبة ، فان تكاليف السخرة الفعلية للفلاحين نتيجة اغفالهم زراعة اراضيهم بأيديهم ، كان لابد وان ترتفع ايضا . ولا شك ان الأجر النافه الذي كانت تدفعه الدولة لعمال السخرة ، والذي كان يدفع بعد ابطاء كثير وبمعدل قرش واحد لليوم الواحد ، لم يكن يمثل تعويضا كافيا على أبعاد الفلاحين عن العمل في حقولهم . أدت زيادة عدد السكان من الناحية الأخرى ، الى تناقص المدة التي كان يجبر فيها كل فلاح على أعمال السخرة (٢) .

ولم تكتف الدولة في عهد محمد علي بتوجيه قوة العمالة الزراعية الى توسيع مساحات الأراضي المنزرعة فقط ، وانما تحملت ايضا شطرا كبيرا من المسؤولية في زيادة الطاقة الانتاجية للأراضي أيضا . وكان في وسع الدولة ان تحتل مثل هذه المسؤولية دون كثير من الصعوبة ، وذلك لأن الأرض كلها كانت من الناحية القانونية ملكا للدولة ، ولكن الملكية العامة في القرن الثامن عشر لم تكن تعنى على أي حال ، سوى قدرا اسميا من الاشراف المركزي على رأس مال مصر الانتاجي الرئيسي .

(١) اشر . ريفلين في كتابه « السياسة الزراعية في عهد محمد علي » (١٩٦٦) ص ١١٧ و ص ٢٢٧ وكتاب ال . برينج « مصر بين عامي ١٧٩٨ - ١٩٠٠ » (١٩٠٣) ص ١١٢ .
(٢) كتاب اي . بواتيه عن « زيادة عدد السكان في مصر » ١٨٨٦ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

فلقد ظل الاشراف بوجه عام على الانتاج الزراعى فى ايدى مجموعة من «الملتزمين» الذين منحتهم الدولة اراضى شاسعة ، او اقاليم بكاملها ، ليتولوا الاشراف عليها ، نيابة عن الدولة ، وكان هؤلاء مسؤولين عن سيانة أنظمة الري ، وجباية الضرائب ودفعها الى القاهرة ، وتطبيق القانون والمحافظة على النظام فى الريف المصرى . وكانت الحكومة تكافئ الملتزمين على خدماتهم بمنحهم الاراضى لتكون ملكا خاصا لهم ، وباعطائهم الحق فى جباية الضرائب من الفلاحين ، لجيوبهم . وكان الفلاحون هم الذين يقومون بزراعة الاراضى ، شريطة ان يدفعوا الضرائب عنها ، وان يفلحوا المساحات المخصصة لهم والتي تظل مخصصة لعائلاتهم من بعدهم . اما الملتزمون ، فكانوا باستثناء جميع عمال السخرة للمحافظة على تسهيلات الري المحلية ، والعمل فى ممتلكاتهم الخاصة ، لا يتدخلون كثيرا فى شؤون الفلاحين الذين يقومون على فلاحه الأرض بصورة فعلية (١) .

وكان محمد على يكرس شطرا كبيرا من وقته وجهوده لتأكيد سيطرة الحكومة المركزية على جميع الاراضى الصالحة للزراعة ، ولوضع حد للانقسام الذى وقع بين الملكية والتصرف والذى نما وزاد فى القرون الماضية . ولقد نجح فى نزع ملكيات المالك ، واضافتها الى ممتلكاته الخاصة وذلك عن طريق تحديد بل والغش. الحقوق التى كان يضمنها الوقف الدرر للأراضى ، واخيرا عن طريق انهاء نظام الضرائب بالحصة ، وتعيين طبقة جديدة من موظفى الضرائب ، يقومون بإدارة الأرياف مباشرة باسم الدولة . ولكن نجاحه فى الغاء نظام الضرائب بالحصة الزراعية ، ظل جزئيا ، وبقي هذا النظام حيا تحت أسماء جديدة فى مناطق واسعة من الريف المصرى ، وان كانت جميع الدلائل قد اشارت الى أن الغالبية الغالبة من اراضى مصر ، قد انتقلت بفلاحها فى الحقب الأولى من القرن التاسع عشر الى اشراف الدولة المركزى ، وأصبح الفلاح يواجه علاقات مباشرة ووجاهية مع الموظفين المسؤولين مباشرة أمام الحكومة فى القاهرة (٢) .

وبالرغم من أن محمد على ، انتزع املاك الملتزمين ، وقيد حقوق المستعمرين بأراضى الوقف ، فإنه ترك للفلاحين الذين يملكون اسما اراضى اسرهم ، هذه الملكية الاسمية شريطة ان يدفعوا الضرائب ، وان يطيعوا اوامر الحكومة وتعليماتها . ويبدو ان مشكلته الرئيسية تمثلت فى كيفية حمل المزارعين على البقاء مرتبطين بالأرض . وكان مانقرضه

(١) كتاب : الأرض والفلاحون ، لاي . عمر . ص ٦٥ - ص ٦٨ .

(٢) رينلان - نفس المصدر ص ٦٠ - ص ٩١ و ص ١٢٤ - ص ١٣٥ .

الدولة عليهم من القسوة بحيث انهم كانوا يشارون من هذه القسوة عادة ، بالتخلي عن مزارعهم ولكن الفرار كان يتطوى على خطر كبير . وكان اكتشاف الهاربين من الارض امرا مؤكدا ، اذ ان الفلاحين كانوا يمتنعون من الرحيل الى خارج حدود قراهم ، وكان كل من يخفى الهاربين من الارض يتعرض لعقوبات صارمة (١) .

ولم يرتفع وضع المزارعين المصريين في الحقب الاولى من القرن التاسع عشر الا قليلا عن المستوى الذي كان عليه وضع العمال الذين تستخدمهم الدولة مقابل الاجر . وكان لابد من العمل في الاراضي المتوافرة للزراعة ، وكان التقاعس عن العمل يعاقب بالجلد بالسياط ، اما الاستمرار في هذا التقاعس فكان يعاقب بالسجن . وكان توزيع الاراضي على مختلف مجالات الاستخدام الزراعي ، يتقرر الى حد ما ، وفي ضوء الامكانيات التقنية من قبل الدولة . ولما كانت الضرائب تجبي عادة على اساس عيني ، لا نقدي ، فان الدولة كانت تقرر صورة ايراداتها من الارض عن طريق اجبار مختلف المديرية الواقعة على حوض النيل على دفع حصص من محاصيل معينة . وكانت الحكومة تستخدم هذه الحصص في تمويل الجيش ، او في تزويد الصناعة المحلية بالمواد الأولية ، او تبيعها اما في الاسواق الداخلية او الخارجية . وكانت حصص المديرية توزع من قبل الموظفين المحليين في شكل ضرائب تفرض على جميع المراكز والقرى بل والحقول في كل مديرية من المديرية (٢) .

وكانت الدولة بالاضافة الى الاراضي التي تفصل لتأمين دفع الضرائب ، ترغب المزارعين على تخصيص جزء من حقولهم لانتاج المحصولات التي تسيطر عليها احتكارات الدولة العامة ، فلقد كانت الحكومة في عهد محمد علي ، تحتكر بيع عدد من المحاصيل المجزية وتشرف على زراعتها ، وهي المحاصيل التي كانت جديدة على المزارعين المصريين في بداية القرن التاسع عشر ، والتي كان انتاجها يتم بقصد تصديرها . وهكذا مثلت الحكومة دورا ابتكاريا عندما أرغمت المزارعين على انتاج القطن والسكر والارز ، وشجرة النيلة والحبر . يضاف الى هذا ان الدولة اصدرت تعليمات مفصلة الى المزارعين عن طريقة زراعة هذه المحاصيل الجديدة والعناية بها وجنيها ، كما زودتهم بالتقوى ، وبالقوة الحيوانية اللازمة لزراعتها . وكان المزارعون يعملون في العادة تحت الاشراف المباشر لاختصاصي زراعي استفدته الحكومة من اوروبا لتدريب

(١) ريفلان - نفس المصدر ص ٩٠ - ص ٩١ و ص ١٢٤ - ص ١٢٥ .

(٢) ريفلان - نفس المصدر ص ٩٠ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ١١٥ - ١١٦ ، وافي

موريه في كتابه تاريخ محمد علي (١٩٥٨) ص ٢٤ - ٢٦ .

المزارعين على الأساليب الجديدة . وكان المفتشون يزورون القرى للتأكد من تنفيذ التعليمات الرسمية تنفيذا صحيحا ، كما كانوا يقومون العقوبات البدنية على المزارعين المشاكسين أو المفتقرين الى الكفاية (١) .

وحاولت الحكومة باستثناء بعض الحالات الطفيفة ، احتكار توزيع جميع محاصيل الحبوب في مصر كلها . وكان على المزارعين أن يسلموا المحاصيل المعدة للتصدير فورا بعد حصادها الى المستودعات العامة ، بأسعار تحددها الدولة . وكان وكلاء الحكومة يقومون بعد ذلك ببيع هذه المحاصيل بأسعار اعلى الى التجار الأجانب لبيعها في الخارج ، وحظرت الحكومة على المزارعين أن يبيعوا هذه المحاصيل المعدة للتصدير بصورة شخصية ، وفرضت عقوبات قاسية على كل من يخالفون هذا الحظر ، كما وضعت نظاما معضلا لتقدير المحاصيل وتقييمها حتى قبل جنبها . ولكن الإكراه كثيرا ما أقام الدليل على أنه أسلوب غير فعال الى القدر الكافي لتجميع كميات من هذه المحاصيل بالقدر الذي تطلبه الدولة ، ورأى موظفوها أن من الأفضل اغراء الفلاحين بأسعار عالية ، نسبيا لتشجيعهم على زراعة المحاصيل الجديدة كالقطن والأرز ، ثم لا تلبث هذه الأسعار أن تهبط بعد تحديد الكميات الناتجة فعلا (٢) .

وحاول محمد علي ، في أوقات مختلفة إبان حكمه أيضا السيطرة على التجارة الخارجية في المحاصيل الزراعية واحتكارها ، فلقد كان هناك فائض يتحقق للفلاح من محاصيله بعد دفع الضرائب وبعد رصد حاجياته الاستهلاكية ، من القمح والشعير والبقول ، ولذا عمدت الحكومة الى مطالبته بتسليم هذا الفائض الى المخازن العامة وبأسعار تحددها الدولة أيضا . وكانت الحكومة اذا ما شعرت بالحاجة الى واردات اضافية ، تعتمد الى فرض بيع جميع المحصول من القمح أو البقول الى الحكومة ، لتعيد بيعه الى الذين قاموا بزراعته بأسعار اعلى . وكان من الطبيعي أن يقاوم الفلاحون هذا الاعتماد على حريتهم في تأمين القوت من حقولهم ، وفي بيع انتاجهم محليا في الأسواق الحرة ، ولذا كان محمد علي ، يواجه بالرغم من الجيش اللجب من الموظفين الذين يقومون بالتحري عن المبيعات غير القانونية والبحث عنها أو عن طريقة استهلاكها ، متاعيب ادارية يسجز عن التغلب عليها في محاولة احتكار التجارة الداخلية . أما التجارة الخارجية بالنسبة الى الصادرات والواردات ، فكانت اسهل من الناحية الأخرى على التحكم والسيطرة

(١) كتاب تاريخ مصر في عهد محمد علي ، لان مالتا ، (١٨٢٢) ص ٣٤٥ - ٣٧٤ .

(٢) كتاب الرافعي ، تاريخ الحركة الوطنية ، - الجزء الثالث ص ٦٠٩ - ١٦٦ وكتاب

ارمينجرون ، الوضع الاقتصادي والمال في مصر ، ١٩٦٦ ، ص ص ٣٢ - ٣٦ .

والنظم ، اذ ان السلع التى يتاجر بها دوليا محدودة فى عددها ، وكانت تمر فى اقلية محددة ومركزة الى حد كبير قبل توزيعها . ولم يحتم على محمد على سوى منع التجارة المباشرة بين المصريين والجماعات القليلة من التجار الاجانب المقيمين فى القاهرة او فى الاسكندرية ، وذلك ليضمن فاعلية النظم التى وضعتها الدولة للاشراف على التجارة الخارجية ضمانا كاملا وفوريا .

ولقد طبق محمد على فى ذروة عهده ، نظاما اقتصاديا تصح تسميته بالنظام الجماعى . فلقد كانت الدولة تملك تقريبا جميع وسائل الانتاج كالارض وانظمة الري والطرق ووسائل التخزين والنقل النهري والبحري والآلات الصناعية والمعامل ، وكانت هى المسؤولة وحدها عن تجميع رؤوس الاموال الداخلية ، الصافية والمجملة . ولم تكن الدولة بتملك موجودات البلاد الانتاجية والمحافظة عليها ، وزيادتها فحسب ، وانما قامت والى حد كبير بتوجيه استخدامها فى الانتاج بصورة مركزية ، وهكذا كان موظفو الدولة يتولون ادارة الصناعة الآلية ، بينما كان الحرفيون اليدويون يمارسون نشاطهم فى نطاق محدود من الاشراف والمراقبة ، لا يسمح لهم باية حوافر اقتصادية . ولا شك فى ان القدر من الحيار الذى كان متاحا للجمهرة الغالبة من قوة العمالة المصرية التى كانت تعمل فى فلاحة التربة ، كان محدودا الى حد كبير ، فلقد كانت الدولة ترغم الفلاحين على تخصيص مساحات كبيرة من اراضيهم ونسبة ضخمة من اوقات عملهم ، لسد متطلباتها من الإيرادات التى كانت تتخذ شكل دفعات عينية او التسليم الا لزامى وفى اسعار محددة لمخاضيل مجزية صالحة للتصدير . وكانت التجارة الخارجية كلها حكرا للدولة ، كما كانت الحكومة تقوم بمحاولات عدة ، لم يحقق النجاح الا بعضها ، لاحتكار التجارة الداخلية ايضا . وكانت العمالة كلها اخيرا خاضعة لتوجيه الدولة ، اذ تقوم الدولة اما بتجنيدتها فى الجيش ، او بتنظيمها فى قوافل السخرة التى تعمل فى انظمة الري ، او تجسدها فى المصانع الجديدة التى تقوم الدولة بانشائها .

التحول الى الأسواق الحرة ١٨٤٤ - ١٩١٤

ولم يكن سلطان الدولة على الحياة الاقتصادية فى اى وقت من عهد عهد محمد على ، مطلقا كما كان فى ذلك العهد . وراح النظام الذى فرضه يخلو مكانه بعد انقضاء سنوات القرن التاسع عشر ليحل محله

(١) كتاب عمر - نفس المصدر من ٧٨ - من ٨٢ وكتاب ويلان من ١١٢ - ١١٥ .

١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٨٠ .

اقتصاد للمشاريع الحرة اللامركزية ، كما أخذت واجبات الدولة الاقتصادية تدبل وتضمحل . ومع ذلك فقد ظلت هناك مسؤولية واحدة مهمة تحتفظ بها الدولة ، وهي الاشراف المباشر على نظام الري . ولا شك في أن جميع الزبادات التي تحققت في مساحة الاراضي المنزرعة او في كميات الماء المتوافرة للفلاحين المصريين ، انما نشأت من استثمارات الدولة في القناطر والسدود والخزانات والمضخات والترع ، وقنوات التصريف ، وعن اشرافها على مجرى نهر النيل . وظلت الحكومة المركزية في ظل خديوي مصر المتابعين وابان الحكم البريطاني المباشر ، هي المسؤولة عن انشاء وإدارة الطرق والسكك الحديدية والكباري ودوائر البرق ، وارصفة الموانئ ، والموانئ نفسها والقنارات ، وكلها تمثل الراسمال الاجتماعي للدولة (١) .

وكثيرا ما يستشهد المدافعون من الخديو اسماعيل بما بلده من جهود بين عامي ١٨٦٢ و ١٨٧٩ لتزويد مصر بنظام عصري للمواصلات ، للتخفيف من حدة النقد الموجه اليه على الاساليب الساذجة التي كان يتبعها في اقتراض المال من الخارج ، وعلى اتفائه المتلاف من الخزانة العامة (٢) . وظل الاتفاق على البرق والخدمات البريدية والسكك الحديدية وتسهيلات الري مستمرا في عهد الاحتلال البريطاني ، وان ضاق نطاقه ، ولم تحل نهاية القرن التاسع عشر حتى كان بنيان الخدمات العامة يمثل الشطر الأكبر من رؤوس الاموال الثابتة (٣) ، وظل بناء المساكن متخلفا بصورة عامة ، بينما لم تكن نفقات الصناعة والمعدات الزراعية تمثل الا قدرا ضئيلا ومحدودا ، ولذا فإن في وسع الانسان ان يستخلص بان تجميع رؤوس الاموال المصرية ظل وحتى ثوب الحرب العالمية الاولى من الاعمال التي تقوم بها الدولة . وظل المزارعون المصريون على النقيض من اقربائهم ومعاصريهم من المزارعين البريطانيين والامريكيين وكذلك التجار والصناعيون يعتمدون على الحكومة في تزويدهم بالماء ووسائل النقل والتسهيلات التسويقية التي تحقق الازدهار لنشاطاتهم الانتاجية ، ولذا ظلت الحكومة المركزية ، منشغلة الى حد كبير في اعمال التطور الاقتصادي .

(١) دي كامبرون في كتابه « مصر في القرن التاسع عشر » ١٨٩٨ من ٢٢٨ ، ٢٢٢ .

٢٥٧ .

(٢) كتاب عبد الرحمن الزاوي عن « عهد اسماعيل » ١٩٢٢ ، ص ٤ - ١٠ و

١٦ - ١٩ و كتاب كرايتس « اسماعيل الخديو المظلم » ١٩٢٣ من ١٣٠ - ١٣٥ وكتاب

ماكوان « مصر في عهد اسماعيل » ١٨٨٩ من ٥١ و ٥٢ و ٧١ و ١٢٩ و ٢٨٢ .

(٣) « تفسيرات من التمويل والإدارة » (الوثائق البرلمانية ١٨٨٤ - ١٩١٤) .

ولو استثنينا بعض مصانع السكر والمطابع والتخاير ومصانع الألبسة التي أنشأها اسماعيل ، والتي راح يبيعها اقل بعض الراسخين كمشروعات خاصة بعد أن فشل في ادارتها ولفترة قصيرة كمشروعات عامة ، فإن الحكومة لم تقم بتدبير أية محاولات أخرى بعد عهد محمد علي لإقامة صناعة يديرها القطاع العام (١) . وليس لمة دليل أيضا على أن الدولة قد حاولت تشجيع الصناعة الخاصة ودعمها ، فلقد أدى الافتقار الكامل الى الحماية من المنافسة الأجنبية مع فرض ضرائب إنتاجية ، بلغ معدلها ثمانية في المائة على المنتجات المحلية ، الى عدم تشجيع المشروعات المحلية . وكان خلفاء محمد علي ، قد خففوا القيود التي كان محمد علي قد فرضها ، وسمحوا لرجال الأعمال بأن يعملوا على تطوير الصناعة واستخدام وسائل الإنتاج أو المواد الأولية في النحو الذي يريدونه والذي يجدونه مجزيا ، ولذا يمكن وصف الفترة التي انقضت بين عهد محمد علي ، ونشوب الحرب العالمية الأولى ، بالنسبة الى النشاط الصناعي كمهد لحرة العمل .

وتطور التحرر من اشراف الدولة في القطاع الزراعي بصورة أكثر تدرجا ، وظلت الزراعة طيلة هذا العهد اقل تحررا من الصناعة أو التجارة . وكان السبب الأول في هذا الإبطاء انه بالرغم من التطور الذي وقع باتجاه الملكية الخاصة للأرض ، والذي غدا سريه في عهد الخديو سعيد بين عامي ١٨٥٤ و ١٨٦٣ ، فإن التصرفين بالأراضي لم يصبحوا ملاكاً لها ، لا ينازعون في حقوقهم الا في عام ١٨٩١ (٢) . وظل اشراف السلطة المركزية على حياة أنظمة الري وتنظيمها يحمل المزارعين على البقاء على اتصال وثيق ودائم مع موظفي هذه السلطة وتوجيهاتها . وظل نظام تسخير الفلاحين في حفر الترعة وتقوية السدود وإنشاء القناطر والخزانات على طول نهر النيل ، ساري المفعول حتى الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر . وكانت الحكومة ترغبهم أيضا على العمل في بعض المشروعات العامة الأخرى كالسكك الحديدية والموانئ وقناة السويس . وبالرغم من أن نظام السخرة قد ضعف في مجالات التنفيذ نتيجة تزايد عدد السكان وميل الحكومة للتزايد الى استخدام العمال المتطوعين بالأجر ، إلا انه ظل قائما كاحتمال حتى عام ١٨٨٥ . يضاف الى هذا من الناحية الأخرى ، أن التكاليف الفعلية للسخرة

(١) كتاب لاهظة من ٢٨٤ - من ٢٨٥ وكتاب الرافعي « عهد اسماعيل » من ١٢ -

من ١٣ .

(٢) كتاب باير من ٧ و ١١ وكتاب أرتين عن « حقوق الملكية الزراعية في مصر »

١٨٨٥ - من ٣٠ - من ٧١ .

نتيجة الهبوط في الانتاج ، تزايدت بسبب تقييد العمال عن العمل في اشهر الصيف التي تتوافر فيها المياه . وكانت القضاطر تحول دون تكاثر الطمي في الترع والمصارف ولذا قلت الحاجة الى عمال السخرة ، ومع ذلك فقد ظلت الأوامر تصدر الى الفلاحين لمواصلة مراقبة الفيضانات ومراقبة ما يلحق بها من اضرار نتيجة تدفق المياه ، حتى عام ١٩٣٦ . ويبدو ان نمو الملكية الزراعية الخاصة للأرض ، قد أدى وبصورة متدرجة الى ابطال القوانين التي تشد الفلاحين الى الأرض ، ولكن هناك دلائل توحي بأن العمال الزراعيين ظلوا طيلة القرن التاسع عشر ، غير احرار في اختيار ما يعملون به او الاماكن التي يعملون فيها (١) .

ونمت الاسواق الحرة للمنتجات الزراعية بسرعة تفوق نمو الاسواق الحرة للأرض والعمالة ، وكان الفلاحون حتى في السنوات الأخيرة من حكم محمد علي ، وبعد أن فتح الباب العالي العثماني ابواب مصر امام تسلك التجار الأجانب ، قد شرعوا في التنوع بحق بيع جزء من انتاجهم على الأقل في الاسواق الحرة ، والى من يدفع أعلى الأسعار . واختفى احتكار الدولة للمحاصيل الزراعية في عهد سعيد بصورة متدرجة ، ليحل محله نظام الاسواق الحرة لجميع المنتجات الزراعية سواء أكانت للاستهلاك الداخلي أو للتصدير الى الخارج (٢) . وتحول الفلاحون بصورة منظمة مع انتهاء عهد التسليم الإلزامي للمحاصيل الى مستودعات الدولة ، من دفع ضرائبهم بصورة عينية الى مدفوعات نقدية . وكان التحول يسير سريعا في الوجه البحري حيث كان الفلاحون يجدون منافذ جاهزة لبيع موادهم الغذائية ومحاصيلهم الصالحة للتصدير في مراكز المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية ، ولكن انتشار زراعة القطن في جميع أرجاء وادي النيل ، وتزايد الطلب العالمي عليه ، أدبا في عام ١٨٨٠ ، الى أن أصبح دفع الضرائب في الوجهين القبلي والبحري ، نقدا لا عينا (٣) . وهكذا تحرر الفلاحون المصريون من القيود التي كانت تفرضهم على تخصيص جزء من أراضيهم للمحاصيل التي يطلبها موظفو الضرائب التابعون للحكومة المركزية . ولكن التبغ ظل على أي حال ، المحصول الوحيد الذي لا حرية لهم في زراعته كما يشاءون ، إذ صدر

(١) كتاب النحاس عن « الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفلاح المصري » ١٩٠١ ، الفصل الخامس وكتاب ماكوان ص ٥٣ - ص ٥٤

(٢) كتاب كروشيلى من « التنمية الاقتصادية في مصر المعاصرة » ١٩٢٧ ص ٦٣ ، ٧٣ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١١١ وكتاب ي. مصطفى عن « انهيار نظام الاحتكار في مصر منذ عام ١٨٤٠ »

(٣) ارتقى ، ص ١٤٥ .

مرسوم في عام ١٨٧٦ يحظر زراعته ، ويعلن استيراده كاحتكار للدولة (١) . وعندما حلت بداية الحرب العالمية الأولى ، كانت الحكومة المصرية ، قد تراجعت أكثر وأكثر عن التدخل في الإنتاج ، بصورة لم تكن معهودة منذ عام ١٨٠٠ . وبدت مصر ، بحرية التجارة كسياسة تجارية للدولة ، ويعلم وجود أية قيود على انتقال رؤوس الأموال عبر حدودها ، وبافتقارها إلى مصرف مصري أو إلى أية رقابة على النقد ، وإلى أية تشريعات لتحسين الأوضاع الاجتماعية ، وبانفاقها أقل قدر ممكن من موازنة الدولة على الشؤون الصحية والتعليمية ، وبعدم وجود أية ضرائب على الدخل أو الثروات باستثناء ضريبة الأملاك ، وبحرية أسواقها للتعامل في الأرض والمصالة ورؤوس الأموال ، الصورة النموذجية الوضع الطوباني الذي تخلفه سياسة الحرية الاقتصادية ، في رأى الليبراليين التقليديين . ومع ذلك فإن الحكومة لم تكن قد نظمت كما قال لاسال قوله المشهورة « تؤدى دور الحارس الليلي » ، ذلك لأن الزراعة في حوض النيل ، كانت تتطلب اشرفا قويا على نظام الري قبل كل شيء . يضاف إلى هذا أن النقص في رؤوس الأموال الخاصة والاقتدار إلى المبادرة قد دفعا الحكومة إلى خلق نظام عصري للمواصلات ، كما أن الأرباح الناجمة عن السكك الحديدية والطرق والموانئ وما تحققت من كسب للواردات المأمة للدولة ، قد ضمن بقاها كمشروعات عامة . وهكذا احتفظت الدولة في حياة مصر الاقتصادية بمكانة عالية وإن مالت إلى التناقص . وهي مكانة لا توجد عادة في البلاد التي تسير على نظام الاقتصاد الحر .

ولم يتمكن مؤرخو مصر الحديثة حتى هذا اليوم من الكشف عن أسباب تخلى الدولة في مصر عن المركز المسيطر الذي كان لها على الاقتصاد في عهد محمد علي ، كشفا كاملا وصحيحا ، ولكن الشطر الأكبر من الإيضاح يثقل في الناحية السياسية لا في الناحية الاقتصادية أو المذهبية . فلقد أحبطت المعاهدات التي عقدها الباب العالي مع الدول الكبرى لفتح أبواب الإمبراطورية العثمانية للتجارة الحرة ، كل المحاولات التي قام بها محمد علي للإشراف على زراعة مصر ، وتشجيع الصناعات المحلية فيها ، وإن كان من المشكوك فيه حتى الآن أنه كان قادرا على المدى الطويل ، على النجاح في إقامة الصناعة الآلية في البلاد ، أو في الحفاظ على الزراعة كقطاع واسم تسيطر عليه الدولة (٢) .

(١) البراوي وعليش من ٢٨

(٢) أي . تي . ميتروز في مقاله « التنمية الاقتصادية والدولة » في عدد يناير من عام

١٩٦٢ في مجلة « التنمية الاقتصادية والتبادل الثقافي » من ١٩٦ - ٢٠٢ .

ولم يبد الخديو عباس والخديو سعيد اللذان خلفا محمد علي إلا رغبة قليلة في تقليد السياسات الجماعية الاستبدادية التي سار عليها مؤسس الأسرة المالكة . ولقد أبدى الخديو اسماعيل بعض الاهتمام إلى حد ما ، وتميز حكمه ، بإسهام أكثر فاعلية من جانب الدولة في الشؤون الاقتصادية ، ولكن برنامجه للاستثمارات العامة الواسعة المدى ، والذي كان يهدف منه إلى تقصير طرق المواصلات وتوسيع المناطق المزروعة ، تحلم على صخرة معملاته المساجرة مع الدائنين الأجانب ، ونتيجة الطبيعة السيئة التخطيط للكثير من مشروعاته ، ومحاولاته الربط بين معدل سريع السير في الاستثمار العام وبين معدل مماثل للاستهلاك العام . وكان اسماعيل يتولى سياساته الطموحة لتوسيع سلطة الدولة داخليا وخارجيا من القروض الأجنبية إلى حد كبير ، وادى عجزه عن سد متطلبات دائنيه الأوروبيين في النهاية إلى احتلال مصر من قبل دولة أجنبية ، وإلى تراجع الدولة إلى مجال ضيق الحدود في مجالات النشاط (١) .

وكانت الرغبة في تنظيم أوضاع مصر المالية وإعطاء الأولوية إلى دفع الفوائد وتسديد القرض القومي ، هو المبرر لوجود الاحتلال البريطاني في مصر . ولذا فقد اتجهت السياسة العامة بالطبع إلى خفض جميع بنود الإنفاق ، باستثناء تلك المتعلقة بالاستثمارات التي تفيد خزانة الدولة ووارداتها العامة . ولقد اختفى برنامج اسماعيل لتخصيص مصر الإلزامي والسريع ليحل محله اتفاق حذر كل الحذر على مشروعات الري ، شريطة أن تحقق هذه المشروعات عائدات أما في ضريبة الأملاك أو من الرسوم التي تفرض على المستوردات الإضافية التي كان لابد من تحقيقها كما قال اللورد كرومر أكثر من مرة ، كنتيجة لتوسع الأرض المزروعة وزيادة صادرات القطن . وهكذا انحصرت نشاطات الحكومة في ظل المديرين البريطانيين الذين كانوا يعملون بطبيعتهم ونتيجة خبراتهم السابقة ، إلى تجديد واجبات الدولة الاقتصادية وحصرها ، ضمن الحدود التي يرسمها توافر الضرائب . يضاف إلى هذا أن سياستها اتجهت إلى تخفيف أعباء الضرائب عن عائق المواطنين المصريين

(١) كتاب الزافين « عهد اسماعيل » ص ١١ - ٢٦ و ص ٢٠٧ - ٢٢٧ وكتب الجندي وتاجي عن عهد اسماعيل ١٩٤٦ . ولاريب في أن القول بأن عجز اسماعيل عن الوفاء بمتطلبات الدائنين هو الذي أدى إلى احتلال بريطانيا تسيطر سداً للامور ، إذ أن هذا كان مجرد مبرر ظاهري لتحقيق مطامع بريطانيا الاستعمارية والقديمة في هذه المنطقة من الشرق .

وجعلها معقولة ، ولهذا لم ترتفع نسبة الضرائب الا نادرا (١) . وهكذا أصبحت عائدات الضرائب هي التي تقرر الإنفاق ، بدلا من أن يصبح الإنفاق هو الذي يقرر نسبة الضرائب . ولما كانت فروض اسماعيل لم تستخدم الا نادرا في أعمال التنمية ، فلقد ظهرت مرارة واضحة وقوية ضد أي اتفاق كبير من جانب السلطة المركزية (٢) . ولم تقم الدولة باستثناء الحفاظ على صورة الوضع في البلاد ، وباستثناء بعض المحاولات النافذة لحماية صغار المزارعين من تقلبات الأسواق الحرة ونزواتها ، بأية اجراءات سوى ترك التنمية الاقتصادية للمشروعات الحرة تتصرف فيها .

التراجع البطيء عن نظام حرية السوق

١٩١٤ - ١٩٥٢

سار الاقتصاد المصري بين نهاية الحرب العظمى الاولى وبين ثورة يوليو في عام ١٩٥٢ سيرا بطيئا ولكنه واضح الاتجاه نحو نظام التوجيه المركزي . وجاء الدافع الى هذا الاتجاه من نواح عدة منها مرور مصر في حربين عالميتين وما صاحبهما من مشاكل الاشراف على الانتاج ، والازمات الاقتصادية العالمية في العشرينات والثلاثينات ، والتحول البطيء في السلطان السياسي من الادارة البريطانية الى ايدي أبناء مصر ، وأخيرا تقدير حكام مصر المتزايد وان لم يصل حد الانتشار ، لضرورة القيام بإجراء من الدولة لتنمية الاقتصاد وحماية المواطنين من بعض النتائج الضارة للمشروعات الخاصة التي لا اشراف ولا سلطان عليها (٣) . ويمكن في ضوء هذا تقسيم الاجراءات الحكومية للتأثير على البنيان الاقتصادي ، أو على غلب سير الانتاج ، أو الحد من مبادرات منتجي القطاع الخاص ، الى اجراءات يرمى بعضها الى فرض تشريعات الإصلاح

(١) قد يكون صحيحا أن سلطات الاحتلال البريطاني لم ترفع نسب الضرائب عما كانت عليه في الماضي . رغبة منها في اكتساب ود المصريين ، ولكنها لم تخفض هذه الاعياد مطلقا . وظلت مصر تؤلف جزءا من الامبراطورية التي تؤلف البقرة الحلوب للخزينة البريطانية .

— المغرب —

(٢) تقارير برلمانية عن التمويل والادارة ١٨٨٤ - ١٩١٤ وكتاب « مصر الحديثة » للمؤرد كرومر . ١٩٠٨ . الجزء الثاني من ٤٤٣ - ٤٤٥ .
(٣) تقارير برلمانية عن الشؤون المالية والادارية بين عامي ١٨٨٤ و ١٩١٤ . وكتاب القولبي - المصدر السابق . ص ١٤٠ و ص ١٧٠ - ١٧٨ .

الاجتماعي والبعض الآخر الى تشجيع النمو الاقتصادي . وقد تولى مجموعة التشريعات التي سنها العهد البائد ، لتخفيف من غلاء القمح والحد من الاستغلال ، والتلطيف من آثار دورات الكساد الاقتصادي على المواطنين ، مغارقة ملحوظة بالنسبة الى العهود التي سبقتها ، كما نؤمن لنا احسن النماذج على تزايد عناية الحكومة بالاقتصاد والمجتمع بعد عام ١٩١٤

ولقد نبع التدخل الأكثر فعالية ونشاطا من جانب الدولة في القطاع الزراعي في فترة ما بين الحربين ، من عناية الدولة بتخفيف آثار الهبوط الزمني السريع والتقلبات الحادة في الأسعار الزراعية ، ولا سيما بالنسبة الى أسعار القطن في الأسواق العالمية ابان فترة الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى . وكان تأثير الزراعة المصرية بالأوضاع العالمية قد ظهر بوضوح منذ نشوب الحرب العالمية الأولى التي أدت الى الاضطراب في اسواق السلع العالمية وحالت دون بيع محصول القطن المصري في الخارج . ولعل من حسن الحظ ان هذا الاضطراب كان مؤقتا ، اذ سرعان ما أعقبه ارتفاع حاد وسريع في أسعار القطن حتى عام ١٩٢٠ ، ومع ذلك فان الحكومة بضغط من الملاك والمزارعين ودعوتهم أياها الى عمل شيء « لتجنب الكارثة » ، بادرت الى شراء جزء من محصول القطن ، وأودعت شطرا من الأموال العامة في البنك الأهلي ، لتقديم قروض الى المزارعين لتمكينهم من الاحتفاظ بمحاصيلهم ، توقعا لعودة الأوضاع الطبيعية الى السوق ، كما خفضت اجارات الاراضي بنسبة الربع ، وفرضت القيود على المساحات المخصصة لزراعة القطن في الموسم التالي (١) :

وعندما واجهت الحكومة المشكلة الأكثر خطورة بنتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية في العشرينات ومستهل الثلاثينات ، بادرت وفي محاولة متكررة وغير مجددة لتثبيت أسعار القطن والدخول الزراعية الى التدخل على نفس الأسس التي كانت قد اتبعتها في مستهل الحرب العالمية الأولى (٢) . وعصفت بالاضافة الى ذلك الى فرض الرسوم الجمركية على القمح المستورد لحماية أسعار القمح المحلي ، بعد أن حول المزارعون أراضيهم من زراعة القطن الى زراعة الحنطة ، وظلت الحكومة ولدة عامين تتولى تقديم المساعدات المادية لتصدير القمح ، وتحاول

(١) تقارير برلمانية عن الشؤون المالية والإدارية بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ .
 من ص ٢٧ - ٤١ وعام ١٩١١ من ص ١٩ - ٢١ وكتاب البراوي وعليش من ١٩٢٠
 (٢) الفترة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري لعام ١٩٥٠ من ١٤ وكتاب البراوي وعليش من ص ١٩٣ و ٢٢٤ - ٢٢٦ و ٢٢٩ و ٢٨١ .

تخفيف الاعتماد على القطن من طريق اتباع سياسة التنوع الزراعى ، وعانى زارعو السكر أيضا معاناة شديدة من هبوط أسعار منتوجهم فى الأسواق العالمية ، وبادرت الحكومة الى التخفيف من شدتهم عن طريق فرض الرقابة على الواردات ، وعن طريق ارغام مصانع السكر المحلية على شراء الانتاج المحلى بأسعار محددة (١) . واقترح البرلمان فى عامى ١٩٢١ و ١٩٢٢ أيضا على دفع سلفيات الرهنيات عن ملاك الاراضى الذين عانوا من الهبوط الشديد فى دخولهم نتيجة الأزمة الاقتصادية . (٢) .

وولدت الحرب العالمية الثانية انقطاعا أطول أمدا وأكثر اتساعا فى التجارة الدولية من ذلك الذى نجم عن الحرب العالمية الأولى . فلقد أضاعَت مصر بعد انهيار فرنسا واشتراك إيطاليا فى الحرب ، جميع أسواقها الخارجية التى تبيع فيها قطنها تقريبا . وكان الزارعون فى حاجة ماسة وسريعة الى الحماية من شرور الحرب ، ولذا بادرت الحكومة ، ممثلة فى لجنة القطن المصرية ، الى عرض شراء جميع الاقطان التى لا يبيعها مزارعوها ، بأسعار حددتها اللجنة ، وظلت اللجنة تشتري القطن خمسة مواسم متوالية ، ولكن الحكومة ما لبثت رغبة منها فى الحيولة دون تكسب كمياته لديها بصورة لا تستطيع التصرف فيها ، وفى الاحتفاظ بالارض لزراعة بعض المواد الغذائية التى تحتاج اليها البلاد حاجة ماسة ، الى فرض قيود صارمة على المساحات التى يستطيع المزارعون تخصيصها لزراعة القطن . (٣)

ولقد افادت جميع اللغات التى تحقق دخولها من الانتاج الزراعى ، وهى فئات الملاك والمزارعين والعمال الزراعيين ، بعض الفائدة فى السياسات التى اتبعتها الحكومة لتثبيت الأوضاع ، ولكن ما عانتها الجماهير الغالبة من الفلاحين ومن صغار المزارعين المستأجرين ومن صغار الملاك المستثمرين لأراضيهم عن فاقة شديدة ، تطلبت اجراءات خاصة وسريعة لتحسين الأوضاع . وكانت معظم السياسات الرامية الى حماية هذه المجموعة من الاستقرار اقتصاد الأسواق الحرة وقسوتها ، قد ظهرت أيام الحكم البريطانى . وكانت الحكومة الامبريالية المستعمرة قد اتخذت فى مستهل القرن الحالى الخطوات الأولى لخلق التسهيلات المصرفية التى تؤمن لصغار المزارعين اقروض بقوائد نفل كثيرا عما كانوا يضطرون الى دفعه للمرابين فى قراهم . وعالجت ادارة اللورد كتشنر مشكلة الدين هذه

(١) التقوى . ص ١٨٢ - ١٨٣

(٢) مقال سعيد فى مجلة « مصر المعاصرة » عدد اكتوبر ١٩٥١ ص ٢ و ٨ - ٩

(٣) كتاب ائيس ص ٦٩٢ - ٦٩٦ والمؤسسة القومية للاحصاء فى مصر ص ٦٥ -

بإصدار قانون يحمي الحقول التي تقل في مساحتها عن الخمسة أفدنة من خطر استيلاء المرابين عليها مقابل ديونهم . وأقامت وزارة الزراعة قبل نشوب الحرب العالية الأولى أسواقا للقطن في عدد من مراكز الأقاليم والمديريات ، وأمنت للفلاحين أنواعا موجودة من التقاوى عن طريق التسليف ، لتحريضهم من استغلال تجار التقاوى والأقطان . وكان المسؤولون عن هذه الأسواق الإقليمية ، يطمعون الفلاحين على أسعار الأقطان في أسواق القاهرة والإسكندرية ، ويشترون محاصيلهم بأسعار معقولة . وهكذا كانت إدارة الاحتلال تحاول في الواقع تحسين ميزان المقايضة بين صغار الفلاحين الأميين من ناحية وبين الوسطاء والسماسرة من تجار القطن والتقاوى والمرابين من الناحية الأخرى (١) . وبالرغم من أن هذه الإدارة لم تعمل على نطاق واسع على إيجاد سبل جادة لمعالجة مشكلة الفقر في الريف ، إلا أنها وضعت على الأقل أسس مبادئ الإصلاح الزراعي المقبلة ووضعت خطوطها العريضة . (٢)

ولكن السياسة الأساسية الهادفة إلى معالجة مشاكل الفقر في الريف ظلت تتمثل في تشجيع التعاونيات الزراعية ، ودفعها إلى تأمين القروض إلى صغار المزارعين . وكان اثنان من أثرياء الملاك ، قد أنشأ منذ عام ١٩٠٧ أول تعاونيات زراعية ، ولكن هذه التعاونيات لم تتعد حدود بعض المجتمعات النودجية ، إلى أن شرعت الحكومة نفسها وبصورة جادة في تشجيع الحركة أثناء فترة الأزمة الاقتصادية في الزراعة . ويبدو أن نحو من نصف المزارعين المصريين كانوا قد انضموا في عام ١٩٤٨ إلى التعاونيات الزراعية ، وإن كان علينا هنا أن نؤكد أن هذه التعاونيات كانت تتفاوت تفاوتاً كبيراً في مدى نشاطها وفي الخدمات التي تقدمها إلى أعضائها (٣) . ولكنها جميعاً ودون استثناء كانت تؤمن القروض للفلاحين بشروط وبمعدلات فائدة ، أحسن بكثير من تلك التي كانت مصادر التمويل التجارية الأخرى تؤمنها لهم . وليس ثمة من شك في أن القروض بقوائد أقل ، كانت تؤلف السبب في وجود معظم التعاونيات ،

(١) يحاول المؤلف هنا ، نتيجة التماثل القومي ، أن ينسب بعض الفضل في تحسين أحوال الريف المصري إلى عهد إدارة الاحتلال . لكن هذه الإصلاحات التي نشرها الجهاد لا تنمى الشؤون السطحية ، ولم تكن لتحل أية بيللات جذرية في أوضاع الفلاحين المبدئين ظلوا يمانون شظف العيش . (الحرب)

(٢) كتاب لهيلة . ص ٥٥٦ - ص ٥٥٨ . كتاب فكرى عن « التطور الاقتصادي في مصر منذ عام ١٨٧٦ (١٩١٨) » ص ٦١ - ص ٧٣ . وتقارير برلمانية عن الشؤون المالية والإدارية ١٩١٤ - ١٩١٨ ص ٢١ و ص ٢٤ - ص ٣٧ .

(٣) توصلت إلى هذه النسبة في الأرقام التي أوردها عيسوى في كتابه ص ١٢٢ ومن الإحصاءات الرسمية الأساسية .

وكانت تلقى التشجيع من الدولة على اعتبار أنها الأسلوب الأكثر صلاحاً لتخفيف أعباء الديون التي كان الفلاحون يعانون منها والتي تراكمت عليهم أثناء فترة الأزمة الاقتصادية الكبرى . وهكذا راحت الحكومة في مستهل عام ١٩٢٢ ، تودع لدى بنك مصر ، مبلغاً من المال اعتمدته لتأمين القروض القصيرة الأجل لصغار المزارعين والتعاونيات الزراعية . وكان بنك مصر يدفع فائدة قدرها اثنان في المائة الى الحكومة ، ويتقاضى فائدة قدرها أربعة في المائة من التعاونيات ، التي كانت تضيف عليها بدورها نسبة ضئيلة تستوفيها من أعضائها . ولم تمض سنوات أربع ، حتى كان المبلغ المودع لدى بنك مصر قد وصل الى ربع مليون جنيه ، وظل يسير في طريق الارتفاع ، الى أن وجدت الحكومة عندما بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها في عام ١٩٣١ ، ان من الأفضل لها أن تنشئ مؤسسة خاصة بها للتسليف الزراعي وأن تدعمها ، لتسند عن طريقها التعاونيات الزراعية ، ولتؤمن القروض لفقراء الفلاحين (١) . ولقد أمنت الخزينة العامة للدولة نصف رأس المال الأساسي لهذه المؤسسة ، كما قامت الحكومة بضمان تقديم أرباح بنسبة خمسة في المائة سنوياً لأصحاب الأسهم الباقية . وأودعت الحكومة في عام ١٩٣١ ، بالإضافة الى ذلك مبلغ ثلاثة ملايين جنيه من أموال الخزينة ، لدى بنك مصر للسلفيات الزراعية ، وراحت تودع في كل سنة من السنوات الثلاث التالية مبلغ مليون جنيه أيضاً . ويمكن القول بوجه عام أن هذه المؤسسة التي أسسها بنك التسليف الزراعي كانت تقرض الأموال لشراء المعدات الزراعية والتقاوي والأسمدة ، ولإعانة الفلاحين على العيش في فترة الانتظار بين بدء الزراعة وجني المحصول . وكانت رغبة منها في تشجيع تكوين التعاونيات الزراعية تستوفي فائدة من القروض التي تمنح للأفراد ، ولذا فقد بادرت حتى كبار الملاك الى تكوين تعاونيات زراعية خاصة بهم للإفادة من معدلات الفائدة المتدنية (٢) . ولكن عندما وقعت الثورة ، كان هذا المصرف قد قدم جميع موجوداته باستثناء الربع الى الأفراد . ويبدو أن الحكومة قد منيت بخيبة أمل من جراء النسبة الضئيلة من القروض التي قدمها المصرف الى التعاونيات ، ولذا فعندما أعيد تنظيم المصرف في عام ١٩٤٨ وحمل اسم بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، نص نظامه الأساسي المعدل على تقديم جميع الخدمات على اختلاف صورها الى التعاونيات الزراعية وعلى تطبيق

(١) كتاب شبانة عن « الاقتصاد الزراعي التعاوني » (١٩٦١) ، ص ١١٦ - ص ١٢٠ . وكتاب هيوورث دون عن « الحركة التعاونية في مصر » (١٩٥٢) ، ص ٨ ، ص ٢٧ . وكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ ، ص ٢٧٢

(٢) كتاب القنوي ، ص ١٨٢ - ١٨٤

كافة الوسائل الممكنة والمواتية ، لضمان دعمها ونشرها تطبيقاً للمبدأ التعاوني (١) .

وكانت التعاونيات تقوم بشراء ما تحتاجه الحقول نيابة عن أعضائها بالإضافة إلى تقديم القروض . وكانت هذه المهمة تلقى التشجيع والدعم من الحكومة عن طريق قيام بنك التسليف ببيع التقاوى والأسمدة والمعدات الزراعية إلى التعاونيات وإلى صغار الزراعيين (٢) . ويبدو أن الترتيبات الجماعية لتسويق المنتجات كانت قليلة إلى حد كبير ، ولكن الكثير من التعاونيات كانت تخصص شطراً من أموالها للخدمات الاجتماعية . ولكن كان هناك إفراط في الأمل بأن تتمكن التعاونيات وبصورة متدرجة من إقامة نظام لضمان الاجتماعي في طول البلاد وعرضها ، ولذا فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، بادرت الحكومة إلى تنفيذ برنامج خاص للإصلاح الريفي يتمثل في إقامة مراكز مجتمعة . وكانت هذه المجمعات تضم في نفس المبنى وتحت إدارة واحدة ، الأطباء والعلميين والخبراء الزراعيين والمشرفين الاجتماعيين ، الذين يقدمون خدماتهم إلى منطقة محددة ، بحيث تشمل هذه الخدمات ، الشؤون الصحية العامة والفردية ، والتعليم ومكافحة الأمية والإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية ، ورعاية الطفولة والأمومة وهلم جرا (٣) . وتعهدت الحكومة في عام ١٩٤٠ بتزويد كل قرية بوحدة للشؤون الاجتماعية ، ولكن بعد عشر سنوات ، لم تكن قد قامت في البلاد كلها سوى ١٢٦ وحدة تقدم خدماتها للمليون ونصف المليون فقط من سكان البلاد . وبدأ الافتقار إلى تواجد الخبراء الراغبين في العمل في المجمعات القروية العقبة الكداء في توسع هذه الوحدات وانتشارها في أرجاء الريف المصري كله (٤) .

وفشلت التعاونيات المصرية في أن تتحول إلى تنظيمات قروية للعناية بالشؤون الصحية والاجتماعية . يضاف إلى هذا أن الحركة التعاونية المصرية لم تظهر كمحرك تلقائية وطوعية في صفوف الفلاحين . فلقد سار

(١) مقال لنا هنا في ١٠٠ الفروض الزراعية والتنظيم التعاوني في مجلة مصر المعاصرة عدد أكتوبر ١٩٦٢ . من ٢٢ وص ٢٣ وص ٢٧ وص ٢٩ - ٣١ . وكانت مؤسسة التسليف الزراعي هي التي تؤمن من الناحية المادية معظم القروض التي تستخدمها التعاونيات . مقال لإرشاد عن الحركة التعاونية في نفس المجلة ، عدد مايو ١٩٣٩ . ص ٤٨٩

(٢) تانامالي - نفس المقال ص ٢٥ وكتاب القواني ص ١٨٣ - ١٨٤ .
(٣) كتاب « الرفاه الاجتماعي في مصر » من إصدار وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٩٥٠ ص ٢١ وص ١٧

(٤) مقال لمارتينسون عن المراكز الاجتماعية الريفية في مصر في مجلة الشرق الاوسط جريفي ١٨٥١ . ص ص ٤٦٤ - ٤٦٧

التشجيع الحكومي والمعونات المالية الحكومية منذ البداية جنباً إلى جنباً مع بعض الإجراءات العنيفة لفرض السيطرة العامة . وهكذا كانت الحركة التعاونية تتلقى التوجيه من وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعمل عن طريق تسلسل من المجالس الاستشارية في المحافظات واتحادات عامة للتجسيبات التعاونية المحلية . وكان على جميع التعاونيات أن تكون مسجلة لدى وزارة الزراعة التي يقوم موظفوها بالاطلاع على حساباتها وفرض الرقابة عليها . وكان من حق الوزير أن يرفض أيًا من قراراتها وأن يحلها إذا تطلب الأمر (١) .

وكانت العناية بسعادة الفلاحين سبباً واحداً من الأسباب التي دعت الحكومة إلى التدخل في شؤون القطاع الزراعي . ولكن كان هناك سبب آخر وأكثر إلحاحاً ظهر إبان الحرب العالمية الثانية ، عندما حاولت الدولة أن تؤمن كميات وافية من المواد الغذائية للسكان . وكانت الدولة تريد من الناحية الأخرى التخفيف من الآثار التي خلقتها الحرب على المستويات المعيشية للطبقات الفقيرة ، ولا سيما تلك التي تعيش منها في المدن ، ومن التضخم الخطير الذي رافق أيام الحرب في مصر . ولا شك في أن هذين العاملين حفزا الحكومة على إنشاء نظام واسع النطاق للرقابة على إنتاج المواد الغذائية بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٤ وتوزيعها (٢) .

واستخدمت كافة الإجراءات لحماية المستويات المعيشية لفقرى المستهلكين . فلقد فرضت الحكومة على سبيل المثال ، رقابة على أسعار عدد وافر من المواد الغذائية التي تعتبر من الحاجيات الضرورية كالحنطة والذرة والأرز والسكر والدجاجة والبقول والخبز والزيوت النباتية وحلم جراً . وخيل إلى المسؤولين خطأ أن العقوبات التي فرضها القانون على معظم السلع كانت كافية لمنع التهريب والتخلص من الأسعار الرسمية ، ولكن شيئاً من العدل تحقق في توزيع السكر والزيوت النباتية عن طريق توزيعهما بالحصص التموينية . ولكن الحكومة رأت أيضاً أن الخبز من المواد الغذائية الأساسية التي لا يمكن أن تترك للعلاج عن طريق تحديد الأسعار ليس إلا ، ولذا راحت الدولة رغبة منها في المحافظة على تزويد المواطنين بالخبز الرخيص ، تأمر الفلاحين بأن يخصصوا ثلث أراضيهم لزراعة الحنطة ، كما أمرتهم بأن يسلموا نسبة محددة من الحنطة التي يحصدها إلى وزارة التموين بأسعار تحددها . ولكن هذه الأسعار كانت تحدد عادة

(١) كتاب شبانه عن « اقتصاد الزراعة التعاونية » ص ١٢٢ - ٢١٤ . وكتاب وزارة

الشؤون الاجتماعية ص ٤٥ وص ٤٩ - ص ٥٠

(٢) وتدخلت الحكومة أيضاً إلى حد محدود للغاية لحماية مستهلكي المدن من خطر التضخم إبان الحرب العالمية الأولى « تقارير برلمانية عن الشؤون المالية والإدارية ١٩١٤ -

١٩١٩ » ص ٣ - ٤

في مستويات لا تؤمن للمزارعين الحافز على تجنب التهرب من الأوامر الرسمية . وكانت الوزارة تبيع القمح الى المطاحن بأسعار أدنى من تلك التي تدفعها في شرائها ، فتقدم بذلك المعونة المالية اللازمة لتأمين رغيف الخبز بسعر رخيص . وبينما عجزت سياسات أيام الحرب والأيام التي تلتها عن التأثير كثيرا على تكاليف الحياة للطبقات العاملة في المدن ، إلا أنها مثلت استهلال تدخل واسع نسبيا في أساليب تحديد الأسعار ، واقحام للحكومة في الحريات التي كان المزارعون يتمتعون بها عادة في تخصيص أراضيهم لما يشاءونه من زراعات وفي بيع الناتج بحولهم (١) .

وبالرغم من أن العمال الصناعيين في المدن كانوا لا يؤلفون الا شطرا صغيرا من عدد سكان البلاد . إلا أن السياسات التي اتبعتها الحكومة لحمايتهم من الشرور الأكثر وضوحا للرأسمالية التي لا سيطرة عليها ، أمنت لهم وإلى حد ما ضمانات من حياة الفقر في المدن تفوق تلك التي أمنتها الاجراءات الحكومية الماثلة للتخفيف من غلواء الفقر في الريف . وكان من الأسهل على الحكومة من الناحية الادارية أن تنظم أوضاع التشغيل في بضعة ألوف من المصانع المحددة ، من أن تنظمها في حقول ومزارع تنتشر على طول وادي النيل . ولا شك في أن تفاوتا كبيرا في المدى قد ظهر بين الارغام واللائق ، كما تبينه وزارة الشؤون الاجتماعية عندما حاولت تطبيق التشريعات الاجتماعية الإصلاحية على المشاغل ، والمؤسسات الصناعية التي تملكها أسر قائمة بنفسها وألوف الوحدات العاملة في قطاع الخدمات . يضاف الى هذا أن المؤسسات الصناعية الكبرى كانت تسبق الحكومة أحيانا في مجال التسهيلات الاجتماعية الإصلاحية التي كانت تؤمنها لعمالها . ولقد وضعت الحكومة المصرية في فترة ما بين الحربين سلسلة كاملة من التشريعات التي نظمت ، وإن لم تطبق تطبيقا كافيا وصالحا ، أوضاع التشغيل لعمال الصناعة . ولقد بدأت هذه القوانين كما كان الوضع في معظم البلاد ، بالعمل على تحسين أوضاع الأطفال والنسوة ، ثم سرعان ما امتدت للعمل على تحسين أوضاع الراشدين من الذكور . ولم يحل عام ١٩٣٦ حتى كان القانون يفرض التعويض على بعض الإصابات الصناعية ، ويحدد ساعات العمل بصورة قانونية . وتم في سنوات الحرب ، وضع قوانين وأنظمة شاملة لعقود العمل والاستخدام ، وأساليب الترقية والعلاوات والصرف من الخدمة ، وشئون التعويض والأجازات العادية والمرضية . وفرض القانون على

(١) راجع كتاب إي لويدي عن « الغذاء والتخلف في الشرق الأوسط » - ١٩٥٦ - من ١٢٢ و ١٣٠ و ١٣٢ و ١٨١ و ٢٢٥ و كتاب بريس من ١٣٥ و ١٣٧ و ١٤٧ و ١٥٠ و كتاب البراوي وعليش من ٢٧٩ - ص ٢٨٧ .

الشركات تعليم الأميين من العمال (١) . وعمدت الحكومة أخيرا وفي عام ١٩٤٤ رغبة منها في حماية العمال من ارتفاع تكاليف المعيشة ، تفرض عن طريق القانون حدا أدنى للأجر اليومي ، قدر بعشرة قروش ، وعاد هذا الحد لارتفاع بعد ثماني سنوات الى اثني عشر قرشا ونصف القرش (٢) .

وهكذا لم يحل عام ١٩٥٠ ، حتى كانت سلطات أصحاب المصانع الكبيرة ومديريها على قوة العمالة لديهم قد حددت بصورة نهائية من الناحية القانونية على الأقل . لكن الدولة لم تبتد من الناحية الثانية نفس الاستعداد للسماح للعمال بتنظيم أمورهم وتأمين حمايتهم وتحسين أوضاعهم . وظل الموقف الرسمي من إنشاء النقابات العمالية والسماح بإدارتها ، ينطوي على شيء من التخوف وعدم التشجيع . وهكذا شهدت حقبة العشرينات فرض عقوبات شديدة على الاضرابات العمالية ، وكان في إمكان الإدارة أن تستند الى تفسير القوانين المتعلقة بالعمال ، بأسلوب ينطوي على كثير من التشديد . ولم يعترف بحق العمال في التفاوض الجماعي ، بصورة قانونية الا في قانون النقابات الذي صدر في عام ١٩٤٢ ، ولكن ما كادت السياسة الرسمية تتجه الى تشجيع تأليف النقابات ، حتى بادرت الدولة ، كما سبق لها أن فعلت بالنسبة الى التعاونيات الزراعية ، الى اخضاع نشاطاتها الى توجيه وزارة الشؤون الاجتماعية . وهكذا نص قانون النقابات لعام ١٩٤٢ على وجوب الحصول على إذن رسمي من الوزارة بتأليف أية نقابة . ولكن القانون نص على حرمان موظفي الحكومة والعمال الزراعيين من التنظيم النقابي . كما حظر القانون إنشاء اتحادات عامة للنقابات أيضا . وفرض القانون على النقابات أن تخطر السلطات بمواعيد اجتماعاتها واضراباتها ، كما فرض على الأطراف المتنازعة في أي خلاف عمالي قبول التحكيم الإلزامي (٣) . ولقد اعترفت وزارة الشؤون الاجتماعية نفسها ، وبمنتهى السذاجة بأن الخط الفاصل بين التدخل والتوجيه ، لا يمكن كما يبدو تحديده بمنتهى الوضوح « (٤) » .

وبالرغم من أن الاهتمام بتحسين الأوضاع الاجتماعية قد أدى من الناحية الاولى الى قيام الدولة بتحديد نطاق مبادرات المنتجين في القطاع

(١) كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية - إدارة العمل - ١٩٥١ ص ١٢ - ص ١٧ .
(٢) مقال لاي . اورسلي عن « العمل والشؤون الاجتماعية في مصر » في أوراق سانت الطوني - المجلد الرابع - ١٩٥٨ - ص ١٠٢ .
(٣) كتاب هاندلي عن الحركة العمالية في مصر . وكتاب الجرينلي - نفس المصدر - ص ٥٥٢ و ص ٥٥٤ .
(٤) كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية ص ٦٩ .

الخاص إلا أن رغبته في دفع التنمية الاقتصادية قد اتخذ من الناحية الأخرى ، شكل خلق الأوضاع التي قد تؤدي إلى ازدهار المشروعات الحرة . ولكن الحكومة المصرية أضفت تفسيراً أكثر إيجابية على الدور التقليدي الذي تقوم به الدولة في هذا الصدد . وكانت الحكومة قد أنشأت منذ عام ١٩٢٢ مجلساً خاصاً مهمته تقديم الاقتراحات عن موضوع التنمية الاقتصادية في البلاد ، ولا شك في أن نقل سلطات الحكم من أيدي البريطانيين إلى أيدي المصريين ، قد عزز بالإضافة إلى ظهور التطلعات الوطنية لدى قطاعات معينة من الطبقة الوسطى المصرية ، الإسهام الأكثر فعالية من جانب الدولة في الشؤون الاقتصادية . ويبدو أن الاعتماد قد زاد بعد الحرب العظمى الأولى في إدخال التحسينات الممكنة على بنية البلاد ، وقامت الحكومة بدراسة الاقتراحات اللازمة وخاصة بتوليد الكهرباء من خزان أسوان (١) . وأقر البرلمان في عام ١٩٣٥ خطة خمسية للاتفاق العام على الطرق والسكك الحديدية وسهيلات الري (٢) . ولكن الحرب والإعداد لها ، أجلا لا مجرد إنشاء المشروعات الجديدة فحسب ، بل وحالا دون تجديد الموجودات الاجتماعية القائمة وصيانتها أيضاً . وعاد مجلس الوزراء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فأعد خطة خمسية ثانية ، مركزاً من جديد على تحسين المواصلات الحديدية وإنشاء الطرق الجديدة ، والمجازي ، ووسائل تأمين مياه الشرب ، وقناطر ادقينا وأسنا على نهر النيل ، وتوليد الكهرباء في أسوان وبناء المدارس والمستشفيات وعلم جرا (٣) . ولكن هذه الخطة ظلت لسوء الحظ حبراً على ورق ، وعندما حل عام ١٩٥٠ كان أقل من نصف الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للمشروعات الجديدة ، قد أنفق بالفعل . ودأب رجال الأعمال المصريون على توجيه النقد إلى الحكومة لإبطائها ، ولكن هذا الإبطاء لم يكن ناشئاً عن الحكومة وتخاذهلها فحسب ، وإنما نشأ أيضاً عن التعاقب الكبيرة التي واجهتها في شراء جميع أنواع المعدات الإنتاجية

(١) الفولى - نفس المصدر ص ١٧٠ - ص ١٧١ .

(٢) حسين خلاف في مقاله عن « توليد التنمية الاقتصادية في مصر » في مجلة « أوراق الشرق الأوسط الاقتصادية » ١٩٥٥ - ص ٢١ ونشرات وزارة التجارة البريطانية لعام ١٩٣٥ .

(٣) وضعت خطة الاتفاق على النحو التالي : توليد الكهرباء ستة ملايين جنيه ، الزراعة والري أربعة ملايين ونصف المليون ، الصناعة والتجارة ثلاثة ملايين ، النقل أحد عشر مليوناً ، الخدمات الاجتماعية ٢١ مليوناً ، التعليم خمسة ملايين . (نشرات الأمم المتحدة ١٩٤٧ .

الضخمة من الأسواق العالمية في غضون السنوات الأولى التي تلت الحرب مباشرة (١) .

ولم تلجأ الحكومة إلا نادرا إلى الإجراءات المباشرة والإيجابية لزيادة الانتاج الزراعي أو الصناعي . فلقد تقيت مشكلة الدخول الزراعية عناية كبيرة مثلا في فترة ما بين الحربين من الكتاب الذين بحثوا في المشاكل الزراعية ، والذين كثيرا ما بينوا ان الطاقة الانتاجية للأرض المصرية لم تكن فقط أقل من بعض الحدود الفرضية العليا ، بل وأقل أيضا من معدل المحاصيل لمواسم زراعية عديدة سبقت الحرب العظمى الأولى . وكانت سياسات وزارة الزراعة تهدف إلى زيادة الطاقة الانتاجية عن طريق توسيع الخدمات الزراعية . واعدت الوزارة عددا من مزارع التجارب الزراعية ، كما قامت إدارة البحوث العلمية فيها بإعداد تقارير نافعة عن التقاوى والأسمدة ومياه الري ، والأوبئة الزراعية وأمراض الحيوانات . وكانت المتاعب الفعلية التي تواجهها الوزارة ، ناشئة كالعادة عن نشر الأساليب الجديدة ، ولكن مجمل الاعتمادات التي رصدتها الحكومة عن موازنتها لإرشاد الزراعين وإقناعهم بتبني الأساليب والوسائل المحسنة ، كانت صغيرة للغاية ولا تضاهي ضخامة المشكلة وكبرها (٢) . ويبدو ان الحكومة كانت تأمل في أن تخصص خبيرا زراعيا ، لكل مركز قروي من مراكز الإصلاح الاجتماعي ، وعندما حل عام ١٩٥٠ كان هناك نحو ١٢٦ مركزا ، لم تكن كلها قد زودت على أي حال بأحد الخبراء الزراعيين (٣) .

وعمدت الحكومة بعد الاقتراحات التي تلقتها في عام ١٩١٧ من اللجنة الخاصة بشئون الصناعة والتجارة حول موضوع تشجيع الصناعة المحلية بصورة فعلية ، إلى استخدام مختلف الوسائل والأدوات السياسية لتنفيذ توصيات هذه اللجنة المتعددة (٤) . وسمحت السكك الحديدية المصرية المؤتممة بتخفيضات في أجور الشحن بالنسبة إلى الصناعات المحلية ، كما ضمن النظام الضريبي بعض الحوافز لتشجيع هذه الصناعات . وكانت مؤسستان من مؤسسات الصناعة القطنية تتلقيان المعونات المالية ، كما راحت الدوائر الحكومية تؤثر أرباب الصناعات المحلية في المعاملات

(١) التقرير السنوي لرئيس مجلس إدارة البنك الأهلي لأعوام ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

(٢) كتاب وزارة الزراعة عن « الزراعة وأعمال الإرشاد الزراعي في مصر » ١٩٤٥ وكتاب القوي ص ١٧٠ و ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(٣) كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية ص ١٣ و ص ١٦ - ١٧ .

(٤) كتاب البنك الصناعي عن « تنمية القروض الصناعية في مصر » ١٩٥٦ وكتاب البراوي وإليش ص ١٩٨ .

الحكومية . وعمدت الحكومة أخيراً إلى اتخاذ أهم إجراءات لدعم الصناعة وهما فرض الرسوم الجمركية لحماية الصناعة المحلية وتزويدها بالقروض القليلة الفائدة (١) . ولكن علينا على أية حال ، أن لا نبالي في تقدير مجموع ما قدمته الحكومة من قروض إلى الصناعة ، إذ أن الشرط الأكبر من تمويل ذلك القطاع ظل ينبع من المصادر التجارية . ويرجع اسهام الحكومة في تأمين القروض للصناعة في تاريخه إلى عام ١٩٢٢ ، عندما أودعت وزارة المالية خمسين ألف جنيه في بنك مصر ، لتتقدمها كقروض إلى المؤسسات الصناعية الصغيرة الحديثة الوجود ، والتي كانت تلقى المتاعب في الحصول على التمويل القصير الأجل من أماكن أخرى . وراحت الحكومة تقرر في وقت لاحق عدم حصر القروض العامة في هذه الفئات المحددة من المشروعات ، أو تحديدها في شكل قروض قصيرة الأجل . وعندما حل عام ١٩٣٦ ، كانت الحكومة ترصد نحواً من مليون جنيه من أموالها العامة في السنة إلى الشركات المحلية ، لتتسلمها كقروض وبفائدة أقل بكثير من معدل الفائدة في الأسواق المحلية . وأدت هذه السياسة إلى فكرة خلق مؤسسة متخصصة في موضوع السلف الصناعية ، ولكن قيام الحرب أدى إلى تأجيل ظهور هذه المؤسسة إلى عام ١٩٤٩ ، عندما أمنت الحكومة أكثر من نصف رأس المال اللازم لإنشاء البنك الصناعي . وتولت شركات التأمين ، تزويد البنك بالشرط الأكبر من رأسماله المتبقى . وكانت الدولة هي التي تعين أعضاء مجلس إدارة هذا البنك ومديره العام . وقد عهدت إليهم بمهمة دعم الصناعة المصرية عن طريق تزويد الشركات الموجودة بالقروض الطويلة والقصيرة الأجل ، والاسهام في إنشاء الشركات والمشروعات الجديدة . وأودعت الحكومة مايزن جنيه في هذا البنك وضمت لحملة أسهمه ربحاً سنوياً بنسبة ٣.٥ في المائة (٢) .

ومثلت الحماية من المنافسة الأجنبية الحافز الأهم الذي أمنتته الحكومة للصناعة . وظلت التعرفة الجمركية المصرية حتى عام ١٩٣٠ تمثل سياسة مالية مجردة في طابعها ، ولكن ما كادت الحكومة تحقق استقلالها المالي ، حتى بادرت إلى التخلي عن سياستها التقليدية في حرية التجارة ، وإلى تأمين الحماية المطلقة إلى الصناعة المحلية . وأعادت الحكومة تحت ضغط اتحادات الصناعات المصرية القوي النفوذ ، النظر في رسوم الاستيراد ، ولا سيما في المجالات التي كانت المنتجات المصنوعة

(١) كتاب القوي - نفس المصدر - ص ١٨٠ و ١٨٤ - ١٨٥ وكتاب القوي وعليش ص ٢٠٠ و ص ٢٠٣ و ص ٢٢١ - من ٢٢٢ .

(٢) البنك الصناعي - قسم القروض الصناعية ص ٧ - ص ١٩ .

محليا تمالي فيها من المنافسة الأجنبية (١) . ويقول الدكتور الجريش :
ان الحماية التي أضفيت على الصناعة في عام ١٩٤٧ ، كانت وقائية ،
في أغراضها ونواياها (٢) . وقدمت الحكومة أيضا كل تشجيع لتوحيد
المؤسسات المنتجة المتنافسة . ولا شك في أن سياستها لم تكن تهدف
الى تعزيز الفاعلية عن طريق تشجيع التنافس وراء الحواجز الجمركية ،
وانما كانت تميل الى التجمعات الضخمة عن طريق منحها تخفيضات مميزة
في اجور النقل على الخطوط الحديدية المصرية (٣) .

وكان تدخل الدولة في حرية المنتجين المصريين والتجار في الاتجار
مع العالم الخارجي ، قد تجاوز حدود فرض التعريفات الجمركية الحامية ،
ووصل الى نظام شامل نسبيا ينطوي على مجموعة من الأنظمة التجارية ،
منها المباشر المتصل بتدفق السلع ومنها اللامباشر المتصل بالنسياب
الأموال . وتعود الرقابة على التجارة الخارجية الى أيام الحرب عندما
كانت مصر ، جزءا من منطقة الاسترليني وكانت خاضعة لجميع الاجراءات
والنظم التي تضعها المنطقة بالنسبة الى المقبوضات والمدفوعات من النقد
الأجنبي ، وكانت البلاد الأعضاء في هذه المنطقة تحتفظ بنسبة من التعادل
بين ما لديها من عملات ، ولم يكن يسمح بتحريك الأموال الا ضمن نطاق
الكتلة نفسها ، بينما كانت القيود الشديدة تفرض على التجارة مع البلاد
خارج هذه الكتلة . وكان تطبيق هذه النظم يعني فرض الحصول على
ترخيصات للاستيراد والتصدير ، اذ ان ترخيصات التصدير تضمن استعادة
قيمة المبيعات في الخارج بالعملات الأخرى . كما تم ترخيصات الاستيراد
بين الحاجيات الضرورية وغير الضرورية المستوردة الى منطقة الاسترليني .
وكان لابد من تقديم وفور النقد الأجنبي الى مجمع مركزي في لندن ،
وبالرغم من أن البنك الأهلي في مصر ، كان يتولى الرقابة على التجارة
بالتعاون مع مديرية الجمارك المصرية ، الا ان أنظمة كتلة الاسترليني
كانت تفي بمتطلبات جميع البلاد الأعضاء في الكتلة . وعندما وجدت
مصر في عام ١٩٤٧ أن مصالحها القومية تفرض عليها الخروج من الكتلة ،
وجدت حكومتها لزاما عليها ولأول مرة في تاريخها ان تقيم سوقا خاصة
للعلة الأجنبية ، وان تتبع سياسات تجارية مستقلة (٤) .

(١) مقال ليلى في مجلة « مصر المعاصرة » عدد ديسمبر ١٩٣٩ - ص ٦٠١ - ص ٦٠٢
ولشرات ووزارة التجارة البريطانية لعامي ١٩٣٣ و ١٩٣٥ ص ٤١ و ص ٥٠ .

(٢) الجريش - ص ٥٥٩ - ص ٥٦٤ .

(٣) كتاب ليجار عن « التصنيع والدخل » ص ٢٥٥ - راجع كتاب البراوي وعليش -
ص ٢٣٧ عن علاقة الحكومة باحتكارات السكر .

(٤) العهد القومي « مصر » ص ١٥٩ - ص ١٦٢ .

وكانت السياسة التجارية الجديدة ، ومجموعة القوانين والانظمة التي جسدها ، تتصلان اتصالاً وثيقاً بميزان المدفوعات المصري وأوضاعه ، وبأحوال العملة الأجنبية واحتياطي الذهب في البلاد بعد خروجها من كتلة الاسترلينج . ولقد كشف ميزان المدفوعات المصري في فترة ما بعد الحرب ، عن وجود عجز دائم في الحسابات الجارية نشأ عن الحجم المتزايد للواردات ، مصحوباً بزيادة أبطأ بكثير في حجم الصادرات . وتزايدت الواردات من المواد الغذائية والسلع الانتاجية بسرعة أكبر من تزايد استيراد فئات المشتروات الأخرى من الخارج ، وذلك لأن الزراعة المصرية عجزت عن تأمين الأغذية اللازمة لعدد متزايد من السكان ، بينما كان استيراد السلع الانتاجية يتم للاستعاضة بها عن المعدات التي بليت من كثرة الاستعمال ، أو أصبحت منسوخة في سنوات الحرب . وكان العجز في حساب الدخل ، يسير إلى حد كبير بسحب مبالغ من أرصدة البلاد المتجمدة من النقد الأجنبي ، ولكن استمرار هذا الانكشاف في ميزان المدفوعات كان يتطلب الإصلاح العاجل (١) . وأعلنت الحكومة عن طريق تنظيم مقايضاتها ومدفوعاتها مع بقية أرجاء العالم ، في خفض هذا العجز ، والوصول بالمقايضات من النقد الأجنبي إلى الحد الأقصى ، وتزويد البلاد بوسائل شراء الأغذية والمواد الأولية والسلع الانتاجية التي لا تنتج محلياً ، والتي تزداد حاجة البلاد إلى كميات كبيرة منها لتنفيذ برامج التنمية الطويلة المدى في الاقتصاد المصري . وتبينت الحكومة صعوبة الحصول على النقد الأجنبي ، وإن لهذا النقد تكاليفه من القروض الاجتماعية ، ولذا بادرت الدولة ، كل ما تيسر لها ذلك إلى فرض التعريفات الجمركية لتشجيع انتاج البدائل المحلية التي يستعاض بها عن المنتجات المستوردة . واستخدمت السياسة الحكومية وسائل أخرى بالإضافة إلى التعريفات الجمركية لإصلاح الوضع في ميزان المدفوعات وتلافي العجز فيه ، وتضمنت هذه الوسائل بعض الإجراءات التي تتناول وبصورة مباشرة ، انسياب السلع والخدمات من البلاد إليها ، داعمة إياها بفرض الرقابات على جميع المقايضات التي تجرى بالنقد الأجنبي . وهكذا ظل فرض الحصول على رخص التصدير قائماً لضمان عودة ائمان الصادرات بالنقد الأجنبي ، وللاحتفاظ ببعض السلع المنتجة محلياً في البلاد للاستهلاك الداخلي . وكانت التراخيص تصدر بحرية لتصدير غزولات القطن والملح . بينما حظر تصدير القمح والحيوانات . وحدد تصدير خيوط القطن والبصل

(١) مذكرات لجنة التخطيط القومي من : تحليل ميزان المدفوعات في مصر ١٩٥٧ -

١٩٥٩ . رقم ٩ و ١١ و ٢٩ و ٤٤ و ٦١ و ٦٢ و ٨٦ .

بمخصص معينة ، بينما لم يكن يسمح ببيع الأحذية والمصنوعات الجلدية والجلود في الخارج إلا مقابل القطع النادر (١) .

وكان القطن الخام الذي يمثل المادة المسيطرة على التصدير يؤلف بالطبع محور السياسة التجارية . وكان الفلاحون المصريون ينتجون القسم الغالب من القطن الطويل التيلة الممتاز الذي يباع في الأسواق العالمية ، ولذا فقد افترضت الحكومة أن تفرض القيود على تموين هذه الأسواق بهذه السلعة سيؤدي إلى رفع أسعارها ، ومن هنا اندفعت الحكومة إلى محاولة الإشراف على المساحات التي يخصصها المزارعون المصريون لزراعة القطن ، وتحديد الحد الأدنى من المساحات التي يجب أن تخصص لزراعة القمح . ولقد هدفت هذه السياسة في نفس الوقت إلى تثبيت الدخول الزراعية عن طريق القليل من اعتماد المزارعين على القطن ، وإلى ضمان الحصول على أعلى قدر ممكن من النقد الأجنبي . وكانت زراعة القمح تؤمن البديل عن زراعة القطن ، وتخفف من استيراده في الوقت نفسه . وحاولت لجنة القطن في مصر ، تنظيم معدلات تصدير القطن الخام إلى الأسواق العالمية وذلك عن طريق شرائه وتخزينه في مستودعاتها . وعندما رفعت الحكومة القيود التي كانت تفرضها على مساحات الأراضي التي تزرع قطناً أبان الانتعاش الذي خلفته حرب كوريا ، راحت تفرض ضريبة تصدير على هذه المواد الأولية افترضت أن المشترين الأجانب هم الذين سيتولون دفعها (٢) .

ولم تظهر الأساليب التقديرية بين الوسائل التي استخدمتها الحكومة لتنظيم صفقاتها التجارية مع العالم الخارجي ، أذان البنك الأهلي المصري الذي كان يمثل مصرفها المركزي اسمياً ، ظل حتى عام ١٩٥١ ، مفتقراً إلى السلطات ، وإلى معظم أساليب الإشراف التي لا بد منها للتأثير إما على حجم ما تقدمه المؤسسات المالية المحلية من قروض أو على توجيهها (٣) ومع ذلك فقد ظل البنك يتحمل المسؤولية عن تنفيذ القوانين المتعلقة بجميع مقبوضات ومدفوعات النقد الأجنبي .

واعتبرت الحكومة منذ عام ١٩٤٧ - أي منذ خرجت مصر من كتلة

(١) مقال لاصف عن « مشكلة الأسعار في مصر » في مجلة مصر المعاصرة عدد مايو ١٩٤٧ ص ٣٧١ . وفي الامكان العثور على أنظمة التصدير لعام ١٩٥١ في الكتاب السنوي الذي أصدره اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

(٢) رسالة م . راغب عن « تبيان أسواق القطن في مصر » - قدمت إلى جامعة لندن ولم تطبع ، ومقال سعيد عن « مشكلة القطن » في مجلة مصر المعاصرة عدد أكتوبر ١٩٥١ ص ٣ - ٧ وكتاب البراوي وعليش ص ٢٢٤ و ص ٢٨٧ .

(٣) كتاب البنك الأهلي المصري بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٤٨ (١٩٤٨) - ص ٩١ - ص ٩٢ والنشرة الاقتصادية العدد الثاني لعام ١٩٥١ ص ١٢١ - ص ١٢٢ .

الاسترليني - حتى عام ١٩٥٢ ان ارصدتها الاسترلينية كافية للسماح لها بالاستيراد المطلق من بلاد الكتلة . ولكن مصر عانت من الناحية الأخرى نقصا كبيرا في الدولارات وفي العملات النادرة الأخرى واللازمة لشراء الآلات والمواد الأولية الضرورية لتنميتها الاقتصادية . ولهذا اتجهت الحكومة في سياستها النقدية الى الحفاظ على النقد النادر وتخصيصه لشراء الحاجات الضرورية جدا من الخارج . وهكذا فرضت التراخيص على جميع الواردات من خارج منطقة الاسترليني . وبالرغم من أن رخص الاستيراد كانت تمنح بحرية للضروريات إلا أنها منعت بالنسبة الى الكماليات وكانت وزارة الاقتصاد هي التي تحدد كميات السلم الأجنبية الأخرى لاستيرادها . وكانت حصصها توزع عن طريق رخص الاستيراد على المستوردين الأفراد (١) .

ومع ذلك كانت الرخص لاستيراد جميع السلع تمنح ، إذا كان المصدر الأجنبي يوافق على دفع قيمة ما يصدره الى مصر بالجنيه المصري وبالسعر الرسمي له ، على أن يودع في حساب له في أحد مصارف القاهرة . ولم يكن في وسع هذا المصدر ، سحب حسابه من جنيحات التصدير ، إلا في صورة سلع مصرية تصدر الى الخارج . وكان في الامكان بيع هذه الجنيحات في اسواق النقد الحرة الى أي انسان مهتم باستيراد بعض المنتجات المصرية . وادى هذا الأسلوب الى الاضرار بسعر الجنيه المصري المحدد رسميا ، مما اسفر عن هبوطه ، وادى بالتالي الى وجود عدة اسعار لاستبدال الجنيه المصري . وكان هدف هذا الاجراء تشجيع التصدير من مصر (٢) . وكانت هناك وسيلة أخرى هدفت الى نفس الغرض ، وادت الى نفس النتائج ، وقد تمثلت في نظام تخصيص رخص الاستيراد لمصدري السلع المصرية الى الولايات المتحدة الأمريكية الذين ينجحون في بيع مقادير من هذه السلع تربو على الحصص المفروضة عليهم من الحكومة الأمريكية (٣) .

وكان الدور الذي لا تزال تلعبه الحكومة في حياة مصر الاقتصادية عشية قيام الثورة ضئيلا الى حد كبير . وكان استهلاك الدولة وانفاقها العام يمثلان ثمن الانفاق القومي (٤) . وكان اسهام الدولة في الانتاج

(١) لصحت أنظمة التعامل بالنقد الأجنبي بصورة سنوية في المجلة الاقتصادية بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢

(٢) التثيرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري عدد (١) و (٢) لعام ١٩٤٨ - من ٣٦ و ٧٥ وعدد (٤) لعام ١٩٤٨ من ٢١٨ وعدد (٣) لعام ١٩٥٠ من ١٨٢ وعدد (٤) لعام ١٩٥١ من ٢٦٥

(٣) نفس المصدر المقتطف الاول والثالث لعام ١٩٥٢ - من ٢٩ و من ٢٠٤ .

(٤) مذكرة معهد التخطيط القومي عدد ٣٧٧ .

القومى لا يربو على مجرد ١٦ فى المائة من مجمل الانتاج المحلى ، وهو يمثل فى معظمه فى بند الخدمات العامة التقليدية كالدفاع والقضاء والادارة المالية والاجتماعية . ومثلت مشروعات الدولة كالسكك الحديدية والخدمات البريدية والغاز والمشروعات الكهربائية لبلدية القاهرة ومصفاة تكرير البترول فى السويس النين فى المائة من الانتاج المحلى (١) . اما بالنسبة الى قوة العمالة وتشغيلها ، فى عام ١٩٤٧ ، فلقد كان ثمانية فى المائة ليس الا من مجموع الايدى العاملة فى البلاد يعملون لحساب السلطات العامة من مركزية ومحلية (٢) .

واسهمت الحكومة اسهاما أكثر نشاطا ، فى زيادة الموجودات الثابتة التى يعتمد عليها الانتاج فى المستقبل وفى المحافظة عليها . فلقد حققت الدولة نحواً من ربع الى خمس مجمل رؤوس الأموال الثابتة والمجموعة محليا بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٢ ، ولكن معظم الانفاق العام من حساب رؤوس الأموال ، كان يتركز فى المجالات التقليدية التى تعنى بها الحكومة كالحفاظ على أنظمة الري وتوسيعها ، وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية والاستثمار فى السكك الحديدية وتأمين الطاقة الكهربائية (٣) . يضاف الى هذا أن الدور الذى لعبته الدولة فى تكوين رؤوس الأموال الثابتة قد تقلص مع مرور الزمن ، وبعد أن أصبحت صور الاستثمار الانتاجى أكثر جدة وتعددا ، وأكبر أهمية من الحفاظ على التركيب السابق أو الإضافة اليه . وهكذا فإن ما قامت به المشاريع الخاصة من تزويد البلاد بالمصانع والمعدات الصناعية وبالالات والابنية الزراعية ، وتحسين التربة بصورة دائمة ، وبوسائل النقل البرية والنهرية والبحرية والجوية ، فاق فى قيمته الجهود التى قامت بها الحكومة لزيادة الثروة القومية . يضاف الى هذا أن الدولة لم تقم أخيراً بتقديم مساعدات كبيرة فى تمويل الاستثمارات التى قامت بها المبادرات الخاصة . فلقد سار اتساع الادخارات بعد عام ١٩٥٠ على النقيض من ذلك فى اتجاه عكسى على الغالب ، وذلك لأن فائض الموازنة على الحسابات الجارية لم يكن كافياً لتغطية نفقات مشروعات التنمية العامة (٤) .

وهكذا نجد أن المشروعات المصرية الخاصة كانت تؤمن فى عام

(١) مديرية الإحصاء . . . الدليل القومى لسنة ١٩٥٢ . (١٩٥٤) . وراجع أيضاً الجدول رقم ١٠

(٢) راجع الجدول رقم (١١)

(٣) حلمى عبد الرحمن ، احصاءات التجارة والدخل والانتاج وتجميع رؤوس الأموال ، ١٩٥٩ . رسائل لجنة التخطيط القومى .

(٤) قانون اطلاق الحكومة على التنمية فى الجدول رقم (٤) بحسابات الموازنة العامة المشددة فى كتب الإحصاء السنوية .

١٩٥٠. التشغيل لنحو من ٩٢ في المائة من قوة العمالة . وتنتج نحو من ٨٤ في المائة من مجموع الإنتاج القومي ، وكانت مسؤولة على تأمين نحو من ثلاثة أرباع مجموع رؤوس الأموال الثابتة . ولكن الحكومة المصرية لم تحصر جهودها فقط في شئون الدفاع والأمن والقضاء وتأمين الهياكل الأساسية للاقتصاد ، فلقد شرع كبار رجال الدولة منذ أيام الحرب العظيم في أن يدركوا بأن مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية كبيرة وملحة للغاية ولا يمكن تركها لتصرف رجال الأعمال . وكانت ردود فعل الحكومة على الأزمة الاقتصادية الكبرى وعلى الأوضاع التضخمية التي شهدتها سنوات الحرب والسنوات التي تلتها ، قد خلفت عند منتصف القرن مجموعة من الأنظمة هدفها التخفيف من آثار البيئة الاقتصادية القاسية والسريعة التغير على أوضاع الطبقات الفقيرة الاجتماعية . ولقد حاولت الحكومة ، وإن لم تكن محاولتها إلا بالنجاح الجزئي ، تثبيت الدخل الزراعي أولاً ، في وجه افتقار عيف إلى الاستقرار في أسواق السلع الأولية العالمية ، وحماية الدخل الفعلية للطبقات العاملة في المدن ثانياً في وجه تضخم مستمر وخطير (١) ، بينما عملت إلى التخفيف من غلاء الفقر في الريف عن طريق تشجيع الدولة للحركة التعاونية ، وعن طريق القروض القليلة الفائدة ، والالتزام بعد عام ١٩٤٦ ببناء مراكز للشؤون الاجتماعية في كل قرية من قرى الريف المصري . وتقدم المثقفون بمخططاتهم لإعادة توزيع الأراضي ، ولكن هذه المخططات لم تصل إلى حد ترجمتها إلى قوانين لأن البرلمان كان خاضعاً لسيطرة كبار الملاك (٢) . ومع ذلك كان من المفروض أن مديرية شؤون الفلاحين في وزارة الشؤون الاجتماعية مشغولة بدراسة الاقتراحات الخاصة بتنظيم علاقات استئجار الأراضي بين الملاك والمستأجرين ، وتحديد الإيجارات والأجور الزراعية والإسكان الريفي (٣) . وكان هناك قانون للأجور ساري المفعول بالنسبة إلى فقراء مناطق المدن ، وصدر في عام ١٩٥١ ، قانون يقضي بمنح الذين يعملهم بعض فئات العمال الصناعيين ، معونات ورواتب تقاعدية في الدولة في حالة تعرض معيّلهم إلى المرض أو العجز أو الوفاة . ولا شك في أن هذا القانون يعتبر استهلالاً للضمان الاجتماعي (٤) .

(١) للاطلاع على سياسات فترة ما بعد الحرب راجع النشرات الاقتصادية للبيك الأهلي رقم (١) لعام ١٩٥٠ من ٨ ورقم ١ و ٢ لعام ١٩٥٢ من ٣٢ ومن ٢٢ والأبجيشان جازيت عدد ٢٥ فبراير و ١٣ أبريل و ٧ يوليو لعام ١٩٤٩ .
(٢) يناير من ٢٠٢ - ٢١٩ .
(٣) وزارة الشؤون الاجتماعية من ٤٥ - ٦١ .
(٤) نفس المصدر من ١٠٩ .

وبالرغم من أن الاعتبارات الاجتماعية هي التي دعت إلى القسم الأكبر من تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد ، فإن الحكومة أظهرت الكثير من الإحساس بأن الفاقة وانفجار السكان يتطلبان سياسات إيجابية لدعم التنمية الاقتصادية . ولقد تفهم بعض الناسة الحاجة إلى خلق فرص بديلة للإنتاج والتشغيل خارج نطاق الزراعة وتبشروا أهمية توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الطاقة الإنتاجية للأراضي المزروعة . وبعد وضعت المخططات في الحقيبة التي تلت الحرب ، لتحسين أوضاع التركيب الاقتصادي ، وتم تنفيذها إلى حد ما . (١) وكانت وزارة الزراعة تدعو إلى زراعة المحاصيل الجديدة ونشرها ، كما تحث أهل الريف على استخدام أساليب الإنتاج الجديدة . واستجيب إلى الدعوة لوضع سياسة تصنيعية بإنشاء البنك الصناعي لتزويد المؤسسات بالقروض ذات الفوائد المنخفضة ، وتعديل التعريفات الجمركية والخوافض الضريبية . (٢) وبالرغم من أن الخطة الخمسية التي وضعت في عام ١٩٤٧ لم تتضمن أي نص على الإنفاق بصورة مباشرة على الصناعة ، إلا أن مديرية التجارة والصناعة ، شرعت في سلسلة من الدراسات ، التي يقوم بها بعض الخبراء الأجانب حول موضوع إمكان تحقيق صناعات أثقل والأسمدة الكيماوية وبعض السلع الأخرى محليا . (٣) وهنا تبرز أول إشارة إلى سياسة تصنيعية تقوم على الفرضية القائلة بأن الصناعة يجب أن تحقق التقدم لا عن طريق المزيد من توسيع صناعة السلع الاستهلاكية ، بل عن طريق خلق خطوط جديدة كل الجودة لإنتاج المعادن والمواد الكيماوية والمواد الهندسية .

ولقد دلتني دراساتى للتشريع الاقتصادى والسياسات الاقتصادية على أن الاتجاه الذى ساد بعد الحرب العظمى ، كان يميل إلى البعد عن نظام المشروعات الحرة ، وعلى أن الدولة كانت قد شرعت فى استعادة المركز الذى كان لها فى عهد محمد على . ولكن لما كانت حركة هذا الاتجاه قد ظلت بطيئة فى ظهورها ، فلقد كان فى وسعنا أن نصور العلاقات التى ظلت قائمة بين الدولة والاقتصاد طيلة قرن قبل الثورة ، على أنها علاقات سياسة حرية التجارة والعمل . ومع ذلك فإن هذه

(١) ارتفع الإنفاق على المشروعات الجديدة فى الموازنة من ٨٧ مليون جنيه فى عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ إلى ٣٣٠٠ مليوناً فى عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ . راجع نشرة البنك الأعلى لعام ١٩٥١ . ص ٤٨

(٢) نشرات البنك الأعلى . تقارير رئيس مجلس الإدارة لأعوام ١٩٤٧ - ١٩٥١

(٣) أى . جالز تول . فى كتابه « مصر فى منتصف الطريق » (١٩٥٠) . ص ١٥٤ - ١٥٥ وصحيفة الأيجيبتيان جازيت عدد أول فبراير ١٩٥٩ وعدد ٣٠ سبتمبر ١٩٥١

السياسة ، بالرغم من شيوعها ، لا تصف وصفا كافيا العلاقات في طبيعتها ، إذ استخدم تعبيرها للمرة الأولى ليشير الى صورة العلاقات التي قامت بين الدولة والاقتصاد ابان الثورة الصناعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . وأنا أقول ان هذا التعبير ناقص وغير كاف ، لان بعض الحكومات في العالم ، شرعت منذ بداية عصر التصنيع في التدخل لتحسين بعض الأوضاع السيئة لدى مواطنيها . كاثار من آثار الرأسمالية غير المقيدة . وهكذا قامت السلطات المسماة من مركزية ومحلية ، بتنظيم الأوضاع التي يعمل فيها العمال في المصانع الجديدة ، وسيطرت على البيئات المدنية والريفية للحفاظ على الصحة العامة ، وفرضت الأنظمة لعمل المساومات الجماعية في مصلحة الأمن العام ، وأمنت التعليم المجاني ، وتدخلت أخيرا لحماية العمال من لا استقرار الحياة الاقتصادية العصرية ، كالحوادث التي يتعرض لها العمال والبطالة والمرض والعجز الناتج عن الشيخوخة .

ويبدو ان التنمية المصرية في غضون القرن الماضي ، تؤمن في سجل صورتها نموذجا أفضل من سياسة حرية العمل والاقتصاد . فالقواعد التي وضعت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية للتخفيف من غلواء الرأسمالية وضبطها ، لم توجد في مصر في الجزء الأكبر من تاريخها الحديث ، وكانت اذا وجدت تطبق بطريقة عاجزة . وقد لا يكون من المبرر علينا ان نتيبن أسباب هذه المفارقة . فلقد كانت مصر ومازالت بلدا زراعيًا ، والمعروف ان الأنظمة عن أوضاع العمال والصحة العامة ، والإجراءات لتخفيف آثار الاضطراب والتخوف الاقتصادي ، لا تعتبر في البلاد الزراعية كما تعتبر في المجتمعات الصناعية المدنية امورا ملحة وأساسية . يضاف الى هذا ، انه في الوقت الذي باتت فيه الأنظمة الاجتماعية للقطاع الزراعي تعتبر ضرورة مؤخرًا ، فان الحكومة المصرية الممثلة لكبار الملاك الزراعيين لم تكن ميالة الى سن قوانين تكون متناقضة مع مصالح هذه الطبقة الفورية ، وان لم تكن تقف في الوقت نفسه موقف العداء من وضع التشريعات اللازمة لمصلحة العمال الصناعيين في المدن . ولو صحت تجارب البلاد الأخرى بالنسبة الى مصر ايضا ، لجاز لنا القول بان الدولة مالت الى الاشراف على الرأسمالية والحد من سيطرتها في بعض النواحي ، وفي وقت يكون فيه المستوى العام والمعين من الوفرة والبصوحة قد تحقق ، لتظل هناك بعض « البقع السوداء » أكثر وضوحا . اما في مصر فقد ظل المستوى العام للعيش منخفضا كل الانخفاض الى الحد الذي لا يمكن البلاد من فرض ضغوط لوضع قوانين شاملة تحد من حريات المنتجين الأفراد . ولقد ظل الدين يكسبون

أكثر من غيرهم من تدخل الدولة ، وأعطى بهم أفراد الطبقة البروليتارية الزراعية والصناعية ، لا يملكون أية سلطة سياسية ، كما ظلوا ، لا يحون وعيا دقيقا ومعنيقا ، أن الأوضاع التي يعيشون فيها لا تطلق ، وأن في الإمكان تحسينها . ولقد كانت الحياة بالنسبة إليهم دائما قاسية وصعبة ، وكان الدين قد ولد لديهم روح الاستسلام للقضاء ، أو وجه تدمرهم إلى حركات غير مجدية كحركة الإخوان المسلمين . (١) وحتى لو وجدت هذه الصفوف ، وتحولت إلى تشريعات يسنها البرلمان ، فإن الدولة المصرية لم تكن تملك إدارة قادرة على تنفيذ هذه التشريعات وفرضها على عدد كبير من المشروعات الصغيرة ، إذ أن سيطرة الدولة تكون أكثر سهولة عندما تكون النظم الاقتصادية التي تضعها مفروضة على مشروعات كبيرة وواسعة . فالمشاريع الصغيرة التي تملكها الأسر عادة تعرض مشكلات إدارية تفوق في تعقيدها قدرات موظفي الخدمة المدنية المصرية ومغشيتها . يضاف إلى هذا أن الأجانب هم الذين كانوا يملكون ويديرون معظم الوحدات الإنتاجية الكبيرة في مجالات الصناعة والتجارة ، وكان هؤلاء يمارسون أعمالهم متخصصين بالامتيازات الممنوحة لهم منذ أمد بعيد ، ولم يكونوا يخضعون للتشريع المصري حتى عام ١٩٣٦ ، أي حتى العام الذي ألغيت فيه هذه الامتيازات . (٢) وكان من غير المنطق ولا من العدل مطلقا أن تفرض قوانين على المشروعات المصرية لا تطبق على منافساتها من المشروعات التي يملكها الأجانب .

وكانت الحكومة المصرية على التقيض من الدول الصناعية ، قد أسهمت دائما وبصورة أكثر فاعلية وحيوية في عملية تجميع رؤوس الأموال ، وتكوينها . فلقد كانت رؤوس الأموال الخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة كافية ووافرة إلى الحد الذي لا يضمن خلق المشروعات الإنتاجية مباشرة فحسب ، وإنما يمكنها أيضا من إرساء دعائم الشطر الأكبر من البنيان العادي للاقتصاد أيضا . أما رؤوس الأموال الثابتة في مصر من الناحية الأخرى ، فكانت واقعة تحت سيطرة تسهيلات الري ، ولما كانت مياه النيل تعتبر مصدرا حيويا لا يمكن توزيعه بين المزارعين وفقا لمبادئ الملكية الخاصة ، فإن الملكية العامة لهذا المصدر ، والتوزيع المركزي لنظام الري ، ظلا الأسلوب الواضح الوحيد لتنظيم الإنتاج الزراعي . وأما بالنسبة إلى الأجزاء الأخرى من البنيان الاقتصادي العادي ، كالسكك الحديدية والطرق

(١) كتاب « مصر تبحث عن مجتمعها السياسي » لأن سلفران (١٩٦١) - من ١٩٤ - ص ٢٠٥

(٢) كتاب « الإصلاح القانوني في مصر » لعلي القوسون .

والموانئ وتسهيلات التسويق ، فلم تكن تقام ، كما هو الوضع في بريطانيا مثلا ، على أيدي رجال الأعمال كامتداد لمشروعاتهم ، أو من قبل مجموعات من المساهمين الأفراد ، توقعا منهم للأرباح التي قد يجنونها منها . فالدولة في الغالب ، هي التي تتولى بناء هذه الأمور ، لتسحب التنمية في وادي النيل أو لتسرع في تحقيقها . ولقد اقيمت وسائل النقل في مصر لتخلق الفاعلية الإنتاجية لا لتخدمها . يضاف إلى هذا أن تكاليفها الباهظة ، وفترة الانتظار الطويلة قبل جنى الأرباح ، وعدم التأكد من جنيها ، كانت كلها مؤلف عوامل تجعل الاستثمار في مثل هذه الفرصيات لا يجتذب أفراد الطبقة الصغيرة من الرأسماليين المحليين ، ولا تحقق للبلاد ذات المستوى الخفيض من الإيداع إلا بصعوبة بالغة . وكانت حكومة الخديو اسماعيل ، في المراحل المبكرة من التنمية المصرية ، هي وحدها ، التي أوتيت من الموارد ومن بعد النظر ما دفعها إلى الاستثمار في تسهيلات النقل ، وعندما ثبت فيما بعد أن هذه المنافذ مجزية ومربحة ، راح رأس المال الأجنبي يجد ما يستهو به ليعمل في مجالات السكك الحديدية وخدمات «الأوتوبس» للنقل البري .

وبالرغم من أن الدولة لعبت الدور الرئيسي في خلق نظام النقل الحديث في مصر ، فإنها لم تقم بعد عهد محمد علي إلا نادرا بالإسهام اسهاما مباشرا في الإنتاج . وقد يكون من السبيل علينا اليوم أن نفهم لماذا تقاعست الحكومة المصرية في وجه مثل هذه الفاتحة المنتشرة في البلاد ، مثل ذلك الأمد الطويل ، عن أن تكمل الجهود التي بذلتها رؤوس الأموال الخاصة ، ولأنك في أن هذه الصعوبة هي التي دفعت عددا من المؤرخين إلى القول ، بأن تقاصر الحكومة عن الإسهام في الشؤون الاقتصادية بعد عزل الخديو اسماعيل ، إنما كان نتيجة سياسة بريطانية متعمدة للإبقاء على مصر ، بلدا زراعيا . (١) وهم يفسرون أيضا عزوف الحكومات المصرية المتعاقبة عن التدخل بصورة أكثر ايجابية بعد تحقيق الاستقلال في عام ١٩٢٣ ، كنتيجة لعدم رغبة الطبقة الحاكمة الممثلة للملاك والمحافظين في مثل هذا التدخل . ولأنك في أن هذا الرأي يعني أن العهد البائد لم يكن يملك الرغبة ولا القدرة على تعصير مصر وتصنيعها . (٢)

(١) كتاب: ف. جرجس «دراسات في تاريخ مصر السياسي» (١٩٥٨) ص ١١٢ - ص ١١٦ وكتاب عيسوي ومقال مجلة التاريخ الاقتصادي عدد مارس ١٩٦١ ص ١١ - ص ١٢ .

ص ١٧ .

(٢) كتاب الورع عبد الملك (١٩٦٢) ص ٢٣ - ٢٦ وص ٤٢ - ٤٦ .

ولو عدنا ننظر الى هذين الرايين في منظار باورينى ، لتبين لنا انهما ينطويان على الكثير من قصر النظر . فالمعروف ان الاعتقاد لم يسد بأن من واجب الحكومات في البلاد المختلفة ان تدفع بمجسلة التقدم الاقتصادى بسرعة ، عن طريق الاسهام فى الانساج ، الا فى النصف الثانى من القرن العشرين . ولكن على المرء على اى حال ، ان لا يفرض فى الاخذ بهذا الراى . فقد نجد للحكام البريطانيين فى عهد الاحتلال مبرراتهم لعدم وضع سياسات طموحة تنمية اقتصاد البلاد ، اذ ان اراءهم فى السياسات الاقتصادية ظلت مقيدة بتقيد يدهم وامرجتهم . فالمعروف ان بريطانيا حققت حدا مرضيا من التقدم دون اسهام فعلى مباشر من جانب الدولة . وكانوا يتوقعون بالطبع ، ان يردى الادارة الفعالة فى مصر وفرض الأمن والنظام وصيانة الأمن الخارجى ، وتحسين البنيان العادى لجهاز البلاد الاقتصادى الى تحقيق نجاح مماثل فى مصر (١) . ولم تكن بريطانيا قد احتلت مصر لتنمية اقتصادها ، بل لتعيد النظام الى اوضاعها المالية المضطربة ، ولضمان عتلاية نظام الضرائب فيها (٢) . يضاف الى هذا ان تجربة البلاد فى عهدى محمد على واسماعيل ، قد اثبتت بما يشبه اليقين بان الشعب المصرى سيكون احسن حالا ، اذا حذت الدولة من نشاطها الى اقصى قدر ممكن ، اذ ستكون الضرائب اخف حملا ، وسيكون فى الامكان لجنب الاتفاق المتلف والا مجدى .

ولم تكن الحكومات المصرية التى تعاقبت بعد عام ١٩٢٣ ، والتى اصبحت مسؤولة عن السياسة الداخلية على الأقل ملتزمة من الناحية الأخرى كل هذا الالتزام باتباع سياسة حرية الاقتصاد والعمل . فهذه السياسة لا تؤلف جزءا من تقاليد الشرق أو تاريخه ، لاسيما وان المهود الاستقلالية فى أماكن أخرى من الشرق الأوسط ، ولاسيما فى تركيا وايران ، قد استخدمت الدولة كأداة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى بلادها . ولاشك فى ان هناك بعض الصدق فى ما قاله حسن رباح من ان الطبقات القديمة الحاكمة فى مصر ، لم تكن فى الواقع وطنية مصرية ، بل كانت عالمية مختلطة . وانها قد تشربت مواقف البورجوازية الأوروبية الراضية عن ذاتها ومذاهبها الفكرية (٣) . فالحكومات المصرية

(١) كتاب كروغرسى ٥٥٥ - ٥٦٢ .

(٢) لا شك فى أن هذه النظرة الى الاسباب التى دفعت بريطانيا الى احتلال مصر نظرة مفرقة عن التفسير من ناحية . ومفرطة فى انكار المواقف الاستعمارية البريطانية من الناحية الثانية . ولاشك فى أن هذه النظرة نفسها هى التى دفعت المؤلف الى معارضة الراى الصحيح القائل بان بريطانيا لم تكن راغبة فى تحول مصر الى التصنيع . (العرب ١)

(٣) حسن رباح فى كتابه « مصر تأسر » (١٩٦٤) ص ٧٧ - ٨١ .

التي تعاقبت بين عامي 1٩٢٣ و 1٩٥٢ . لم تبد أية ميول قوية للتقدم الاقتصادي في البلاد . فلم تتميز هذه السنوات كلها بمشروعات عامة كبيرة وطموحة ، ولا بمحاولات حكومية ايجابية لتولى زمام القيادة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية (١) . وقد يقال دفاعا عن العهد البائد ، ان الشطر الأكبر من نشاطات رجال السياسة ، كان موجها ويا للأسف الى الصراع الطويل مع القصر والسفارة البريطانية حول موضوع السيادة المصرية . فالرجال الذين يناضلون لاقامه نظام سياسي قادر على الحركة والحياة ، لا يجدون الوقت الكافي لمتابعه أى شيء آخر . يضاف الى هذا انهم لم يلعبوا اطراء كافيا او تفديرا للجهود التي بذلوها لاجراء المجتمع المصرى من سجن الفاقة الذي كان يعيش فيه ، أو ليحصلوا على الأقل من ذلك السجن مكانا يصلح لاقامة الناس فيه . وكانت الأوضاع خارج مصر ، معظم الوقت ، كالأزمة الاقتصادية العالمية ، والحرب العالمية الثانية ، قد أثرت تأثيرا خطيرا وسيئا على الاقتصاد المصرى ، مما أجبر الحكومات المتعاقبة على صرف اهتمامها وانتباهها الى ابتكار العلاجات المؤقتة بدلا من تركيزها على التقدم الاقتصادي الطويل المدى (٢) . وأخيرا لم تكن الخطوط المحددة التي كان يمكن للدولة أن تتدخل على أساسها وأن يكون تدخلها مجديا وفعالا ، واضحة كل الوضوح . فقد كانت مصر تملك بنيانا اقتصاديا عاديا ناضجا الى حد ما ، وكان هذا البنيان يتطلب بعض التوسيع والتحسين ، ولاسيما بالنسبة الى تزويده بالقوى المحركة ، كما كان الوصول الى مستويات أعلى من الانفاق على التعليم التقنى قد يحقق المزيد من الطاقة الإنتاجية . ولكن لو زادت الحكومة المصرية فى استثماراتها العامة فى الطرق والسكك الحديدية والطاقة المخزنة وتسهيلات التسويق ، فإن هذه الزيادة ، ما كانت لتخلق كبير فرق فى المعدل الكلى للنمو الاقتصادى . وكانت المشروعات الخاصة تتولى كما يبدو تنمية صناعات السلع الاستهلاكية الأكثر وضوحا بسرعة كبيرة ومؤثرة . وقد يوجه النقد الى هذه الحكومات لأنها فشلت فى تحقيق أى تقدم فى الصناعات الثقيلة ، كالصناعات المعدنية والكيميائية والهندسية ، ولكن كان من المشكوك فيه قبل أن تكون الصناعة الخفيفة

(١) راجع كتاب القرنى من ١٧٠ - ١٧٦

(٢) لم يكن من المنتظر من حكومات تمثل الطبقات الاقطاعية المشبعة والراسخات المستقلة ، وتركيبها الطبقي أن تحقق أية تنمية اقتصادية حقيقية فى البلاد ، إذ ان هذه التنمية تتطلب اول ما تتطلب تعولا كبيرا فى طريق بناء الاشتراكية ، ولم تكن الطبقات الحاكمة التي يحاول المؤلف الدفاع عنها ، مؤهلة لا بحكم مصالحها الطبقي ولا بحكم ايديولوجيتها للقيام بأى تحول فى الطريق الاشتراكي . - المغرب -

قد وصلت الى مستوى معين من التنمية ، ان تستطيع مصر التوصل الى هذه الصور الصناعية المتقدمة والتي تتطلب الاسواق والعمل والفنيين والمواهب الادارية وغير ذلك من الموارد . (١) وبدا ان خطة السد ، مرحلة ، اثر مرحلة ، وخطة اثر اخرى ، هي الخطة المقولة التبنى لبلاد مفتقرة الى الكثير من الموارد ، ولا تقاليد صناعية قديمة لها . (٢) ولكن في وسعنا ان نوجه الى الحكومة تهمة السبات الطويل والتعاسي ، وذلك بالنسبة الى سياساتها الزراعية . وهنا اقترحت مشروعات عدة لتوسيع الاراضي المزروعة ، كما توافرت مجسوعات من الاساليب والوسائل الزراعية الجديدة لنشرها بين المزارعين ودعوتهم الى اتباعها . ومع ذلك فان الحكومة لم تقم الا بفيلس من الاجراءات باستثناء دراسة المخططات اللازمة لرفع الطاقة الانتاجية في الزراعة ، كما رفضت جميع الاقتراحات الرامية الى اصلاح الاطار التنظيمي للزراعة . وكانت المساحات التي اضيفت الى الاراضي الزراعية طفيفة ، كما كان الانفاق العام على توسيع الخدمات الزراعية غير كاف الى حد يثير الاسى . ويبدو ان حكومة كبار الملاك كانت مهملة كل الاهتمام لمورد البلاد الرئيسي مما يشير كل الدهشة والاستغراب .

ولا يمكن ايجاد العذر لحكام مصر السابقين بعد ان واجهوا الحافا متزايدا وصاخبا للتخفيف من غلواء الفاقة ، وبعد ان واجهوا في السنوات الاخيرة من حكمهم المشكلة الخطيرة المتمثلة في الانفجار السكاني ، بعد ان عرضت عليهم جميع الخصائص المميزة ، لما ابدهوا من عجز عن العمل ، ومن ايمان لا واقعي بسياسة حرية الاقتصاد والعمل . ويبدو ان الوضع كان يتطلب تبديلا جذريا في النظام السياسي ، لدفع الدولة بقوة وبسرعة في الطريق الى تحقيق التدخل الإيجابي والواسع النطاق في شؤون البلاد الاقتصادية .

(١) ليس من المطلوب مطلقا ان تصل الصناعة الخفيفة الى مستويات رفيعة قبل الشروع في الصناعة الثقيلة ، وانما يجب ان تسير التنمية الصناعية وفق خطة علمية مدروسة تقرر حاجات البلاد واطاعتها . ولا شك في ان تشجيع الصناعات الخفيفة والتركيز عليها ، واممال الصناعات الثقيلة لا يساعد مطلقا على تحقيق التحول الاشتراكي . ان ان الصناعة الثقيلة عماد اساسي في اعمدة بناء الاشتراكية .

(٢) لا يؤلف ما يشير اليه المؤلف هنا قاعدة علمية ، ان ان اليابان وكذلك الصين اقبلتا على التصنيع الثقيل في طرقات لامن طريق التدرج ، كما لم تكن لهما تقاليد صناعية قديمة وعريقة . ولا شك في ان الدولتين واولاهما تسير على النظام الرأسمالي والاخرى على الاسس الاشتراكية قد حققتا الكثير في مجال التصنيع الثقيل .

٣ الثورة والاقتصاد

١٩٥٥

مرحلة المشروعات الحرة

١٩٥٢ - ١٩٥٦

عندما تسلم الضباط الأحرار زمام الحكم في مصر في شهر يوليو عام ١٩٥٢ ، لم تكن لديهم مذهبية اقتصادية واضحة ، كما لم تكن لديهم باستثناء تطلعهم الى الإصلاح الزراعي ، أية آراء عامة حول موضوع التنظيم الاقتصادي كانوا قد ناقشوها اياها مآدار بينهم من حوار حول مستقبل مصر قبل الثورة . (١) يضاف الى هذا ان البيانات التي اصدروها عن العلاقات بين الدولة والمشروعات الحرة في السنوات الاولى من الثورة ، كانت تهدف على الغالب لتبديد أية شكوك ، من المحتمل ان تكون قد راودت رجال الأعمال عن حقيقة نوايا العهد الجديد . فلقد قال صلاح سالم وزير الارشاد القومي منذ البداية : « نحن لسنا من الاشتراكيين ، ولا اعتقد ان اقتصادنا سيزدهر الا عن طريق المشروعات الحرة » (٢) وقال الدكتور القيسوني ... « تشجيع الدولة المشروعات الحرة وتدعيمها بكل وسيلة ممكنة » . وكان هدفه كوزير للخزانة ان « يخلق الجو الملائم للاستثمار من جانب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية » (٣) وبالرغم من انه قد يكون من العسير سبر أغوار ردود فعل مجموعات رجال الأعمال آنذاك على التبدل الذي وقع في الحكم ، لان صحفهم لم تكن تعلق الا نادرا على السياسات الاقتصادية ، الا ان التأكيد المتكرر من جانب أعضاء مجلس قيادة الثورة

(١) جمال عبد الناصر في كتابه « فلسفة الثورة » (١٩٥٤) واثور السادات في كتابه « ثورة على النيل » (١٩٥٧) وكتاب فاتيكليرتيس « الجيش المصري في السياسة » ١٩٦٦ ص ٦٧ - ٦٨

(٢) البورس اجيسان عدد يناير ١٩٥٤

(٣) البورس اجيسان عددا ١٥ و ٢٠ ديسمبر ١٩٥٤ و ١ أغسطس ١٩٥٥

على الحاجة إلى « الاستقرار والهدوء والأمن » انار بعض التجاوب على الأقل في الملاحظات العلنية التي صدرت من كبار رجال الأعمال (١) . وقال رئيس مجلس إدارة البنك الاهلى ان « مشاعر القلق والخوف في عالم رجال الأعمال ، ما لبثت ان تبدلت في غضون عام ١٩٥٤ » . وأطرى في تقريره لعامى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ الحكومة لعمليها على خلق جو موات للاستثمار الصناعى (٢) . وأطرى رئيسا بورصتى القاهرة والاسكندرية والناطقون بلسان غرفة التجارة الفرنسية في القاهرة ، ورئيس مجلس إدارة بنك مصر أيضا العهد الثورى على سياساته الاقتصادية (٣) . ولو صح انه كانت هناك أية ومضات من ملهية جديدة في عقول الضباط الاحرار ، فان هذه الومضات ظلت خفية ، أو كامنة وراء ما جسده العهد الجديد من روح وطنية اذ ظل مصر على ان الحكومة الجديدة هي حكومة الأمة كلها ، وحكومة الفلاحين والعمال والموظفين والطلاب ورجال المال ورجال الأعمال ، والأغنياء والفقراء ، والضعفاء والاقوياء ، والمتدينين والناحسين ، فهي حكومة تنظر الى جميع المصريين كاسرة واحدة كبيرة ، وتعمل لخير الجميع (٤) .

ولذا فقد لا تنور الدهشة من جراء الاستنتاج بان الضباط الاحرار ظلوا في السنوات الأولى من الثورة مشغولين بتثبيت دعائم العهد الجديد وطرد البريطانيين من منطقة القناة ، دون أى خروج حادى على طراز السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة قري ظل العهد القديم . ولاشك في ان انشغال هؤلاء الرجال بالنضال لتحقيق السادة السياسية لم يمكنهم من العثور على الوقت اللازم للتفكير في المستقبل البعيد المدى لبلادهم . ولو استثنينا قانون اصلاح الزراعى ، لكان في امكاننا القول بان الوضع ظل حتى المدوان الثلاثى يقوم على الاستثمار اكثر منه على التغير .

ولكن تأكيدنا على الاستمرار ، لا يعنى مطلقا اننا نود التقليل من الدور الاكثر ايجابية الذي قامت به حكومة العهد الجديد في مجال التنمية الاقتصادية . فلقد استعاضت عن اللجنة الاقتصادية الاستشارية المأجزة ، بمؤسسة جديدة اطلق عليها اسم المجلس الدائم لتعبئة الانتاج القومى يقوم بصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية

(١) الاجيشيان جازيت واليوروس اجيشيان في عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ .

(٢) التشرىات السنوية للبنك الاهلى المصرى لاهوام ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ .

(٣) اليوروس اجيشيان عدد ٢٨ مارس و ٤ مايو و ٩ أغسطس و ٣٠ ديسمبر ١٩٥٥ .

(٤) من خطاب للرئيس عبد الناصر في ٢٢ يوليو ١٩٥٤ . ومن مقال لبوتيه عن

المذهبية الاجتماعية للثورة المصرية ، في الاوريات (١٩٥٨) .

على أسس سليمة وليدرس موارد البلاد ويعمل على استغلالها إلى أقصى حدود الاستغلال (١) . وكان المجلس يضم بين أعضائه عددا من الوزراء والمهندسين والصناعيين ورجال المصارف . وكانت مهمتهم دراسة السياسات والمشاريع التي تؤدي إلى دعم التنمية الاقتصادية والتوصية بها (٢) . ولم تكن صلاحيات المجلس استشارية فحسب وإنما تناولت السلطات التي تمكنه من الاسهام اسهاما فعالا مع الوزارات المختصة والقطاع الخاص في وضع المشروعات وتنفيذها وتمويلها . وكان هذا المجلس يمثل النموذج الأساسي لتنظيمات عدة مماثلة ، خلقها المهد الجديد لتذليل شؤون التعاون والتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص . ولقد أكد التقرير السنوي الثاني الذي أصدره المجلس أن حجر الزاوية في مخططات العهد الجديد ، وضع خطة محددة للتوفيق بين الجهود الخاصة والحكومية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة (٣) . وقد يكون من المتعذر علينا أن نحدد حقيقة التأثير الذي فرضته توصيات المجلس العديدة والكثيرة على القطاع الخاص ، ولكن من المعروف أن المجلس أصدر في شهر يوليو من عام ١٩٥٢ خطة للاستثمارات العامة في برنامج موسع لمدة أربع سنوات . ولقد شرع على الفور ، خلافا لما كان معهودا في العهد البائد في تنفيذ هذا البرنامج . وسارت عملية تجميع رؤوس الأموال من جانب الدولة على نطاق موسع بعد الثورة ، وإن ظلت تمثل طرازا من الاستثمار الذي تقوم به الدولة عادة أو يتركز حول مشروعات كان القطاع الخاص راضيا عن الإبقاء عليها في أيدي المجازقات المالية من جانب الدولة . وتقول الإحصاءات التي جمعتها لجنة التخطيط القومي ، أن استثمارات الحكومة ارتفعت من معدل ٢٨ مليون جنيه في السنة لعام ١٩٥٠ - ١٩٥٢ إلى ٣٤ مليون في عام ١٩٥٣ و ٥٣ مليون في عام ١٩٥٤ و ٦٢ مليون في عام ١٩٥٥ و ٦٦ مليون في عام ١٩٥٦ (٤) . وظلت معظم الاستثمارات التي اقترحها المجلس ، من الطراز التقليدي في الإنفاق

(١) تقرير المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي لعام ١٩٥٥ - ص ٣ .

(٢) نفس المصدر لعام ١٩٥٤ ص ٢ و ص ٤ .

(٣) نفس المصدر لعام ١٩٥٥ - ص ١ - ص ٣ - وكانت المؤسسات الكبرى الأخرى التي أنشئت لهذه الغاية المجلس الدائم للخدمات العامة والمجلس الدائم للتدريب الصناعي والمجلس الدائم لاستصلاح الأراضي .

(٤) كتاب «التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٦ - ١٩٥٧» من إصدار الأمم المتحدة في عام ١٩٥٧ - ص ١٣ . وبالرغم من أن الأرقام الواردة في الجدول رقم (١) عن نفقات التنمية من جانب الحكومة قد جمعت على أساس عقابر إلا أنها تظهر نفس الميل إلى التصاعد .

العام ، اذ رصد ٦١ في المائة منها الى مشروعات الري والصرف واستصلاح الري ، بينما قسمت غالبية ما تبقى على النقل والكهرباء (١) .
ويبدو ان الاستثمارات العامة كانت تهدف كما كانت منذ ايام اسماعيل الى خلق بنيان عادي اكثر فاعلية تستطيع المشاريع الخاصة في اطاره ان تنمو بصورة اكثر سرعة وفاعلية (٢) .

وبالرغم من ان التنمية الاقتصادية لم تحتل مكان الاولوية والسرعة من اهتمامات الثورة في سنواتها الاولى ، الا ان خطب قادتها وبياناتهم كانت تعرض انهم كانوا على وعي كامل بحاجة البلاد الى التصنيع (٣) .
ولقد تركز التأكيد في سياستهم الاقتصادية على وجوب تقديم العون الى الصناعة وتمكينها من التوسع ، وتقديم كافة الجوافز بصورة محددة الى الاستثمارات الخاصة ، لايداع مدخراتها في المؤسسات الصناعية . وكان المستثمرون يضمنون عددا من الأجانب بالإضافة الى المصريين ، وعمد الضباط الاحرار رغبة منهم في اجتذاب رؤوس الاموال الخاصة من الخارج ، الى عكس سياسة التخصيص التي كان العهد السابق قد اتبعها الى حد ما ، عن طريق السماح للمساهمين الأجانب بامتلاك غالبية الاسهم في أية شركة محلية والسيطرة عليها . فاقاد كان القانون رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧ قد نص على تخصيص مالا يقل عن ٥١ في المائة من أسهم أية شركة مساهمة للمصريين ، ثم جاء القانون الجديد الذي صدر في شهر يوليو من عام ١٩٥٢ فعكس الآية ، وخصص ٤٩ في المائة من أسهم أية شركة للمصريين ، ثم اشترط ، بانه في حالة عدم تغطيتهم للحصة المقررة من الأسهم في غضون شهر واحد من طرحها في الأسواق ، أن تصبح حرة وفي متناول أي انسان مهما كانت جنسيته (٤) .

ولكن راس المال الاجنبي الخاص ، لم يفر بسهولة على التدفق على مصر في غضون السنوات الاولى من الثورة لعدم استقرار الأوضاع السياسية ، ولذا راح الضباط الاحرار ، وقد تسبوا الى اقم بضغوط على الطبقة الرأسمالية المحلية لاستثمار أموالها في الصناعة . وراحت

(١) الظاهر الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة - ص ١٦ وتحليل الموازنة للعام ١٩٥٤ - ١٩٦٤ . ونشرات لجنة التخطيط القومي - النشرة رقم ١٤٩ .

(٢) نشرات منهف التخطيط القومي - النشرة رقم ٦٣ ص ١٦ - ص ١٧ .

(٣) البورس اجسيان عدد ٩ يناير ١٢ و ١٥ فبراير ٢٧ مايو ١٩٥٤ وعدد ٢٦ مايو ١٩٥٥ .

(٤) كتاب راشد الراوي عن « الثورة العسكرية في مصر » (١٩٥٢) ص ٢٢٦ والظاهر الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة ص ١٨ - ص ١٩ .

حكومة الثورة بالإضافة إلى ما قدمته إلى هذه الطبقة من تأكيدات
ايدولوجية مطمئنة ، وإلى اختيارها كبار رجال الأعمال ، أعضاء في
مجالس التنمية القومية ، تتجنب التدخل عادة في المجال الصناعي
دون مشاوره اتحاد الصناعات المصري . ونشأ عن مثل هذا التعاون
تبدلات أساسية في القوانين بالنسبة إلى رؤوس الأموال الأجنبية ،
وسلم العهد الجديد لاتحاد الصناعات بما كان يطالب به دائما من خفض
الضرائب ومزيد من الحماية الجمركية (١) . وهكذا ارتفعت التعريفات
الجمركية وهبطت رسوم الجمارك على المواد الأولية والسلع الانتاجية.
وأعفت الحكومة الشركات المساهمة الجديدة ولمدة سبع سنوات
من ضريبة الأرباح ، كما أعفت الأرباح المخصصة من الاستثمارات
الجديدة لأسهم الشركات القائمة من الضريبة لمدة خمس سنوات ،
وأعفت الأرباح غير الموزعة كلها من خمسين في المائة من ضريبة
الأرباح . (٢) ووجدت الشركات أيضا من السهل عليها الحصول على
التمويل اللازم للتنمية ، إذ أن الحكومة رفعت ضماناتها للقروض التي
يسلفها البنك الصناعي إلى حدود خمسة ملايين جنيه ، مما ساعد
البنك على أن يكون أكثر مجازفة واقداما على التسليف . وأسهم البنك
اسهاما مباشرا في تأسيس الشركات الجديدة ، وراح يغطي الاكتتابات
اللازمة لتوسيع المصانع ، ويضمن القروض التي تقدمها البنوك
التجارية إلى رجال الأعمال (٣) . وتعززت مكانة اتحاد الصناعات أخيرا
بالقرار الذي أصدرته الحكومة والذي فرضت فيه على جميع الشركات
التي تزيد على حجم معين أن تشترك في الغرف الصناعية التي كانت
تؤلف جزءا لا يتجزأ من نشاطات الإتحاد . ولما كانت الشركات التي
تعمل في نفس الصناعة الواحدة تتقاعس دائما عن التعاون فيما بينها
في القضايا ذات الأهمية المشتركة لها ، فلقد عمدت الحكومة إلى تحويل
بعض الغرف الصناعية حق فرض الرسوم على الشركات الأعضاء فيها
للمشروع في برامج للبحوث التقنية والتسويقية ذات الأهمية لجميع
المشروعات المشتركة في هذه الغرف (٤) .

ولكن الحكومة لم تضع جميع سياساتها على أساس التصح الذي
كان اتحاد الصناعات المصري يقدمه إليها ، فلقد تجاهلت معارضته
لكل اسهام مباشر من جانب الدولة في خلق المشروعات الصناعية ، كما

(١) الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصري ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ .

(٢) القوانين رقم ٢٢٤ لعام ١٩٥٢ و ٢٥١ و ٤٤٠ لعام ١٩٥٣ و ٤١٨ و ٥٢٠ لعام
١٩٥٥ و ١٥١ لعام ١٩٥٦ و ٥ و ٥٤ لعام ١٩٥٧ .

(٣) البنك الصناعي - إدارة القروض الصناعية ص ٢١ من ٢٧ .

(٤) النشرة الاقتصادية للبنك الأعلى المصري لعام ١٩٥٢ ص ٢٦١ .

تجاهلت مناشدته إياها ، القيام بضمان الربح لجميع الاستثمارات الصناعية الجديدة (١) . وعندما شرعت الحكومة في تنفيذ التوصيات التي كانت الهيئة الاستشارية من الخبراء الأجانب قد قلمتها إلى العهد البائد ، والتي اقترحت توسيع القطاع الصناعي ، ومده إلى سبل جديدة عدة للإنتاج ، راحت تلقم نفسها وبصورة مباشرة ، لأول مرة منذ عهد محمد علي في خلق المشروعات الصناعية وإدارتها . وأخذ موظفو الحكومة يضمون تصميمات المشاريع الصناعية ، ويفاوضون الشركات الأجنبية لتزويد مصر بالمعدات اللازمة والفنيين والتسهيلات الائتمانية ، ويأخذون مقاعدتهم في مجالس إدارات الشركات الجديدة . ولكن الحكومة كانت تعمل كما ظل الضباط الأحرار يؤكدون ، كشرى في المشروعات الخاصة ، وتحصر نشاطها عمدة في مجالات الصناعة الثقيلة والإساسية . واحتفظت الدولة ببقية مجالات التصنيع لنشاط القطاع الخاص ، وإن دعمته وشجعتة طبعاً بالحوافز الضريبية ، والقروض العامة المنخفضة الفائدة والنقل وتمويلات القوة المحركة (٢) . وهكذا أسهمت الدولة في السنوات الأولى من عهد الثورة في إنشاء وتمويل مجموعة من المشروعات الصناعية الرائدة في مجال التصنيع الثقيل والأساسي . وقامت الحكومة بتأمين نحو من نصف رأس المال اللازم لمصانع الحديد والصلب في حلوان ، بينما تولت الشركات الخاصة وبينها شركة ديماج الألمانية للصلب تأمين النصف الباقي (٣) . واكتسبت هيئة السكك الحديدية المصرية بنحو من عشرين في المائة من الأموال اللازمة لإقامة شركة لصنع معدات القطارات (٤) . وقام مجلس الإنتاج القومي بتمويل الشطر الأكبر من رؤوس أموال شركات الصناعات الكيماوية والأسمنت . ووضع المجلس أيضاً التصميمات اللازمة لإنشاء شركتين خاصتين بصناعة الكابلات الكهربائية وإطارات السيارات وتشجيعهما . ومنحت الحكومة للشركة الأولى الأرض اللازمة لإنشاء المصنع ، كما وقعت عقداً مع الشركة الثانية لمدة خمس سنوات لتزويد جميع السيارات العامة بالإطارات . وضمت الدولة لعدد آخر من الشركات الربح لفترة زمنية محددة ، أو أمنت لها دفع الفوائد عن قروضها (٥) .

(١) الكتاب السنوي لاتحاد الاستثمارات المصري ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .

(٢) تقرير المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي لعام ١٩٥٥ ص ١٧٤ - ١٧٦ .

(٣) مصلحة الاستعلامات « الثورة المصرية في ثلاث سنوات » (١٩٥٥) . ص ٦٧ .

(٤) الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٩ . ص ١٦٢ .

(٥) تقرير مجلس الإنتاج القومي لعام ١٩٥٤ ص ٩٤ .

ولكن سياسة العهد الجديد الصناعية لم تقتصر على تشجيع الاستثمار في الصناعة وإنما فرضت أيضا بعض الرقابات الإضافية على حرية أولئك الذين يتولون إدارة الشؤون الصناعية ، وكانت الغاية من هذه الرقابات تأمين الحماية للصناعة ، والتخفيف من معاناة مجموعتين اجتماعيتين كبيرتين هما مجموعة المساهمين ومجموعة العمال الصناعيين ، بالرغم من أن الحماية الإضافية التي قدمت إلى المستثمرين وجهت أيضا إلى حفز الادخارات، الخاصة على الاتجاه إلى الصناعة . وكان الحديث قد طال قبل وقوع الثورة سواء في البرلمان أو في الصحف عن الحاجة إلى اصلاح قانون الشركات . وقد تبلورت الحاجة إلى التعبير من جراء الانقسام المتزايد بين الملكية وبين الاشراف في الصناعة ، وما نتج عن ذلك من تقوية الصلاحيات التي يمارسها أولئك الذين يتولون إدارة رؤوس الأموال نيابة عن الآخرين وأساليب استعمالها . وكان المطالبون باصلاح القانون يرون ان مجالس إدارة الشركات تضم عددا كبيرا من الأعضاء ، الذين لا يقوم الكثيرون منهم بأي عمل ، أو الذين تصرفهم مشاغلهم في عضوية مجالس إدارة الشركات الأخرى في وقت واحد ، عن الاهتمام اهتماما صحيحا بالشؤون الخاصة لاية شركة من الشركات . وكانوا يقولون ايضا ان هؤلاء الأعضاء يحصلون بصورة عامة على مخصصات كثيرة وكبيرة ، وان الوضع القانوني الراهن للشركات لا يضمن الحماية الكافية لحقوق المساهمين .

وكثيرا ما وصلوا إلى الاستنتاج بأن لمرّة هذه الثغرات الموجودة في القانون بالنسبة إلى الشركات المساهمة ، قد برزت في ازدياد مجالس ادارتها بالأعضاء ، وفي احجام المستثمرين عن المجازفة بأموالهم في مشروعات لا يمارسون عليها بالفعل أي نفوذ (١) . ولما كان العهد الجديد قد أكد اهتمامه بالتصنيع ، فإن حكومته الجديدة ، كانت جادة توافقة طبقا لرفع اية عقبات واضحة في طريق تدفق الادخارات على الصناعة ولتحسين الكفاية العملية للإدارة (٢) . ولهذا فقد سنت اقتراحات المصلحين وراحت تترجمها في صورة تعديلات واسعة النطاق في قانون الشركات . ونص القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ ، على تخفيض الحد الأدنى للسهم من أربعة جنيهات إلى جنيهين . وفرض القانون في الوقت نفسه على المديرين ، رغبة منه في تعزيز سلطات المساهمين في

(١) كتاب الجريش ، ص ٤٠٩ - ٤١٢ - ٤١٥ - ٤١٦ .

(٢) كتاب « التقدم الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة » الذي أصدرته وزارة الاقتصاد في عام ١٩٦٠ ص ٩ و ١٥ المظاهر الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة ص ٢٢ - ٢٣ .

بسرعة هائلة في السنوات التي تلت عام ١٩٥٢ ، وراحوا بعد أن ضمن لهم القانون حقوقهم في التنظيم والمساومة ، يتحدون الإدارات بصورة نصالية وعلى جبهة واسعة . وبنن المواجهة بين الجانبين في الصناعة لم تتطور على أي حال إلى طراز من المساومة الجماعية الحرة التي تحقق للعمال الكثير في أوروبا والولايات المتحدة ، وظلت الحكومة تتولى توجيه وإدارة العلاقات الصناعية بنفس الطريقة الأبوية السلطة التي كانت تمارس في ظل الحكم الملكي . ولكن الاضرابات أصبحت على أي حال غير مشروعة ، وكان الجانبان في أي نزاع عمالي ، يخضعان للتحكيم الإلزامي إذا فشل في الاتفاق المباشر . وظلت النقابات محرومة من النشاط السياسي ، وفرضت الدولة سلطتها العامة على مخصصات أموالها (١) .

وهكذا فبالرغم من قيام الحكومة الجديدة بتشجيع العمال الصناعيين على الانتظام في الحركة النقابية ، فإنها احتفظت لنفسها بالمسؤولية الكاملة عن جميع القضايا المتعلقة بتحسين أوضاعهم ، ويبدو أنهم حققوا عن طريق التدخل المباشر من الدولة ، فوائد لهم استخلصوها من امتيازات أبواب الأعمال ، أكثر مما كان في إمكان نشاطهم النقابي أن يحققه . ولكن الأمر الذي لا شك فيه ، أن النقابات حققت الواجب الأساسي في التثبث من أطاعة الشركات لأوامر القانون .

وادت السلسلة الكاملة من التعديلات الأساسية التي أدخلت على قانون عقود الخدمة الفردية لعام ١٩٤٤ إلى تمكن الحكومة من رفع مستويات المستخدمين بالنسبة إلى أجور الإجازات المرضية والإجازات العادية والعناية الصحية والتعويضات على الفصل من الخدمة ، وأخذ أصحاب الأعمال يجدون أن حقوقهم في فصل مستخدميهم وعمالهم ، باتت الآن مقيدة تقييدا تاما ، كما وجدوا أن حريتهم في تحديد معدلات الأجور قد قيدت بقانون يرفع الحد الأدنى لأجر العامل اليومي والقانوني من اثني عشر قرشا ونصف القرش إلى خمسة وعشرين قرشا (٢) .

وتقدمت الحكومة أخيرا وفي عام ١٩٥٥ بمشروع للضمان الاجتماعي أعده المجلس الاستشاري لشؤون العمل ، ليحل محل القانون المطبق منذ

(١) مقال لودسلي في « نشرات سان انطوني » لعام ١٩٥٨ . ص ١٠٤ - ص ١٠٦ .
راجع مقال هاندلي - في عدد يوليو لعام ١٩٤٦ في ميدل إيست جورنال ٢٧٩ - ٢٨٢
الاطلاع على قانون ١٩٤٢ .

(٢) مصلحة الاستعلامات كتاب « التنمية الاجتماعية في العهد الجديد » (١٩٥٢) ص ١٦ ومقال أوديسلي نفس المصدر ص ١٠٢ - ١٠٤ . وشرح هاندلي القانون رقم ٤١ لعام ١٩٤٤ من « ميدل إيست جورنال » عدد يوليو ١٩٤٦ . ص ٢٨٧ .

مواجهة سلطات مديري الشركات المساهمة ، أن يتقاعدوا عندما يبلغون الستين من أعمارهم ، لما حدد مكافآتهم بحد أعلى لا يزيد على عشرة في المائة من الأرباح النهائية ، وبعد توزيع خمسة في المائة من الأرباح على المساهمين . وحتم القانون أن لا تزيد المكافأة بأى حال من الأحوال على ٢٥٠٠ جنيه بالنسبة لعضوية مجلس الإدارة . ولم يعد يسمح لأى إنسان بأن يكون عضواً فى مجالس إدارة أكثر من ست شركات فى وقت واحد ، أو يكون مديراً عاماً فى أكثر من شركتين ، كما فرض على كل مدير أن يتحمل المسؤولية عن ناحية معينة من نواحي سياسة الشركة (١) . وعُدل هذا الجزء من القانون ثانية فى عام ١٩٥٧ . عندما حددت عضوية مجالس الإدارة بشركتين . والمديرية العامة بشركة واحدة (٢) . وأصبحت حقوق المساهمين فى التفتيش على الحسابات ، والمطالبة بمقعد الاجتماعات الطارئة ، والاقتراع على سياسات الشركات أكثر تحديداً ووضوحاً ، وتسزز بذلك نفوذهم وتأثيرهم على مجالس الإدارة .

وتحددت سلطات الإدارة بصورة أضيق نتيجة التعديلات الأساسية التى أدخلتها الحكومة الجديدة على المجموعة القائمة من التشريعات العمالية والاجتماعية . ولكن السياسة العمالية ، شأنها فى ذلك شأن السياسة الصناعية ، لم تصبح بصورة فردية من جانب الحكومة . ولجأت الحكومة فى محاولة منها لكسب الدعم السياسى من عمال المدن الى إعادة تشكيل المجلس الاستشارى العاجز عن العمل ، ليضم تمثيلاً أكبر للحركة النقابية ، وإلى طلب النصح والمشورة من المجلس فى الشؤون المتعلقة بتحسين أوضاع العمال الصناعيين (٣) . وتبينت الحكومة الجديدة أن النقابات قد لا تتحول الى مؤثر هدام وضار ، وأن فى وسعها أن تخلق العلاقات الصناعية المستقرة وأن تساعد فى رفع الطاقة الإنتاجية (٤) . ولهذا بادرت الى تشجيع تأليف النقابات ، وإلى تعديل قانون النقابات لعام ١٩٤٢ ، لتمكين مجموعات إضافية من العمال ، وبينهم العمال الزراعيون من تنظيم أنفسهم . وسمح القانون الجديد بتأليف الاتحادات النقابية واشترط وجوب انضمام جميع العمال فى أية شركة الى اتحاد إذا كان ستون فى المائة من العمال الصاملين فى تلك الشركة قد انضموا الى عضويته ، وارتفع عدد العمال الأعضاء فى الحركة النقابية

(١) وزارة الصناعة والتجارة . قانون الشركات لعام ١٩٥٤ .

(٢) القانون رقم ١١٤ لعام ١٩٥٧ .

(٣) نشرة وزارة العمل الأمريكية من ملخص الوضع العمال فى مصر (١٩٥٥) ص ٨ .

(٤) من نشرات المجلس الدائم للخدمات الاجتماعية العامة (١٩٥٥) ص ٢٥ .

عام ١٩٥٠ والذي كان قد ضمن مساعدة الدولة لن يمولهم المرشئ أو المتوفون من عمال الصناعة ، وشمل المشروع الجديد عمال القاهرة والاسكندرية الذين يعملون في مؤسسات تستخدم أكثر من خمسين عاملا . ولم يكن الضمان الاجتماعي يمول من الدولة ، بل من مبالغ الزامية يدفعها أصحاب الأعمال والمستخدمون ، وتجمعها وتستثمرها مؤسسة مستقلة عامة أطلق عليها اسم مؤسسة الادخار والضمان العمالية . وكانت الرواتب التقاعدية تدفع من المبالغ المتجمعة الى زوجات واطفال العمال المتوفين أو المرشئ الذين يعجزون عن العمل (١) . وبالرغم من أن هذا المشروع الجديد قد زاد في قوائم الأجور الشركات الكبيرة ، إلا أنه لم يثر كبير معارضة ، إذ أن معظم هذه الشركات كانت قد أعدت صناديق خاصة بها ومماثلة للضمان (٢) .

وبالرغم من أن الحكومة الجديدة ركزت اهتمامها على التصنيع ، إلا أنها لم تهمل بأي حال من الأحوال ، الريف المصري ، وإنما خرجت في سياستها الزراعية ، وفي ناحية واحدة ومهمة كل الأهمية على الأقل ، على طراز الإجراءات التي كان العهد البائد يتبعها . وتمثل هذا الخروج بالطبع في صورة الإصلاح الزراعي الذي اكتسب الآن شهرة داوية ، والذي طالما نادى به الكثيرون إلى أن جاءت الثورة ، فأعطته الأولوية وشرعت في تنفيذه بعد ثلاثة أشهر من وقوعها .

فلقد نص التشريع الذي صدر في سبتمبر من عام ١٩٥٢ على أن يكون الحد الأعلى للملكية الأرض مائتي فدان ليس إلا . وتم نزع ملكيات الأراضي التي كان يملكها الأفراد والتي كانت تزيد على هذا الحد ، ثم شرع في توزيعها بصورة متدرجة عن طريق وزارة الإصلاح الزراعي ، على الزراعيين الذين لا يملكون أرضا على الإطلاق ، في قطع تتراوح مساحتها بين الفدانين والخمسة أفدنة . وحددت الدولة إجراءات جميع الأراضي الزراعية في مستويات تنخفض كثيرا عن المستويات السابقة ، وحددت أجورا يومية دنيا للعمال الزراعيين (٣) . ولكن الأرض التي خضعت لاستهلاك الدولة لم تزد على أي حال عن عشرة في المائة من مجموع الأراضي الزراعية ، كما لم تضر الأرض أو تكسبها بموجب هذا القانون إلا أقلية من الأمر الزراعية . وتبين أن النصوص القانونية

(١) مؤسسة الادخار والضمان العمالية . تقرير عام ١٩٥٦ .

(٢) وزارة الشؤون الاجتماعية كتاب « تحسين الأوضاع الاجتماعية » ص ١٦-١٧ .

(٣) يسط هذا التلخيص قانونا مقبلا كل التعقيد . ويمكن الحصول على كراسة

التفاصيل المتعلقة باعطاء الأرض من الاستهلاك ويحدد المائتي فدان الأعلى ، والنصوص لتحديد إجراءات الأرض والأجور الزراعية في كتاب لروزوري من « الملل القديمة والملاجات الجديدة في مصر » (١٩٥٨) ص ٨٠ - ٨٧ .

لتحديد الأجور الزراعية غير قابلة للتطبيق ، كما كان من السهل التلاعب على النصوص المتعلقة بإيجارات الأراضي إلا في المزارع والعزب الكبيرة (١) .

وبالرغم من أن الهدف الذي أعلن عنه للإصلاح الزراعي ، كان ضمان إعادة التوزيع الفوري للدخول الزراعي ، فإن السياسة الزراعية الجديدة اتاحت للحكومة بعد تطورها ، فرصة كبيرة للسيطرة على الانتاج الزراعي في الأراضي التي تم استملاكها . فلفقد الزم الفلاحون الدين ورعت عليهم الأراضي مثلا بالانضمام الى التعاونيات الزراعية . (٢) وكانت تعاونيات الإصلاح الزراعي متفاوتة في حجمها ، ولديها ثلث تدار لها في مجالس إدارة ينتخبها أعضاؤها ، وإن شمس كل مجلس منها مراقبا يكون مسؤولا مسؤولية مباشرة أمام وزارة الإصلاح الزراعي . (٣) وقد يكون من العسير تحديد الدور الفعلي لهذا المراقب سواء في البداية أو فيما بعد ، ولكن أيفا غرزوي ، ترى أن عمله كان يقتصر على مجرد «تقديم المشورة» أما الأستاذة وأربنر فقد رأت أنه كان المدير الفعلي للتعاونية الزراعية (٤) . ومن المحتمل أن تكون سلطاته قد تباينت بين تعاونية وأخرى ، ولكنني عندما زرت في عام ١٩٦٣ ثلاث قرى في الوجه البحري في مصر ، وجدت أن هذا المراقب كان يتمتع في كل منها بحق النقض بالنسبة الى القرارات التي تتخذها مجالس إدارة التعاونيات . ووجدت حتى التعاونيات القديمة التي كانت قد انشئت لتقديم القروض الى الفلاحين نفسها مضطرة الى العمل تحت إشراف الحكومة المباشر . ولذا لم يكن ليثير الاستغراب مطلقا أن نجد أن التعاونيات الجديدة التي انشئت بقرارات حكومية لتولي زراعة أراضي الإصلاح الزراعي ، التي وزعتها الدولة على الفلاحين ، كانت تحت شكل من أشكال السيطرة الحكومية العامة . يضاف الى هذا أن حكومة الثورة كانت تجد توافقة الى المحافظة على الانتاج والطاقة الانتاجية ومنعها من الهبوط . ومن هنا حققت الحكومة وباستمرار مراقبيها من الخبراء الزراعيين بجميع تعاونيات الإصلاح الزراعي .

وكان الفلاحون يشتركون عن طريق تعاونياتهم التفاوض والمناشئة والمعدات الزراعية والأسمدة ، ويسوقون بواسطتها محاصيلهم ، ويحصلون

(١) كتاب « الإصلاح الزراعي والائتماء في الشرق الأوسط » لدورين وأربنر - شعريب غري حناد - الدار القومية - القاهرة ١٩٦٣ . ص ٦٢ و ٦٤ و ٢٤ و ٢٨ و ١٦٢ .

(٢) كتاب راشد البراوي - المسود السابق ص ٢٢٤ - ٢٢٦ . وهو يتضمن سردا كاملا للنصوص القانونية لتأليف التعاونيات الزراعية .

(٣) كتاب « الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة تدخل عصرا جديدا » لسيد مرعي (١٩٦٠) . ص ٥٢ - ص ٥٤ .

(٤) غرزوي ص ٦٢ وأربنر ص ٤٢ - ٤٣ .

ملها على قروضهم (١) . وكانت التعاونيات التي تؤدي بعض هذه المهام قد وجدت في مصر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، ولكن التعاونيات الجديدة مضت الى ابعد من المشروبات وتقديم القروض والتسويق . فلقد اكدت الحكومة انه لا يكفي مطلقا ان يعطى الفلاح قطعة من الارض ، وان يترك بعد ذلك وشأنه ، اذ يجب ان يرشد الى احسن الطرق لزراعتها ويجب ان ينال كل معونة تقنية ومادية (٢) . ولهذا ، ولتحقيق هذا الهدف تقوم تعاونيات الاصلاح الزراعي بتنظيم الانتاج ، وتجرى عمليات الحراثة والحصاد بصورة جماعية . وتكون الدورات الزراعية وشراء التقاوي المحسنة والاستثمار في الآلات والتحسينات في وسائل ري الحقول ، وطاقف الحياة الاجتماعية من الفترات التي تتخذها التعاونيات وتمول عادة من الاقتطاعات التي تتم في مبيعات بعض المحاصيل المصدرة (٣) . ويسمح للفلاحين ضمن هذا الاطار التنظيمي بحرية زراعة اراضيهم والمناية بمحاصيلها ، كما يتلقون دخولا متناسبا مع ناتج هذه المحاصيل .

وكان الاصلاح الزراعي الذي مثل اول اجراء رئيسي في سياسة العهد الجديد ، قد اثار مخاوف الطبقة الرأسمالية المصرية كلها . ومن المحتمل ان يكون المزارعون أنفسهم قد تساءلوا عما اذا كانت التعاونيات الجديدة ليست الا مجرد استهلال للحد بوجه عام من حريتهم في استخدام الارض . ومن المحتمل ايضا ان يكون التجار والصناعيون قد راوا في تزع ملكيات الاراضي كالتعبير الاول عن مهاجمة حقوق الملكية الخاصة . ولكن انضغ مع مرور الوقت ان الاصلاح الزراعي الذي لم يؤثر على اكثر من عشرة في المائة من مجموع الاراضي الزراعية ، وعلى اكثر من اقلية ضئيلة من اترياء الملاك ، ليست جزءا من برنامج عام لاعادة توزيع الثروة ، وليست توسيعا لسيطرة الدولة على الزراعة (٤) . ويبدو ان الاصلاح الزراعي كما رآه الضباط الاحرار في البداية كان في الواقع مجرد وسيلة

(١) كتاب سيد مرعي . ص ٥٣ .

(٢) الكتاب المستوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ . ص ٢٦٣ .

(٣) وزارة الاصلاح الزراعي « قرارات تعاونية قرية الزعفران » (١٩٥٥) مقال جبي ، صعب من « عقلانية الزراعة وابجار الاراضي في مصر » مجلة اوراق الشرق الاوسط الاقتصادية لعام ١٩٦٠ ص ٧٤ و ص ٧٨ . وكتب الهيئة العليا للاصلاح الزراعي «ردود على أسئلة الأمم المتحدة عن الاصلاح الزراعي في مصر » (١٩٥٥) . ص ٧٢-٧٤ .

(٤) جبي انداس لاكومتر في كتابها « مصر في مرحلة التحول » ١٩٥٨ . ص ١٦٦ .

وكتاب واويفر ص ١٢ .

سياسية هدفها تحطيم سلطان الأسر الحاكمة القديمة في مصر (١) .
 يضاف الى هذا أن الكثيرين من الملاك ، ارتاحوا عندما رأوا أن إعادة توزيع
 الأراضي كانت أقل تطرفاً مما كان يأمل فيه الكثيرون من دعاة الإصلاح .
 كما داخلهم السرور عندما رأوا أن المحاولات لتحديد إيجارات الأراضي
 وأجور العمال الزراعيين كانت متعذرة التطبيق في مساحات واسعة من
 الأراضي (٢) .

وبدت بقية الإجراءات الزراعية التي قامت بها الحكومة الجديدة أقل
 تطرفاً من إجراء الإصلاح الزراعي ، إذ أنها كانت في مجموعاتها تطبيقاً للصورة
 أكثر حيوية لنشاطات أو أفكار كانت الحكومات السابقة قد شرعت فيها .
 وظلت سياسة الحكومة تتركز تركزاً كاملاً على توسيع مساحات الأراضي
 الزراعية وتكثيف الزراعة فيها بالرغم من أن بعض الأموال الإضافية كانت
 قد رصدت لعمليات مسح التربة ، والبحوث الأساسية التي وجهت نحو
 تحسين ناتج الفدان الواحد (٣) . ولقد كانت المخططات لتوسيع الأراضي
 المزروعة في مصر تبحث منذ أكثر من حقبة كاملة ، وكانت المراحل الأولى
 من أحد هذه المخططات ، الهادفة الى إضافة نحو من مليون فدان الى أرض
 مصر الزراعية ، والمسمى بمخطط التخزين القرنى ، قد قطعت شوطاً
 عندما جاء الضباط الأحرار الى الحكم . ولكن هؤلاء استبدلوه على أى
 حال بمشروع آخر أكثر طموحاً وهو مشروع السد العالي الذي هدف
 الى زيادة الأرض الزراعية بمليون ونصف مليون من الأفدنة . وبالرغم
 من أن المهندسين المصريين والأجانب اتبوا التصميمات الأولية لمشروع
 السد العالي في نهاية عام ١٩٥٤ ، إلا أن العمل في أسوان لم يبدأ بالفعل
 إلا بعد أربع سنوات ، وبعد مفاوضات طويلة مع السودان حول توزيع مياه
 النيل ، وبعد أن كانت روسيا قد وافقت على تمويل المشروع . وواصلت
 الحكومة بالإضافة الى الخطوات الأولية التي قامت بها لتنفيذ مشروع
 السد العالي العظيم العمل في مسح المساحات الشاسعة من الأراضي
 الصحراوية غير المستعملة ، وفي وضع المشروعات لاستصلاحها . وكانت
 المخططات لرى نحو من نصف مليون فدان من الأراضي البكر في بعض

(١) باير في بحثه عن « مواقف مصر من الإصلاح الزراعي » في كتاب لاكز من
 الشرق الأوسط في مرحلة التحول ، ١٩٥٨ ، ص ٩٠ - ٩٤ . لكن الإصلاح الزراعي لم
 يكن مجرد وسيلة سياسية كما يحاول هذا الكاتب أن يقول ، وإنما كان تعبيراً صادقاً عن
 الرغبة في إزادة التغير التي تجسدها الثورة ، وفي إزالة التفاوت التي عانى منها الفلاح
 المصري لقرون طويلة ، وفي إعادة الأرض الى الشعب صاحب الحق فيها .

(٢) نفس المصدر السابق ص ٥٩ - ٩٦ . ولقد أطرى رئيس مجلس إدارة البنك
 الأعلى الحكومة على سيرها ببطء في الإصلاح الزراعي . تقرير البنك الأعلى السنوي
 لعامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ .

(٣) كتاب سيد مرمي ، ص ٧٨ و ص ٨٠ و ص ٨١ - ص ٨٤ .

المناطق كالوادي الجديد والفيوم والبحيرة ومديرية التحرير ، لاتزال حيرا على ورق في عام ١٩٥٤ ، ولكن العمل في هذه المشروعات ولا سيما في الأخير منها كان قد بدأ عندما وقعت حرب السويس في عام ١٩٥٦ (١) .

ولو استثنينا هذه المقطعات ، لتبين لنا أن المساحات التي أضيفت فعلا إلى الأراضي المستصلحة في غضون السنوات الأولى من عهد الثورة لم تكن كبيرة وتضاهي بالمساحات التي أضيفت إلى الأراضي التي تجنى محاصيلها كنتيجة للتخصيمات المستمرة في أنظمة الري . فلقد تمكنت وزارة الأشغال العامة عن طريق تعميق المصارف القائمة ، ووضع معدات الضخ وتوسيع أكتية الري والتصريف ، من توفير مياه الري السنوي إلى مزيد من المزارعين ومكنتهم من إضافة نسبة كبيرة إلى مجموع مساحات الحصاد في عام ١٩٥٧ .

وظل الفلاحون والملاك في ظل النظام الجديد يعملون ضمن إطار واسع من أنظمة الرقابة على الأسعار والمساعدات المالية الحكومية لبعض السلع الضرورية ، والقيود على تخصيص المساحات المطلوبة لزراعة المحاصيل ، والتي بدى بها قبل أمد طويل من الثورة . ولقد دام هذا الاستمرار لأن رجال الثورة أقروا معظم التعديلات المهمة التي أدخلتها الحكومات السابقة على نظام الأسواق الحرة للمحاصيل الزراعية . وكانوا أيضا قد تبينوا الحاجة إلى كبح الارتفاع في تكاليف الحياة بالنسبة إلى المستهلكين من أبناء المدن ، ولذا فقد واصلوا فرض الرقابة على أسعار المواد الغذائية التي تعتبر من الضروريات ، وقدموا المساعدات المادية للابقاء على انخفاض أسعارها . وراحوا أيضا يجبرون المزارعين على تخصيص نسبة تمثل الحد الأدنى من أراضيهم لزراعة الحنطة وأن يقدموا جزءا من محصولهم إلى وزارة التموين لبيعها بأسعار محددة إلى المطاحن (٢) . ولا شك في أن الحكومة الجديدة رغبت أيضا في عزل الدخول الزراعية عن آثار التقلبات في أسعار القطن في الأسواق العالمية ، وفي تحقيق القدر الأعلى من مقبوضات البلاد من النقد الأجنبي .

وكانت المشكلتان الأخيرتان قد اشتدتا بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ . وراجحت أسعار القطن تهوى من الذرى التي وصلت إليها إبان انتعاش حرب كوريا ، كما كان ارتفاع دخول التصدير نتيجة هذا الانتعاش وبرنامج الحكومة الاستثماري قد ولدا زيادة سريعة في الواردات . وهكذا ورت

(١) كشمس باب - مبرمج من ١٠٥ و من ١١٠ - ١١٤ و من ١٢٠ - ١٢١ . وقرير المجلس الدائم للتنمية الإنتاج القومي ١٩٥٥ من ٩٢ - من ١٧٤ .
(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأعلى رقم ٢ لعام ١٩٥٢ من ١٠٥ و ١٠٦ و ٢٢٠ .

العهد الجديد وضعا يتميز بالسرعة الهائلة في هبوط أسعار القطن ،
 وتضخم المخزونات من القطن الخام لدى لجنة القطن المصرية ، وبالعجز
 في ميزان المدفوعات الذي زاد على أي عجز سابق منذ انتهاء الحرب
 العالمية الثانية (١) . وبالرغم من أن مصر كانت لاتزال تملك بعض
 الاحتياطي من النقد الأجنبي ، إلا أن الحكومة أدركت أن لديها فرصة
 كبيرة في مجالات التكلفة ، ولذا فقد بادرت إلى وضع الاجراءات للحد
 من العجز والابقاء عليه في أضيق الحدود ، وحماية المزارعين المحليين من
 آثار الاتجاه إلى الهبوط في أسعار القطن . وهكذا عادت إلى فرض
 القيود على مساحات الأراضي المخصصة لزراعة القطن والتي لانت متوقفة
 عن التنفيذ منذ عام ١٩٤٩ ، ورفعت الحكومة أسعار القمح الذي تبتاعه
 من الفلاحين لتشجيعهم على المزيد من زراعته ، ولصرف أنظارهم عن
 الإفراط في التركيز على زراعة القطن التي أضرت بالتربة (٢) . وبالرغم
 من أن لجنة القطن المصرية واصلت العمل في تطبيق سياستها في تخزين
 القطن الخام لمنع تدني أسعاره ، إلا أن الحكومة قامت بإغلاق بورصة
 القطن في الاسكندرية ، لأن رجال الثورة رأوا أن مضارباتها قد سببت
 عدم استقرار أسعار القطن بوجه عام (٣) .

ودعمت الحكومة تدخلها في شئون الزراعة بفرض مزيد من الرقابات
 على تدفق التجارة الدولية وعلى عقد الصفقات بالنقد الأجنبي ، ولكن
 الأنظمة التي طبقتها الحكومة في شهري أكتوبر وديسمبر من عام ١٩٥٢ ،
 يمكن وصفها بأنها أكثر شدة وشمولا من تلك الرقابات التي كان العهد
 البائد قد فرضها . فلقد أخضعت جميع الواردات باستثناء الوقود وتلك
 التي تستوردها الحكومة لحسابها إلى نظام الرخص . وطبقت الحكومة
 تعريفات أكثر تعقيدا للحاجيات والكماليات ، كما أعطت الأولوية للسلع
 الانتاجية المطلوبة للتنمية ، وحظرت بوجه خاص استيراد تلك السلع التي
 تدفع أثمانها بالعملات النادرة . ولما كانت الأرصدة الاسترلينية قد
 أنفقت بصورة سيئة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ فلقد توقفت سياسة
 الاستيراد المطلق من منطقة الاسترليني .

ووسعت الحكومة رغبة منها في تشجيع التصدير نظام الدفع عن
 طريق حسابات جنية التصدير ، إلى أقصى حد ممكن ، مدخلة فيه عددا
 أكبر من السلع ومن البلاد . ووسعت الحكومة أيضا الوسيلة التي

(١) مقال لاشي. تادرس عن «التطورات الأخيرة في ميزان المدفوعات المصري» أوراق
 الشرق الأوسط الاقتصادية . ١٩٥٧ . ص ١٢٢ .

(٢) التشرات الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ١٩٥٤ . ص ٢ .

(٣) كتاب راضي . ص ١٥١ - ١٥٢ .

ابتكرتها وهي السماح للمصدرين الى الولايات المتحدة الأمريكية بالاحتفاظ بشطر من الدولارات التي جنوها وبيعها . وخول المصدرون المصريون بموجب نظام الاستيراد الذي صدر في عام ١٩٥٣ ، بأن يصدروا الى ألمانيا وكتلة الاسترليني والدول الاسكندنافية ، وأن يحتفظوا للبيع في الأسواق الحرة بشطر من مقبوضاتهم من العملات النادرة ليستوردوا بها أو لبيعوها في أسواق النقد الحرة . بأسعار أعلى من الأسعار الرسمية للعملة . ولكن هاتين الوسيلتين لتشجيع التصدير والتي عملتا في الوقت نفسه على خفض قيمة الجنية المصري والتي وجود أسعار متعددة للعملة ، ما لبثتا أن ألغيتا في شهر سبتمبر من عام ١٩٥٥ ، عندما عادت مصر ، فجلدت السعر الرسمي لعملتها . ولكن التضييق على الاستيراد من بلاد العملات النادرة ظل مطبقا عن طريق اشتراط الحصول على رخص الاستيراد (١) .

وقد يكون من العسير تحديد طابع السنوات الأولى للثورة أو تلخيص أوضاعها ، ولا سيما وأن العهد الجديد ، لم يحل عند البداية أية فلسفة متطرفة وكاملة عن مهمات الحكم . ولكن من الممكن القول على الصعيد السياسي ، خروجاً على التجديد التقليدي المعروف للضباط الأحرار ، بأنهم كانوا من الحكام السلطويين الذين لم يلتزموا بذهبية محددة ، بأن العهد كان في سنواته الأولى أكثر ميلاً الى اليمين منه الى اليسار . فلقد سمحت الأعمال السياسية والخطب التي أقيمت في مستهل عهد الثورة الى تبديد أية شكوك في أن الثورة تمثل انقلاباً قام به اليساريون . ولقد تم تطهير الثورة من العناصر اليسارية واعتقل معظم الشيوعيين ، وبدا العهد الجديد مصمماً على الاحتفاظ بالملاقات الطيبة مع الكتلة الغربية ولا سيما مع الولايات المتحدة (٢) . ولست أنكر أن نظام الحكم الجديد كان أقوى سلطوية من النظام القديم ، لا سيما وقد رفض رجال الثورة كل الطلبات التي تقدمت بها البورجوازية المصرية للعودة الى نظام الأحزاب ، وأن ظلوا يستشيرون رجال الأعمال في مختلف القضايا التي تتعلق بمصالحهم وظل ممثلو اتحاد الصناعات المصرية ، ومجموعة بنك مصر ، يشتركون في جميع مجالس التنمية القومية الجديدة . ولاشك في أن الطبقات الوسطى ، سادها الارتياح من أن الحكم الجديد لم يكن أكثر تطرفاً .

(١) النشرة الاقتصادية السنوية للبنك البلجيكي المصري وتضمن انظمة التجارة الخارجية والتقد ابريل ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ .

(٢) لم تكن الثورة تحاول الانحياز الى الغرب في سنواتها الأولى كما يحسبها المؤلف أم يوحى وإنما كانت قد وضعت نصب عينها اتباع سياسة استقلالية متحررة ، ما لبثت أن تطورت الى سياسة الانحياز التي تبلورت في مؤتمر باتندونج ، والتي ظلت تمثل حجر الزاوية في السياسة العربية حتى العدوان .

فلقد حال هذا الحكم على الأقل دون خطر قيام حكم شيوعي في البلاد أو حكم يسيطر عليه الإخوان المسلمون . يضاف الى هذا أن الثورة بوقفها هاتين الحركتين المتطرفتين اليسارية واليمينية وضربهما ، وباقتناعها لبريطانيا بجلاء قواتها عن منطقة القناة ، تمكنت من انتهاء عهد طويل من الصراع العنيف في حياة مصر السياسية والعامة . وهكذا نعمت البلاد بعد عام ١٩٥٤ بحكم القانون واستتباب الأمن اللذين كانت تفتقر إليهما افتقارا شديدا في السنوات الأخيرة للمهد البائد (١) .

وأخيرا لو استثنينا الأقلية الصغيرة من كبار أثرياء الملاك الذين تأثروا بالاصلاح الزراعي ، وبعض التعديلات الطفيفة التي أدخلت في ضريبة الدخل ، فإن الحكومة لم تقم بأي هجوم مباشر على الملكية ، ولم يتحقق بالفعل الا القليل من إعادة توزيع الثروة أو الدخول في السنوات الأولى من الثورة (٢) . وقد لا ينصف التطبيق الماركسي بأن ثورة عام ١٩٥٢ مثلت في بدايتها ثورة بورجوازية ، التاريخ المصري الحديث بكل تعقداته ، ولكنه يشير على الأقل الى بعض المواقف المهمة التي وقفها الضباط الأحرار في البداية كدعمهم للمشروعات الخاصة ، ورغبتهم في حماية حقوق الملكية ، وافتقارهم الواضح الى العطف على الاشتراكية (٣) .

وأثارت ثورة يوليو من الناحية السياسية مجموعة من القضايا المتعلقة بالسيادة ونظام الحكم وأهداف المجتمع وعلم جرا ، ولكن نفس المتاعب القديمة ظلت قائمة من الناحية الاقتصادية ، وهكذا لم تهدف السياسات الاقتصادية للمهد الجديد ، الا الى حل بعض المشاكل المستوطنة أو علاجها . والمتعلقة بانتشار الفاقة في وادي النيل كله . يضاف الى هذا أن الوضع الذي خلقه الانفجار السكاني تطلب عملا فوريا لتوفير مزيد من الأراضي للفلاحين وزيادة محصولاتها ، ولخلق فرص الانتاج والعمل خارج نطاق الزراعة . ولكن الصناعة نفسها كانت قد وصلت في أواسط القرن الى أزمة مستعصية . ولم تكن الفاعلية الصناعية قد وصلت بعد الى مستويات كافية تمكن الشركات المصرية من الوقوف موقف المنافسة العنيدة في الأسواق العالمية . وكانت غالبية السلع المصنوعة محليا تباع في الأسواق المحلية التي تلقى العناية البالغة .

(١) كتاب قاتيكوتيس الفصلان الثاني والرابع وكتاب ويلوك « مصر الجديدة في عهد ميد الناصر » الفصل الثاني .

(٢) لم يكن قد وزع أكثر من ستة في المائة من مجنوع الأراضي الزراعية حتى عام ١٩٥٦ . وللإطلاع على التبدلات التي وقعت في المزارع الماهرة راجع القسوانين رقم ١٤٦ و ١٤٩ ولعام ١٩٥٢ و ١٩٧ و ١٩٢ و ١٩٨ لعام ١٩٥٢ ورقم ٥٦ و ٢٥٤ لعام ١٩٥٤ .

(٣) رياض فن كتابه « مصر في عهد الناصر » ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .

ويبدأ أن تحقيق أي تقدم جديد لا يتوافر إلا بالاستعاضة بصورة مستمرة
عن الواردات المهمة كالكيماويات والصناعات المعدنية والهندسية
بصناعات محلية .

وكان من المتوقع بالنسبة الى رجال لم يكونوا يتميزون في البداية
بمذهبية اقتصادية متكاملة ، وكانوا جد مشغولين بتثبيت دعائم العهد
الجديد وباستقرار علاقات مصر مع العالم الخارجى أن يلتزموا الى حد ما
بمبدأ الاستثمار في السياسة الاقتصادية . ولهذا فقد قاموا بإجراءات
ووضعوا تشريعات مثلت في العادة توسعات واضافات في مجموعات
التشريعات القائمة ، أكثر من تمثيلها لابتداعات جديدة محددة . فلو قد
كان رد فعلهم مثلا على أزمة ميزان المدفوعات وعلى تجميع مخزون
القمح ، اللجوء الى الأسلوب التقليدي في تحديد مساحات المناطق المزروعة
بالقمح ، والتضييق من نطاق الكماليات المستوردة ، وتخفيض النقد ،
وأركزت أعمالهم لتحسين نتائج المحاصيل في طراز الخدمات الشاملة التي
كانت قيد التنفيذ منذ سنوات عدة . ولم تقم الحكومة الجديدة خارج
إطار المساحات الصغيرة التي احتلتها تعاونيات الإصلاح الزراعي ، بإية
محاولة تقريبا للتدخل في حرية المزارعين في زراعة أراضيهم على النحو
الذي يريدونه ، ولم تتغير نسبة التأثير الذي مارسه وزارة الزراعة على
نطاق الزراعة المحلية وأساليبها تغيرا يكاد يذكر بعد عام ١٩٥٢ ، ولا شك
في أن الإصلاح الزراعي مثل تخليا جذريا عن السياسة الزراعية
التقليدية ، ولكن علينا أن لا نبالغ مطلقا في تقدير الآثار الشاملة التي مثلها
هذا الإصلاح على الانتاج عن طريق إعادة توزيع مثل هذه المساحة الصغيرة
من الأرض الزراعية ، وعن طريق المحاولة الناجحة الى حد ما لتنظيم
العلاقات بين الملاك والمستأجرين في طول الريف وعرضه . يضاف
الى هذا أن الضباط الأحرار لم يروا مطلقا في الإصلاح الزراعي مجرد
إجراء لتشجيع النمو الزراعي ، وإنما رأوا فيه وسيلة سياسية لتحطيم
السلطان الاقتصادي للطبقة الحاكمة السابقة ، ولتحقيق إعادة توزيع
فورية للدخل الزراعي . تؤدي الى تأييد الفلاحين للثورة . ولم تكن
المشكلة مع مضي الإصلاح الزراعي في طريقه تتمثل في تحسين النتائج
في الأراضي التي نزع ملكيتها بل في المحافظة على هذا الناج . وليس
ثمة من شك في أن الضباط الأحرار أيدوا المخططات الطموحة ، والواسعة
الخيال ، لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية ، ولكن لو استثنينا بعض
الإضافات الطفيفة الى الأرض الزراعية وبصورة خاصة الى الأرض التي
يجنى حصادها ، فإن السد العالي ومشروع الوادي الجديد ظلا حبرا
على ورق بسبب الصعوبات التي لاقتها الحكومة في المفاوضات التي قامت
بها للحصول على التمويل الاجنبي والتعاون في الجوانب التقنية .

ويبدو أن مياسمة العهد الجديد الصناعية قد تميزت أكثر من سياسته الزراعية بالتطرف والابتكار . وكان الضباط الأحرار قد ارتضوا كما بينت خطتهم بصورة متكررة ، وبعنتهى الرضى قضية التصنيع السريع ، وتبنوا الخطة التي رسمها ليتل (١) وغير ذلك من التقارير التي أكدت أن الصناعة المصرية في حاجة ماسة إلى التنوع (٢) . وبينما كانت الحكومات السابقة قد أوعزت بإجراء بعض الدراسات عن احتمالات الخطوط الجديدة للتصنيع وامكان تطبيقها ، نرى أن الثورة ، قامت بتحقيق عدد من المشروعات فى صناعة المعادن والكيماويات ومنتجات الصناعة الهندسية فى السنوات الأولى من الثورة . وأصبحت الحكومة بالرغم من معارضة اتحاد الصناعات المصرية ، تشترك اشتراكا مباشرا فى تمويل هذه المشروعات وإدارتها ، وإن لم تتوان عن تقديم كل تشجيع فى الوقت نفسه إلى القطاع الخاص للإسهام فيها أيضا . يضاف إلى هذا أن الحكومة لم تتقاعس عن تأمين كل الحوافز الممكنة ابتداء من الحد الأقصى للحماية والامتيازات الضريبية وانتهاء باصلاح قوانين الشركات ، للوصول إلى المستويات العليا للاستثمار فى الصناعة . ولم تقم الثورة من الناحية الأخرى بأية إجراءات مباشرة لرفع مستوى الكفاية الصناعية بل أثرت أن تدع إلى الصناعيين أنفسهم حل كافة المشاكل المتعلقة بتوسيع الصناعة وتوزيع رأس المال والعمالة وسياسات المبيعات والأجور . ومع ذلك فقد حدثت الثورة من امتيازات الإدارة من ناحية على الأقل ، إذ أضعف اصلاح قانون الشركات من امتيازات المديرين مما أثار حفاظهم كما يبدو (٣) ، كما أدت التعديلات التي أدخلت على قانون العقود والخدمات ، وما لقيه تأليف النقابات من تشجيع إلى التخفيف من سلطان الإدارة على الموظفين والعمال ، بطريقة أسفرت كما ادعى المديرون عن نتائج عكسية على الكفاية الصناعية (٤) . ولكن يمكن القول بصورة عامة أن الضباط الأحرار أثروا تشجيع الاستثمار فى الصناعة على التدخل المباشر لتحسين الكفاية الصناعية .

ولم يعد هناك بعد تبدل الحكم فى مصر فى شهر يوليو من عام ١٩٥٢ ، مبرر لناقضى الحكومة للتذمر من افتقارها إلى العزم على تطوير البلاد أو للتحدث بسخرية عن « العقلية الزراعية » للصفوة الحاكمة .

(١) آرثر. دي. ليتل وشركاه - التقرير اثنائى (كمبريدج مساحوسيت ١٩٥٤) .

(٢) راجع المقال الانتائى فى مجلة اليوم من ايجمان فى عام ٢٦ مايو ١٩٥٥ تحت عنوان « المبادئ الأساسية للثورة فى تشجيع الصناعة » ونشرة « مشكلة السكان فى مصر » التي أصدرها المجلس الدائم للخدمات العامة فى عام ١٩٥٥ من ٢١

(٣) المجلة الاقتصادية والسياسية المصرية عدد مايو ١٩٥٥ من ص ٣٧ - ٣٨ .

(٤) كتاب هاريسون وإبراهيم ص ١٦٤ .

فلقد لمس الاقتصاد المصري لأول مرة منذ عهد محمد علي الآثار القوية للحكم القوي ، وأخذت الدولة تبتعد باصرار عن سياسة حرية الاقتصاد والعمل . ومع ذلك يمكن وصف السنوات التي انقضت بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ ، وصفا صحيحا بأنها مرحلة المشروعات الحرة في عهد الثورة المصرية ، إذ أن العهد الجديد حاول في تلك السنوات تحقيق التطور والتنمية عن طريق استخدام الأساليب والوسائل التقليدية التي أوصى بها أولئك الذين يؤمنون بكفاية رجال الأعمال من ممثلي القطاع الخاص في البلاد الفقيرة ، وقدرتهم على التجاوب مع الحوافز ، والدفع بالاقتصاد في طريق النمو البطيء والمستمر .

٤ [رحلة الرأسمالية الموهبة]

الاستثمار والتصنيع

يعتبر تعبير الرئيس عبد الناصر عن « الاقتصاد الرأسمالي الموجه » ، وصفاً مناسباً المرحلة الثانية من الثورة ، إذ حاولت الدولة فيها السيطرة على قطاع المشروعات الخاصة بصورة موسعة في مداها وقوتها . (١) وكان التحول من السياسة السابقة متوقفاً من الناحية الإيديولوجية في الدستور الجديد الذي تم وضعه في مستهل عام ١٩٥٦ . وبالرغم من أن الدساتير لا تمثل في العادة أكثر من مجرد مؤشرات مبهمة للعمل ، إلا أن وثيقة عام ١٩٥٦ ، أوضحت بعبارة جلية ودقيقة الاتجاه الجديد للتطورات المقبلة في المجال الاقتصادي . فلقد اعترفت المادة الثالثة من الدستور بحق الملكية الخاصة ، وبالنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص . وضمت المادة الثامنة من الدستور لنشاط القطاع الخاص الاقتصادي ، الحرية في تدخل الدولة شريطة أن لا يضر بالمصلحة العامة ، أو يعرض سلامة الشعب للخطر ، أو يعرض حريته وكرامته للآذى . ووعد الدستور في المادة السابعة بأن تسير عمليات التنمية على أساس التخطيط ، كما نصت المادة التاسعة على وجوب وضع رأس المال في خدمة الاقتصاد الوطني ، ونصت المادة العاشرة على أن التوفيق بين النشاط الاقتصادي العام والخاص ، أمر يضمنه القانون وبطريقة تحقق الأهداف الاجتماعية ، وتعمل على تحسين الأحوال العامة (٢) ولاشك في أن معظم بنود الدستور ، قابلة لتفسيرات متباينة ، ولكنها إذا أخذت في مجموعها ، باتت تمثل تقدماً باتجاه الوضوح بالنسبة إلى إيهام البيانات المدهية السابقة التي تضمنتها المنشورات السابقة عن أهداف الثورة . (٣)

وتؤمن بنود الدستور أيضاً توقعات عامة ودقيقة للسياسات الاقتصادية المستقبلية . ونص القرار الجمهوري رقم ٧٨ الصادر في شهر يناير من عام

(١) خطاب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٥٨ .

(٢) الدستور المصري لعام ١٩٥٦ مجلة « ميلد » أيسست ، برود ، المجلد ١٦ يناير

١٩٥٦ .

(٣) مصلحة الاستعلامات « أهداف الثورة المصرية » .

١٩٥٧ على إنشاء مجلس للتخطيط القومي ، ليقيم على اعداد خطة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تضمن حشد كافة الجهود العامة والخاصة . وكانت اجراءات التخطيط الشامل قد نالت اقرار رئاسة الجمهورية حتى قبل صدور هذا القرار (١) . اذ ان الحكومة كانت جادة في اعمالها في هذه المرة . وشكل نحو من مائة موظف الفوا هذا المجلس سكرتارية فنية ، واستقدموا الخبراء من هولندا والمانيا الغربية والنرويج وبدأ العمل على الفور في اعداد خطة مؤقتة للاستثمارات لعامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ كما جمعت المواد اللازمة واجريت الدراسات لخطة طويلة الامد قرر لها ان تبدأ في عام ١٩٦٠ (٢) . وركز المجلس خطته على التصنيع ، ولم يكن على استعداد للانتظار ثلاث سنوات قبل ان يشرع في محاولة رفع معدلات النمو الصناعي . وبدأت المناقشات في شهر اكتوبر من عام ١٩٥٦ لاعداد خطة مستقلة للصناعة ، ولم يحل صيف عام ١٩٥٧ حتى كان موظفو وزارة الصناعة المستحدثة قد اعدوا خطة خمسية وضعت قيد التنفيذ في السنة التالية (٣) . وذكر الدكتور عزيز صدي وزير التخطيط في مقدمة هذه الخطة ان عناصر التصنيع متوافرة في مصر ، وان علينا ان نتبين ان انتقارنا الى التجربة في الميدان الصناعي قد يدفعنا الى الافراط في التردد ، وتحملنا على الامتناع عن اتخاذ خطوات ايجابية (٤) .

وكانت هذه الخطة بعيدة عن التردد . فلقد هدفت الى زيادة المعدل السنوي لنمو الانتاج الصناعي من نحو ستة في المائة ، وهو المعدل الذي كان قائما في السنوات الخمس الماضية الى نحو ستة عشر في المائة في المئة الزمنية للخطة . وتؤدي هذه الزيادة بدورها الى ارتفاع حصة القطاع الصناعي في الدخل القومي من ١١ الى ١٩ في المائة في غضون خمس سنوات (٥) . وقدرت الخطة لتحقيق هذا التصاعد الضخم في النمو الصناعي ، الحاجة الى استثمارات خالصة في الصناعة تصل الى حدود ٤٥ مليون جنيه في السنة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦١ . بينما كان معدل الاستثمارات الصناعية في السنوات الخمس السابقة لا يربو على ٣٤ مليون جنيه في السنة (٦) .

وبينما كانت الخطة تقترح اقامة الصناعة على اساس حسن التخطيط.

(١) القانون رقم ١٤١ لعام ١٩٥٣ .

(٢) تيميرجين « مشاريع تقارير عن التخطيط المصري » ١٩٥٧ مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ١٦٤ و ١٦٥ .

(٣) اليورس اجسيان عدد ٢٨ اكتوبر ١٩٥٦ .

(٤) الصناعة بعد الثورة من ٨٩ و ١٨٩ .

(٥) نفس المصدر - من ١٠١ والجدول رقم ٧ .

(٦) نفس المصدر - من ١٦٥ والجدول رقم ٨ .

وأن توجه في الطريق الاقتصادي والتقني الصحيح ، نرى أنها اكتفت
بسرر قائمة مطولة ومتناقضة أحيانا للأولويات ، لا توحى بالاطمئنان إلى
أن واضعيها قد دققوا في اختيار المشروعات المائة والخمسين التي الفت
لباب الخطة ١٠ (١) ولم تنشر الوزارة أية معلومات عن طريقة تمويل الخطة
أو عن الأسلوب الذي ستتخذ فيه المشروعات ٢٠ (٢) ويبدو أن النية كانت
متجهة لتأمين ٦٦ في المائة من احتياجات التمويل من المصادر العامة ،
ولاسيما للمشروعات الثقيلة والصناعات الرائدة ، تاركة الصناعات الخفيفة
والربحية إلى الاستثمارات الخاصة ٢٠ (٣) وتبين الوزيران تحقيق الأهداف
يعتمد على اجتذاب رؤوس الأموال إلى الصناعة وإلى التعاون مع رجال
الأعمال ٤ (٤) ومع ذلك لم ينشر هؤلاء في أعداد الخطة ووضعها ، كما
لم تنشأ أية مؤسسات لتسهيل التعاون بين القطاعين العام والخاص .
وهو تعاون لازم لإقامة المشروعات وتوقيتها ، فقد لقي مجلس تنمية
الانتاج القومي والخدمات العامة اللذان كانا يعملان بصفة استشارية
ويمثل نصفهما القطاع الخاص ، وحلت محلها مؤسسة عامة خالصة ،
أطلق عليها اسم مجلس التخطيط القومي وانتهت بذلك المرحلة التي
اسماها أحد الاقتصاديين المصريين « سنوات التخطيط الجزئي » ٥ (٥)

وكان المسؤولون المصريون يؤكدون الفينة أقر الفينة الحاجة إلى
التعاون بين المشروعات العامة والخاصة ، ولكن الإجراءات المتخذة ،
والتصريحات العلنية الصادرة عنهم أحيانا كانت توضح أنهم كانوا جد
مضامين على تحقيق معدل للنمو الصناعي عن طريق المزيد من الرقابة على
تحرك الأموال الاستثمارية للبلاد ٦ (٦) وكانت الحكومة قد لا حظت أن
ردود الفعل على الحوافز الضريبية وغيرها والتي شرع فيها بعد عام ١٩٥٢
لاجتذاب الادخارات الخاصة إلى الصناعة لم تحقق ما كان يؤمل منها من
نتائج . وبدأ وكان معظم المستثمرين يؤثرون استثمار أموالهم في العقارات

(١) نفس المصدر - ص ٦٢ و ص ١٠٢ - ١٠٤ والكتاب السنوي للجمهورية
العربية المتحدة لعام ١٩٥٦ ص ١٥٠ .

(٢) وجهة النشرة الاقتصادية للبنك الأعلى النقد للخطة لأعمالها موضوع التمويل .
النشرة رقم (٣) لعام ١٩٥٧ ص ٢٢٠ .

(٣) تمت هذه النسب إلى التقديرات الأولية لعام ١٩٥٧ (راجع مقال ص . أمين عن
« تمويل الاستثمارات في الإقليم المصري في الجمهورية العربية المتحدة » في مجلة
« مصر الماهرة » عدد يناير ١٩٦٠ ص ٧ . والمظاهر الاقتصادية للجمهورية العربية
المتحدة ص ٧٥ والمدد الخامس من الإيجسيان جازيت عن الصناعة في يوليو ١٩٥٧ .
(٤) الصناعة بعد الثورة - ص ٦٣ .

(٥) تقرير غير منشور ومقدم إلى الأمم المتحدة من أي المرشدي عن تخطيط التنمية
الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٣ ص ٢٤ .

(٦) اليوريس اجيسيان عدد ٢٦ يناير و ٢٦ مايو و ٢ و ٢٢ يوليو ١٩٥٦ .

أد ارتفعت الاستثمارات في بناء العمارات من أربعين مليوناً في عام ١٩٥٤ إلى ٥٩ مليوناً في عام ١٩٥٨ . (١) وكان هذا الإثبات يمثل إلى حد ما انصرافاً لاعتقالاتنا عن الأمل في استرداد رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة ، كما كان رداً طبيعياً على الدخول العالمية للاستثمارات في الإسكان ، والناشئة عن الانفجار السكاني والسير المتضخم في مصر إلى التحول إلى حياة المدن . ومع ذلك ، اتخذت الحكومة في شهر سبتمبر من عام ١٩٥٦ خطوات حازمة للحد من الانتعاش في حركة الإقبال على العقارات ، وذلك عن طريق إخضاع بناء العمارات الجديدة أو إصلاحها ، إذا كانت تزيد على الخمسمائة جنيه لنظام الرخص الرسمية . (٢) وقامت الحكومة ، رغبة منها في المزيد من عدم تشجيع هذا الاستثمار الاشتراكي بسم قانون رقم ٥٥ لعام ١٩٥٨ الذي خفض أيجارات المساكن التي تم بناؤها بعد شهر سبتمبر من عام ١٩٥٢ بنسبة عشرين في المائة . (٣)

ويمكن استخدام رخص البناء في وقف تدفق الموارد في اتجاهات لا يرضى عنها ، ولكنها لا تؤمن للحكومة أية سلاحيات لدفع الادخارات نحو الصناعة . ولقد أثبتت الحوافز الضريبية أنها لا تؤلف إلا دافعا ضعيفا ، ولذا فإن حكومة الثورة ، بحثا منها عن وسائل رفع معدلات الاستثمار في الصناعة ، ولأسباب فنية سلبية ، تحولت إلى القطاع المنظم أو المتحد لرجال الأعمال المصريين . وعندما قام مجلس الانتاج القومي بدراسة الموارد الداخلية المتوفرة للتنمية ، وجد أن ادخارات ارباب البيوت لا تؤلف إلا نسبة ضئيلة من مجموع الادخارات في مصر ، وأن هذه الادخارات توجه بصورة غالبية إلى الإسكان والودائع المصرفية . (٤) وكان نصيب الأرباح غير الموزعة للمشروعات غير المنظمة التي يمثلها الأفراد والشركات والشركات الخاصة الصغيرة ، أكثر اسهاما في الادخارات الداخلية من ارباب البيوت . ولكن هذه الأموال ، كانت تعود ثانية في العادة إلى مشروعاتها الأصلية لاستثمارها فيها . يضاف إلى هذا أن المتاعب الإدارية في التعامل مع عدد كبير من الوحدات الاعمالية الصغيرة كانت تحول

(١) يشير الكتاب اسلوى لاتحاد الصناعات المصري إلى أن مجموع الاستثمارات في العمارات ارتفع من أربعين مليون جنيه في عام ١٩٥٤ إلى ٢٢٥ مليوناً في عام ١٩٥٥ وال ٤١٥ مليوناً في عام ١٩٥٦ و ٥٢٤ في عام ١٩٥٧ و ٥٩ مليوناً في عام ١٩٥٨ ثم انخفض إلى ٤٣ مليوناً عام ١٩٥٩ .

(٢) التقرير السنوي للبنك الصناعي لعام ١٩٥٦ ص ١٥ .

(٣) مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ١٨٥ وكتاب وسائل تنمية البنية (١٩٥٩) .

(٤) مذكرات اللجنة ١١٣ وتقديرات من الادخارات لأمم ١٩٥٩ - ١٩٦٣ (١٩٥٨) والجداول رقم ١٨ .

دون الافادة منها في الاهداف التي تقررها الدولة (١) وظلت هناك ارباح غير الموزعة للمشروعات المنظمة وقد امنت هذه الارباح في عام ١٩٥٤ أكثر من نصف الادخارات في مصر ، وكان من رأى مجلس التخطيط أن في الامكان تعبئتها بسهولة (٢) .

وبالرغم من أن المعدلات التي عرضها مجلس التخطيط القومي لاتمثل إلا دليلا تقريبا للاهمية النسبية لمختلف مصادر الأموال التي يمكن استثمارها ، فإن قرار الحكومة بتركيز الاهتمام على الأعمال المنظمة ، كان يعتمد كما يبدو على تقييم واقعي بأن في قدرة هذه المشروعات اذا تطلب الأمر أن تفرض على ادارتها المتحدة الاحتفاظ بقدر أكبر من الارباح المتحققة واستثمارها في المشروعات المنصوص عليها في الخطة الصناعية ، بينما يتعذر التحكم في الادخارات المنزلية وادخارات المشروعات التي تملكها أسر صغيرة محددة (٣) . وهكذا حدد القانون رقم ٧ لعام ١٩٥٩ مقادير الارباح الموزعة التي سمح للمشروعات المتحدة بأن توزعها ، بما لا يزيد على عشرة في المائة عن مستوى الارباح الموزعة في السنة السابقة ، وفرض على مؤسساتها أن تستثمر في السندات الحكومية نسبة من ارباحها الصافية تعادل خمسة في المائة من القدر المدفوع الى المساهمين (٤) .

ولم يؤد التزام الحكومة بالتخطيط الصناعي الى فرض الرقابات على تدفق الأموال الاستثمارية وسيرها فحسب ، وإنما كان نذيرا أيضا بأن المشروعات الصناعية التي تقرها الدولة وحدها هي التي ستبرز الى حيز الوجود في المستقبل (٥) .

وتحدث وزير الصناعة بمنتهى الوضوح والصرامة عن معاني الخطة التي وصفها بأنها تمهد الطريق الى تدخل الحكومة المباشر واللامباشر في النشاطات الصناعية (٦) . وأضاف أن المعنيين بالصناعة سيوجهون أيضا الى التعاون مع هذه النشاطات اذا تطلب الأمر (٧) . يضاف الى هذا أنه لم يحاول أي لف أو دوران عند الحديث عن موضوع الحوافز على المشاريع ، بل اعترف بمنتهى الوضوح أنه اذا ترك الرأسماليون

(١) مذكرات مجلس التخطيط القومي رقم ١٢٨ و ١٧٢ الادخارات القدرة في القطاع غير المنظم (١٩٥٦) ، والجداول رقم ١٨ .

(٢) مذكرة مجلس التخطيط القومي رقم ١١٢ .

(٣) النشرة الاقتصادية لبنك مصر مارس ١٩٥٩ ص ١٠١ والكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٠ ص ١١٢ و ص ١١٤ .

(٤) الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ ص ١٢٧ .

(٥) البورس اجسيان عدد ٧ و ١٨ أكتوبر ١٩٥٦ .

(٦) النشرة الاقتصادية لبنك مصر عدد يونيو ١٩٥٦ ص ٥ .

(٧) الصناعة بعد الثورة ص ٩٢ .

وشأنهم أحرارا في استثمار رؤوس أموالهم في الصناعات التي يريدونها أو قادرين على تقرير أماكنها وحجمها وأهدافها على النحو الذي يشاءون دون إشراف أو رقابة أو توجيه من الحكومة التي يفرض عليها واجبها أن تتأكد من تجنبهم للطرق المؤدية إلى المفامرة وفي حمايتهم من نتائج الاستثمار السيئ ، فإن ضررا كبيرا سيلحق بالمصلحة العامة . وقال أنه كان من الملاحظ دائما ، أن هذه الحرية المطلقة كثيرا ما تقود إلى خلق مشروعات صناعية لا حاجة لها على الإطلاق في تركيب الاقتصاد القومي (١) .

وتقدم الوزير في مسهل عام ١٩٥٨ بمشروع قانون يرمي إلى فرض الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة لإنشاء أى مصنع أو توسيع مصنع قائم أو تغيير إنتاجه أو مكانه (٢) .

وقد يكون من السهل سن أى قانون ، لكن تنفيذ موضوع آخر . ومع ذلك فإن فرض الرقابة على السياسات الإدارية والاستثمارية للمشروعات المشتركة والتي تملك الدولة شطرا من رأسمالها ، يمكن تحقيقه بأقل قدر من المتاعب . ولا شك في أن إخضاع مثل هذه المشروعات لسلطة عامة واحدة قد يضمن تطبيق سياسة موحدة أكثر فاعلية وكفاية . وهكذا نجد أن الحكومة وضعت في شهر يناير من عام ١٩٥٧ جميع الممتلكات الصناعية والتجارية التي يملكها القطاع العام تحت إدارة مؤسسة واحدة هي المؤسسة الصناعية التي أصبحت في مدة وجودها القصيرة التي لم تعد أربع سنوات من أهم الهيئات الحكومية لتحقيق التوسع الصناعي (٣) .

وقد يكون من العسير علينا أن نقيم مدى انتشار نفوذ المؤسسة الصناعية على الصناعة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦١ . فلقد انضمت إليها في عام ١٩٥٨ إحدى وثلاثون شركة صناعية . وكانت بعض هذه الشركات من شركات القطاع العام القديمة كشركة مصافي البترول ، كما كان البعض الآخر قد أنشئ مؤخرا بالاشتراك مع رؤوس الأموال الخاصة . وهناك مجموعة ثالثة مثلت الموجودات البريطانية والفرنسية التي تمت مصادرتها وتمصيرها أثناء حرب السويس . وضمت المؤسسة الصناعية مجموعة من الممتلكات الصناعية التي تشمل صناعات الصلب والمعادن والمواد الكيماوية والمنسوجات . ولكن إنتاج هذه الشركات لم يزد على أكثر من ١٢ في المائة من مجموع الإنتاج الصناعي كما لم تؤمن

(١) نفس المصدر الملحق رقم ٤ .

(٢) القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ لتنظيم الصناعة وتشجيعها .

(٣) الكتاب السنوي للمؤسسة الصناعية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ . ص ٢٥٩ - ص ٢٧١

وكتاب إ. د. علي عن « الصناعة المصرفية التجارية في مصر » (١٩٦١ ، ص ١٠٠ - ص ١٢٢) .

قرص العمل لأكثر من عشرة في المائة من قوة العمالة (١) . وتيسر
المؤسسة الصناعية للوهلة الأولى ، غير مهمة الى حد ما ، ولكن اذا
وضعنا نشاطاتها ضمن الإطار العام لمجمل الانتاج الصناعي ، فإننا نجد
اننا نقال كثيرا من قيمتها الحقيقية ، ولقد سبق لي أن قلت ان
المشروعات المنظمة كانت تمثل المساحة الانتاجية الصالحة للسيطره
العامه . وتؤلف الشركات العائلية والمشاغل وورش التصليح جزءا من
القطاع الصناعي ، وهي تضخم انتاج هذا القطاع ، ولكنها تقف في
مجموعها خارج هيمنة السياسة الصناعية . ولو اننا استثنينا الشركات
الصغيرة من دراستنا وركزنا على مساحة الانتاج للشركات المنظمة ،
يصبح في الامكان انذاك ، تقييم اهمية المؤسسة الصناعية تقييما
سليما وصحيحا (٢) . ولقد انتجت الشركات المنضمة الى المؤسسة في
هذا القطاع الاكثر تحديدا من قطاعات الصناعة نحو من ثلث مجموع
الانتاج ، وكانت تشغل أكثر من عشرين في المائة من قوة العمالة (٣) .
ولهذا يمكن القول بأن الشركات المنضمة الى المؤسسة الصناعية ، كبيرة
الاهمية في ذلك المجال الصناعي الصالح لاشراف السلطة المركزية .

وليس من الواضح لنا كيف قامت الحكومة من الناحية القانونية
والفعلية بممارسة هذه السلطة ، ففي الشركات التي كانت الدولة تملك
٢٥ في المائة أو أكثر من أسهمها ، كانت المؤسسة تملك السلطات
لتعيين أغلبية أعضاء مجالس إدارتها ، ومديرها العام . وكانت معظم
الشركات المنضمة الى المؤسسة تمت الى هذه الفئة ، وحتى لو لم تكن
الدولة تملك ٢٥ في المائة من الأسهم ، فقد كان من حق المؤسسة
أن تكون ممثلة في مجلس الإدارة (٤) . وكان على جميع هذه الشركات
أن تقدم التقارير عن القرارات التي تتخذها في شؤون سياساتها .

(١) جمعت هذه المبدلات عن أرقام مجمل الانتاج المنشورة في الجدولين رقم ١٢٥٠
من الصورة العامة للخطة الخمسية ومن الموازنة العامة لوزارة الخزانة لعام ١٩٦١-١٩٦٢ ،
من ٦١ ومن كتاب مديرية الإحصاءات العامة « إحصاء الانتاج الصناعي » لعام ١٩٥٩ ،
ومن الكتاب السنوي لعام ١٩٦٠ الجدول رقم ٣٤ .

(٢) كانت للمؤسسات التي تستخدم عشرة أو أكثر من العمال ، تمثل نحو من ٥٦
في المائة من مجمل الانتاج الصناعي وكانت تستخدم ٤٦ في المائة من مجموع قوة العمالة .
(٣) ذكرت ، وقد لا يكون اقتراحي صحيحا تماما ان انتاج الصناعة « المنظمة »
مباذل لانتاج الشركات التي تستخدم أكثر من عشرة عمال . وتعود نسبة الانتاج هنا مرة
ثانية الى مجمل الانتاج كله . لكن صافي أرقام الانتاج لم تتوافر لنا حتى الآن .

بلغ عدد الشركات المنضمة الى المؤسسة الصناعية في نهاية عام ١٩٥٩ سبع
وخمسون شركة . ولكن الدولة كانت تملك ٢٥ في المائة أو أكثر من الأسهم في عشرينها
ليس إلا . (الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ ، ص ١٨٢) .

وكان في وسع المنظمة أن تطلب من الشركات التي تملك الدولة ٢٥ في المائة أو أكثر من أسهمها أن تعيد النظر في سياساتها هذه (١) . وبالرغم من انسحاب السلطات القانونية للمؤسسة إلا أن من العسير تقييم شكل الاشراف العام الذي مارسته على الشركات المنضمة اليها ودرجته . وتقول إحدى الصحف أن المؤسسة كانت تعين ممثلها في مجالس إدارات هذه الشركات للتثبيت من أن عملياتها كانت توجّه توجيهها صحيحا إلى المصلحة العامة (٢) . وقالت صحيفة أخرى أن المؤسسة كانت تعمل كمركز إداري للدولة التي تشمل دور المستثمر ورجل الأعمال (٣) . وأكدت البيانات الرسمية بصورة واضحة أن العلاقات بين المؤسسة وإدارات الشركات التي تتألف منها كانت تقوم على أساس الشركة ، ولقد عملت مصلحة الاستعلامات في عام ١٩٦٠ كل ما في وسعها لدخض أكاذيب العناصر «المفوضة» التي كانت تروج أن العلاقات تقوم على أساس السيطرة والتحكم والتفرد ، وأكدت المصلحة أن العلاقات تقوم على أساس من التعاون والإسهام في توجيه هذه الشركات للتأكد من قيام الانسجام بين النشاط الاقتصادي للقطاعين الخاص والعام (٤) .

وبالرغم من أن القرائن التي سقتها حتى الآن لا تؤلف أساسا كافيا لتقييم درجة السيطرة الفعلية التي مارستها المؤسسة الصناعية ، فإن الحكومة ولا ريب كانت قد زودتها بسلطات كافية على سياسات الاستثمار والإنتاج « في الشركات التي تملك الدولة أسهما فيها للتأكد من إسهامها في مخططات التنمية الاقتصادية .

وكانت الموجات الصناعية والتجارية الضخمة التي يسيطر عليها بنك مصر تمثل المجال الآخر للصناعة المنظمة الصالحة لفرض سيطرة الحكومة وضغطها عليها . وكان هذا المصرف بالتعاون مع كبار الرأسماليين المصريين قد قام بتأسيس عدد من الشركات منذ إنشائه في عام ١٩٢٠ . وقام أيضا برعاية الإصدارات الرأسمالية الجديدة من الشركات والمشروعات القائمة ، وزود بقروض الطويلة والقصيرة الأجل

- (١) الكتاب السنوي للمؤسسة الاقتصادية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، ص ١٧ - ص ١٨ والنشرة الاقتصادية لبنك مصر عدد سبتمبر من عام ١٩٥٧ ص ٧ .
(٢) المجلة الاقتصادية والسياسية المصرية لعام ١٩٥٧ ص ٢٩ .
(٣) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري العدد الثاني لعام ١٩٥٨ ص ١١٣ .
الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ص ٩٢ و ص ١٨١ .
وبيانات وزير الخزانة في الإيجيبيال جازيت عدد ٢٨ أغسطس ١٩٥٧ .
(٤) تقرير الموازنة لعام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ الصادر عن وزارة الخزانة والاقتصاد ص ١٢ و ص ١٦ .

الشركات التي كان يملك الأسهم فيها ، وبالرغم من ان البنك لم يحتفظ في ودائعه الا بشطر من حصته في رؤوس أموال الشركات المتفرعة عنه ، الا انه كان يملك القول الفصل في ادارتها ، وكثيرا ما كان اعضاء مجلس ادارته ، اعضاء في مجالس ادارات الشركات التابعة للبنك (١).

وكان بنك مصر قد انشأ شركات للملاحة والطباعة والفسادق والتأمين. وكانت مجموعة شركات البنك تنتج المواد الكيماوية والعلاجات والزيوت النباتية ، والاسمنت والمنسوجات (٢). وكانت صناعة النسيج كما سبق لنا ان بينا تسيطر على الصناعة المصرية (٣). وكانت شركات الغزل والنسيج التابعة لبنك مصر تنتج نحو من ستين في المائة من مجموع انتاج البلاد من هذه الصناعة وتستخدم ٥٣ في المائة من مجموع قوة العمالة في القطاع المنظم لانتاج المنسوجات (٤).

وكانت العلاقات وثيقة دائما بين الدولة وبنك مصر منذ انشاء هذا البنك ، فعندما شرعت وزارة المالية في عام ١٩٢٥ في تقديم القروض الى الصناعيين عهدت الحكومة الى بنك مصر ، بإدارة المشروع والاشراف عليه . وكان معظم التمويل الصناعي الذي قدمته الدولة ، عن طريق شركات بنك مصر (٥). وعندما تعرض البنك في مستهل الحرب العالمية الثانية لهزة اقتصادية ، تدخلت الحكومة وضمت ودائعه ، ودفعت مليوني جنيه من قروضه ، واتخذته من الافلاس الذي كان لابد وان يترك آثارا خطيرة على الصناعة . وقامت وزارة المالية مقابل ذلك بإعادة تنظيم ادارة البنك وتسلمت شطرا من أسهمه التأسيسية ، وأخذت لنفسها الحق في رفض أية تعيينات في مجلس ادارته (٦) .

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر . عدد ديسمبر ١٩٥٩ من ٢٦ - من ٢٧ وعدد يناير ١٩٦٠ من ٤٦ - من ٤٩ وكتاب الجريش من ٢٢٣ - ٢٤٠ .

(٢) مشروع الوزارة الذي قدمته وزارة المالية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ . من ٧٤ والكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ . من ١٣٤ .

(٣) مثلت صناعة النسيج ٤٢ في المائة من صافي انتاج البلاد الصناعي و ٤١ في المائة من فرص التشغيل ونحو من ثلثي دخل البلاد من النقد الاجنبي من طريق الشركات الصناعية التي يزيد عدد عمالها على عشرة . (دائرة الاحصاء - اعضاء الانتاج الصناعي لعام ١٩٥٧ احصاءات الكتاب السنوي لعام ١٩٥٨ . الجدول ٣٤) .

(٤) النشرة الاقتصادية لبنك مصر يناير ١٩٦٠ من ٤٣ .

(٥) الجريش . من ٢٢٣ ونشرة البنك الصناعي من قسم الصناعة والقروض من ٧ - من ٨ .

(٦) الجريش . من ٢٤٧ - ٢٤٤ .

وتزايد استخدام الدولة بعد عام ١٩٥٦ لهذه السلطات ، وفرضت على مجموعة بنك مصر الاسهام فى مخططاتها لتحقيق التوسع الصناعى (١) . وتشير الأرقام التى نشرتها وزارة الصناعة فى عام ١٩٥٩ الى أن مجموعة بنك مصر كانت مسؤولة تقريبا عن جميع النشاطات التى تقوم بها المشروعات الخاصة كجزء من الخطة الصناعية (٢) . ولا شك فى أن شركات بنك مصر للنسيج لعبت دورا مهيمنيا فى تنفيذ مشروعات الغزل والنسيج ، فلقد قدمت هى ثمانية عشر مليون جنيه من مجموع ٢٣ مليون استثمرت فى هذه المشروعات فى عام ١٩٥٩ (٣) .

ولو عرفنا أن الدولة كانت قد حزمت أمرها على التأثير على مسير الأموال الاستثمارية ، لما جاز لنا أن ندهش والحالة هذه إذا رأينا الدولة تحاول تنظيم توزيع القروض عن طريق البنوك المحلية . فالقيود النقدية تمثل على أى حال إجراءات متوافرة وجاهزة للتنفيذ من جميع الحكومات المعنية بالتأثير على شكل الاستثمارات وهيكليها . وكانت الرقابة على النظام المصرفى المصرى تتم قبل عام ١٩٥٧ على أساس القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٥١ . وكان هذا القانون ينص على تحويل مؤسسة خاصة كالبنك الأهلى المصرى جميع المهام التى تلقى عادة على البنوك المركزية . فهذا البنك مثلا هو الذى يحتكر إصدار أوراق النقد ، ويعمل كبنك للحكومة ، والمقرض الأخير لجميع المصارف . وكان هو المسؤول عن تنفيذ السياسة المالية وتعليمات النقد الأجنبى . وكانت هذه المسؤولية تتيح له السلطات القانونية لأرقام البنوك التجارية على الاحتفاظ باحتياطي نقدي ثابت وبأموال سائلة ، كما تعطيه الحق فى توجيه عمليات السوق الحرة ، والسلطة على تحديد معدلات الفائدة ومعدلات مخصصات البنوك التجارية للاسكان والصيانة . وبالرغم من أن البنك الأهلى ، كان مشروعاً خاصاً ، إلا أن نظامه الأساسى كان يعطى الحكومة السلطة للإشراف على عملياته ، وكانت اللجنة العليا للبنك التى يرأسها وزير المالية هى التى تقرر السياسات المالية ، وكانت اللجنة تضم سبعة أعضاء ، تعين الحكومة خمسة منهم وبينهم بالطبع محافظ البنك الأهلى ، أما المسؤولية الكاملة عن تنفيذ السياسة المالية فكانت من اختصاص مجلس الإدارة الذى يضم ١٣ شخصا تنتخبهم الجمعية العامة لمساهمي البنك . ولكن هذا المجلس كان يضم على أى

(١) يلخص هذا القول آراء رجال الاقتصاد والمسؤولين الذين تناقشت معهم فى هذا الموضوع فى القاهرة فى شتاء ١٩٦٢ - ١٩٦٣ .

(٢) مقال لامين فى مصر المعاصرة عدد يناير ١٩٦٠ .

(٣) النشرة الاقتصادية لبنك مصر . يناير ١٩٦٠ . ص ٣٤ .

حال المحافظ ونائب المحافظ اللذين تعينهما الحكومة (١) .

ويبدو أن الحكومة في عام ١٩٥٧ لم تكن راضية عن النظام القائم لإشراف الدولة على السياسة النقدية وتوزيع القروض ، وذلك لأن قانون المصارف والقروض الجديد والشامل ، الذي صدر في ذلك العام ، عزز كلا من سلطة الدولة على البنك المركزي وسلطة هذا البنك على البنوك التجارية . وهكذا تركز وضع السياسة المالية وإدارتها في لجنة واحدة يرأسها وزير المالية ، وسيطر عليها الذين تعينهم الدولة ، وطلبت الحكومة من البنك المركزي أن ينظم عملية توفير القروض وقوائدها ، بطريقة تؤمن سد المتطلبات الفعلية لقطاعات التجارة والصناعة ، وخولت الحكومة البنك الحق في تقرير معدلات الفائدة لجميع البنوك ، وأن لا يكتفى بالإشراف على معدلات أموالها الاحتياطية والسائلة فحسب ، بل وأن يمنع البنوك التجارية منها ، من الاحتفاظ بموجوداتها في مجالات استثمارية لا يسمح بها رسمياً ، وأن يضمن اتباع البنوك ، لتعليمات الحدود العليا من القروض التي تحددها الدولة بالنسبة إلى بعض صور الإقراض . واتخذ الإشراف شكلاً أكثر فاعلية عن طريق إجبار البنوك على تسجيل نفسها في البنك الأهلي ، وعلى إصدار بيانات تفصيلية عن عملياتها التسليفية وعلى تقديم حساباتها إلى المحاسبين العامين (٢) .

وهناك طرازان للبنوك في مصر ، أولهما طراز المؤسسات المتخصصة المهمة بشؤون تمويل أشكال معينة من النشاط الاقتصادي ، وثانيهما طراز البنوك التجارية المماثلة للطراز البريطاني . وكان الطراز الثاني أكثر أهمية في ميدان مجمل العمليات التسليفية ، وبلغ مجموع قروضها في عام ١٩٥٩ ثمانية أضعاف القروض التي قدمتها البنوك المتخصصة . وكان الرعايا البريطانيون والفرنسيون يشكلون قبل عام ١٩٥٦ معظم رؤوس أموال البنوك التجارية العاملة في مصر ، بينما كانت ملكة البنوك المتخصصة محصورة إلى حد ما في المصريين أو في الحكومة المصرية التي تملك البنك العقاري المصري ، وتملك نصف أسهم البنك الصناعي ونصف أسهم البنك الزراعي والتعاوني (٣) .

(١) مقال «أساليب العمل المصرفي المركزي في مصر» لـ ش. فهمي في أوراق الشرق الأوسط الاقتصادية لعام ١٩٥٤ . ص ٥٧ و ص ٦٢ و ص ٧١-٧٢ . والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلي . عدد (٢) لعام ١٩٥٧ . ص ٢٢٥ - ص ٢٥٢ والنشرة الثانية لعام ١٩٥٨ ص ١٢١ - ص ١٢٤ وكتاب علي . ص ١٠٢ - ١٠٧ .

(٢) القانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ .

(٣) الكتاب السنوي للتوسعة الاقتصادية لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ص ٥٩ - ٧٨ ومقال

ثالث مالي في مصر الحاضرة عدد أكتوبر ١٩٦٢ ص ١٦ - ١٨ .

وعندما صادرت الثورة موجودات الرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر أثناء حرب السويس ، أصبحت الحكومة تملك الشطر الغالب من أسهم سبعة بنوك تجارية وبنكين متخصصين هما «كريدى فونسيه» والبنك العقاري ، وخمس شركات للتأمين . وأصبحت هذه المؤسسات الممصرة مع البنك الصناعى والبنك الزراعى والتعاونى تحت الإشراف المباشر لمؤسسة التنمية الاقتصادية (١) . وهكذا أصبحت الدولة في عام ١٩٥٨ ، وعن طريق المؤسسة تسيطر على جميع البنوك المتخصصة في مصر ، وسبعة من البنوك التجارية التي تمثل قروضها نحواً من نصف ما تقدمه البنوك التجارية في مصر كلها من قروض ، وخمس شركات تأمين تمثل نشاطها أكثر من ٨٦ في المائة من مجموع عمليات التأمين في البلاد (٢) . ومع ذلك فإن أموال التأمين لم تسهم كثيراً على أى حال في عملية تجميع رؤوس الأموال الداخلية (٣) .

ومثل تمصير ممتلكات العدو في البداية ، ردّ تعقل على الهجوم الإنجليزى - الفرنسى ، ولكن هذا الحافز ما لبث أن كبر ليجسد الرغبة في تمصير جميع شريانات الاقتصاد القومى (٤) . وفرض على جميع البنوك الأجنبية وشركات التأمين والوكالات التجارية أن تتحول وفي غضون خمس سنوات إلى شركات مساهمة ومصرية في ملكية أسهمها . وقد وصفت الحكومة هذه السياسة بأنها إجراء وطنى يقصد منه خلاص البلاد من النفوذ الأجنبى على السياسات الاستثمارية لمؤسسات مصر المالية (٥) . وأضافت الحكومة أن التمصير قد أعاد للمواطنين الحق في توجيه رؤوس أموالهم ، أو الحق في التصرف بها ، وتحولت البنوك وشركات التأمين الأجنبية إلى مؤسسات مصرية (٦) .

ولكن مهما كانت الدوافع للتمصير أو جذوره ، فإنه جعل الدولة سيطرة سيطرة كاملة على أئنية التمويل ووسائله . ولم تكن هناك

(١) الكتاب السنوى للمؤسسة الاقتصادية لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ . ص ٥٩ - ٧٨ و ص ٨٦ - ٩١ . ويعد الكتاب موجودات البنوك وشركات التأمين التي تم تمصيرها . وأدمجت البنوك التجارية السبعة في أربعة بنوك هي بنك الإسكندرية وبنك الجمهورية وبنك القاهرة والبنك الاتحادى .

(٢) وزارة الخزانة - تقرير الموازنة لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ . ص ٦٦ - ٧ والكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة ص ٩٧ .

(٣) مذكرة مجلس التخطيط القومى رقم ٧٩ نشاطات شركات التأمين (١٩٥٩) .

(٤) وزارة الخزانة - تقرير الموازنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . ص ١٠٠ .

(٥) وزارة الاقتصاد - التقدم الاقتصادى ل الجمهورية العربية المتحدة .

ص ٨٩ - ٩٤ الكتاب السنوى لعام ١٩٥٦ و ١٩٦٠ ص ١٠١ - ١٠٢ و ص ٨٩ .

(٦) كتاب على ص ٨٤ - ٩٠ . تقرير الموازنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . ص ١١ واسكتاب

السنوى لعام ١٩٥٦ . ص ١٠١ .

إلى الواقع أية فكرة في تحويل تلك المؤسسات المالية ذات الأهمية الضخمة إلى رجال الأعمال الأفراد ، وهو ما قد تعنيه عبارة التخصير ، كما ذكرت بيانات الحكومة في إيضاحها لهذه السياسة .

ولقد أصبحت البنوك وشركات التأمين الرئيسية منضمة على النقيض من ذلك إلى المنظمة الاقتصادية التي قامت بتصرف عملياتها وفقا للمصلحة العامة ، أو التي قامت بتوجيه النظام المصرفي في الطريق السليم المؤدى إلى نفع البلاد الاقتصادي^(١) .

واعترف الدكتور القيسوني في خطاب الموازنة لعام ١٩٥٧ بأن مهام الحكومة لم تعد مقتصرة على الواجبات الكلاسيكية التقليدية المتمثلة في حفظ الأمن وإقامة ميزان العدل وتأمين شئون الدفاع ، وإنما أصبحت متنوعة ومتسعة ، بحيث تشمل آفاق أرحب وأوسع^(٢) . ومن المؤكد أن الحكومة تخلت عن سياستها السابقة بالاكتماء بتشجيع الاستثمار في الصناعة مؤثرة عليها نهجا آخر ، أكثر إيجابية . فلقد دفعتها خططها الطموح لتحقيق التصنيع إلى التدخل المباشر في سير الأموال الاستثمارية . وحد القانون أولا وقبل كل شيء من استثمار الأموال في العقارات . ثم تمكنت الدولة عن طريق المؤسسة الصناعية ومجموعة بنك مصر من إرغام القطاع المنظم للصناعة على الاحتفاظ بمزيد من الأرباح واستثمارها في الوسائل المقبولة وحدها ، كما فقدت الشركات الرئيسية في الواقع كل قدرة على التحرر في مشروعاتها الاستثمارية .

وأدى تأمين البنوك وشركات التأمين الأجنبية في النهاية مع النظام القائم للإشراف على العملات الأجنبية ، إلى تمكين الحكومة من الحصول على السلطات الكافية لتوزيع تخصيص الأموال في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وتقريرها . ويبدو أن الدولة وصلت في عام ١٩٥٨ إلى المركز الذي يمكنها من تخطيط الاستثمارات تخطيطا كاملا .

الزراعة

لكن الحكومة لم تحصل على أي حال ، على نفس السلطات والصلاحيات في القطاع الزراعي . فالمعروف أن الفلاحين في مصر ، كما في غيرها من المجتمعات الأخرى يحاولون التملص من سيطرة السلطات المركزية . وتقسم السياسات الزراعية في مصر إلى سياسات

(١) العدد الخامس من الأجيال جازيت في يوليو من عام ١٩٥٧ . ص ١٢ . تقرير الموازنة لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ص ٧٢ والكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ . ص ١٠٩ .

(٢) تقرير الموازنة لعام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ . ص ٤٩ .

افقية وأخرى عمودية . فالسياسات الأفقية تعنى بزيادة مساحات الأراضي الزراعية وبمقادير مياه الري المتوافرة للانتاج الزراعي ، وبالقضايا التي تكون عادة من شأن الدولة . أما السياسات العمودية فتتعلق بالطاقة الانتاجية للأرض وللناس الذين يعملون فيها ، والمعروف ان القاملية ، كانت في الماضي جزءا من مجالات نفوذ المشروعات الخاصة . وبالرغم من ان التأكيد الرئيسي في سياسة الدولة بعد الثورة كان متجها الى استصلاح الأراضي وتحسين نظام الري ، الا ان الحكومة ضاعت من اهتمامها أيضا في ما تقدمه الأرض من محاصيل ، وهو اهتمام انعكس في ارتفاع الانفاق العام على مشروعات التوسع العمودي في الزراعة . ولقد خصصت الأموال من الخزينة العامة الى أنواع المشروعات التي أوصى بها ومنذ أمد طويل أولئك الذين تولوا دراسة مشاكل مصر الزراعية . ويبدو ان الكثير من هذه الأموال ، قد انصب على البحوث الأساسية الهادفة الى اكتشاف التقاوى ، ومشاكل تربية الماشية ، والمبيدات الحشرية ، والعلاجات الحيوانية التي تصلح لوادي النيل . وبدأت عمليات مسح التربة للعثور على المحصولات والأسمدة المعينة التي تصلح أكثر من غيرها للأجزاء المختلفة من وادي النيل ، كما أجريت التجارب لتقرير أكبر قدر من الرطوبة اللازمة لمختلف المحاصيل ، وأحسن السبل لتصرف المياه الفائضة . وانفقت الأموال العامة أيضا على ارشاد الفلاحين الى هذه الاكتشافات والأساليب الجديدة . وتم توزيع الأنواع المحسنة من التقاوى وبذور القطن والقمح والأرز على أوسع نطاق ممكن في البلاد . وأقامت الحكومة رغبة منها في عرض نتائج الأساليب الزراعية الحديثة على الفلاحين ، مراكز للإرشاد الزراعي والمزارع النموذجية في عدد من القرى ، كما أعدت وزارة الزراعة حملات خاصة لتعليم الفلاحين على أساليب مكافحة الآفات والأوبئة النباتية والحيوانية (١) .

ولا شك في ان ادخال هذه الابتكارات الجديدة ، كان يجري بمنتهى السهولة في الأراضي التي تسيطر عليها الدولة بطريقة او بأخرى . فلقد تجنبت الدولة مثلا في اراضي تعاونيات الاصلاح الزراعي تجزئة هذه الممتلكات بالسماح للمتفعين منها بثلاث قطع من الأرض توزع على ثلاثة حقول كبيرة ، تمارس فيها التعاونية نظام الدورة الزراعية عن طريق الالتزام . وتجنب هذا النظام ما يؤدي اليه وجود قطع متفرقة من الأرض تنتج صوراً متعددة ومختلطة من المحاصيل عادة ، من خروج

(١) تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ١٩٥٥ (ص ٦٦ - ٧٨) كتاب سيد مرعي عن الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة ص ٧٨ - ٨٤ . الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٦ ص ٢٢٧ - ٢٥٢ .

على قواعد الاقتصاد ، ولذا فقد حال دون اجتهاد الفلاحين لخصوصية التربة ، عن طريق اتباعهم لآلية لا علمية للدورات الزراعية (١) . وكانت التعاونيات تبتاع التقاوى والأسمدة ، كما كان العمل الجماعي يطبق في مكافحة الآفات والأوبئة النباتية والحيوانية (٢) . وكانت وزارة الإصلاح الزراعي تعين الخبراء الزراعيين عادة كمديرين للتعاونيات الزراعية ليقوموا بإرشاد الفلاحين على الطرق الزراعية الحديثة ، وكانت لهم أيضا سلطات كافية لإلزام أعضاء التعاونيات بتبني الطرق الزراعية التي ترى الوزارة أنها صالحة للتطبيق (٣) . ولكن تعاونيات الإصلاح الزراعي لم تكن تمثل إلا جزءا صغيرا للغاية من الزراعة المصرية . وبالرغم من أن المساحات التي أعيد توزيعها كانت قد زادت إلى حد ما عن طريق إدخال أراضي الوقف فيها ، وعن طريق إجبار شركات استصلاح الأراضي على بيع ربع الأراضي التي تستصلحها إلى الدولة ، فإن سلطة وزارة الإصلاح الزراعي لم تتعد حتى نهاية عام ١٩٩٩ أكثر من ١٢ في المائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة (٤) .

وطبقت الحكومة أيضا نظام الزراعة الجماعية في الأراضي التي قامت هي باستصلاحها مؤخرا . وتم اختيار الفلاحين لمديرية التحرير بصورة دقيقة وأخضعوا لآلية روعيت الدقة في أعدادها بالرغم من أنهم ملاك الأرض التي يفلحونها بصورة قانونية . (٥) ولا شك في أن المليون فدان التي سيتم استصلاحها ضمن خطة السد العالي ستخضع لنظام مماثل من الزراعة التي تتم تحت إشراف الدولة ، ومع ذلك ، فإن الأراضي الزراعية التي ستخضع لإشراف الحكومة لن تتعدى بعد استكمال مشروع السد العالي أكثر من ثلث الأراضي المزروعة في مصر تقريبا (٦) وقررت الحكومة في عام ١٩٥٧ ، وكانت نتائج السد العالي لا تزال بعيدة عن

(١) كتاب م. دارينج عن « الإصلاح الزراعي في إيطاليا ومصر » والكتاب السنوي للتعاون الزراعي في عام ١٩٥٦ ص ١٨ .

(٢) كتاب سيد مرعي عن الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة . ص ٥٧ .

(٣) نص القانون رقم ٥٥٤ لعام ١٩٥٤ على تحويل الدولة سلطة اخراج المنقذين من أراضي الإصلاح الزراعي إذا تميزت ادارتهم للأراضي التي وزعت عليهم بالسوء .

(٤) الأيجيشيان جازيت عدد ١٨ يوليو ١٩٥٧ ومقابلة لصعب في أوراق الشرق الأوسط الاقتصادية لعام ١٩٦٠ .

(٥) كتاب دوري وارنر عن الإصلاح الزراعي والائتماء في الشرق الأوسط والعرب أخرى حماد - الدار القومية القاهرة ص ٢٩ - ص ٥٢ .

(٦) هناك مجموعة من التقديرات عن مساحات الأراضي التي سيتم استصلاحها عندما ينتهي العمل في السد العالي . ولقد استخدمت رقم المليون فدان الذي ورد في تقرير هيئة السد العالي عن الجوانب الاقتصادية للسد العالي (١٩٦٢) لكن هذا الرقم كما تشير التقديرات الأخيرة سيرتفع إلى مليون وستمائة ألف فدان تتحول إلى الري الدائم .

التحقيق بحقبة زمنية على الأقل ، احساسا منها بالحاجة الملحة الى زيادة الحاصل ، ولا سيما في الاراضي الصغيرة الخارجة عن نطاق مساحات الاصلاح الزراعي ، نشر التعاون ليشمل جميع ارجاء الريف المصري .

ولا شك في ان التجربة القصيرة مع تعاونيات الاصلاح الزراعي ، والتجارب الطويلة مع التعاونيات التسليفية ، اقنعت الحكومة بأن في وسعها التأثير على العملية الزراعية ، بصورة أكثر يسرا وسهولة ، اذا تم تنظيم الفلاحين في مجموعات . وذلك التعاونيات على الأقل الاتصال بين وزارة الزراعة وآلاف الفلاحين الصغار المنتشرين في وادي النيل . ولا شك في ان الأنظمة الأساسية التي تم تأليف التعاونيات بموجبها أمنت للحكومة أيضا فرص توجيه نشاطات هذه التعاونيات . ولقد فرض القانون عليها مثلا ان تسجل نفسها لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ، وان تقدم حساباتها الى محاسبى الدولة ، كما اعطت للوزير الحق في نقض القرارات التي تتخذها الجمعيات المحلية (١) .

وكانت الدولة قبل الثورة تشجع تأليف التعاونيات عن طريق تقديم القروض القليلة الفائدة الى اعضائها ، وتقديم حاجاتهم من النقاي والاسمدة بأسعار مخفضة الى حد ما . وكانت الاموال العامة تصل الى الفلاحين عن طريق البنك الزراعي والتعاوني الذي انشئ بمبادرة من الدولة في عام ١٩٢١ لسد متطلبات صغار المزارعين الى القروض القصيرة الاجل وبفوائد معقولة . وعندما حل عام ١٩٥٦ كانت هناك نحو من ألفي تعاونية قد انشئت في البلاد للافادة من تسهيلات القروض التي يقدمها البنك ، ولتحقيق الفوائد الاقتصادية عن طريق الشراء بالجملة ، ولتقوم التعاونيات احيانا بتسويق منتجات اعضائها (٢) . وهكذا عندما قررت الحكومة تنظيم جميع المزارعين المصريين في جمعيات تعاونية ، وجدت البنك الزراعي والتعاوني اداة نافعة في تحقيق اهدافها . واقتصرت القروض القليلة الفائدة التي يقدمها البنك بعد عام ١٩٥٧ على اعفاء التعاونيات الزراعية . واصبحت هذه التعاونيات وحدها أيضا القادرة على شراء النقاي والاسمدة والادوات الزراعية ، من البنك الذي يبيعها اليها بأسعار مخفضة ولتقت التعاونيات أيضا الهيات من الدولة لتقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية الى اعضائها (٣) .

(١) راجع كتاب شيانة عن الاقتصاد الزراعي التعاوني ص ١٣٠ - ص ١٣٤ .

(٢) غرغوزي في كتابها ص ٤٢ - ٤٣ ومقال نانامالي في مصر الماصرة عدد اكتوبر

١٩٦٢ ص ٢٩ و ص ٣٤ .

(٣) الاجيشيان جازيت في ١٤ اكتوبر و ٢٥ ديسمبر ١٩٥٧ و غرغوزي ص ٢٨ -

ص ٤٣ .

وبالرغم من ان الحكومة لم تكن ترغب الفلاحين على الانضمام الى التعاونيات الا انها كانت تفريهم بمختلف السبل والوسائل على ان يصبحوا من الاعضاء .

وتحولت التعاونيات والقروض الزراعية في الوقت نفسه عن ان تكون وسائل لتحسين اوضاع الفقر التي يعاني منها صغار الفلاحين ، الى ادوات لتنفيذ سياسة الدولة في تحسين الدخل عن طريق الزراعة . وشدت التعاونيات الزراعية كلها الى البنك الزراعي الذي غدا مسؤولا عن الاشراف على نشاطاتها ، وعن تعيين الموظفين لادارتها . ويقول الدكتور تنامي الى ان اقدام نظام التسليف التعاوني تثبتت في مصر على اساس التفهم بان الهدف من الاقراض الزراعي ، الاشراف على الطريقة التي تنفق فيها هذه القروض (١) . وهكذا كانت حاجة الفلاحين الى القروض بفوائد معقولة من الحوافز التي شجعتهم على تأليف التعاونيات وامنت للدولة الفرصة في ان ترى هذه القروض تستخدم بطرائق تقرها وزارة الزراعة . وهكذا اسار تقديم القروض ذات الفوائد الخفيفة جنبا الى جنب مع النفوذ القوي الذي فرضه البنك على استعمال الاراضي ومعدات زراعية يختارها موظفو الحكومة (٢) .

وكانت الحكومة رغبة منها في التاكيد من استخدام القروض استخداما صحيحا لا تعطيه القروض نقدا . بل في صورة تقاوى واسمدة ومعدات زراعية يختارها موظفو الحكومة (٣) .

والنتيجة

وتحول الضباط الاحرار بعد عام ١٩٥٦ عن سياستهم القديمة في تنمية الاقتصاد عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص ، لتحقيق معدلات اعلى من تجميع الرساميل العامة ، وتوزيعها على مجالات الاهتمام التقليدي للدولة ، لتوليد القوة المحركة ، وتحسين وسائل الري ، بالإضافة الى تخصيص مقادير كبيرة منها للمشروعات الطموحة الهادفة الى الاسراع في غلة سير النمو الصناعي .

(١) تاناما مالي . ص ٢٤ .

(٢) سيد مرعي . ١٠٠٠ . الامصلاح الزراعي في مصر . (١٩٥٧) . ص ص ١٢١ -

١٢٢

(٣) وزارة الزراعة . نحو زراعة اشتراكية . (١٩٦٢) . ص ص ٢٠١ - ٢١٥ .
الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٩ (ص ص ٢٧٢ - ٢٧٥) وتقرير الموازنة لعام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ص ١٩ - ص ٢٠

وعندما حل عام ١٩٥٩ كان الانعكاس الكامل قد تحقق في دور المسؤولية عن تجميع رؤوس الأموال في البلاد . وبالرغم من أن الأرقام تفتقر إلى النضج والوضوح إلا أنها تحسر النقاب عن تقدير تقريبي لحجم هذه المسؤوليات وتوضح أن ٧٢ في المائة من مجموع رؤوس الأموال المجمعة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ كانت عن طريق القطاع الخاص (١) . وكانت الدولة هي المسؤولة عن تجميع ٧٤ في المائة من مجموع رؤوس الأموال في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ (٢) وهكذا ازدادت حصة الدولة من الاستثمار بصورة مستمرة منذ وقوع الثورة ، إلى أن أصبحت هي الحصة المسيطرة (٣) . وكان القطاع الخاص لا يزال حتى عام ١٩٥٩ مسؤولاً عن بناء معظم البيوت في مصر . ولقد لعب هذا القطاع دوراً مهماً في تأمين النقل البري والبحري وتسهيلات التخزين والمعدات للصناعة الضيقة النطاق وكذلك تأمين الموجودات المطلوبة للخدمات المالية والتجارية . ولكن رؤوس الأموال المحددة الجديدة والمطلوبة لتأمين الطاقة الكهربائية اللازمة ، ولإنتاج الزراعي وللشطر الأكبر من الإنتاج الصناعي ، ظلت تؤمن من الدولة .

وأدت زيادة استثمارات الدولة إلى التدخل تدخلاً هاماً في استقلال المشروعات الخاصة للحيلولة دون اندفاع الأموال الاستثمارية إلى مشروعات لا تقرها الحكومة ، ولتبع أية منافسة بين القطاعين الخاص والعام ، نظراً لقلة الموارد المالية ، على جميع الشركات التي تملك أسهماً فيها وحاولت تنظيم توزيع الأرباح في المشروعات المنظمة الكبيرة . كما تمكنت من طريق علاقتها الخاصة بمجموعة بنك مصر من الوصول إلى مركز يمكنها من ممارسة نفوذها القوي وسيطرتها على الأرباح وعلى السياسات الاستثمارية لعدد من الشركات الكبيرة . ولكن الرقابات على الاستثمارات لم تصحب على أي حال بمزيد من التنظيم الإضافي لعمليات الإنتاج نفسها ، ويبدو أن سلطات وزير الصناعة في تحديد المواصفات الخاصة بالمنتجات الصناعية والمواد الأولية ، وفي تحديد الأسعار وحدود الربح للشركات الكبيرة المنظمة ، ظلت مقيدة وغير مطلقة . ولم يحس أولئك الذين كانوا يديرون المشروعات الفردية أو يملكونها ، وهي المشروعات التي ظلت تمثل الصورة الغالبة على

(١) راجع الجدول رقم (١٤)

(٢) حصلت على هذا المعدل من أرقام الجدولين رقم ١٢ ورقم ١٣

(٣) تقول مجموعة من الإحصاءات التي أعدها مجلس الإنتاج القومي أن حصة الحكومة في تكوين مجموع رؤوس الأموال الداخلية المخصصة ارتفعت من ٣٤ في المائة في عام ١٩٥٣ إلى ٤٩ في المائة في عام ١٩٥٤ وإلى ٥٤ في المائة في عام ١٩٥٥ و ٦٣ في المائة في عام ١٩٥٦ (التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط - الأمم المتحدة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ص ١٣)

الانتاج الزراعي والخدمات التجارية ، والتجارة الداخلية ، والأعمال
الانشائية بأنه قيود اضافية تفرض على حريتهم كمنتجين . وكان أصحاب
البوت عاجزين من الناحية القانونية عن فرض الایجات التي يريدونها
على مستأجرى بيوتهم . وكان بعض المنتجين يرون ان الحكومة ترفض
توفير النقد الاجنبي اللازم لهم لشراء بعض انواع المستوردات الكمالية
بينما كان آخرون يجدون مصاعب بالغة في الحصول على القروض
والاعتمادات المصرفية لتمويل بعض النشاطات التي لا تقرها الحكومة
وكان المزارعون يجدون موظفي البنك الزراعي اكثر استعدادا للتدخل
في اسلوب ممارستهم فلاحه اراضيهم . ومع ذلك فان امتيازات منتجي
القطاع الخاص، ظلت قائمة بعد الثورة، وان كانوا قد بدأوا يحسون بالقلق
من جراء الدور الاكثر ايجابية الذي اخذت الدولة تلعبه في الشؤون
الاقتصادية المصرية، وكانوا مناخطين ضمن اطار النظام الشامل للأولويات
في تنمية الاقتصاد .

وبينما حملت الدولة على عاتقها المسؤولية الكاملة عن عملية الاستثمار
وقام الزعماء المصريون بالترام الاقتصاد بالتخطيط الشامل حتى وصلوا
به الى التاميم في عام ١٩٦١ ، كانوا حتى هذا التاريخ ، غير واضحين
تماما بالوضوح ، او في حالة شك قلق بالنسبة الى المذهبية الاقتصادية
وكان حتى اكثر المخططين حماسة للتخطيط ، كوزير الصناعة ، يؤكدون
المرّة تلو المرة بأن التنمية لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق تعاون القطاع
الخاص (١) وأكد الدكتور القيسوني لرجال الأعمال ان الحكومة لم تنشئ
المؤسسة الاقتصادية لتنافسهم وانما لتستحث القطاع الخاص على
الاستثمار (٢) . أما الرئيس عبد الناصر ، فكان من الناحية الأخرى ،
أوضح للمؤتمر التعاوني الثالث الذي عقد في نهاية عام ١٩٥٧ ، ان مصر
اخذت تتجه الآن الى اقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ،
ثم ما لبثت الصحف المصرية ان رفعت هذا الشعار ، وتحدثت كثيرا عنه
وبحماسة بالغة . وتضمن الخطاب ايضا بعض عبارات التحذير التي
وجهها الرئيس الى الانتهاز الفردي وإلى استغلال الاقلية المبتزة لجمهور
الشعب . ووعده الرئيس بأن تقوم الدولة بمراقبة الرأسماليين المثبت
من استخدام موارد البلاد في خدمة الشعب وأكد الرئيس ان الدولة هي
المسؤلة عن المبادرة الاقتصادية التي نحمل جميع طبقات الشعب
وقال ان الحكومة تعتزم دراسة احتمالات الانتاج والتعاون مع رؤوس

(١) وزارة الصناعة في كتاب « الصناعة بعد الثورة » ص ٩٣ . والاجيشيان جازيت
عدد ٧ يوليو ١٩٥٧ . ومقال لبيبريه في الأوريان ١٩٥٨ .
(٢) تقرير الموازنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ص ١٣ والاجيشيان جازيت ٧ يوليو ١٩٥٧ .

الأموال الخاصة لتحقيق هذه الاحتمالات (١) . وعندما ألقى الرئيس خطاباً آخر بعد نحو من شهر وفي عشية يوم الوحدة مع سوريا لم يمتص الى أبعد من هذا في تحديد النظام الاقتصادي المصري ، ونفى أن يكون ملتزماً لعقيدة اقتصادية جامدة ، ولكنه ما لبث في مقابلة صحفية أن تحدث بشكل واضح عن الرأسمالية الخاضعة لشراف الدولة (٢) .

ولا شك في أن رفع شعار المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني لم يكن شعاراً سياسياً مناسباً لبناء الوحدة مع بلاد سوريا كانت تهدف دائماً للمشروعات الخاصة وتتغنى بقوادها . ولذا جاء الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الذي صدر في شهر مارس من عام ١٩٥٨ أقل وضوحاً في القضايا الاقتصادية من الدستور الذي كان قد صدر في مصر في شهر يناير من عام ١٩٥٦ . فلقد تحدثت المادة الثانية من الدستور عن عناصر المجتمع الأساسية فقالت أن الاقتصاد القومي سينظم على أسس المخططات التي تنسجم مع مبادئ العدل الاجتماعي وأكدت هذه المادة حصانة الملكية الخاصة وأن القانون هو الذي ينظم مهمتها الاجتماعية . وأضافت أن الملكية الخاصة لا تنتزع إلا لأهداف تتعلق بالمنفعة العامة ومقابل تمويضات عادلة تتفق ونصوص القانون (٣) .

ولم تتحدث الصحف طيلة عام ١٩٥٩ إلا القليل عن « المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني » الذي كانت قد اكرت من الحديث عنه في نهاية عام ١٩٥٧ ، كما أن خطاب الرئيس وأحاديثه الصحفية كانت تتضمن في الغالب تأكيدات مطمئنة للقطاع الخاص . وتضمنت هذه الخطب أن الحكومة لن تنظر في أي حال من الأحوال بعين المقت الى رأس المال الوطني . وأكد الرئيس أن الرأسمال الخاص سيظل حراً طالما كان يعمل لمصلحة المجتمع . ولا تهدف الحكومة الى السيطرة على المصانع الخاصة ، ولكن ما يهبطها هو أن تعمل هذه المصانع في خدمة المصلحة العامة (٤) . وقد يكون المسيو بيرتيني والحالة هذه محقاً في قوله بأن تعبير الاشتراكية لم يكن يعني في مصر في عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ . أكثر من مجرد التعاون لخدمة المصلحة العامة ، وأنه لم يكن يحمل المضمون

(١) الاجيشيان جازيت عدد ٦ ديسمبر ١٩٥٧ .

(٢) خطاب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٥٨ ص ٣٦٢ و ص ٤٠٣ .

(٣) الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة .

(٤) خطاب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٥٩ ص ١٨٥ و ص ٣٥٧ و ص ٣٥٨ .

المالوف الذي يحمله هذا التعبير في أوروبا عادة (١) . ولكن كانت هناك بوادر توحى بوجود تبدل في موقف الحكم في مصر من المشروعات الخاصة، ولعل هذه البوادر هي التي دفعت الأستاذ فانيكيوتيس الى القول بأن كل من قرأ خطابات الرئيس عبد الناصر في عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ كان يتبين تحولاً هاماً في اتجاهاتها وتأكيداً (٢) . ولا شك في أن تقديم الخطة الخمسية الشاملة في عام ١٩٦٠ قد دفع القادة المصريين الى مزيد من البيان الجلي عن طراز النظام الاقتصادي الذي يودون خلقه . وأوضح بصورة أكثر صراحة وجود تباينات يتعذر التوفيق بينها وبين التخطيط المركزي والمشروعات الخاصة .

(١) مقال بيرتية في مجلة أوربانت ١٩٥٨ .

(٢) فانيكيوتيس ص ١٢٧ .

٥ المَدرعات الخامسة والخمسة الخمسية الأولى

عملية التخطيط

ظهر التناقض في مواقف الحكم من المشروعات الخاصة بمنتهى الوضوح في اعداد الخطة الخمسية الشاملة التي تم وضعها في النصف الثاني من عام ١٩٥٩ . فلقد تعهدت الدولة بالقيام بتأمين الشطر الغالب من رؤوس الأموال اللازمة للفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ، وهذه حقيقة توضح وتؤكد الدور الثانوي للمشروعات الخاصة الذي اخذت تلعبه في التنمية الطويلة المدى للاقتصاد المصري . ومع ذلك فقد ظلت البيانات والمطبوعات الرسمية تؤكد ان الخطة كما وضعت منذ البداية ، تمثل محاولة لتحقيق التعاون بين الحكومة والمشروعات الخاصة . ولقد أوضح وزير التخطيط هذه النقطة تمام الايضاح في الخطاب الذي قدم به الخطة الى الاتحاد القومي وفي مقدمة الخطة نفسها اذ قال بأن التعاون والتنسيق والتكامل في الجهود بين مختلف الفئات وبين القطاعين العام والخاص ، تؤلف كلها المبادئ الاساسية التي ارتكزت عليها الخطة . (١) وقال عبد اللطيف البندادي الذي كان مسؤولاً عن تنفيذ الخطة ، ان هذه الخطة لم تكن من وضع عدد قليل من الخبراء وانما كانت ثمرة جهود مستمرة ، وتجارب طويلة من جانب الدوائر الفنية ذات الاختصاص في مختلف الوزارات ، بالإضافة الى تجارب المؤسسات الخاصة والعامة (٢) .

وشرح السيد المرشدي المدير العام لوزارة التخطيط بشيء من التفصيل في التقرير الذي قدمه الى الأمم المتحدة، الطريقة التي تم فيها اعداد الخطة ويبدو ان الحكومة انشأت ست لجان رئيسية للصناعة والزراعة والري والنقل ، والخدمات العامة والمشاكل الاقتصادية والمالية . وضمت هذه اللجان الست أكثر من خمسمائة عضو ، وكانت اللجان المتفرعة منها تمثل جميع دوائر الحكومة ومؤسساتها ، وجميع المؤسسات العمالية والاجتماعية

(١) الخطة الخمسية العامة - الاطار العام ص ٨

(٢) خطاب للبندادي في الاتحاد القومي - في ٤ يوليو ١٩٦٠ .

والخاصة بالإضافة الى بعض الأفراد . وكانت مهمة هؤلاء جميعا دراسة موارد البلاد والتوصية بالبرامج الخاصة لكل قطاع من القطاعات التي تنوّلها اللجان . ويؤكد المرشدي ، ان روح التعاون الوثيق بين لجنة التخطيط القومي والوزارات المتعددة والمؤسسات الخاصة والعامّة سيطرت على أعمال اللجان طيلة المدة التي استغرقتها اعداد الخطة . وكانت هناك أولا وقبل كل شيء الرغبة المشتركة في تحقيق الاهداف ، واعداد الخطة القومية بأحسن الصور الممكنة وضمن المهلة الزمنية المحددة (١) .

ولا شك في ان اللجان المختلفة اجتمعت في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٩ ، ولكن قد يكون من العسير تحديد تمثيلها للقطاع الخاص ، دون أية دراسة دافعه وتفصيلية لأعضاء هذه اللجان ، ولم تنضج لنا أيضا العلاقة بين تقارير هذه اللجان وبين الإطار العام للخطة . ولاشك في ان أية مقارنة لتقارير اللجان المختلطة بإطار الخطة ، ولاسيما بالنسبة الى مواضيع العمالة والاستهلاك والتجارة الخارجية ، تبرر القول بأن هذه العلاقة كانت مفتقرة الى الوضوح (٢) ، بالرغم من ان الحكومة قد ضمنت الخطة الكثير من المشروعات التي أوصت بها لجان الصناعة والزراعة والنقل (٣) . ولكن خلافا واضحا في الرأي قام حول موضوع تحقيق معدل أعلى ومحتمل لتنمية الموارد ، بين اللجنة المختلطة للمشاكل الاقتصادية والمالية وبين لجنة التخطيط القومي . فلقد بينت اللجنة المختلطة في ضوء دراساتها لطواهر الادخارات الداخلية واحتمالات النقد الاجنبي المتوفر ، ان معدل النمو الذي تقترحه لجنة التخطيط القومي ، مغرق في تفاؤله (٤) ويبدو ان اللجنتين ، قد حارتا في تنفيذ القرار الذي اتخذ باختيار معدل للنمو ، يفوق توصياتهما الأصلية . وأوضحت وزارة الارشاد الموقف فقالت : ان الاقتصاديين قد قدروا عشرين عاما لتنفيذ الخطة . ولذا فقد تقرر تعديل الخطة بحيث يتحقق تنفيذ البرنامج على أساس ثوري في

(١) كتاب المرشدي ، ص ٢٦ و ٥٨ و ٦٠ وكتاب ابراهيم حلمي عبد الرحمن ونزيه شيف عن « التواحي الاجتماعية للتخطيط للتنمية في الجمهورية العربية المتحدة » (١٩٦١) من منشورات معهد التخطيط القومي .

(٢) منشورات لجنة التخطيط القومي رقم ٢١٩ و ٢٤٥ و ٢٤٦ وتقارير اللجان عن النقد الاجنبي وقوة العمالة والاستهلاك (١٩٥٩) .

(٣) منشورات لجنة التخطيط رقم ٢٠١ - ٢١٠ و ٢٢١ - ٢٤٠ و ٢٤٩ - ٢٦١ . تقارير لجان النقل والصناعة والزراعة (١٩٥٩) وكتيب كواد الخطة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ .

(٤) يبرز هذا التباين في منشورات لجنة الصحة رقم ١١٢ و ١٢٤ و ١٣٤ و ١٦٣ و ٢١٦ - ٢١٧ و ٢٨٠ - ٢٢٠ و ٢٩٢ (١٩٥٩) .

فترة لا تزيد على العشر سنوات (١) . وهكذا فإن إجراء أية مقارنة بين تقارير اللجان المختلفة وبين إطار الخطة ، يدعم الاستنتاج القائل بأن مشورة القطاع الخاص التي مثلتها هذه اللجان المختلفة ، قد تجاهلت في القرارات الأساسية للخطة .

ومع ذلك كان اسهام القطاع الخاص وتعاونه أمرين ضروريين لانجاح الخطة . فلقد عملت الدولة ولا شك منذ قيام الثورة على اضعاف استقلال القطاع الخاص والحد من أهميته الشاملة ، ومع ذلك ظل الاقتصاد المصري عشية وضع الخطة الأولى ، يحتفظ بمظهر نظام المشروعات الحرة . ويبدو أن التزام الدولة بمبدأ التخطيط الشامل ، كان يبدو مغرقا في الطموح بالنسبة الى المجالات الانتاجية الواسعة التي كانت لا تزال خارج نطاق السيطرة الحكومية . ويبدو هذا الطموح في النواحي الاجتماعية التي تضمنتها شطر من إطار الخطة ، فهذه النواحي تميز بين القطاعين الخاص والعام ، وتقسم القطاع العام الى «إدارات حكومية ومشروعات حكومية» وتشمل الإدارات المؤسسات العامة التي تلتزم بتقديم الخدمات الجماعية الى المجتمع سواء أكانت من الطراز التقليدي كالآمن والقضاء ، أو من الطراز الذي تؤمنه الحكومة لمصلحة الشعب لا لفائدتها (٢) . وتحدد عمل الحكومة من الناحية الأخرى بمجالات النشاط في انتاج السلع وفي شئون النقل وخدمات المواصلات والاسكان الاقتصادي والأعمال المالية التي تقوم بها بحثا عن الأرباح ، أما كبديل عن القطاع الخاص أو كتكملة له (٣) . وتضمنت أعمال الحكومة جميع المؤسسات الخاضعة بطريقة أو بأخرى للإشراف العام ، وهي تتركز في ثلاث صور من المشروعات أولاها المؤسسات التي تملكها الحكومة وتسيطر عليها منذ انشائها ، كالسكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية وبعض المصانع الحربية ، وثانياتها المؤسسات التي أصبحت الدولة تملكها كنتيجة لتمصير ممتلكات الأجانب ، كهيئة قناة السويس والبنوك وشركات التأمين ، وثالثتها المؤسسات التي تملكها الدولة أو تملك معظمها والتي تشرف المؤسسة الاقتصادية على إدارتها (٤) . ولم تتضمن تقديرات الخطة لعام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ شركات بنك مصر التي كانت الدولة تمارس شكلا من أشكال التفوذ عليها عن طريق العلاقة الخاصة القائمة بين الدولة

(١) الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ ، ص ٨٢ . ولقد أوصت لجنة التخطيط القومي بزيادة الدخل في غضون عشرين عاما . بينما حددت الخطة الى مضاعفة معدل الانتاج القومي في حقبة من الزمن .
(٢) الإطار العام للخطة الخمسية . ص ١٨٢ .
(٣) نفس المصدر ص ١٤٩ .
(٤) نفس المصدر ص ١٥٠ و ص ١٨٢ - ١٨٥ .

وبنك مصر . ولكن ادخال هذه الشركات ما كان ليحدث أى تغيير ، فى مجمل الانتاج القومى وتقاسمه بين القطاعين الخاص والعام ، وان كان سيغير التوزيع ضمن اطار القطاع الصناعى المنظم والكبير .

وتظهر تقديرات الخطة بالنسبة للسنة الاولى من الخطة وهى سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ان ١٨ فى المائة من مجمل الانتاج الداخلى حينئذ عن القطاع العام كما حدد فى الصورة التى رسمناها قبل قليل ، وهى تقارن بنحو من ١٦ فى المائة كانت تمثل حصة القطاع العام فى مستهل الثورة (١) . ويظهر من هذه التقديرات ايضا ان الحكومة كانت توظف نسبة ضئيلة من قوة العمالة لا تتعدى ١٢ فى المائة (٢) . وقد يعجب الانسان للوهلة الاولى ، وفى ضوء المعدل المرتفع لاستثمارات الحكومة منذ عام ١٩٥٢ من هذه الزيادة الضئيلة فى حصة القطاع العام من الانتاج القومى ومن توظيف قوة العمالة . ولا شك فى ان التعرف المحدد الذى استخدمته لجنة التخطيط القومى فى الكناية عن القطاع العام ، هى التى قللت من الأهمية الحقيقية لاسهام الدولة فى انتاج عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، فلقد أخرجت اللجنة قبل كل شئ مجموعة بنك مصر من القطاع العام ، بالرغم من الحقيقة الواقعة وهى ان الدولة كانت تتولى تنظيم سياساتها الاستثمارية (٣) . ويضاف الى هذا ان اللجنة اعتبرت حقول الاصلاح الزراعى جزءا من القطاع الخاص ، بالرغم من الحقيقة الواقعة وهى ان هذا المجال الزراعى ، يمكن ان يدرج فى قائمة المشروعات الحكومية ، ولكن السبب الرئيسى فى هذا الاسهام العام الضئيل والمثير للدهشة فى مجمل الانتاج ، انما ينشأ فى الحقيقة الواقعة وهى ان الشطر الغالب من تجميع رؤوس الأموال العامة بعد الثورة اتخذ شكل تسهيلات للرى وفى وسائل النقل وتوليد الطاقة المحركة ، أى شكل استثمارات طابعها تحقيق معدلات أعلى فى الانتاج والعمالة ، يفوق تأثيرها على القطاع الخاص ما تحققه من زيادة مباشرة فى دخل الدولة . يضاف الى هذا ان الطابع الغالب على الكثير من المشروعات الصناعية الحكومية ولا سيما فى قطاع الصناعة الثقيلة ، تمثل فى معدلات راس المال الانتاجية وفى فترات الترقب الطويلة ، ولقد استغلت بعض المشروعات التى تضمنتها خطة التصنيع التى وضعت فى عام ١٩٥٧ فى عام ١٩٥٩ ، بمنتهاى طاقتها الانتاجية ، بينما كانت معظم المشروعات الأخرى لا تزال قيد

(١) راجع الجدول رقم ١٠ .

(٢) راجع الجدول رقم ١١ .

(٣) تم تأميم بنك مصر فى الواقع فى شهر فبراير من عام ١٩٦٠ وذلك لتأمين فرض رقابة مباشرة وأكثر تحديداً من جانب الدولة على الشركات التابعة للبنك « بورسوا » اجسيان عدد ١٣ فبراير ١٩٦٠ .

البناء والاعداد . ومع ذلك فقد وقعت تبدلات جذ مهمة في قطاعين من قطاعات الاقتصاد وهما قطاعا الصناعة والنقل . ففي القطاع الاول ظهرت مجموعة من المشروعات التي تشرف عليها الدولة ، الى حيز الوجود بعد عام ١٩٥٢ ، وأخذت تمارس نشاطها ، أما في القطاع الثاني وهو قطاع النقل ، فلقد أدى تأميم قناة السويس الى زيادة قيمة هذا القطاع بمعدل الثلثين (١) .

الإشراف على الاستثمار

يصح القول بعد تقديم كل هذه الإيضاحات للجوانب الغامضة في تعريفات لجنة التخطيط القومى للقطاعين العام والخاص ان الحكومة المصرية كانت تعترف في عام ١٩٥٩ وضع خطة شاملة للاقتصاد معتمدة على قطاع عام صغير نسبيا ، اذ كان نحو من ثلث الانتاج القومى خارج نطاق الاشراف المباشر لهذا القطاع . ومن المحتمل ان تكون ثقة الحكومة الضعيفة الى حد ما بأن في وسعها المضي قدما في مخططاتها دون أى تعاون ايجابي من القطاع الخاص ، قد نشأت عن التركيز الضيق على اهداف الخطة الاستثمارية . وكانت الدولة قد تحملت منذ بدء الثورة المزيد من المسؤولية عن تكوين رؤوس الاموال وتجميعها ، ولم يحل عام ١٩٥٩ حتى كانت الحكومة هي التي تقوم بنحو من ثلاثة ارباع مجمل الاستثمار . وعندما شرع في تنفيذ الخطة في شهر يوليو من عام ١٩٦٠ كانت الحكومة قد غدت متصرفة بمجموعة من الرقابات على الاستثمارات الخاصة . فلقد كانت اقامة مصنع جديد او توسيع مصنع قائم بتطلبان على سبيل المثال ، اذنا خاصا من وزارة الصناعة ، ولم يكن في الامكان اقامة أى بناء جديد ، او تحسين أى بناء قائم دون ترخيص من وزارة الشؤون البلدية . وكان أى خلق لعملية انتاجية تتطلب استيراد بعض الحاجات الضرورية يخضع الأنظمة التي تفرسها موازنات النقد الأجنبي والتي يتولى البنك المركزى الاشراف عليها (٢) . ولما كانت الدولة هي التي تملك معظم الأجهزة المصرفية ، فقد كان في وسعها ان تشجع الاستثمارات أولا تشجعها . الا أن هذه الاستثمارات كانت في حاجة الى الائتمانات المصرفية لتنفيذها (٣) . ويمكن الوصول من كل هذا الى استنتاج

(١) الاطار العام للخطة الخمسية ص ٦٧ .

(٢) المرشد ص ٧٤ - ص ٧٦ .

(٣) وسعت الحكومة في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ اشرافها المباشر على النظام المصرفى عن طريق المزيد من أعمال التأميم ، اذ أتمت الحكومة البنك الاهلى - وبنك مصر ، والبنك البلجيكي . القوانين رقم ٢٩ و ٢٠ و ٢٨٨ لعام ١٩٦٠ .

منطقي تستخلصه من دراسة القوانين المعينة التي كانت سارية المفعول في مستهل عام ١٩٦٠ ، وهو أن الاستثمارات التي لا شأن لها بأعمال البناء ، ولا تتطلب أية انتمانات مصرفية أو نقد اجنبي ، هي وحدها التي كانت في نجوة من اشراف الدولة ومراقبتها ، وكان في وسع الحكومة والحالة هذه ، أن لا تتوقع أية منافسة من جانب القطاع الخاص في الحصول على الموارد الاستثمارية الشحيحة .

وهكذا نجد أن مشروع الخطة قد أكد ووضح الدور الثانوي الذي أصبح القطاع الخاص يلعبه في التنمية الطويلة الأمد للاقتصاد المصري وتوضح مظاهرها الاستثمارية الى حد ما على الأقل ، معاملة الحكومة التنبؤية لهذا القطاع . ولعل من سوء الحظ أن أرقام الاستثمارات التي تضمنتها الخطة لأعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٥ لم تقسم بوضوح بين القطاعين العام والخاص . ولكن المخططات السنوية لعملي ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، والتي تم وضعها قبل صدور قرارات التأميم في شهر يوليو من عام ١٩٦١ ، توضح نوايا الحكومة من طريق اظهار أن أربعة أخماس الاستثمارات تقريبا في غضون السنتين الأوليين للخطة ، كانت من نصيب القطاع العام (١) . ومن الواضح أن لجنة التخطيط القومي كانت تتوقع أن ترتفع حصة القطاع الخاص من الاستثمارات ، إذ أن ٦١ في المائة من مجموع رؤوس الأموال الاناجية فقط ، كان من مسؤولية الدولة في ختام السنة الأخيرة للخطة (٢) .

ويشعر من الأرقام أن الحكومة كانت تتوقع أن تقوم بتنظيم الشطر الغالب من المشروعات التي تضمنتها الخطة أو تنفيذها ، لا كلها ، كما كان انجاز الشطر الأكبر من الأهداف الاستثمارية في بعض جوانب الاقتصاد يعتمد على القطاع الخاص . وهكذا ظلت الاستثمارات الخاصة تمثل العامل المتفوق في عمليات البناء والانشاء ، وذلك لأن الخطة وضعت نحواً من سنتين في المائة من مشروعات الانشاء على عاتق القطاع الخاص . وكان هناك قطاع آخر ظلت الاستثمارات الخاصة تلعب فيه دوراً ثانوياً ولكنه مهم كل الأهمية ، وهو قطاع خلق الوجودات الثابتة المطلوبة لخدمات التجارة الداخلية والخارجية . وترك واضعو الخطة نحواً من ربع صافي الاستثمارات في الصناعة في السنتين الأوليين من الخطة الى القطاع الخاص . أما في المجالات الأخرى التي تقع خارج هذه

(١) راجع الجدول رقم ١٩ .

(٢) تحققت هذه الحسابات من الاطار العام للخطة الخمسية - الجدول رقم ٨٠ و ٨١ و ٨٥ و ٨٦ . ورجع هذه الأرقام الى مجمل الاستثمارات ، ومع ذلك فقد ظلت أرقام الاستثمارات للسنة الختامية للخطة مفتقرة الى الوثوق ، ومحاولة بالمقوف .

القطاعات الثلاثة ، أى فى الزراعة والرى والنقل وتوليد القوة المحركة ، فقد أخذت الحكومة على عاتقها وحدها تحقيق غالبية الأهداف الاستثمارية (١) .

وبالرغم من أن الدولة حملت على عاتقها الشطر الغالب من استثمارات الخطة ، وبالرغم من أن الخطة توقعت معدلا عاليا للنمو فى القطاع العام ، إلا أن هذا لا يعنى على الإطلاق أن أهمية القطاع الخاص قد تضاءلت إلى الحد الذى يمكن تجاهله فيه . فلقد افترض واضعو الخطة على أى حال ، وبمستوى الوضوح أن صناعة القطاع الخاص وتجارته ، ستعانون بمعدلات أكثر سرعة وأن هذا القطاع سيؤمن نحواً من ثمانين فى المائة من الارتفاع فى الإنتاج طبقاً للخطة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ (٢) . وكان التخطيط دون تعاون فعلى من القطاع الخاص يبدو أمراً لا واقعياً ، وذلك لأن قدرة الدولة على تنفيذ المشروعات كانت تعتمد كثيراً على مثل هذه الظروف ، على تحقيق أهداف الادخار والإنتاج على ايدى الصناعيين ، وأصحاب العقارات والمزارعين . ولم يكن فى وسع المشروعات العامة أن تعمل فى عزلة عن القطاع الخاص ، وذلك لأن إنجازها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأجزاء الباقية من جوانب الاقتصاد . ولقد كشفت لجنة التخطيط القومى على أى حال ، حقيقة هذه الروابط فى سلسلة من الجداول التى تبين تدفق السلع ، ومقارنة الصادرات بالواردات والتى ألحقت بالخطة . ولا ريب فى أن هذه الجداول ، تشرح بصورة كاملة ، الاعتماد المتبادل والترابط بين جوانب الاقتصاد ، وتوضح كيف أن الاستثمار والإنتاج فى القطاع العام يعتمدان على تسليم الكميات التى ذكرتها الخطة من السلع الوسيطة ولا سيما المستوردة من الخارج ، بالإضافة إلى ذلك القدر المهم منها الذى يؤمنه الممولون المحليون . ولو عجزت المشروعات المحلية عن تحقيق أهداف الإنتاج التى أقرتها الخطة ، فإن الحكومة ستواجه على الفور أزمات فى تأمين الحاجات الضرورية ، وستعرض برامجه الإنتاجية واستثمارها للفشل . ولو عجزت المؤسسات الخاصة أيضاً عن تحقيق أهداف التصدير التى تضمنتها الخطة ، فلن يتوافر النقد الأجنبى اللازم لشراء السلع الإنتاجية من حساب الحكومة . وأخيراً إذا لم يحقق الصناعيون والمزارعون الأرقام الإنتاجية للسلع الاستهلاكية حسب

(١) راجع الجدول رقم ١٦ .

(٢) حددت الخطة معدلاً سنوياً للنمو قدرته بنحو من ١٢ فى المائة للقطاع العام ، وسيمة فى المائة للقطاع الخاص وقدرت المعدلات السنوية للنمو بالنسبة إلى الإنتاج الصناعى والزراعى للقطاع الخاص بنحو من سبعة فى المائة ، أو بما يزيد بنحو من واحد فى المائة على معدلات السنوات الخمس السابقة . الإطار العام للخطة الخمسية - الجدول من رقم ٢٩ إلى رقم ٤٣ وراجع أيضاً الجدولين رقم ١٠ و ١٩ فى هذا الكتاب .

تقديرات الخطة ، فإن الدخول الإضافية التي تخلقها الاستثمارات العامة ، ستفرض ضغوطا تضخمية قوية قد تؤدي إلى فشل الخطة نفسها . فقد يؤدي ضغط الطلب المحلي على التحويلات الموجودة من السلع الاستهلاكية مثلا إلى التقليل من مبيعات السلع المصرية في الخارج ، كما قد يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة المستوردات ، مما يسفر عن تحويل النقد الأجنبي الشحيح عن الأهداف التي توختها الخطة لاستعمالها . وفي الإمكان أيضا ، وبصورة أخرى ، تحويل الموارد العامة عن انتاج السلع الإنتاجية التي يعتمد عليها الانجاز الشامل للخطة ، والهادف إلى سد المتطلبات الاستهلاكية . وفي وسع الحكومة بالطبع أن تحاول تضيق الشقة التضخمية عن طريق الضرائب ، أو عن طريق تشجيع المزيد من الادخارات المحلية . ولكن احتمالات مضاعفة معدلات الضرائب محدودة بالنسبة إلى بلاد تسير في طريق التنمية كمصر ، كما أن الحكومة كانت تبدو غير قادرة للأسباب التي سألحها فيما بعد على الحد على تأمين معدلات أعلى من الادخارات الخاصة .

وكان فشل المشروعات الخاصة في تحقيق أهداف الانتاج التي حددتها الحكومة لها ، سيؤدي بمختلف السبل المباشرة واللامباشرة ، إلى فشل الخطة كلها وشلها شللا خطيرا . وبالرغم من أن أعضاء لجنة التخطيط القومي قد نشروا مذكرة مطولة عن المشاكل الإدارية التي ينطوي عليها تنفيذ القطاع العام للخطة ، فإن الفوضى مازال يكتنف الطريقة التي ستجر بها المشروعات الخاصة أو تشجيع على السير ضمن المخططات الاستثمارية والإنتاجية التي وضعتها لجنة التخطيط القومي (١) .

وبالرغم من أنه كان في وسع الحكومة أن تمنع استثمار الأموال في أية مشروعات غير مشروعاتها ، فإنها كانت في موقف أكثر ضعفا بالنسبة إلى اقناع القطاع الخاص في الصناعة والتجارة باتخاذ إجراءات إيجابية لتحقيق الأهداف الإنتاجية والاستثمارية . فلم يكن في وسع الوزراء أن يلجأوا في هذا الصدد إلا إلى توجيه النداءات السياسية وفرض الضرائب وطرح الحوافز المالية . ولقد بين المرشد في التقرير الذي قدمه إلى الأمم المتحدة ، الوسائل الإقناعية في جوانب إيرادات الموازنة العامة

(١) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٦٢ وكتيب نزيه شيف عن نظام المتابعة في تحقيق الخطة الخمسية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٢ ومذكرة معهد التخطيط القومي رقم ١٢١ وكتيب إبراهيم حلمي عبد الرحمن من « التخطيط الاقتصادي الشامل في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٢ » ومن « برامج التنمية والموارد العامة في مصر » ١٩٦١ . مذكرات معهد التخطيط القومي ٢٢٨ ورقم ١٦٧ .

وقوانين الضرائب التي تستطيع أن تعثر دور الحوافز في النشاطات الاقتصادية التي تتمتع بالإعفاءات الضريبية (١) . ولكن الأمثلة التي ضربها كانت مقتصرة على أي حال على الإعفاءات من ضرائب الأرباح ، ومن رسوم الاستيراد الخفيفة على السلع الانتاجية وعلى المواد الأولية الضرورية ، وعلى مراكز الامتيازات التي استخدمتها الحكومات قبل الثورة وبعدها ، والتي وصلت في عام ١٩٦٠ الى مستويات بات المزيد من الامتيازات فيها لا يمثل أكثر من حوافز ثانوية لرجال الأعمال في القطاع الخاص (٢) . ولا شك في أن سهولة الحصول على قروض بفوائد قليلة أمنت وسيلة قوية من وسائل الإقناع لرجال الأعمال . باستثمار أموالهم وفق خطوط مقبولة رسمياً ، وعندما رفعت الدولة ضماناتها على القروض التي يقدمها المصرف الصناعي الى عشرة ملايين جنيهه ، بادرت ادارة المصرف الى تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة . (٣)

تمويل رؤوس الأموال الانتاجية

ولم توضع الخطة أيضاً تمام الوضوح طريقة تمويل رؤوس الأموال الأجنبية بين يوليو من عام ١٩٦٠ ويونيو من عام ١٩٦٥ ، وإن كانت الأرقام التي نشرت لخطة سنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ وسنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ قد ساعدت الى حد ما في إيضاح نوايا الحكومة (٤) . وتظهر هذه الأرقام أن دور القطاع الخاص في تنقيد المشروعات الاستثمارية كان ثانوياً ، ومع ذلك فإن واضعي الخطة ، كانوا يتوقعون أن تؤلف الإدخارات المالية وإدخارات المؤسسات الخاصة شطراً كبيراً من التمويل اللازم لرؤوس الأموال الانتاجية .

وكانت الحكومة تتوقع الحصول من الخارج في شكل قروض أو هبات على نحو من خمس مجموع الإدخارات المطلوبة لتمويل إنشاء

(١) المرشد من ٧٥ ووزارة التخطيط - الخطة السنوية ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢

من ١ .

(٢) المرشد من ٨٣ والنشرة الاقتصادية ليناك مصر ١٩٥٩ من ١٠١ .

(٣) القانون رقم ٢٢٢ لعام ١٩٦٠ واليوري اجيسان عدد ٢٦ يونيو ١٩٦١ . وكانت

هذه الضمانة قد ارتفعت بموجب القانون رقم ٢٩٢ لعام ١٩٥٧ الى سبعة ملايين جنيه .

(٤) اكثف إطار الخطة يوضح نسب الاتفاق الاستثماري من النقد الأجنبي والأهداف

المحددة لعام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ و ١٩٦١ - ١٩٦٢ و ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، جداول الإطار العام للخطة الخمسية

رقم ١ و ٧٤ و ٧٥ وتعاملت لجنة التخطيط القومي أهداف الإدخارات التي حددتها

اللجنة المختلطة لوسائل التمويل بمذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٢٢٠ عن التدابير

المالية للجنة وسائل التمويل ١٩٦٠ .

الموجودات الثابتة أو استبدالها في السنتين الأوليين للخططة ، بينما توقع الحصول على نحو من سبعين في المائة من التمويل الداخلي المطلوب من الادخارات المحلية الخاصة . وكان على المصادر الخاصة أن تؤمن في نهاية الخططة ٥٥ في المائة فقط من التمويل الداخلي المطلوب . ويبدو أن المخططين قد قدروا أنه في عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، ستزداد الأرباح المجمدة من المشروعات الحكومية إلى الحد الكافي لتأمين الخمسة والأربعين في المائة المتبقية من الادخارات الداخلية . (١) ولقد عرفت الادخارات الخاصة بأنها الدخل الذي يمكن التصرف فيه والذي لا يستهلكه أرباب البيوت أو الأرباح التي تحتفظ بها المؤسسات الاعمالية ولا توزعها . وكان من المنتظر أن ترتفع هذه الأرباح بصورة مطلقة مع ارتفاع مجمل المبيعات وأن ترتفع بصورة متناسبة مع مجمل الأرباح أيضا . (٢) ويبدو أن وزارة التخطيط افترضت مجموعة من الافتراضات المفرقة في تقاؤها حول موضوع الادخارات المنزلية . وتظهر الاحصاءات أن المخططين كانوا يتوقعون منذ السنة الأولى للخططة وهي سنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ ارتفاعا في الادخارات المنزلية ، أكبر من صافي الزيادات في الدخل الذي يمكن التصرف فيه ، وكانوا يفترضون بميلار أخرى أن الحد الأدنى من النزعة الادخارية كان أكبر من الوحدة التي تربط هذه الادخارات إلى بعضها . (٣) ولاشك في أن هناك غلطة حسابية كائنة في مثل هذه الأرقام . ومع ذلك فإن أية مقارنة بين أهداف الادخارات المنزلية بالنسبة للسنة الأولى والسنة الأخيرة من الخططة تظهر وجود فرضية أخرى مفرقة في تقاؤها ، وهي أن الحد الأدنى من النزعة الادخارية في مصر كانت ١٧٨ و . وهو معدل يزيد عادة على المعدل المتحقق في الاقتصادات النامية . (٤)

وبالرغم من أهمية الادخارات الخاصة ، فإن الإطار العام للخططة ، والمذكرات التي تم أعدادها كخلفية لها ، لا يمتد إلى أبعد من جدول التعميم في البحث عن إمكانية تحقيق المعدل المطلوب لهذه الادخارات (٥) .

(١) راجع الجدول رقم ١٨ .

(٢) يحتفظ قطاع الأعمال المنظم في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ بدرجة ولمايين في المئة من مجمل الأرباح ، وكان من المتوقع أن يحتفظ في عام ١٩٦١ - ١٩٦٥ بنحو من ٩١ في المئة وفقا لحسابات الخططة أمام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ وللأطار العام للخططة الخمسية .

(٣) الخططة الستوية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ الجدول رقم ٨٨ .

(٤) الإطار العام للخططة الخمسية الجدول رقم ٧٤ و ٨٨ .

(٥) اعتمدت في هذه المذكرات التي تعالج موضوع ويكتفي من التفصيل قضايا التمويل على منشورات لجنة التخطيط القومي رقم ١٧ و ٧٥ و ٨٢ و ٩١ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٩٦٠ .

وفي الامكان ممارسة نفوذ الدولة بمنتهى الوضوح والسهولة على الارباح غير الموزعة للشركات الكبيرة والمنظمة ، ولذا فقد اوصى احد الاقتصاديين لضمان تسهيل نشر السيطرة على الارباح في الاعمال بصورة عامة ، الاستعاضة عن الشراكات الصغيرة والشركات العائلية بأشكال اكبر من المشروعات التي يمكن تسجيلها لدى وزارة الاقتصاد (١) . وصنت الحكومة في مستهل عام ١٩٥٩ قانونا يحدد قدر الارباح التي توزعها الشركات الكبرى ، بعشرة في المائة كحد اعلى بالنسبة الى مستواها في عام ١٩٥٨ ، ولكن الاحتجاجات التي انطلقت من اصحاب الاستثمارات كانت من القوة بحيث اقتنع الوزير بضرورة رفع الزيادة الى عشرين في المائة من ارباح عام ١٩٥٨ كحد اعلى (٢) . وكان في امكان تحديد الارباح الموزعة وتطبيقه بصورة صارمة ان يثبت انه اسلوب فعال في اجار القطاع الخاص على زيادة ادخاراته ، ولكنه جاء مناقضا للسياسات الاخرى التي استهدفت اجتذاب الادخارات المنزلية وادخارات الشركات الصغيرة ودفعها الى المشروعات الصناعية . ولم يكن في وسع الحكومة منطقيا ان تتوقع الحد من توزيع الارباح ، وان تجتذب حصة متزايدة من ادخارات المؤسسات التي لا تتمثل في شركات كبرى الى مشروعات التخطيط في نفس الوقت . يضاف الى هذا ان سياسة تحديد الارباح الموزعة ، كانت ستؤدي عن طريق آثارها المحتملة على ثقة المستثمرين المحتملين الى التقليل من الحجم الكلي للادخارات الخاصة .

ولم تحدد الخطة بصورة مفصلة على الاطلاق ، كيفية تحقيق الادخارات من الاعمال غير المنظمة والادخارات المنزلية بالرغم من تفعيلها لاثني وثلاثين في المائة من التمويل المحلي المطلوب في السنتين الاوليين للخطة ثم حشدتها وراء المشروعات التي تضمنتها الخطة . واكتفت الخطة السنوية لعامي ١٩٦٠ - ١٩٦١ و ١٩٦١ - ١٩٦٢ بالحديث عن نشر الوعي الادخاري بين مختلف الطبقات (٣) . ومع ذلك فقد خطت الحكومة خطوة ايجابية في عام ١٩٦٠ عندما انشأت صندوق الاستثمار القومي لمقاومة الاحتكارات المالية وزيادة الادخارات الوطنية ، ولتأمين الدروب المربحة والامينة لصفار المدخرين لاستثمار ادخاراتهم ، ولتقليل من الاخطار التي قد يتعرضون لها عندما يحاولون استثمار ادخاراتهم فرادى

(١) كتاب « تمويل رموس الاموال الانتاجية في الجمهورية العربية المتحدة » لـ
عيسى « منشورات معهد التخطيط رقم ٢١١ » .

(٢) المجلة السياسية والاقتصادية المصرية لعام ١٩٥٩ - من ٣٨ - من ٤٠ .

(٣) تقرير الموازنة لعامي ١٩٦٠ - ١٩٦١ و ١٩٦١ - ١٩٦٢ من من ٦٣ و ٥٧ .

وبدون أية خبرات أو معلومات فنية (١) . وعدد المرشدين في تقرير»
الأساليب لتشجيع الادخارات الطوعية كالحوافز النقدية والمالية، والرسوم
على السلع وسياسات التأمين الاجتماعي والمعدلات العالية لقوائد
الادخارات البريدية ، والمعدلات المتدرجة الارتفاع للدائع المحددة بأجل
ولاصدارات السندات والأسهم الجديدة ، وتمكين ذوي الدخل الخفيفة
من شراء الأسهم ذات القيم القليلة (٢) .

وكانت الثورة منذ قيامها قد اتخذت اجراءات مماثلة ، وكانت وزارة
الخزانة قد بينت منذ عام ١٩٥٧ ، أن الادخارات الطوعية تعتبر أهم
مصدر للأموال الاستثمارية ، وأن الحكومة تولي عنايتها الخاصة والمتزايدة
لرفع الطاقة الادخارية ، ولحاق البيئة الصالحة لنموها (٣) . ولذا فقد
رفعت الحكومة معدلات الفائدة على ايداعات صناديق التوفير البريدية
بنصف واحد في المائة منذ مطلع ذلك العام ، ثم عادت رفعتها بنصف
آخر في عام ١٩٦١ (٤) . وأعفت الحكومة في الوقت نفسه جميع الأرباح
المتحققة من الأموال الاستثمارية من الضرائب ، لتشجيع صفار المدخرين .
ولا شك في أن التعديلات التي أدخلت على قوانين الشركات قد سهلت
استثمار مقادير صغيرة من الأموال في أسهم الشركات المساعدة كما
ضمنت لها الأمان (٥) . وقامت المؤسسة الاقتصادية أخيراً بجهود بالغة
لاجتذاب الادخارات الخاصة الى مشروعاتها الصناعية (٦) .

ولكن هذه المحاولات الكثيرة ، لم تلق نجاحاً كبيراً أو بارزاً ، وقد
يقال إن آثارها المحتملة جوبهت وعورضت ببعض الاجراءات السياسية
التي أدت الى خفض الادخارات الخاصة . وبالرغم من أن عهد الثورة ،
لم يفرض الا اضافات جزئية على الضرائب المباشرة ، الا أن سياسات
الاصلاح الزراعي التي اتبعتها ، وفرض الرقابات على الأراضي والمعارف
واصدار التشريعات التي طبقت تطبيقاً حازماً لتحديد الأجور ، والإشراف
على أوضاع العمالة ، كلها أدت الى إعادة توزيع الدخل ، ونقلها من
الملاك الى المزارعين المستأجرين للأرض وإلى أرباب البيوت وكاسبى

(١) عدد البورص اجيبان في ١٦ فبراير وفي ١٤ مايو في عام ١٩٦٠ وتقرير الوزارة
لعام ٦٠ - ٦١ من ٦٤ - ٦٥ .

(٢) المرشدى من ٧٥ - ٧٦ .

(٣) تقرير الوزارة لعام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ من ١٥ .

(٤) كتيب وزارة الاقتصاد في التقدم الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة .
من ٨٠ والنشرة الاقتصادية للبنك الأعلى المصري لعام ١٩٦١ من ٢٤ .

(٥) القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٥٧ ووزارة التجارة والصناعة - قانون الشركات .

(٦) الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٠ من ١١٤ .

الاجور ، أي نقلها من الفئات التي تنزع نزعات قوية الى الادخار ، الى الجماعات التي تميل بطبيعتها الى الاستهلاك (١) .

وليس ثمة من شك في أن الاتجاه الذي ساد بعد عام ١٩٥٦ لغرض سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وبنى الاشتراكية والتخطيط لم يؤمنا الجو الصالح لزيادة الادخارات الخاصة ، وبخاصة للاحتفاظ بالأرباح التي تحققها المشروعات الصغيرة التي تملكها صغار العائلات وإعادة استثمارها . وبالرغم من أن توجيهات الدولة ، لم تكن كلها معسدية للمشروعات الخاصة ، إلا أن ما قامت به الحكومة من محاولات ، لتنظيم الاستثمارات الخاصة في العقار مثلاً ، أو لتحديد الأرباح الموزعة ، قد أدى الى التقليل من قيمة الحوافز على دفع القطاع الخاص الى الادخار وإعادة الاستثمار .



الإشراف الزراعي

وبالرغم من أن الخطة كانت قد توقعت من القطاع الزراعي أن يحقق ثلث الزيادة المتوقعة في إنتاج السلع ، إلا أن لجنة التخطيط القومي لم تتوقع أكثر من تخصيص عشر الانفاق الادخاري من جانب الحكومة على الزراعة ، أو على الشطر الأكبر من المشروعات الهادفة الى زيادة الرقعة الزراعية أو زيادة الماء اللازم للمزارعين (٢) . ويقول الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢ أنه سيتم استصلاح نحو من ٨٨٥ ألف فدان بين شهر يوليو من عام ١٩٦٠ ويوليو من عام ١٩٦٥ (٣) . وأو فرضنا متفائلين أن معدل الطاقة الانتاجية للأراضي المستصلحة معادل للطاقة الانتاجية للأراضي الزراعية السابقة ، فإن مشروعات الحكومة للتوسع الأفقي في الزراعة ستؤدي في عام ١٩٦٥ الى زيادة في الإنتاج الزراعي تعادل ١٥ في المائة عما كان عليه الإنتاج في عام ١٩٦٠ (٤) . ولكن إطار الخطة كان قد قدر

(١) القوانين رقم ١٧٧ لعام ١٩٥٢ و ١١٧ و ١٢٨ لعام ١٩٥٢ و ٢٥٤ لعام ١٩٥٤ .

(٢) ١٦٥٧ و ١١ لعام ١٩٥٦ .

(٣) راجع الجدولين ١٠ و ١٧ وإطار العام للخطة الخمسية - الجدول رقم ١٨ . ونحو نسبة المشرة في المائة الى سثنى الخطة الأوليين ، ولكن لم يكن من المتوقع اقتراض وقوع أي تباين في السنوات اللاحقة للنسبة في توزيع الاستثمارات على القطاعين العام والخاص .

(٤) الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢ ص ٩٤ - ٩٥ .

(٤) الإحصاءات الأساسية ص ٦٢ وقد قدرت مساحة الأراضي المزروعة في عام ١٩٦٠ بنحو من خمسة ملايين وثمانمائة ألف فدان .

هذه الزيادة في عام ١٩٦٥ بنحو من ٢٨ في المائة . ويتضح من هذا أن واضعي الخطة توقعوا أن يتحقق نصف الزيادة التي خططوا لها في الانتاج الزراعي ، عن طريق رفع الطاقة الانتاجية في الاراضي التي كانت مزروعة عند الشروع في تنفيذ الخطة . ومع ذلك فقد اقتضت الاستثمارات التي اعتمدت للمشروعات الهادفة الى زيادة المحاصيل على ٥٢ مليون جنيه من مجموع ٣٩٢ مليوناً من الاستثمارات الانتاجية (١) .

وتوقعت الخطة أن يتحقق شطر من الزيادة المتوقعة في المحاصيل بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ، من اعادة تخصيص الاراضي للمحاصيل الأكثر قيمة والصالحة للتصدير ، ولذا فقد حددت وزارة الزراعة الى مواصلة سياستها في تشجيع المزارعين على انتاج الفواكه والخضار واللحوم ومنتجات الالبان (٢) . ودفعت هذه السياسة وزارة الزراعة الى تربية أنواع محسنة من الأبقار والجواميس والأغنام والفراخ في مزارعها الخاصة ، وفي انتاج أنواع مجودة من الخضار والفواكه في مزارعها النموذجية . وكانت الحكومة تقوم بعد ذلك بتوزيع التفاوى والبذار والأشجار الصغيرة والمواشي على المزارعين بأسعار خفيفة تتولى الموازنة العامة سد العجز فيها . يضاف الى هذا أن الحكومة خططت لسد حاجات الفلاحين الذين تجاوزوا مع توجيهاتها الزراعية والمتعلقة بتربية المواشي ، لانشاء شبكة من مراكز الطب البيطري ، ووحدات لتعليب المنتجات وتسهيلات لتسويق الخضار والفواكه (٣) .

ولكن كان من الواضح أن واضعي الخطة كانوا يتوقعون أن يتحقق الشطر الغالب من الزيادة في الانتاج الزراعي من انتاج الوحدة الواحدة من الأرض التي كانت مزروعة في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . وكانت الحكومة قد أجرت دراسات تحليلية واستقصائية واسعة للاقتراحات المتعلقة بزيادة المحاصيل . وأجرت عدداً من التجارب على النتائج التي توصلت اليها ، قبل امد طويل من الشروع في تنفيذ الخطة . وكان بعض هذه الاقتراحات يؤلف في الواقع توصيات كان المجلس الدائم قد تقدم بها منذ عام ١٩٥٥ . وكانت تتضمن القائمة المعروفة والتي تشمل تجويد البذار والتفاوى ومكافحة الآفات الزراعية ، وتحسين الدورات الزراعية ، واستخدام الأسمدة ومياه الري مع بعض المحاصيل استخداماً علمياً .

(١) الامار العام للخطة الخمسية الجدولان الثاني والرابع .

(٢) تقرير المجلس الدائم لتتية الانتاج القومي لعام ١٩٥٥ ص ٢٨ وص ٢٠ - ٢١ وص ٩٢ وص ٩٤ .

(٣) مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ٢٥١ و ٢٥٢ ولتقرير اللجنة الخاصة بتوزيع الانتاج ١٩٥٩ والكتاب السنوي لعام ١٩٥٩ ص ١٩٢ - ص ١٩٧ .

وكانت المزارع النموذجية لوزارة الزراعة مثلا قد انتجت أنواعا جديدة أفضل من تقاوى القطن وبذار جميع المحاصيل والحبوب ، والتي تتميز بقدرتها على تحسين الانتاج ومقاومة الآفات الزراعية . وكانت الوزارة قد عزمت في مدة تنفيذ الخطة الخمسية على اتفاق المزيد من الأموال على البحوث المتعلقة بالبذار والتقاوى ، وعلى نشر النتائج التي تتوصل اليها بين المزارعين (١) .

وكانت لجنة التخطيط القومى قد قدرت بان الخسارة الناشئة عن الآفات الزراعية والأوبئة الحيوانية تبلغ نحواً من عشرة في المائة من مجموع انتاج الأغذية ، وأن آفات القطن تلحق خسارة بمحصوله ، تقدر بنحو من ٢٥ في المائة (٢) . وقررت الحكومة لتخفيض هذه الخسائر تقسيم الريف المصرى الى مناطق ، واقامة وحدات محلية لمكافحة الآفات والأوبئة الزراعية ومراكز بيطرية لمكافحة الأوبئة الحيوانية في كل منطقة من المناطق (٣) . وقررت الحكومة أيضاً تزويد هذه الوحدات والمراكز بالآلات والمواد الكيماوية اللازمة ، وأن تكون مهمتها ، تعريف المزارعين بالأساليب العصرية في مكافحة الأوبئة ، ورش المحاصيل في مناطق واسعة من الحقول ، وتقديم الخدمات والمشورات الطبية البيطرية ، والعلاج لحيوانات الفلاحين مجاناً (٤) .

وكان الخبراء الزراعيون قد اعدوا أيضاً أنواع الأسمدة الكيماوية الصالحة لبعض أنواع المحاصيل وصور التربة وكمياتها ، وكانوا يرون أن استخدام الأزوت والفوسفور في المزارع المحلية لم يصل الى الحد الأعلى . وهكذا نجد أن وزارة الزراعة كانت تخطط للفترة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ، لاقتناع الفلاحين باستخدام المزيد من الأسمدة، وأن يكون هذا الاستخدام بصورة علمية ومنظمة . وبين الخبراء أيضاً بالنسبة الى مياه الري ، ان الفلاحين كانوا يفرطون في سقاية بعض المحاصيل ، ويقللون من سقاية محاصيل أخرى ، وأن أعمال الري لم تكن تجرى في الأوقات الصحيحة . ونشأ شطر من المشكلة من الحقيقة الواقعة وهي أن

(١) سيد مرعى في كتاب « برامج التنمية الزراعية » ١٩٦٢ من ص ١٢ - ١٤ و ١٦ و ٢٢ و ٢١ والزراعة في الجمهورية العربية المتحدة من ص ١٦٥ و ١٦٧ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٧٨ .

(٢) مذكرة لجنة التخطيط القومى رقم ٢٦٢ و تقرير اللجنة الخاصة بالأجسرامات لمكافحة الأوبئة الزراعية - ١٩٥٦ - و كتاب الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة لسيد مرعى ص ١٨٧ .

(٣) مذكرة لجنة التخطيط القومى رقم ٢٦٣ .

(٤) سيد مرعى في كتاب الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة - ص ١٩٢ و ص ١٩٤ - ١٩٧ .

بعض الحقول ، كانت تفتقر الى القدر الكافي من أقتية الصرف ، ولذا فقد ارتفعت نسبة الملوحة فيها مع مضي السنين . وكان الخبراء يرون أن المحاصيل ستزداد لو أقيم الفلاحون بتنظيم ريعهم لأراضيهم وتصريف المياه منها بطريقة علمية (١) .

ولم تكن الزراعة المصرية في حاجة الى التآلية الضخمة وإنما كانت في حاجة الى بعض الآلات لتؤدي مهمات معينة في زيادة المحاصيل . وهكذا وضعت الحكومة خططها لتشجيع التعاونيات الزراعية والمزارعين الأفراد على شراء الجرارات الزراعية ومضخات الديزل ، ومعدات الحفر ، وإقامة شبكات من مراكز الصيانة والإصلاح في جميع أنحاء الريف للآلات الزراعية (٢) .

وتبنى واضعو الخطة اقتراحا يقضي ببرنامج لتجميع القطع الزراعية ، اعتبار جديدا ومتطرفا في الإصلاح الزراعي . كما اعتبر شرطا أساسيا وأوليا لتحقيق أية تحسينات في وسائل الزراعة وأساليبها . فلقد بينت التجارب التي قامت بها وزارة الإصلاح الزراعي في قرى نواج وسلطان أن محصول القطن الواحد ، يمكن أن يرتفع ، لو قام الفلاحون بتجميع قطع أراضيهم الزراعية المتفرقة في مواقعها ، وأصبحت تؤلف كلها حقلا واحدا يسير على خطة موحدة في الدورة الزراعية (٣) . وكان قسرب المزروعات المختلفة من بعضها في النظام التقليدي القديم لزراعة قطع الأرض الصغيرة ، يضر بمحاصيل هذه المزروعات . فلقد كانت زراعة القطن مثلا على مقربة من البرسيم تضر بالقطن وتعرضه الى الآفات الزراعية التي تكثر في زراعات العلف ، وكان القطن اذا ما زرع على مقربة من الأرض يصاب بالضرر من جراء وقرة الماء اللازم للارز . أما الحقول التي تزرع بمحصول واحد ، فكانت صالحة من الناحية الأخرى ، لتطبيق أساليب الري العلمية عليها ، وكان من السهل مكافحة الآفات والحشرات الزراعية فيها . كما كان من السهولة بئكان استعمال الأسمدة فيها ، وتوفير الفعالية للأيدي العاملة فيها .

ولكن تحقيق الإصلاح في تخطيط الحقول بعد أجيال طويلة من الممارسة الزراعية ، كان من الصعوبة ولا سيما في مجال التنفيذ على

(١) مذكرة لجنة التخطيط القومي من ٢٦٠ عن تقرير اللجنة الخاصة بالري والتصريف والمذكرتان رقم ٢٥٠ و ٢٥٨ عن تقارير اللجنة الخاصة بوسائل تحسين التربة = ١٩٥٩ .
وكتاب سيد مرمي عن الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة من ٨١ - من ٦٤ .
(٢) مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٢٥٢ عن تقرير اللجنة الخاصة بالتآلية الزراعية = ١٩٥٩ .
(٣) كتاب « نواج - تجربة رائدة لحل مشكلة التفتت الزراعي » - لام - فوزي ١٩٥٨ .

قدر كبير لا سيما وأن تجميع الأراضي الزراعية إلى بعضها كان يفرض شكلا من أشكال المواجهة والعلاقة المباشرة بين الموظفين الزراعيين من ناحية وبين الفلاحين المستسكنين بتقاليدهم والمحافظين عليها ، والشديدى الارتياح في أي تجديد من الناحية الأخرى . وكان البرنامج كله يتطلب علاقة عملية وثيقة بين الخبراء الزراعيين الذين توقعدهم الوزارة وبين ممثلى المزارعين المعنيين . وكان الموظفون يتعاملون في مجال التعاونيات الزراعية مع مجالس إدارتها المنتخبة أن وجدت ، فإن لم توجد فقد كان واجبهم الأول يحتم عليهم تأليف تعاونية أو لجنة تمثل مصالح الفلاحين المعنيين . وكانت مهمة الخبير الزراعى في حالة وجود الهيئة التي تعكس بصورة من الصور مصالح أية قرية من القرى ، أن يعيد تخطيط صور الحقول في القرية لمحقق عن ذلك التحسينات المنشودة في الفعالية الزراعية . وكانت الكميات الخاصة ، تظل على حالها لا تمس ، فلا يضر المزارع شسبرا واحدا من الأرض في عملية التجميع الزراعى : وإنما كانت قطعه الزراعية المنقرقة تظم إلى بعضها وتجمع مساحتها ، ليستح ما يعادلها في حقل واحد . وكانت اللجنة تقوم بعد ذلك وبترجيح من الخبير الزراعى باختيار الدورة الزراعية الصالحة لكل حقل من الحقول . وكان المزارعون الذين يفلحون أراضيهم يشجعون أخيرا على استخدام التقاوى المحسنة والأسمدة والمبيدات الحشرية وعلى تبني أساليب الري المحسنة وذلك بتقديم هذه الضروريات اليهم بطريق السلفة وبأسعار مخفضة . وهكذا كانت الضروريات والخدمات الرخيصة بل والمجانبة في حالات كثيرة تمثل الحافز الرئيسى الذى تضمنه الحكومة للفلاحين الذين يتعاونون معها في تنفيذ برامج تجميع الأراضي الزراعية .

وأصبح المزارع يخصص حقله كله ، ولفترة زمنية محددة ، لزراعة محصول معين ، بينما كانت قطعه المتعددة في النظام القديم تجزأ بين مجموعة من المحاصيل طبقا لاحتياجاته ومتطلباته . وهكذا ظهرت المشكلة الجديدة ، وهي كيف يمكن للفلاح أن يسد متطلباته كلها من المواد الغذائية ، إذا كانت أرضه كلها تثبت القطن على سبيل المثال ، أو من النقد ، إذا كانت أرضه كلها تظل مزروعة بالقمح أو الذرة أو البرسيم . ولكن الحكومة تركت حل هذه المشكلة للمزارعين أنفسهم ، ليحلوها عن طريق المقايضة ، أو ادخال حدود القرية الواحدة ، أو في سوق أوسع ، بحيث يتم المقايضة إما على أساس النقد أو على أساس التبادل (١) .

(١) مقال لام . هاندى عن : تنظيم الزراعة والارها الاقتصادية على زيادة المحاصيل في المجلة الاقتصادية الزراعية عدد سبتمبر ١٩٦٢ وكسلب وزارة الزراعة : نحو زراعة اشتراكية ، ص ٤٢ - ٤٧ .

وكانت الحكومة قد توقعت منذ البداية ادخال نظام التجميع والدورة الزراعية في جميع قرى الريف المصري قبل عام ١٩٧٠ ، ولكنها ما لبثت ان اعلنت ان نظام التجميع سيستكمل في البلاد كلها قبل نهاية عام ١٩٦٥ (١) .

وكانت الخطة قد افترضت بالنسبة الى القطاع الزراعي ان في وسع الحكومة ان تقنع الألوف من صغار المزارعين بتجميع قطع اراضيهم الصغيرة والمتفرقة في مجموعات زراعية كبيرة ، وبتبنى الأنظمة المحسنة في الدورة الزراعية وباستخدام البذار المحسن وبالأسمدة والرى بأساليب علمية ، واقترحت الحكومة أيضا ان أقامة المراكز البيطرية وورش تصليح الآلات الزراعية ، والتسهيلات الخاصة بالتعليب والتسويق للخضار والفواكه ، ستقنع المزارعين بتوسيع انتاجهم وتوجيهه الى البستنة وتربية الماشية ولو قدر للمزارعين ان يرفضوا تنفيذ الخطة ، وهبطت أهداف الانتاج الأولى ، عن المستوى الذي حددته الخطة ، فان الفشل سيكون نصيب البرامج الاستثمارية كلها نتيجة الالتزامات التموينية التي ستظهر في مجالات المواد الغذائية والأولية ، ولكن معرفة أساليب رفع الانتاج الزراعي شيء يختلف كل الاختلاف عن واجب اقتناع الفلاحين بالتخلي عن أساليبهم التقليدية وطرائقهم في الانتاج ، ومن هنا واجهت الحكومة المصرية مشكلات إدارية كبيرة تحدث امكانيات الحل في كثير من البلاد المتخلفة .

ومع ذلك لم ترد مساحات الأراضي التي أصبحت تحت اشراف الدولة المباشر ، عند الشروع في تنفيذ الخطة على عشر الأراضي الزراعية ، التي تمثلها أراضي الإصلاح الزراعي . فلقد كان في وسعها ان تطلب الى تعاونيات الإصلاح الزراعي ، تنفيذ ارشاداتها في تحديد المحاصيل التي تزرعها وفي تعيين الأسلوب الذي تتبعه في الأراضي التي كانت ملكيتها الاسمية لهذه التعاونيات . اما خارج نطاق هذه التعاونيات ، فلم يتعرض المزارعون المصريون الا بقدر محدود من الضغط من جانب السلطات المركزية فلقد اكتفت هذه السلطات بمنع المزارعين من تخصيص أكثر من نسبة محددة لزراعة القطن ، وبارقامهم على تخصيص نسبة محددة لزراعة القمح ، ثم عمدت بعد ذلك الى التأثير على الصورة الزراعية للانتاج عن طريق سيطرتها ورقابتها على اسعار المواد الغذائية . ولكن لجنة التخطيط القومي سرعان ما تبينت ان على الدولة ان تلجأ الى أسلوب التعاونيات اذا اردت ان تفرض مزيدا من الضغط على جماهير المزارعين ، اذ انها كانت ستجد نفسها مضطرة في حالة عدم

لجئوها الى هذا الاسلوب الى مواجهة المشكلة الادارية المتعلقة بالتعامل مع الوف الوحدات الانتاجية الصغيرة للغاية ، مما يصعب تحقيقه (١) . ولا شك في ان المبررات التي قدمتها الحكومة لاقتناع الفلاحين كانت جذابة ، اذ ان السياسة العامة بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٠ اتجهت الى اقناع جميع المزارعين بالاشتراك في تعاونيات زراعية . فاعضاء التعاونيات الزراعية وحدهم هم الذين يستطيعون الحصول على السلف الزراعية القليلة الفائدة والتي غدت بدون اية فائدة بعد عام ١٩٦١ ، من البنك الزراعي . وكان المصرف يقدم الى التعاونيات ايضا البذار والتقاي والاسمدة وغير ذلك من الضروريات باسعار مخفضة تتولى الحكومة دفع فروقها مساعدة منها للفلاحين . وحظيت التعاونيات بالاعفاء الضريبية كما تلقت الهبات الحكومية لتمكينها من توفير الخدمات الاجتماعية لعضائها . واصبح العضو الذي ينضم الى التعاونيات الزراعية يكسب الكثير ، ولذا اصبح جميع المزارعين في عام ١٩٦٠ تقريبا اعضاء في التعاونيات الزراعية (٢) .

وسرعان ما برزت مشكلة اخرى ، وهي كيف يمكن لهذه الجمعيات الطوعية التي انشأها الفلاحون لتولى عمليات الشراء والبيع بالجملة ، ولتقوم بعقد القروض لهم ، ان ترفع معدلات الدخل في ارجاء الريف المصري . فلقد كانت المهمة التقليدية لهذه الجمعيات ان تعيد توزيع الدخل الزراعي بعيدا عن متناول الوسطاء الذي يبيعون البذار والتقاي والاسمدة ، ومتناول المرابين وتجار القطن ، واعادتها الى المنتجين عن طريق توحيد صفارهم في مجموعات تملك قدرات اكبر على المساومة ، وعلى جنى الوفور الكبيرة عن طريق البيع والشراء بالجملة . وهكذا لم تكن التعاونيات معنية الا الى حد قليل للغاية بالانتاج . وكان سيد مرعي وزير الاصلاح الزراعي في عام ١٩٦٧ ، قد اقترح منذ ذلك التاريخ تحويلها الى تعاونيات انتاجية من النوع المتوافر في اراضي الاصلاح الزراعي (٣) . وظهرت اقتراحات اخرى أثناء اعداد الخطة الخمسية لايفاء الخبراء الزراعيين الى جميع القرى ، ولتوسيع واجبات التعاونيات الزراعية ، ولكن الحكومة لم تضع اية مخططات محددة لتغيير الاطار

(١) مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٢٥٥ من تقرير اللجنة السادسة بالتوسيع الزراعي ١٩٥٩ .

(٢) النشرة الاقتصادية لبيك مصر المركزي - العدد الثاني لعام ١٩٦٣ . من ١٦٨ والكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٠ من ٤٤٢ ومن ٤٤٨ و من ٤٥٢ . كتاب شيانة من الاقتصاد التعاوني الزراعي من ١٢٦ - ١٣٠ .

(٣) كتاب سيد مرعي - الاصلاح الزراعي من ١٢١ .

التنظيمي القائم للزراعة (١) . وقامت الحكومة في عام ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة للتعاون الحقت برئاسة الجمهورية ، وأصبحت وزارة الزراعة بعد سنة أخرى مسؤولة بدلا من وزارة الشؤون الاجتماعية عن التعاونيات (٢) . ويمكن اعتبار هذه الخطوة ، اعترافا من جانب الحكومة ، بضرورة توسيع دور التعاونيات وعدم قصرها على تقديم الخدمات الاجتماعية . ولكن الأهمية المحددة لهذه التبدلات في قيمتها لم تضح إلا في وقت لاحق . وظلت الحكومة في غضون ذلك تفرض تأثيرها على الفلاحين عن طريق الوسائل المتبعة لها .

ووقف التسليف الزراعي في مقدمة أساليب الاقتناع التي استخدمت لزيادة المحاصيل . ولقد مارس البنك الزراعي والتعاوني منذ عام ١٩٥٦ وبواسطة القروض التي تشرف الحكومة عليها ، نفوذه على صغار الفلاحين وأساليبها التي يستخدمها الفلاحون (٣) . واستعملت الخطة بتقديم مزيد من القروض ذات الفوائد الطفيفة إلى أولئك الفلاحين الذين يستخدمونها في مجالات تقرأها الحكومة ، وصدر في شهر أغسطس من عام ١٩٦١ مرسوم جمهوري أعفى القروض التي يقدمها البنك الزراعي والتعاوني من الفوائد (٤) . وهكذا وجدت الحكومة في القروض المعفاة من الفائدة والمقدمة تحت إشرافها أداة نافعة لفرض نفوذها على العملية الزراعية .

وتولت الحكومة أيضا الإشراف على توزيع صورتين أخريين من صور المعونات الزراعية المهمة وهما البذار والأسمدة الكيماوية . فلقد ضاعفت الحكومة من إشرافها على إنتاج وشراء البذار وبيعه رغية منها في مساعدة وزارة الزراعة على ترويض البذار من النوع المحسن ونشره بين الفلاحين . وهكذا ضمنت الإشراف الفني المباشر على كبار منتجي البذار ، وأواسطهم ، كما تولت توزيع أجود أنواعه الذي تنتجه مزارع الوزارة بأسعار خفيفة للغاية ، وقامت الحكومة بالإضافة إلى ذلك بتشجيع تأليف شركات خاصة بإنتاج أنواع رفيعة وهجينة من الدرة ، وتقديم المساعدات المالية إلى منتجي الأنواع الجيدة من تقساوى القطن (٥) .

(١) مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٢٥٥ .

(٢) القانون رقم ٢٦٧ لعام ١٩٧٠ وكتاب شبانة ص ٩٢٢ .

(٣) وزارة الزراعة : نحو زراعة اشتراكية - ص ٢٠١ - ص ٢١٥ وقرير الوزارة

لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ ص ٦٢ - ٦٦ ، والبروسيه ايجسيان عدد ٣٠ مارس و ٢٩ سبتمبر ١٩٦٠

(٤) نشرة البنك المركزي عن

١٩ - ص ٢٠ وقرير الوزارة لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ ص ٦٢ - ٦٦ .

(٥) سيد مرعي : برنامج التنمية الزراعية - ص ١٢ - ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ،

٢٣ - ٢٤ .

واشرف البنك الزراعى نفسه على توزيع جميع أسمدة الأزوت والفوسفات المستوردة من الخارج ، وحاول البنك عن طريق نفوذه على الفلاحين الذين يتعاونون الأسمدة بالنسيئة ، أن يجعل تطبيقهم الزراعى منسجما كل الانسجام مع توصيات خبراء التربة (١) .

واتضح منذ بداية التخطيط أن الأدوات الموجودة فى متناول السلطات لضمان تنفيذ الفلاحين للخطة لم تكن كافية ، ولذا فقد أكثر الصحف فى عام ١٩٦٢ من الحديث عن اقتراحات جديدة لتحقيق مزيد من التوسع فى الإشراف الحكومى المركزى على القطاع الزراعى (٢) .

والنتيجة ...

ولقد حرر وضع الخطة الخمسية الأولى فى مصر فى عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، النقاب بمنتهى الوضوح عن معظم الصعوبات الكامنة فى محاولات وضع المخططات لاقتصاد يقرب عليه طابع القطاع الخاص . فالمعروف أن التخطيط المركزى الرسمى والاقتصاد المختلط ، ليسا بالمتعارضين شريطة تمكين الدولة من الحصول على العون الإيجابى من رجال الأعمال والفلاحين (٣) . لكن تحقيق مثل هذا التعاون ، أمر فى منتهى الصعوبة ، ولابد أن ينطوى على مفاوضات طويلة ، ومحاولات للتوفيق فى كل مرحلة من مراحل وضع التخطيط القومى وتنفيذه . ولقد تبينت الحكومة المصرية إلى حد ما الحاجة إلى التعاون مع القطاع الخاص ، وبرز هذا الإدراك فى تأليفها للجان المختلطة لأعداد الخطة . يضاف إلى هذا أن الساسة كانوا يكثر من التأكيد جهارا على التزامهم بالإبقاء على الاقتصاد المختلط ، وعلى التعاون بين مشروعات القطاعين العام والخاص . ولكن هذه المحاولات كلها ، ظلت شكلا بلا مضمون ، فلقد واصل الساسة الحديث عن شروق الرأسمالية ، وفضائل الاشتراكية ، كما أن اللجان المختلطة ، لم تعارض أى نفوذ على وضع الخطة . وهكذا كان لابد للحكومة فى النهاية من أن تحدد أهداف الإنتاج

(١) تقرير الموازنة لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ وكتاب نحو زراعة اشتراكية من ٢٢٦ - ٢٢٧ واليومان اجيسان عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٦٠ .

(٢) اليومان اجيسان عدد ٧ ديسمبر ١٩٦٠ وعدد ٢٨ أغسطس و ٢٢ و ٢٩ يناير ١٩٦٢ .

(٣) لا شك فى أن الدولة قادرة أياها عملية التحول الاشتراكى على الحصول على التعاون من جانب الفلاحين ، لارتباط مصالحهم بهذا التحول ، لكن تحقيق التعاون مع كبار رجال الأعمال ، متعذر بسبب مطالباتهم ومصالحهم البورجوازية المتناقضة مع التجزئات الاشتراكية . - المصدر -

والاستثمار والادخار ، وأن نقرض على القطاع الخاص عن طريق
التوجيهات المركزية الانسجام مع هذه الاهداف .

وبالرغم من ان الحكومة قد اخذت على عاتقها المسؤولية الكبرى
عن تنفيذ المشروعات التي تضمنتها الخطة ، فإن تعاون الاقسام الباقية
التي يتألف منها الاقتصاد ، ظل حيويا اذا قصد لاهداف الخطة
الاستثمارية ان تقترب من صورة الانجاز ، وذلك لان تقاعس القطاع
الخاص عن تحقيق الاهداف المرسومة له من جانب لجنة التخطيط
القومي ، يعرض الخطة كلها لخطر الفشل . ومع ذلك فقد التزمت
الحكومة في شهر يوليو من عام ١٩٦٠ ، وعن طريق الاعلان المستمر ،
بمضاعفة الانتاج القومي في غضون حقبة من الزمن . وهكذا ألزمت الدولة
أرباب البيوت والمديرين ورجال الأعمال والفلاحين الذين لم تستشرهم
جديا في وضع الخطة والذين لم تكن تملك بالنسبة اليهم السلطات
محدودة من الاشراف ، بتحقيق اهداف طموحه في مجالات الانتاج ،
والادخار والاستثمار . يضاف الى هذا ان الحكومة كانت قد خبرت
مايقا فر لديها من وسائل الاقتناع والاغراء فوجدت انها لم تصل حدود
الكمال . وهكذا عندما شرع في تنفيذ الخطة ، كانت المشكلة الرئيسية
التي واجهت الحكومة هي كيف يمكن لها ان تنفذها بصورة شاملة ، في
اقتصاد لا يزال القطاع الخاص يمثل فيه دورا كبيرا .

٦ | أنوار الشروعات الخاصة

الكتاب الأول في شرح القرآن الكريم
الكتاب الثاني في شرح القرآن الكريم
الكتاب الثالث في شرح القرآن الكريم

توسيع الملكية العامة واشراف الدولة

شهد قطاع الأعمال الخاصة في مصر بعد الشروع في تنفيذ الخطة في شهر يوليو من عام ١٩٦٠ ، توسعا مستمرا للقطاع العام ، ومزيدا من المسؤوليات لتحملها الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية ، بعد أن كان هذا القطاع قد شهد منذ عام ١٩٥٦ توسعا في مجالات الرقابة وتضييقا على حرياته . وكان هذا القطاع بالرغم من عدم مشاورته في وضع اطار الخطة الخمسية ومضمونها ، قد كلف بأن يلعب دورا هاما في تطبيق الخطة ، عن طريق تحقيق اهدافها في الاستثمار والادخار . وعندما حلت نهاية عام ١٩٥٩ ، لم تكن اقوال الساسة عن الحاجة الى التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ، تجد ما يستند لها من أعمال ملموسة لتبديد المخاوف المتزايدة لدى رجال الأعمال . وعندما تحققت الوحدة بين مصر وسوريا كان الرئيس عبد الناصر ، ووزراؤه ، قد أحسوا بالحرية في الإصرار عن وجهات نظر أكثر تطرفا عن مركز الرأسمالية في الجمهورية العربية المتحدة . وكان الرئيس يقول : أن هناك كل ما يبور ملكية الدولة للصناعة ، لأنها تمثل الشعب ، ولأنها تخلق توازنا مع الملكية الخاصة ، ولأنها تؤمن بحجب سيطرة رؤوس الأموال الخاصة على الصناعة (١) . ولم تكن أية بيانات من هذا الطراز قد صدرت من قبل ، ولذا كان من حق كل رأسمالي بعيد النظر أن يتساءل عما إذا كان مثل هذا التوازن يتطلب تدخل الدولة في ملكيته . ولم تكن أقوال الرئيس المتكررة عن السياسة الرامية الى تصفية الرأسمالية المستغلة والاحتكارات ، ولا مقالات الصحف المتواليمة عن تحديد الإجراءات وسياسات الأجور والأنظمة المالية التقدمية ، لتبديد

(١) خطاب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٥٩ من ٤٠٠ - ٤٠١ .

مخاوف المستثمرين ورجال الأعمال ، عن مكانة المشروعات الخاصة
الغامضة المحددة في الاقتصاد التخطيطي (١) .

وسرعان ما تحققت هذه المخاوف ، فلم تمض أكثر من ثلاثة شهور
على مثل هذه البيانات ، حتى كانت أولى الخطوات في سلسلة عمليات
التأميم ، تتحول الى قانون . فلقد تم تأميم بنك مصر في الثالث عشر
من فبراير من عام ١٩٦٠ . ولم يؤمن هذا الاجراء سيطرة الحكومة على
أكبر مصرف تجارى كان لا يزال في يد القطاع الخاص فحسب ، وإنما
أمن لها أيضا السيطرة على شطر كبير من الشركات الصناعية أيضا (٢) .
فلقد كان هذا البنك يملك الكثير من الأسهم في قطاع الصناعة النظم ،
وكانت الشركات المنفردة من البنك تحقق كما ذكرت إحدى الصحف ،
نحواً من عشرين في المائة من مجموع الانتاج الصناعى في مصر ، ونحواً
من خمسين في المائة من صناعة النسيج وحدها (٣) . ولم يؤد تأميم
المصرف الى تحول جميع أسهمه في شركات مصر الى الملكية العامة
المباشرة فحسب ، وإنما أصبحت هذه الشركات فوراً تحت سيطرة
الحكومة القوية ، اذ ان الدولة اخذت على عاتقها مهمة تعيين من تختارهم
في عضوية مجالس ادارتها . وكانت العلاقات قد توثقت بين بنك مصر
وبين الدولة منذ تسييت أوضاعه في عام ١٩٤١ ، ولكنها ظلت كما
يبدو تسمح للبنك بكثير من الاستقلال الذاتي ، وذلك لان وزير الخزانة
اعترف في حديث صحفي بأنه كان في رسم شركات بنك مصر ان ترفض
الاسهام في تنفيذ الخطة (٤) . وتوسع الدكتور القيسونى في تقديمه
للموازنة العامة في شهر يوليو التالى ، وبمستهل الموضوع في التأكيد
على الحاجة الملحة الى تأميم بنك مصر ، اذ ان هذا البنك كان يضم
تركيزاً ضخماً للسلطة ، وكان لابد لانه اساء استعماله في هذه السلطة
ان يؤدي الى ردود فعل هدامة في الاقتصاد (٥) .

ويبدو من أقوال الوزير ومن تعليقات الصحف في تلك الأيام ، أن
شكلاً من أشكال التصادم قد نشأ بين الحكومة وبين مديري بنك مصر ،
وان هذا التصادم كان حول موضوع الاهداف التى تضمنتها الخطة
والمعلقة بشركات البنك . واتهم البنك بأنه حدد بطرح كل ما يملكه من
اسهم في سوق الأوراق المالية ، وان مثل هذا العمل قد يؤدي الى تهديم

(١) نفس المصدر لعام ١٩٦٠ من ١٢٥ واليومان اجسيان عدد ٢٥ يناير و ١ و ١٨
فبراير و ١١ أبريل ١٩٦٠ .

(٢) القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٦٠ .

(٣) اليومان اجسيان ٢٣ فبراير لعام ١٩٦٠ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) تقرير الموازنة لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ من ٨٩ .

أسواق رؤوس الأموال ، ولذا بادرت الحكومة ، كما قيل ، إلى اتخاذ خطواتها لتجنب « انهيار مفاجع في أسواق الأسهم » (١) . وراح أحد الصحفيين يبين بمنتهى الصراحة ، أن الحكم لا يستطيع السماح بإساءة استعمال حرية التملك ، وأن جميع المحاولات لضمان تعاون فئات رجال الأعمال من المفرقين في امتيازاتهم قد فشلت (٢) .

ومهما كانت الدوافع الدقيقة لهذا الإجراء ، فإن الشيء الثابت إن الحكومة وجدت من المناسب قبل أربعة أشهر من الشروع في تنفيذ الخطة ، تأكيد المزيد من السلطة على القطاع المنظم في الصناعة ، ومثل تأميم أكبر شركة تملك أكثر الأسهم في مؤسسات هذا القطاع ، طريقة مثلى ومناسبة لتوسيع سلطة الحكومة على الاقتصاد . وهكذا استعاض عن بنك مصر وشركائه بؤسسة مصر الاشتراكية الوطنية التي ألغت جزءا من الجهاز الذي يعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسة الاقتصادية ، ومع مجلس الخطة الصناعية العامة ومجلس المصانع الحربية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة (٣) .

وأصبحت جميع الصحف المصرية في شهر يونيو من عام ١٩٦٠ ملكا للدولة . وكانت الحكومة ، بالرغم من وجود الرقابة قد اتهمت الصحف بالتضليل وتشويه الأنباء بصورة معادية للثورة (٤) . وتم تأميم شركات النقل الداخلي في القاهرة في نفس الأسبوع تقريبا ، لأنها فشلت في تأمين الخدمات الصحيحة للعاصمة ، كما أعلن وزير التموين نزع تجارة الشاي والأدوية داخليا وخارجيا من أيدي القطاع الخاص في شهر يوليو بتهمة استغلال الشعب (٥) .

وتدهورت أسعار الأسهم بسرعة في عام ١٩٦٠ ، وذكر المراسلون الصحفيون الأجانب المقيمون في القاهرة ، أن جماعات رجال الأعمال ، كانوا في تلك السنة يعيشون في هم ووجع . إذ كانوا يجهلون الجهة الجديدة التي ستنزل بها الضربة (٦) . ونشرت صحيفة البورص

(١) المجلة الاقتصادية والسياسية المصرية عدد مارس ١٩٦٠ ص ١٨ . وكان القانون رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٧ قد فرض على البنك التخلص من أسهمه الصناعية ، ولكن البنك أجعل تنفيذ هذا القانون ، كما مكثت الحكومة على أعماله .

(٢) نفس المصدر - عدد أبريل ١٩٦٠ ص ١٧ - ١٩ وكتاب علي ص ١٠٧ - ١٠٩

(٣) القرار الجمهوري رقم ٢٤٦ لعام ١٩٦١ - الكتاب السنوي للجمهورية المصرية المتحدة لعام ١٩٦٠ ص ١٨٧ وتقرير الوزارة لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ص ٧٥ .

(٤) كتاب « العرب والعالم » لسي كريميانز ١٩٦٣ ص ٢٧ .

(٥) البورص ايجيپسيان عدد ١٤ يونيو و ١٨ يوليو ١٩٦٠ .

(٦) عدد الجازديان في ٤ أغسطس ١٩٦٠

اجبسيان مقالا افتتاحيا لبعث الطمأنينة في نفوسهم ، يؤكد أن الحكومة على التقضي من الشائعات الرنانة ، لا تفكر في اجراءات تأميمية جديدة واسعة النطاق (١) .

وراح الوزراء ، بعد الشروع في تنفيذ الخطة ، يذكرون قطاع المشروعات الخاصة جهارا بالدور الهام الذي يتحتم عليه أن يؤديه ، كما قدم الرئيس عبد الناصر الخطة في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر الاتحاد القومي ووصفها بأنها أداة لتشجيع رأس المال الخاص ، وتوجيهه بعيدا عن الاستغلال والاحتكار (٢) . وبذل وزير التربية والتعليم قصارى جهده لتعريف الاشتراكية بطريقة يحلو مذاقها لرجال الأعمال فقلل لأعضاء المؤتمر ، أن مصر تطبق طارزا من الاشتراكية ، يحمي الملكية الخاصة ، ويحرص على حرية المشروعات الاقتصادية الفردية ، ووفق بين أوجه نشاط القطاعين الخاص والعام في الاقتصاد الوطني (٣) . وراح عبد اللطيف البغدادي يحذر القطاع الخاص من الناحية الأخرى من الانحراف .

وقال وزير التخطيط أنه حتى ولو فرض أن القطاع العام سيسير بوحي من الخطة في جميع معاملاته ، فقد يقوم القطاع الخاص الذي يشمل مجالا واسعا في الجمهورية بالانحراف عن هذا الاتجاه ، لتحقيق بعض المصالح الشخصية ، دون الاكتراث بما يسببه ذلك من اضرار بالغ بالبلاد . وأضاف الوزير أن التجاوب السريع والواضح مع توجيه السلطات ، سيجنب القطاع الخاص متاعب اجبار الحكومة على اتخاذ اجراءات اشد قوة وأكثر تطرفا ، قد تجد الحكومة نفسها مضطرة الى اتخاذها لصيانة الأهداف الأساسية التي تهدف اليها الخطة وحمايتها والتي حازمت امرها على تحقيقها ، لما تتوقعه منها من نتائج عظيمة .

ومضى الوزير بعد ذلك في مهاجمته العنيفة لحرية التنافس لما يؤدي اليه من تبديد لرأس المال وإلى مهاجمة الرأسماليين لتقاعسهم عن العمل في بعض المجالات لأنها لا تؤمن أرباحا كبيرة (٤) .

وأثار البغدادي في خطابه مشكلة التخطيط الشامل في الاقتصاد المختلط ، وكان الوحيد من رجال الحكم في محاولته بعث الخوف في القطاع الخاص لدفعه الى الاذعان الى سياسات الحكومة الاقتصادية ،

(١) البيروني اجبسيان عدد ٢ يوليو ١٩٦٠ .

(٢) مصلحة الاستعلامات ، بيانات الوزراء وقراري الى مؤتمر الاتحاد القومي ، ١٩٦٠ . ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) نفس المصدر ص ٦٤ .

(٤) البغدادي . ص ٨ و ص ٧٢ - ٧٣ ولاجبسيان جريدة ١١ يوليو ١٩٦٠ .

ولكن الثقل لم يسفر طيلة السنة الأولى عن حقيقة ماعناه بالتخاذ إجراءات أقوى وأكثر تطرفاً مع القطاع الخاص . فلقد عاد الوزراء الآخرون إلى ما سبق لهم لعمده في حث قطاع المشروعات الخاصة ومناشدته للتعاون مع الحكومة من أجل المصلحة العامة (١) . ونفى الدكتور القيسوني في مقابلة صحفية في شهر مايو من عام ١٩٦١ ، نفيًا قاطعاً أن الحكومة تفكر في مزيد من إجراءات التأميم . وكان تقديمه للموازنة العامة إلى مجلس الأمة قبيل قوانين التأميم التي صدرت في شهر يوليو في عام ١٩٦١ ، إيضاحاً كلاسيكياً للسياسة الاقتصادية التي سارت عليها حكومة الثورة قبل انتقال الشطر الغالب من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة (٢) .

وقال الدكتور القيسوني أن البلاد مصممة على أن تتبع سياستها من أعمق تربتها الخاصة ، وأن تتكيف وفقاً لظروفها ، وأن تهدف إلى خدمة مصالحها ، وأضاف أن هذه السياسة تقوم على ثلاثة أسس وهي الاشتراكية والتعاون والديمقراطية . وقال أن الجانب الاشتراكي يركز على ثلاث دعائم ، وهي أولاً الإيمان بضرورة وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة ضمن الحدود اللازمة للحيلولة دون عودة الاقطاع والاستغلال والاحتكار إلى الوجود ، أما الدعامة الثانية فهي تأمين مستوى معقول من الثراء لجميع الذين يعملون وينتجون ويسهمون في تنمية الدخل القومي . وتمثل الدعامة الثالثة التعاون الصادق في الإنتاج بين جهود القطاع العام والخاص واستثماراتها .

وأضاف الوزير أن النظام التعاوني يهدف إلى وضع حد لأرباح الوسطاء وإلى خفض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن ، وإلى تموين المستهلكين بحاجاتهم في الوقت الذي تقوم الدولة فيه بتشجيع صغار المنتجين في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ، عن طريق تزويدهم بالمعدات وبحاجاتهم الإنتاجية . وقال أن الديمقراطية الاقتصادية كما يراها ، تعني احترام الحريات الاقتصادية الفردية مع وجود شرط واحد وهو أن الدولة ستعنى في حالة خروج الحرية الفردية عن الطريق الصحيح ، وتعارضها مع المصالح الاقتصادية للمجتمع ، بفرض الإرادة الجماعية للمجتمع وإعطاء مصالحه الاقتصادية مكان الأفضلية على المصالح الفردية .

وقال القيسوني أن هذه المبادئ هي التي تدفع الحكم إلى تبني سياسة الاقتصاد الموجه للمجتمع . ولا يعني التوجيه والإشراف

(١) راجع خطاب الرئيس وخطب القيسوني في اليومين اجبسيان عدد ٢٥ يناير وعدد ١٢ أبريل ١٩٦١ وخطب القيسانسان تاينو ٢٠ مايو ١٩٦١ .
(٢) اليومين اجبسيان ٦ مايو ١٩٦١ .

السيطرة أو التسلط ، فالحكم عازم على ضمان حرية رأس المال ، طالما أنه يسهم في تحقيق الخير العام ، ويخدم المصلحة العامة . ولكن سيطرة رأس المال اللامشروعة لا بد وأن تلغى وتزال من الوجود . وترى الدولة من واجبهما أن تتدخل وأن توجه الاستثمارات إلى الطريق الصحيح ، بعيدا عن الاستغلال . ولا بد لتثبيت دعائم النظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني من اشتراك القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها خطة التنمية الاقتصادية ، فرأس مال القطاع العام ، يستثمر في بعض الصناعات الأساسية ، ولا بد من اشتراكه مع رأس المال الخاص في صناعات أخرى . وتقوم الحكومة بالمشروعات الصناعية التي يعجز الأفراد عن القيام بها إما بسبب افتقارهم إلى الخبرات التقنية أو بسبب ما تنطوي عليه من كبير مقامرة أو بسبب ما تحتاج إليه من رؤوس أموال ضخمة . وقد تتدخل الحكومة أيضا لوقف الاستغلال والمضاربة اللامشروعة بأسعار بعض المنتجات . ولو استثنينا هذه الجوانب ، فإن الحكومة ستدع الصناعات الأخرى ، ولا سيما الصناعات التكريرية إلى المجهود الفردي ، فالحكومة تواصل سياستها في التحقيق والإنجاز ، لأنها لا تريد أن تبقى المخططات حبرا على ورق ، أو تظل التطلعات والآمال ، مجرد خيالات (١) .

ولاشك في أن هذا البيان الذي القاه الدكتور القيسوني ، كان أوضح تصوير لمذهب الرأسمالية الموجهة الذي يكتنفه الغموض ، ومع ذلك فقد نجذب الوزير التحدث بتفصيل عن الصورة التي سيرغم فيها القطاع الخاص على الاسهام في تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية التي اهدتها الدولة .

وبالرغم من مثل هذه التأكيدات التي كانت تصدر باستمرار عن الوزراء ، وبالرغم من توقف عمليات التأميم بعد شهر يوليو من عام ١٩٦٠ فإن مخاوف رجال الأعمال ، كما قال المراسلون الصحفيون الأجانب ، لم تنبدد ، بل ظلوا ينظرون نظرة سوداء إلى المستقبل ، لاسيما وقد كان هناك كل ما يبرر قلقهم هذا في ضوء ما كانت الصحافة تنشره من أجواء في مقالاتها عن الاشتراكية والاستغلال والاحتكار والتخطيط (٢) . فلقد شددت الحكومة من إجراءات الرقابة التي تفرضها ، وأخذت تتدخل في تجارة التجزئة عن طريق وزارة التموين التي اذاعت برنامجها

(١) من تقرير الموازنة العامة لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ من ٤١ - ٤٥ . وقد اختار المؤلف منه بعض أقوال الوزير .

(٢) تم تأميم الممتلكات البلجيكية في شهر ديسمبر من عام ١٩٦٠ ، كرد على سلوك الحكومة البلجيكية وتصرفاتها في الكونغو . النشرة الاقتصادية لبنك مصر - مارس ١٩٦١ من ٨٥ والنويديوك تايمز عدد ١٠ يناير ١٩٦١ والفانيتاشيل تايمز عدد ٢٠ مايو ١٩٦١ .

لأقامة سلسلة من الجمعيات الاستهلاكية التعاونية ، لتنافس حوانيت البقالة القائمة ، ولتخفيض أسعار المواد الغذائية التي تستهلكها الطبقات الفقيرة (١) . وطلب وزير الاقتصاد ، الصلاحيات التي تمكنه من التفتيش على حسابات أية شركة مساهمة للتثبت من أنها تدار ادارة صحيحة وفعالة (٢) . وراحت الدولة تنشر وبصورة مستمرة اشرافها على القطاع الخاص في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة ، وقامت بتضييق نطاق الحرية التقليدية التي كان يتمتع بها الراسماليون السوريون (٣) .

يضاف الى هذا ان قطاع الاعمال الخاصة لم يكن قادرا على استخلاص ما يطمئنه في مقدمة الخطة السنوية الثانية التي اكدت هزم الحكومة على المضي في سياسة التصنيع ، وتصميمها على عدم السماح لرأس المال الخاص بأن يضع العراقيل في طريق تنفيذ هذه السياسة (٤) وتعذر على ان اكتشف العقبات التي وضعها رجال الأعمال في طريق تنفيذ برامج التصنيع (٥) . ويبدو أن وزير التخطيط كان يعني أن القطاع الخاص تقاسم عن تحقيق الأهداف التي عهد اليه بها في برنامج السنة الأولى ، ولعل من سوء الحظ ، أن الأرقام الصحيحة التي يمكن للمرء ان يستند اليها في تقييمه للمنجزات لم تنشر ، ولكن لم يكن من المستغرب أن يبرز هذا التقاسم من جانب القطاع الخاص ، اذا عرفنا ان أهداف الخطة كانت جد متفائلة ، وأن هذا القطاع كان يواجه بيئة سياسية غير مواتية له .

ولهذا فلم يكن من قبيل الصدفة المجردة ، أن تظهر المجموعة الثالثة من اجراءات التأميم في مستهل السنة الثانية من الخطة ، أي بعد ان كانت الحكومة قد درست في حساباتها مجمل ما قام به القطاع الخاص من انجاز في السنة الأولى من الخطة .

وهكذا بدأت في نهاية شهر يونيو من عام ١٩٦١ ، المرحلة الجديدة التي أصبحت تحمل في مصر اسم « الثورة الاشتراكية » . وكانت

(١) البورس اجبسيان عدد ٣ يناير وعدد ٩ فبراير ١٩٦١ .

(٢) نفس المصدر ٩ مايو ١٩٦١ .

(٣) ان أعرض في هذه الدراسة التوائين التي أعدت للأقليم السوري . وفي ربيع القارز ان يتابع التوائين التي صدرت لهذا الاقليم في صحيفة الاكسبريس البيروتية .

(٤) الخطة السنوية لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ . من ٣ - من ٤ .

(٥) لا تمثل العقبات التي كان رجال الأعمال من ممثلي القطاع الخاص . يضعونها في طريق تنفيذ برامج التصنيع لغوا محيرا بقف أمثاله المؤلف . فالمعروف أنهم كانوا يتقاعسون عن الأسهم في الاستثمارات الخاصة بالتصنيع . ويهربون رؤوس أموالهم الى الخارج بدلا من تركيزها في مشروعات التصنيع . (المصدر)

الخطوة الأولى تحول تجارة القطن كلها إلى أيدي الحكومة . وأغلقت الحكومة سوق شراء محاصيل القطن ، وتولت لجنة القطن الرسمية المسؤولية عن بيع وشراء محصول القطن بكامله وبأسعار محددة (١) . وفرضت الحكومة في الوقت نفسه على البيوتات التجارية التي تتول تصدير القطن أن تحول إلى صورة شركات مساهمة ، تسهم الحكومة فيها بما لا يقل عن ٣٥ في المائة من مجموع أسهمها (٢) ولم في التاسع من يوليو تأمين أربع من الشركات التي تقوم بكبس القطن الخام واعداده في ثلاث كجزة لا يتجزأ من عملية تصدير الأقطان (٣) وفرض القانون في نفس الأسبوع على جميع مؤسسات التصدير والاستيراد أن تستبدل ربع ما تملكه من أسهم رؤوس الأموال بقدر يعادلها من السندات الرسمية ذات فائدة تقدر بأربعة في المائة وتزد بكاملها بعد خمسة عشر عاما (٤) . وتمكنت الحكومة من طريق إخضاع جميع المؤسسات العاملة في التجارة الخارجية لسلطات وزارة الاقتصاد ، من تعزيز اشرافها وسيطرتها على العملات الأجنبية . وكان من رأى الرسميين أيضا أن من حق الدولة أن تستولى على الأرباح الضخمة التي كانت هذه المؤسسات تحققها كنتيجة مباشرة للسياسة العامة التي تسير عليها الحكومة (٥) . وقامت الحكومة أيضا وفي مستهل شهر يوليو بتأمين شركة واحدة أخرى وهي شركة البواخر الخديوية . ويبدو أن بعض الرأسماليين كانوا قد رفضوا الانصياع لتوجيهات الحكومة إذ أن هذه الشركة نفسها كانت قد أبت الخضوع لتشريع الاجور الذي وضعته الحكومة وكانت قد أوقفت عملياتها دون إذن رسمي من الحكومة (٦) .

وقامت الحكومة بمناسبة الذكرى التاسعة للثورة بتأمين شطر كبير من الممتلكات الصناعية والتجارية . فلقد أممت المصارف وشركات التأمين التي كانت لا تزال في يدي القطاع الخاص تأمينها كاملا كما أممت نحو من ٤٤ شركة من شركات الصناعات الأساسية كالأخشاب والأسمنت

(١) القانون رقم ٦٩ و ٧٠ لعام ١٩٦١ . ولقد لخصت القوانين المتعلقة بإجراءات التأمين في عام ١٩٦١ في النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري العدد الثالث لعام ١٩٦١ ، ص ٢٢٢ ، وفي مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ١٢٧ من أكتوبر والمراسيم الاشتراكية الصادرة في يوليو ١٩٦١ «١٩٦٢» وفي كتاب القوانين الاشتراكية «١٩٦٢» التي أصدرته مصلحة الاستعلامات .

(٢) القانون رقم ٧١ لعام ١٩٦١ . ورفعت هذه النسبة فيما بعد إلى ٥٠ في المائة بموجب القانون رقم ١٢٠ لعام ١٩٦١ .

(٣) القانون رقم ١١٠ لعام ١٩٦١ .

(٤) القانون رقم ١٠٧ لعام ١٩٦١ .

(٥) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري العدد الثاني - ١٩٦١ ص ١١٧ - ص ١١٨ .

(٦) القانون رقم ١٠٩ لعام ١٩٦١ . وصحيفة الأكريريبي اليومية ١٥ يوليو ١٩٦١ .

والنحاس والكهرباء والنقل الآلي (١) . واستولت الحكومة على تصف
ورؤوس أموال ٨٦ شركة في قطاع التجارة والصناعات الخفيفة (٢) .
وصدر القانون ١١٩ الذي انتزع ملكية شطر كبير من رؤوس أموال ١٤٧
شركة أخرى، بعد أن حدد الملكية القسوى للأسهم الخاصة في المؤسسات
بمئة ألف جنيه حسب أسعار السوق المالية . وانتقلت الأسهم
التي تزيد على هذه القيمة إلى ملكية الدولة (٣) .

وهكذا توقف الفعوض الذي كان يطبع موقف الحكم من قطاع
المشروعات الخاصة منذ عام ١٩٥٧ ، بعد صدور اجراءات التأميم في
أواخر شهر يوليو من عام ١٩٦١ ، وهي الاجراءات التي أرسيت بصورة
رسمية دعائم قيام المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني . وراحت
الحكومة تؤيد نشر ملكية القطاع العام بمجموعة من الشعارات المستمدة
من المذهب الاشتراكية . وتقول البيانات التي صدرت في هذه الآونة
أن أهداف القوانين الجديدة ، تتلخص في تحويل جميع المواطنين إلى
ملاك ، وفي تمكين الشعب من السيطرة على وسائل الإنتاج ، وتوجيه
الإنتاج للمصلحة العامة ، وتذويب الفوارق الطبقية ، ونصفية الاقطاع
والاحتكار وديكتاتورية رأس المال ، وتوفير الضمانات للمجتمع لتمكينه
من منع الاستغلال ومن سيطرة فئة تمثل الاقلية عليه (٤) .

ووصف الرئيس عبد الناصر توسيع القطاع العام في الصناعة
والتجارة ، بأنه تطبيق للمعنى الحقيقي للاشتراكية (٥) . ومع ذلك فقد
حاول الوزراء بعد صدور اجراءات التأميم ، تطمين القطاع الخاص بقولهم
أن الاشتراكية العربية لا تعني التأميم الكامل ، وأنها شيء آخر يختلف
عن الشيوعية ، وأن السياسة الجديدة تحترم الملكية الفردية والحرية
الاقتصادية طالما انهما يعملان لخدمة المجتمع (٦) . ولكن هذه الأقوال
لم تكن كافية لتهدية الطبقة التي تسلك في الاقليم السوري من الجمهورية
العربية المتحدة ، إذ ردت هذه الطبقة على الاجراءات المماثلة التي طبقت

(١) القانون رقم ١١٧ لعام ١٩٦١ .

(٢) القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٦١ .

(٣) القانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦١ .

(٤) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ١٢٧ من اوصح ١٩٦١ . البورس اجيشيان
في اعدادها ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ يوليو ١٩٦١ ومقال ام. كيرمن ظهور
المذهب الاشتراكية في مصر ٥ في عدد ربيع ١٩٦٢ في المجلد ايسن جورنال ، ص ١٢٢
و ص ١٢٩ و ص ١٤٢ .

(٥) خطاب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٦١ من ١٢٥ - ١٣٦ و ١٤٦ و ٢٤١ -
٢٤٦ و ٢٧٩ - ٢٩٥ .

(٦) مجلة الفكر عدد ٢٢ يوليو ١٩٦١ والبورس اجيشيان عدد ٢٣ يوليو ١٩٦١ .

في سوريا ، بتأييد الانقلاب العسكري الذي أدى الى الانفصال ، والى إلغاء جميع الخطوات التي اتخذت في طريق التحول الاشتراكي في سوريا (١) وردت الطبقة البورجوازية الأضعف مكانة وشأنا في مصر ، بتقديم استدعاء الى القائد العام للقوات المسلحة ، بإنهاء الحكم العسكري وكان رد المهد على هذا الخطر المتمثل في وقوع « ثورة مضادة » سرية وحاسما ، فقد اعتقل على الفور عدد من ممثلي الأسر الاقطاعية الحاكمة السابقة ، كما فرضت الحراسة على ممتلكات مئات من الناس من أبناء الطبقات الغنية (٢) . وكانت هذه الحملات على البورجوازية القديمة السابقة انعكاسا لحاجة الحكومة الى تبرير الفصل السياسي في تثبيت دعائم الوحدة مع سوريا (٣) . ومن المحتمل أن تكون هذه الاجراءات رد فعل على وجود مؤامرة رأسمالية ضد النظام في الجمهورية العربية المتحدة (٤) . ولا شك في أن اجراءات الحكومة الصارمة في مصر ، شلت احتمالات اية معارضة ، وادت الى انتقال الميراث من الممتلكات الخاصة الى الملكية العامة .

وخفت موجة التأميمات واجراءات فرض الحراسات بعد شهر فبراير من عام ١٩٦٢ ، وبدت الحكومة في ذلك الحين راضية بموقفها الذي مكنتها من فرض السيطرة والملكية الكاملة على مرافق البلاد الاقتصادية ومؤسساتها المالية وصناعاتها الثقيلة ، والسيطرة والملكية الجزئية على التجارة الخارجية وجميع الشركات الصناعية الكبيرة . ولكن التأميم لم يكن شاملا لكل شيء . فتلقت الأرض والمساكن والنقل البري ، والمشروعات الصناعية والتجارية الصغيرة وجميع الموجودات المطاوعة للتجارة الداخلية خارج نطاق القطاع العام وبقيت غالبية الثروة القومية التي تقف الأرض في مقدمتها ، جزءا من الملكية الخاصة ، وان كان جميع مديري رؤوس الأموال الانتاجية واصحابها يعملون ضمن اطار يتسع ويضيق من الرقابات على الكثير من جوانب نشاطاتهم الاقتصادية .

(١) كتاب اتور عبد الملك . ص ١٥٦ - ١٥٩ .

(٢) نفس المصدر - ص ١٥٦ - ١٥٨ واليونس ابيشيان عدد ١٩ و ٢٩ اكتوبر

و ٨ نوفمبر ١٩٦١ .

(٣) أثبتت نسخة الانفصال ، ان الطبقات المستقلة القديمة كانت مستعدة لاحتلال اية فرصة تتاح لها للانقضاض على الثورة . وكان لابد من اتخاذ مثل هذه الاجراءات لحماية الثورة من اعدائها في الداخل والخارج ولذا فلم تكن كما يدعي المؤلف تبريرا لما يديه من فصل سياسي .

(٤) أثبتت الحوادث التاريخية ، وآخرها ماوقع بعد نسخة الخامس من يونيو ان مؤامرات الاستعمار واعوانه . لم تنقطع على الثورة . وان هذه المؤامرات كانت دائما تستغل القوى الداخلية التي تآثرت مصالحها بالثورة للانقضاض عليها ، والقيام بثورة مضادة .

(الحرب)

وقدم الرئيس عبد الناصر في شهر مايو من عام ١٩٦٢ الى مؤتمر القوى الشعبية الميثاق الذي حدد النظام الاقتصادي بكثير من التفاصيل ولا شك في ان الميثاق ضم في جوانبه اشياء تفوق كثيرا مجرد تحديد التنظيم الاقتصادي الجديد ، فلقد هدف في الواقع الى صياغة المقيدة او المذهبية الكاملة والشاملة لتفسير جميع التبدلات التي وقعت منذ قيام الثورة في عام ١٩٥٢ . وعرض أسس التطور المقبل في جميع مجالات الحياة في مصر الحديثة من سياسية واقتصادية .

ولكننا سنركز في دراستنا هنا على نظام الانتاج ، على ان نعود الى تحليل الجوانب الأخرى من الميثاق في الفصل التالي . ولقد وصف الميثاق النظام الاقتصادي الذي انبثق عن قوانين يوليو الاشتراكية ، وقرارات التأميم والحراسات بأنه نظام اشتراكي . ولكن التنظيم الاقتصادي في مصر لا يتطلب تأميم جميع وسائل الانتاج أو إلغاء الملكية الخاصة إلغاء كاملا ، وإنما يتطلب خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم في جميع المجالات ، وتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية . ولهذا حدد الميثاق القطاع العام بحيث يضم الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج ، والصناعات الثقيلة والمتوسطة والمؤسسات والشركات المسؤولة عن التجارة الخارجية والعمليات المالية .

وحدد الميثاق من الناحية الأخرى مجالات عمل الملكية الخاصة ومشروعاتها في الأراضي والمقارات والبناء والصناعات الخفيفة والتجارة الداخلية . ولذا افترض الميثاق ان تظل غالبية ملكية الأرض الزراعية في ايدي القطاع الخاص ، وبرر الميثاق اخراج ملكية الأراضي الزراعية من اطار الملكية العامة بأن التطبيق العملي للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة ، وأن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة ، تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعي على امتداد مراحل عملية الانتاج في الزراعة من بدايتها الى نهايتها . وفي الامكان الإبقاء على الملكية الخاصة للعائلي لان قوانين تخفيض الإيجارات والضرائب التضاعدية على المباني حدثت من احتمالات الاستغلال فيها . . . ووعده الميثاق أخيرا بأن تبقى ملكية المشروعات الخاصة في الصناعة الخفيفة شريطة أن تقبل التوجيه من القطاع العام . كما وعد النشاط الخاص بمجال واسع في التجارة الداخلية طالما ظل بعيدا عن استغلال المستهلكين ، ولكن يجب أن يكون للقطاع العام دوره أيضا في هذا المجال من مجالات الحياة الاقتصادية وأن يتحمل على الأقل مسؤولية ربع هذه التجارة لمدة السنوات الثماني التالية .

وطلب الميثاق بصورة مباشرة من القطاع الخاص تجديد نفسه

وإن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق ، لا يعتمد كما كان في الماضي على الاستغلال الطفيلي . وأعرب عن أمله في أن يقوم هذا القطاع بتشجيع المنافسة الحرة ضمن إطار الخطة الاقتصادية وبذلك يؤمن الحيوية للقطاع العام ، كما يحقق التقدم في التنمية . وأضاف أن القوانين الاشتراكية التي أصبحت مطبقة الآن ، وكذلك الخطوات التي قد تتخذ السلطات الشعبية في المستقبل ضرورية لها ، لا تهدف إلا إلى التحديد من قدرة القطاع الخاص على الاستغلال .

وهكذا يمكن القول بصورة موجزة ، أن الميثاق عرف النظام الاقتصادي الاشتراكي الجديد ، بأنه نظام تسيطر ملكية الدولة فيه على ذرى القوى الانتاجية في البلاد من مالية ورأسمالية انتاجية وصناعة ثقيلة . وسمح الميثاق بالملكية المختلطة في الصناعات الخفيفة والمتوسطة والتجارة الخارجية كما أكد دور الملكية الخاصة في المجالات المقاربة والصناعة الخفيفة والحدودة والتجارة الداخلية ، وأن أوضح تمام الوضوح بأن السلطات المركزية ستواصل الإشراف على جميع صور الانتاج وتوجيهها .

ولكن التعاريف التي أوردها الميثاق ، لم تكن تهدف إلى تحديد خطوات التغييرات المقبلة وكان الرئيس عبد الناصر ، على العكس من ذلك قد بين أنه لا يمكن أن تكون هناك حدود مرسومة للتحويلات المقبلة (١) . ولكن الشيء الثابت أن حدود الملكية العامة والسيطرة المركزية لم تظل عند الخطوط التي تم تحديدها في قرارات يوليو لعام ١٩٦١ . فلقد توسعت سلطات الدولة وملكيتها مرات عدة بعد هذا التاريخ ، وما زال توسعها مستمرا ، ولكن في الأماكن وصفها حتى الآن بأنها تعديلات لا حدثت من تغيرات في عام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، أو ربط لها .

ولقد وجد القادة المصريون على سبيل المثال ، أن ما نص عليه القانونان رقم ١١٨ و ١١٩ لعام ١٩٦١ من وجود وضع مختلط للملكية العامة والخاصة ، غير صالح للتطبيق عمليا ولا ينسجم نظريا ، ولذا فإن جميع الشركات التي كانت الدولة تملك جزءا منها ، سرعان ما أممت تامة كما أملا في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، أما لأسباب معنية كعجزها عن تجديد معداتها أو لنقص فاعليتها ، أو لاستغلالها للمستهلكين أو لأن مثل هذه الخطوات كانت تمثل كما قالت صحيفة الأهرام الاستمرار الطبيعي للثورة الاشتراكية (٢) . ولا شك في أن التساميم الكامل لهذه

(١) خطبة الرئيس عبد الناصر ١٩٦١ - ص ٢١٧

(٢) القوانين رقم ٢٨ و ٥١ و ٦٥ و ٧٢ لعام ١٩٦٣ و ٥١ لعام ١٩٦٤ . - البورس
اجيشيان ١٤ أبريل و ٢٢ مايو و ١٧ يونيو و ١٢ أغسطس ١٩٦٣ . والتايمز ١٢
نوفمبر ١٩٦٣

الشركات التي فرضت عليها الحراسة في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، مثل الاستثمار المنطقي لهذه الثورة (١) يضاف الى هذا ان الحكومة قامت بتأميم عدد ضخم من الشركات في مجالات الانتاج التي لم يكن الرسوم الاول لعام ١٩٦١ قد مسحها ، وبهذا انتقلت في شهر يونيو من عام ١٩٦٣ الى ملكية القطاع العام المؤسسات الصناعية الخاصة بصناعة الدواء والعلاجات الصيدلانية (٢) . ووجدت الحكومة أيضا وبعد تجارب قصيرة العمر مع القطاع الخاص أولا ، ومع القطاع المختلط ثانيا ان من الانسب تملك جميع المشروعات الرئيسية في قطاع البناء والإنشاء والهندسة المدنية وإصلاح الطرق والنقل المادي ، والسيطرة عليها لمصلحة الخطة وتنفيذها (٣) . وصدرت أخيرا مجموعة كبيرة من القوانين التي ازالَت التناقضات ، وشملت بعض الشركات في قطاع معين ، كانت قد استثنيت بصورة عفوية من مخططات الإجراءات الأصلية الأولى ، كما وضعت عمليات التأميم لتشمل بعض المؤسسات الخاصة ببعض العائلات (٤) . ولم تحل نهاية عام ١٩٦٤ حتى كانت جميع الشركات الكبيرة في كل ميدان من ميادين النشاط الاقتصادي قد أممت ، وأصبح القطاع العام يضم آنذاك المشروعات التي تملكها الدولة وتسيطر عليها ، بينما كان الوضع في السابق يمكن المساهمين الأفراد من مواصلة ملكيتهم لبعض المؤسسات التي تديرها الحكومة .

وحدت الحكومة بالإضافة الى هذه التوسعات الكبرى والمعلن لها للقطاع العام بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٥ من حرية منتجي القطاع الخاص في المجالات التي ظلت متاحة لهم سواء عن طريق الملكية الخاصة أو المشروعات الخاصة ، وهكذا بالرغم من ان الميثاق قد نص على اعتبار التجارة الداخلية مجالا مفتوحا للمشروعات الخاصة ، إلا ان وزارة التموين تمكنت في عام ١٩٦٣ من التدخل في حرية تجار التجزئة والجملة لتسهيل عملية توزيع المنتجات الحكومية من ناحية ولواجهة ارتفاع الأسعار من الناحية الأخرى .

وبالرغم من ان ملاك العقارات والمعارات ظلوا على حالهم ، إلا ان الحكومة رغبة منها في تخفيض تكاليف العيش من ناحية ، ولرد على أولئك الذين ظلوا في السنوات الماضية يؤثرون استثمار أموالهم

(١) القانون رقم ٧٢ لعام ١٩٦٣ .

(٢) البورصة اجيبيات عدد ٧ يونيو ١٩٦٣ والقانون رقم لعام ١٩٦٣ .

(٣) القوانين رقم ٦٣ و ٦٧ و ٧٠ و ٨٢٥ لعام ١٩٦٣ والقانون رقم ٥٢ لعام ١٩٦٤

(٤) القوانين رقم ٧٢ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ١٤٠ و ١٥١ و ١٥٧ و

١٦٨ و ١٦٩ لعام ١٩٦٣ والقوانين رقم ٢ و ٤١ و ٤٨ و ٥١ و ١٢١ و ١٢٤ و ١٢٩ لعام

١٩٦٤

وتجديدها في العقارات والعمارات ذات الإيجارات المرتفعة على استثمارها في المجال الصناعي ، واحت تفرض رقابة جديدة أشد صرامة على الإيجارات (١) . وكان القانون رقم ١٦٨ و ١٦٩ لعام ١٩٦١ قد خفضا إيجارات المساكن التي بنيت بعد عام ١٩٥٨ بنسبة ٢٠ في المائة ، وتلك التي بنيت قبل هذا التاريخ بنسب متفاوتة ومصادلة الضرائب التي يدفعها ملاك البيوت والمساكن . وصدر في شهر يناير من عام ١٩٦٢ قانون شامل يحدد الحد الأعلى لإيجارات المساكن في جميع العمارات بنسبة خمسة في المائة من ائتمان الأرض وتكاليف البناء ، وإضافة ثلاثة في المائة عليها كتكلفة للصيانة (٢) .

وقد مدبرو المشروعات الأخرى الكبيرة في مبادي الصناعة والتجارة الذين نجوا من التأميم الكثير من حريتهم في تحديد أجور مستخدميهم وعلاواتهم وأوضاع عملهم وفي توزيع الأرباح ، وذلك لأن الحكومة فرضت عليهم أن يقدموا لمعاملهم جميع المزايا الاجتماعية ومتافع التأمينات التي فرضتها على جميع مؤسسات القطاع العام . فلقد خفضت الحكومة في سلسلة من القوانين التي سنت بعد شهر يوليو من عام ١٩٦١ ، عدد ساعات العمل في الأسبوع إلى ٤٢ ساعة دون أي خفض في الأجور ، وحددت الحد الأدنى للأجور بخمسة وعشرين قرشا في اليوم لجميع العمال الذين تزيد أعمارهم على الثمانية عشرة ، كما وضمت نظاما شاملا وسخيا للضمان الاجتماعي لجميع العمال في المشروعات الكبرى سواء كانت ملكا للقطاع العام أو القطاع الخاص (٣) . والزمّت المؤسسات الكبيرة بنصوص القانونين رقم ١١١ و ١١٢ لعام ١٩٦١ ، بتوزيع أرباحها على النحو التالي : خمسة في المائة لشراء السندات الحكومية وعشرون في المائة لرأس المال الاحتياطي ، وخمسة وعشرون في المائة لتوزيعها على العمال والمستخدمين بالنسبة إلى أجورهم ومرتباتهم والباقي لتوزيعها على المساهمين (٤) . واجبرت الشركات الخاصة في عام ١٩٦٢ على الانسجام مع خط الإجراءات المتبعة في القطاع العام ، كما اجبرت مجالس إدارتها على أن تعيد تشكيل نفسها لتسمح بانتخاب أربعة من أعضاء كل مجلس من العمال والمستخدمين (٥) .

(١) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ١٢٧ من ٢١ والكتاب السنوي لعام ١٩٦٢

ص ٢٧٥

(٢) القانون رقم ٤٦ لعام ١٩٦٢ .

(٣) القانون رقم ١٧٥ و ١٢٢ لعام ١٩٦١ والقوانين رقم ١٠٢ لعام ١٩٦٢ و ١٥٣ و ١٥٤ لعام ١٩٦٢ .

(٤) الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢ ص ٢٣٢ والقانون ١١٣

عام ١٩٦٣ ومجلة كوميون دي ليفانت عدد ٢٣ مارس ١٩٦٣ .

(٥) القوانين رقم ١١٤ لعام ١٩٦١ و ١٤١ لعام ١٩٦٣ .

الإشراف على الزراعة

ذكر الميثاق أن التطبيق العربي للأشتركية ، يستثنى الأرض الزراعية من مجال الملكية العامة ، ويؤمن بإعادة توزيع هذه الأرض على الذين لا يملكون شيئاً منها . وجاءت التعديلات التي أدخلت على قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ ، فنصت على أن يكون الحد الأعلى للملكية الفرد ، لا يتجاوز مائة فدان بدلاً من مائتين كما نص القانون السابق . ونصت التعديلات في القانون الجديد على أن لا تملك الأسر أو تستأجر أكثر من خمسين فداناً بالإضافة إلى ممتلكاتها الراهنة (١) . وحظر في شهر يونيو من عام ١٩٦٢ بيع أكثر من خمسة أفدنة إلى أي فرد (٢) . وشددت العقوبات التي تطبق على المتهربين من نصوص السيطرة على الإيجارات والأجور وأصبحت أكثر صرامة ، كما وعد الرئيس بسد أفة ثغرات في الإصلاح الزراعي ، قد تكون موجودة وقد تساعد بعض الملاك عن طريق الحيلة أو الخداع أو المبيعات على مواصلة تملك الأراضي فوق الحد الذي سمح به القانون (٣) .

ولكن إعادة توزيع الرقعة الزراعية لم تحقق شيئاً في طريق حل مشكلة التثبث من أن تؤدي الأساليب التي يتبعها المزارعون في زراعتهم إلى زيادة المحاصيل والوصول إلى الأهداف التي حددتها الخطة للإنتاج الزراعي . وكان الميثاق قد رفض تأميم الأرض الزراعية وإنسد خلق اقتصاد زراعي قوى وحيوي في نطاق الملكيات الزراعية الصغيرة ، ثم جاء الرئيس عبد الناصر فأكّد في حديث صحفي له مع مراسل صحيفة البرافدا أن الحل الاشتراكي لمشكلة الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة ، يستند إلى قاعدتين أولاهما زيادة عدد ملاك الأراضي الزراعية وتاميمها دمج هذه الملكية بالتعاون الزراعي ، وتحويل اقتصاد الملكيات الصغيرة إلى اقتصاد قوى عن طريق التوسع المستمر في التعاون (٤) . وهكذا نجد بعبارة أخرى أن ما اثبتته الدولة من إجراءات لحل مشكلة السيطرة الحكومية على الصناعة والتجارة الخارجية لن يطبق في المجال الزراعي ، في السنوات الأولى من الخطة على الأقل .

(١) القانون رقم ١٢٧ لعام ١٩٦١ وخطب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٦١ ص ٢٠٨ التي أكدت أن الحد الأعلى لاستثمار الأرض الزراعية يجب أن لا يتجاوز خمسين فداناً .

(٢) المجلة الشهرية للأحداث الاقتصادية والاجتماعية لمعهد التخطيط القومي عدد يونيو ١٩٦٢ ص ١٥ .

(٣) كتاب الإصلاح الزراعي والإنهاء في الشرق الأوسط لدورين واوترن ص ١٠١ حصاد - الدار القومية .

(٤) الميثاق وخطب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٦٢ ص ١٨٧ .

ولكن رئيس تحرير الأهرام الذي يعتقد الكثيرون ان مقالاته تعكس وجهات نظر الرئيس ، أعرب في عام ١٩٦٥ عن شكوكه في فاعلية الملكيات الصغيرة وفي قيمة الملكية الخاصة في الميدان الزراعي . وركز هيكل اهتمامه لا على الزراعة ككل وإنما على المناطق الزراعية الجديدة التي سيستصلحها السيد العالي وقال ان على الدولة ان تقوم مباشرة باستغلالها وكان من رايه ان الأراضي المستصلحة ، ستتيح الفرصة للدولة لاجراء التجربة التي حرمت منها في المجال الزراعي التقليدي نظرا لارتباطه بالنظم القديمة والأساليب التقليدية . ونسأدى رئيس تحرير الأهرام بتأليف شركات حكومية تقوم بزراعة الفواكه والخضار لتصديرها وقال ان هذه الشركات ستمثل القوة الدافعة الجديدة في الزراعة . وتفيد كل الفائدة من الوفرة التي تؤمنها الزراعة الواسعة والأساليب الآلية التي لا تتاح الا للمزارع التي توجه مركزيا من الدولة . فهي ستؤمن النقد الأجنبي كما يؤمن فرص العمل لآلاف العمال الزراعيين الذين لم يستطيعوا الحصول على الأراضي الموزعة في قطع صغيرة (١) .

وقام سيد مرعي وزير الإصلاح الزراعي السابق (٢) بتحليل هذه الأراضي فبين ان المزارع الجماعية لا تصلح لمصر لأن تجربتها فشلت في روسيا ولأن المزارع التي اقامتها الدولة في مديرية التحرير وفي ابي الفيط ، كانت اقل فاعلية من المزارع التي يملكها الافراد . ومضى يدعو الى قيام شكل من أشكال التعاونيات باستغلال الأراضي التي سيتم استصلاحها ، وان تكون من نفس طراز التعاونيات التي تم انشاؤها في اراضي الإصلاح الزراعي التي وزعت على الفلاحين بموجب قانوني ١٩٥٢ و ١٩٦١ . وهكذا دعا سيد مرعي بمبادرة اخرى الى ايجاد اطار تنظيمي يجمع بين الملكية الخاصة وبين المبادرات الفردية مع وجود قدر كبير وقوي من الاشراف الرسمي على الزراعة . وقال ان التعاونيات التي تشرف عليها الحكومة حققت جميع وفورات الزراعة الواسعة واستخدمت الوسائل المتطورة التي يوصى بها دعاء المزارع الحكومية . ورفض السيد مرعي الفكرة القائلة بأن الزراعة المصرية تتطلب الانتاج الآلي الضخم ، على اعتبار ان البلاد تعاني من فائض في العمالة ، لا من نقص فيها . وانهى سيد مرعي مقاله قائلا ان التعاونيات الاشتراكية التي تشرف عليها الحكومة لا تناسب الأوضاع الزراعية في وادي النيل فقط وإنما تؤمن الصورة النموذجية للبلاد الأخرى التي ترغب في اعادة تنظيم أوضاعها الزراعية أيضا (٣) .

(١) عدد الأهرام في ٨ يناير ١٩٦٥ .

(٢) عدد سيد مرعي الى الوزارة .

(٣) الأهرام في ٧ و ٨ و ١١ مارس ٥ أبريل و ٦ و ٧ و ٨ و ١١ مايو ١٩٦٥ .

وليس ثمة من شك في أن أهمية هذا الحوار ستكون واضحة كل الوضوح ، لا بالنسبة إلى الأراضي الجديدة فقط بل وبالنسبة إلى الأراضي الزراعية كلها أيضا . ولكن الحكومة لم تقم طيلة مدة الخطة الخمسية الأولى ، بأية خطوة لتنمية الأرض ، وإنما ركزت اهتمامها على فرض نفوذها على قطاع الزراعة الخاصة من أشكال ووسائل أخرى . فلقد حاولت مثلا استخدام كل وسائل الافتناع المتوافرة لديها لحمل الـوف المزارعين الصغار على تجميع قطع أراضيهم الصغيرة في مساحات كبيرة ، وعلى تبني سلسلة كاملة من الوسائل والأساليب الجديدة في الزراعة التي تؤدي إلى زيادة معدلات المحاصيل في القطاع الزراعي كله . ولقد توسعت المعرفة كما هو الحال دائما على صعيد الزراعة في البلاد الفقيرة ، عن وسائل زيادة الطاقة الانتاجية ، بصورة تفوق توسع الأفكار النافعة عن كيفية تطبيق الأساليب المحسنة في الانتاج الزراعي .

وفي الإمكان تقسيم تنظيم الانتاج الزراعي عند تطبيق الخطة في قطاعين أولهما قطاع مزارع الإصلاح الزراعي الصغيرة التي تتولى تعاونيات الإصلاح زراعتها ، وقطاع المزارع الكبيرة التي يقوم الملاك المزارعون والفلاحون المستأجرون للأرض الأعضاء في التعاونيات بزراعتها .

ولم تكن تعاونيات الإصلاح الزراعي ، من الشكل الطومى على النحو المتبع في معظم القرى المصرية ، وإنما كانت مؤسسات لإيمارس منها الملاك المزارعون الأفراد لا ندرا محدودا من المبادرة الشخصية ، وكان من رأى سيد مرعى أن ما تتميز به هذه التعاونيات هو أنها تسجم مع مشاعر الفلاحين وحببتهم إلى ملكية الأرض في نفس الوقت الذي تضمن فيه أن لا تؤدي حقوق التملك إلى أى صراع بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة . وكان يرى أن الحقوق المطلقة في الملكية تؤدي إلى شكل من أشكال التبدد في استخدام الأرض ، ولذا يجب توجيه المزارعين في طرق استغلالها . ويتحقق هذا التوجيه عن طريق التعاونيات . وبين سيد مرعى أن الإدارة تمثل رغبات الفلاحين وأن كانت القرارات التي تتخذها مجالس التعاونيات عن أنواع المزروعات ووسائل الفلاحة المستعملة ومعدل الاستثمارات الصافية للتعاونيات ، تمثل في الواقع رغبات المراقب الذي تعينه وزارة الإصلاح الزراعي والذي يخضع لتعليماتها . وأكد سيد مرعى في النهاية أن في وسع وزارة الإصلاح الزراعي أن تصدر تعليماتها إلى التعاونيات التابعة لها وأن على هذه التعاونيات أن تعمل بموجبها (١) . وكانت صلاحيات الوزير وسلطاته

(١) الأرقام عند ٨ و ١١ مارس ٥٥ و ٦ و ٧ إبريل ١٩٦٥ .

على التعاونيات واسعة الى الحد الذى يمكن بعض المعلقين من اعتبارها اقروها لوزارة اصلاح الزراعى .

وكانت الاغلبية الغالبة من الملاك الفلاحين ومن المستأجرين الزراعيين الذين لم يتأثروا بإعادة توزيع الاراضى فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٦١ من اعضاء التعاونيات . وكانت هذه التعاونيات وحتى عام ١٩٦٢ مجرد تنظيمات معنية بعمليات الشراء والتسويق . ولم تكن على النقيض من تعاونيات اصلاح الزراعى ، معنية بشؤون الانتاج نفسه . وساطلح عليها اسم التعاونيات الطوعية بينما اطلق على تعاونيات اصلاح الزراعى اسم التعاونيات الخاضعة لاشراف الحكومة . ولكن العلاقات بين التعاونيات الطوعية وبين الحكومة كانت حتى قبل عام ١٩٥٢ قائمة على اساس التبعية ايضا ، فقد كانت ملزمة بتسجيل نفسها لدى وزارة الشؤون الاجتماعية وكانت حساباتها خاضعة لراقبى حسابات الدولة ، كما كانت القرارات التى تتخذها مجالس ادارتها المنتخبة خاضعة لحق النقض من الوزارة (١) . وراحت الحكومة بعد الثورة تحت المزارعين حثا متواصلا على الانضمام الى التعاونيات التى أصبحت تؤلف حلقة الاتصال بين الحكومة وبينهم . وكانت مجالس ادارات التعاونيات تتصل بوزارة الاشغال العامة حول الشؤون المتعلقة بالرى ، كما كانت التعاونيات تقوم بنشر المعلومات التى تصدرها وزارة الزراعة عن الاساليب الزراعية الجديدة ، وأصبحت فى الواقع جزءا لا يتجزأ من خدمات الارشاد الزراعى ، وازادت الحكومة ان تزيل استقلال الوسطاء للفلاحين فحلت التعاونيات على توسيع تنظيماتها التسويقية الى اقصى حد ممكن . وكان البنك الزراعى يقوم عن طريقها بتوزيع القروض والبدار والتقاوى والاسمدة الكيماوية والادوات الزراعية ، واهبطت غالبية الفلاحين الذين لم يكونوا قد انضموا الى التعاونيات الزراعية الى الانضمام اليها فى نهاية عام ١٩٦٢ وأن يسجلوا ممتلكاتهم وماشيئهم ومعداتهم لديها (٢) وأجبر المزارعون الذين يعيشون على مقربة من احدى تعاونيات اصلاح الزراعى ، على الانضمام اليها واتباع تنظيماتها الخاصة بالفلحة والتسويق (٣) .

وأخذت مؤسسات القطاع العام تنتج بعد تأميمات يوليو من عام ١٩٦١ معظم الأدوات التى يستخدمها الفلاحون ، كما أخذت توزعها

(١) شيالة « الجمعيات التعاونية » الفصل السادس .

(٢) المجلة الشهرية للاحداث الاقتصادية والاجتماعية لمعهد التخطيط القومى ، عدد مايو ١٩٦٢ ص ٧ والبروس ايجيبيان عدد ٢٩ يناير والفترة الاقتصادية للبنك الاهلى رقم ٤ لما ١٩٦٢ ص ٢١٧ .

(٣) القانون رقم ٨٤ لعام ١٩٦٢ .

عليهم ، فلقد شرع البنك الزراعى مثلاً بالسيطرة على ثامن القروض الريفية وعلى توزيع الأسمدة الكيماوية . وأخذت المزارع التي تملكها وزارة الزراعة أو تلك التي يملكها أفراد والتي تبشر عملها تحت إشراف وزارة الزراعة الفنى ، تنتج أجود أنواع البذار فى مصر ، واستعملت الحكومة إشرافها على هذه المنتجات الوسيطة والسلف لأقناع الفلاحين باستخدام أنواع البذار والأسمدة واللجوء الى الوسائل الفنية التي يعتقد بأنها ستؤدي الى زيادة المحاصيل ، وكانت هذه الوسائط تصل بأعداد متزايدة الى الفلاحين عن طريق جمعياتهم التعاونية وكانت الهيئات العامة المعنية بالزراعة تتعامل مع الفلاحين عن طريق مجالس إدارة التعاونيات لا مباشرة (١) .

وهكذا عندما شرع فى التخطيط فى شهر يوليو من عام ١٩٦٠ ، كانت الأراضي المزروعة فى مصر تستغل بجهود مشتركة من الدولة ومن الفلاحين الأفراد ومن التعاونيات ، فكانت الحكومة هي التي تنولى تزويد الزراعة بمياه الري الحيوية والقروض والبذار والأسمدة والآلات ، وبالرغم من أن المبادرات الفردية فى أراضي الإصلاح الزراعى كانت محدودة ، إلا أن الإشراف على الإنتاج فى معظم مجالات القطاع الزراعى ظلت فى أيدي الملاك وصغار الفلاحين ، ومستأجرى الأرض الزراعية ، وإن ظلت الدولة تفرض شيئاً من التفوذ على النشاطات الإنتاجية عن طريق إشرافها على القروض والضرورات الاقتصادية الأخرى . ولكن عندما بدأت نتائج التخطيط تظهر فى السنوات الأولى من الخطة تزايدت الضغوط لأسباب متعددة لتحقيق مزيد من التبدلات التنظيمية . فلم يكن الإنتاج الزراعى أولاً ينمو بسرعة تكفى لسد النقص فى المواد الغذائية ، وللخلاص من التضخم الذي ظهر فى عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، وأصبحت مصر تعتمد بصورة متزايدة على مائتقاه من حنطة من الولايات المتحدة فى شكل معونة . ولو لم يتوافر القمح فى تلك السنوات لهدبط معدل الاستهلاك الفرد الواحد أو لاضطرت الحكومة الى تحويل شطر من نقدها النادر بمبدأ عن تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية البعيدة المدى الى استيراد المواد الغذائية (٢) . وكانت الحكومة المصرية فى نفس الوقت تمسح أية درجة من درجات الاعتماد على دولة كبرى لأن مثل هذا الاعتماد يعرضها للضغوط السياسية فى علاقاتها الدولية ، وسرعان ما تبينت الحكومة أن الإنتاج الإضافى الذي سيحققه السد العالي ومشاريع الاستصلاح

(١) الأهرام الاقتصادى عدد ١٥ يونيو ١٩٦٤ . ص ٤٨ والنشرة الاقتصادية لبنك مصر المركزى - عدد ٢ (١٩٦٣) . ص ١٦٨ .
(٢) كتاب « الموثاق الاجنبية للجمهورية العربية المتحدة » تأليف من. نجار (١٩٦٤) ص ٦٦ - ٧١ .

الأخرى ، لن يتحقق بسرعة ، وإن معدل تزايد السكان في الجمهورية العربية المتحدة ، سيجعل الآثار المترتبة على هذه المشروعات أقل أهمية بالنسبة الى مشكلة مصر الزراعية مما كانت تنوقه في البداية . يضاف الى هذا أنه حتى الانتهاء كاملاً من السد العالي ، فإن الشطر الأكبر من إنتاج مصر الزراعى سيقال نابعا من الحقول التى تقع خارج مناطق الإصلاح الزراعى وخارج المساحات الجديدة المستصلحة . وأدرك واضعو الخطة الزراعية أن النظم المحسنة للدورة الزراعية ، وبرامج تجميع الأراضى ، والأساليب المحسنة فى الفلاحة التى يوحى بها الخبراء بمنتهى الحماسة ، لا يمكن تطبيقها كلها فى السرعة المطلوبة دون مزيد من التوسع فى إشراف الدولة على المزارعين ، وراوا أن بعث الحيوية فى الميدان الزراعى يتطلب أول ما يتطلب الوجود المستمر لموظفى الحكومة فى الأرياف وضغوطهم على المزارعين . فلا يكفى لتحقيق الحيوية الزراعية وضع المخططات والمناذاة بها وحفز الناس على تنفيذها (١) . ولابد لضمان الزيادة السريعة فى المحاصيل من وضع أداة جديدة للإشراف ، ولذا فقد جاءت مخططات عام ١٩٦٣ لتباور تحول التعاونيات الطوعية الى تعاونيات رسمية الإشراف .

ولقد ظهرت فكرة التعاونيات الرسمية الإشراف كنتيجة طبيعية لما حققته هذه التعاونيات بعد مرور حقبة على تجربة الإصلاح الزراعى من نجاح . وكانت التعاونيات الطوعية موجودة فى الأرياف منذ آمد ، وإكان فى وسع الحكومة أن تعتمد فى تنفيذ مخططاتها على تقليد من التجمعات التى تضم المزارعين والتى يرجع عهدها الى عدد من الحقب . وإثار التعاون من الناحية المذهبية عطفاً شديداً لدى الصفوة الحاكمة ، وانطوت البيانات الأولى التى أصدرتها هذه الصفوة نداءات وطنية حماسية لتحقيق التعاون بين الحكومة ومنتجى القطاع الخاص لزيادة الدخل القومى . وبالرغم من أن أفراد هذه الصفوة ، تخلوا عن هذه الفكرة بالنسبة الى الصناعة والتجارة فى النهاية ، إلا أنهم حافظوا عليها بالنسبة الى الزراعة وطورها ، ولقد أطرى الميثاق التعاونيات لأنها تحمى الفلاحين من الوسطاء والمربين ، ووعد بأن تعمل الحكومة على خلق التنظيمات التعاونية الجديدة القادرة على دفع الجهود الإنسانية فى الريف وتشجيعها على مواجهة مشاكلها . ورأى الوزراء فى التعاون صورة من صور المشاركة بين الحكومة والفلاحين لا كتجمعات طوعية للمزارعين تشكل لحماية مصالحهم المادية ، وقالوا أن التعاونيات ملائمة لأوضاع مصر ، لأنها تحترم عواطف الفلاحين وتطلعهم الى الملكية

(١) الأهرام الاقتصادى ١٥ نوفمبر ١٩٦٢ . ص ٣٥ . البورس اجيسيان عدد

٢٢ يناير و ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ و ٩ ديسمبر ١٩٦٢ .

الزراعية ، وتجنب في الوقت نفسه الصراع والتصادم بين المصالح الفردية والاجتماعية (١) .

ولا يكشف الحوار المذهبي العام الذي دار في الصحف حول الجوانب التعاونية في المجتمع الاشتراكي - الديمقراطي - التعاوني في غضون السنوات الثلاث الأخيرة ، إلا القليل مما كان يدور في الريف حقيقته في تلك الآونة ، فالمعلومات المتوافرة حقا عن تآليف التعاونيات الجديدة ونشرها في الريف ، قليلة للغاية ، والمعروف ان الحكومة كانت تسيطر بمنتهى الحيلة والحد ، اذ ان التبدلات لم تقع في البدايه الا في محافظتين ، هما كفر الشيخ وبني سويف ، وكان لابد لتنفيذ الاصلاحات الجديدة في طول مصر وعرضها من ترقب النتائج التي تسفر عنها التجارب التي وقعت في المحافظتين . واعتبر السيد علي صبري نائب الرئيس لتنظيم الزراعي الجديد في محافظتي كفر الشيخ وبني سويف تجربة رائدة ، اذ ستمكن الحكومة في ضوء نتائجها من تنظيم الانتاج الزراعي وتوجيه الزراعة في اتجاهات علمية ، و اضاف ان الحكومة ستستطيع في ضوء هذه النتائج رؤية الخطوط العامة للمجتمع الزراعي الاشتراكي (٢) .

وكانت التجربة في محافظتي كفر الشيخ وبني سويف صورة لائيه من صور التجارب في اراضي الاصلاح الزراعي ، فلقد اتاحت التجربة السلطة للحكومة للتأكد من قيام الفلاحين بزراعة اراضيهم بأسلوب أكثر علمية ومن تنوع الانتاج وتوجيهه الى المنتجات الأكثر قيمة كالفواكه والخضراوات واللحم والحليب والبيض . وقامت وزارة الزراعة برغبة منها في مساعدة المرشدين الزراعيين في مهمتهم في توجيه الفلاحين في كلتا المحافظتين نحو استعمال البذار والاسمدة الكيماوية والمياه ، بتقسيم التربة فيهما الى فئات ، بينما قامت وزارة الأشغال العامة بإنشاء شبكات جديدة من أفتية الري والصرف ترتبط بالترع الرئيسية ليتم تنظيم إيصال المياه الى كل حقل وإخراجها منه . وقامت الحكومة أيضا ، برغبة منها في تنوع الانتاج بتوزيع التقاوي ، وشتلات الأشجار والمجول الصغيرة ، والأنواع المجودة من الفراخ ، على الفلاحين بالمجان . وتم وضع الأسس لتأمين الخدمات البيطرية والإرشاد الزراعي مجاناً . وكانت الحكومة تأمل في أن يؤدي قيام التعاونيات بشراء الآلات واستعمالها ، الى تشجيع الفلاحين على تربية الماشية لإنتاج اللحوم

(١) راجع ملاحظات عبد المحسن أبو النور وزير الاصلاح الزراعي في الأهرام الاقتصادي عدد اول أغسطس من عام ١٩٦٤ ص ١٤ ومقال سيد مرمي في الأهرام عدد ٧ و ٨ مارس ١٩٦٥ .

(٢) عدد الأهرام في ٢٩ يوليو ١٩٦٣ .

ومنتجات الألبان ، بدلا من حصرها في أداء أغراض الفلاحة .

واستخدمت الحكومة التعاونيات الزراعية في زيادة الطاقة الانتاجية للعمالة الزراعية بالإضافة الى استخدامها في رفع الطاقة الانتاجية للأرض . وتم تأسيس الصناعات القروية الخفيفة ضمن الاطارات الادارية للتعاونيات ، وذلك لتأمين العمل والدخل لقوة العمالة الريفية القليلة العمل . وقامت وزارة الصناعة بدراسة امكانيات تقديم العروض وتأمين الاسواق المنظمة للصناعات القروية (١) .

واعلنت وزارة الزراعة مؤخرا ان تجربة كفر الشيخ وبني سويف كانت ناجحة وان المخططات توضع لادخال « الزراعة المنظمة » في ست محافظات اخرى في مشروعات الخطة الخمسية الثانية (٢) . ولكن يبدو ان الوزارة كانت جد متعائلة بالنسبة الى الآمال التي ترقبها والمتروبة على تنفيذ مخططاتها . فالمعروف ان الاصلاح التنظيمي الشامل وفق المخطوط المرسومة في ضوء تجربتي كفر الشيخ وبني سويف ، يتطلب وقتا طويلا لتنفيذه . وقد يكون في الامكان تحويل الصناعة الكبيرة والتجارة الى القطاع العام بين عشية وضحاها ، ولكن تحويل الزراعة في هذا القطاع يواجه مشكلات ادارية ضخمة كثيرا ما عسرت على الحل ، في المجتمعات الجماعية كالصين مثلا (٣) . ويتطلب خلق التعاونيات الرسمية الاشراف خلق جهاز من الموظفين يكرسون انفسهم لتحقيق اهداف التعاون ويكونون من البراعة والخبرة ، بحيث يستطيعون نقل الزراعة العلمية الى القرى ، وتقنع على عائق موظفي الحكومة في الريف ، بعبء شاقة لاقتناع الفلاحين بتجميع ممتلكاتهم ، وتبني الأساليب الحديثة في الزراعة وفي انتاج المحاصيل الجديدة وفي أداء الدور الايجابي الفعال في زيادة الفاعلية الزراعية . وعلى هؤلاء الموظفين كممثلين للسلطة المركزية ان يعيشوا وان يعملوا وسط جماهير من الناس ، آلفت الشك منذ امد طويل في كل ما تقوم به الحكومة . وكان عليهم ان يعملوا بحماسة على اقناع الفلاحين الاميين والتمسكين بالتقاليد القديمة واغرائهم على استخدام الأساليب الزراعية الحديثة وعلى تنويع انتاجهم . ولكن علينا ان لا نغالي في الحديث عن اتجاهات الفلاحين المحافظة ، فلقد اظهر هؤلاء الفلاحون عبر تاريخ مصر الطويل في الزراعة التجارية ، قدرة كبيرة على التكيف والتجاوب مع أعمال

(١) مذكرة غير منشورة لوزارة الاصلاح الزراعي عن « مشروع تحويل الانتاج الزراعي

في كفر الشيخ وبني سويف » - راجع الأهرام الاقتصادي عدد اول أغسطس ١٩٦٤ .

(٢) المجلة الشهرية - الأحداث الاقتصادية والاجتماعية التي يصدرها معهد التخطيط

القومي عدد يناير ١٩٦٥ ص ٦١ وعدد ٢٧ مارس ١٩٦٥ من الأهرام .

(٣) كتاب « التخطيط الزراعي في الصين » لكلي وكر (١٩٦٥) .

الكسب المادي ، تفوق قدرة نظرائهم في البلاد المتخلفة الأخرى (١) .

ومع ذلك ستكون المهمة التي تواجه هؤلاء الموظفين ضخمة للغاية ، بل وأصعب من تلك التي واجهتها في مناطق الإصلاح الزراعي ، التي تضم مجموعات أصغر من الفلاحين الذين لم يكونوا يملكون الأرض ، والذين تم انتقاؤهم لتوزيع الأراضي عليهم ، فأحسوا بجميل الحكومة عليهم ، كما شعروا دائما بأن في قدرة الحكومة أن تخرجهم من الأراضي التي استملكوها بتهمة التقصير والإهمال . يضاف إلى هذا أن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي كانت قد شرعت في عملها منذ البداية ضمن إطار التعاونيات الزراعية الرسمية الإشراف ، ولكن الكثيرين من الفلاحين كانوا قد ألفوا أثناء عملهم كمستأجرين وأجراء زراعيين على تلقى التعليمات من ملاك أراضيهم ، وكان من المنتظر أن يكونوا أكثر اذعانا لتعليمات الحكومة وأوامرها . ولكن هذه الطبقة من الفلاحين المستأجرين للأرض لا تسيطر بالرغم من أهميتها العددية على أكثر من أربعين في المائة من الأراضي المزروعة كلها . وكان على موظفي الحكومة من الأرباب أن يواجهوا مجموعة أصغر عددا من المزارعين الملاك الذين يشغلون نحو من ستين في المائة من الأرض الزراعية والذين يدفعهم استقلالهم التقليدي وأوضاعهم المالية أن يكونوا أقل اذعانا لتعليمات السلطة (٢) وتضم هذه المجموعة الأخيرة أكثر الفلاحين في وادي النيل فاعلية ونشاطا ، وهم يتولون في العادة التعاونيات القائمة . ولو أن هؤلاء وقفوا موقف العداء لهبطت المحاصيل بسرعة . وعلى المدى القصير على الأقل ، وتوقع السيد علي صبري . متفائلا ، أن يدرك الفلاحون مدى ما في هذه التبدلات من نفع لهم (٣) . ولكن إشارات واضحة في الصحف تبين أن طبقة صغار الملاك (الكولاك) المصريين لا يؤيدون السياسات الزراعية تأييدا حماسيا . ولقد قضى مؤتمر القوى الشعبية في شهر يونيو من عام ١٩٦٢ ، وقتا طويلا في مناقشة تعريف الفلاح . وأراد بعض أعضاء المؤتمر أن يطلق تعريف الفلاح على الملاك الذين لا تتجاوز ملكيتهم الخمسة أفدنة ، وأن يطلق على من يملكون أكثر من ذلك اسم « الراسماليين » ، ولكن اتفق أخيرا على أن يشمل تعريف جميع أعضاء التعاونيات الزراعية وهو تعريف يستثنى العمال الزراعيين بالأجر (٤) . وبين عبد اللطيف

(١) كتاب المؤلف . منشورات هرت .

(٢) الثورة الاقتصادية للبنك الأعلى المصري (١٩٥٧) ، ص ٤٧ والاضمار الأساسية من ١٩٦٢ - ٦٣ .

(٣) الأعرام عدد ٢٩ يوليو ١٩٦٢ .

(٤) الجمهورية عدد ٢٩ مايو و ١٤ يونيو ١٩٦٢ . عاد جان ٢٠ مارس فيتر هذا التعريف .

مندور المدير العام للمؤسسة التعاونية انه يأمل في إعادة تشكيل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية بحيث يضم الواحد منها ثمانية في المائة على الأقل من صغار الملاك ، ولكن أحد أعضاء البرلمان ماليت ان ناشد الحكومة أن لا تعمل على حل المجالس المنتخبة للتعاونيات (١) انزاعية . وبين وزير الإصلاح الزراعي مؤخراً في حديث صحفي ان الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يمثل القوى الشعبية يساعد الحكومة على نشر التعاونيات عن طريق بيان فوائدها ومزاياها للفلاحين ، كما يحذر السلطات من أية تحركات أو تصرفات سيئة (٢) . وقد يكون من العسير في ضوء هذه البيانات الغامضة التي تعكس الكره المذهبي للراسماليين الريفيين ، القول بأنها تشير الى مآتواجه الحكومة من مصاعب في نشر التعاونيات الرسمية الاشراف في القرى المصرية .

وفي الوقت الذي يؤلف فيه الافتقار الى العدد الكافي من الموظفين الكفاء ، ومعارضة اغتياء الفلاحين ، اهم عقبتين في طريق تحقيق التنظيم السريع للزراعة ، يعتمد البرنامج كله على الافتراضي الآخر ، بان الحكومة قادرة على ورغبة في خلق تهيئات اضافية لمصلحة التعاونيات الجديدة . فعلى الحكومة مثلاً ان تقوم ببناء مساكن جديدة للموظفين ، وعليها أيضاً ان تشيد المستودعات لخزن البذار والأسمدة والمبيدات الحشرية التي تبتاعها التعاونيات من أجهزة الحكومة ، كما عليها ان تقيم « انشعاقف » للالات التي تملكها هذه التعاونيات . وصرح مندور للأهرام في عام ١٩٦٢ ان نصف التعاونيات في البلاد فقط تملك الابنية الصالحة لتحقيق هذه الأهداف (٣) ، ويتحتم على الحكومة اذا رغبت في المضي قدماً في سياستها لتنويع الانتاج ، ان تقيم في جميع المناطق الريفية شبكة من المراكز البيطرية ، وان توزع من مزارعها على الفلاحين المزيد من المواشي والغراخ والتفراوي . ولن يتمكن الموظفون من حمل الفلاحين على تبني التحسينات العلمية التي تتناول التفراوي والأسمدة والمياه الا اذا قامت وزارة الزراعة بعمليات مسح التربة المحلية في الأرياف ، وقامت وزارة الأشغال العامة بتصميم واعداد أبنية الصرف المناسبة في الحقول . ولما كانت القرى المصرية مفتقرة الى الصناعات الريفية المحلية ، فان من واجب وزارة الصناعة أن تتحرى امكانيات اقامة صناعات ريفية قبل ان تتمكن التعاونيات من الشروع في استخدام قوة العمالة الفائضة على المجال الزراعي ، في صنع مسلم

(١) الأهرام الاقتصادي عدد ١ ديسمبر ١٩٦٢ من ٣٥ - من ٢٧ والأهرام عدد ٢ يوليو ١٩٦٥ .

(٢) الأهرام الاقتصادي . عدد أول أغسطس ١٩٦٤ من ١٥ .

(٣) نفس المصدر عدد أول ديسمبر ١٩٦٢ من ٢٦ .

صالحة للبيع (١) . ولما كانت الدولة تهدف أخيراً إلى قيام التعاونيات بمسؤوليات التسويق لإزالة الوسطاء بين الفلاحين والمستهلكين ، فقد باتت إلزاماً عليها أن تخلق التسهيلات اللازمة لتجميع منتجات المزارع ، وتصنيفها وتخزينها ونقلها إلى مناطق المدن والأسواق الخارجية . وتظهر بين الآونة والأخرى بيانات في الصحف تتحدث عن قيام الحكومة بإنشاء مؤسسات جديدة لتسويق القطن أو البصل أو البطاطس ، ولانقضاء المزارعين من جشع التجار واستغلالهم (٢) . ولكن المؤسسات التسويقية الأخرى ، إذا استثنينا مؤسسات السلع المصدرة كالقطن والأرز ، لا تعتبر واسعة الانتشار .

ولو نفذت المخططات الراهنة للزراعة ، لاسيما وأن تنفيذها يعتمد على تعاون الفلاحين وخلق جهاز فعال من الموظفين المحليين واستثمارات ضخمة من جانب الحكومة في مجموعة كبيرة من الخدمات الزراعية الإضافية ، فإن مصر ستشهد في عام ١٩٧٠ تحولاً جذرياً في الإطار التنظيمي لاستغلال الزراعة في البلاد . وستمثل الوحدة الإنتاجية آنذاك في تعاونية تجمع بين درجة قوية من الإشراف المركزي والملكية الفردية للأرض ، وبين قدر محدود من المبادرة الفردية ، وما لم تتخذ إجراءات أخرى للإصلاح الزراعي فإن توزيع الثروات والدخول في الريف سيظل على حاله الآن تقريباً ، وستظل دخول الفلاحين متناسبة مع المحاصيل التي يجنونها من أراضيهم . ويبدو أن التجربة المصرية التي تمثلت أولاً في أراضي الإصلاح الزراعي وبالتالي في التعاونيات الرسمية الإشراف خارج نطاق تلك الأراضي ، قد أسفرت عن شكل فريد في نوعه من أشكال الوحدات الإنتاجية ، وستكون في حالة نجاحها قادرة على حمل البلاد الأخرى في العالم على اقتباسها .

والنتيجة

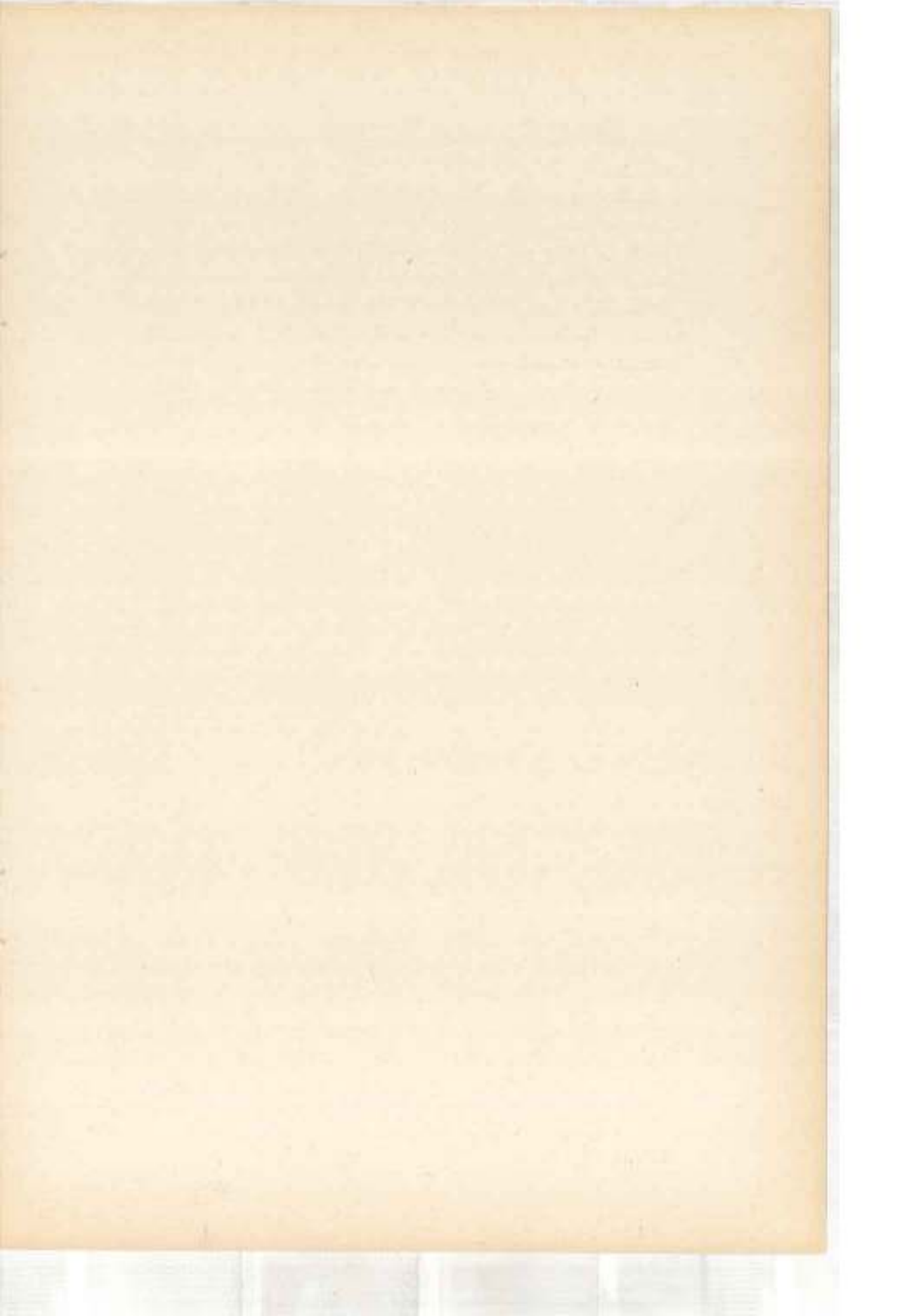
واجهت الحكومة المصرية عند الشروع في الخطة الشاملة في يوليو من عام ١٩٦٠ مشكلة ضمان حمل القطاع الخاص على الإذعان لمخططاتها الاقتصادية . وعندما انتهت الخطة الأولى ، كانت الحكومة قد حلت مشكلة الإشراف عن طريق توسيع القطاع العام ليشمل كافة الشركات

(١) وزارة الإصلاح الزراعي « مشروع تحول الإنتاج الزراعي » .

(٢) الأهرام الاقتصادي عدد أول مايو ١٩٦٢ ص ٤٩ وأول ديسمبر ١٩٦٢ ص ٣٧-٣٥

وأول يونيو ١٩٦٢ ص ٤ و ١٥ نوفمبر ١٩٦٢ ص ٣٥ - ٣٦ - والبروس اجمبيان عدد ١٢ يناير ١٩٦٢ - ٢٧ و ٣١ مارس ١٩٦٢ .

الصناعية الكبرى وجميع المؤسسات العاملة في التجارة الخارجية والخدمات المالية ، والبناء والانشاء والنقل ، وكان عليها لضمان قدر اكبر من الاشراف المركزى على الزراعة ان تشرع في تحويل التنظيمات الزراعية وتغييرها . وسارت هذه التحولات جنباً الى جنب مع اتجاه يسارى في مذهبية الحكم ، واصبحت مصر في عام ١٩٦٥ من الناحية النظرية مجتمعاً اشتراكياً ديمقراطياً تعاونياً ، وبالرغم من ان بعض المعلقين قد شككوا في تحقيق هذا الاتجاه او ذاك عملياً ، بالنسبة الى النظام السياسى او الاقتصادى القائم ، الا انهم لم يستطيعوا ان ينكروا ان تحولات جذرية قد وقعت وان سنوات الخطة الخمسة قد شهدت اقوال نظام المشروعات الخاصة القديم في مصر .



٧ النظام الاقتصادي الاشتراكي

النظامان الاقتصاديان القديم والجديد

كان الاقتصاد الذي ورثته الثورة بعد يوليو من عام ١٩٥٢ ، يحمل معظم الخصائص البارزة لنظام حرية المشروعات . وكان الأفراد يملكون جل ما في مصر من أراض ومبان وعقار وطاقة انتاجية ، ومع ذلك ظلت نسبة كبيرة من الثروة القومية تضم أعمال الري والطرق والسكك الحديدية والمواصلات البريدية والسلكية والمدارس والمستشفيات في حوزة الملكية العامة . ولم تكن حقوق الملكية مطلقة بل محدودة بالإطار المعروف للقوانين المدنية الهادفة الى حماية الناس من التصرفات الاجتماعية التي يقوم بها الملاك . وقوى القانون حماية الحقوق في الشراء والبيع والتصرف في الممتلكات ، وجعلها بعيدة عن تدخل الدولة .

واستخدم المواطنون المصريون موجوداتهم أو كانوا يعبرونها ويقرضونها لاستعمالها في الانتاج . وكانوا يضمون بعبارة أخرى الأرض الى رأس المال والعمالة ، لانتاج فيض دافق من السلع والخدمات . واستخدمت الحكومة أيضا الاملاك العامة والخدمات لتزويد المجتمع بالانتاج والخدمات ذات الطابع الجماعي ، كالري والنقل والخدمات الصحية والتعليمية والدفاع والأمن والقضاء .

ولعل من سوء الحظ ان تقديرات الثروة القومية على ضوء تقسيمها الى عناصرها الخاصة والعامة ليست متوافرة ، ولكن في الامكان تصنيف الانتاج وفق هذا الأسلوب بين القطاعين . وكانت الجداول تظهر أن معظم الانتاج القومي في مستهل عهد الثورة ، كان يشعب من مشروعات القطاع الخاص (١) . وكان جل انتاج الحكومة في ذلك الحين يتمثل في

(١) راجع الجدول رقم ١٦ . ولا يعتبر تركيب الانتاج دليلا صحيحا على تجزئة الثروة بين الملكية العامة والخاصة . وذلك لان معدل الانتاج الراسمالي في القطاع العام يكون اعلى منه في القطاع الخاص .

تأمين الخدمات كشؤون الدفاع والامن والترفيه الاجتماعى والنقل والنقل . وكان منتجو القطاع الخاص يستخدمون بصورة مباشرة او لامباشرة فى نشاطاتهم الاجتماعية ، خدمات الدولة ، ولكن اسهام الدولة الخاص فى الانتاج فى النهاية ، ظل ثانويا .

ولا يبين تصنيف النظام الاقتصادى فى ضوء قواعد الملكية القانونية الا القليل عن التنظيم الفعلى للانتاج . ولا تمثل الملكية الخاصة اوسائل الانتاج شيئا مرادفا للمشروعات المتحررة من تدخل الدولة ، وان كانت العلاقات بينهما وثيقة على الصعيد التاريخى . ولا يمكن فى الوقت نفسه اعتبار الملكية العامة معادلة للاشراف المركزى للدولة . ويتبين استقلال المنتجين من الناحية العملية تباينا كبيرا ، حتى فى ظل الصور التشابهة للملكية . فهناك طرائق متباينة فى ادارة الشؤون الاقتصادية فى روسيا ويوجوسلافيا بالرغم من الملكية العامة فيهما لجميع الموارد ، كما ان هناك تباينا مماثلا بين لبنان والسويد اللتين تسيران على قاعدة الملكية الخاصة . وتتم مقارنة اوجه الشبه فى طرائق الانتاج المتبعة فى مختلف البلاد او اوجه التباين بين طريق التنظيم فى المجتمع الواحد وعلى مدى طويل ، عن طريق عزل الوحدات التى تتخذ القرارات فى الاقتصاد الواحد ، وتحليل مدى الحريات المتاحة لها من الدولة . فالنظم التى تضمن الاستقلال للمشروعات ، تسمح لأرباب البيوت باستهلاك كل ما يريدون شراءه وتعطى للعمال الحق فى اختيار حرفهم وتطلق على ساعات العمل فى العادة اسم اقتصادات الاسواق الحرة . وتخصص الموارد فى ظل مثل هذه الانظمة ، كما تنتج المنتجات طبعا لاختيارات المستهلكين وكما تظهر فى ضوء صور الاسعار النسبية ووفق رغبات المنتجين الذين يشترون الربح .

وتلعب الدولة من الناحية الأخرى وفى الاقتصادات الجماعية دورا مهما بل ومسيطرا فى تخصيص الموارد وتوزيعها . وتقع العمالة فى بعض الحالات كما توجه فى حالات أخرى الى القيام باداء مهمات معينة والى اماكن العمل فيها . وتخطط الدولة عن طريق اشرافها الكامل على النظام التعليمى ، خطوات ايجابية لتضمن تأمين حاجات المجتمع الى العمال الفنيين . وهى التى تصدر تعليماتها المتعلقة بالانتاج الى المشروعات ، كما تقيم الأجهزة الخاصة ، لضمان تنفيذ اوامرها . ولا يمكن بالطبع تجاهل اثار استهلاك المستهلكين ، ولكن هذه الاثار توضع ضمن حدود معينة ، عن طريق المساعدات المالية التى تقدمها الدولة لبعض السلع ، وعن طريق الضرائب اللامباشرة ، وحرية توزيع السلع والخدمات وذلك لانتاج صور معينة ، وضمان توزيعها .

وكان الاقتصاد المصري قبل الثورة يتمتع بمعظم الخصائص التي توجد عادة في أنظمة اقتصاد حرية المشاريع والإنتاج . وكانت المشتريات الخاصة تؤلف الشطر الغالب إلى مجمل الإنفاق القومي ، وكان أرباب البيوت بوجه عام ، أحرارا في استهلاك ما يشاءونه وفي شراء ما يستطيعون دفع ثمنه ، ومع ذلك كانت حريتهم في شراء اللحوم والسكر والزيت النباتية ، محددة عن طريق التوزيع بالبطاقات . ولم يكن في وسع المستهلكين على أي حال ، شراء قدر لا محدود من السلع المستوردة وذلك لأن الحكومة كانت تطبق قيود الاستيراد على الكماليات في مناطق العملات الصعبة كالمانيا والسويد والولايات المتحدة ، وذلك لتوفير النقد النادر الشحيح ورصده لأهداف أكثر ضرورة وأهمية . ولم تسمح الحكومة لنفس السبب للمصريين باستثمار ادخاراتهم في الموجودات الأجنبية وكانت ترغبهم على إعادة الثمان جميع مبيعاتهم من الصادرات .

وكانت الحكومة عن طريق أجهزة تحديد الأسعار ، تتصرف وتؤثر في إشارات أرباب البيوت ، وكانت تتصرف في هذه الأسعار بصورة مباشرة أو لا مباشرة ، لضمان تحقيق بعض أهداف سياستها العامة . فلم تكن التعرفة الجمركية تستخدم على سبيل المثال للحد من العجز في ميزان المدفوعات أو لتشجيع الصناعات المحلية فحسب وإنما كانت تستخدم أيضا في توجيه الطلب المحلي إلى المنتجات المحلية . وكان فرض الرقابة على الأسعار ، واستخدام المعونات المالية بالنسبة إلى بعض السلع الضرورية كالخبز والسكر واللحوم والشاي والبن والخضار والزيت يمنع حرمان البيوت ذات الدخل المنخفضة من المواد الغذائية الرئيسية . وهكذا كانت حرية المستهلكين حتى قبل الثورة ، محدودة بتدخل الدولة ، ولكن كان تركيب الطلب وما يمكنه من صسور في الأسعار النسبية ، يمثل إشارات أرباب البيوت ، ويعمل على توجيه قرارات المنتجين .

وكانت المشروعات الزراعية والصناعية والخدمات في قطاع الملكية الخاصة بوجه عام ، وكان مديروها يعملون على الحد الأعلى من الأرباح أو لتجنب الخسائر على الأقل . وكان الربح هو القاعدة الأساسية والمقياس الرئيسي للنجاح إلى كل مؤسسة ومزرعة وشركة ومشروع فردي . وكان العجز عن تحقيقه يؤدي في النهاية إلى زوال المشروع واختفائه . وكان المديرون يتمتعون بكثير من الحرية في إنتاج ما يريدون وفي أية مقادير يشاءون ، مستخدمين في إنتاجهم أية أساليب ووسائل يرونها مناسبة لذلك . ومن الطبيعي أن تظل مبادراتهم خاضعة دائما لقيود السوق ، ولحدود التمويل المتوافر ، والإمكانات التقنية المتاحة لهم ،

ولكن القيود القانونية على حرية المشروعات الفردية في التصرف ظلت قليلة بالرغم من تزايدها المستمر بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ،

ويبدو أن المزارعين كانوا يتعرضون لتدخل يفوق ما يتعرض له المنتجون الآخرون من تدخل ، فلقد كانت الحكومة رغبة منها في تثبيت دخولهم والحصول على الحد الأعلى من النقد الأجنبي ، تحدد زراعة القطن وتفرض على المزارعين تخصيص حد أدنى من أراضيهم لزراعة القمح ، وكان عليهم أن لا يصدروا غلاتهم أو حيواناتهم ، وأن يقدموا شطرا من محصولهم من الحنطة الى وزارة التموين بأسعار محددة ، وكان المزارعون اذا ما تجمعوا طوعا في تعاونيات زراعية لتقوم عنهم بعمليات البيع والشراء ، أو للاستفادة من تسهيلات الحصول على القروض الضئيلة الفائدة ، أضحت حسابات تعاونياتهم خاضعة لرقابة الحسابات الحكومية ، وأصبحت قراراتها خاضعة لحق النقض من الحكومة .

وكانت الأنظمة المطبقة على المشروعات في قطاعي الصناعة والخدمات في الاقتصاد ، متعلقة بأوضاع العمالة والتوظيف ، وتضم نصوصا على ضمان الأمن والسلامة للعمال ، وحول أجازاتهم المرضية والمادية ، وحول تشغيل النسوة والأطفال ، وتحديد الحد الأدنى للأجر اليومي . ولكن هذه الأنظمة لم تكن تطبق الا على المؤسسات الكبرى ، وذلك لأن المشكلة الإدارية الناجمة عن توسيع هذه التشريعات الاجتماعية وتطبيقها على عشرات الألوف من المشروعات الصغيرة في مختلف الحرف والصناعات كانت صعبة على الحل .

وكان تجار التصدير والاستيراد يعملون ضمن اطار الانظمة التي تؤثر في جميع الصفقات التي تعقد بالنقد الأجنبي . وكان على جميع الأموال المترتبة عن التصدير أن تقدم الى البنك المركزي ، الذي يعود بدوره يوزع النقد الأجنبي طبقا لنظام الأولويات الذي وضعته وزارة الاقتصاد .

وكان المنتجون يستمعون بالاستقلال ، باستثناء الرقابات المفروضة على توزيع الأراضي لإنتاج المحاصيل المختلفة وتلك المفروضة على النقد الأجنبي وباستثناء القوانين المتعلقة بأوضاع العمال . وكان من حق من يديرون ألوف المشروعات التي تؤلف جهاز مصر الانتاجي ، أن يقرروا ما ينتجونهم والمقادير التي يريدون انتاجها ، وأن يحددوا الاماكن التي يبتاعون منها موادهم الأولية وآلاتهم وضرورياتهم الأخرى ، وأن يبتسوا في اسلوب الجمع بين العمالة ورأس المال ، وفي مكان إقامة المصانع ، ومتى يوسعون عملياتهم الانتاجية أو يضيقونها وما يدفعونه من ارباح

الصناعيين وأجور العمال . وكان من حق كل مدير وهو يواجه اسعاراً
عده لاننتاجه وللضرورات التي يحتاجها لهذا الانتاج ، ان يقرر الأسلوب
الذي يراه ليحقق الحد الاعلى من الربح .

وكانت الحكومة في هذا النظام القائم على حرية السوق تحدد
مجالات نشاطها في خلق الأوضاع التي تؤدي الى ازدهار المنتجين في
القطاع الخاص ، وفي محاولة التخفيف من الاضرار التي تلحقها
الراسخالية غير المقيدة بالطبقات الفقيرة من المستهلكين . ولكن دور
الحكومة لم يكن محددًا كل التحديد وفق الوصفات التقليدية ووفق
ما نطيه من النظرة الأولى لخلق الأوضاع التي تؤدي الى تنمية قطاع
المشروعات الخاصة في مصر ، اقحم الدولة في مجالات اوسع من
الواجبات من تلك التي تحدد تقليداً بشؤون الدفاع والأمن والقضاء .
وظلت الحكومة لقرون عدة تمارس المسؤولية الكاملة عن الحفاظ على
الهيكل الرئيسية للاقتصاد وتوسيعها ، على اوسع نطاق ممكن وأصبحت
المشروعات العامة كالطرق والسكك الحديدية وأعمال الري ، والقوى
المحركة والمدارس ، ومياه الشرب النقية والخدمات الصحية تمثل بعد
الحرب العالمية الأولى نحواً من ربع رؤوس الأموال الانتاجية المحلية
والمحددة . وتمكن غالبية الاستثمارات في اقتصادات حرية المشاريع
في العادة رغبات أرباب الأعمال في القطاع الخاص ، وتطلعاتهم الى الربح ،
وايثارات أرباب البيوت في الادخار ، ولكن الدولة ظلت تلعب في مصر
وبصورة تقليدية دوراً مهماً في القرارات المهمة التي تتخذ وفق أسلوب
التضحية بالانتاج الحالي ، لمصلحة زيادة الانتاج في المستقبل .

وكان المنتجون في القطاع الخاص يلقون أيضاً الدعم الضخم في
أوجه نشاطاتهم من الحكومة في صورة قروض خفيفة الفائدة ، تقدم
الى المزارعين عبر بنك التسليف الزراعي ، وإلى الصناعيين عبر البنك
الصناعي . وكانت وزارة الزراعة تكتشف وسائل الزراعة الحديثة
وتنشرها بين الفلاحين كما كانت وزارة الصناعة والتجارة تزود
المؤسسات بالمعلومات التقنية والتسويقية . وتمتعت الصناعة المحلية
بمستوى عالٍ من الحماية ، كالمعدلات الخفيفة في الضرائب على ارباحها
وكالتخفيضات في اجور الشحن على السكك الحديدية وكالمساعدات
المالية الحكومية من آن الى آخر .

وكانت العناية بالأوضاع الاجتماعية للطبقات الفقيرة ، قد دفعت
الحكومات الى محاولة حماية المستويات المعيشية للطبقة العاملة في
المدن من التضخم ، وثبتت دخول الفلاحين وان لم تكن محاولاتها هذه
الا بنجاح جزئي ، في وجه التقلبات الشديدة التي طبعته سوق الفروقات

القطانية في العالم . وكانت الدولة قد خطت الخطوة الأولى بل وأكثر منها في صياغة قانون التشريع الاجتماعي ، يطبق الآن في أكثر المجتمعات الصناعية تقدما . وهكذا تم أعداد الأنظمة الخاصة بالأجور وأوضاع العمل لأقلية على الأقل من قوة العمالة وغدا قأمين قدر من التعليم الأولى للطبقات المكثودة سيره منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . واضفت الدولة عن طريق مجمعاتها الخاصة بالصحة والشؤون الاجتماعية ، شكلا من أشكال الاهتمام بمشاكل الامة الصارخة ومشاكل سوء التغذية والأوبئة التي تنتشر بين جماهير الشعب المصري التي تعيش في القرى . ولكن بالرغم من وجود علاقة منطقية بين نظام الإنتاج ، وبين ما يبديه المجتمع من عناية بفقرائه ومرضى وعجزته والعاطلين عن العمل فيه ، فلا يمكن القول بأن العناية بالمحرومين كان طابع مجتمع حرية المشروعات في مصر قبل الثورة .

ولكن لم تمض حقبة واحدة على وقوع الثورة ، حتى كان التنظيم الاقتصادي في مصر يمر بتحول عميق ، لم يعد يصح معه أن تطلق عليه اسم نظام السوق الحرة ، فلقد أصبحت مصر من الناحية النظرية على الأقل تتمتع باقتصاد اشتراكي مخطط . وأن صعب علينا أن نضمن هذه النوع من محتويات واضحة ، أما لأن التحولات لا تزال في بدايتها ، أو لأن المعلومات المتوافرة لدينا قليلة . فلا يمكن لما نكتبه الآن أي في عام ١٩٦٥ أن يكون أكثر من صورة انطباعية أو تجريبية (١) . فكل ما يسعى اليه أي نظام انتاجي أن يؤمن استخدام موارد البلاد مهما كانت ضئيلة لسد متطلبات الشعب المادية وليس من شأننا الآن أن نقيم المدى في فاعلية أداء الاقتصاد الاشتراكي الحديث الولادة في مصر لهذه المهمة . وإنما نريد أن نصف الأسلوب الذي يتبعه في أدائها (٢) . وسنحاول أولا أن نحدد الصعيد الذي تتم بموجبه عملية التخطيط في مصر . وسأكرس اهتمامي لوصف الأسلوب الذي يتبعه هذا النظام في تحقيق أهدافه ، على ثلاثة جوانب هامة تتعلق بالإنتاج والاستثمار والاستهلاك ، أو بعبارة أوضح سأحاول أن أبين الجبهة التي تقرر ما سيتم إنتاجه وطريقة هذا الإنتاج . ولمن بوجه .

وعلى كاستهلال للموضوع أن أحاول ، تعبير كل من القطاعين العام والخاص في مصر . ولعل من سوء الحظ ، أنه لم تنتشر أية أرقام عن

(١) تمكنت من جمع الشطر الأكبر من فهمي للنقص للاقتصاد المصري من الأحاديث التي أجريتها مع مديري المؤسسات ورجال الاقتصاد وبلغني الحكومة أثناء الأجازة الدراسية التي قضيتها في القاهرة في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ .
(٢) تأثرت في ترتيب هذا الفصل كل التاركتاب ت . سكيوتوفسكي عن « الرخاء والتنافس » (١٩٥٣) .

تصنيف الثروة القومية بالنسبة الى القطاعين الخاص والعام ، ولكن في وسعنا ان نقول انه نظرا الى عدم تأميم العقارات والارض ، فان غالبية الملكية في مصر مازالت في يد القطاع الخاص (١) . ولقد قدر الرئيس عبد الناصر رأس المال الاسمي في الشركات التي تأثرت بقوانين التأميم الأولى في شهر يوليو من عام ١٩٦١ بنحو ٢٥٨ مليون جنيه أى بنحو ثلثي رؤوس أموال الشركات المساهمة المسجلة في مصر آنذاك ولكن الشركات لا تكون مرادفة على أى حال للمشروعات ، فهناك الوف المشروعات الصغيرة تعمل في مجال التجارة والصناعة دون أن تكون لها رؤوس أموال مسجلة أو أوضاع رسمية وقانونية من أى نوع . ومن المفروض أن تكون جميع الأسهم التي تبلغ قيمتها ٢٥٨ مليوناً من الجنيهات ، قد انتقلت الى الملكية العامة ، وأن يكون ثلث المشروعات الصناعية التجارية الكبرى وذات الوضع القانوني قد ظل في حيازة القطاع الخاص (٢) .

وهناك شح في الأرقام المتوافرة عن الانتاج المتحقق عن القطاعين العام والخاص ، ولا شك في أن تحديد القطاعين سيظل مشغولاً بشيء من الغموض الى أن يتم تعريف ما يعنيه القطاع العام وما يعنيه القطاع الخاص تمام التحديد . ومزودنا بتقديرات الموازنة لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ بالأرقام التالية التي يمكن مقارنتها بتقديرات الدخل القومي لعام ١٩٥٣ لتبين مدى ما وقع من تبدل .

الجدول رقم ٦

انتاج القطاعين العام والخاص في عامي ١٩٥٣ ، ١٩٦٢ - ١٩٦٣ مقدرًا بالملايين

القطاع	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
	١٩٥٣	١٩٦٢ - ١٩٦٣	١٩٥٣	١٩٦٢ - ١٩٦٣
الزراعة	—	٢٨٥٥	٢٧٢٨	٤٤٠٧
الصناعة والكهرباء	١٢٤	١٦٧٧	٧٤٢	٢٠٨٧
النقل والمواصلات	١٦٦	٩٢٩	٥٥٠	٢٠٧
الخدمات المالية	—	٢٠٨	٢٠٨	—
التجارة	—	٢٠٥	١٢٩٤	١١٦
الاسكان	—	—	٥٧٧	٧٨٠
البناء والانشاء	—	٢١٠	٢٠٣	٧٠٠
الإدارة العامة	١١٠	١٨٤٠	—	—
خدمات أخرى	—	٢٩	١٠٦٣	١٠٣٠٤
مجموع الانتاج الداخلي	٢٢٨	٥٥٩٣	٧٣٦٦	١٠٧٤٠٥

(١) كتاب عيساوى « مصر في عهد الثورة » (١٩٦٤) ص ١١٩ . فهو يقول أن ملكية الاراضي والعقارات في مصر قبل الحرب كانت تمثل ثلثي رأس المال الوطني .
(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي - ٤ - لعام ١٩٦١ الجدول ٢٩ وكتاب عيساوى ص ٦٠ .

ملاحظة : تمثل ارقام عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ، ارقاما تقديرية وضعتها
الخطة كتيبات .

المصادر : ادارة الاحصاء العامة عن الدخل القومي في مصر لعام
١٩٥٣ (١٩٥٥) وتقديرات موازنة الدولة لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ (١٩٦٢)
مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٢٠٩ .

وتستند تعريفات الموازنة في الغالب على قواعد الملكية القانونية ،
ولو ملنا الى فصل ذلك الجزء من الاقتصاد الواقع تحت اشراف الدولة
بصورة محددة ، يكون من الافضل ان نستخدم الارقام الاجتماعية
لعام ١٩٥٨ التي تقسم الانتاج القومي الى فئتين من المشروعات ، فئة
تستخدم عشرة عمال واكثر ، وفئة تستخدم اقل من هذا الرقم ولو
فرضنا وكنا على حق في افتراضنا ، ان جميع المشروعات الكبرى يمكن
وضعها في فئة القطاع العام ، تظهر لنا الصورة التي يعكسها الجدول
التالي : (١)

الجدول رقم ٧
النسب المقدرة لانتاج القطاعين الخاص والعام
بالنسبة المئوية

القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع
٨٠	٢٠	الزراعة
١٢	٨٨	الصناعات التعدينية
٢٠	٦٠	الصناعات التحويلية
-	-	البناء والانشاء
-	١٠٠	الغاز والكهرباء والماء
٨٦	١٤	تجارة الجملة والتجزئة
-	١٠٠	الخدمات المالية
-	١٠٠	التأمين
-	-	الاسكان
٤٨	٥٢	النقل والمواصلات
٩٥	٥	الترفيه
٧٨	٢٢	الخدمات الشخصية

(١) يبدو هذا الفرض معقولا بالنسبة الى الصناعة ، وذلك لان وزير الصناعة قال
في خطاب الفاء ان الشركات العامة في الصناعة المنظمة تنتج ٩٢ في المائة من انتاج المؤسسات
التي تستخدم عشرة عمال او اكثر (عدد الأهرام ١٣ أغسطس ١٩٦٣) .

تعتبر هذه الأرقام تقديرية تقوم على أساس الافتراض بأن جميع المشروعات التي تستخدم عشرة عمال أو أكثر أصبحت الآن جزءاً من القطاع العام ويعنى القطاع العام أن مشروعاته تحت إشراف الدولة ، ولا يعنى أن الدولة تملكها بكاملها . فهناك شركات تابعة للقطاع العام تملك الدولة شطراً من رأسمالها (الأهرام ١٣ أغسطس ١٩٦٣) . ولقد حصلت على هذه الأرقام وتصنيفها من كتاب مديرية الإحصاءات العامة عن تقديرات الدخل القومي في الجمهورية العربية المتحدة لعامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ . وهناك قطاعات لا يمكن تجزئتها إلى مؤسسات كبيرة وصغيرة ، ولذا تركناها بيضاء . وهناك قطاعات لم نشر إليها على الإطلاق . ولا يقصد من هذا الجدول أن يكون شاملاً ، وإنما ليؤدى دور الدليل أو المرشد .

وليس من المعقول بالطبع أن نعرف الإنتاج الزراعي بهذا الأسلوب ، ولكننا إذا أخذنا بالافتراض الجريء الآخر ، بأن التعاونيات الرسمية الإشراف تشمل الآن نحواً من عشرين في المائة من الأراضي المزروعة يصبح في وسعنا أن نقدر بأن نحواً من أربعين في المائة من الإنتاج القومي ينبع الآن من القطاع العام . وهو وضع يختلف اختلافاً ضخماً عما كانت عليه الأمور في مستهل الثورة عندما كان القطاع الخاص يمثل ٨٥ في المائة من مجمل الإنتاج الداخلي .

التخطيط

من الظاهر أن كل النشاط الإنتاجي يدور الآن ضمن إطار الخطة الشاملة ، أو المخطط الثلاث إذا شئنا الدقة ، وهي الخطة العشرية والخطة الخمسية والمخطط السنوية . فالخطة العشرية تحدد بوجه عام الإنتاج ، وأهداف التشغيل والاستثمار في الزراعة والصناعة والخدمات في الحقبة التي تبدأ بعام ١٩٦٠ وتنتهي بعام ١٩٧٠ . وتحدد الخطة الخمسية بتفصيل أكثر أهداف الإنتاج والتشغيل في جميع القطاعات الرئيسية والقطاعات المتفرعة عنها في الاقتصاد في عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ و عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ كما تظهر مجموع الاستثمارات بالعملة المحلية والأجنبية المطلوبة للوصول بالإنتاج إلى ذلك المستوى في غضون خمس سنوات . وتضم الخطة الخمسية جداول توضح تدفق السلع وتعتبر معياراً للواردات بالإضافة إلى الإنتاج المحلي المتوافر في البلاد ، وللاستخدام الوارد في التصدير وفي الاستهلاك النهائي والضرورات والاستثمارات والموجودات

لسنة الأساس وهي سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ وسنة الاهداف وهي سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ . وتعود الخطة فتشرح اهداف الانتاج في صورة تدفق الايرادات والتدفقات لسنتي الأساس والهدف . وهي لهذا تحدد في جداول قسدر الاجور ودخول العقارات والضرائب المدفوعة لمساعدة اصحاب البيوت والمشروعات والحكومة لادوار هذه الفروع الثلاثة في الانتاج وفي استخدام هذه الايرادات في مجالات الاستهلاك والادخار والتسليف ودفع الضرائب وحلم جرا . وهكذا يمكن النظر الى الانتاج والدخل والانفاق وارتباطها بالنشاط الاقتصادي من ثلاث وجهات نظر مختلفة . وتؤلف هذه الوجهات الثلاث بعد ترجمتها وتفصيلها في ارقام ، الخطة الشاملة (١) . وتؤلف الخطط السنوية التي تحمل نفس الصورة ، ولكن بعزير من الاسهاب، مراجع النشاط الاقتصادي في فترة محددة تمتد بين شهر يوليو من عام واحد ويوليو الذي يليه . وهي تعمل ضمن الاطار الواسع للخطة العشرية وللخطين الخمسين ، وان ظلت مهمتها مقتصرة على ادخال المرونة والواقعية في وضع اقتصادي متغير (٢) .

ولو ابعدنا هذه الخطط عن احتمالات تنفيذها ، ونظرنا اليها في صورتها الظاهرية ، تبين لنا انها بشمولها توحى لنا بأن حجم الانتاج المحلي والواردات وتركيبهما ، وتوزيع الموارد بين الاستهلاك والاستثمار والتصدير ، وتحويل المواد الأولية والمنتجات الوسيطة وتوزيعها على المشروعات ، وتوزيع العمالة ، ومستوى الاجور ، وتجزئة الدخل بين الانفاق والادخار ، بل وصورة الاستهلاك ، قد أصبحت كلها خاضعة للتخطيط المركزي . ولا شك في أن مثل هذه الخطط التي تشمل كل ميدان من ميادين النشاط الاقتصادي والتي تظهر في مثل هذا التفصيل في بنودها، توحى دائما بالاتطباع الخاطيء بأن الاقتصاد يعمل ضمن اطار نظام شامل وعقد بالانظمة التي تضعها السلطات المركزية .

ولكن الخطط المصرية ليست مجرد مسودات لوضع تنظيم تفصيلي للاقتصاد . يضاف الى هذا أن السلطات المركزية لاتقوم باعدادها وحدها، فهي تضم عناصر جد مهمة من اللا مركزية . والسلطات السياسية العليا هي التي تتخذ القرارات الحاسمة بالاهداف الملموسة للتنمية الطويلة المدى . ولما كانت البلاد تواجه عددا سريعا التزايد في السكان، فإن الحكومة تهدف الى زيادة معدل النمو لترفع معدلات الاستهلاك الفعلية بالنسبة الى الفرد . فلجنة التخطيط القومي تتقدم بتوصياتها الى رئيس الجمهورية عن هدف متوقع ويمكن للدخل القومي ، وفي ضوء عدد من

(١) الاطار العام للخطة الخمسية .

(٢) الخطط السنوية لاعم ١٩٦٠ - ١٩٦١ و ١٩٦١ - ١٩٦٢ و ١٩٦٢ - ١٩٦٣ و ١٩٦٣ - ١٩٦٤ .

الدراسات التي يقوم بها الخبراء للموارد التي يمكن توافرها للبلاد في غضون حقيبتين من الزمن (١) . وهكذا راج مجلس الرئاسة يحدد الهدف الشامل بمضاعفة الدخل القومي في عام ١٩٧٠ . وإن كانت المعدلات الأخرى الأقل تفاؤلا ، والتي حددتها اللجان المختلطة لوسائل التمويل ، لم تكن لتصل الى هذا الحد (٢) . وقد لا يكون في وسعنا أن نصل الى الأسباب التي أدت الى اتخاذ هذا القرار ، ولعله مثل اختيارا سياسيا لا تقنيا على اعتبار أن قيادة الثورة كانت مصممة على تحقيق تقدم ضخم وسريع في الجبهة الاقتصادية في غضون فترة قصيرة من الزمن (٣) .

وعندما تسلمت لجنة التخطيط القومي هذا الهدف الشامل ، وقد تقرر من السلطة المركزية العليا ، راحت تقسمه الى مجموعة ممكنة من الاهداف القطاعية لفترة خمس سنوات . وتعني كلمة ممكنة هنا أن اللجنة استقصت الاحتمالات الكامنة للتوسع في اجزاء متعددة من الاقتصاد ، وتلقت في استقصائها معونة اللجان المختلطة ، واقرحت معدلات للنمو في الصناعة والزراعة والخدمات ، بعد أن أخذت في اعتبارها علاقة الضرورات بالانتاج في مختلف القطاعات وتفرعاتها . وما لبثت لجنة التخطيط القومي أن أعدت مدلولات الاهداف على صعيد الاستثمار والادخار والنقد الأجنبي واليد العاملة (٤) . وظهرت عناصر اللامركزية في المراحل الأخيرة من التخطيط . وهكذا عندما تقرر التوزيع القطاعي للأموال الاستثمارية في ضوء العلاقات الدقيقة ، التي أقامتها لجنة التخطيط القومي راحت الوزارات المسؤولة عن بعض القطاعات المعنية توزع الأموال المتوافرة لديها على المشروعات المتنافسة ، وتحفظ لنفسها

(١) لجنة التخطيط القومي عن اطارات الخطة البعيدة المدى - المذكرات رقم ٢٢ و ٧١ و ٩٩ و ١٠٣ و ١٢٤ (١٩٥٨ و ١٩٥٩) .

(٢) مذكرات لجنة التخطيط القومي « تقديرات اللجنة الخاصة بوسائل التمويل » (١٩٥٩ رقم ٢١٦ - ٢٢٠ . وكانت الحكومة قد أنشأت هذه اللجان المخلطة التي تمثل المؤسسات العامة والأعمال الخاصة والخبراء المستقلين في عام ١٩٥٩ لمساعدة لجنة التخطيط القومي في مهنتها في اعداد الخطة . وكانت اللجان المختلطة تعتبر معظم تقديرات الموارد المتوافرة للجنة التخطيط القومي . مطوية على الكثر من التفاضل الشامل » .

(٣) لجنة التخطيط القومي عن « مضاعفة الدخل القومي في عشر أو عشرين سنة » (١٩٥٩) المذكرة رقم ٢٨٨ . الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ من ٨٢ يرى الدكتور حسيب عبد الرحمن أن تحديد هذا الهدف الطموح . تم في ضوء الاحتمالات السكانية . (مذكورة معهد التخطيط القومي رقم ٧٦) .

(٤) النماذج المستعملة في اعداد الخطة « م . امام . ١٩٦٢ . مذكورة معهد التخطيط القومي رقم ٢٥٥ ومذكورة المعهد رقم ٢٢٨ والدكتور نزيه ضيف « بعض نتائج الحسابات الاقتصادية في تخطيط التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة » (١٩٦٢) . المذكرة رقم ٢١٠ .

بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ برامجها الاستثمارية الخاصة وعن الوصول إلى أهداف الإنتاج المحددة لبعض القطاعات ، وأن خضعت من الناحية النظرية إلى قيود الانسجام مع الأجزاء الأخرى من الخطة (١) .

ولكن الخطط الاستثمارية والأهداف الإنتاجية لم تكن تنبع من الدوائر الحكومية وحدها ، وإنما كانت كئسباً ما تقترح من مختلف المؤسسات والشركات الملحقة بها ، أو المشروعات الخاصة التي تعمل في نفس القطاع . وكانت معظم المشروعات التي وضعت قيد التنفيذ الآن نابعة من اللجان المختلطة ، أو كانت هذه اللجان قد تولت درسها . وكان الكثير منها قد ظهر قبل الشروع في الخطة إذ كانت الشركات الخاصة التي أصبحت الآن جزءاً من القطاع العام قد أعدتها . ولعل النقطة العامة التي يجب التأكيد عليها هنا ، هي أن اختيار المشروعات وتنفيذها من التي أدرجت في الخطة ، كانا وما زالا من العمليات المترفة في لا مركزيتها (٢) .

يضاف إلى هذا أن قيود الانسجام والتوافق انهارت وأن العلاقات الدقيقة التي حددتها لجنة التخطيط القومي للتنسيق بين توزيع الموارد على مختلف القطاعات ، لم تحد بصورة فعالة من اختيار الوزارات والدوائر فرادى لمشروعاتها . وعندما كان وزير التخطيط يحاول خفض من الاستثمارات أو رفض بعض المشروعات التي يتقدم بها زملاؤه من الوزراء على أساس استحالة توفير الموارد الكافية ، كان هؤلاء الزملاء يلا استثناء يردون بأن مصادر رأس المال والعمالة التي تمثل المعاملات التي استخلفتها لجنة التخطيط القومي قد غالت في تقدير العمالة الفنية والنقد الأجنبي والادخارات الداخلية اللازمة لهذه المشروعات ، وكانت مثل هذه الاعتراضات تلقى لأسباب لم تتضح بعد ، الدعم من مجلس الرئاسة ، ولذا لم تستطع لجنة التخطيط القومي فرض سيطرتها على الدوائر العنيدة والمتصلبة في آرائها ، ولقد أدرجت مشروعات عدة في الخطة بالرغم من معارضتها ومحاوئها الحفاظ على التوفيق بين الموارد المتوافرة (٣) . وكانت النتيجة أن الخطة الخمسية عند ظهورها في شهر يوليو من عام ١٩٦٠ ، كانت تتألف من مجموعة من المشروعات أعدتها مختلف الدوائر الحكومية ، ضمن إطار عام وشامل أعدته لجنة التخطيط القومي . وقبيل أية دراسة دقيقة للوثائق المتعلقة بهذا الموضوع ، أن الإطار الدقيق والأولي الذي أعد في اللجنة ، لم يمارس إلا أثراً محدوداً على المشروعات القطاعية التي أعدتها الوزارات

(١) مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ١٦٤ و ١٦٥ .

(٢) المذكرة رقم ٦٣ من اعدادات معهد التخطيط .

(٣) مستورد إلى بيان مصادر هذه البيانات عندما تطبع .

المختلفة (١) . وهكذا جاءت الخطة الخمسية الأولى مزيجاً من المشروعات الاستثمارية التي تم التنسيق إلى حد ما بينها لتؤلف وثيقة واحدة .

ولو صح أن التخطيط المركزي يعنى أن لا تكتفى السلطات بوضع مجموعة متكاملة ومفصلة من الأهداف لمعظم جوانب الاقتصاد ، بل أن تحاول جادة حمل المسؤولين عن الموارد على الانسجام مع أهدافها ، فإن مصر والحالة هذه ، لا تكون في الخطة الأولى قد مارست عدلياً التخطيط المركزي ، فلقد كانت هناك تجزئة في المسؤوليات في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ بالنسبة إلى موارد البلاد من الأرض والمعمالة ورامر المال ، وإذا لم يكن في وسع الحكومة أن تضع مخططات شاملة بمعنى التخطيط المركزي . وأنا لا أنكر أن الخطة الخمسية الأولى ، تعتبر شاملة كوثيقة ، ولكنها عند التنفيذ وفي الحقيقة والواقع ، كانت برنامجاً استثمارياً للقطاع العام ، وضع في صورة سلسلة من المشاريع التي وضعت للجوانب الأخرى من النظام الإنتاجي ، ويوحى الجزء الأكبر من الخطة بالكثير ، إذ أنها تضع الجداول التي توضح الأوضاع اللازمة لتحقيق معدلات النمو ، وتعدد حجم الاستثمارات التي تقرها السلطات المركزية وتركيبها . ويتضح من هذا أن الجداول تبين وبكثير من التفصيل ما يتطلبه النجاح من إنتاج إضافي وفرص للتشغيل ومن واردات وصناعات وقروض أجنبية ، وكيفية تدفق السلع وانتقالها بين جوانب الاقتصاد المختلفة ، وهكذا توضح الخطة باختصار منازي زيادة الدخل القومي بمعدل أربعين في المائة في غضون السنوات الخمس وعلى صعيد الدخل والإنفاق والسيولة المالية .

ولعل النقطة الثابتة الجديرة بالملاحظة في موضوع المخططات المصرية أنها لم تضع ، لتضمن إحلال نظام بديل من توزيع الموارد يتم إعداده مركزياً محل النظام القائم للأسواق والأسعار ، فعلى النقيض من ذلك عمل واضعو المخططة طيلة الوقت على أساس الافتراض بأن الأسواق ستواصل عملها في تأمين المواد الأولية والمنتجات الوسيطة والمعمالة للمشروعات ، وفي توزيع السلع الجاهزة على المستهلكين . وبالرغم من أن الخطة تنطوي على جداول للوارد والصادر ولتدفق السلع ، إلا أن القصد من هذه الجداول كان ذاتها عرض مجموعات من الأرقام التي تشير إلى ما سيحدث ، إذا تحققت أهداف الإنتاج الشامل والاستثمار في عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ . وكان واضعو المخطط قد حددوا أهداف الإنتاج والتوظيف والمعمالة للقطاعات دون تحديدها للمشروعات ، ولقد

(١) راجع مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ١٢٤ و ١١٨ و ٣٥٣ و ٤٢٦ و ٤٢١

و ٤٤٤ و ٤٥١ (١٩٥٩ و ١٩٦٠) .

افترضوا ان المنتجين سيواصلون شراء الضروريات اللازمة من الاسواق العالمية للعمالة والمواد الأولية ، وأن العمال سيظلون أحرارا في عرض خدماتهم في الأماكن التي يريدونها ، ولذا لم يتم المخططون بأية اجراءات تهدف الى توزيع العمالة والمنتجات الوسيطة على المشروعات ويعنى هذا ان الخطة لا تدعى انها ترشد المنتجين الى كيفية تحقيق اهداف الانتاج ، فليس ثمة خطة موضوعة للجمع بين الأرض والعمالة ورأس المال ، وظل مديرو المشروعات أحرارا في ان يعملوا ضمن نفس النظام الذي كان قائما قبل عام ١٩٦٠ ، والذي يقرر الاسواق الخاضعة للتنظيم . وافترضت الخطة ان مسؤولاء المديرون سيظلون من استعمال الضرورات والعوامل الشحيحة لضمان الحد الأقصى من الأرباح ، ولذا فقد جاءت على هذا المستوى تمثل مجموعة من التعليلات الى المنتجين والعمال للتجاوب مع ما تفرضه الاسواق (١) .

ولم تحاول المخططات أيضا محاولات جديدة لتعديل أجهزة الأسعار ، لتوزيع السلع على المستهلكين ، فلقد ظل هؤلاء يتمتعون بحريتهم في الاتفاق طبق رغباتهم ، ويبدو ان واضعي الخطة قد أولوا من العناية برغبات المستهلكين ، يتفوق ما يبدىه نظراؤهم من المخططين في أية بلاد أخرى ، بالرغم من ان هؤلاء لا يتعاملون واقعا ابشارات ارباب البيوت بل يفرضون ان تقوم الحكومة بتوجيه الأسعار والدخول لتحرير الاسواق ووضعها على أسس بيئية . ويبدو ان المخططين المصريين وضعوا القوائم النهائية للسلع لعام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ مستخدمين المعاملات التي استخدمها السجل (٢) والمستمدة من دراسات الموازنات العالية لعام ١٩٥٩ وغير ذلك من المصادر (٣) ، ولا يعتبر الكثير من التغيرات التي أدخلها هؤلاء المخططون على بنى الانتاج ابتكارات وانما كانت تتمثل في احلال المنتجات المحاجة محل المستوردات ، ولو ظهر ان افتراضاتهم عن التوزيع المقبل للاتفاق كانت صحيحة ، فان التصنيف النهائي للانتاج ، وقد وضعت مخططاته في الظاهر ، يعكس عن الأقل ، وبصورة تقريبية ابشارات المستواسكين .

وبالرغم من ان المؤثرات التي انطوت عليها الخطة لا تؤلف اهدافا واقعية تحدها نصائح ايجابية تقدم الى المشروعات والعمال وأرباب

(١) المرشدى - ص ٤٨ - ص ٤٩ - ٨١ - ٨٥ ومذكرة معهد التخطيط القومي رقم

(٢) زميل كارل ماركس ورفيقه في وضع أسس الاشتراكية العلمية وقوانينها . ولقد اشترك مع كارل ماركس في اعداد كتاب رأس المال ومعظم القوانين الاشتراكية .

(٣) لدراسة اوضاع الاستهلاك راجع مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ١٥٥ ، ٢٤٥ و ٢٠٨ و ٤٤٥ (١٩٥٩ - ١٩٦٠) .

البيوت ، فانها تعتبر خطوطا موجهة للسياسة العامة او لاهداف العمل في الدوائر المختلفة . ولان المصداق منها ان تكون أكثر من مجرد طرح مجبوبة من الامال التي تمثل الفنايح الخاص لسكثير من المخططات ذات البذلة . وكان المخططون يتوقعون ان تؤدي الإضافات الكبيرة للاتفاق العام ، الى حد المتعين في مجازات الصناعة والزراعة والخدمات على سمين موارد إضافية اللازمة للنجاح ، يضاف الى هذا ان السكثير من برامج الاستثمار المخططه كان يهدف الى اقامة روابط عامة وخلفية غير اقتصادية ، فلاستثمارات الختومية مثلا في مراكز البيطرة والمخبرات الجراحة ، وفي الاسمدة والنموى المحسنة وامية اري والسرف ، كانت تهدف الى زيادة محصول المزارع الخاصة . وكان من المتوقع ان تؤدي جميع التحسينات والتوسعات في الهياكل الأساسية للاقتصاد الى توليد اقتصادات خارجية ووفورات والى خلق مستويات اعلى للإنتاج على جبهة عريضة ، كما كان المخططون يتوقعون ان يؤدي التطب والمحرص التي تخلقها اهمية الصناعة الثقيلة ، الى تنشيط المشروعات الخاصة في الصناعات التحويلية ، واستخدمت الحكومة بالإعانة الى ذلك معدلات الفائدة والتعريفات الى المصارف لتشجيع او تثبيط المزايم في طرز معينة من الإنتاج ، واستخدمت الإعفاءات الضريبية ورخص الاستيراد والمستويات المضبوطة من الحماية أيضا لدفع الانتاج الخاص في التحويلات المكتملة لبرامج الدولة الاستثمارية ، وعملت اهداف الخطة أيضا على توجيه السياسات النقدية والمالية والتجارية المتخذة في مختلف الدوائر العامة وتنسيقها (١) .

وكثيرا ما ثبت فشل الأساليب اللامباشرة في الاقتناع في البلاد المختلفة ، وهذا ما حدث في مصر فعلا ، فعندما بدأت عمليات التخطيط بادرت الحكومة الى نشر ملاحياتها وسلطانها على موارد البلاد عن طريق تاسيم جميع الشركات الواسعة النطاق في الصناعة والتجارة ، وعن طريق وضع سياسة لاقامة التعاريفات الزراعية الرسمية الاشراف في جميع أرجاء الريف . واصبح في امكان الحكومة وبصورة متدرجة ان تمارس السيطرة الفعلية على مساحات واسعة من النظام الانتاجي ، وليس ثمة من شك في ان الأوامر تصدر الآن الى المشروعات التي يتألف منها القطاع العام ، ولكن يبدو ان أى تغيير ضخم لم يقع بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٥ في الطبيعة الأساسية للتخطيط المصري بالرغم من الامكانيات المتزايدة الى حد كبير والتي عيّد بها الى الاشراف المركزي للسلطات .

(١) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٢٢٨ .

ولقد ظلت المشروعات المؤممة حرة في أن تتصرف وفق مقتضيات السوق أكثر من انسجامها مع أوامر الحكومة المركزية ، وقد يكون هذا القول أقل انطباقاً على التعاونيات الرسمية الإشراف ، إذ أنها مؤسسات كان الهدف المحدد منها تحديد حرية المزارعين . ولكن هذه التعاونيات لم تنتشر بعد في جميع أرجاء البلاد ، ومع ذلك فإن الأوامر التفصيلية لا تخرج من المركز إلى المشروعات والمزارعين لتحديد ما يتم استثماره وطريقة هذا الإنتاج .

ولكن الاستثمار يخطط ويقع ضمن إطار الخطة الطويلة والمتوسطة المدى ، ويعنى هذا أن الخطة والأولويات التي تقرر في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ مازالت توجه توزيع الموارد لتكون رؤوس الأموال الإنتاجية في جميع جوانب الاقتصاد ، وأن ظلت معدلات الاستثمار وأشكاله وتوزيعه في أي سنة من السنين تتحقق بالإشارة إلى الخطة السنوية وفي ضوءها . وتتفق الخطة السنوية مع الأهداف البعيدة المدى للتنمية ، ولكنها تهدف إلى خلق المرونة في وضع دينامي شديد الحركة . وهي تستخدم في تنسيق الأنفاق الاستثماري لجميع المؤسسات الصناعية والمشروعات الخاصة ، وهي تعمل على خلق التوازن بين الجانب التضاربية من الموارد الشحيحة لتجنب الإبطاء والتقصي اللذين أثلا الكثير من برامج الاستثمار العام منذ وضعت الحرب أوزارها ، وهي تؤمن أيضاً للسلطات المركزية الوسائل الجاهزة لعقد المفاضلات بين اتجاهات المخرجات المختلفة وبين الأموال المعتمدة لها . وتتضمن الخطة السنوية أهداف الاستثمار لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد ، كما تتضمن الأرقام التفصيلية للإنتاج والصادرات والواردات والادخار والاستهلاك ، وتمثل أهداف الاستثمار وحدها موضوع الأوامر التي تصدر عن السلطات المركزية إلى الدوائر العامة ، إذ أنها وحدها تمثل الأهمية التنفيذية . أما الأرقام الأخرى فليست أكثر من تكهنات عن الشكل الذي تتوقع وزارة التخطيط من الاقتصاد أن يتخذه في السنة التالية (١) .

وتحاول وزارة التخطيط ، رغبة منها في اختيار أماكن استثمار برامج الاستثمار ، بمعدلات أسرع أو أبطأ ، أن تتكهن بالوارد التي يمكن توافرها لسنة واحدة مقبلة وأن توفق بين الطلبات المختلفة على الموارد الشحيحة من قوة العمالة ، والادخار الداخلي ، والنقد الأجنبي وغير ذلك (٢) . وتعتمد هذه التكهينات إلى حد بعيد على مجموعة من التقارير عن المشروعات ومسير العمل فيها والتي تصدر عن الدوائر الحكومية

(١) وزارة التخطيط الخطة السنوية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ وخطة عام ١٩٦١ - ١٩٦٢

(٢) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٦٢

الأخرى في مواعيد فصلية طويلة أيام السنة . وليست التقارير عن سير العمل إلا ردودا على الأسئلة التي توجهها وزارة الخارجية لإيضاح المعلومات عن التطورات السائرة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد ، وهي تجمع لتوفير الإحصاءات عن الانتاج والتجارة الخارجية والمعونة وحركة الأجور والأسعار وجريان التمويل والبالغ بين القطاعات ومستوى الاستهلاك . أما تقارير المشروعات ، فتنبع من الناحية الأخرى من الموظفين المسؤولين مسؤولية مباشرة عن تنفيذ مشروعات استثمارية معينة . وهي تورد التفاصيل عما تحقق من اتفاق ، وتتكهن بالمتطلبات لفترة المقبلة على الصعيدين المالى وتنطوى على تحليل لاية مناعب قد تؤخر استكمال المشروع . وتؤمن تقارير سير العمل كإبحا يفرض على أوجه نشاط السلطات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات كما تمثل أساس الخطة الموسوعة للسنة التالية . وتوضع تقارير المشروعات ما إذا كانت عمليات التنفيذ تسيير وفق الخطة المرسومة ، كما تمكن الوزارة من تحديد أسباب التأخير وعلاجها . وتتكهن وزارة التخطيط في ضوء المعلومات المتجمعة ، بالوارد التي يحتمل توافرها للسنة التالية كما تضع معدلا معقولا للاستثمار ، وتنسق بين المطالب المنصبة على الموارد من جميع الدوائر التنفيذية وتضعها في خطة قابلة للتنفيذ . وهكذا تصاغ الخطط السنوية في ضوء التوافر المتغير للموارد ولا سيما بالنسبة الى النقد الأجنبي ، وتضمن التجارب التي تحققت في السنوات الماضية (١) ، ولا تميز بالطبع في نفس الصورة من التنمية والسهولة كما تحاول الحسابات الرسمية الإبقاء للناس . فالوزارات تتصارع حتما للحصول على حصص أعلى من الاموال المتوافرة . وكثيرا ما تتحدى القيود التي تفرضها وزارة التخطيط . ويتحقق التوفيق بين المطالب المتباينة عادة في المستويات الساسية العليا اى في اللجنة العليا للتخطيط التابعة لرئاسة الجمهورية .

وتكون الخطة السنوية متكاملة مع الموازنة ، وتلقى منها القوة التنفيذية فالموازنة هي التي تعد بنود المساعدات المالية في الحسابات الرئيسية للدوائر العامة وتوزعها على بنودها ، وهي التي تقوم بترجمة الاهداف التي تتضمن الخطة الى قبول من ارقام الدخل والانفاق ، وهناك اجراءات جديدة في الموازنات بدءا الآن تطويرها ، لاجل نظام الحاسبة التقليدى اداة أكثر فعالية في الاشراف على الاتفاق العام وفي السماح بشكل المرونة المطلوبة للنشاط الاعمالى . وسيبين ادماج اهداف الانتاج في الحسابات العامة التقليدية في الوقت نفسه للسلطات

(١) مذكرتنا معهد التخطيط رقم ١١١ و ١١٧ ، دراسة الموازنات العامة (١٩٦١)

المركزية ، مدى فاعلية الأجهزة المختلفة للدولة فى الانتفاع من الأموال المخصصة لها (١) .

ويتم وضع المخططات أيضا لاستثمارات القطاع الخاص ، لاعلى أساس ان فى وسع الحكومة ان تأمر المؤسسات الخارجية عن نطاق القطاع العام بتنفيذ مشروعات معينة ، بل على أساس ان جميع رؤوس الأموال الإنتاجية الموجهة تتطلب الدعم الرسمى ، وتضمن فى الخطة السنوية . فاجراء أى توسع فى مصنع مثلا ، تريدته مؤسسة خاصة بملكها أسرة صغيرة واحدة ، يتطلب اذنا من وزارة الصناعة . والبلديات هى التى تمنح ترخيصات البناء ، وتقرض جميع الوزارات رقابة على النشاطات التى تقع ضمن اطراد مسؤولياتها لتقدم التقارير عن سير العمل فيها الى وزارة التخطيط . ولا تستطيع رؤوس الاموال الخاصة ، تجنب الرقابة العامة لان الدولة هى التى تقوم بتخصيص النقد الأجنبى والائتمانات المصرفية ولان معظم المشروعات الشخصية تتطلب النقد الأجنبى او الائتمانات فى مرحلة من مراحل تنفيذها . وعلى هلك الأساس يتم تخطيط الاستثمارات الخاصة على اعتبار ان فى وسع الحكومة ان تمنع رجال الأعمال من منافسة القطاع العام على الموارد الشحيحة وأن تحول دون وجود ذلك الشكل من الاستثمار الذى يعتبر متعارضا مع المصلحة العامة (٢) .

ولو فرضنا ان العلاقة بين التخطيط والنشاط الاقتصادى علاقة ضعيفة فلا يمكن ان نرد على السؤال المتعلق بطريقة عمل النظام عن طريق تحليل الخطط المركزية ، ويظل من الضرورى ان نحدد كيف تتخذ القرارات الهامة المتعلقة بالانتاج والاستثمار والاستهلاك فى مصر .

الانتاج :

يشتمل الانتاج فى تحويل موارد الأرض والعمالة ورأس المال والمواد الدولية الى مردودات جاهزة ، وبوجه المسؤولين عن تنظيم الانتاج اربع مشاكل أساسية وهى تحديد نوع الانتاج وكميته وطريقته واسلوب التصرف فيه بعد اكماله . ولستنا فى حاجة الى ابضاح المشكلات الأولىين المتعلقة بتركيب الانتاج ومعدله اذ انهما توضحان نفسيهما ، ولكن اختيار الاسلوب يتطلب مزيدا من الابضاح والتبسيط . وقد لا يكون هناك فى الغالب أى نوع من الخيار اذ ان عملية الانتاج تقرر على

(١) وزارة الخزانة - مشروع الميزنة لعام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ من ١ و ٥ ومذكورة
مبدأ التخطيط رقم ٧٦

(٢) المرتضى : من ٢٤ و من ٤١ ومن ٥٢ و ٧٦ و ٨٢ و ٨٣

أسس تقنية ، ولكن الخيار يظل في العادة قائما بالنسبة الى ضم عوامل الانتاج في نسب متفاوتة بعضها الى بعض . فقد يستخدم المزارع مثلا مزيدا من الأرض ، ومياها أقل لانتبات الأرز . وقد يستعيض صناعي عن العمالة بالآلات . وبالرغم من أن المنتجين قد ينتقون صورة التوزيع لمواردهم إلا أنه يتعين عليهم أيضا أن يقرروا المكان الذي يحصلون منه على مواردهم الأولية أو معداتهم ، والمكان الذي يستأجرون اليد العاملة منه والموقع الذي يقيمون فيه مشروعاتهم ، وعليهم أيضا أن ينتقوا طريقة التصرف بمردوداتهم وأماكنه .

وقد يكون من السهل علينا شرح تنظيم الانتاج في العهد الذي سبق الثورة ، فلقد كانت المشروعات نفسها تتخذ قراراتها الخاصة بها بصدد المشاكل الأربع ، وفي ضوء ما يطيه السوق عليها . وكان الذين يتولون ادارة الوف المشاريع التي تؤلف نظام مصر الاقتصادي يتقرون صورة المردودات ومعدلها ، ويضمون عوامل الانتاج بعضها الى بعض بالنسب التي يرونها ملائمة ، ويستأجرون اليد العاملة ويستقنون عنها كما يشاءون ، ويحددون طاقة الانتاج ويتعاونون المواد الأولية ويجهزون رؤوس الأموال ، ويضفون المردودات ويتولون ثقلها ويبيعها . وكانت القواعد التي توجه لهم عملياتهم في منتهى البساطة ، ومن السهل وصفها . وكان هدفهم جنى الأرباح ، ولذا كانوا ينتجون كل ما يسهل عليهم بيعه ويدون أنة تكلفة على قدر الامكان . وكانت الاسعار التي تقررها السوق الحرة نسبيا هي التي تملئ عليهم خيارهم في موضوع الانتاج واساليه .

لكن الوضع أصبح الآن أكثر تعقيدا ، فلقد أدى امتداد سلطات الدولة الى جميع مجالات الاقتصاد الى صعوبة تحديد الموقع الذي تتخذ فيه القرارات ، والى تعذر الكشف عن الفرضيات التي تبني عليها هذه القرارات . ويمكن القول بوجه عام ان الرد على التساؤل ممن ينتخذ القرارات أصبح متبائنا بين قطاع وآخر ، وبين فئات القرارات نفسها ، كما أصبح يعتمد على ما اذا كان المشروع داخل القطاع العام أو خارجه . وما زالت التصميمات حول النظام كله ، لا تخلو من الغموض ، ولذا فلعل احسن سبيل لفهم طبيعة الانتاج المعقدة ان تحدد تنظيمه على اساس القطاعات واحدا واحدا .

وقد يكون من الصعب كل الصعوبة وصف القطاع الزراعي ، اذ ان هذا القطاع مازال يمر بمراحل سريعة من التبدل . وقد يكون في الامكان في الوقت الحاضر ، تصنيف الاجراءات التنظيمية المتبعة في فلاحية

الأرض في فئتين هما الإجراءات التقليدية والإجراءات العصرية ،
فالتعاونيات الرسمية الإشراف ، والقائمة في الأراضي المصادرة بموجب
قوانين الإصلاح الزراعي لعامي ١٩٥٢ و ١٩٦١ ، وفي محافظتي كفر
الشيخ وبني سويف هي التي تقوم بأعمال الزراعة المصرية ، ولكن إذا
واصلت الحكومة تنفيذ خططها ، فإن التعاونيات المائلة ستقوم قبل
عام ١٩٧٠ في جميع أرجاء الريف المصري . وتمثل هذه التعاونيات
مؤسسات تجمع بين الملكية الخاصة والمبادرات الفردية والزراعة الحديثة
وبين بعض الإشراف من السلطات المركزية .

وقد تضم التعاونيات الرسمية الإشراف من الناحية القانونية جميع
المزارعين بالأجرة والمزارعين بالحصة والملاك المزارعين الذين يتولون إدارة
التعاونية . ويعتمد عدد الأصوات التي يملكها كل واحد من أعضاء
التعاونية على مساحة الأرض التي يقوم بزراعتها . ويطبق نظام الصوت
الواحد للرجل الواحد في مناطق الإصلاح الزراعي ، إذ أن الأراضي
الموزعة على الفلاحين متعادلة تقريبا ، أما في معظم الأرياف فإن المزارع
الكبير هي التي تسيطر على الاقتراع . ولقد قدمت بعض الاقتراحات
حتى من الناحية الرسمية لتعديل نظام الاقتراع المعتمد على مساحة
الملكية ، ولكن لم تتحقق حتى الآن أية تبدلات . في هذا الصدد (١) .
وتعين السلطات المركزية مراقبا لكل تعاونية من التعاونيات ، كما تعين
رئيس مجلس إدارتها ومساعديه ، ويكون المراقب من الخبراء الزراعيين
وهو مسؤول عن الجانب الفني في العملية الزراعية ، وهو الذي يوجه
المزارعين إلى استعمال الأسطة والتقوى ومياه الري وأساليب الفلاحة
أما رئيس مجلس الإدارة ومساعدوه ، فهم من المحاسبين الذين تنحصر
مهمتهم في شراء الموارد اللازمة للإنتاج التي تحتاج إليها التعاونيات وفي
بيع المحاصيل وتوزيع الأرباح على المزارعين (٢) .

وبالرغم من القموض الذي يشوب توزيع السلطة بين المجلس المنتخب
والموظفين المعيّنين ، وبالرغم من أصرار السلطات على القول بأن الموظفين
موجودون لمجرد التوجيه والإرشاد ، إلا أن معظم المراقبين قد توصلوا
إلى الاستنتاج بأن السلطة الفعلية تتركز في أيدي المديرين المعيّنين
والسؤولين أمام الوزارة في القاهرة (٣) . ومن المحتمل أن يكون مجلس

(١) الأهرام الاقتصادي عدد أول ديسمبر ١٩٦٢ ص ٢٥ - ٢٧ و ص ٤٤ - ٤٥

(٢) وزارة الإصلاح الزراعي « مشروع تحويل الإنتاج الزراعي » .

(٣) كتاب « الزراعة الاشتراكية في العهد الجديد » لحسن مرمي (١٩٦٢) ص ١٥١ -

ص ١٥٥ ومقال أي جواشون من « خطة البحث الاجتماعي في التقدم المصري » في عدد

الأورينت (٢) ١٩٦١ ص ١٠٦ - ١٠٧

الإدارة مثلاً لوجهات نظر القرويين وناقلاً لها إلى الرسميين ، ولكن من المنطوق أن نفترض بأن المجالس المنتخبة لتعاونيات الإصلاح الزراعي ، أقل سلطة وانطلاقاً من المجالس المنتخبة للتعاونيات الأخرى والتي تضم مزارعين أكبر قدراً وأوسع أراضٍ وغير مدينتين للدولة بأراضيهم وممارسوا منذ القدم قدراً مسيطراً من التصرف في الشؤون المحلية (١) .

ومهما تكون الطريقة التي تتبع في اتخاذ القرارات ، واني كانت السلطة قائمة ، فإن الهدف الأساسي لإدارة كل تعاونية من التعاونيات الحصول على أقصى حد من المردودات . ويتقرر معدل المردودات على المدى القصير ، في ضوء توافر الموارد الضرورية التي تبدو ثابتة إلى حد ما في كمياتها ، والتي تقوم السلطات المركزية بتوزيع حصصها في الغالب على التعاونيات . وتتضمن الموارد الضرورية الأساسية المستخدمة في الزراعة المصرية ، الأرض والماء والعمالة والأسمدة والبذار والبيدات الحشرية والآلات . وتوفر حدود القرية الأرض للزراعة ، أما إذا قام بعض أعضاء تعاونية من التعاونيات بشراء أراضٍ خارج هذه الحدود ، فإنهم يضمنون إلى تعاونية أخرى . وتقوم وزارة الأشغال العامة بتوفير الماء ، ولو استثنينا التباينات الطبيعية الناشئة عن ارتفاع مناسيب النيل ، فإن كميات المياه لا يمكن أن ترتفع إلا نتيجة استثمارات عامة ، وجديدة في تسهيلات الري . ولعل موارد العمالة تؤلف العامل الأكثر تبايناً بالنسبة إلى أية تعاونية ، وذلك لسببين أولهما وجود البطالة والنقص في فرص التشغيل في طول القطاع الزراعي وعرضه وثانيهما وجود نسبة عالية من النساء والأطفال في قوة العمالة الريفية ، واستخدام هؤلاء في العمل عندما تفرض الحاجة ذلك (٢) . وتمثل الأسمدة الكيماوية في الأسمدة الطبيعية والكيماوية . ويتم إنتاج الأسمدة الطبيعية ضمن إطار التعاونيات من حيواناتها ، لكن الأسمدة الكيماوية تمثل الناحية الأكثر أهمية . ويقوم البنك الزراعي بتزويد التعاونيات بها بأسعار محددة وعن طريق التسليف . ولما كان الطلب عليها يزيد على الكميات المتوافرة منها ، فإن البنك الزراعي يحدد الكمية المعطاة منها إلى أية تعاونية وللسنة زراعية واحدة (٣) . ويتم إنتاج البذار ضمن إطار التعاونيات أو أن هذه تبتاعه من التجار تحت إشراف وزارة

(١) مقال لعلقات الدراسات الاجتماعية والاقتصادية عن « النشاط السكاني والطبقة الاجتماعية في التقدم المصري » مجلة نير رينولد عدد يوليو سبتمبر ١٩٦٠ عن ٢٢٩-٢١١
(٢) الإطار العام للخطة الخمسية الجدول رقم ٤٩ .
(٣) البورس اجيسان عدد ٣٠ يناير ١٩٦٢ . سعيد مرعي « برامج التنمية الزراعية » ص ٧ و ١١ والقانون رقم ١٦٦ لعام ١٩٦٢ .
٢١٠

الزراعة . اما الانواع الممتازة من البذار والتقوى فتوزعه وزارة الزراعة مباشرة (١) .

وتقوم وكالات الحكومة واجهزتها ايضا بتزويد التعاونيات بالمواد الكيماوية والمعدات والخدمات البيطرية مجانا او بأسعار مخفضة لحماية المحاصيل والحيوانات من الافات والأوبئة (٢) . وتطلق الحربة من الناحية النظرية لمجلس ادارة التعاونية لشراء أى عدد من الآلات للحراثة والحصاد والدرس ، أو آلات صرف المياه ، ولكن لما كانت معظم الآلات الزراعية تستورد من الخارج ، فإن الأنظمة تحتم على التعاونيات تقديم طلباتها الى وزارة الزراعة لتأمين النقد الأجنبي لشراؤها (٣) . وبالرغم من أن تالية الزراعة تنال حظا من الأولوية ، وتعطى حجما من مخصصات الموارد الشحيحة ، إلا أن الإبطاء فى الحصول على الآلات امر لابد منه وليس فى وسع أية تعاونية أن تنال أكثر من حصتها من النقد الأجنبي ولذا فإن قدرة مجلس ادارة أية جمعية على شراء الآلات الزراعية محدودة .

وستتعدد الموارد اللازمة للاستعمال فى القطاع الزراعى على المدى الطويل . ولابد مع مضي الوقت من توافر النقد الأجنبي لاستيراد المزيد من الكيماويات الزراعية والآلات ، يضاف الى هذا أن وزارة الصناعة تقوم الآن بخلق مزيد من الطاقة على انتاج المعدات الزراعية والكيماويات محليا . وتعمل وزارة الأشغال العامة فى مخططات لتوسيع الري وتوفير المزيد من المياه الى المزارعين (٤) . ولكن جميع عوامل الإنتاج ، مازالت حتى الآن ، وباستثناء العمالة ، محددة نسبيا فى كمياتها ، ولا يعنى هذا أن كمياتها ثابتة كل الثبات ولا تحمل أية مرونة . ففى الامكان شراء السماد الطبيعي والبذار والمعدات الزراعية المستعملة من الاسواق ، ولكن لو استثنينا هذه الحالات النادرة واللا مهمة ، فإن الحكومة لا تسمح لاية تعاونية زراعية بالحصول على أكثر من حصتها من البذار المحسنة والأسمدة الكيماوية والآلات والماء ولا يستطيع مجلس ادارتها العثور على أى من حاجاته الإضافية من السوق الحرة ، ولذا فمهمته

(١) الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٤ من ١٠٤ وسيد مرعى . برامج التنمية الزراعية - ص ١٢ و ١٨ - ١٩ و ص ٣١ و ص ٣٢ .
(٢) نفس المصدر - ص ٤٥ - ٤٦ والكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢ من ١٣٦ - ١٣٧ .

(٣) المجلة الشهرية للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية لمعهد التخطيط القومى - أغسطس ١٩٦٣ - ص ١٩ .
(٤) لجنة التخطيط القومى « كوادرات الخطة » الملحق الثالث - ووزارة الصناعة الخطة الصناعية الخمسية الثانية (١٩٦٠) .

تتأخر في الوصول إلى أقصى حد من المردودات من الموارد المتغيرة والمتفاوتة من العمالة ومن الموارد الأخرى الثابتة نسبياً التي تسهل على التعاونيات الوصول إليها .

ويعمل مجلس إدارة التعاونية مع وجود هذه القيود على حجم المردود من الإنتاج على تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج عن طريق تخصيص ما يتوافر لديه من موارد لزراعة المحاصيل ذات الأسعار الأعلى . ولكن قدرته على تنويع صورة الإنتاج محدودة ، فهناك القيود التقنية القائمة في صورة تركيب التربة ، وهناك حجم مياه الري المتوافرة ، وهناك نظام الدورات الزراعية والبعد عن الأسواق ورغبة المزارعين ومهارتهم في الخروج على الصور التقليدية للإنتاج . ويحدد الدولة مساحات الأراضي المخصصة لزراعة القطن ، لتجبر المزارعين على زراعة حد أدنى من الحنطة (١) . ولكن السياسة الزراعية تهدف إلى مساعدة التعاونيات على تنويع المردودات ، وتوجيهها إلى إنتاج ما يفلو في قيمته ، كمنتجات الألبان ، واللحوم والخضروات والفواكه . وهكذا نرى المراكز الرسمية ومحطات التجارب تزود التعاونيات بالمعلومات الفنية إمكانيات السنة في أجواء وادي النيل القاسية . وتقيم الحكومة المراكز البيطرية في جميع أرجاء الريف لعلاج الحيوانات وتقديم الإرشاد للمزارعين إلى الأساليب العصرية في تربية الماشية . وتعمل الحكومة أيضاً في تنفيذ برنامجها لإقامة تسهيلات التعليب والتصنيف والنقل لأهميتها لأسواق الفواكه والخضار واللحوم . وتقوم وزارة الزراعة أخيراً بتوزيع الحيوانات الصغيرة والتقاوى والأشجار والأنواع الجديدة من الدواجن من مزارعها على الفلاحين مجاناً أو في أسعار مخفضة (٢) .

ولعل من أهم مزايا التعاونيات الجديدة التي يكثر التأكيد عليها ، أن تخطيطها لمزارعها قد تغلب على التبدد الذي كان ناشئاً عن توزيع قطع الأراضي التي يملكها المزارعون ، فلقد كان المزارعون يملكون في القطاع التقليدي قطعاً متفرقة من الأرض تنتشر في حقول عدة ، وبالإضافة إلى تبدد وقت العمالة في التنقل بين القطع المتفرقة ، يؤدي تجاور المزارع المتباينة الإنتاج في المنطقة الواحدة إلى نقص الكفاية الزراعية الانتاجية وإلى خفض الطاقة الانتاجية للفدان الواحد . ولا يمكن تنظيم عمليات الرش والري واستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية على مساحات شاسعة ومتباعدة من الأرض . فالأوبئة والآفات

(١) راجع الفصول السابقة من هذا الكتاب

(٢) راجع الفصول السابقة وكتاب وزارة الإصلاح الزراعي عن مشروع تحويل الإنتاج

الزراعي راجع أيضاً عدد الإعرام الاقتصادي في أول أغسطس ١٩٦٤

الزراعية تنتشر بين المحاصيل ، وتحول مياه الري الزائدة الى المصارف
متجهة الى قطع الأرض المجاورة ، مما يضر بالمحاصيل . أما في مخططات
التركيز التي تبنتها التعاونيات الرسمية الاشراف بصورة عامة ، فان
ممتلكات المزارع تصبح في حقل واحد . ويقوم كل حقل بإنتاج محصول
واحد ، ويتبع نظاما علميا موحدا في الدورة الزراعية ، ويصبح في
الإمكان فلاحته وريه وصرف المياه منه ، ومعالجته بالسمدة والرش
وحصاد انتاجه كوحدة واحدة .

وتكون الزراعة في التعاونيات الجديدة مزيجا من المشروعات الفردية
والجماعية . ويقرر مجلس ادارة التعاونية كيفية توزيع الأرض على
مختلف المحاصيل ، كما يقرر الدورة الزراعية المناسبة التي يجب اتباعها
في ضوء دراسات التربة ، وما يقدمه الخبراء الزراعيون من ارشاد فني
وتكون الحراثة واستعمال السمدة الكيماوية والري ، ومكافحة الآفات
الزراعية والحصاد عمليات جماعية ينظمها مجلس ادارة التعاونية الذي
يشرف أيضا على استعمال المعدات التي يملكها .

أما عمليات نثر البذار واجتثاث الطفيليات ، وابعاد الطيور عن
المحاصيل والعناية بها ، فتكون فردية الطابع ، ويؤديها المزارع في
أرضه ، ويكون هدف هذا المزارع الوصول بالريح الى الحد الأقصى .
ويكون عامل توافر الحاجات لديه ، متباينا متباينا يفوق مايقوم بين
التعاونيات ففي وسعه ان يشتري المزيد من الأرض أو يستأجرها ، وأن
كان سوق الأرض قد نظم الآن بصورة مواتية لتحقيق المزيد من الوحدات
الصغيرة سواء على صعيد الملكية أو الحيازة ، فلا يجوز لابة أسرة من
الناحية القانونية ان تملك أكثر من مائة فدان وأن تستأجر أكثر من خمسين
فدانا بالإضافة الى ما تملكه ، كما لا يحق لها ان تباع أكثر من خمسة
أفدنة الى مزارع واحد ، وتعمل الرقابات الراحنة على ايجار الأراضي
واوضاع التبعية الزراعية على تخفيض نسب الأرض المتوافرة للتاجر
وينزع الملاك بعد خفض الأيجارات ، وبعد تمكنهم من استعادة ملكيتهم
لأراضيهم بعد فرض القيود عليها ، الى تفهم المزايا التي تحقق لهم
من فلاحه هذه الأراضي . وفي وسع المزارعين أيضا استخدام العمال
بالأجر الذي يحدده القانون من الناحية النظرية حده الأدنى ، وان كان
هذا الحد لا يطبق عمليا نظرا للفائض الكبير من العمالة الزراعية في كل
وقت الا في اوقات مواسم الجنى والحصاد (١) . ويستطيع المزارعون
شراء السماد الطبيعي وبعض أنواع البذار وغير ذلك من الضروريات

(١) كتاب جانسين من « حدود الطاقة الإنتاجية في الزراعة المصرية » (١٩٦٥) - راجع
ملكرة معهد التخطيط القومي رقم ٥٤٧ .

من زملائهم المزارعين ضمن إطار القرية نفسها ، لتوافر الفائض لدى البائعين أو لحاجتهم الى الاموال النقدية . ولا تتصف تجزئة الواجبات بين المشروعات الجماعية والفردية بالصلابة وعدم المرونة . ويحتفظ المزارعون في بعض التعاونيات بحقوقهم في حراثة اراضيهم وحصادها ، شريطة الانسجام مع البرامج المقررة للقرية كلها . ولا شك في ان ما تطبقه التعاونيات الجديدة من تجزئة محدده للعمالة يجمع بين مصلحة الفلاحين مماثلا للأسلوب المعمود لدى المنتجين الذين يعملون على تحقيق الحد الأعلى من الربح ، ويعنى هذا بعبارة أخرى ، انه بالرغم من حرمان الأفراد من الاختيار بالنسبة الى تركيب الانتاج ، وبالنسبة الى شراء الضروريات واستخدامها في الانتاج ، الا ان هؤلاء مازالوا يستخدمون العوامل المتبقية تحت تصرفهم من العوامل الانتاجية ، ويجمعونها الى بعضها للوصول الى الحد الأقصى من الفروق بين سجل التكاليف ومجموع الدخل .

ويحدد النقص في الآلات الزراعية والاسمدة والمواد الكيماوية واجود انواع البذار ، كما سبق لنا ان قلنا اختيار الاساليب المتاحة للتعاونيات ولكن مجالس ادارتها مازالت حرة في اتخاذ القرارات ضمن هذا الاطار الضيق . وتهدف سياسة الحكومة الى نشر الاساليب الجديدة والفلاحة الآلية في اوسع نطاق ممكن املا بأن يؤدي استخدام الجرارات الآلية الى توفير الحيوانات للمهام الأخرى ، والى حث المزارعين على تربية الماشية لإنتاج اللحوم ومنتجات الالبان . وهي تشجع التعاونيات أيضا على شق الطرق واقامة مخازن الغلال ، ومراكز فقس البيض والصوامع والمكاتب الادارية لقراها . وفي وسع الحكومة عن طريق موظفيها المسؤولين امام وزارة الاصلاح الزراعي والمقيمين في القرى والمبشرين على التعاونيات الرسمية الاشراف ان تضمن تبنى هذه المؤسسات الجديدة للأساليب العلمية في الفلاحة ورفع معدلات رؤوس الاموال الانتاجية المجمعة في القطاع الزراعي .

وتشمل اساليب جمع رؤوس الاموال الكبيرة الاستثمار الذي تقرره مجالس التعاونيات . وبالرغم من ان مجالس التعاونية لا يستطيع خفض الدخول الفعلية لأعضائها ، الا انه بملك السلطة الكافية للحد من ارتفاع معدلات الاستهلاك . ولاشك في ان أجهزة التسويق تسهل عملية جمع الفوائض الصالحة للاستثمار . ويحتفظ المزارعون بمحاصيلهم من الحبوب والمواد الغذائية اللازمة لأقواتهم ، ولكنهم يقدمون ما يستبقى منها الى التعاونيات لتبيعها نيابة عنهم . وهناك حساب خاص لكل مزارع في مكتب المجلس الاداري ، ويسجل هذا الحساب ، ما يقيد لكل عضو في التعاونية من دخل من مبيع محصوله ، كما يسجل ما تتقاضاه كل

تعاونية من رسوم على السلع والخدمات التي تقدمها إلى أعضائها ، كالحرث والرش والحصاد والدراسة والإدارة العامة ، واثمان ما يأخذونه من بذار واسمدة ومبيدات حشرية (١) . ويمثل الفرق بين خاىى الحساب ، النقد الذى يتوافر فى كل عام لدفع الضرائب ، وتوزيع الأرباح على المزارعين ، ولتأمين النفقات التى يقررها مجلس إدارة التعاونية ، فلو قررت التعاونية مثلاً شراء مضخة جديدة للرى ، أو محراث آلى ، أو بناء مخزن للحبوب ، يادر مجلس إدارتها إلى الحصول على قرض من البنك الزراعى ، وسدد هذا القرض من الأموال التى توضع تحت تصرفه . وفى وسع مجلس الإدارة أن يخصص قسداً من المال ، للظروف الاحتياطية ولإقامة صندوق للضمان الاجتماعى ، وأن يستخدم انخفاض الأسعار فى تأمين التمويل للمعدلات الاستثمارية المقررة ، ولعل من الطريف أن نلاحظ بأن هذه المؤسسات الجديدة ، تسهل أيضاً عملية جمع الضرائب المباشرة من الدخول الريفية . ولم تستخدم الضرائب المباشرة على الزراعة حتى الآن فى تمويل رؤوس الأموال الإنتاجية فى مصر ، وإن كان انتشار التعاونيات الرسمية الإشراف ، يؤدى الآن إلى خلق جهاز يتيح للدولة فرصة تعبئة الفائض الزراعى ، وتوفيره لبرامج التصنيع .

وقد تحمل التعاونيات الرسمية الإشراف صورة الدليل على المستقبل ، ولكنها مازالت حتى هذه اللحظة بعيدة كل البعد عن الانتشار وما زالت غالبية المزارعين المصريين خارج نطاق هذا القطاع العصري ، وإن كانوا يفلحون أراضيهم فى هذا الوقت ضمن نظام معدل من أنظمة حرية السوق . وقد يجد الفلاحون أنفسهم مرغبين على الانضمام إلى التعاونيات المحلية ، ولكن هذه التعاونيات لا تعدو فى عملها أن تشتري بالجملة وأن تفاوض على عقد القروض وأن تبيع القطن نيابة عن أعضائها وتبتاع التعاونيات الأسمدة الكيماوية وأجود أنواع البذار والمبيدات الحشرية والآلات من وكالات الحكومة . ولما كانت الأسعار التى تدفعها محدودة ، وكانت الكميات المتوافرة منها محدودة ، فإن الضرورات الرئيسية التى يستخدمها القطاع التقليدى توزع أيضاً بين القرى (٢) . وتقوم وزارة الأشغال العامة بتوزيع حصص المياه ، أما الكيماويات والآلات والبذار فتوزع من طريق التعاونيات وتعمل حرية السوق وراء هذا الحد ، فالفلاحون الذين يملكون فائضاً من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والبذار بعد الحصول عليها من التعاونيات ، والذين يملكون

(١) وزارة الإصلاح الزراعى ، برنامج تحول الإنتاج الزراعى ، وسيد مرمى الزراعة

الاستراتيجية ص ١٥٢ .

(٢) اليرورس اجبسيان ٣٠ يناير ١٩٦٢ والأمرام الاقتصادية ١٥ يونيو ١٩٦١ .

فائضا من السماد الطبيعي أو البذار الناتج في أراضيهم ، يستطيعون بيع ما يربدون الى من يدفع لهم أعلى الاسعار . ويقوم اصحاب الآلات الزراعية وحيوانات الحراثة بتأجيرها أيضا لتؤدي الخدمات للآخرين . ويتبين من هذا أن الأرض والماء هما الشئان الوحيدان الثابتان فقط على المدى القصير لدى المزارعين الافراد ، أما العوامل الأخرى فمتغيرة ، ويمكن شرائها من السوق .

ويقرر المزارعون في القطاع التقليدي معدل العائد الزراعي وصورة تركيبه ، وهم الذين يقررون أيضا طريقة الفلاحة والدورة الزراعية التي يختارونها وموعد الحصاد ، ومع ذلك فقد بذلت الحكومة في السنوات الأخيرة قصارى جهدها لاقتناع الفلاحين بتنوع عائلاتهم وتوجيهها الى اللحوم ومنتجات الالبان والفواكه والخضار وباستخدام الوسائل الأكثر عصرية وعلما في الفلاحة ، وتمكنت الحكومة عن طريق توسيع خدماتها وعن طريق سيطرتها على القروض الزراعية من اقناع الفلاحين بتنوع الانتاج وبأن تكون زراعتهم أكثر فعالية وكفاية . يضاف الى هذا أن وزارة الزراعة انشغلت منذ عام ١٩٦٠ في برنامج يهدف الى اقناع المزارعين بتبني تخطيط الحقول المحسن على النحو المتبع في التعاونيات الرسمية الاشراف ، لازالة الآثار التبددية التربة على نفيت الممتلكات الزراعية . وتقول المصادر الرسمية أن الفلاحين تأثروا بالفوائد المتحققة من هذا النظام على صعيد المردودات المالية . وراحوا يوحدون قطع أراضيهم بحماسة في صورة ممتلكات كبيرة مركبة (١) .

وبالرغم من أن الحكومة قد حاولت فرض نفوذها على المزارعين إلا أن هؤلاء ظلوا المسؤولين عن اتخاذ القرارات المهمة والخطيرة ، فهم بتوجيه من أسعار الضروريات والعائدات يقررون ما يزرعون ويختارون ما يشارون من أساليب الانتاج . وظل موضوع الاستثمار في القطاع التقليدي ، قضية تخص ملاك الأرض وزارعها ، ولم يكن في وسع الحكومة على التقيض من مزارعي القطاع المصري أن تجبرهم على الإدخار . ولكن تسويق القطن ، وتسويق الخضار في بعض المحافظات ظلّا من المهام التي تقوم بها التعاونيات . وحلت هذه محل الملاك والوسطاء في بيع المحاصيل ذات القيمة النقدية مما أدى بالتالي الى ارتفاع دخول مستأجرى الأراضي (٢) .

(١) الأهرام الاقتصادي عدد أول أغسطس ١٩٦٤ ص ١٥ والكتاب السنوي للجمهورية

العربية للتحفة لعام ١٩٦٤ ص ١١٣ - ص ١١٤

(٢) المجلة الاقتصادية لبنك مصر المركزي - العدد الثاني (١٩٦٣) ص ١٧٠ والأهرام

الاقتصادي عدد أول يوليو ١٩٦٢ ص ٢٦ - ٢٨ . وعدد أول ديسمبر ١٩٦٢ ص ٢٨ وعدد

١٥ نوفمبر ١٩٦٢ ص ٢٥ والبورس اجبسيان عدد ٤ مارس و ٣١ أغسطس ١٩٦٢ .

ويمكن تقسيم الصناعة أيضا ، كالزراعة الى قطاعين وبضم القطاع الاول جميع الشركات الكبيرة المؤممة كما يضم الثانى عددا اكبر من المشروعات الخاصة . ولا يقصد من هذا التقسيم ان يكون شاملا كل الشمول ، فليست جميع المشروعات الصناعية الخاصة صغيرة . وقد تكون هناك بعض الشركات فى القطاع العام ، ليست بالشركات الكبيرة ، ولا ملكا كاملا للدولة (١) . ولكننى اثرت هذا التقسيم الى قطاعين خاص وعام ، انسجاما مع منحى هذه الدراسة . ويمكن القول ان القطاع العام على صعيد المائدات اكثر اهمية من القطاع الخاص ، وان كان الثانى يستخدم عددا اكبر من العمال الذين يستخدمهم القطاع الاول (٢) .

وتتوزع مسؤولية اتخاذ القرارات التى تؤثر على الانتاج الصناعى فى القطاع العام على وزارة الصناعة وتوسع مؤسسات عامة مرتبطة بالوزارة و ٢٩٤ شركة تابعة لهذه المؤسسات . ويمكن القول بصورة مختصرة ، ان هذه الشركات تمثل وحدات انتاجية بينما تكون المؤسسات العامة كالشركات التى تملك الاسهم فى الشركات المساهمة مسؤولة امام الوزارة .

وتعتبر المؤسسات العامة خلفا لغرف الصناعة القديمة التى كانت منضمة الى اتحاد الصناعات المصرية ، وقد الفت على غرار الهيئات العامة التى كانت الدولة قد اقامتها منذ عام ١٩٥٦ للاشراف على النشاط الانتاجى من جانب الدولة ، كالمؤسسة الاقتصادية ومؤسساتى النصر ومصر . وكانت الحكومة منذ عام ١٩٥٣ قد ارغمت المؤسسات التى تزيد فى حجمها على حد معين على الانضمام الى الغرف الصناعية المتخصصة فى انتاج معين . وكانت هذه الغرف تتولى عمليات البحوث التسويقية والفنية للشركات المنضمة اليها ، وتلقى الدعم عادة من الاموال العامة (٣) . واعادت الحكومة بعد تأميمات عام ١٩٦١ تنظيم اجراءات الانتاج الصناعى عن طريق اقامة مؤسسات عامة تتولى الاشراف على جميع شركات القطاع العام ، وتكون كل مؤسسة مسؤولة عن الاشراف على الشركات المعنية بالانتاج سلع معينة . وهكذا ضم ٧٩ مشروعا تعمل فى صناعة النسيج الى المؤسسة العامة للغزل والنسيج ، كما تأسست مؤسسة عامة للصناعات المعدنية واخرى للبترول وثالثة للكيماويات .

(١) يقول الأهرام فى عددها الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٦٣ ان ٢٨ شركة من مجموع ٢٩٤ كانت ملحقه بوزارة الصناعة فى ذلك التاريخ كانت مختلطة الملكية بين الدولة والافراد (٢) راجع الجدولين ١٠ و ١١ . فى يونيو عام ١٩٦٣ كانت الدولة تستخدم ٢٨٤ الف عامل من مجموع ٧٢٤ الفا من العمال الصناعية - معهد التخطيط القومى . (٣) القانون رقم ٥٣ لعام ١٩٥٢ والنشرة الاقتصادية للبنك الإعلى - العدد الرابع ١٩٥٢ من ٢٩١ والعدد الثانى لعام ١٩٥٨ من ١٠٢ .

ورابعة للصناعات الغذائية وخامسة لصناعات الحرايريات وسادسة للصناعات البدوية وسابعة للحرف الريفية (١) .

وتعتبر المؤسسات العامة هيئات عامة شبه مستقلة ، تكون مسؤولة أمام وزارة الصناعة ، ويقوم على ادارة المؤسسة مجلس يؤلف من تسعة أعضاء ، يكونون مسؤولين مسؤولية جماعية عن ادارتها ، ويكون هؤلاء الأعضاء المعينون بقرارات جمهورية ، في العادة من رؤساء مجالس ادارات الشركات التابعة للمؤسسة ومن الموظفين ومن المديرين السابقين للمشروعات العامة ، وتكون مهمة مجلس ادارة المؤسسة تنسيق الخطط التي تعدها الشركات التابعة لها واقرارها ، على صعيد الاستثمار والانتاج والتسويق ، ولتلم جميع الشركات لتحقيق هذا الغرض بأن تقدم لمجلس المؤسسة موازناتها التقديرية وحساباتها النهائية ، وتقدم المؤسسة لشركاتها النصح والارشاد في مواضع التسويق والتقنية . وهي التي تتولى التفاوض على عقد القروض وعلى الحصول على النقد الأجنبي ، وتتلقى المعونات من الخزانة العامة باسم الشركات التابعة لها (٢) . وتكون علاقات الشركات بالوزارة والعكس بالعكس عن طريق المؤسسة العامة التي تضم هذه الشركات ، ويمكن تشبيه المؤسسة العامة بالاختصار بالشركات الخاصة التي تملك الاسهم في الشركات المساهمة والتي تتولى توجيه أوجه نشاط المشروعات التي تملك فيها الاسهم وتخطيطها والتنسيق بينها .

وتظهر التجزئة الشكلية للمهام والواجبات بين الوزارة والمؤسسات العامة والشركات في عدد من المطبوعات الرسمية ولكن لا يمكن فهم العمل الفعلي للنظام الجديد فهما واقعا إلا بعد اجراء عدد من الدراسات التجريبية ، ولن أحاول هنا وبالتفصيل تعداد الصلاحيات القانونية المختلفة لكل من هذه الأطراف ، ولكنني سأحاول أن أبين ما تمتع به الشركة التي تمثل وحدة الانتاج الأساسية الآن من استقلال ذاتي ضمن اطار القطاع العام (٣) .

وتشرف مجالس الادارة على ادارة الشركات ، وينتخب العمال والمستخدمون في كل شركة أربعة من أعضاء مجلس ادارتها ، أما الباقون

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر المركزي ، العدد الرابع ١٩٦١ ص ٤٦ - ص ٤٧ وحتك جدول باسماء المؤسسات والشركات التابعة لها في مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٢٠٩ وفي ميزانية الدولة لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ .

(٢) القانون رقم ٦٠ ورقم ٦١ لعام ١٩٦٣ والنشرة الاقتصادية لبنك مصر المركزي العدد الرابع (١٩٦٣) ص ٤١١ و ص ٤٣٩ .

(٣) راجع القوانين رقم ٢٦٥ و ١٩٠٠ لعام ١٩٦٠ ورقم ٦٠ و ٦١ لعام ١٩٦٣ وراجع المجلة الشهرية لأحداث الاقتصادية والاجتماعية عدد يناير ١٩٦٣ ص ١٩ - ص ٢٢

فيعينون أيضا بقرارات جمهورية (٢) . ويتخذ مجلس الادارة القرارات اليومية المتعلقة بإدارة أى مصنع من المصانع ، فهو الذى يقيم مثلاً السلسلة الداخلية لتنظيم الشركة ، وهو الذى يرسم مخطط انتاجها ، ويشترى ماتحتاج اليه من ضروريات آتية ، ويعين العمال ويصرفهم من العمل ، ويتولى صيانة المعدات والأبنية ويعمل على بيع المنتجات الجاهزة . ومازالت الشركات تهدف الى الوصول الى الحد الأعلى من الأرباح ، إذ مازال الربح لا يحقق أهداف الخطة من الناحية المادية أو النقدية الدليل على نجاح أى شركة من الشركات . ولم يتضح بعد على أى حال ، ما اذا كان الفشل المتواصل من أية شركة فى تحقيق الأرباح سيؤدى الى حلها كما يحدث عادة فى اقتصاد السوق ، وما اذا كانت الدولة ستواصل تقديم الممولات المالية الى الشركات التى لا تحقق أى ربح فى فترة زمنية لا نهاية لها .

ولكن الشركات العامة لم تعد على أى حال ، كما كانت قبل التأميم حرة أو مستقلة فى السعى الى تحقيق هدف الربح ، فهى مطوقة بالنظم والاجراءات التى تحد من حريتها فى المبادرة سواء على المدى القريب أو البعيد ، فعليها ان تعمل ضمن اطار من الأسس المحددة والرقابات الصارمة على كل معاملات النقد الأجنبى وانظمة العمل والاستثمار المخطط ، كما ان عليها ان ترجع الى السلطات العليا فى معظم القضايا المتعلقة بمخططاتها المقبلة .

وتكون الشركات حرة من الناحية النظرية فى تنوع حجم انتاجها وتركيب هذا الانتاج على المدى القصير ضمن الحدود المفروضة عليها بحكم طاقتها المحددة ، ولكن عليها ان تقدم توقعاتها إلى موازنتها السنوية الى المؤسسة العامة التى تتبعها لآقرارها ، ولابد فى الظاهر ان تنسجم هذه التوقعات مع أهداف الخطة السنوية . ولا يسمح لأية شركة مهما تكن بتحديد العائدات لرفع أسعار منتجاتها وزيادة أرباحها ، ويوجه الضغط الذى تفرضه سلطات التخطيط الى الوصول الى الحد الأقصى للإنتاج فى جميع السلع إذ أن أهم هدف من الأهداف المعلنة للتأميم القضاء على الاحتكار وأساليبه ، ولاشك فى ان استمرار الطاقة الإنتاجية الفائضة ، وتجميع المنتجات أو اغلاق أى مصنع أو جزء منه ، أمور تؤدى كلها الى تدخل السلطات على مستويات أعلى من مستوى مجالس ادارات الشركات ، وأخيراً نص القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ على اعطاء وزارة الصناعة السلطة لتحديد المواصفات لأية سلعة مصنوعة ، ولكن هذه السلطة ظلت مفتقرة الى التطبيق والممارسة .

(٢) القانون رقم ١٤١ لعام ١٩٦٣ واليوريس ايجسيان عدد ٢٩ اكتوبر ١٩٦٢ .

وتعتمد التبدلات في حجم الانتاج الصناعي وتركيبه على المدى الطويل ، على خلق طاقات جديدة وعلى حصيلة الاستثمارات الواردة في الخطة ، وتشرح الشركات ولا ريب المخططات لتوسيع المؤسسة العامة الملحق بها ، ولكن قرارات التنفيذ لا توكل اليها ، فالمؤسسات السامة هي التي تضع جميع مخططات الاستثمار وتدرسها وتناقشها مع وزارة الصناعة ، فاذا ما وافقت عليها هذه ، قدمت المخططات الى وزارة التخطيط لادراجها في الخطة (١) .

ولا تحدد المعدات الثابتة لاية شركة وحدها حدود توسيع الانتاج ، وانما هناك عوامل انتاجية اخرى تلعب دورها وفي مقدمتها توافر العمالة الفنية والمواد المستوردة ، وهي ثابتة ايضا على المدى القصير . وتقوم وكالات الحكومة بشراء المواد الأولية والمنتجات الوسيطة من الخارج ، ثم تبيعها الى الشركات باسعار محددة ، ولكن لا يسمح لمجلس ادارة اية شركة بالحصول على اكثر من الحصة المقررة لها مهما دفعت اسعارا عالية لها ، وبالرغم من ان السوق قد يلعب دوره عند ما تجد بعض الشركات الاخرى ، فائضا لديها في بعض هذه الموارد الضرورية يزيد على حاجتها . ولقد ادى التدمير من الابطاء في تسليم بعض قطع القيار والمواد الأولية على اى حال الى قيام الحكومة بتوزيع حصص من النقد الاجنبي على الشركات في فترات فصلية (٢) .

ويلعب النقص في العمالة الفنية دورا آخر في الحد من توسع انتاج اية شركة ، لا لان العمالة جامدة ولا يسمح لها بالحركة ، بل لان السلطات لا تسمح لنظام التسعيرة بان يعمل بحرية . فلا يمكن على سبيل المثال السماح بنقل اى مستخدم من شركة الى اخرى الا بموافقة الشركة التي كان يعمل فيها (٣) . وتجرى تعيينات كبار المديرين من المستوى الوزاري ، كما تقوم الحكومة ايضا بتوجيه فئات معينة من قوة العمالة الشحيحة ، كتعيين خريجي كليات الهندسة والكيمياء في اماكن معينة ومحددة . وضيق الخناق ايضا على قدرة اية شركة على اجتذبت العمالة اليها ، بتطبيق نظام مفصل لتصنيف الاعمال والاجور (٤) ومع ذلك يمكن تجنب الصرامة الكاملة على اى حال ، باعطاء مجالس ادارة الشركات حق منح المكافآت والملاوات ، ووضع المستخدمين في

(١) النشرة الشهرية للأحداث الاقتصادية والاجتماعية لمعهد التخطيط القومي مايو ١٩٦٢ ص ٣٢ واليونس ايجسيان ١ مارس ١٩٦٢ والقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٦٥ .

(٢) النشرة الشهرية للأحداث الاقتصادية والاجتماعية عدد مارس ١٩٦٢ ص ٤٩ .

(٣) القانون رقم ٢٥٠ لعام ١٩٦٢ .

(٤) القانون رقم ٩٨ و ٢٥٤٠ لعام ١٩٦٢ .

فئات مختلفة ، وفي درجات متفاوتة من الأجور في نفس الدرجة ،
شريطة أن لا تتخذ النقابات مواقف قانونية مشادة لهذا الشكل من
التصرف (١) .

وهناك ضرورات أخرى يمكن الحصول عليها من الأسواق ، وتحاول
مجالس الإدارات ضم العوامل إلى بعضها لضمان الحدود الدنيا من
التكلفة فالمجلس يقوم أيضا بشراء بعض المنتجات الوسيطة ، ويؤجر
العمال ويصرفهم ضمن إطار من النظم والقوانين . وتطبق القوانين المتعلقة
باستخدام النساء والأطفال وأوضاع العمال وضمان سلامتهم مثلا تطبيقا
صارما في القطاع العام كله ، فعلى جميع الشركات أن تدفع الحد الأدنى
المقرر من الأجر ، وأن تؤمن لجميع مستخدميها مزايا واسعة وشخمة (٢) .
يضاف إلى هذا أن الشركات وجدت من الصعب عليها بعد الاندفاع
السريع في التعميمات في عام ١٩٦١ ، أن تصرف من خدماتها العمالة
الزائدة ، كما أن تمهد الحكومة بتوظيف جميع الخريجين الجامعيين
يوحي بأن الشركات ستجد نفسها مضطرة إلى تعيين موظفين لا حاجة
بها إليهم (٣) . وتملك وزارة الصناعة أيضا الصلاحيات لتحديد الأسعار
للمنتجات الوسيطة . ومن المشكوك فيه أن الوزارة ستسمح لأية شركة
بأن تقيد فائدة كاملة من أوضاع الطلب ، بتحديد أسعار منتجاتها بأعلى
قدر مستطاع (٤) فلا شك في أن الشركات الأخرى ستسارع إلى
الاحتجاج على الأرباح المتفجرة التي تجنيها من مموئها .

وتحاول الشركات ضمن هذه الحدود التقليل من استعمال العوامل
الشحيحة وشراء حاجاتها بأرخص ما يمكن من الأسعار . ولا شك في
أن العثور على مجموعة العوامل الأقل تكلفة ينطوي على المدى الطويل
على اختيار الأسلوب الصحيح . وما لم تكن الأساليب مقرر في ضوء
النواحي التقنية ، فإن الشركات تستطيع في ظاهرها أن تقول شيئا
ما بالنسبة إلى معدلات العمالة ورأس المال . ولكن السلطات العليا في

(١) النشرة الشهرية - عدد يناير ١٩٦٢ من ٤٤ وعدد سبتمبر ١٩٦٢ من ٤٢ وعدد
ديسمبر ١٩٦٢ من ١ .

(٢) النشرة الشهرية مايو ١٩٦٢ من ٢٧ - ٢٩ وأبريل ١٩٦٣ من ٤٧ - ٤٩ .

(٣) البرورس اجبسيان ٢٩ فبراير ١٩٦٢ والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلي (المعد) (٣)
عام ١٩٦٢ من ٥٩ . وقد نص القانون رقم ١١٢ لعام ١٩٦٢ على مطالبة الشركات بأن توقف
العمالة الفنية في ضوء ترتيب الأولويات .

(٤) النشرة الشهرية يناير ١٩٦٥ من ٩٥ .

(٥) القانون رقم ١٢٢ لعام ١٩٥٩ .

إطار التخطيط ، هي التي تتخذ كما سبق لي أن شرحت جميع القرارات المتعلقة بتجميع رؤوس الأموال . ويطلب إلى الشركات أن تقدم موازناتها الاستثمارية إلى المؤسسة العامة التي تتبعها لقرارها . وتكون المؤسسات العامة بالاشتراك مع قسم التخطيط في وزارة الصناعة مسؤولة عن إشراك بعض الشركات في صناعة معينة أو تسعيرها منها ، وهي التي تقوم أيضا بوضع تصميحات المصانع وتحديد مواقعها ، وتحديد مدى عملياتها ، كما تقوم بإغلاق بعض الشركات أو دمج بعضها بشركات أخرى (١) .

وتقوم الشركات بدورها بتجديد أسعار منتجاتها ، وبإجراء الترتيبات الخاصة بتسويق إنتاجها . ولم تحزم الحكومة أمرها بعد وتستقر على سياسة تسعيرية للمشروعات العامة . وتظهر بعض البيانات الغامضة من وقت إلى آخر في الصحف ، تقول بأن من الواجب ربط الأسعار بتكلفة الإنتاج ، وبأن تتركز الأرباح إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ، وأن كانت المبادئ العامة في كل حالة لا تظهر إلا بعد دراسات أخرى (٢) . وفي وسعنا أن نلاحظ سعيًا عامًا حيثما منذ عام ١٩٦١ لضمان استقرار الأسعار (٣) . يضاف إلى هذا أن وزارة الصناعة تملك صلاحيات كافية لتحديد الأسعار بالنسبة إلى جميع السلع المصنوعة ، وهي تتدخل للحفاظ على أسعار الضرورات الأساسية كالمنسوجات القطنية الشعبية وبعض الأغذية المصنعة لتكون في متناول الطبقات الفقيرة (٤) . ومما زالت الأسعار العالية تعتبر متناقضة مع الاشتراكية وهذا أمر متروك من تلك الأيام التي كانت الأرباح المنجمية تفيض إلى مجموعة صغيرة للغاية من الرأسماليين الذين تحميمهم التصفقات الجمركية من المنافسة الخارجية والذين كثيرا ما كانوا يتمتعون بمراكز احتكارية في الأسواق الداخلية (٥) . ومما زال السوق يؤدي دوره بصورة عامة ، وتجد الشركات توجيهاتها بتحركات الطلب من جانب الحكومة والمستهلكين ، وليس ثمة من شك في أن الحكومة تصدر أحيانا أوامرها ، بإنتاج هذه السلعة أو تلك ، ولكن لما كانت الأولوية دائما للنقد الأجنبي ، فلم يكن يسمح

(١) القانون رقم ٦٠ و ٦١ لعام ١٩٦٢ .

(٢) الأهرام عدد ٧ أبريل ١٩٦٤ .

(٣) النشرة الاقتصادية للبنك الأعلى المصري العدد (٣) لسنة ١٩٦٣ .

(٤) القوانين ١٥٢ - ١٥٥ لعام ١٩٦٣ وكتاب المرسى ص ٨٦ .

(٥) كتابه أنيس ص ٦٧٦ - ٦٧٧ و ٦٨٧ والنشرة الاقتصادية للبنك الأعلى - العدد الثالث (١٩٥٢) - ص ٢٢٠ والاجيشيان جازيت عدد ٢٥ فبراير ١٩٤٩ .

لاية شركة بان تنقل منتجاتها من مجال التصدير الى السوق المحلية ، اذا وجدت ان التصريف الداخلى اكثر ربحا لها ، واجزى فائدة .

ولو اننا قبلنا بالفرضية غير المعقولة بان جميع الشركات الصناعية التى تستخدم اكثر من عشرة عمال ، قد أصبحت الآن داخل القطاع العام ، فان فى الامكان القول بان القطاع الخاص مازال يمثل اربعين فى المائة من الانتاج الصناعى و ٦٢ فى المائة من تشغيل العمالة . ومازال ملوك منتجى القطاع الخاص ، منسجما الى حد كبير مع نموذج الاسواق الحرة ، فهم يهدفون الى جنى الحد الاقصى من الارباح ، ولما كان من الصير الاشراف كاملا من الناحية الادارية على المشروعات الصغيرة فان هذه المشروعات مازالت تتمتع باستقلال اكبر من استقلال شركات القطاع العام فى سعيها الى تحقيق الارباح ، وفى وسعنا ان نقول اولا ان القيود المفروضة على مبادرات المشروعات الخاصة لتنوع معدلات الانتاج وتركيبه ، ناشئة عن تحديد طاقاتها الانتاجية لا عن طريق الاوامر والانظمة الحكومية ، واصحاب هذه المشروعات يتلقون التوجيه من اسعار الضرورات والسلع الجاهزة ، وهم يوسعون انتاجهم او يضيقونه ، ويكبدون منتجاتهم او يعملون بمنتهى طاقاتهم الانتاجية ، او يقلقون مصانهم فى ضوء مصالحهم وما تقرره هذه المصالح ، وهم يشجعون من الناحية الرسمية على تحقيق اكبر قدر من الانتاج ، وتنفيذ اهداف الخطة المحددة لهم ، ولكنهم قد يمنعون من الناحية العملية من زيادة انتاجهم ، على المدى الطويل او القصير ، نتيجة ندرة الآلات المستوردة وقطع الغيار والسلع الوسيطة ، او نتيجة النقص فى العمالة الفنية . واصبحت الوكالات التجارية المؤممة المسؤولة تماما عن الواردات ، وعندما تحدث اية منافسة على المواد الشحيحة بين القطاعين العام والخاص ، فان الاولوية تكون بالطبع للشركات التى تملكها الحكومة ، ولا يسمح لمنتج القطاع الخاص بالحصول على رخصة البناء اللازمة له ، او القروض المصرفية او النقد الاجنبى الا اذا كانت مخططاته للتوسع متفقة كل الاتفاق مع الخطة المركزية للصناعة او مكاملة لها ، وما لم يكن الوضع كذلك فان معدل النمو فى مشروعه سيظل محظا بطاقته الانتاجية الثابتة .

ويكون من حق كل مشروع وضمن الحدود التى تفرضها صعوبة الحصول على الآلات والمواد الأولية المستوردة ان يختار أسلوبه الانتاجى وهو يتلقى التوجيه فيما يقرره من الاسعار اذ انه يهدف الى جمع عوالم الانتاج الى بعضها لتقليل التكلفة الى اقصى حد ممكن ، وهو يشتري الضرورات من الاسواق ، بأدنى سعر ممكن ، وحاولت الحكومة الحد من حرية اصحاب المشروعات فى موضوع اجور العمالة واوضاعها ولكن

في وسع هؤلاء ، اذا كانوا من سفار المنتجين ، ان يتهربوا من القوانين والأنظمة (١) ، وفي وسع المشروعات الخاصة خلافا لشركات القطاع العام ان تجتذب العمال الفنيين بأجورهم بالأجور العالية ، وفي وسعها أيضا ان تستغل عمالها غير الفنيين بدفع أجور لهم أدنى من الحد القانوني المقرر ، وبعدم الانصياع للقوانين الاجتماعية أو لتعليمات الحكومة المتعلقة بتخصيص نسبة من الأرباح لهم (٢) . ومن السهل على هذه المشروعات ان تهرب من تنفيذ قوانين العمل ، اذا ان معظم الأيدي العاملة فيها تمت الى أصحابها بصلات القرابة (٣) .

وفي وسع المشروعات الخاصة من الناحية النظرية ان تحدد أسعار منتجاتها على النحو الذي تريده أو تبيعها الى من يدفع أعلى الأسعار فيها ، ولكن أسعار بعض السلع الضرورية محددة وفقا للقانون وبذلك تصبح حرية هذه المشروعات معتمدة على التباينات في حدود أرباح الوسطاء . وقد يكون من المجازفة أيضا بالنسبة الى مشروع خاص يقوم ببيع منتجاته الى الشركات العامة ان يفرض الأسعار التي تقررها السوق ، فالجواب في مصر معاد كل العداء للأرباح العالية ، ويتمرض مشروع خاص بشر استنباء القواعد الاجتماعية السائدة الى خطر المصادرة والتأميم من جانب الدولة .

وتشبه الإجراءات التنظيمية للإنتاج في قطاع الخدمات تلك المقررة للمشروعات المؤممة في الصناعة ، وتقوم مجالس إدارة الشركات بتنفيذ الإنتاج وإدارته وهي حرة نسبيا من تدخل السلطات المركزية ، لكنها تعود في وضع خططها للتوسع في المستقبل ولا سيما تلك التي تملك الاستثمارات أو تأليف الشركات الجديدة ، أو دمج بعض الشركات ببعضها أو تصفية بعض ما هو موجود منها الى المؤسسات العامة والوزارات المختصة ، ويوضع الجدول التالي البنين الرسمي للقطاع العام بشيء من التفصيل .

(١) النشرة الشهرية شهر يناير ١٩٦٢ ص ٤٠ - ص ٤٨ ومارس ١٩٦٢ ص ٤٢ - ص ٤٣ .

(٢) كورميس دي ليفانت عدد ٢٣ يناير ١٩٦٢ .

(٣) يبدو ان الشركات الكبيرة في القطاع الخاص هي وحدها التي طبقت القانون رقم ١٤١ لعام ١٩٦٢ والذي ينص على وجوب تمثيل العمال والمستخدمين بأربعة من المنتخبين في مجالس إدارتها .

الجدول رقم (٨)
تنظيم الانتاج في القطاع العام

عدد الشركات التابعة لها	الوزارة التي تتبع لها	المؤسسة المصرية العامة
١ - التعدين والصناعة		
١٩		التعدين
٧٢		للصناعات الغذائية
٧٩		للغزل والنسيج
٤٢		للصناعات الكيماوية
١٥		أواد البناء والحراريات
٨	الصناعة	للصناعات المعدنية
٤٢		للصناعات الهندسية
٨		للبنترول
—		لتنفيذ الخطة الخمسية
٩		للصناعات الصغيرة
—		لمطابع الحكومة
٢	وزارة الحربية	للمصانع الحربية
٧	وزارة الصحة	للادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية
—	الاشغال العامة	للقوى الكهربائية

٢ - الزراعة

١١	الزراعة	المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة
٧	»	لانتاج الزراعى
—		للاصلاح الزراعى
٤	الاصلاح الزراعى	لاستصلاح الاراضى
—		لتعمير الصحارى
٥		لتعمير الاراضى
٢	السد العالي	السد العالي

عدد الشركات النابعة لها	الوزارة التي تتبع لها	المؤسسة المصرية العامة

٣ - الخدمات

(أ) المواصلات :

—		السكك الحديدية
—		المواصلات السلكية واللاسلكية
—		البريد
٢	وزارة المواصلات	النقل البحري
٢٥		النقل الداخلي
—		قناة السويس

(ب) التجارة الداخلية والخارجية :

١٥		المؤسسة العامة للتجارة
١٧		المؤسسة العامة للقطن
—		المؤسسة العامة للتصدير
—		البنك المركزي
١٤	الاقتصاد	للبنوك
—		للمعارف العقارية
١٢		للتأمين
١		للادخار
٢٢		المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة
٢		المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية
٨	وزارة التموين	للمصانع والتخزين
٣		لمساعد الاسماك
٢٢٥		للمطاحن والقمح والخباز

(ج) الاسكان والمرافق :

٧٢		للمقاولات والبناء
—		لمقاولات الاسكان والمباني العامة

عدد الشركات التابعة لها	الوزارة التي تتبع لها	المؤسسة المصرية العامة
١	الاسكان	للأسكان التعاوني
٥		للأسكان العام
—		لمياه الإسكندرية
—		للزيتية العامة
—	المسبل	للضمان الاجتماعي
—	»	للنامين والمعاشات

في الثقافة والإعلام :

١		للإذاعة والتليفزيون
٥		للسياحة والفنادق
٢	توجيه الدولة	للأنباء والنشر والنوابع والطباعة
—		للسينما
—		لفنون المسرح
—		للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

ملحوظة : اقتبس هذا الجدول من مشروع موازنتي عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ و ١٩٦٣ - ١٩٦٤ . ومن كتاب « الحكومة والتنظيم في الجمهورية العربية المتحدة » لال جوليك وآربوليك وقد يكون من الصعب تحديد الفرق بين المشروعات العامة والخدمات العامة .

وقد لا يكون في وسعنا أن نشرح القواعد التي توجه عمليات الشركات العامة في قطاع الخدمات قبل أن يتوافر لنا المزيد من المعلومات بعد نشرها . وقد يكون من الأسلم إلى أن يتحقق ذلك أن نقول بأن المديرين ما زالوا يوجهون في أعمالهم بالرغبة في تحقيق الربح . وبالرغم من أن جني الحد الأعلى من الربح ما زال يمثل لهم المؤشر إلى النجاح ، إلا أن هذا المؤشر يحتاج إلى تعريف دقيق . ويمكن القول بوجه عام أن هدف جميع الإنتاج التقيضي الدرجة من شركات القطاع العام يمثل الهدف التقليدي لخدمات الحكومة وهو إنجاز مهمة معينة أو مجموعة

من المهمات بأدنى حد ممكن من التكلفة فلقد تحدد الإنتاج ولم تكن مهمة الشركات إلا القليل إلى أقصى حد ممكن من الضرورات الشحيحة ، ويمكن القول أن مثل هذا التصميم قد يقبل ، ولكنه يتجاهل كما يبدو بعض الخدمات التي تأمل شركات القطاع عن طريقها في تنويع الإنتاج عن طريق السعي إلى وجود المخططات الراهنة والرامية إلى التبرير يعرقل المنافسة ولا يدفعها إلى الحد سيرها وذلك لأن الحكومة تبدو في قطاع الخدمات ميالة إلى التخصيص في أداء الواجبات ، وتهدف السياسة الراهنة إلى تجنب الازدواجية ، وإلى حصر خدمات الشركات في أماكن معينة أو في مجالات محددة من المشروعات الصناعية والزراعية .

فلقد قامت الحكومة في عام ١٩٦٤ باختزال عدد البنوك وذلك ليكون في أماكن كل قطاع في الاقتصاد توجيه طلباته كلها من القروض والتسهيلات الائتمانية إلى مصرف واحد ، وتم ادماج البنوك القائمة في خمس شركات ووضعت الحكومة القواعد لتوزيع فروع المصارف على المناطق الريفية والمدنية (١) .

وتتمثل المهمة الرئيسية الأولى للبنوك في تقديم القروض اللازمة لتكوين رؤوس الأموال المقررة في الخطة ، وتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل الإنتاج ، ولم تعد المصارف توزع الأموال التي توجد في حيازتها ، للوصول بحساباتها إلى الحد الأقصى ضمن القواعد المألوفة لدى الإدارات المالية ، ويبدو أن مديري المصارف فقدوا تقريبا كل ماكانوا يتمتعون به من حرية في تكوين السندات والأوراق المسالمة واختيارها . ولا يمكن تأخير الشركات العامة أو الوكالات الرسمية عن أداء أعمالها بسبب الافتقار إلى التمويل ، وهي لهذا لا تتضرع للحصول على القروض المصرفية أو التسهيلات الائتمانية ، كما لا تجري أية مفاوضات بشأنها ، فالبنك المركزي هو الذي يأمر بإعطائها ما تريد ، وبشروط تقرر عادة من السلطة المركزية ، ولقد شرعت الحكومة في استخدام المصارف نتيجة مركزها الاستراتيجي الهام في الاقتصاد كأدوات للإشراف على الشركات الإنتاجية ، فكل مشروع يضع خطته الخاصة بالاقتراض ويظل مقيدا بها ، يقدم مديرو البنوك تقاريرهم عن العمليات المالية التي يقوم بها عملاؤهم في القطاع العام ، وفي وسعهم

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأعلى العدد الثالث (١٩٦٣) من ١٥٨ والاولى (١٩٦٣)

ص ٢ والثامنة عشرة (١٩٦٤) ص ١٤٨ .

أن يرفضوا تمويل أى تكديس للسلع غير مصرح به من السلطات الرسمية (١) .

وتحتفظ المصارف بحريتها فى العمل بالنسبة الى تمويل نشاطات القطاع الخاص ، ومع ذلك فإن مبادراتها فى هذا الصدد وبالنسبة الى حجم اقراضها وتركيبه وشروطه تظل مقيدة ، فلا يسمح لها مثلا بتقديم القروض لخلق رؤوس الاموال التى لا تقرها سلطات التخطيط ، كما يتم تقرير معدلات الفائدة للسلف التى تعطى للقطاع الخاص ، فى ضوء الاوامر المركزية الرسمية ، فلو كانت الدولة راغبة فى تشجيع صور معينة من المشروعات الخاصة كالاسكان التعاونى والحرف اليدوية الريفية والاستثمارات المكتملة لخطتها فان الاوامر تصدر الى البنوك لتأمين التمويل اللازم لهذه المشروعات وباقل الفوائد الممكنة . وامرت الحكومة منذ عام ١٩٦١ بتقديم القروض اللازمة للقطاع الزراعى والمستخدم فى تمويل الفلاحة وجنى المحصول وبيع السلع ولا سيما القطن بدون فائدة . وهناك هدفان يمثلان وراء هذه السياسة واولهما انقاذ صغار المزارعين من اعباء الفوائد وثانيهما تمكين السلطات من قرض نفوذها على الأعمال الزراعية .

وهكذا لا تقدم القروض التى لا فائدة عليها الا الى اعضاء الجمعيات التعاونية ، اذ تستخدم للتشجيع على انتشار التعاونيات ، وعلى موظفى المصرف الزراعى الذين يتولون توزيع هذه القروض العامة ان يحاولوا تثبيت من استخدامها فى مجالات تؤدي الى زيادة المحاصيل .

ولم تعد البنوك الا فى اضيق الحدود ، السيطرة على حركة التمويل ضمن اطار الاقتصاد فى تلقى بوجه عام التعليمات التى تتناول تحديد من يتسلمون القروض والفوائد عليها . وتصدر مثل هذه التعليمات ايضا ، الى الاجهزة المالية الاخرى كشركات التمويل ومؤسسات الاستثمار (٢) . فالمؤسسات المالية فى مصر تعمل ضمن مجال محدد من الأعمال ، وهى لهذا تتحول الى اجهزة متخصصة ، ولا يقوم بينها أى تنافس فى ميدان العمل . ومع ذلك يتوقع منها شركات عامة ان تحقق الارباح ، فما زال الربح يمثل المؤشر على نجاحها ، ولكن من المتوقع ان تمرقل قدرتها على تنويع الانتاج وزيادة الربح بعد ان حددت هذه القدرة من قبل ، نتيجة المخططات الحكومية الهادفة الى حصر

(١) نفس المصدر ونشرة البنك المركزى عن تطورات السليف والبنوك من ٢٢-٢٣ .

(٢) النشرة الشهرية عدد يناير ١٩٦٣ - ٤٢ . فلقد اجبرت شركات التأمين

منذ عدة سنوات على الاحتفاظ بربح موجوداتها فى صورة سندات حكومية (كتاب مساوى - ص ٢٥٤) .

عددتها في أقل قدر ممكن ، ويعتمد تحقيق الأرباح أول ما يعتمد على قدرة هذه المصارف على أداء واجباتها المصدرة بكثير من الفاعلية والكفاءة . ولا شك في أن هذه الأرباح متزددان مهما كانت العمليات التي تقوم بها المصارف إذا تمكنت من خفض نفقاتها الإدارية وغيرها .

ويمكن رؤية صور مماثلة من التصرف في أجزاء أخرى من قطاع الخدمات . فشركات القطاع العام هي التي تتولى الآن عمليات نقل جميع الركاب وشحن جميع البضائع ، وإن ظلت هناك بعض المشروعات الصغيرة المتمثلة في عربات النقل ، والمراكب النهرية وسيارات الأجرة ، وحددت أسعار خدمات النقل للركاب والبضائع ، ولكن الشركات تحتفظ بزماء المبادرة في عملياتها اليومية ، وما زالت المنافسة بالرغم من تماثل الأسعار قائمة بين المواصلات البرية والحديدية ضمن القطاع العام ، وفي وسع الشركات أن تزيد أرباحها عن طريق إظهار المزيد من الفاعلية ، والحصول على حصة أكبر من الطلب المتوافر بالنسبة إلى منافساتها ، ومع ذلك توضع الخطط الآن لتنسيق نظام النقل ، وذلك بقصد القضاء على المنافسة في الإطار العام ، وإن ظل شيء منها قائما بين الشركات الخاصة وشركات القطاع العام .

وتنقسم التجارة إلى قطاعين هما قطاع التجزئة وقطاع الجملة ، بينما ينقسم القطاع الأخير إلى شطرين داخلي وخارجي ، وأصبحت تجارة الجملة الخارجية محصورة الآن في أيدي مشروعات القطاع العام وإن كنن من حقها أن تبشاع السلع المعدة للتصدير من تجار الجملة في القطاع الخاص ، أو من منتجي القطاعين العام والخاص مباشرة ، وتمكنت الحكومة من وضع الأسس العقلانية لتؤسسة التجارة الخارجية عن طريق دمج الشركات التي تعمل في هذا البضار ، وتحديد واجباتها ، فهناك أربع شركات للاستيراد تخصصت في شراء المواد الهندسية ، كما أن هناك إحدى عشرة شركة للاستيراد والتصدير تعمل في مجالات عامة ، ولسكنها تتعامل مع مناطق معينة من العالم (١) .

وتسيطر المشروعات الخاصة على تجارة الجملة الداخلية وإن كانت الدولة تملك مجموعة من الشركات الكبيرة العاملة في هذا المجال (٢) ، وتكون مهمة مؤسسات التجارة جمع المصاحيل والسلع المصنعة ونقلها وتصنيفها في درجات ، وتصنيعها أحيانا ، لتزويد الأسواق الداخلية

(١) مشروع الوازنة لعام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ص ٤ والكتاب السنوي للتجسسورية العربية المتحدة عام ١٩٦٣ ص ٨٤ واليومان اجيسان عدد ٢١ فبراير و ٢٤ مايو ١٩٦٢ .
(٢) أعلن وزير الاقتصاد في عام ١٩٦٢ أن سدس رؤوس الأموال المستثمرة في التجارة أصبح ملكا لشركات القطاع العام (اليومان اجيسان عدد ٢٤ مايو ١٩٦٢) .

والخارجية بها ، واتجهت سياسة الحكومة لتسويق المنتجات الزراعية ، الى الاستعاضة من الوسطاء بالتعاونيات وشركات القطاع العام (١) ، ويقوم المزارعون بإنشاء التعاونيات بتشجيع من الحكومة وتوجيهها ، كما يقومون بجمع المحاصيل من المناطق المحددة لها ، ونقلها الى مراكز التجميع لبيعها الى إحدى شركات القطاع العام التي تتحمل مسؤولية تصنيفها ونقلها الى السوق . ولقد انتشر هذا الاجراء بالنسبة الى محصول مصر الرئيسى وهو القطن ، واختفت الآن طبقة الملاك والتجار التي كانت تتولى فى الماضى تنظيم عملية تسويقه (٢) ، ويقوم التعاونيات وشركات القطاع العام ايضا بتسويق بعض الخضار كالبصل والبطاطس واللحوم ، وتأمل الحكومة فى النهاية فى تعميم هذا المزيج من التعاون والتجار الحكومى ليشمل المنتجات الزراعية كلها (٣) .

ويقوم تجار الجملة بتسليم السلع الى تجار التجزئة الذين يبيعونها الى الجمهور او الى المستوردين فى الخارج ، وتمثل الملكية الخاصة فى الشطر الاكبر من النصف مليون حائز من حوائث التجزئة فى مصر . ولكن عمل القطاع العام اخذ فى النمو حتى فى تجارة التجزئة التي تتخذ صورة تعاونيات استهلاكية تأمل الحكومة اخيرا فى ان تحتل ربع تجارة التجزئة فى البلاد (٤) ، وهكذا غدت التعاونيات الاستهلاكية حوائث للدولة تشرف عليها المؤسسة الاستهلاكية التعاونية الصامة ووزارة التموين ، ومهمة هذه الحوائث تزويد الناس بحاجاتهم من الاغذية والملابس والضرورات الاخرى بأسعار معقولة ، وباتت هذه التعاونيات أدوات تتخذها الدولة فى تنفيذ سياستها التموينية الهادفة الى ضمان الاستقرار فى اسعار الضرورات والى تأمينها لفقراء المدن (٥) .

وحاولت الحكومة منذ صيف عام ١٩٦٣ اختصار تجارة التجزئة فى القطاع الخاص ، لحمل اصحاب محلات البقالة وغيرها على الإذعان لقبود التسعيرة ، ولا نعرف بعد مدى ماحققه هذا التنظيم من تقدم ، ولكن

(١) كوبرس دى ليفانت عدد ٢٤ أغسطس ١٩٦٣ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى عدد (٢) لعام ١٩٦٢ من ١٧٢ والاجيشيان جازيت عدد ١٧ و ١٩ أغسطس و ١٥ سبتمبر ١٩٦٤ والاعرام الاقتصادى عدد اول ديسمبر ١٩٦٢ من ٣٥ - ٣٧ .

(٣) الاعرام الاقتصادى عدد ١٥ يوليو ١٩٦٢ من ٥٢ والنشرة الشهرية يناير ١٩٦٥ من ٩ .

(٤) البورس اجيشيان عدد اول نوفمبر ١٩٦٢ .

(٥) الكتاب السنوى لعام ١٩٦٠ من ٤٤٤ و من ٤٦١ والقانون ٢٦٧ لعام ١٩٦٠ وكتاب مساوى من ٦٢ .

وزارة التموين أعلنت عن مخططاتها لتجميع أصحاب الحوانيت في اية منطقة ضمن اطار تعاونية واحدة ، يديرها مجلس ادارة منتخب ويكون مسئولا امام المؤسسة التعاونية الاستهلاكية العامة . ويرمى هذا التخطيط الى تقسيم التجارة الداخلية في النهاية الى ستة عشر فرعا ، على ان لا يسمح لاي تاجر بالعمل في أكثر من فرع واحد (١) .

ويختلف القواعد التي تسير عليها مؤسسات التجارة بالجملة او بالتجزئة بين القطاعين العام والخاص . ولو اخذنا حجم التجارة نفسها لتبين لنا ان اي مشروع حكومي لا تستطيع زيادة حركته التجارية الا على حساب منافسيه . ولكن التنافس بين شركات القطاع العام لن يستمر ، ويظل محصورا فقط بين هذا القطاع والقطاع الخاص . ويهدف تجار القطاع الخاص الى الشراء باقل الاسعار والبيع باعلاها ، ولكنهم مقيدون من الناحية النظرية بالاسعار التي يستطيعون فرضها على المستهلكين ، وذلك لان الحكومة تحدد الاسعار لمجموعة كبيرة من السلع التي تعتبر من الضروريات . ويؤدي زيادة الطلب على العرض بصورة دائمة وكبيرة الى ظهور السوق السوداء بالطبع (٢) . لكن مؤسسات القطاع العام التجارية ، ملزمة على اي حال بالتقيد تقيدا شديدا بسياسة الحكومة التسعيرية العادلة . ولقد وجد نظام تحديد الاسعار وتأمين المساعدات المالية للضروريات في مصر منذ الحرب العالمية الثانية ، وهدفه حماية المستويات المعيشية للطبقات الفقيرة في فترة التضخم ومنع المؤسسات المحلية ، المحمية من المنافسة الداخلية والخارجية من استغلال المستهلكين وتعتبر الرقابة على الاسعار البديل الأكثر تأثيرا ومعقولا من اعادة توزيع الدخل ، او فرض الرقابة الشاملة على الاجور (٣) . وتسيطر على مصر الآن فكرة واحدة وهي ان من حق المنتجين ولا سيما من المزارعين ان يحصلوا على اسعار معقولة لانتاجهم وان لا يسمح للتجار باستغلالهم . ويبدو في الواقع ان الوزراء يعتقدون ان القضاء على الوسطاء في القطاع الخاص امر مرغوب فيه للغاية (٤) . وهكذا تحتل فكرة العدل المسكنة

(١) كوميون دى ليفانت عدد ١٠ أغسطس و ١٦ نوفمبر ١٩٦٢ والبيورس اجيبسيان اعداد ٥ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٧ أغسطس ١٩٦٢ .

(٢) البيورس اجيبسيان عدد ٢١ يناير ١٩٦٢ والنشرة الشهرية عدد يناير ١٩٦٥ ص ٩٦ .

(٣) النشرة الشهرية عدد يناير ١٩٦٣ ص ٤ وعدد أغسطس ص ٢٠ و ص ٦٠ - ٦١ وعدد يناير ١٩٦٥ ص ٤ .

(٤) راجع ملزمة القرار الجمهوري رقم ٣١٠٠ امام ١٩٦٤ الذي ينص على انشاء مؤسسة حكومية يؤمن اللحم والحب والخبز للمستهلكين ومشروع الموائمة العامة لوزارة الخزانة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ص ٥٥ .

الأولى في تحديد الأسعار التي تدفعها شركات القطاع العام في تجارة الجملة إلى المزارعين والصناعيين وكذلك في تحديد الأسعار التي تفرضها التعاونيات الاستهلاكية . وتنحصر مهمة هذه التعاونيات في تزويد المستهلكين بأجود أنواع الغذاء والسلع بأسعار معقولة (١) . وتقوم وزارة التموين في الواقع بتحديد الأسعار التي تستوفي في مستودعات التعاونيات الاستهلاكية .

ونجد في ضوء هذا أن شركات القطاع العام التجارية تمارس نشاطها ضمن إطار من الأسعار المحددة التي لا تسمح لهم إلا بمجال ضيق في تنفيذ العرف المألوف بشراء السلع بأثمان رخيصة وببيعها بأسعار غالية يضاف إلى هذا أنها لا تتنافس في المجالات الأخرى لتحقيق لنفسها نصيباً أكبر في السوق إلا ضمن إطار محدد للغاية (٢) . ولا تتباين أرباحها إلا ضمن حدود أدائها أو أرباحها المبينة لها بدرجات متفاوتة من الفاعلية . ولو تمكنت إحدى الشركات ضمن إطار حركتها التجارية من تخفيض تكلفة العمالة والمواد الأولية وغيرهما من الموارد ، أو من تبني أجود أساليب الإنتاج على المدى الطويل ، فإن أرباحها سترتفع وتتضخم ، ولكن الحرية المطلقة من الناحية الأخرى لتجار القطاع الخاص لمنافسة بعضهم البعض ومنافسة مشروعات القطاع العام ، وهم أقل تأثيراً بأفكار الأسعار المادلة كما يتجاهلون في الغالب التعليمات التسعيرية . وهناك سبل تمكنهم من جني الأرباح ، ولا يوليهما القطاع العام اهتمامه .

الاستثمار والإدخال

تعني قرارات الاستثمار باستخدام الموارد في سد متطلبات الحاضر والمستقبل . ويستطيع أي مجتمع عن طريق الإبطاء في الاستهلاك زيادة مخزونه من رؤوس الأموال أو ما لديه من معارف تقنية لضمان زيادة الاستهلاك في المستقبل . وما لم تتحقق إضافات جديدة إلى الدخل القومي ، فإن التغيرات التي يمكن تحقيقها في حجم مجمل الإنتاج وتركيبه تظل ضئيلة . ويعتبر تجميع رؤوس الأموال الإنتاجية شرطاً أولياً في ارتفاع معدل الدخل الفعلي وفي إعادة توزيع العمالة ، وتحويل الصادرات إلى واردات آلية ، وفي تأمين الوقت الكافي لاستثمار رؤوس الأموال والوصول إلى الحد الأقصى من الطاقة الإنتاجية . وإذا لم يكن المجتمع على استعداد للحد من الاستهلاك في المرحلة الراهنة ، يصعب عاجزاً عن التمتع بمستويات معيشية أعلى في المستقبل .

(١) لقول النشرة الشهرية في شهر مارس ١٩٦٣ أن هذه الشركات موزعة جغرافياً .

(٢) صدر هذا الاعتراف عن رئيس الوزراء . الأهرام ١٠ أكتوبر ١٩٦٣ .

وتقوم الدولة في مصر باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بمعدلات الادخال والاستثمار ، او بعبارة اخرى ، باتخاذ كافة القرارات المتصلة بحجم الاستهلاك الراهن والتضحية بشرط منه للحصول على منافع آتية في المستقبل ، ويعنى هذا ان الدوائر والمؤسسات العامة هي التي تضع المخططات لتجميع المشروعات الرأسمالية الجديدة تقريبا وتنفيذها ، وان المصادر الحكومية هي التي تؤمن الشطر الأكبر من الادخارات اللازمة لتمويل هذه المشروعات . ولعل من سوء الحظ اننا لا نستطيع تقديم الدليل على صحة هذه التعميمات الا عن طريق الأرقام الفامضة الى حد ما والموجودة في إطار الخطة . وفي وسعنا عن طريق ترتيب الإحصاءات عن الاستثمار والادخار الموجودة في الخطة ، وعن طريق ما طرأ من إضافات على القطاع العام منذ عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، وافترض ان هذه الأرقام تعكس الوضع الحاضر ، ان نخمن وتقدر بأن الدولة تتولى الآن تنفيذ ما يقرب من خمسة وثمانين في المائة من مجموع رؤوس الأموال الانتاجية التي يتم تجميعها ، وانها أي الدولة ، تؤمن نحواً من سبعين في المائة من مجموع الادخارات اللازمة للتمويل (١) .

وتتألف ادخارات الحكومة من الوفر في الموازنة ، ومن الدخل الصافي من الضمان الاجتماعي وغيره من صور التأمين ، ومن الأرباح التي لا توزع والتي تحققها المشروعات العامة (٢) . وتستطيع الدولة الآن ، ضمن حدود معينة ، تقرير المعدل الكلي للادخار ، عن طريق رفع الضرائب ، والحد من الاستهلاك العام ، وعن طريق توسيع مجالات الضمان الاجتماعي ، واصدار التعليمات الى شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية بزيادة حجم الأرباح التي لا توزع . وبالرغم من ان الحكومة المصرية لم تشرع الا مؤخراً في اختصار البنين الضريبي بعد ان اصبحت قطاعات هامة من الانتاج الزراعي والتجارة الداخلية ، والصناعة الكبيرة والتجارة الخارجية داخل القطاع العام ، الا انه قد يبدو سهلاً على وزارة الخزانة ان تفرض الضرائب وتجبها على السلم التي تقع تحت تصرف الحكومة وعلى الدخول والأرباح التي تجنيها المشروعات العامة ، ويحصل عليها المساهمون والمستخدمون في المشروعات التي تسيطر عليها . ولقد تحسنت حتماً قدرة الحكومة على فرض الضرائب نتيجة اجراءات التأمين ، وانتشار التعاونيات الانتاجية . وأمن

(١) راجع الجدولان رقم ١٦ و ١٨ . ويقدر كنان حديث وضعه بالسبق عن مصر عبد الناصر ١٩٦٥ وفي الصفحة ١٤٢ حصة القطاع الخاص من مجموع الاستثمارات بنحو من ١٧.٢ في المائة لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ وبنحو من ٩.٧ في المائة لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ونحو من ٦.٣ في المائة لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٤ .
(٢) راجع الجدول رقم ١٨ .

امتداد التشريعات الاجتماعية ، للدولة أيضا وسيلة فعالة لرفع معدلات الادخار ، فلقد أصبحت اجراءات التأمينات الاجتماعية تشمل نحواً من حترين في المائة من مجموع السكان ، كما وضعت المخططات اللازمة لتوسيع المشروعات الحالية بحيث تشمل جميع قطاعات اليد العاملة ، بما فيها قطاع العمالة الزراعية (١) . وتجميع الاكتتابات لصناديق التأمينات الاجتماعية من المستخدمين واصحاب الاعمال ، وتولف شكلاً من اشكال الضرائب التي لا تلقى معارضة ولا بد في المراحل الاولى من مراحل التنمية أن يزيد الدخل من صناديق التأمينات الاجتماعية على الانفاق بنسبة كبيرة ، وبذلك يتم تأمين مصدر كبير من مصادر التمويل للحكومة تستخدمه في البرامج الاستثمارية .

ويمثل الأرباح التي لا توزع في الوقت الحاضر ، أهم مصدر للادخار (٢) . ويعتمد مستواها في الصناعة والتجارة على سياسات الاجور والتسعيرة التي تضعها الشركات العامة . ولا شك في أن الأرباح سترتفع اذا لم ترتفع قائمة الاجور بنفس المعدل الذي ترتفع فيه المائدات او اذا ارتفعت اسعار السلع المصنعة بسرعة تفوق ارتفاع اسعار التكلفة الصناعية . ولم تقم الحكومة حتى الآن باستخدام الاسعار لتحقيق الادخارات من برامجها الاستثمارية . ويبدو أنها تهدف الى الحفاظ على استقرار الاسعار ، أما لأن سياستها التسعيرية قد ظلت مشدودة الى فكرة الأرباح « العادلة » أو لأن أية حركة لرفع الاسعار قد تؤدي الى مجرد مجموع المبيعات والمائدات . ولو اخذنا في عين اعتبارنا المستوى العالي للحماية ، وعدم وجود المنافسة بين المنتجين المحليين ، يتبين لنا أن الحكومة ، ظلت وللسنوات عدة تحاول الحد من استغلال المستهلكين من طريق تحديد الأرباح ، ولكنها حاولت في نفس الوقت تجنب هبوط الأرباح الى الحد الذي لا يشجع على اعادة الاستثمار . ولما كانت الاحتكارات الخاصة قد اختفت وتحولت الى احتكارات عامة فإن سياسة الأرباح العادلة فقدت جدواها ، لأنه بات في وسع الحكومة أن تبرر الاستغلال المؤقت للمستهلكين عن طريق القول بأن عائداته ضرورية

(١) الكتاب السنوي للاتحاد الصناعي المصري لعام ١٩٦٤ ص ١١ والنشرة الشهرية عدد يناير ١٩٦٣ ص ٦٤ وسبتمبر ١٩٦٣ ص ٦٧ وفبراير ١٩٦٥ ص ٩٧ واليودس اجيسان عدد ٢٤ مارس ١٩٦٣ .

(٢) أوضح تقرير اشير توزيع الادخارات المحلية على النحو التالي : التأمين الاجتماعي والرواتب التقاعدية ١٠٠ مليون جنيه والأرباح غير الموزعة ١١٧ مليون جنيه والادخارات الشخصية من ٤٠ الى ٥٠ مليون جنيه - النشرة الاقتصادية للبنك الأعلى رقم ١ ١٩٦٥ ص ٤٨ .

لرفع معدل الاستثمار (١) . وواجهت الصناعة من الناحية الأخرى ، مشكلة تكررت كثيرا بعد الحرب ، وهي العثور على الاسواق ، ويبدو ان الحكومة قررت في ضوء الطلب المتعدد من الصناعيين ، الإبقاء على استقرار الأسعار ، وان تجنى مزيدا من الأرباح عن طريق رفع الكفاية الصناعية .

ولو صح ان فرضيات الخطة تعتبر موجهة للسياسة ، فان الحكومة والحالة هذه تؤثر ولا شك ان تجنى مزيدا من الأرباح عن طريق السماح للعائلات بأن تنمو بسرعة تفوق سرعة نمو الأجور ، وان كانت قائمة الأجور لم تتحدد بالرقابة المفروضة على معدلاتها ، ولم تقم الحكومة على التقيض من ذلك بإجراء أى تعديل جدى فى السوق الحرة القائمة فى العمالة ، كما ان القوانين الأخيرة المتعددة ، قد تركت أثرها فى فرض تكاليف الأجور على الشركات العامة ، وان كانت الحكومة لم تخصص التطبيق فى الشركات انعامه بل حاولت ان توسع انشريات العمالية والاجتماعية لتشمل حدودا أبعد من نطاق القطاع العام ، فلقد رفعت على سبيل المثال الحد الأدنى للأجور التى تدفع فى الصناعة المنظمة الى خمسة وعشرين قرشا فى اليوم ، وأرغمت الشركات الكبيرة على ان توزع شطرا من أرباحها على مستخدميها ، ولكن علينا ان لا نبالغ فى الآثار المحتملة لمثل هذه الإجراءات على الادخارات وذلك لان معدل الأجور فى الصناعة المنظمة كان قد وصل فى عام ١٩٦٢ الى خمسة وخمسين قرشا فى اليوم ، كما ان جميع الأرباح باستثناء اربعين فى المائة منها فى الظاهر كانت توزع على العمال ، ستجد طريقها الى صناديق التأمين الاجتماعى (٢) . ولكن الأنظمة المطبقة بصرامة الآن على ساعات العمل وأوضاعه ، وأجور الاجازات المرضية والمعالجة الطبية ، وعقود العمل والتشغيل ، وغير ذلك من الفوائد تضاعف على أى حال من تكاليف العمل ولما كانت الحكومة قد بدأت بالسعى الحثيث الى زيادة فرص التشغيل فى نهاية عام ١٩٦١ ، فقد تعرضت الشركات للضغط لزيادة امتصاصها للعمالة ، وأصبح من العسير عليها ان تصرف العمال من خدمتها (٣) .

وسيعترب من الناحية الأخرى الأثر المركب الذى تخلفه كل هذه الإجراءات على التوزيع الذى يوزع كأجور من الدخول ، نتيجة سياسة

(١) كتاب : التنمية والسياسة الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة - لى حاشين وج . مرقوق ١٩٦٥ ، ص ٢٨٧ - ٢٩٠ .
(٢) النشرة الشهرية عدد يناير ١٩٦٢ ص ٢٢ - من ٢٥ وماير ١٩٦٢ ص ٢٧ - ص ٢٩ ، ويوليو ١٩٦٢ ص ٤١ . ومجلة كوميون دى ليفانت عدد ٢٢ يناير ١٩٦٢ .
(٣) نقلت التعديلات الأخيرة استثمارات أرباح العمال الى وزارة الإسكان ، النشرة الشهرية يونيو ١٩٦٢ ص ٤٩ .

تعميق رؤوس الأموال التي سارت عليها المؤسسات الخاصة قبل التأميم والتي سارت عليها الشركات العامة بعده . وتوقع واضعو الخطة تحقق الريادة في القدر المخصص لكل عامل من رأس المال في الصناعة بين عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ وعام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، وأن تهبط حصة الأجور في قيمتها الصافية بنسبة خمسة في المائة . وسيضمن اختيار أساليب تضخيم رأس المال كما يشير المدافعون عن الخطة ، ارتفاع دخول الملكية على حساب الأجور ، وارتفاع الادخارات على حساب الاستهلاك (١) . ولما كانت الطبقة التي ملكت الأسهم في الماضي لم تأخذ أخيراً تعويضاتها على أساس أسعار الأسهم فعلاً في السوق ، فقد أدى التأميم إلى هبوط جذري في الدخل المدفوعة إلى راسمالين القطاع الخاص

ويخلق انتشار التعاونيات الموجهة رسمياً في القطاع الزراعي ، جهازاً لزيادة معدلات الادخار الريفي وحركته . ولما كانت المؤسسات الجديدة هي التي تتولى تسويق جميع الحاصل ذات المورد النقدي ، فإن في وسع الموظفين المسؤولين أن يشعروا بسهولة ، نسبة ما يدخر من دخول التعاونيات في الأبنية والطرق والآلات . يضاف إلى هذا أنه في ضوء التدفق المتزايد من الدخل التقديرة المدفوعة إلى الفلاحين والملاك عن طريق الموظفين المحليين ، أصبح من السهل من الناحية الإدارية على الدولة أن تجبي مزيداً من الضرائب المباشرة من الزراعة . ولما كان القطن وغيره من المحاصيل التي تباع نقداً ، تسلم من الناحية الأخرى إلى وكالات الحكومة لتعيد بيعها إلى المستهلكين في المناطق المدنية أو في الخارج ، فقد بات في وسعها ، أي الحكومة ، أن تفرض الضرائب على الزراعة عن طريق شراء الناتج من المزارعين وفق أسعار تحددها ، وأن تعيد بيعها بأسعار أعلى إلى المستهلكين . ولكن هذه التعاونيات لم تنتشر في البلاد بكاملها حتى الآن . ولم تقم الحكومة حتى الآن بآلية محاولة لزيادة الضرائب التي تجنيها من المناطق الريفية (٢) . ولا شك في أن الحكومة تريد تجنب أية معارضة من جانب الفلاحين لانتشار المؤسسات الجديدة ، وتتطلب نجاحها في المراحل الأولى التعاون الإيجابي من جانب الفلاحين ، إذ لو راوا الضرائب العالية تفرض عليهم مهما كانت مثمرة في صورتها ، فإنهم سيتمنعون منها وسيؤدي امتناعهم إلى هبوط الإنتاج . وهناك دلائل تشير الآن إلى أن الحكومة حريصة كل الحرص على أرضاء الفلاحين حتى أن الأسعار الرسمية التي تدفع لبعض المحاصيل

(١) مقال للمؤلف أوبريان في مجلة « أوراق الشرق الأوسط الاقتصادية » عام ١٩٦٢

ص ١٠٧ - ١٠٩ .

(٢) أصدر الرئيس عبد الناصر تعليماته بأن يعمل الفلاحون على الأسعار الحقيقية

لانتاجهم . « النشرة الشهرية عدد يناير ١٩٦٢ ص ٤ وكتاب مائسكيلد ص ١٢٣ .

أعلى من الأسعار التي تبيع الحكومة بها هذه المحاصيل في الأسواق العالمية . يضاف إلى هذا أن الفلاحين أصبحوا يؤلفون جماعة ضاغطة على المحافظين في الأقاليم لينالوا أسعارا عالية لانتاجهم . ومن المحتمل أن تكون الادخارات والاستثمارات قد ارتفعت في القرى نفسها نتيجة انتشار التعاونيات الإنتاجية ، ولكن تمبئة الفالض الزراعي وتجنيدته في تمويل برامج التصنيع في مصر ، لم يبدأ بعد .

ويزيد معدل الاستثمار في مصر على معدل الادخارات المحلية بما يمثله العجز في حساب الدخل في ميزانية المدفوعات ، ولذا فإن جميع ما يصل إلى البلاد من رؤوس أموال مستوردة ، يسجل اليوم في حسابات الدولة . ويمكن القول بأن القروض الأجنبية للقطاع الخاص تافهة للغاية ، وأن الحكومة هي التي تتولى المفاوضات للحصول على التسهيلات الائتمانية والقروض الطويلة والمتوسطة الأجل مع الحكومات الأخرى ومع المشروعات الخاصة في الخارج على السواء . وهكذا تقوم الحكومة بتأمين معظم الموارد المطلوبة لتمويل الاستثمارات، ولكن قد يكون من قبيل المبالغة القول بأن الدولة هي التي تقرر معدل الادخار . وما زال الادخار الخاص يمثل أهمية خاصة إلى حد ما ، كما أن الحكومة المصرية كغيرها من الحكومات لا تستطيع أن تحد من الاستهلاك إلى أكثر من حد معين . وقد يؤدي المزيد من الادخار العام إلى هبوط في المدخرات الخاصة مما يسفر بالتالي عن خفض في المستوى العام للادخار . وبالرغم من الإعلان عن أن هدف الخطة مضافة الدخل القومي في عام ١٩٧٠ ، فإن الآمال التي أثارها عهد الثورة في نفوس الجماهير يخلق تحسن واضح وملحوظ في المستقبل القريب في المستويات المعيشية بوجه عام ، قد خاق توقعات قد يؤلف تجاهلها الكثير من المشاكل السياسية ، يضاف إلى هذا أن المجال لم يعد متسما للوفاء بالوعود عن طريق إجراءات جديدة لإعادة توزيع الدخل ، فلقد صودرت أموال وممتلكات الأثماء ، وقد تكون من الخطأ أن يوصف اقتصاديا «عصر» الطبقتين الوسطى والهيمنة لتحقية. الذي من إعادة التوزيع (١) . ولابد للحكومة من أن تسمح للاستهلاك بالزيادة ، مهما كانت الزيادة بطيئة على أن تكون بيئة ملحوظة (٢) . وليس في وسع الحكومة أن تقرر نسبة

(١) راجع مقال رياض من رأسمالية الدولة في « الثورة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية » ١٩٦٤ .

(٢) نصت الخطة الخمسية على ارتفاع في الاستهلاك القومي بمعدل ٨٪ في السنة في السنة. ولكن يبدو أن هذا الارتفاع كان أسرع خطى من المعدل الذي تضمنته الخطة وأن الحكومة تدرس الإجراءات الواجب اتخاذها للحد منه في الخطة الثانية - النشرة الاقتصادية للبنك الأممي ١٩٦٥ من ٥٢ والنشرة الشهرية يناير ١٩٦٥ من ١٢ - من ١٣

الموارد القومية التي يجب تخصيصها لتجميع الرساميل الا ضمن نطاق حدود معينة . وقد لا يجد نفس مضطرا الى القول بأن القيود التي يتعرض لها نظام توري ، أقل من تلك التي تتعرض لها الحكومة تخضع لعقوبات الانتخاب من أن الى آخر . ولا شك في أن الحكومة المصرية لم تقم بأية محاولة لعدم تنفيذ رغبات مواطنيها بالنسبة الى الاستهلاك الراهن والمستقبل أيضا ، إذ ليس هناك مبرر مقنع لتقزم بمثل هذه المحاولة (١) .

وما زال الفلاحون وأصحاب المشروعات العائلية الصغيرة وأرباب البيوت يدخرون ويستثمرون ويبدو أن الادخار عند أفراد المجموعتين الأوليين متصل اتصالا وثيقا باحتمالات الاستثمارات المربحة في نطاق المشروعات الخاصة بهم . وتعتمد الادخارات لأرباب البيوت الى حد كبير على الفرص المتاحة في المجال العقاري . ولكن ادخارات هذه المجموعات الثلاث كثيرة التقلب ، وسريعة الزوال ، ولما كان اتناع أفرادها بالخروج على الصور التقليدية للاستثمار ، ليس بالأمر السهل على الإطلاق ، فإن ادخاراتهم لا تؤلف والحالة هذه مصدرا متحركا من مصادر التمويل (٢) . ولما كانت الحكومة قد وضعت خطة طموحة تعتمد تنفيذها فهي والحالة هذه حريصة كل الحرص على استثمار الادخارات والاستثمارات الخاصة ، ولذا فقد رفعت معدلات الفائدة على الودائع المصرفية والبريدية (٣) . وخلقته الحكومة سندات الثمانية استثمارية على الصعيد القومي ، وأعطت أرباحها من الضرائب ، وأصدرت صورا جديدة من سندات الادخار ، وأعادت فتح الأسواق المالية لتضمن سيولة الاستثمارات الثابتة ووصولها الى الأفراد (٤) . ويلقى الفلاحون والتجار وصغار الصناعيين التشجيع للحفاظ على مشروعياتهم وتوسيعها من طريق الإعفاءات الضريبية وعروض القروض المخفضة الفائدة (٥) . وما زال قرار التشجيع بالاستهلاك الراهن لضمان توافر الاستهلاك في المستقبل ، ينفذ بصورة طوعية ، ولكن لا ينتظر من الادخارات والاستثمارات الخاصة

(١) مقال لاي . كي . سين عن « رفع معدل الادخار الى الحد الأعلى » في المجلة الاقتصادية . عدد سبتمبر ١٩٦١ . ص ٤٨٠ - ص ٤٩١ .

(٢) مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ٩١٣ و ١٢٨ و ١٧٢ و ١٩٧ و ٢١٦ .

(٣) الأرقام عدد ١٠ سبتمبر ١٩٦٢ والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلي العدد الأول ١٩٦٢ ص ٤ .

(٤) المرشدى - نفس المصدر ص ٧٥ - ٧٦ . وقرير الموازنة لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ونشرة الشهرية عدد يناير ١٩٦٥ ص ٩٢ - ٩٣ .

(٥) المرشدى ص ٢٢ و ٧٥ .

للاسباب التي سأوردها في الفصل التالي ان تسهم الا اسهاما هامشيا في جميع رؤوس الاموال الثابتة .

ومازال النظام يسمح من الناحية القانونية بالراسعالية ويشجعها . ومازالت الارباح توجه اعمال اولئك المسؤولين عن الموارد في القطاع الخاص ، وتشجعهم على تحويل الموارد الضرورية وعوامل الانتاج الى عائدات بأقصى ما يستطيعون من ناعلية . ولكن الاوضاع القائمة والمتجسدة في عدم العلمانية وفي الكره المذهبي للراسعالية في مصر ، لا تبحث على بحث الثقة المطلوبة لرفع معدلات الادخار والاستثمار عند اهل القطاع الخاص . فلقد انقضت خمس سنوات الآن على اعادة تنظيم الاقتصاد ، ومضت موجات التأمين متلاحقة واحدة اثر اخرى ، كما توالى الخطط لتحقيق اصلاح تنظيمي . ولقد انتزعت ملكية الارض من اصحابها السابقين ، كما ان التعويضات التي تدفع لمن امتت ممتلكاتهم في مجالات الصناعة والتجارة او فرضت الحراسة عليها ، منذ عام ١٩٦٠ تخفى وراءها الكثير من عناصر المصادرة .

ومازالت القيادات تشهر بالاحتكاريين والمستغلين في القطاع الخاص (١) ، وهم يبادرون الوسطاء بالعداء العلني . وتبدو الاشتراكية المصرية أحيانا وكأنها معادية كل العداء لفكرة الارباح الخاصة كلها . ويبدو ان رجال الثورة كانوا يتوقعون من رجال الأعمال جميعا ان يكونوا وطنيين وان يجمعوا رؤوس أموالهم ، وان ينسجموا مع المخططات الاقتصادية ، وان يسلكوا سلوكا ابويا مع مستخدميهم في نفس الوقت . وبدا لهؤلاء ان تصرفهم كراسعاليين يشهدون جنى الارباح وتوسيم مشروعاتهم والحرص على مصالحهم ، يتعارض مع الافكار السائدة ، ويعرضهم لخطر المصادرة من الدولة (٢) وما لم تتوافر الاوضاع لنجاح القطاع الخاص في عملياته الاقتصادية ، فان اسهامه في نمو الاقتصاد المصري ، سيظل أقل من الحد المطلوب بموجب الخطة الاقتصادية .

الاستنتاجات

لم يبق علينا الا ان ندرس الدور الذي يلعبه ارباب البيوت في النظام الاقتصادي المصري ، فهؤلاء يوفرون الخدمات المشروعات ويبتاعون منتجاتها . وهم في اقتصاد السوق الحرة ، يظلون أحرارا في تقرير

(١) قال المشايخ ان القطاع الخاص مطالب الآن بان يبتدئ نفسه ، وبان يشق طريقه طريقا من الجهد الاخلاق ، لا يعتمد كما كان في الماضي على الاستغلال الطفيلي .

(٢) يبدو ان تأمين عدد من الشركات بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٥ استند الى حسيده الامس .

الامكان التي يعملون فيها وساعات عملهم التي يستطيعون تقديمها . وهم أيضا يقررون طريقة توزيع دخولهم بين الادخار والانفاق من ناحية وبين السلع الاستهلاكية المختلفة من الناحية الأخرى ، وتتمكّن رغبات أرباب البيوت في الأسعار النسبية وهي التي توجه قرارات المؤسسات المتعلقة بحجم الإنتاج وتركيبه ، ويتجه الإنتاج أول ما يتجه إلى تلبية مطالب المستهلكين لا إلى تنفيذ أوامر السلطة المركزية .

وتقوم الحكومة في مصر اليوم بالنيابة عن مواطنيها بنصيب أكبر من الانفاق القومي ، فلقد هبطت منذ عام ١٩٦٠ حصة مجمل الدخل الخاصة التي يمكن التصرف بها من مجمل الدخل القومي بينما ارتفع مجمل الدخل العام الذي يمكن التصرف به ، ولو أخذنا في عين اعتبارنا التوزيع المتغير للدخل بين الحكومة وأرباب البيوت ، لتبين لنا أن الانفاق العام سيفرض مزيداً من التأثير على تركيب العائدات ، وتظهر تقديرات الأستاذ هانسين أن حصة الانفاق العام في مجمل الانفاق الاستهلاكي قد ارتفعت (١) ، ويعني هذا بعبارة أخرى ، أن مجمل استهلاك أرباب البيوت في مصر ، يضم نسبة عالية من الخدمات والسلع التي تؤمنها الدولة لهم ، وتشتمل هذه الخدمات على مياه الشرب والخدمات الصحية بأنواعها المختلفة ، والخدمات الاجتماعية والتعليمية والخدمات الجماعية التقليدية كال دفاع والأمن الداخلي والقضاء . وبوجه المزيد من موارد البلاد الآن إلى سد متطلبات أرباب البيوت كما تعرضها الدولة نيابة عنهم .

ولم يعد أرباب البيوت يؤثرون إلى حد كبير على حجم الاستهلاك الراهن المؤجل في سبيل الوصول إلى استهلاك أكبر في المستقبل ، ولم تعد معظم الادخارات المنزلية من النوع التلقائي ، فالحكومة تضع المخططات للاستثمار ثم تفرض على المجتمع معدلاً للادخار . ويعني هذا أن الدولة هي التي تقرر حصة العائدات السنوية التي تتخذ صورة السلع الانتاجية ، وذلك عن طريق الاشراف على الحصة المخصصة لأرباب البيوت في مجمل الدخل القومي . ومع ذلك فما زال هؤلاء أحراراً بل ويشجعون عن طريق دفع القوائد على تأجيل الانفاق من دخولهم التي يستطيعون التصرف فيها ، وأن كانت ادخاراتهم لا تمثل إلا نسبة صغيرة من المجموع .

وما زال الاستهلاك الخاص يمثل على أي حال نسبة سبعين في

(١) الانفاق القومي في الجمهورية العربية المتحدة بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٥٩ وبين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٢ - ١٩٦٣ . للأستاذ هانسين . مذكرة معهد التخطيط القومي (١٩٦٣) . رقم ٣٧٧ .

المائة من مجمل الإنفاق القومي ، وما زالت رغبات أرباب البيوت تقرر إلى حد كبير صورة الإنتاج في مصر ، وما زالت قائمة السلع وتشكيلات الإنتاج تنسجمان إلى حد ما على الأقل مع هذه الرغبات ، وبالرغم من أن الحكومة تدرك أن المستهلكين يفضلون غيرهم في تقرير ما يريدونه ، وتسمح للمنتجين والمخططين بالتجاوب مع رغباتهم ، فإنها تمارس قدرا من التأثير على صورة الطلب عن طريق أنظمة التسعير والمعونات المالية للضرورات ، عن طريق آخر غير مباشر يتمثل في المراقبات المفروضة على توزيع الدخول بين أرباب البيوت (١) .

وهكذا لا يسمح لرغبات المستهلكين بتقرير فوائم السلع بصورة كاملة ، ولذا فإن توزيع الإنتاج على أرباب البيوت لا يتفق تماما مع هذه الرغبات . فهناك رقابة صارمة أولا على استيراد السلع الاستهلاكية ، ويتم تنظيم هذا الاستيراد بنظام الحصص ، كما أن وزارة الاقتصاد حظرت تماما استيراد الكثير من السلع الأجنبية التي اعتبرت من الكماليات . وهناك توزيع بالحصص لمادتين غذائيتين رئيسيتين هما السكر والزيوت النباتية ، ولكن السحب الرئيسي في خروج الاستهلاك على الصور « الفعالة » المألوفة ، هو أن الحكومة ما زالت تحدد الأسعار لجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية ، التي تعتبر من الضروريات (٢) . فأسعار بعض السلع كالخبز واللحم والشاي والقهوة والخضراوات وغيرها تحدد في مستويات تهدف إلى جعلها في متناول المجموعات ذات الدخل المنخفض ، على أن لا تكون بالاحتية في مستويات متعادلة تؤدي إلى إفراغ السوق منها ، ولا تستطيع الأسعار المقررة رسميا أن تعكس في العادة رغبات المستهلكين وتحديد أقدارها ، كالقول بأنهم في حاجة إلى المزيد من هذه السلعة أو تلك ، فهذه الأسعار لا تأخذ في حسابها إلا نادرا التفاوت في الكيف والجودة (٣) . فالتحكم في الأسعار يحول بين المستهلكين وبين زيادة مشترياتهم من سلعة معينة بسبب النقص في عرضها ، وكثيرا ما تكون الأسر راغبة في دفع أسعار أعلى ، لتتمكن من استهلاك مقادير أكبر من بعض السلع ، وتوضع الأسعار في الناحية

(١) بقيت رغبات المستهلكين تتجاوب مريحا مع المخططين في أعداد خطة التنمية .

(٢) يوصف توزيع السلع الاستهلاكية بعبارة « قسمة » على الصعيد الاقتصادي .

عندما يكون هذا التوزيع متوافقا كل التوافق مع رغبات المستهلكين ، ويحدث هذا عندما يستحيل من طريق إعادة التوزيع تحسين أحوال شخص ما دون الإضرار بشخص آخر . (سكينولسكي ، ص ٥٥) .

(٣) قال السيد علي صبري : « عندما كان رئيسا للوزراء في حديث صحفي أن مصر تتجاهل موضوع الكيف في هذه المرحلة من التحول ، إذ أن الكم يحتل المكان الأول في اهتمامها » (الأهرام عدد ١٠ سبتمبر ١٩٦٣) .

الأخرى أحيانا فوق المستويات المتكافئة ، ولذا فإن السلع تتكدس في الحوانيت والمزارع والمصانع .

وتحدثت الصحف دائما عن الوفرة في انتاج بعض السلع والنقص في سلع أخرى (١) ، لكن الوفرة التي تصل حدود التخمة لا يمكن ان تستمر على المدى الطويل ، لان هدف المشروعات من وجودها تحقيق الأرباح ، وتظهر «الطواير» التي تسمى الى وجود نقص في سلعة في التعاونيات الاستهلاكية التي تلتزم بالأسعار المحددة أكثر من ظهورها في الحوانيت الخاصة التي تختفي وراءها اجراءات السوق السوداء ، ولا شك في ان وجود قطاع خاص كبير في تجارة التجزئة ، يضمن استمرار انعكاس رغبات ارباب البيوت في حركة الأسعار النسبية ، ولكن هذا لا يعنى ان التقلبات في الأسعار غير القانونية ستوجه التبدلات في تركيب الانتاج .

ومن المتوقع ان تستمر الأسواق السوداء والطواير - «اخلو الرجل» في الحصول على المساكن ، طالما ان الحكومة تحاول منع رغبات ارباب البيوت من فرض نفوذها الصحيح على الأسعار (٢) . ويبدو سياسة التسعير الرائدة عن الحاجة في بعض المجالات ، فهي من رواسب الماضي ، وكان القصد منها في البداية ضمان توزيع عادل لا فعال للسلم بين ارباب البيوت ، ولعل في الامكان تحقيق اهداف السياسة الراحنة بصورة افضل عن طريق العمل مباشرة على توزيع الدخل بدلا من التصرف بتحديد الأسعار (٣) ، ويبدو ان الحكومة مقتنعة بان الرقابات على الأسعار تساعد على خلق استقرار شامل في مستويات الأسعار او انها تحاول فرض نوع من الحمية الغذائية على الناس (٤) .

يضاف الى هذا ان الحكومة لم تظهر قط أى امتناع ملحوظ او عزوف عن اعادة توزيع الدخل ، فلقد اثرت الحكومة منذ مستهل عهد الثورة على حجم الاستهلاك وصورته عن طريق الاجراءات التي هدفت الى تحقيق صورة أكثر تكافؤا وعدلا في توزيع الدخل والثروات . ولقد ادى الاسلاح الزراعي وتأميم الشركات الكبرى في مجال الصناعة والتجارة الى القضاء على تركيز الثروة في ايدي مجموعة صغيرة من العائلات ،

(١) تحصر مقالات « راي الأهرام » انقلاب طين الكثير من الأمور في هذا الصدد .
(٢) يبدو ان ما يوجهه المسؤولون من لوائح الى الجمهور لقاطنة السوق السوداء لا تترك أثرا كبيرا ، كما ان توقيع العقوبات الصارمة على المتعاملين فيها لا يؤثر أيضا كما اثبتت تجارب الأمم الأخرى (النشرة الشهرية عدد يناير ١٩٦٥ من ١٦) .
(٣) هانسين وبرزوق نفس المصدر - ص ٢٨٦ .
(٤) لا شك في ان الحكومة تؤمن بأن رقابة الأسعار ، لا فرض الحمية كما يقول المؤلف تؤدي الى استقرار مستوى الأسعار .
(المصدر)

ومع ذلك مازالت الملكية في أيدي القطاع الخاص تشمل الأرض والمنازل والمشروعات الصناعية الصغيرة والخدمات ، وهي تؤلف الشطر الأكبر من رأس المال القومي ولم توزع على نطاق واسع (١) .

وتحددت الرواتب التي تدفع في أجهزة الحكومة إلى كبار المديرين وكبار الموظفين بفرض حدود قصوى ، بينما أدى تحديد المستوى الأدنى للأجور وتوزيع شطر من الأرباح على العمال ، والفوائد السخية التي قدمت لهم ، إلى ارتفاع دخول أقلية من قوة العمالة المستخدمة في المشروعات العامة . وتحاول الحكومة توزيع هذا التشريع ليشمل الزراعة والمؤسسات الصغيرة الخاصة في قطاعي الصناعة والتجارة . يضاف إلى هذا أن قوانين عام ١٩٦١ ، جعلت الضرائب المباشرة أكثر تصاعدا . ولا شك في أن سياسة الحكومة تؤدي إلى تضيق التباين في الدخل بين أرباب البيوت ، كما أن نزعتها إلى العدل والتكافؤ أدت إلى التأثير على صورة الطلب على السلع والخدمات .

ويعني أرباب البيوت أيضا بالانظمة المتعلقة بالعمل عنائتهم بانظمة الاستهلاك . وإذا كان العمال أحرارا في اختيار أعمالهم ، وكان في استطاعتهم الإشراف على أوضاع العمل ، واختيار ساعات العمل وساعات الراحة ، فإن وضعهم الاجتماعي يكون أعلى من أوضاع أولئك الذين تحدد حقوقهم . ومازالت مبادرة العمال في هذا الصدد كبيرة للغاية في النظام القائم ، وإن كانت الثورة منذ وقوعها قد حددتها إلى درجة ما . إن قلقد فرضت الدولة مؤخرا على سبيل المثال على خريجي كليات الطب والهندسة أن يعملوا في أماكن محددة لهم ولفترة من الخدمة الإلزامية (٢) ولا شك في أن تحول جميع الشركات الكبرى إلى ملكية القطاع العام قد أدى إلى الحد من حرية التنقل لوظفيها ومستخدميها . وتم التعيينات للمناصب على مستوى المديرين بقرارات جهوية أو وزارية . وأصبحت رواتب المديرين محددة ولم يعد في وسعهم التنقل من شركة إلى أخرى استجابة للإجراءات المادية (٣) ، وعليهم أن يقيموا على مقربة من أماكن عملهم (٤) . ولا يستطيع العمال الانتقال من شركة إلى أخرى من شركات القطاع العام إلا بأذن من الشركة الأولى (٥) . وليس ثمة من شك في أن

(١) مقال لואي ديوريلز من « تركيب الاقتصاد المصري وتطوره » في مجلة «البيروموند» عدد يوليو - أغسطس ١٩٦٠ ص ٣٦ - ص ٤٦ .

(٢) مذكرة معهد التخطيط القومي ، رقم ٢٣٨ .

(٣) النشرة الشهرية عدد مايو ١٩٦٢ ص ١٤ واليوريس اجيبيان عدد ٢٩ أكتوبر ١٩٦٢ .

(٤) للنس المفسر سبتمبر ١٩٦٢ ص ٤٤ ويوليوز ١٩٦٣ ص ٤٨ .

(٥) القانون رقم ٣٥٤٠ لعام ١٩٦٣ .

طلب النقل يقابل عادة بالاستجابة ، ولكن حرية التنقل ، انتقلت من الفرد الى السلطة . ويمكن التنقل في اطار القطاع الخاص ، وفي القطاع العام الى القطاع الخاص ، ولكن مثل هذا الامر لا يستهوى طبقة المديرين ولا حتى العمال ، نظرا لان المؤسسات الصغيرة التي تدار عائليا لا تستطيع ان تضمن الاجور والمكافآت التي تدفعها شركات القطاع العام . وحددت القوانين الاخيرة من الناحية الرسمية حرية العمال في ساعات العمل والراحة ، اذ حددت هذه الساعات لجميع المستخدمين في شركات القطاع العام ، وحرمت على اى عامل ان يقوم بأكثر من عمل واحد (١) . اما في القطاع الخاص فالعمال والمستخدمين الحق في العمل لاي عدد من الساعات يقررونه .

ولم تصل سيطرة العمال المصريين على تقرير اجورهم وأوضاع عملهم الى درجة كبيرة من القوة والشمول بعد ، ولا توجد أية نقابات خارج نطاق قطاع الشركات في الصناعة والخدمات ، وارتفع عدد أعضاء النقابات منذ قيام الثورة . ولكن الانظمة النقابية أصبحت أكثر صرامة مما كان عليه الوضع قبل عام ١٩٥٢ اذ فقد العمال حقهم المحدود في الاضراب (٢) . وتحولت النقابات في الواقع الى هيئات تتولى تنفيذ القوانين الاجمالية ، وتتولى التثبيت من تنفيذ قوانين العمل تنفيذا صحيحا كما تقوم بعرض تظلمات اعضائها على مديري المؤسسات . ولا تنعم التحسينات في اوضاع العمال ومراكزهم عن النشاط النقابي بل تتحقق هذه التحسينات لأن الدولة سنت وطبقت قانونا شاملا للعمال يهدف الى الدفاع عن مصالحهم . وتزعم الحكومة الآن بأن اربعة من الاعضا التسعة في كل من مجالس ادارة المشروعات العامة ينتخبون من عمال الشركة ومستخدميها (٣) . وقد لا تكون طريقة ترشيح ممثلي المستخدمين واضحة كل الوضوح ولا مدى الصلاحيات التي يتمتعون بها في مجلس الادارة في تقرير ميساسية الشركة . ولكن ليس لمة دلائل تشير الى أن مصر تعتزم السير على النموذج البوغسلافى ، لتؤمن

(١) القانون رقم ١٢٥ و ١٣٣ لعام ١٩٦١ .

(٢) من الواضح ان حق الاضراب للعمال لا يصبح ضرورة في مراحل بناء الاشتراكية اذ لا يقل أن يقرب الانسان عن العمل في مشروع يمتلكه فملكية وسائل الانتاج تتحول الى الشئ الذي يؤلف العمال القطاع الاساسي فيه . يضاف الى هذا ان السلطات الحكومية تؤدي في المجتمع الاشتراكي دور الدفاع عن مصالح العمال الذين يعتبرون دعامة هذا المجتمع .

(٣) القانون رقم ١٤١ لعام ١٩٦٣ .

السيطرة الكاملة للعمال على المشروعات التي يعملون فيها (١) . ويجب
أن نلاحظ أيضا أن انتشار فرص التعليم المجاني في المرحلة الأولية إلى
المرحلة الجامعية قد ضاعف من طاقة الوافدين حديثا إلى القوة العاملة
على اختيار مهنة معينة . ولا شك في أن الإجراءات الإيجابية من هذا
النوع لا تقلل في أهميتها عن خلق سوق العمالة الحرة ، من إجراء
إزالة العقبات القانونية التي تقف في طريق حرية تنقل العمال .

(١) يمارس المستخدمون صوتا واحدا في الانتخاب (البورس اجيسيان عدد ١٢
مارس ١٩٢٦) . وذكر الرئيس عبد الناصر في خطاب القاء في عام ١٩٦٢ أن ليس من
حق المثقفين المنتخبين في مجالس الإدارات أن يعرضوا آرائهم فقط بل من حقهم أن يحاسبوا
آرائهم حسبها . والعربية

۸. هندو النظام الاقتصادي الاشتراکی

جذور النظام

تحول نظام حرية المشروعات في مصر بعد عشر سنوات من الثورة تمام التحول الى نظام اقتصادى مركزى الاشراف . وهكذا دارت المعجلة دورة كاملة منذ ايام محمد على حتى عهد الثورة . ولا شك فى ان الكثير من الاجراءات الراهنة يشبه الى حد ما تلك الاجراءات التى وضعها محمد على منذ مائة وثلاثين عاما . ولكن النظام يجب ان يعود فى جذوره الى الخروج البطيء عن سياسة حرية العمل والمشروعات منذ الحرب العالمية الاولى اكثر من عودته الى تقليد النظام الجماعى الذى عرفه عهد محمد على . ويمكن العثور على استهلالات الكثير من الاجراءات التى اتخذتها الحكومة فى الجهود المترددة وغير الكافية التى قام بها العهد البائد لتحسين الاوضاع الناشئة عن شحور الرأسمالية غير المعقدة ، ولتحقيق التقدم المادى . ولكن الاستهلالات التاريخية لا تؤمن لنا على أى حال اكثر من رؤيا منظورية ولا أهمية لها فى تفسير التبدلات السريعة التى وقعت فى غضون الحقبة الماضية . ولا شك فى ان المشكلة الفعلية التى تواجه دارس اوضاع مصر الحديثة يمكن ان تحصره بصورة شرعية ضمن اطار فترة زمنية محدودة وقصيرة . وفى وسعه ان يتساءل عن الاسباب التى دعت قادة الثورة العسكرية الذين تسلموا زمام الحكم دون ان تكون لهم اراء مسبقة ومحددة فى موضوع التنظيم الاقتصادى والاجتماعى ، الى ان يروا ان من الضرورى او من المرغوب فيه تحقيق تبدلات جوهرية فى تنظيم البلاد الاقتصادى .

دور المذهب (الايديولوجية)

وهناك رد على هذا السؤال ، ينتشر فى مصر الآن وهو ان الاقتصاد الاشتراكى كان كامنا فى تفكير ونوايا قادة الثورة منذ وقوعها فى شهر يوليو من عام ١٩٥٢ . ويقول البعض ان الجذور المذهبية للمجتمع

الاشتراكي الديمقراطي التعاوني كانت موجودة في المبادئ الستة التي ظهرت في الايام الاولى من الثورة ولكن هذا الرأي يبدو عند دراسته وكأنه تبرير لاحق للاجراءات التي اتبعت منذ الثورة . ومع ذلك فليس ثمة من شك في ان المبادئ الستة كانت على نحو من القموض والتعميم بحيث تستطيع ان تشمل كل شكل من اشكال التنظيم الاجتماعي . ولا يحسر أى تحليل لمناقشات قادة الثورة قبل وقوعها أو خطبهم بعد وقوعها النقاب عن توقع هؤلاء القادة ظهور هذا الطراز من النظام الاقتصادي الذي ظهر بعد حقبة من الزمن ، فلقد ظهرت سياساتهم حتى وقوع حرب السويس وكأنها تهدف الى خلق الاوضاع التي تؤمن الازدهار للقطاع الخاص .

وكان جل ما فعلوه في البداية فرض بعض القيود على المنتجين وكانت الحوافز للمستثمرين تنتشر في جميع اجراءات الحكومة حتى ذلك التاريخ . وكان البرنامج الذي وضعتة للانفاق العام على الطرق والسكك الحديدية ومنشأة القوة الكهربائية واقتية الري وبرعه ، قد حسن الهياكل الاساسية لاقتصاد البلاد ، وادى الى خفض التكاليف للقطاع الخاص . وكان قادة الثورة على المستوى المذهبي يقولون كل ما في وسعهم لتبديد الشكوك التي تساور رجال الأعمال من نوايا العهد الجديد تجاه الرأسمالية ، كما بدوا من الناحية السياسية ، وفي عدد من القضايا أكثر ميلا الى اليمين منهم الى اليسار . ولا شك في ان السنوات الأربع الاولى من عهد الثورة يمكن ان توصف بأنها مرحلة حرية المشروعات في الثورة المصرية .

وهناك تفسير آخر أكثر انتشارا وصقلا للتحول الذي وقع في التنظيم الاقتصادي المصري ، وهو ان التبدل كان نتيجة ثورتين اولاهما الثورة السياسية التي وقعت في يوليو من عام ١٩٥٢ عندما اطاح الضباط الاحرار بالعهد البائد ، وثانيتهما الثورة الاجتماعية التي وقعت بعد تسع سنوات والتي حققت تحولا عميقا في اطار الانتاج وتوزيع الدخل والثروة القومية . وهكذا تألفت الثورة الاجتماعية من الناحية القانونية من قوانين وقرارات التأميم الصادرة في شهر يوليو من عام ١٩٦١ ، وما طرأ عليها بعد هذا التاريخ من تعديلات ومن امتداد الاشراف المركزي الى جميع قطاعات الانتاج ، ومن الاجراءات المتعددة الهادفة الى إعادة توزيع الدخل والثروة بين الطبقات الاجتماعية . ويرى اصحاب هذا الرأي ان الثورة الثانية تحققت نتيجة تحول القيادة المصرية الى الاشتراكية .

وبالرغم من ان وسائل الاعلام الجماهيرية الموجهة مركزيا في مصر هي المسؤولة عن وصف قرارات يوليو من عام ١٩٦١ بالثورة الاشتراكية

وعن الترويج للفكرة القائلة بأنها نابعة من وحى ملهبي، فإن هذه الصورة الرسمية للأحداث تستمد قدرتها على الاقتناع من الحقيقة الواقعة وهي أن ما طبع موافق القادة المصريين من غموض وتردد تجاه الأعمال الخاصة في مرحلة الرأسمالية الموجهة، قد توقفت بعد شهر يوليو من عام ١٩٦١ فلقد شرعوا بعد ذلك التاريخ في تبرير تأميم الملكيات الصناعية والتجارية المتحدة، بشعارات مستمدة من القوانين المعروفة للاشتراكية. ووجدت أرائهم التعبير المنسق والمنظم في الميثاق الذي صدر في شهر مايو من عام ١٩٦٢، والذي وضع ليؤمن التفسير الشامل لتحول النظام الاقتصادي كجزء من المذهب الهادفة إلى تأمين الأساس لتطورات المستقبل في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر المعاصرة كلها.

وقدم الميثاق إلى المؤتمر العام للقوى الشعبية الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي أدت إلى إفول الملكية والمشروعات الخاصة وتردّت هذه الشروح التي وضعت في صياغة عامة وضمن إطار التاريخ المصري بين أطراف فضائل الاشتراكية والحملة على شرور الرأسمالية ويمكن تلخيص المنطق السياسي الأساسي للميثاق على النحو التالي: يؤدي وجود اللاتكافؤ الظالم في الملكية إلى خلق صراع طبقي لا بد وأن يسفر إذا لم يكبح عن حرب أهلية، لاسيما وأنه ناضل طويلا ضد سيادة الديمقراطية والحرية في مصر. فالطريق الاشتراكي بما يتيح من فرص لحل الصراع الطبقي سليما، وبما يتيح من إمكانية تذويب الفوارق بين الطبقات، يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص... وبذلك يفتح الباب للتطور الحتمي سياسيا في حكم ديمقراطية الاقطاع المتحالف مع رأس المال، إلى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب وآماله... وأن تذويب الفوارق بين الطبقات ساميا، يفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطي الذي يقترب بالمجتمع كله، من عصر الحرية الحقيقية.

لكن المبررات السياسية تبدو على أي حال، من الأسباب القانونية التي قدمت لتبرير توسيع المشروعات العامة، وكانت القضية كما عرضها الميثاق وعرضتها خطب الساسة المصريين دفاعا عن النظام الاشتراكي وهجوما على الرأسمالية، تستند أكثر ما تستند إلى المزايا التي تتحقق عن طريق العدل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية أكثر من استنادها إلى المكاسب الديمقراطية والحرية الفردية. ولقد بدأ الميثاق بالإعتراف بأن الرأسمالية حققت تاريخيا معدلات سريعة في النمو الاقتصادي ولكن على أساس استثماراتها في المستعمرات أو من طريق القرصنة الامبريالية. ومضى الميثاق يقول أن هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على

حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، اما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل اجيال لم تطرق بعد ابواب الحياة .

ومضى الميثاق يقول (ان البشرية تنبعت الى شروق الاستعمار وندوت نفسها للقضاء عليه . والطبقة العاملة لا يمكن ان تساق بالسخرة الى تحقيق اهداف الانتاج » . يضاف الى هذا ان رأس المال في تطوره الطبيعي في البلاد التي ارغمت على التخلف لم يعد قادرا على ان يقود الانطلاق الاقتصادي ... لا سيما وان اتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم ، لم يعد يسمح بان يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التي لا يحركها غير دافع الربح الاناني . وأكد الميثاق ان الرأسمالية المصرية اظهرت انها لم تكن غير قادرة على تحمل المسؤولية ، اذ قال : « ومن ناحية اخرى فان المبادرة الفردية بالطريقة التي كانت قائمة بها لم تكن تقدر على مسؤوليات الاماني الوطنية » . فلقد اعتمدت هذه الرأسمالية على الاستغلال الطويل الانتهازي المستند الى سياسة تجارية تتمثل في اسوار الحماية التي تؤمن لرأس المال الخاص الارباح على حساب مصالح الشعب ، وفي حماية الاحتكار الذي ينفي كل احتمال للمخاطرة .

ورفض الميثاق بوضوح التنظيمين الرأسمالي والدوسى للتنظيم الاقتصادي ، كما رفض بصورة محددة الفكرة القائلة بان في وسع الرأسماليين المصريين ان يؤمنوا للبلاد التقدم المادي ، والعدل الاجتماعي وذكر الميثاق ان التجارب الماضية قد اثبتت عجزهم عن رفع معدلات النمو واظهرت انهم كانوا يستخدمون مواقع القوة التي يحتلونها والتي تضفي عليهم الحماية من المناقشة الداخلية والخارجية ، لى استغلال المستهلكين والعمال .

ووعد الميثاق بان يؤمن التنظيم المحسن للانتاج . ارتفاع مستويات العيش والعدل الاجتماعي للبلاد . وقال ان هذا الارتفاع يتطلب تجميع المدخرات الوطنية ، ووضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات ، ووضع تخطيط شامل لعملية الانتاج . اما من الناحية الاخرى ، اى ناحية عدالة التوزيع ، فان الامر يقتضى وضع برامج شاملة للعدل الاجتماعي ، تعود بخيرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة ، وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذي تتطلع اليه وتكافح لكي يقترب يومه » . ولما كانت الرأسمالية لم تحقق هذه الاهداف القومية ولم تستطع تحقيقها فان الميثاق يؤكد . . ضرورة سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة ، وذلك

لان « التخطيط الاشتراكي الكفاء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والتطبيقية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لجمهور الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية ولأنه أيضا الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل، ومد هذه الخدمات الى المناطق التي افترسها الاهمال والعجز ... »

ويعني هذا بعبارة أخرى أن النظام الاقتصادي الذي ظهر بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢ مثل التجارب مع متطلبات الجماهير لتحقيق اقتصاد كفاء وفعال وخلق معدل سريع للنمو يسير جنبا الى جنب مع تحقيق العدل الاجتماعي ، وكان النظام الجديد بالإضافة الى ذلك الطريق الوحيد لسد هذه المتطلبات أو كما يقول الميثاق .. أن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر . لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري ، وإنما كان حتمية تاريخية ، فرضها الواقع وفرضتها الامال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين .

وبالرغم من أن الميثاق انطوى على مجموعة من الانتقادات المحددة الموجهة الى قطاع المشروعات الخاصة في مصر ، إلا أن تاييده تركز على المذهبية . ويعني هذا أن عرض الميثاق كان عاما ، إذ تضمنت الوثيقة اول ما تضمنت مجموعه من التأكيدات الأولية العامة التي تقول ان الرأسمالية مبنية خلقيا ، مفتقرة الى الكفاية عمليا ، وأن الاشتراكية هي التي تؤمن التقدم المادي والعدل الاجتماعي . وأصبح الميثاق المرجع في تفسير تاريخ مصر الحديث . وقد يكون من قصر النظر بالطبع في عصر المذهبية الإيديولوجية ، انكار التأثير المتوقع للأفكار العامة على الإصلاحات التي قامت بها الحكومة المصرية الحاضرة . وقد يكون في مكتبة المذهبية الاشتراكية بعد ترسيخ اقدامها رسميا أن تمارس بعض التأثير المستقل والخاص بها ، أما لأن الحكومة تشتر باضطرابها الى الالتزام بكثير من الثبات بالمبادئ التي حددها الميثاق أو لأن تقبل العهد للاشتراكية ، ولد توقعات وضغوط لدى السكان بضرورة تنفيذ الوعود المقطوعة . ولا شك في أن الميثاق يقف سدا على الأقل في طريق أية قدرة على المناورة وبجمل التراجع عن السياسة السابقة أمرا شديدا الخطر من الناحية السياسية .

ولكن بالرغم من أن التبدلات في التنظيم الاقتصادي المصري ، سارت جنبا الى جنب مع تبدلات واضحة وكثر الحديث عنها في المذهبية الرسمية ، فإن هذا لا يعني بالضرورة من الناحية الأخرى ، أن في الإمكان

القول بصورة مقنعة بأن النظام الاقتصادي الراهن كان ثمرة ثورة تستوحى الهامها من المبادئ الاشتراكية . فلو كان الضباط الأحرار على التقيض من البلاشفة الأول ، قد وصلوا إلى الحكم متحررين من أية أفكار عامة من الصور المطلوبة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، وظلوا يظهرين حتى عام ١٩٥٧ باستثناء حالات خاصة كالاصلاح الزراعي ، تعلقا قويا بالصور التقليدية للملكية والمشروعات . ولم تبد رغبتهم وعزمهم على اجراء تجارب في حقل التنظيم الاقتصادي ، الا بعد حرب السويس ، بالرغم من أنهم ظلوا حتى بعد هذا التاريخ وفي سعيهم لنشر سيطرة الحكومة على الاقتصاد ، لا يرفقون هذه الساعي بتبدل محدد واضح في مذهبيتهم ، وان كان في وسع المرء أن يقول أن موافقهم العامة في القطاع الخاص ، أصبحت مشوبة وبصورة متدرجة بكثير من النعوض والشكوك . أما بعد شهر يوليو من عام ١٩٦١ ، فقد تبلورت المذهبية الرسمية في رفض الرأسمالية ، وفي تقبل لامشروط للاشتراكية . ولا بد أن يتركز التفسير على صعيد المذهبية وفي زاوية المنطق ، على الافتراض بأن قادة الثورة تحالوا بعد تسع سنوات من وقوعها إلى الاشتراكية وشرعوا في ثورتهم الاجتماعية . ولو استثنينا النزعة العامة إلى تحقيق كل شيء أو لا شيء ، فإن في وسعنا أن نواصل البحث عن اسباب هذا التحول ، إذ أن الافتراض يظل مفتقرا إلى الاقناع ويحمل طابع الاصطناع .

وفي وسعنا أن نقول أولا أن اثر الثورة الاجتماعية على جماهير المصريين لم يتضح كل الوضوح بعد ولم يصبح شاملا كل الشمول (١) . فجميع الاجراءات التي قصد منها أن تعيد توزيع الدخل والملكية لا تمثل الا امتدادات ثانوية أو تعديلات للاصلاحات السابقة ، ولم يتحقق نقل الثروات بين الطبقات الاجتماعية بطرق مبتكرة أو شاملة إلى القدر الذي يجعله يحمل اسم الاجراءات الثورية (٢) . ففي وسعنا على سبيل المثال أن نقول بأن ثلاثمائة ألف قدان من الأرض توافرت بعد عمليات نزع الملكية التي نصت عليها التعديلات التي ادخلت على قانون الاصلاح الزراعي في عام ١٩٦١ ، وبأن غالبية الملاك الذين تأثروا بالقانون الجديد سيبيعون من المادة التي تسمح لهم ببيع ما يفيض من اراضيهم عن الحد الاعلى الجديد للملكية الزراعية ، بحيث تصبح المساحات التي يتم نزع ملكيتها

(١) و (٢) اختلف مع المؤلف كل الاخلاق . فبالرغم من أن الأمر لم يصبح شاملا كل الشمول لأننا مازلنا في مرحلة التحول . إلا أن هذا الأمر أصبح واضحا في كثير من القطاعات ومن جوانب الحياة المصرية . يشاء إلى هذا أن الاجراءات التي طبقت بعد عام ١٩٦١ تحول بالنقل الطابع الثوري . لأنها خلقت تبدلات جذرية في الحياة المصرية والاقتصاد المصري .
- العربي -

بالفعل ، أقل من الثلاثمائة ألف فدان المذكورة (١) . وعندما يتم تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وأجرائه فإن أقلية من العائلات الريفية ومعظمها من الفلاحين المتوسطين ، ستكون هي المنتفعة في الأرض الجديدة . ولا شك أن هؤلاء المنتفعين كوفئوا أيضا بالتعديلات الأخرى التي أدخلت على قانون الإصلاح الزراعي الأصلي ، والتي خفضت إلى حد كبير فوائد الرهنيات والقروض (٢) .

ولقد بين الرئيس عبد الناصر أنه ظهر بعض التحايل على نصوص قانون الإصلاح الزراعي المتعلقة بتحديد إيجار الأرض ، كما ظهر بعض التهرب في تطبيق أنظمة الأجور الزراعية على المزارعين (٣) . ومع ذلك فقد أفاد العمال الزراعيون وأفراد عائلاتهم الذين يؤلفون نحواً من أربعين في المائة من سكان الأرياف بعض الإفادة على أي حال من المراكز الجمعة التي أقامتتها الحكومة في الريف المصري (٤) .

وبالرغم من أن الإصلاحات التي أدخلت على النظام المالي ، قد جعلت منه على حد تعبير الدكتور القيسوني « أداة اشتراكية » . وبالرغم من الضرائب التصاعدية التي فرضت على الرواتب التي تزيد على الثلاثة آلاف جنيه في السنة فإن الضرائب المفروضة على المكاسب التي تقل عن هذا المستوى مازالت مرتفعة ، بالنسبة إلى مجتمع لا يعلو فيه معدل الدخل السنوي عن الخمسين جنيهاً ، وأن معدلات ضريبة الدخل في الولايات المتحدة وألمانيا ، مازالت أقل منها في مصر الاشتراكية . ومثل قانون آخر كثر الحديث عنه ، إذ حدد مكاسب جميع المستخدمين في القطاع العام بما يقل عن الخمسة آلاف جنيه في السنة ، صورة من الإيضاح للقانون ١٥٣ لعام ١٩٥٧ (٥) . وكان هذا القانون قد نص على السماح لمديري الشركات المساهمة بأن يحصلوا على حد أعلى من المكافآت لا يزيد على ٢٥٠٠ جنيه في السنة . ولكن القانون رقم ١٥٣ كان قد سمح للرجل الواحد بأن يكون عضواً في أكثر من مجلس إدارة بينما جاء القانون الجديد فألغى هذا السماح ، وحدد لكل رجل عضوية واحدة في مجلس إدارة واحدة (٦) .

(١) القانون رقم ١٢٧ لعام ١٩٦١ والفترة الاقتصادية للبنك الأعلى - العدد الثالث (١٩٦١) ص ٢٧٨ .

(٢) القانون رقم ١٢٨ لعام ١٩٦١ . مقال لصعب في أوراق الشرق الأوسط الاقتصادية عدد عام ١٩٦٠ ص ٧٦ . وخطب الرئيس عبد الناصر أمام ١٩٦١ ص ١٧٦ .

(٣) كتاب دورين وارنر ص ٢١٠ وكتاب سيد مرعي ص ٥٤ .

(٤) تتعلق هذه النسبة بعام ١٩٣٩ وهي مستمدة من كتاب الإحصاء الزراعي لعام ١٩٣٩ الذي أصدرته وزارة الزراعة في عام ١٩٤٥ ص ٤٧ .

(٥) القانونان رقم ١١٤ و ١٢٥ لعام ١٩٦١ واليورش اجيبيان عدد ٢٠ يوليو ١٩٦١ .

(٦) الكتاب السنوي العام لعام ١٩٥٩ ص ١٣٦ والاجيبيان جازيت عدد ١٢ أغسطس ١٩٥٨ .

ولا شك في أن خفض إيجار المنازل كان إجراء تقديمياً ، ولكن الإيجارات كانت قد خفضت طبقاً للقانون مرتين من قبل ، ولم يكن قدر الدخل الذي أعيد توزيعه وانتقل من الأغنياء إلى الفقراء في صورة خفض للإيجارات كبيراً . ويسود الكثير من الكسب من هذا الإجراء إلى مستأجرى الطبقة المتوسطة ، وذلك لأن القانون رقم ١٦٨ لعام ١٩٦١ كان قد نص على أن الأشخاص الذين يدفعون إيجارات عالية ، سيحصلون على نسب أعلى من بدل السكن من المستأجرين الذين يدفعون إيجارات أدنى (١) .

ولم تؤثر الإجراءات الأخرى التي تعلقت بإعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية إلا على مستخدمي المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة . فلقد خفضت الدولة ساعات عملهم إلى حد لا يتجاوز ٤٢ ساعة في الأسبوع وتحتم على الشركة في حالة هبوط ساعات العمل المقررة فيها من الحد السابق أن تدفع لمستخدميها أجورهم الأصلية (٢) . ورفعت الحكومة في شهر مايو من عام ١٩٦٢ الحد الأدنى لأجر العامل إلى ٢٥ قرشاً في اليوم بالنسبة إلى جميع المستخدمين الذين تتجاوز أعمالهم الثامنة عشر في القطاع التجاري والصناعي المنظم (٣) . وأرغمت المشروعات الكبيرة أخيراً على نقل نسبة من أرباحها الصافية إلى مستخدميها لتوزع عليهم . ونص القانون على أن يكون المبلغ الذي يدفع لكل عامل متناسباً مع أجره أو مرتبه على أن لا يزيد ما يتقاضاه على الخمسين جنيهاً ، وأن تعود الأرباح الباقية بعد التوزيع الأولى إلى العمال الذين كانت حصتهم أقل من الخمسين جنيهاً في التوزيع الأول (٤) .

وخطت هذه الإجراءات كتعبير واضح عن عناية العهد برعاية الطبقة العاملة وسعادتها ، ولا سيما إجراء المشاركة في الأرباح بالحد الأقصى من الأرباح ، وعززت صورة الحكومة الاشتراكية في طول العالم العربي وعرضه . ولكن علينا أن نبين أن مستخدمي الشركات الكبيرة ، كانوا يمثلون أقلية مميزة ، إذ لم تكن نسبتهم تزيد على الستة في المائة من مجموع قوة العمالة في البلاد ، وكانت أجورهم وأوضاع عملهم ترقى فوق المعدل المألوف ، وكانوا قد أفادوا أكثر من أي قطاع آخر من السكان من التشريعات التي كانت تهدف إلى تحسين أوضاع عملهم وإسكانهم ، وإلى حمايتهم من أسوأ صور الاستغلال وأشكاله ، وإلى التقليل مما

(١) أعيد النظر في نظام الرقابة على الإيجارات في القانون رقم ٤٦ لعام ١٩٦٢ .

(٢) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢ من ٢٢٣ والقانون رقم ١٧٥ لعام ١٩٦٢ .

(٣) القانون رقم ١٠٢ لعام ١٩٦٦ .

(٤) القانونان رقم ١١١ و ١١٢ لعام ١٩٦١ .

يحيط ببيئاتهم الصناعية المدنية من افتقار الى الطمأنينة . واتسع نطاق التشريع الاجتماعى الذى كان العهد البائد قد شرع فيه فى مدهاء وشموله واصبح تطبيقه اكثر صرامة وقوة بعد الثورة ، ولكن مما يثير الاسف ، انه بالرغم من الجهود التى بذلتها الثورة فان الحكومة لم تجد من السهل عليها من الناحية الادارية ان توسع التشريع الاجتماعى الى افاق واسعة وراء حدود الصناعة والتجارة المنتظمتين (١) . وعندما حلت نهاية عام ١٩٦٤ لم تكن التشريعات الخاصة بالإجور والاسكان واوزاع العمالة ، والتأمين الصحى والاجتماعى قد مست أكثرية عمال الزراعة والقطاعات غير المساهمة فى الصناعة والتجارة (٢) .

وبالرغم من أن العمال المميزين فى المؤسسات الكبيرة قد حققوا منافع فورية وعلوية فى الثورة الاجتماعية ، الا ان من واجبا ان لا تغالى فى تقدير مكاسبهم . فلقد تحسنت احوالهم الى حد ما نتيجة القانون الذى قضى بتقليل ساعات عملهم ، دون ان يخسروا شيئا من مكافئاتهم ، ولكن قليلين منهم فقط الذين حظوا بارتفاع فى اجورهم فى ظل القانون الذى حدد الحد الأدنى للاجور بخمسة وعشرين قرشا فى اليوم ، اذ كان معدل الاجر اليومى الذى تدفعه الشركات الكبيرة قد وصل فى عام ١٩٦٠ الى نحو من خمسة وخمسين قرشا فى اليوم (٣) .

واخيرا ، بالرغم من أن عمال المشروعات الكبيرة اصبحوا يتمتعون بالحق فى الحصول على ربع الارباح التى تحققها الشركات التى يعملون فيها ، فان ماكانوا يتقاضونه تقدا وبالقول فى اى عام ، كان يعتمد على الشروط التى كانت تفرضها الشركات نفسها للحصول على الارباح الموزعة ، فلقد كانت المخصصات الحسابية لواجهة نسب التعموض على ما يصيب الموجودات من استهلاك ، ونسب الاموال الاحتياطية التى تضاف من الارباح الى رأس المال ومخصصات الطوارئ ، تستخدم دائما لتخفيض حصة العمال من صافى الارباح . يضاف الى هذا أن خمس ماكانوا يستحقونه ، كان يحول اليهم تقدا . وكان الخمس يحول الى صندوق اجتماعى يدار بالاشتراك بين الشركة والنقابة العمالية كما يحول الخمسان الباقيان الى صندوق التأمينات الاجتماعية الذى تديره

(١) راجع سياسيات العهد الاجتماعى فى الكتاب السرى لعام ١٩٥٩ الفصلان ١٠ و ١١ ولعام ١٩٦٢ ص ٢٢٣ - ص ٢٢٤ . راجع القانونين ٩٢ و ١٤٣ لعام ١٩٦١ و ٦٤ و ١٤١ لعام ١٩٦٢ و ٦٣ لعام ١٩٦٤ .

(٢) كان نحو من ٢١ فى المائة من مجموع قوة العمالة قد باتوا فى نهاية عام ١٩٦٢ يتنضمون من التشريعات الاجتماعية - الكتاب السرى لعام ١٩٦٢ ص ٢٢٢ - ص ٢٢٤ .

(٣) الاسماء الاساسية ص ٢٤ - ص ٣٥ . تحتى الشركات الكبرى التى تشغل ستة فى المائة من مجموع قوة العمالة ، تلك الشركات التى تشغل أكثر من عشرة عمال .

الدولة (١) . وهكذا كان يتم في الواقع اتفاق ستين في المائة من حصة العمال في الأرباح نيابة عنهم . ولعل كلمة « توفير » هنا أكثر صلاحا من كلمة اتفاق ، وذلك لأن مصروفات التأمين الاجتماعي وصناديق المعاشات في السنوات الأولى من نشوئها كانت أقل بكثير في مدخولها السنوي وتبينت الحكومة منذ عام ١٩٥٣ عندما شرعت في إعادة تنظيم التقاعد لموظفي الدولة أن التأمينات الاجتماعية التي تحول بالأسهم الإلزامي تؤمن في نفس الوقت الأموال اللازمة لتمويل مشروعات التنمية ، كما تؤمن المجد السياسي في صورة عون من البيروقراطية (٢) وأقامت الحكومة بعد ثلاث سنوات مشروعا للتأمين على مستخدمين جميع الشركات الكبرى في القاهرة والإسكندرية ، يمول بالاشتراك من الشركات والعمال (٣) . وعندما حل عام ١٩٥٩ امتد هذا المشروع ليشمل قطاعا أوسع من المنافع وعددا أكبر من العمال ، بينما وجد الفائض من دخله طريقه إلى السندات الحكومية العامة (٤) .

وعندما تم إعداد الخطة في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، توقع واضعوها أن صافي الدخل من جميع صناديق التأمينات الموجودة تحت تصرف الدولة وأرشادها سيؤمن نحواً من خمسة عشر في المائة من التمويل اللازم للتجميع المقترح لرؤوس الأموال بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ (٥) . وكان من المنطق من وجهة نظر التنمية أن تحول الأرباح المقرر توزيعها على عمال الصناعة إلى أسهمات في التأمينات الاجتماعية وكان الاستهلاك سيتحدد في ضوء مثل هذا العمل ، ولا سيما في المدى القصير البالغ الأهمية ، كما كانت الأموال ستوفر لتمويل مشروعات الخطة . وأصبح العمال في الوقت نفسه مرتبطين بفاعلية مشروعاتهم ونجاحها ، إذ أن دخولهم النقدية المأجلة ، كانت تعتمد إلى حد ما على مستوى أرباح الشركات كما كانت تعتمد إلى حد آخر على الجهد الشخصية التي تبذلها الأسهم بما أرواتهم التقاعدية ومعوناتهم الاجتماعية . وتم حث الوعود السياسية بأن يحقق التخطيط مستقبلا أفضل في شهر يوليو من عام ١٩٦١ إلى أشياء ملموسة ومرئية . وهكذا بينما لم تحقق هذه الأهداف

(١) القانون رقم ١١١ و ١١٢ لعام ١٩٦١ ومجلة كوميون دى ليفانت عدد ٢٣ يناير ١٩٦٢ .

(٢) مقال أسي في مجلة « مصر المعاصرة » - عدد يوليو ١٩٥٩ ص ٥ - ص ١١ .

(٣) القانون رقم ٤١٩ لعام ١٩٥٥ .

(٤) القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ والكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام

١٩٥٩ الفصل العاشر .

(٥) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٦٣ والخطة السنوية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١

ص ١٨٦ .

التي كثر الحديث عنها ، إلا فرقا ضئيلا في التوزيع الراهن للدخل ، فإنها أضافت ولاشك الكثير من اللامات للصورة التقدمية للحكومة المصرية وانسجمت مع متطلبات التخطيط السليم .

فإذا صح تحليلي بأن الإجراءات التي هدفت إلى إعادة توزيع الدخل تمثل إلى حد كبير امتدادا للإصلاحات السابقة التي لم تترك أثارا عميقة وفورية في مجمل إعادة توزيع الدخل ، تصبح البيانات الرسمية عن آثار قرارات التأميم التي حققت توزيعا أكثر عدلا للدخل والتي أحالت المواطنين إلى ملاك وادت إلى العدل وإذابة الفوارق الطبقية في حاجة إلى درس دقيق (١) .

فلا شك في أن لهذه البيانات منطقتها على اعتبار أن تأميم الملكية العامة وفرض الحراسة عليها بين عامي ١٩٦٠ ، و ١٩٦٤ وما سبقها من إصلاح زراعي بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦١ قد أثر على طبقة صغيرة من الناس كانت تملك نصيبا غير متكافئ في الثروة القومية . ويشير أرقام الدكتور خلاف إلى أن ٦٢ في المائة من أسهم الشركات الكبيرة في عام ١٩٦٠ كانت ملكا لتسعة في المائة من المساهمين ، كما أوضح الرئيس عبد الناصر في خطاب له أن مجموع عدد الأشخاص الذين فقسدا ممتلكاتهم بموجب قوانين التأميم لعام ١٩٦١ وقوانين الإصلاح الزراعي بلغ نحو ٧٣٠٠ شخص (٢) . ولكن التعبير الدقيق للملكية قبل الثورة وبعدها لم يصبح بعد متيسرا ، وإن كانت القرائن المتوافرة الآن توحى بأن التباينات الضخمة في توزيع الثروات الخاصة والتي كانت قائمة من قبل ، قد اختفت الآن كنتيجة لانزعاج موجودات طبقة صغيرة جدا من الأسر الأرستقراطية والبورجوازية الكبيرة (٣) .

يضاف إلى هذا أن نزع ملكية الموجودات الخاصة في مصر لم يتخذ شكل إجبار الملاك على مقايضة أراضيهم وعقاراتهم بأسهم ومستندات حكومية معادلة في قيمتها للممتلكات المنزعة ، وهو أسلوب يترك توزيع الثروة دون تغيير على المدى القصير على الأقل . فالتعويضات التي دفعت في الواقع كانت أقل بكثير من أسعار السوق الفعلية للأسهم

(١) معهد التخطيط القومي المذكرة رقم ١٣٧ ص ١ و ٢ ، والبورص اجبيان أعداد ٢١ و ٢٢ و ٢٩ يوليو ١٩٦١ ، ومقال لكبير في مجلة الشرق الأوسط ربيع عام ١٩٦٢ ص ١٢٧ - ١٤٤ والميثاق

(٢) الدكتور حسين خلاف ، التنمية في الاقتصاد مصر الحديثة ، (١٩٦٢) ص ٤٠٧ - ٤٠٨ وخطب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٦١ ص ٣٤٣

(٣) دواش كتاب مصر عبد الناصر ، ص ٧٩ - ص ٨١ و ص ٨٤ وكتاب عبد الله ص ١٤٨

والأراضي التي انتزعت ملكياتها . فلقد جرى التعويض مثلاً على الموجودات الصناعية والتجارية التي تم تأميمها في شهر يوليو من عام ١٩٦١ في صورة سندات يمكن تحويلها ، وتغطي فائدة أربعة في المائة ، وتحدد قيمتها بعد خمس عشرة سنة . وكانت الحكومة قد حددت أسعار كل سهم انتزعت ملكيته بسعره النهائي في بورصة القاهرة في التاسع عشر من يوليو من عام ١٩٦١ (١) . وكانت أسعار الأسهم قد ارتفعت بشكل ملحوظ في المراحل المبكرة من الوحدة مع سوريا في عام ١٩٥٨ ، ولكنها مالبت في مستهل عام ١٩٦٠ أن عادت إلى معدلاتها السابقة في عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . وهبطت هذه الأسعار في عام ١٩٦٠ الذي تميز بإشراف الدولة على توزيع الأرباح وبداية عهد التأميم ، وعندما حل شهر مارس من عام ١٩٦١ ، كانت الأسعار قد هبطت إلى أدنى حد الفئة منذ عام ١٩٥٢ (٢) . وليس ثمة من شك في أن الاندفاعات من آن إلى آخر على بيع هذه الأسهم توقعاً لاحتمالات التأميم ، وهي تؤلف ظاهرة كان مراسل التأميم قد لاحظها ، كانت السبب إلى حد كبير في هبوط هذه الأسعار (٣) ، ولعل من سوء الحظ أن البنك الأهلي المصري كان قد توقف عن نشر قائمة الأسعار بعد شهر مارس من عام ١٩٦١ ، ولكن يبدو من رسم بياني أصدره بنك مصر ، أن الأسعار بدأت في الهبوط بسرعة كبيرة بعد فترة من الاستقرار شهدتها شهرا أبريل ومايو ، مما يوحي بأن الناس كانوا يتوقعون إجراءات شهر يوليو (٤) ، يضاف إلى هذا أن توقفت موجات التأميم المتعاقبة ، دون أن يكون بينها إلا وقت قصير كما حدث في شهري يونيو ويوليو قد ضاعف من سرعة الهبوط ، وهكذا كانت أسعار الأسهم عندما أمرت الحكومة بوقف جميع عمليات البيع والشراء في سوق الأوراق المالية في ١٩ يوليو من عام ١٩٦١ ، تقف عند أدنى مستوى لها منذ انتهاء الحرب الثانية (٥) ، ويبدو أن الحكومة تبنت مأسبؤدى إليه إجراءاتها في حساب التعويضات من متابع ، إذ راحت وزارة الاقتصاد تعلن بعد شهر واحد أن صفار المساهمين سيتلقون دفعة إضافية للتعويض على هبوط أسعار الأسهم (٦) .

(١) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ١٢٧ من ٤ و ٧ و ١١

(٢) راجع الجدول رقم ١٢

(٣) التأميم منذ ٢١ يوليو ١٩٦١

(٤) النشرة الاقتصادية ليك مصر عدد سبتمبر ١٩٦١ ص ٤٠

(٥) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي - العدد الرابع (١٩٥٣) ص ٣٠١ - ولقد

قدمت النشرة رسماً بيانياً لأسعار الأسهم بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٣ .

(٦) البرومي اجسيبيان ١٣ أغسطس ١٩٦١ .

وبالرغم من أن الحكومة كانت قد أكدت أكثر من مرة تأييدها لمبدأ التعويض العادل فإنها فاجت في شهر مارس من عام ١٩٦٤ - بإعادة النظر جديدا في نظام دفع التعويضات على الممتلكات الخاصة التي تحولت إلى الملكية العامة ، فلفد نص القانون رقم ١٠٤ لعام ١٩٦٤ على أن تصبح جميع الأراضي التي انتزعت ملكياتها بموجب قانوني الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ و ١٩٦١ ، ملكا للدولة دون مزيد من التعويضات ، وهكذا لم يتلق الملاك أكثر من فائدة اثنتى عشرة سنة على سنداتهم ذات الخمسة عشر عاما مقابل أراضيهم التي انتزعت ملكيتها ، ودفع للأشخاص الذين صودرت موجوداتهم وممتلكاتهم الشخصية بين أكتوبر من عام ١٩٦١ وفبراير من عام ١٩٦٢ سندات بفائدة أربعة في المائة لمدة خمسة عشر عاما ، على أن لا تتجاوز قيمتها الحد الأعلى وهو ثلاثين ألف جنيه ، كما عوّضت الحكومة على المساهمين الذين امت موجوداتهم بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٤ بسندات مماثلة حددت القدر الأعلى لقيمتها بخمسة عشر ألف جنيه (١) ، أما الأجانب الذين كانوا يملكون بعض الممتلكات في مصر لم يعوضوا في غالب الأحوال بأى شيء من الدولة على موجوداتهم (٢) . وهكذا تكشف الدراسة التى قمنا بها للنصوص التى تضمنت التعويضات للمواطنين على أن هؤلاء لم يتسلموا مقابل ممتلكاتهم ما يعادلها من أسعار السوق ، ويمكن القول بأن الحكومة صادرت بالإضافة إلى الأرض شطرا كبيرا من الممتلكات الصناعية والتجارية مصادرة واقعية .

ويبدو أن الإصلاح الزراعي وتوسيع الملكية العامة قد تحققا على حساب مجموعة صغيرة من الأسر التى كانت فى الماسخى تملك الشطر الأكبر من ثروة البلد ، وليس ثمة من شك فى أن اللاتكافؤ الضخم الذى كان قائما فى الملكية العقارية قد زال الآن ، ولكن لو استثنينا هذه الصورة المعنوية ، فإن القول بأن التأميم قد حقق حتى الآن مزيدا من التوزيع العادل للملكية يصعب تفسيره ، ولما كان المواطن المصرى العادى لم يضاف إلى ملكيته الخاصة أى شيء نتيجة التأميم فإن المنطق يحملنا على القول ، بأن هذا الإجراء يعنى تحول توزيع الثروة النابعة عن الملكية على المدى الطويل إلى الدولة . ولو أن الحكومة عمدت مع الزمن إلى استخدام الأرباح المتحققة من الموجودات المؤممة فى خلق التكافؤ فى توزيع الدخل الداخلى أو فى تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة بصورة مباشرة ، فإن توسيع الملكية العامة يمكن أن يوصف بأنه بداية الثورة الاجتماعية .

(١) مصلحة الاستعلامات و وثائق وبيانات من مارس إلى أبريل ١٩٦٤ والقانون رقم

١٥٠ لعام ١٩٦٤

(٢) راجع المبدل إيست مير - عدد ٧ لقطس و ١٨ نوفمبر ١٩٦٤ .

وهم يتجاهل القادة المصريون مثل هذا الاستنتاج الواضح ، إذ أنهم امنوا نقل ٢٥ في المائة من دخل المشروعات العامة الى العمال والمستخدمين فيها ، كما أنهم أكدوا أن توسيع الملكية العامة سيؤدي فورا الى الحد من استغلال الاقلية الرأسمالية ، واعتبر الرئيس عبد الناصر أن الاطار الاشتراكي ازال آخر آثار الاستغلال ، كما أن السيد/ علي صبري قال أن اتساع القطاع العام ضمن للمجتمع ما يدعو الى منع الاستغلال الذي كثر الحديث عنه ، الوضع الذي انطبق على السنوات الماضية التي تميزت بأوجه نشاط الرأسمالية المحلية ، ولكن الميثاق أوضح هذا المعنى تمام الوضوح فلقد تبين أن ما يمينه بالاستغلال من أن رجال الصناعة كانوا يجنون اعظم الأرباح عن طريق دفع الأجور الخفيفة لعمالهم ومستخدميهم ، وعن طريق تحميل المستهلكين أعلى الأسعار (١) .

ولقد أوضح ما عنته القوانين المتعلقة بتحديد نصيب للعمال من الأرباح ، وهنا تبرز قضيتان من القول بأن آخر آثار الاستغلال قد أزيلت ، أولى هاتين القضيتين تحديد مدى الاستغلال الذي كان قائما قبل يوليو من عام ١٩٦١ ، أما القضية الثانية فهي مدى ما تحقق من تبدل بعد هذا التاريخ ، فما زالت أجور العمل الصناعي في مصر ، من اخفض الأجور في العالم ، ولكن المقارنات على الصعيد الدولي ، لا تبين لنا مدى الاستغلال ، إذ أن الإنتاج الفردي للعمال في مصر ، مازال منخفضا أيضا ، يضاف الى هذا أن الطاقة الإنتاجية للعمال المصريين لا تمثل تماما الانعكاس للنسب الخفيفة بين رأس المال والعمالة . فالعمال المصريون اقل كفاية فنية من أقرانهم في الخارج ، عندما يقومون بنفس الأعمال ، ويستخدمون نفس المعدات الإنتاجية (٢) . ولما كان المسؤولون المصريون قد رفضوا بصراحة التعريف الماركسي الذي يصف جميع الأرباح التي يحققها القطاع الخاص المالك للموجودات الإنتاجية بالاستغلال ، فليس في وسعنا أن نصل الى استنتاج واضح يفسر لنا الهبوط الذي وقع بعد الحرب في حصة الأجور من الدخل الصافي للمشروعات الصناعية المنظمة ، وذلك لأن هذا الميل يعكس حركة

(١) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ١٢٧ .

(٢) الميثاق من ٥٦ - ٥٨ و من ٦٠ و من ٧٢ . والبورس ايجسيان عدد ٢١ يوليو

١٩٦١

(٣) كتيب للأمم المتحدة عن الصناعة ، من ٧٠ و من ٧٢ و من ٧٥ . ولكننا لا نستطيع مزاولة المؤلف ، ولا واضع هذا الكتيب على رأيهم . فالعامل المصري الفني والمهذب لا يقل كفاية وقدرة على الإنتاج من مثيله في أي بلد آخر من بلاد العالم ، ولا سيما إذا تعادلت بينهما جميع ظروف الإنتاج وأوضاعه . (مصر)

تصاعدية في نسب رأس المال إلى العمالة (١) . ولكن في وسع المرء أن يقول على أي حال ، معتمدا على نفس القاعدة أن قوة العمالة الصناعية عانت الكثير من الاستغلال على اعتبار أن أصحاب الأعمال تغاصوا عن أن يدفعوا لها حصة عادلة من الارتفاع في الطاقة الإنتاجية للعامل ، ويبدو من الناحية الأخرى أن الأجور الصناعية ارتفعت بصورة أسرع من ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة ، ومن ارتفاع المستويات المعيشية في الفترة التي تلت الحرب ، وهذا يوضح على الأقل أن قوة العمالة لم تتعرض إلى عملية من الإفكار بعد عام ١٩٤٥ (٢) ، وأخيرا لم تحاول المشروعات العامة الحديثة الوجود رفع أجور مستخدميهما إلى مستويات تجعلها بعيدة عن تهمة الاستغلال ، وكان الهدف من قانون الأجور الجديد الذي وضعته الحكومة ، ضمان حد أدنى مقبول هو خمسة وعشرون قرشا في اليوم ، لا رفع المستوى الشامل للأجور والمكافآت .

وليس ثمة من شك في القول بأن الرأسمالية المصرية كانت تستغل المستهلكين ، وذلك لأن المنافسة الأجنبية والداخلية كانت ضعيفة كل الضعف ، وكانت الأرباح الصناعية والتجارية ، حسب تعبير المسؤولين المصريين قد تضخمت نتيجة أسوار الحماية التي رفعت في وجه السلع الأجنبية وسيطرة الاحتكار في الأسواق الداخلية ، وادى هذا إلى الزام المستهلكين بدفع أسعار عالية للمنتجات المحلية ، مما أدى إلى تحقيق المكاسب الضخمة للأقلية على حساب الأغلبية ، ولهذا مثل التأميم خطوة لتحقيق العدل الاجتماعي (٣) .

ولقد وصف رجال الثورة الصناعيين المحليين بالاحتكاريين منذ قيام الثورة ، ولكن كان هناك شيء من التناقض بين موقف الحكومة التي تشهر بالرأسماليين لاختفائهم وراء أسوار التعرفة الجمركية العالية التي وأصلت الحكومة رفعها ، وبين موقفها من الأوضاع الاحتكارية التي تجاهلتها في البداية بل وعملت على تعزيزها ، وكان رجال الاقتصاد قد تبينوا حتى قبل قيام الثورة أن انعدام المنافسة الداخلية - الخارجية في قطاعات كبيرة من الصناعة المصرية ، قد خلق نوعا من الإفكار إلى الكفاية ، وكان مؤذيا للمستهلكين المحليين ، ولكن لو استثنينا تأميم

(١) مقال للمؤلف في أوراق الشرق الاقتصادي ١٩٦٢ - ص ٩٩ . والجدول (٤)

(٢) استقيت الأرقام التي تؤيد هذه الأقوال من كتاب الإحصاء السنوي ومن (الثورة الاقتصادية للبنك الأهلي) .

(٣) مقال لكبر في عدد الرابع من مجلة الشرق الأوسط الاقتصادية ١٩٦٢ . مذكورة معهد التخطيط القومي رقم ١٢٧ ص ٢ . الوثائق من ٦٠ و ٧٢ الخطة السنوية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ والبورس اجيسيان عدد ٢٩ يوليو ١٩٦١

مصانع السكر التي كان يملكها عبود ، ومصلحة مياه القاهرة ، لما تبيننا
 أى تبدل فى سياسة الحكومة تجاه الاحتكار . فلقد راينا الحكومة
 تشجع الشركات على الاندماج ، وترفع التعريفات الجمركية ، وتؤمن
 للباحثين والمثقفين من المعادن حقوقا احتكارية أقوى وأكثر دواما (١) .
 ولكن هناك حججا عدة تدعم وجود الاحتكار فى أية بلاد متخلفة .
 فقد يكون الاحتكار لازما لاجتذاب رأس المال ودفعه الى الصناعة ،
 ولادخال الأساليب الجديدة وتحقيق التوسع الاقتصادى (٢) . ويؤدى
 الاحتكار أيضا الى زيادة حصة الأرباح من الدخل القومى ، وهو صحيح
 مايقوله الأستاذ لويس ، فإنه يولد معدلات عالية للادخار والاستثمار (٣)
 ولا يمكن أخيرا مواصلة الحملة على الرأسماليين لاستغلالهم للمستهلكين
 اذا عرفنا أن مسئوليات الحماية وسياسات التسمير للاحتكارات الخاصة
 التي نقلت ملكيتها الى القطاع العام ظلت دون أى تغيير (٤) .

ويمكن لنا ان نستخلص أخيرا ، ان ليس ثمة مايدعم القول بأن مصر
 مرت منذ عام ١٩٦١ بتحويلات مهمة وواسعة النطاق كنتيجة لقبول الحكم
 الاشتراكية ، وليس ثمة شك فى أن هناك درجات متفاوتة للثورات
 الاجتماعية ، ولكن تحليلي للقوانين الاشتراكية التي أممت الملكية
 وأعادت توزيع الدخل ، يشير الى أنها أى القوانين لم تترك حتى الآن
 أثرا واضحا على جماهير الشعب المصرى يمكن تصويره بالثورة

(١) القانون رقم ٨٦ لعام ١٩٥٦ والقانون رقم ٥٤ لعام ١٩٥٧ .

(٢) يرفض نيجار فى كتابه « التصنيع والدخل » ص ٢٥٥ - ص ٢٦٥ جميع الزايا
 الممكنة للاحتكارات المصرية ، كما أن الجريش فى كتابه الذى سبق الرجوع اليه (ص ٥٢٥
 - ص ٥٢٦) يترض مثل هذه الاداء دون أن يقدم الدليل عليها .

(٣) كتاب « التنمية الاقتصادية بموارد لا محدودة فى العمالة » للأستاذ ديليو -
 ا - لويس - كلية الاقتصاد فى مانشستر - مايو ١٩٥٤ - ص ١٢٩ - ص ١٩١ .

(٤) تعتبر الادلة على سياسات التسمير الراضية للصناعات المؤممة صحيحة ،
 ولكن المؤلف يقول انه لم يصل الى أية معلومات تؤكد له أن أى تبدلات عميقة فى هذه
 السياسات تعد حدثت منذ شهر يوليو فى عام ١٩٦١ ، وأن كثر الحديث عن هذا الموضوع
 فى مصر مؤخرا .

ومع ذلك يبدو أن المؤلف قد تجاهل الفرق بين استغلال الرأسماليين المحترمين ،
 وما يسميه باستغلال الدولة فى مرحلة التحول الاشتراكي . فالمرء يعرف والواضح أن الاستغلال
 الاول يعنى فى نتائجه الى جيوب القلة الرأسمالية بينما تعنى نتائج الثانى أن وجدت
 الى موارنة الدولة ، ليماد استثمارها فى المشروعات التي يملكها الشعب لزيادة التنمية
 الاقتصادية ، لا سيما وأن الدولة محتاج الى تجميع رؤوس الأموال لتغليظ خططها
 الاستثمارية . (المصدر)

الاجتماعية (١) . ويبدو أن فلاحى الطبقة الوسطى ، وعمال الشركات الصناعية والتجارية الكبرى ، ومستخدميها ، وأفراد الطبقة الوسطى من متاجرى المساكن هم الذين افادوا أكثر من غيرهم من هذه القوانين ، وهم لا يؤلفون في مجموعهم أكثر من أقلية صغيرة ومميزة من السكان (٢) . يضاف الى هذا ان عددا من الاجراءات الاشتراكية لا يمثل ابتكارات جذرية ، وانما يمثل تعديلات وتوسعات لقوانين سابقة تعود فى اصولها فى بعض الحالات الى حقبة كثيرة سبقت سن هذه الاجراءات (٣) . وهناك اصلاحات أخرى سبق لجذورها ان ظهرت فى القوانين الى منت منذ عام ١٩٥٢ والتي لم توصف عند وصفها بالاجراءات الاشتراكية ، فممن القول على سبيل المثال ، ان تأميم الملكية الخاصة يعود فى جذوره الى مصادرة الممتلكات البريطانية والفرنسية اثناء حرب السويس ، ولكن الحكومة استخدمت آنذاك الشعارات الوطنية لا الاشتراكية فى تبرير مصادرتها للملكيات الخاصة .

ولم تدفع الحكومة عن تأميمات فبراير من عام ١٩٦٠ أو يونيو وأوائل يولية من عام ١٩٦١ على أسس اشتراكية . فلقد امنت الحكومة بنك مصر لتضمن المزيد من الاشراف والسيطرة على القطاع الخاص أثناء تنفيذ الخطة . وانتقلت الشركات التجارية وبيتها شركات مكابس القطن الى ايدى الملكية العامة لنفس السبب أيضا . واممت شركة اونوبيسات القاهرة لعدم كفايتها كما امنت الشركة الخديوية للبواخر لانها رفضت اطاعة اوامر الحكومة وتنفيذ تعليماتها ، ولم تبرر التأميمات التى حدثت قبل العشرين من يوليو من عام ١٩٦١ على أسس مذهبية الا تلك المتعلقة باستيراد الشاي والأدوية والمواد الطبية . وكانت وزارة التموين تفرض الاحتكار العام هذا بسبب استغلال الشركات الخاصة .

واخيرا توحى الطريقة التى سارت فيها الحكومة فى التأميم خطوة اثر أخرى ، مبتدئة بنك مصر ، ومن ثم بالاستيلاء على أكثر من نصف

(١) لا يمكن لاية بلاد تمر فى مراحل التحول الاشتراكي ان تبرز الآثار القويمة والسريية لاجراءاتها ، إذ ان هذه الآثار تحتاج الى سنوات طويلة . والمعروف ان الرخاء الاشتراكي على الجماهير فى الاتحاد السوفياتي لم تظهر واضحة الا بعد مرور نحو من أربعين عاما على قيام الثورة . ومع ذلك فهناك فروق واضحة بين أوضاع مصر قبل الثورة وبين أوضاعها اليوم .

(٢) يتجاهل المؤلف هنا ما تحقق حتى الآن من تحول فى أوضاع جماهير العمال والفلاحين الذين يؤلفون الاغلبية الغالبة للشعب ، مع ان اية نظرة منصفة تبين وجود تبدل كبير فى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

(٣) لا يعنى وجود اصول أو جذور لبعض القوانين والاجراءات انكار قيمتها أو اهميتها فى تحقيق الثورة الاجتماعية . (المرب)

راسمال ست وثمانين شركة ثم بالاسهام فى اسهم ١٤٧ شركة اخرى ، قبل الانتقال من نحو من عامين او ثلاثة اعوام فى بعض الحالات الى التأميم الكامل ، بأن الهدف الفوري للحكومة كان يتركز فى الاشراف والسيطرة اكثر من تركزه فى الملكية وتوزيع الثروة . واستنتج من هذا ان افول المشروعات الخاصة ، يمكن تفسيره بصورة اكثر صدقا ، واقل اضطداما ، بأنه مثل ذروة عملية تمثلت فى اتساع اشراف الحكومة على الاقتصاد كله ، اكثر من تمثلها فى ثورة اجتماعية توحى بها مذهبية مجيدة .

الأشراف الاقتصادى فى مرحلة اقتصاد حرية المشروعات

١٩٥٢ - ١٩٥٧

ولكن اشراف الدولة على القطاع الخاص لم يسر سيرا ثابتا ومتدرجا فى طريق الاتساع والامتداد منذ وقعت ثورة عام ١٩٥٢ ، وانما سار فى خطوات جادة وسريعة بين فترة وأخرى . وكانت الحكومة حتى قبل عام ١٩٥٢ ، قد قامت بحملات مفاجئة ومهمة على استقلال منتهى القطاع الخاص ، وكان العهد البائد قد اظهر بعض الاستعداد لتشجيع التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعى . ويمكن القول بأن عهد الثورة واصل فى بعض مجالات السياسة الاقتصادية ، وان كان بمزيد من التصميم والحيوية السير فى نفس الخط الذى كان العهد السابق قد بدا السير فيه ، كما ان اعادة توجيه السياسة الاقتصادية المصرية بشكل واضح وملحوس لم يحدث فى عام ١٩٥٢ وانما حدث بعد حرب السويس فلقد الزم العهد الجديد بعد تلك الأحداث الاقتصاد بالتخطيط الشامل الذى بدا فى يوليو من عام ١٩٦٠ ، ثم شرع على الفور فى تنفيذ برنامج طموح للتصنيع . ولقد ظهر كما سبق لى وبينت ، ان آثار هذا الالتزام على القطاع الخاص فى الصناعة والتجارة ، كانت واسعة النطاق ، وان لم يظهر مفعولها بعد كاملا فى قطاع الزراعة .

وبالرغم من أن وزارة الصناعة ، هى التى وضعت برنامج التصنيع لعام ١٩٥٧ ، وهى التى رسمت خطوطه ، فان الحكومة كانت تتوقع ولا ريب من القطاع الخاص أن يتعاون فى تمويل البرنامج وتنفيذه وإدارة الكثير فى مشروعاته ، ولذا حاولت توجيه الأموال الاستثمارية الى مخططاتها من طريق مضاعفة الرقابات على حرية القطاع الخاص واختياره . ولقد حدثت الحكومة مثلا من الاستثمار فى العقارات ، وعندما حاول البنك المركزى الحفاظ على النقد الأجنبى الشحيح لاستخدامه

في مشروعات خطة التنمية ، وجد مستوردو القطاع الخاص ومصدروه أنفسهم يعملون ضمن إطار من الأنظمة الدقيقة الصارمة والشاملة لـمجالات عدة . وزاد إشراف الدولة على سياسات القروض من المؤسسات المالية في ظل قانون المصارف والتسليف الذي صدر في عام ١٩٥٧ ، ونتيجة لمصر عدد من البنوك الأجنبية الرئيسية إبان حرب السويس وتمكنت الحكومة عن طريق المؤسسة الصناعية وبنك مصر من فرض ضغوطها الشديدة على مؤسسات القطاع الخاص لإرغامها على الاشتراك في مشروعاتها ، وقامت الحكومة في شهر فبراير من عام ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر ، لتضمن إلى قيام شركاتها بتنفيذ تعليماتها بصورة واضحة ومحددة .

وأصبحت الحكومة في عام ١٩٦٠ تتحمل المسؤولية الكاملة تقريباً عن تجميع رؤوس الأموال ، واقترحت أن تقوم بتنظيم غالبية المشروعات التي تضمنتها الخطة الخمسية لأعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٥ وتنفيذها . وكانت هذه الخطة شاملة إذ أنها حددت الأهداف التفصيلية لكل من القطاعين العام والخاص . وعندما شرع في تنفيذ الخطة في شهر يوليو من عام ١٩٦٠ ، كان القطاع الخاص لا يزال مصدر غالبية عائدات البلاد ، والنقد الأجنبي والمخزونات المحتلة ، وكان تقاعس مؤسسات هذا القطاع وإفراجه من تكييف صور الإنتاج والاستثمار والإذخارات لتصميمات التخطيط القومي ، يهدد برامج الحكومة الاستثمارية تهديداً خطيراً ، ويعرقل نجاح أهدافها الطموحة التي أعلنت عنها في مضائقة الدخل القومي في غضون الحقبة القادمة . ولكن بالرغم من أهمية هذا القطاع ، فإن للحكومة لم تقم بأية محاولة جديّة لاستشارة رجال الأعمال في مضمون الخطة أو لضمان تعاونهم معها في تنفيذ هذا المضمون ، وكان في الإمكان بالطبع منع منتجي القطاع الخاص من معارضة السياسة العامة . ولكن ظل انسجامهم الإيجابي مع توجيهات المخططين يؤلف مشكلة معقدة . يضاف إلى هذا أن الحوافز ، ووسائل الإقناع أثلا مباشرة لم تحقق النتائج الفعالة في الماضي ، ولكن التجارب مع المؤسسة الاقتصادية وبنك مصر ، أثبتت أن في الإمكان الإشراف على المؤسسات الكبرى على الأقل إذا كانت الدولة تملك فيها أسهما كافية ، تضمن لها تعيين غالبية ممثليها في مجالس إدارتها . وهكذا عندما حل عام ١٩٦٠ كان تأميم الملكيات المساهمة ، وتوسيع الرقابات على الزراعة والمشروعات الصغيرة الخطوة المنطقية التالية لحكومة التزمت بالتخطيط الشامل وطمحت إلى تنفيذ أهداف التنمية .

وإذا نظرنا إلى أقول حرية المشاريع ، عبر منظور رجعي الآن ، ووضعناه في إطاره الصحيح كخطوة في تنفيذ الالتزام بالتخطيط ، بات

في وسعنا أن نؤليه المزيد من الشرح والتفسير . فالتأميم والحد من حرية المبادرة الفردية في المجال الاقتصادي ، يؤلفان جزءا من العملية التي يقوم بها الحكم لتوسيع سيطرته وإشرافه على الاقتصاد . ولكن هذه الفرضية تخلق التساؤلات بدلا من أن تضع الردود عليها . ولكن ليس في هذا القول أي تصلب أو عناد ، فعندما وصل الضباط الأحرار إلى الحكم لم يكونوا قد التزموا بعد ، لا بالتخطيط المركزي ولا بتغيير أساس النظام الاقتصادي للإنتاج ، وكانت أعمالهم وأقوالهم الأولى تشير على النقيض من ذلك إلى أنهم كانوا يؤيدون فكرة محاولة دفع الرأسماليين إلى العمل ، ولو استثنينا قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ ، رأينا أن سياستهم الاقتصادية بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ يمكن أن توصف بأنها سياسات ليبرالية اقتصادية مستقيمة . ولكن تحليل التبدلات التي وقعت في التنظيم الاقتصادي المصري يحتم علينا أن نتساءل عن أسباب إعادة توجيه هذه السياسة باتجاه آخر بعد حرب السويس ، وعن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الخفية التي فرضت على العهد أن يتحمل المزيد من المسؤولية عن التنمية . يرى ما الذي دفع الحكومة بعد تجربة قصيرة لمدة أربع سنوات إلى التخلي عن قناعتها بأن في الإمكان العودة بتقديم البلاد الاقتصادي بوجه عام إلى مبادرة المشروعات الحرة والإيمان بأن التخطيط الشامل الذي ينقله قطاع عام متوسع ، وتشرف عليه رقابات صارمة تشمل المزارعين ، هو الطريق الأمثل ؟

وبالرغم من أن مشكلات مصر الاقتصادية لقيت من الحكم الجديد عناية أكبر من تلك التي كانت تحظى بها من العهد البائد ، فإن التنمية لم تكن تحتل المنزلة الأولى من عناية الضباط الأحرار في السنوات الأولى من حكمهم ويبدو أن عنايتهم الأولى كانت تنحصر في ترسيخ دعائم الثورة ، وخلق نظام سياسي جديد واجلاء قوات الاحتلال عن منطقة القناة ، وعلاقات مصر الخارجية مع السدول الأجنبية (١) ، ولم يشرع الاقتصاد في احتلال مكانة كبرى في عنايتهم إلا بصورة متدرجة . فعندما حمل الضباط المسؤولية الكاملة عن الرخاء القومي ، اتضح لهم الحاجة إلى إزالة الفقر المفرع الذي يعاني منه مواطنوهم ، ولا شك في أن العهد المتطلع إلى التأييد الكامل وجد أن من الضروري أن يوجه المزيد من اهتمامه إلى سعادة الجماهير ورخائها . وكانت جميع الدول والوكالات الدولية قد اظهرت في حقبة الخمسينات عناية أكبر من تلك التي كانت تبديها في الماضي ، بمشاكل الفقر ، ولم تبق الا قلة من القادة السياسيين في العالم ، بعيدة عن هذا الضغط العالمي ، وعن الرغبة العظيمة في رفع المستويات المعيشية لشعبها . يضاف إلى هذا ان قادة

(١) كتاب لاليفكوبس - نفس المصدر - الفصول ١٥ و ١٦

الثورة في تشداتهم لسياسة اللا انتحياز والاستقلال في العلاقات الدولية تأثروا بمزايا السير في طريق الاكتفاء الذاتي . واتضحت لهم في عام ١٩٥٥ صورة اعتماد بلادهم اقتصاديا على العالم الخارجى في الحصول على السلاح ، كما اتضح لهم تعرضهم لخطر العقوبات الاقتصادية ابان العدوان الثلاثى (١) . وثبت لديهم ان تنوع الصادرات وتنمية الموارد المحلية لانتاج الصلب والسلاح والمنتجات الهندسية ، والمعدات الانتاجية الاساس القوى والدائم لاستقلال بلادهم استقلالاً اصيلاً وصادقاً .

وانتهت حرب السويس والاحداث التي احاطت بها اخيراً كل الآمال التي كانت تساور قادة الثورة في اجتذاب مقادير كبيرة من المساعدات الغربية ومن رؤوس الاموال الأجنبية الى مصر . وكانت السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية حتى عام ١٩٥٦ في موضوع الأعمال الداخلية تعكس الى حد ما اهتمام قادة الثورة ببعث الطمأنينة في نفوس الحكومات الغربية والمستثمرين الغربيين بصدد استمرار الاستقرار في الاقتصاد المصرى (٢) . وكان من بين الاجراءات التي اتخذوها الساج للمستثمرين الاجانب ، بتصدير ارباحهم من رؤوس أموالهم المستثمرة في مصر ، وتعديل قانون كان قد صدر في عام ١٩٤٦ يقضى بمنع الاجانب من ملكية ما يزيد على ٤٩ في المائة من أسهم أية شركة مصرية (٣) . ولكن بالرغم من كل هذه الاجراءات المرفية فلقد ظل تدفق رأس المال الاجنبى على مصر بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٦ نافها لا يكاد يذكر (٤) . وجاء تأميم شركة قناة السويس وعقد صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا ومصادرة ممتلكات البريطانيين والفرنسيين في مصر ، فجعلت أية محاولة من جانب الحكومة لتبديد مخاوف الغربيين من سياسيين واصحاب أموال ، غير مجدية . وهكذا خسر رجال الأعمال المصريون ضماناً كانت تمنع الحكومة من التدخل نتيجة الحاجة الى اجتذاب رأس المال الاجنبى .

ولم يكتف قادة الثورة بعد حرب السويس بايلاء التنمية الاقتصادية الأولية في اهتمامهم ، بل ان سياساتهم اخذت تبين انهم فقدوا كل لفة في قدرة القطاع الخاص على تحقيق التقدم الاقتصادى بسرعة ووفق الخطوط المطلوبة . وهكذا بدأت الدولة في انتزاع حريات القطاع الخاص ، وفي استثمار أموالها في مجالات من النشاط كانت متروكة

(١) أكد الرئيس عبد الناصر في خطاب القاه في عام ١٩٥٩ ان حرب السويس دفعت المصريين الى مزيد من الاعتماد على انفسهم .

(٢) البورس ايجيپسيان عدد اول مايو ١٩٥٤ و ٢٦ مايو ١٩٥٥

(٣) المظاهر الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة . الذى القانون الجديدواعيد

القانون القديم عام ١٩٥٨

(٤) كتاب مصر في طريق التنمية . تأليف م. مستر (١٩٦٢) ص ٢٠٧

من الناحية التقليدية للراشماليين ، ثم ما لبثت الحكومة ان قامت بمحاولات تحمل طابع الاصرار والتصميم لتوجيه الاستثمارات الخاصة في اتجاهات تصادق عليها الحكومة . ولا شك في أن موقف القطاع الخاص من النداءات الوطنية التي وجهتها الحكومة الى رجاله ، ومن الحوافز الكثيرة التي قدمتها الحكومة اليهم ، ابان مرحلة حرية المشاريع في العهد النوري ، كان الدافع الى اعادة توجيه هذه السياسة . وبالرغم من أن الحكومة تبنت مشروعات طموحة في المجال الزراعي لتمثل في استصلاح الاراضي في الوادي الجديد ، وفي مشروعات السد العالي فان تأكيدها في مجالات التنمية ظل متجها الى التصنيع . وكانت الحكومة رغبة منها في تشجيع الاستثمارات الخاصة على العمل في القطاع الصناعي قد زادت في التعرفة الجمركية ، وخفضت الفوائد ، واصلحت قانون الشركات ، وزادت من ارباح هذا القطاع عن طريق مجموعة من الوسائل المالية والتقنية التي ابتكرتها ، وكانت الحكومة تضيق نطاق التعامل بالنقد الاجنبي وتحرص كل الحرص على استخدام ما يتوافر لها منه في اهداف التنمية ، وشرعت الدولة في تنفيذ برنامج واسع لتجميع رؤوس الاموال ، لتحسين كل شطر من الهياكل الاساسية لاقتصاد البلاد ، وكان قادة الثورة ياملون في أن القطاع الخاص ، اذا توافرت له الحوافز الصحيحة سرفع من معدلات الاستثمار ولا سيما في القطاع الصناعي ، ولكن ماحققه القطاع الخاص والمستثمرون من تجاوب ظل من وجهة نظر الحكومة مخيبا للامل .

وتشير الادلة الاحصائية المتفرقة والغامضة الى حد ما التي تتوافر لدينا الآن الى أن المعدل المطلق لتجميع رؤوس الاموال الثابتة للقطاع الخاص بعد عام ١٩٥٢ ، ظل بصورة مستمرة وواضحة اقل من معدل السنوات الاربع التي سبقت الثورة (١) . ولعل من المؤسف نظرا للعديد من الحوافز التي كانت تهدف الى تشجيع التصنيع أن لا توجد ارقام يمكن استخدامها لتقدير الاستثمارات الخاصة في قطاع الصناعة ، ومع ذلك فان الاحصاءات تبين انه باستثناء سنة واحدة وهي عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، كان مجمل الاستثمارات الصناعية من عامة وخاصة قد ارتفع ارتفاعا طفيفا قبل عام ١٩٥٧ (٢) . ولقد استهجن البنك الاهلي والتقارير

(١) يظهر الجدول رقم ١٤ أن تجميع رؤوس الاموال الثابتة في جانب القطاع الخاص للعوام ١٩٤٨ - ١٩٥١ كان في معدل سنوي يعادل ١١٢ مليون جنيه ، وهذا المعدل بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٦ الى ٧٧ مليونا .

(٢) راجع الجدول رقم ١٢ . وكان الارتفاع في استثمارات الحكومة لعام ١٩٥٥ و ١٩٥٦ المسؤول عن ارتفاع الاستثمارات كلها . النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي - العدد (٢٩٥٧) ص ٢٥٧ .

الأخرى ، دائما الحركة البطيئة التي تميز بها الاستثمار في الصناعة في السنوات الأولى من الثورة ، وهناك ما يبيد آخر لهذا الاستهجان يبدو في ارقام الزيادات السنوية الصافية في رأس المال القانوني للشركات الصناعية المساهمية ، وهي زيادات لم تظهر اذا استثنينا عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ الا ميلا طفيفا الى الارتفاع بعد عام ١٩٥٢ (١) . ولعل ما يبدو بصورة مؤكدة أخيرا من احصاءات الاستثمار ، هو أن الحجم المتزايد للأموال الاستثمارية انساب بصورة مطلقة الى المجال العقاري بعد الثورة (٢) . فبالرغم من القيود التي وضعت على الإيجارات في عام ١٩٥٦ واصل الاستثمار في ابنية الاسكان ارتفاعه حتى عام ١٩٥٩ ، مما يؤكد نظرية الدكتور حمدي في أن الطبقة الرأسمالية المصرية كثيرا ما أظهرت عزوفا واضحا عن الاستثمار في الاسهم الصناعية (٣) .

ولا شك في أن تقاعس الاستثمارات الخاصة عن التجارب بحساسة مع حوافر الحكومة وتشجيعها يعتبر من العوامل المهمة التي أدت الى النقص في منجزات الاقتصاد المصري في السنوات التي أعقبت قيام الثورة . فلقد كان معدل الزيادة السنوية في مجمل الانتاج القومي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٢ نحو ٤٤ مليون جنيه ، ثم هبط هذا المعدل بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٧ الى نحو ٢٧ مليوناً . ولو شئنا تفسير هذه الأرقام بطريقة أخرى ، فإن معدل الزيادة في الانتاج القومي ابطأ في سيره من معدل سنوي يعادل ٣٥ في المائة في السنوات الأخيرة من العهد البائد الى ٢٠.٦ في المائة بعد الثورة ، وكان معدل الزيادة في عدد السكان في الفترة التي تلت الحرب قد ارتفع من ٢٥ الى ٢٩ في المائة في السنة ، ولذا فإن هذا البطء في معدل الزيادة السنوية في الانتاج القومي مثل نقصا في معدل دخل الفرد بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٧ (٤) .

وبينت الاحصاءات التي نشرها البنك الأهلي بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٦ أن انتاج المحاصيل الزراعية قد فشل في أن يظهر أي اتجاه الى التصاعد (٥) . ولم تؤد الجهود التي بذلتها قيادة الثورة قبل حرب

(١) الجدول رقم ١٥ - وكانت الاموال العامة هي المسؤولة عن زيادة الاستثمار - المشرة الاقتصادية للبنك الأهلي العدد الثاني (١٩٥٧) .

(٢) اتحاد الصناعات المصرية - الكتاب السنوي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ . من ٢٥ .

(٣) كتاب حمدي - نفس المصدر - من ١٥٧ .

(٤) تظهر هذه الأرقام في مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٣٣٥ .

(٥) راجع الجدول رقم ١٩ . لا تشمل الأرقام المحصولات الحيوانية .

السويس لرفع المحاصيل أو لتوسيع الرقعة الزراعية الى اية آثار واضحة على حجم انتاج المحاصيل الزراعية . ويبدو ان نجاح هذه الجهود كان أكثر ترضية في مجال الصناعة ، اذ ان زيادة المعدل السنوي في الانتاج الصناعي كانت أعلى في السنوات التي تلت الثورة مما كانت عليه في العهد البائد وان كان المعدل السنوي لسرعة النمو في الانتاج الصناعي بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٧ قد هبط قليلا عما كان عليه بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٥ ، وواصل الانتاج ارتفاعا بعد الثورة ولكن بمعدلات سرعة أقل بالرغم من الجهود الهائلة التي قامت بها حكومة الثورة للاسراع في خطو التصنيع ، ويمكن القول بوجه عام ان مرحلة من الركود قد سادت .

ويمثل تقاصر القطاع الخاص من التجاوب بحماسة مع حوافز حكومة الثورة ونداءاتها قضية هامة ، لا يمكن شرحها دون دراسة مواقف الطبقة الرأسمالية المصرية ، وفي وسعنا على أي حال ، عرض بعض صور الأجواء التي وجد مستثمرو القطاع الخاص ورجال أعماله أنفسهم يعملون فيها بعد الثورة ، لتأمين بعض الاستهلاك ، لايضاح الرد على السؤال . ويمكن القول بوجه عام ان الجو السياسي والاقتصادي الذي ساد مصر بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٧ لايمكن ان يوصف بأنه مشجع على الاستثمارات الخاصة .

فلقد جاءت السنوات الاولى من الثورة متزامنة من الناحية الاقتصادية مع الهبوط السريع في الدورة التجارية ، وكانت دخول المزارعين واللاك المصريين قد ارتفعت لعدة سنوات بعد الحرب كنتيجة للارتفاع السريع في اسعار المواد الأولية في القطاع الخاص ، ولقدزتهم على شراء الخدمات والسلع بصورة متزايدة من الصناعة والتجارة المحليتين . وتجاوب الاستثمار في الصناعة والزراعة والتجارة والاسكان مع الحوافز التي ولدها تزايد الطلب العالمي على القطن المصري وتجدد التجارة الدولية بعد انتهاء الحرب . وقام الصناعيون باستبدال معداتهم المنسوخة أو الثالفة ، بينما تدفقت ايجارات الملاك وأرباح التجار على الملكية المقاربة نظرا لتدفق الناس على المدن وزيادة الطلب على الاسكان . ووصل الارتفاع في الدورة الاقتصادية لذروته ابان الانتعاش العالمي في الحرب الكورية في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، ثم ما لبثت الأوضاع ان تبدلت باتجاه مضاد لصالح مصر . وأدى الهبوط النسبي

(٣) كانت الزيادة في المعدل السنوي بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٥٢ نحو ٦.١ في المئة ثم ارتفعت الى ٨.٢ في المئة بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٧ . وكان معدل سرعة النمو بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٥١ نحو ٦.٣ في المئة وبين عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٧ نحو ٧.١ في المئة .

في الدخول الزراعية بعد ان سار جنباً الى جنب مع تصاعد معدلات نمو السكان ، الى تضاؤل التفاؤل في تحقيق مزيد من التوسع السريع يضاف الى هذا ان السياسات المالية والتقنية لمكافحة التضخم التي اتبعتها الحكومة الجديدة في السنوات الاولى من مجيئها الى الحكم لم تحقق شيئاً في مجال زيادة الطلب المحلي ، ووجدت الصناعة نفسها تملك طاقات معطلة (١) .

ولم يكن الجو السياسي ايضاً يدعو الى التفاؤل ، فلقد وقعت ثورة في النظام السياسي على أي حال في يوليو من عام ١٩٥٢ ، ولقد تسلم الضباط الأحرار زمام الحكم اثر سنوات من الاضطراب الداخلي والهجوم على الملكيات وانهيار الزعامة السياسية السابقة (٢) . ولا شك في أن طبقات الملاك ظلت تنتظر تقييم استقرار الحكم العسكري الجديد ، قبل أن تنامر بمخزراتها في استثمارات ثابتة وبطبيعة الهضم . وليس من العسير علينا أن نفهم حذرهما وخوفهما ، إذ قضت الثورة السنتين الأوليين في صراع مع الجماعات السياسية الأخرى ، لتثبيت دعائم الحكم (٣) . يضاف الى هذا ان أفراد الصغرة السياسية السابقة الذين ابعدوا أو اعتقلوا أو عزلوا سياسياً كانوا يرتبطون ارتباطاً وثيقاً لا مع كبار الملاك فحسب ، بل ومع الطبقة البورجوازية الكبيرة ، التي كانت تملك وتسيطر على معظم مجالات الصناعة والتجارة (٤) . وكان الضباط الأحرار في هذه الآونة يسيرون في سياسات تجارية قد تؤدي الى التدخل العسكري المباشر من فرنسا وبريطانيا . وراحوا في عام ١٩٥٥ يتعاونون السلاح من دولة شيوعية ، ثم مالبت مصر أن تعرضت في السنة التالية الى عدوان ثلاثي من فرنسا وبريطانيا واسرائيل (٥) .

وبالرغم من التأكيدات المتواليمة من رجال الثورة عن مستقبل المشروعات الحرة في مصر فإن رغبتهم في تجربة القطاع العام في البلاد وتصريحاتهم المتطرفة من آن الى آخر ، قد اثارنا القلق لدى طبقة رجال الأعمال التي ظلت تعيش حقبة كثيرة في جو من حرية المشاريع ، كما ان الإصلاح الزراعي لابد وان يكون قد قلل من عزيمية الملاك على تحسين ممتلكاتهم ، بل وادى الى خلق آثار نفسية غير مشجعة عند المستثمرين

(١) ملحق المجلة - السياسة الاقتصادية المصرية عن الانتاج الصناعي - يوليو

١٩٥٧ وتقرير الهيئة التجارية البريطانية ص ٢٢ - ٢٩

(٢) صفوان - نفس المصدر ص ١٨٥ و ص ١٦٤ و ص ٢٠٠ - ٢٠٥ .

(٣) فاتيكيوتيس - نفس المصدر الفصل الرابع ويولوك الفصول الثلاثة الأولى .

(٤) مصر عبد الناصر - ريانز ص ٧٧ و ص ٨٤ .

(٥) كرميائز - نفس المصدر ص ١٤٧ - ١٥٤ .

في مجالات الاقتصاد كلها . فلقد أدى الإصلاح الزراعي بشكل ملحوظ إلى خفض حصة مجموعة كانت تنزع دائما إلى الادخار والاستثمار في الدخل القومي . وقد لا نستطيع تعيير التأثير الذي خلفه الإصلاح الزراعي بدقة ، وإن كان من المنطق والمعقول أن نقول أن الإصلاح ترك آثارا ضارة بتجميع القطاع الخاص لرؤوس الأموال ، على المدى القصير على الأقل (١) .

وقال الرئيس عبد الناصر : إن الثورة إذا كانت تنتظر نهضة صناعية ، عن طريق عروض الجوافر المالية والمادية فإن آمالها تعتبر لا واقعية (٢) . فلقد جربت الحكومات السابقة سياسات مشابهة طيلة حقبة عدة ، كما أن أي مزيد من التعريفات الجمركية ومن القروض البخسة الفائلة ، ما كان ليخلق فرقا كبيرا في القرارات التي يتخذها المستثمرون ورجال الأعمال ، بينما كان في مكنة التجارب التي مرت بها البلاد الأخرى ، أن تبين الحكومة أن تخفيض الضرائب على الدخل والأرباح يعتبر حافزا ضعيفا في المراحل الأولى للتنمية الصناعية ، إذ يكون معدل مردود رأس المال قبل الاستيفاء الضريبي وبغده غير مرتفع على أي حال ، كما أن الإعفاءات الضريبية لاتفيد في مجال إعادة الاستثمار إلى المؤسسات التي تحقق أرباحا عالية (٣) .

ولم يكن في وسع رجال الثورة أيضا أن يتوقعوا في برامجهم التي أجادوا الإعلان عنها لتحسين الهياكل الأساسية للاقتصاد ، أن تحفز الاستثمارات الخاصة على ممارسة النشاطات الإنتاجية المباشرة . ولقد ارتفع الإنفاق العام على الطرق والسكك الحديدية والطاقة المحركة وتسهيلات الري بصورة مستمرة منذ انتهاء الحرب ، وقامت الحكومة الجديدة بالتوسيع والإسراع في تنفيذ الخطة الخمسية التي كانت حكومة العهد البائد قد أعدتها في عام ١٩٤٧ (٤) . يضاف إلى هذا أن مصر لم تكن مفتقرة إلى رأس المال الاجتماعي ، كما أن الوضع في البلاد الفقيرة الأخرى ، وكان اشتراكها الطويل في سوق القطن الدولية قد أدى إلى خلق نظام حسن التطور للنقل ، ولوليد القوة المحركة والتنظيم المالي ، وبالرغم من ضرورة ادخال تحسينات على هذه التسهيلات ، فإن مثل هذه

(١) مقال الفينيني عن الآثار الاستثمارية للإصلاح الزراعي في مجلة مصر العامرة ٤

لعام ١٩٥٤ ص ٢ - ص ٢٥ .

(٢) اليورس اجيبان عدد ٢٦ مايو ١٩٥٥ .

(٣) مقال من تصنيف جوز الهند القريبة لدبليو لويس في المجلة الاقتصادية

لنطقة الكاريبي مايو ١٩٥٠ .

(٤) تقرير المجلس النائم لتنمية الإنتاج القومي العام ١٩٥٥ ص ٢٥٧ - ص ٢٦٢ .

و ص ٢٤٢ - ص ٤٠١ .

التسهيلات لم تكن لتحقيق نتائج اقتصادية ضخمة ، لتبيع عادة من خلق الهياكل الرئيسية للاقتصاد في البلاد الفقيرة .

ومنت النهضة الصناعية للمعهد الجديد ، توجيه الاستثمار الى مسالك جديدة ومعقدة في المجال الصناعي ، ولقد بينت في تحليلي في الفصل الاول من هذا الكتاب ان الخطة التي تبناها رجال الثورة للنمو الصناعي كانت تستند ايضا الى فهم سليم للتطورات الماضية والامال المقبلة في تصنيع مصر .

ولانت الصناعة المصرية قد اكملت في مستهل الخمسينات ما يمكن تسميته بالمرحلة الاولى للتصنيع ، وتستعويض اية دولة تسير في طريق التصنيع في هذه المرحلة عن معظم مستوردياتها المصدمة ، بمنتجات بديلة من الصناعة المحلية ، وتمنع الصناعات الاجنبية المنافسة عادة في هذه المرحلة بتعرفة جمركية عالية او بوسائل وقائية اخرى ، وتسيطر بعض الصناعات كالنسيج والملابس الاحذية والمواد الغذائية المصنعة والادوات المنزلية والاثاث على السوق المحلية ، ولكن معظم هذه الصناعات لا تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة ، اذ انها تستخدم في العادة اساليب انتاجية بسيطة نسبيا ، وهي تستند الى المواد الأولية التي تحصل عليها عادة من القطاع الزراعي المحلي ، ويقوم المستوردون بالبحث عن اسواقها وتركيز هذه الاسواق لها .

وبالرغم من بساطة هذا النموذج الا انه يركز الاهتمام على مظاهر بارزة في التنمية المصرية ، ولقد غدت تصنيع منتجات النسيج والمواد الغذائية والمشروبات الروحية والاحذية والسجائر والمنتجات الجلدية سيره منذ عام ١٩٣٠ عندما تمكنت مصر لأول مرة في ممارسة السيطرة الذاتية على تعرفاتها الجمركية وفرض السياسة الحامية للصناعة المحلية وساعدت الحرب المالية الثانية الصناعيين المصريين ايضا بابعاد السلم الاجنبية عن مصر ، وازيادة الطلب على الصناعات المصرية اوجود قوات الحلفاء فيها واستهلاكهم لها .

وتحققت التنمية السريعة في صناعات السلع الاستهلاكية بعد ان حفرتها التعريفات الجمركية واوضاع الحرب ، وقد سارت جنبا الى جنب مع هبوط حصة السلع الاجنبية المنافسة لها في مجموع الاستهلاك واهل سوء الحظ ان المعلومات المتوافرة ليست كافية لرسم صورة لعملية استبدال المستوردات بالصناعات المحلية البديلة ، ولكن الارقام الجزئية والمعروفة التي نشرت تعرض جزءا من الصورة . فلقد استوردت مصر في عام ١٩٣٢ نحو ٢٢٥٠٠ طن من المنسوجات القطنية ثم هبطت الكمية بعد ثماني عشرة سنة الى خمسة آلاف طن . وارتفع في نفس المدة الزمنية انتاج غزولات القطن من ثلاثة آلاف الى خمسين ألف طن ،

كما ارتفع انتاج النسيج من ٩٢ مليون متر في عام ١٩٢٨ الى ٢٢٥ مليوناً في عام ١٩٥٠ . وهبطت مستوردات الصابون بنسبة ٤٤ في المائة في حقبة واحدة بينما ارتفع الانتاج المحلي من هذه السلعة بنسبة ٥٥ في المائة . واستوردت مصر في عام ١٩٢٨ نحواً من ٢٥١ ألف طن من الاسمنت ، ولكن مصر عادت بعد عشر سنوات فلم تستورد طنّاً واحداً من هذه المادة (١) وتظهر مقارنة ارقام الاستيراد للحبوب والخضروات المعلبة وزيت الطبخ ودهونه ، والسجائر والمشروبات في عامي ١٩٢٠ و ١٩٥٠ هبوطاً في مشتريات المواد الغذائية المصنعة في الخارج (٢) . ويقول الأستاذ بونية ، ان الصناعيين المصريين كانوا يسدون في عام ١٩٢٩ جميع المتطلبات المحلية من السكر والكحول والسجائر والحبوب المطحونة والزجاج الاحدية والاسمنت والصابون والاثاث (٣) .

ويبدو ان مصر حققت في اواسط القرن وبعد حقبتين من التنمية المحاطة بالحماية اكتفاءها الذاتي من المواد الغذائية المعلبة التي ينتجها قطاعها الزراعي ومن صناعات غزل القطن ونسيجه . وسيطرت الأغذية والمشروبات والسجائر والمنسوجات على الصناعة . ومع ذلك ظلت الصناعة لا تسهم الا اسهاماً قليلاً في الانتاج القومي او في تشغيل العمالة ، اذ ان الانتاج ظل يوجه الى السوق المحلية ولم يكن يصدر الا اقل من عشرة في المائة من الانتاج الصناعي ، ومعظمه من غزولات القطن ونسيجه . ولكن مصر على النقيض من بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر ومن هونغ كونج في ايامنا هذه لم تتمكن كما يبدو من الاستئثار بحصة كبيرة من التجارة العالمية في المنسوجات الرخيصة . ولم يكن الاقتصاد المصري مجبواً ايضا بتلك المهارات والوارد التي تستطيع انتاج السلع التي تحظى بطلب متزايد وسريع في الأسواق العالمية (٤) . وكان لابد من العثور على منافذ محلية لتصريف المنتجات الصناعية المصرية ، ولكن حجم السوق المحلية ظل صغيراً نسبياً ومعتمداً على مستويات الدخل المنخفضة . ولما كانت الصناعة قد ظلت تمثل قطاعاً صغيراً في الاقتصاد ، فان الآثار المضاعفة للاستثمار الصناعي ما كانت لتزيد في الطلب على السلع المصنعة زيادة كبيرة . وكانت جماهير السوق

- (١) النشرة الاقتصادية للبنك الاعلى - العدد الثاني - (١٩٥١) ص ١٦ - ص ١٨ .
- (٢) مديرية الإحصاءات العامة . الأرقام السنوية للتجارة الخارجية لعامي ١٩٢١ و ١٩٥١ .
- (٣) الدولة والأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط لبي بونية (١٩٢٨) ص ٢٩٧ .
- (٤) « تحليل الميزان التجاري وصادرات القطن في مصر » لبي بونج (١٩٥٨) مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ٧ و ٩ .

للصناعات الاستهلاكية تتألف من غالبية الأسر المصرية التي كانت تحقق موارد معيشتها في الزراعة ، ولذا لم يكن في وسع السوق أن يتوسع إلا إذا هبطت أسعار السلع المصنعة ، أو إذا ارتفعت الدخول كنتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية في الزراعة ، كنتيجة لارتفاع في أسعار المادة الرئيسية للإنتاج المصري وهي القطن الخام في الأسواق العالمية ، ولكن لم يكن من المحتمل للأسباب التي شرحناها في الفصل الأول أن تتغير الطاقة الإنتاجية في الزراعة أو في الصناعة تغيرا واضحا في المدى القصير ، كما لم يكن في وسع الحكومة المصرية في عام ١٩٥٢ أن تتوقع منطقيا تحسنا ضخما في أوضاع البلاد التجارية .

وسمع ماثوقه مجلس التخطيط القومي ، فقد كانت الطريقة الواضحة الوحيدة تتمثل في استبدال المستوردات بالسلع المصنعة محليا ، ولكن هذا الاستبدال لم يكن ليتحقق في السلع الاستهلاكية البسيطة ، إذ أن صناعاتها كانت قد وصلت ذروتها ، ولكن في تنمية الصناعات البديلة للسلع الاستهلاكية الدائمة المستوردة ، والسلع الانتاجية الوسيطة والمعدات الانتاجية الكبيرة . وتظهر الإحصاءات التجارية السنوات الأولى من حقبة الخمسينات ، أن احتمالات تحقيق استبدالات أخرى للاستيراد في هذا المجال ، كانت كبيرة ، ثم جاءت أسباب أخرى كثيرة ، تدعو إلى تبني الحكومة لهذه الخطة ، فلقد كان من الواضح أن هناك سوقا محلية لهذه السلع ، وأن في الإمكان تقصي احتمالات توسعها في المستقبل ، وكان العجز المتزايد في ميزان المدفوعات يستدعي علاجا سريعا عن طريق تحويل الموارد إلى إنتاج سلع محلية في مصر ، إذ أنها لم تعد قادرة على شرائها من الخارج . يضاف إلى هذا أن بقاء قطاع السلع الانتاجية صغيرا ، يؤدي إلى بروز مشاكل سريعة تواجه برامج التنمية وهي تتمثل في زيادة المستوردات ، وإذا عرفنا أنه كان هناك ارتفاع في أسعار مبادلة العمالة بالتقدي الأجني ، فإن المردودات الاجتماعية من استبدال المستوردات بالمصنعات المحلية ستكون أرفع كثيرا من اللجوء إلى استخدام الموارد لتشجيع تصدير المنتجات الأولية المعرضة لهبوط أسعارها في الأسواق العالمية ، وأدى ارتفاع الإنفاق العام على تحسين الهياكل الرئيسية للإنتاج وتوسيعها وعلى شراء السلاح ، إلى عدم خلق أقصى حد من الحوافز للصناعة المصرية ، إذ أن نسبة عالية من إنفاق الحكومة كانت تبرز في صورة مستوردات ، وكان تكوين الطاقة الإنتاجية لسد متطلبات الدولة المتوقعة يمثل مجالا واضحا لتوسيع الصناعة ، وأخيرا فإن نشر الصناعة الثقيلة سيؤدي في الغالب إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات أخرى من الاقتصاد . فلقد أدى قيام صناعة الحديد والصلب ، إلى زيادة

المشتروات من الطوب والطلب على خدمات الكهرباء والنقل ، كما أمن وجود منفذ محلي كبير لمجموعة من المنتجات المعدنية ، وأدى قيام مشروع الاطارات الى مزيد من شراء القطن والكتان من المزارعين المصريين . وتوقع مجلس الانتاج القومي ان تقيم الاستثمارات الجديدة ، آثارا متدودة الى الخلف والأمام في الصناعة المصرية مع الارتباط في نفس الوقت مع القطاع الزراعي (١) .

وسرعان ما أدرك قادة الثورة ان من واجب الدولة ان تبادر فوراً الى تسلم زمام القيادة في اقامة الصناعات الجديدة ، ولذا فقد الفوا مجلس الانتاج القومي ليضع المخططات لمشروعات بعض القطاعات الصناعية كالصلب والكيمائيات والمعدات الكهربائية ومعدات السكك الحديدية واطارات السيارات والصناعات البترولية وأكياس الخيش . ولينفذها . وكانت سياسة المجلس تهدف ولا شك الى ربط رأس المال الخاص بهذه المشروعات كلها ، ولكن بالرغم مما قدمته الحكومة الى القطاع الخاص من حوافز ومشجعات ، وما وجهته اليه من نداءات ، فان استجابة مستثمريه ، واسهام رجاله في مواجهة هذا التحدي الجديد في عهد صناعي جديد خلفه المجلس ، ظلا تافهين للغاية ، ويبدو ان الحكومة وجدت حوافز قوية وراء نمو قطاع السلع الانتاجية بعد الثورة . فلقد تحققت معظم المشروعات الجديدة على ايدي مجلس الانتاج القومي ، ويتصميم منه . وقام المجلس نفسه باجراء المفاوضات مع الشركات والحكومات الأجنبية للحصول على القروض والمعدات والمشورات الفنية اللازمة لاقامة هذه الصور الجديدة والمعقدة والباعظة التكاليف للصناعة ، وكان المجلس هو الذي يجري ترتيباته ايضاً مع البنك المركزي ليرصد مخصصات النقد الأجنبي ومع البنك الصناعي للحصول على القروض ومع وزارة الخزانة لتحقيق الاعفاءات الضريبية ولا نعرف الا القليل عن طريقة تمويل هذه المشروعات الجديدة ، وان كانت الدلائل تشير الى ان تمويل صناعات الصلب ومعدات السكك الحديدية والأسلاك والكابلات الكهربائية والأسمدة الكيماوية والجوت ، يتم من موارد الدولة واسهامها في التمويل المحلي (٢) ، يضاف الى هذا ان الدراسة التي قام بها المصرف الصناعي تبين ان الحكومة أمنت ٧٤

(١) تبرز الأدلة على صحة التصنيع المصرية في تقارير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي وفي كتاب « الصناعة بعد الثورة » ص ٩ - ١٠ و ٦٠ - ٦١ و ١٠١ - ١٠٧ .

(٢) تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي - ١٩٥٥ - ص ٢ و ١٧٤ - ١٧٦ و ١٨٦ و ١٩٩ و ٢٠٢ وكتاب المظاهر الاقتصادية في الجمهورية العربية ص ١٢ و ص ٤٨ - ٤٩ والكتاب السنوي لعام ١٩٥٩ ص ١٦٠ و ١٦٢ و ١٦٥ .

في المائة من رأس المال المستثمر في الشركات المساهمة العاملة في الصناعة الثقيلة والتي تم تأسيسها بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٨ ، وتقول نفس هذه الدراسة أن مستثمر القطاع الخاص كانوا يؤثرون بوجه عام استثمار مدخراتهم في الشركات المعنية بإنتاج المواد الغذائية أو النسيج (١) .

وأصبح رجال الثورة عن طريق عملهم في مجلس الإنتاج القومي على اتصال مباشر بطبقة المستثمرين ورجال الأعمال ، ولا شك في أن هذا الاتصال أدى إلى إدراكهم صعوبة اقتناع أفراد هذه الطبقة بالخروج على الصور التقليدية والعميقة الجذور للاستثمار ، يضاف إلى هذا أن تجربتهم في تخطيط المشروعات الجديدة وإدارتها ، تزايدت ، كما ازدادت ثقتهم بالقدرة على الشروع في مزيد من الخطط الطموحة لإقامة مشروعات للدولة .

ولو شئنا انصاف القطاع الخاص لقننا أن الصورة الجديدة للصنيع كانت تتطلب إقامة مشروعات تحتاج إلى معارف إدارية وفنية تختلف في نوعها عن المعارف المتوافرة لدى أولئك الذين أداروا الشركات الصناعية للنسيج والمواد الغذائية المحفوظة ، حيث يتميز الإنتاج ، كما تتميز أساليبه بالبساطة ، فصانع الصلب مثلا أكثر صعوبة من محالج القطن أو مصانع المربي ، وتحتاج صناعات السلع الانتاجية إلى عدد أكبر من المهندسين والكيميائيين وغيرهم من التقنيين لكل فرع من فروع الإدارة ، كما تحتاج إلى خبرات كانت شحيحة في مصر المعاصرة ، وكان حجم الإنتاج لأسباب اقتصادية وتقنية كبيرا ويتطلب هذا استثمار رؤوس أموال ضخمة ، ولم تكن الفرص لإجراء تجارب حذرة وعلى نطاق ضيق متاحة في الصناعات الجديدة ، وكان المستثمرون يرون أن الفترة التي لابد من اقتضاها في هذه الصناعات قبل تحقيق أي دخل طويلة ، وأن العائدات قابلة للثقل ، بل وأكثر ثقلها منها في الصناعات الاستهلاكية ، وبالرغم من أنه كانت للقطاع الخاص تجارب محددة من الصناعة الثقيلة ، إلا أنها لم تكن كافية لتنمية هذه الصناعة بمعدلات سريعة تكفي للانصراف عن الحاجة إلى أسهام الحكومة في تخطيط المشروعات الجديدة وتمويلها .

ومع ذلك فإن المستثمرين ورجال الأعمال من القطاع الخاص هم الذين كانوا مسؤولين عن التقاعس عن الشروع في ثورة صناعية ثانية . ويمكن أن توصف جهودهم في تنمية صناعات النسيج والمواد الغذائية

(١) كتاب « تمويل الصناعة في الخطة الخمسية » ١٩٦١ من ٥ - ٦ لحسن رياض .

بأنها نشيطة وجديرة بالتقريظ . ولكنهم بدوا غير قادرين على التقدم في أداء المهمة الأكثر صعوبة في إقامة صناعة ثقيلة ، ويمكن ، إذا لم نقم بدراسات اجتماعية صحيحة ، أن نجد عددا من الأسباب الفرصية لافتقارهم الواضح إلى المبادرة والمجازفة .

وفي وسعنا أن نقول أولا أن الطبقة المصرية المستثمرة ظلت صغيرة (١) . ويقول حسن رياض إن ملكية رأس المال الصناعي ، كانت متركزة إلى حد كبير في أيدي أقلية صغيرة من الأسر ، لم تكن قد نمت كما نمت نظيراتها في أوروبا من فئات أصحاب الحرف وصغار التجار وممتلئ الأعمال الكتابية ، وإنما نمت من الطبقة الأرستقراطية نفسها . فلقد نمت الرأسمالية المصرية من المجموعات الفنية في المجتمع المتصلة اتصالا وثيقا برأس المال الأجنبي ومشروعاته . وهي لم تنشأ بقوة دينامية متحركة من الطبقات الدنيا في التركيب الطبقي ، ولا شك في أن هذه الحقيقة قد تساعدنا على تفسير ما ميزت به من نزعات محافظة ، ومن عزوف عن المجازفة خارج إطار ضيق من الصناعات الثابت ربحها (٢) وكانت تؤثر التعامل في الأرض والعقارات والصناعات مرتبة إدارتها حسب هذا الترتيب (٣) . وظهر المستثمرون في القطاع الصناعي تعلقا محافظا بالصورة التقليدية في الصناعة ، كما اظهروا ميلا ملحوظا إلى دعم المشروعات التي تعطي أرباحا سريعة (٤) .

أما بالنسبة إلى رجال الأعمال والمديرين فقد كانوا أيضا يمثلون جماعة مترابطة صغيرة ذات جذور حديثة . فلقد كان معظم رواد الصناعة في مصر من الأوروبيين . ولكن ظهرت في فترة ما بين الحربين طبقة من رجال الأعمال المصريين من بين التجار والملاك ، راحوا ينجحون في تقليد المجازفات الرائدة التي قامت بها المشروعات الأجنبية في حوض وادي النيل . وفي أواسط القرن الحالي ، كان المصريون هم الذين يملكون ويديرون معظم المؤسسات الصناعية في البلاد . وبالرغم من أن كفاياتهم الفنية لم تكن كبيرة إلا أنهم كانوا يملكون الكثير من الخبرات التجارية وكانوا يؤثرون حتى الأرباح المالية مهما كانت الدورة التجارية صغيرة (٥) . ولقد تحصنوا وراء أسوار التعرقة الجمركية ولم يظهروا

(١) الدكتور خلاف نفس المصدر . من ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٢) رياض مصر عبد الناصر ، من ٧٤ - من ٨٤ .

(٣) حمدي نفس المصدر من ١٥٧ - من ١٥٨ و من ٢٥٨ .

(٤) حسن الظاهر الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة من ٣٧ .

(٥) الجريتل - نفس المصدر من ٢٧٢ و ٢٧٧ وكتاب الأمم المتحدة من ٥٦ و من ٨٢ .

كبير اهتمام في الكفاية ولا ميلا الى المجازفة بالخروج على المجالات التقليدية للمشروعات الصناعية (١) .

وتوحى التعليقات المنشورة أن الطبقة المستثمرة والإعمالية المصرية التي اظهرت حماسة محدودة في تنمية قطاع للصناعات الاستثمارية في فترة لا تقل عن عقبتين ، لم تكن تملك الخصائص اللازمة للشروع في ثورة صناعية جديدة في ميدان الصناعة الثقيلة وقيادتها . وقد يكون صحيحا انه كان في وسع الحكومة أن تشرع في مشروعات جديدة لو انها استمعت الى مشورة اتحاد الصناعات المصرية وضمنت الأرباح لجميع المشروعات الجديدة (٢) . ولكن الحكومة مكفّت على حث الاستثمارات الخاصة عن طريق تبني نظام « الأموال الدائرة » أو النظام الياباني في التنمية الصناعية . ويتم في ظل هذا النظام المطبق الآن في بعض أنحاء آسيا وأمريكا اللاتينية تخطيط المشروعات وتمويلها وإدارتها لفترة محددة من جانب الدولة . وعندما تصبح هذه المشروعات مربحة ويتضح نجاحها ، تقوم الحكومة ببيعها الى مستثمرى القطاع الخاص وتستخدم ائمانها في الشروع في مشروعات رائدة وجديدة أخرى . ولكن قيادة الثورة لاسباب سياسية لم تلجأ قط الى هذا الطراز من الرأسمالية التي تشجعها وتخلقها الدولة (٣) . وكانت دخول المستثمرين قد تضخمت نتيجة الحماية الجمركية والاجراءات الاحتكارية ، ولذا لم يكن ضمان الأرباح أو بيع المشروعات الناجحة التي ولقتها الدولة لاستثمار ادخارات الأغنياء فيها يمثلان سياسات معقولة بالنسبة الى نظام يعرض نفسه على أنه صورة للثورة التقدمية للشعب المصري بل وللأمة العربية .

الإشراف الإقتصادي - في الاقتصاد المختلط

١٩٥٧ - ١٩٦١

وقع التغير في توجه السياسة الاقتصادية بعد حرب السويس وكان قادة الثورة في ذلك الوقت قد ثبتوا اقدامهم في الحكم وفي السيطرة على اجهزة الدولة ، وقضوا بصورة فعالة على كل معارضة منظمة في مصر . وكانوا قد أرغموا الحكومة البريطانية على الجلاء عن قناة السويس

(١) تجار .. التصنيع والتدخل من ٢٥٠ .

(٢) الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢ من ٣ .

(٣) مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ١٨٥ والشرة الشهرية فبراير ١٩٥٧ من ٢٧ .

ونجحوا في مقاومة العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ . وبدأت الحكومة وقد حققت أمنها الداخلي والخارجي رغبة في إضفاء الأولوية على مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتوصلت بعد أن واجهت معدلات في التنمية الصناعية والزراعية تعتبرها غير كافية وواجهت مشكلة متزايدة من البطالة إلى أن السياسات الجريئة أمر لابد منه لرفع مستويات العيش ولجعل مصر أكثر قوة من الناحية الاقتصادية .

يضاف إلى هذا أن رجال الثورة أدركوا أن المشروعات الخاصة لم تتجاوز بحماسة كافية انداءاتهم وللخوف التي قدموها لها في السنوات الأربع الماضية ، ولقد فقدوا الوصول إلى الاستنتاج بأن الوقت قد حان للدوكة لتحمل قسطا أكبر من المسؤولية عن الشروع في التنمية الاقتصادية ودفعها إلى الأمام . وهكذا راحوا يربطون الاقتصاد بالتحفيزات الشامل الذي سيبدأ عمله في يوليو من عام ١٩٦٠ وركزوا سياستهم بالنسبة إلى الزراعة على السد العالي وأن كانوا قد املوا في أن تؤدي جهود المصرف الزراعي إلى تحسينات فورية في العائدات التي يؤمنها الري . وتبنى رجال الثورة بالنسبة إلى الصناعة خطة اقترحها مجلس الإنتاج القومي وراحوا يعرضون برنامجا طموحا يؤكدون فيه على الصناعة الثقيلة . وقبلوا أيضا بالرأي القائل بأن الدولة يجب أن تتولى زمام المبادرة والحركة الأولى في أية نهضة صناعية في مصر . وهكذا لم يرسدوا في خطة عام ١٩٥٧ أكثر من ٢٢ في المائة من مجموع رؤوس الأموال اقترح تجميعها للقطاعات التقليدية في الصناعة كالأغذية المعلبة والنسوجات . ومع ذلك فقد افترضت الخطة أن القطاع الخاص هو الذي سيؤمن هذه الاستثمارات بينما تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة عن تمويل المشروعات الباقية في البترول والمعادن والمنتجات المعدنية والكيمياء وتنفيدها (١) .

وأتت هذه الالتزامات مع مرور الوقت إلى توسيع نطاق المشروعات العامة ، وولدت سلسلة كاملة من الرقابات على استقلال منتجي القطاع الخاص كما وضعت المشروعات الخاصة في مركز ثانوي في التنمية القومية الذي للاقتصاد المصري ولكن قيادة الثورة ظلت حتى عام ١٩٦١ تحاول دفع عجلة التنمية ، وغد سير التصنيع دون تفسير الإطار التنظيمي الملكية الخاصة ، ويبدو أن الحكومة كانت تأمل في تحمل المسؤولية من تجميع رؤوس الأموال الثابتة ، وأن توجه في نفس الوقت القطاع الخاص وتقلعه بأن ينسجم مع مخططاتها وذلك عن طريق استخدام الرقابات المباشرة واللامباشرة التي تبدو لها ضرورية وممكنة .

(١) الصناعة بعد الثورة من ١٩٥٠ . المظاهر الاقتصادية في - الجمهورية العربية المتحدة من ٧٥ ومقال س . أمين في مصر الماصرة يناير ١٩٦٠ ص ١٠ .

وكانت مهمة الحكومة الأولى على أساس الافتراض بأن الأولويات الاستثمارية تقرر من الحكومة المركزية ، سلبية الطابع ، وهي منع استخدام الأموال الاستثمارية في أي مجال سوى المجالات التي تقررها هي . ولذا فقد اتخذت الخطوات لكبح جماح بناء المساكن عن طريق فرض رخص البناء وتحديد الإيجارات . وشددت الحكومة رقابتها على النقد الأجنبي والقروض المصرفية ، ولم تخصص أيًا منهما إلا إلى المشروعات التي تقرها . وبدأ الموظفون حتى في القطاع الزراعي في ممارسة الإشراف الدقيق على المزارعين الذين كانوا يطلبون القروض من المصرف الزراعي . ولكن فرض الكثير من الإشراف الإيجابي المركزي أو الضئيل ما كان ليتحقق إلا بالنسبة إلى الشركات الكبرى ولا سيما شركات بنك مصر ، التي حاولت معها الحكومة أن تحاول حمل مديريها على توزيع أرباح أقل على مساهميها وعلى أسهم المزيد من هذه الأرباح في مشروعات الخطة الصناعية .

وأضافت الحكومة إلى هذه التوسعات في الرقابة المركزية الحوافز الضريبية وحملات شديدة من النداءات العاطفية هدفها استشارة المشاعر الوطنية بين رجال الأعمال والمستثمرين . ولقد صدرت التأكيدات باستمرار إلى القطاع الخاص بأن له دورا فعليا يجب أن يؤديه في تصنيع مصر ، ووجهت إليه الدعوات للتعاون مع الحكومة في بناء الاقتصاد الجديد (١) . وليس ثمة داع على الإطلاق للاعتقاد بأن الساسة المصريين لم يكونوا مخلصين في نداءاتهم ودعواتهم . فلقد كانت مواقفهم وأعمالهم تجاه القطاع الخاص من الناحية الأخرى تبدو بعد عام ١٩٥٧ بعيدة عن أن تؤدي إلى الترويج الناجح للاقتصاد المختلط . ولم تكن هذه مجرد قضية بسيطة من قضايا التناقض بين الرقابة العامة والحرية الخاصة أو الشخصية . ونظير التجربة الهندية وغيرها أن تمكين القطاع الخاص من العمل بصورة فعالة يتطلب السماح له بمجالات محددة وواضحة كل الموضوع من مجالات النشاط . فلا بد من إعطاء الفرص لرجال الأعمال لبدء قدرتهم على المبادرة (٢) . ولا يمكن للقطاع الخاص أن يتطور أو ينمو إذا كان خاضعا لسلسلة من الرقابات ، إلا إذا كان يعرف مقدما طبيعة الأنظمة التي يتحتم عليه أن يعمل ضمن أطوارها ، وكان واثقا من أن هذا الإطار القانوني لن يتغير بسرعة . ولا بد أن يتأكد المستثمرون من وجود بعض التأيد الاجتماعي لهم ، إذ لا يعقل أن يسلكوا سلوكا طيبا

(١) خطاب الرئيس عبد الناصر . ١٩٥٩ . ص ٢٨٥ و ص ٤٠١ .

(٢) ينص البيان على السماح للقطاع الخاص بحرية العمل ضمن حدود تنميه من الاستغلال . وتفيد من نزوحه إلى جنى الأرباح الضخمة على حساب المستهلكين . فالمعروف أن رأس المال ، لا يعرف إلا الربح . ولا يتقيد بأية شعائر أو يستمع إلى نداءات ، لأن جشعه يدفعه إلى النزوح إلى الاستغلال .

إذا كانوا يتعرضون لحملات شعبية مجرد سعيهم إلى تحقيق الأرباح (١).
وأخيرا فإن الراسماليين يكونون أكثر استعدادا للتعاون بحماسة مع
مخططات الحكومة لتحقيق التنمية ، إذا كانت هذه قد استشارتهم في
صياغة هذه المخططات ولا سيما في تحديد أهداف الاستثمار والإنتاج
التي يطلب اليهم أن يعملوا على تنفيذها .

ولقد توافرت بعض الأوضاع اللازمة لنجاح واجبات الاقتصاد المختلط
في مصر بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦١ . فلم تحدد الحكومة مطلقا ، وأولا
القطاع الخاص بصورة علنية وواضحة المجالات التي خصصتها لممارساته
في النشاط الصناعي ، ولكن الحكومة تركت بصورة لا مباشرة للقطاع
الخاص ، صناعاته التقليدية وافترضت أن تكون الصناعة الثقيلة وقفا
على الدولة ، لكن الخطة لم ترسم حدودا واضحة ، كما أن القطاع العام
غير المتبلور والذي ظهر بعد حرب السويس طمس أية فروق قد تكون
مائلة بصورة لا مباشرة . وكانت المشروعات العامة حتى ذلك التاريخ
تعمل في ميادين واضحة التحديد للنشاط كالنقل وتكرير البترول
والصناعات الثقيلة الرائدة الجديدة كالصلب والمنتجات المعدنية والاسمدة
الكيمياوية ومعدات السكك الحديدية وإطارات السيارات والمواد الكيماوية
وقامت قيادة الثورة أثناء حرب السويس بالاستيلاء على ممتلكات
البريطانيين والفرنسيين وأسهمهم في البنوك وشركات التأمين والمشروعات
التجارية والأسمدة والسجائر والصناعات المعدنية الخفيفة والغزل
والنسيج وشركات الصياغة ونقلتها إلى الملكية العامة . وكانت ممتلكات
العدو قد مضت في البداية ، ولا شك في أن هذا التعبير عن أن قيادة
الثورة فكرت بادئ ذي بدء بتقليلها نهائيا إلى الرأسمالية المصرية ،
ولكن الرئيس نفسه قرر أن لا تباع إلى الراسماليين (٢) وتم تركيز
جميع الموجودات البريطانية والفرنسية السابقة في مستهل عام ١٩٥٧
مع ما كانت تملكه الحكومة من أسهم أخرى في الصناعة والتجارة في
ظل سلطة مركزية واحدة ، وهي المؤسسات الصناعية التي منحت أيضا
الصلاحية لإنشاء شركات جديدة في أية مجالات للإنتاج يرى مجلس
إدارتها ، أنها مناسبة . وأصبح في وسع المنظمة أيضا أن تشتري
الأسهم في أية شركة قائمة (٣) . ولم تعارض الدولة عن طريق هذه

(١) نظرية لا علمية من المؤلف لمواقف رأس المال . فلا يمثل علميا أن ما يمنع رأس
المال من الاستثمار في مشروعات الخطة ، هو تعرض أصحابه للفتنة الشعبية وأن هذه
الفتنة إذا زالت سلك رأس المال سلوكا طبيعيا (المعرب) .

(٢) خطاب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٦١ ص ٣٧٩ .

(٣) الظاهر الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة ص ٦٦ - ص ٦٨ والكتاب
السوي لعام ١٩٥٨ ص ١٢ - ٢٧ .

المنظمة مزيدا من الاشراف الوثيق على جميع الشركات التي تملك فيها الأسهم فحسب ، بل انها أخذت أيضا تمارس نشاطها في ميدان واسع من ميادين الاقتصاد يشمل التجارة والتمويل والصناعات الخفيفة (١) . ووجد رجال الأعمال في عدد من النواحي أن شركات الحكومة أخذت تنافسهم في النشاطات التي كانت حتى الآن وقفا على القطاع الخاص . ومن سوء الحظ أن تبيئا لم ينشر عن ردود فعل القطاع الخاص ، ولكن في وسع المرء في الغالب أن يلمس قلقهم في التلميحات المتكررة من جانب الحكومة بأن المنظمة الاقتصادية لا تهدف إلا إلى التعاون والتسيق والتوفيق بين القطاعين العام والخاص ونشاطاتهما (٢) .

ولم يتفق الملاك قط أية ضمانات واضحة من جانب الحكومة بأنهما لا تفكر في إعادة توزيع الأرض من جديد أو في فرض الرقابة على إجراءات الأراضي ، بينما عملت التعديلات التي أدخلت على قانون الإصلاح الزراعي الأصلي على توليد الكثير من الشكوك ، وحالت دون أية استثمارات في تحسين الحقول والمزارع أو في الاستصلاح من جانب القطاع الخاص للأرض . فلقد كان القانون الأصلي على سبيل المثال يسمح للشركات الخاصة العاملة في مجال الاستصلاح بالاحتفاظ بأراضي تزيد في مساحتها على الحد الأعلى المقرر والمقيد بمائتي فدان لفترة خمسة وعشرين عاما ، ولكن تعديلات عام ١٩٥٧ على القانون ، أرغمت هذه الشركات على بيع ٢٥ في المائة من ممتلكاتها إلى وزارة الإصلاح الزراعي . وكانت الآراء تنسرب عن اعتزام الدوائر الحكومية على خفض الحد الأعلى للملكية الأرض بالنسبة إلى الفرد ، ثم خطت الحكومة خطوة في هذا الطريق في عام ١٩٥٨ ، عندما صدر مرسوم يحدد ملكية العائلة بثلاثمائة فدان (٣) .

ولا يمكن القول بصورة جديفة أن الرقابات الشاملة التي فرضتها الدولة على الاقتصاد بعد عام ١٩٥٦ قد سمحت لرجال الأعمال والمستثمرين بمجالات واسعة لأظهار ما لديهم من مواهب وقدرات على المبادرة والمجازفة . فلقد كان من المفروض أن يكون الاستثمار الصناعي

(١) المظاهر الاقتصادية ص ٦٧ .

(٢) الكتاب السنوي . لعام ١٩٥٩ ص ٦٦ ولعام ١٩٦٠ ص ١٨٢ . وتقارير ميزانيتها ١٩٥٧ - ١٩٥٨ و ١٩٦٠ - ١٩٦١ ص ١٢ ومن ٦٩ والبورس اجيسان عدد ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ .

(٣) القانون رقم ٨٤ لعام ١٩٥٨ وكتاب دودين ونوبتر ترجمة خيرى حماد ص ١٩٢ و من ١٩٢ عن الإصلاح الزراعي والائتماء في الشرق الأوسط .

ضمن إطار الصورة التي رسمتها الخطة الصناعية والتي لم يكن القطاع الخاص أي دور في إعدادها . وسنر القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ فحظر على مديري الشركات الصناعية الكبرى أن يقوموا بتوسيع مصانعهم أو تحديد طاقتها الإنتاجية أو تغيير مواقع المصانع دون إذن من وزارة الصناعة . وأعطيت للوزير أيضا سلطة تحديد مواصفات الإنتاج وأسعار السلع المصنعة . وكان موظفو المصرف الزراعي في الوقت نفسه قد اخلوا بضاعتهم من تدخلهم في حرية المزارعين .

ولا يمكن القول أيضا بأن الطبقات المصرية المستثمرة والأعمال كانت تلقى قدرا من التأييد السياسي والاجتماعي الذي لابد من وجوده لتشجيعها على الاسهام اسهاما فعالا في تنمية الاقتصاد . وبدأ القادة المصريون ورجال الصحف عاجزين عن تقرير ما اذا كان الرأسماليون يمثلون ابطال المجتمع الجديد أو أوغاده . فقلد كانت الحكومة تطرى من الناحية الأولى مجهوداتهم السابقة وتؤكد استمرار أهميتهم وتنشد باصرار تعاونهم (١) . ولكنها كانت تحذرهم من الناحية الأخرى من الانانية الانتهازية والاستغلال والاحتكار (٢) . وكان من الواضح أن الحكومة تأمل من رجال الأعمال أكثر من مجرد توسيع أعمالهم وجبي أرباحها . فقلد كانت تتوقع منهم أن يكونوا شرفاء ومواطنين صادقين ودعائم في نمو البلاد الاقتصادي . وكان من الصعب تحقيق مثل هذا التحول من رجال كان المجتمع في الماضي لا يطلب منهم أكثر من حد أدنى من الضرائب . ولم ينجح لهم من الوقت ما يكفي لتكييف أنفسهم ، كما لم يلقوا أي تشجيع ليسروا في هذا الطريق ، وذلك لأن قيادة الثورة ظلت تظهر بصورة واضحة أو غامضة افتقارها إلى الثقة بالرأسمالية المصرية . ولقد اتهم وزير الصناعة ، المشروعات الصناعية المصرية بأنها كانت سيئة التوجيه ، وشديدة الجهل ، كما اتهمها بأنها فشلت في دراسة أوضاع السوق واتجاهاته (٣) . وأضاف الوزير أنه لا يمكن السماح للرأسماليين بأن يظلوا أحرارا في استثمار رؤوس أموالهم في الصناعة حسبما يشاءون ، لأن مثل هذا السماح سيلحق ضررا كبيرا بالمصلحة العامة . وكان الهدف من القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ واضحا كل الوضوح

(١) تقرير الموازنة لعام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ من ١٣ وخطيب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٥٨ من ١٨٦ ولعام ١٩٥٦ من ١٨٥ - من ١٥٦ و ٢٥٨ - من ٢٥٨ و ٢٥١ وكتاب الصناعة بعد الثورة من ٩٢ والكتاب السنوي لعام ١٩٦١ من ١١٢ والاجيشيان جازيت بلد ١١ يوليو ١٩٦٠ .

(٢) خطيب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٥٨ و ١٩٥٦ من ٢٥٧ و ٢٥١ و ٢٥٨ .
 الاجيشيان جازيت عدد ٦ ديسمبر ١٩٥٧ و ١٢ أغسطس ١٩٥٨ .
 (٣) الصناعة بعد الثورة ، ص ٢ - ص ٥ .

وهو أنه لا يمكن الوثوق بالمديرين وبحريتهم في إدارة شركاتهم دون الرجوع في جميع القضايا المهمة ذات الصلة بالسياسة العامة للصناعة إلى الوزارة المختصة . وعنى القانون رقم ١١٤ لسنة نفسها ، أن أعضاء مجالس إدارة الشركات يتلقون مكافآت ضخمة ، دون أن يؤدوا أعمالاً تستحق ذلك ، ولذا فقد حظر على أى رجل أن يشغل أكثر من منصبى عضوية في مجالس الإدارة أو يكسب من ذلك أكثر من ٢٥٠٠ جنيه في العام كما حدد سن التقاعد لهم بستين عاماً (١) .

وليس لمة من دليل أفضل على الموقف السكام للقيادة المصرية من المشروعات الخاصة ، من الطريقة التي أعدت فيها هذه القيادة مشروعات التنمية . فعندما أعدت خطة التصنيع والخطة الخمسية الأولى كان القطاع الخاص لا يزال مسيطراً سيطرة بالغة على موارد مصر الإنتاجية . وكان تحقيق أهداف الإنتاج المخطط له والاستثمارات يعتمد على تعاون مديري القطاع الخاص والمستثمرين . ومع ذلك يبدو أن رجال الأعمال لم يستشاروا في إعداد خطة التصنيع لعام ١٩٥٧ . وكان دورهم في إعداد الخطة الخمسية في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ نافها للغاية ، وأن كانت الحكومة قد بالغت في تصويره ، وتجاهلت الحكومة اعتراضاتهم التي نادوا فيها بأسلوب حذر كل الحذر في الاستثمار وبإجراء دراسات دقيقة حول أوضاع السوق (٢) .

وتصلب الموقف المعادي للرأسمالية في مصر بعد شتاء عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . وأصبحت عيوبها كنظام اجتماعي واقتصادي تلقى المزيد من الدعاية في الصحف المصرية . ودارت مناقشات كثيرة ومستمرة في الدوائر الرسمية والصحف عن الحاجة إلى مزيد من إجراءات الإصلاح الاجتماعي لتقليل من اللاتكافؤ في الدخل والثروات (٣) . ورأى أحد رجال الصحافة أن الملاك أساءوا التصرف بالحريات المتاحة لهم ، وأن جميع الجهود التي بذلتها الحكومة للحصول على عون رجال الأعمال المميزين قد فشلت . وقال صحفي آخر أن الأرباح الكبيرة التي تحقّقها الشركات الصناعية هي ثمرة سياسات الاقتصاد المخططة ، وثمره التضحيات التي يقرضها هذا الاقتصاد على الجمهور في شكل أسعار

(١) الجيشان جازيت عدد ١٢١ و ١٣ أغسطس ١٩٥٨ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي العدد الثالث ١٩٥٨ من ٢٢ - من ٢٢١ والعدد التالي من ١٠٥ .

(٣) المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني (١٩٥٩) من مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ١٨٨ - من ٣٠٣ ومن ٣٢٣ - من ٣٣٥ .

أعلى للسلع في الأسواق المحلية لتقوية هذه الشركات وضمان سوق لبضائعها داخل البلاد وخارجها (١) .

وواصل الوزراء الحملة على المستثمرين لتقاعسهم عن المجازفة . برؤوس أموالهم في الصناعات الجديدة ، وراح نائب الرئيس البغدادي عند تقديمه الخطة الخمسية إلى مؤتمر الاتحاد القومي في عام ١٩٦٠ يحمل على إضاعة الوقت في المناقشة وغيوب النظام التسويقي (٢) .

ولعل من سوء الحظ أننا لا نستطيع في الواقع تعبير الطريقة التي يمكن فيها القطاع الخاص من أداء واجباته في ظل الأوضاع التي رافقت ولادة الرأسمالية الموجهة في سوريا . ولو استثنينا ما خلفته حرب السويس من اضطراب في الوضع الاقتصادي فإن السنوات التي انقضت بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦١ بدت من الناحية الاقتصادية مؤدية إلى الاستثمار الخاص أكثر من الأوضاع التي سادت في المرحلة الأولى من الثورة . وعادت الأسعار الزراعية إلى التناقص انقاسها وظلت مستقرة إلى حد ما بعد الهبوط الشديد الذي مرت به إثر انتهاء موجة الارتفاع في الحرب الكورية . وادت زيادة العجز في الموازنة والزيادة في الانفاق من أموال الحكومة على التنمية إلى استئثار الطلب المحلي ، بينما أدت الوحدة مع سوريا في عام ١٩٥٨ إلى توسع السوق من جديد . ولا شك في أن مجمل رؤوس الأموال الثابتة المجمعة ومجمل الإنتاج قد ارتفعاً بصورة أكبر بعد عام ١٩٥٦ ، ولكن الأرقام لم توزع بصورة محددة بين القطاعين العام والخاص (٣) . ويقول الدكتور أمين أن مستوى مجمل الاستثمارات الخاصة في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٩ ظل في وضع متزن عن مستوى هذا المجمل بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٧ ، ولكن ليس في وسعنا أن نعتمد كثيراً على الأرقام التي بينها (٤) . وبالرغم من المحاولات التي قامت بها الحكومة لتوجيه الادخارات المحلية إلى الصناعة فإن الاستثمارات الخاصة في البناء ظلت تفسر في طريق الارتفاع إلى أن تم كبجها بصورة فعالة في عام ١٩٥٩ . ولا تظهر الأرقام المتعلقة بإعادة استثمار الأرباح التي حققتها الشركات المساهمة أي تمدد في الشركات الكبيرة إذ أن نسبة مجمل الأرباح التي ظلت تحتفظ بها هبطت بالفعل بين عامي ١٩٥٥ ،

(١) المجلة الاقتصادية والسياسية المصرية - عدد أبريل ١٩٦٠ ص ١٧ - ص ١٨ والأهرام الاقتصادي يناير ١٩٦٠ ص ٢ الأجيبيان جلايت ١٧ يوليو ١٩٦٠ والاطار العام للخطة الخمسية والخطة السنوية ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ص ٧٠ .

(٢) البورصة الجبشيان - عدد ٢ فبراير ١٩٦٠ والبغدادي - ص ٨ - ص ٩ .

(٣) راجع الجدولين رقم ١٢ و ١٣ .

(٤) مقال للدكتور أمين في نصر القاهرة يوليو ١٩٥٩ ص ١٤ - ص ١٨ .

و١٩٥٩ (١) . وليس ثمة قرآن توحى بأن النمو المتصاعد للإنتاج الصناعى والزراعى بعد عام ١٩٥٦ قد نشأ عن معدل أعلى فى الاستثمارات الخاصة . وتزيد التعليقات والأرقام التى نشرها البنك الأهلى من الناحية الأخرى القول بأن تحسن أداء الاقتصاد المصرى فى هذه السنوات كان ناشئاً بصورة كلية عن الجهود الرسمية (٢) . ويبدو أن المحاولات التى قامت بها الثورة بعد عام ١٩٥٦ لأغراء القطاع الخاص بالتعاون معها لم تكن متحمسة بالقفل ، وكانت عاجزة من الناحية التكتيكية . ويبدو أن قادة الثورة آثروا العمل على دفع عجلة التنمية عن طريق استخدام سلطان الدولة بصورة مباشرة بدلاً من العملية المطولة للمفاوضات والحلول التوفيقية التى تؤلف جزءاً لا يتجزأ من أى نظام للتخطيط فى الاقتصاد المشترك . وتقاصص القطاع الخاص من حانه بمنتهى الحمق عن التجارب مع منظمات الحكومة بحماسة كافية لعدم خلق الحاجة الى مزيد من التوسع فى الاشراف المركزى على الاقتصاد .

مشاكل الرقابة والخطة الخمسية

١٩٦٠ - ١٩٦٥

أمن التخطيط الشامل الفرصة والحاجة الى مزيد من الاشراف والرقابة على القطاع الخاص ، وبالرغم من واقعية الخطة الخمسية الأولى اذا ما قورنت بالخطة الصناعية امام ١٩٥٧ فقد كان هدفها فى رفع الإنتاج القومى بنسبة ٤٠ فى المائة بين شهر يوليو من عام ١٩٦٠ ويوليو من عام ١٩٦٥ طموحاً للغاية . وكان مجلس الرئاسة قد حدد هذا الهدف فى عام ١٩٥٩ ممرضاً نصيحة خبراء وزارة التخطيط ، كجزء من هدف بعيد المدى لمضاعفة الإنتاج القومى فى غضون حقبة واحدة (٣) . وأصبحت مضاعفة الدخل القومى من الشعارات

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ص ٢٥ . ولقد ظهرت السمعة الهائلة لجعل الأرباح التى احتفظ بها قطاع الأعمال النظم فى القرارات التوفيقية للتمويل التى قامت بها لجنة التخطيط القومى . المذكرات ٤ و ٣٢ و ١٢٤ (١٩٥٩) .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى . المجلد الثانى ١٩٥٧ . ص ١٥٧ والمجلد الثانى ١٩٥٨ . ص ٦٤ .

(٣) جرت الأعمال التمهيدية فى الخطة على ايدى لجنة التخطيط القومى وعلى أساس الافتراض بأن الهدف الرميد الذى سيكون فى مضائقه معدل الإنتاج للفرد فى غضون حقبتين (مذكرات لجنة التخطيط القومى رقم ٧١ و ٩٩ و ١٠٣ و ١٢٤ و ٢٢٢ لعام ١٩٥٨ و ١٩٥٩) .

التي كثر الحديث عنها في البيانات الرسمية ، وأحيى الرئيس عبد الناصر وزملاؤه احساسا عميقا بالتزامهم بالخطة التي راوا فيها أداة مهمة كل الأهمية لتحويل مصر الى مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني (١) . وليس ثمة من شك في أن الساسة كانوا يرون صعوبة بالغة في مضم فشل السياسة الاقتصادية التي تبلورت في مثل هذا الشعار المبسط . ولذا فقد حزموا أمرهم على ضرورة النجاح . وبالرغم من أن الحكومة وضعت خطتها على أساس القيام بمعظم الاستثمارات التي حددتها الخطة للأعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، فإن تحقيق الأهداف ظل يعتمد الى حد كبير على دور القطاع الخاص ، وعندما أصبحت الخطة سارية المفعول في شهر يوليو من عام ١٩٦٠ لم يكن القطاع العام ينتج أكثر من ربع مجمل الانتاج الداخلي (٢) ، وتوقعت الحكومة أن ينمو القطاع العام بصورة أكثر سرعة من القطاع الخاص ، ولكن حتى لو تحققت أهداف الخطة فإن أربعة أخماس الإضافة المخططة الى الدخل القومي بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ستنتج من المصادر الخاصة (٣) وشددت خطة التصنيع على الصناعة الثقيلة ، فبينما كان من المتوقع أن يزيد الانتاج فيها في غضون خمس سنوات بنسبة ٢١٠ في المائة ، كانت الزيادة المتوقعة في المجال الذي ظل يؤلف أطارا للمشروعات الخاصة لا تعدو ٣٧ في المائة . ومع ذلك فقد توقع المخططون بسبب الحجم المطلق للصناعات التقليدية الخفيفة ، أن ينتج نحو من ٨١ في المائة من الزيادة في مجمل الانتاج الصناعي من القطاع الخاص (٤) . وكان لابد أن ينسج نصف الزيادة المخططة في الانتاج الزراعي تقريبا من التحسينات في الطاقة الانتاجية للأرض التي يفلحها المزارعون الذين لا تمارس الحكومة عليهم إلا نفوذا ضئيلا ولو فشل القطاع الخاص في تحقيق أهداف الانتاج ، فإن نجاح الخطة كلها يتعرض الى الخطر ، ولكن مشكلة حمل أولئك الذين يسيطرون على الموارد على تحقيق صورة الاستثمار وتركيب الانتاج المقرر لهم من لجنة التخطيط القومي أثارت التساؤلات حول الإطار التنظيمي للاقتصاد كله ، كما كان قائما عند الشروع في الخطة .

ولعل التناقض السائد في محاولة قيادة الثورة اجراء تخطيط

(١) مصلحة الاستثمارات ٢٠٠٠ ، تقارير وبيانات من الوزراء .

(٢) مصلحة الاستثمارات ٢٠٠٠ ، تقرير وبيانات من الوزراء .

(٣) راجع الجدول رقم ١٠ . ولقد وضعت في المرفق تقديرا آخره شركات بنك مصر التي لم تقيمتها في شهر فبراير من عام ١٩٦٠ .

(٤) راجع الجدول رقم ١٠ وكتاب حسن - نفس المصدر ص ٦ - ص ٧ .

مركزي لاقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص ، ولا يستجيب لأغراضها
أو بعيدا ، يمكن أن يبدو أيضا وبوضوح في الإجراءات التي اتبعت
لتمويل جميع رؤوس الأموال . وتوقع واضعو الخطة أن يتحقق ما يقدر
بين خمس التمويل المطلوب وثلاثة من المبيعات التي تلقاها الحكومة
والقروض الخارجية التي تمقدها (١) . وبالرغم من أن الأرقام الكاملة
ليست متوافرة بعد ، فإن الخطط السنوية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١
و ١٩٦١ - ١٩٦٢ تحسر النقاب عن أن لجنة التخطيط القومي توقفت
أيضا وبصورة تقريبية أن ينبع سبعون في المائة من الادخارات الداخلية
المطلوبة في هذه السنوات من المصادر الخاصة (٢) ، وعكس الدور المهم
الذي خصص للادخارات الخاصة الافتراض بأن أية زيادات أخرى في
الضرائب لم تكن تمثل طريقا ممكنا لتمويل الخطة ، وكان هذا الدور
أيضا معيارا للأهمية التي أولتها الحكومة المصرية دائما لبدأ التطبيق
من العجز في التمويل ضمن الحدود التي تجنبها أخطار التضخم
الفعل (٣) .

ولم توضح قط توضيحا صحيحا الطريقة التي كان يرى واضعو
الخطة وجوب تطبيقها فرض المعدلات المحددة للادخار على القطاع الخاص
ولتعبئة التمويل الخاص لأهداف الخطة . ومع ذلك فقد حسرت مذكرات
عدة قدمت إلى لجنة التخطيط القومي النقاب عن صعوبة رفع المعدل
الشامل للادخار ، وتوجيه الأموال الاستثمارية في المشروعات الحكومية
فلقد مثلت الادخارات العائلية التي تعتبر أصغر جزء في الادخارات
الخاصة إذ لا تزيد نسبتها على ٢٦ في المائة مجرد اثنين في المائة من
مجموع الدخل القابل للتصرف (٤) ، وقد استثمرت معظم الادخارات
الشخصية بصورة مباشرة في الإسكان ، ولم تلجأ إلا الخمسها فقط

(١) كتاب تمويل جميع رؤوس الأموال في الجمهورية العربية المتحدة . تأليف

أ. حسنى ، مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٢١١ وقرير برجسوانية عام ١٩٦١
- ١٩٦٢ . ص ٩٢ .

(٢) راجع الجدول رقم ١٨ . وكان من المتوقع في السنة الختامية للخطة أن تزيد
حصة القطاع العام المتوسع في التمويل الداخلي .

(٣) كتاب الادخارات الحكومية والخطة الخمسية (١٩٥٩) من مذكرات لجنة
التخطيط القومي رقم ١٢٧ و ١١٢ . كتاب حسنى . ص ١٠ وقرير موازنة ١٩٦١ -
١٩٦٢ . ص ٩٢ .

(٤) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٢١١ ص ١٠ ووسائل زيادة الادخارات
العائلية ١٩٥٩ مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ١٩٧ . وبالرغم من شغوف لوائح
الادخارات التي استخدمتها لجنة التخطيط القومي إلا أن من الأماكن استعملها لرسم
المشكلة التي واجهت اللجنة في عام ١٩٦٠ .

صورة الودائع المصرفية وحسابات الودائع البريدية (١) . وبالرغم من جميع المحاولات التي قامت بها الحكومة لتشجيع هذه الادخارات ، فان ارباب العائلات ام يدخروا الا قليلا في الصناعة (٢) ، يضاف الى هذا ، ان تحقيق الاهداف الادخارية الطموحة التي وضعتها الخطة لأرباب العائلات ، بدأ ولاسباب عدة صعب المثال ، فلم يكن الدخل للفرد الواحد منخفضا فحسب ، وانما كانت هناك نزعة الى تحقيق المزيد من التكافؤ في تمديده ، اذ ان الحكومة كانت قد وعدت بذلك ، ومن المحتمل ان تكون الرقابات التي فرضت على ايجارات المنازل والقيود على بنائها قد قللت من ميل العائلات الى الادخار والاستثمار ، ولو صح ان نزوعها الى الادخار قد تأثر بتوزيع الارباح ، فان محاولة الحكومة وقف توزيع الارباح على الاسهم في عام ١٩٥٩ قد عززت من عزوف هذه العائلات عن المجازفة برؤوس أموالها في الصناعة ، وكانت معظم المصارف وشركات التأمين قد تحولت الى ملكية الحكومة المباشرة واشرافها ، مما ادى الى بعض العزوف من جانب الطبقة الوسطى المصرية عن ابداع مذكراتها في المؤسسات المالية (٣) ، وأخيرا فان الأجواء السياسية في عامي ١٩٥٩ ، و ١٩٦٠ جعلت أخيرا تجاوبها مع مشروعات الحكومة الهادفة الى زيادة المدخرات عن طريق الاسهم الاستثمارية والمردودات المسالمة للودائع البريدية تؤلف مشكلة بالغة .

وواجه واضعو الخطة نفس المتاعب بالنسبة الى قطاع الأعمال غير المنظم ، اذ ان هذا القطاع كان يضم مشروعات اما فردية او عائلية ومزارع وشركات حرفية وشركات صغيرة خاوة في التجارة والصناعة والزراعة . وكان هذا القطاع يمثل ٧٢ في المائة من مجموع الانتاج المحلي (٤) ، وكان نحو من ثمانين في المائة من دخول ممتلكات القطاع انخاص في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ قيد نيم من المشروعات الصغيرة غير المساهمة ، وقد استهلك معظمها (٤) ، وكانت معدلات الادخار لقطاع الأعمال غير المنظمة متصلة بصورة مباشرة باحتمالات الاستثمار في هذه المشروعات . وكانت احتمالات التوسع وآماله اذا بدت محدودة ، فان تحديدها يؤدي الى هبوط الادخارات واستثمارات الملاك ، نزوعا منهم

(١) مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ١١٢ ومذكرة معهد التخطيط القومي رقم

٢١١ ص ١٧ .

(٢) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٢١١ وكتاب حسن - الملحق الاول .

(٣) يبدو أنه كان هناك تبدل ملحوظ في الأساليب السنوية على الودائع المدخرة لدى البنوك التجارية او لدى حسابات الودائع البريدية بعد عام ١٩٥٦ . راجع تقرير برجوازية عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ . ص ٥٧ .

(٤) مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ١٢٨ .

الى المزيد من الاستهلاك ، وتبينت لجنة التخطيط واقعيًا ان مدخرات هذا القطاع كانت سريعة الحركة ، ولم يكن من السهل تعبئتها (١) .

وهكذا تمكنت لجنة التخطيط القومي عن طريق استبعاد هذا المورد أو ذلك من الوصول الى ان الأرباح التي تحتفظ بها المشروعات المساهمة هي المصدر الوحيد للإدخارات الخاصة التي تستطيع الدولة المركزية فرض اشرافها عليه ، وتوقعت الحكومة أن تنبع الحصة المتزايدة للإنتاج الخاص وبالتالي للإدخارات الخاصة من الشركات المساهمة في مدة الخطة (٢) ، ولكن لم تبد من سياسات توزيع أرباح الشركات الكبيرة ان هذه الشركات راغبة في إعادة استثمار المزيد من مجمل أرباحها ، وذلك لان نسب الأرباح التي كانت تحتفظ بها في مجمل الأرباح كانت قد هبطت في السنوات الأخيرة (٣) ، وحاولت الحكومة في عام ١٩٥٩ أن تحد من توزيع الأرباح ، ولكنها عجزت بسبب معارضة الشركات لأجرائها بضاف الى هذا ان حساسية الإدخارات المالية تجاه مثل هذا التحديد للأرباح الموزعة قد خلق الاحتمال بأن تؤدي سياسة الحد من الأرباح في الغالب الى خفض الإدخارات المنزلية ، وان تترك أية إضافات محتملة الى مجموع الإدخارات الخاصة من جانب الشركات المساهمة ، وأخيرا بدت مشكلة امكان استخدام أرباح الشركات للأهداف المقررة من الدولة غير قابلة للحل ، دون المزيد من الإشراف على الشركات . وكانت الأرباح المحتفظ بها تستخدم عادة ضمن إطار الشركات نفسها في شراء المعدات وكميات من المواد الأولية ، ولذا ما لم يكن من المتوقع أن تمثل مصدرا متحركا من مصادر الأموال الاستثمارية (٤) . ولقد أدركت الحكومة هذه الحقيقة تمام الإدراك ، عندما أرغمت الشركات الكبيرة ، على استثمار خمسة في المائة من مجمل أرباحها في سندات الخزنة العامة ولكن الحكومة لم تسر الى أبعد من ذلك إذ ان أية خطوات أخرى في هذا

(١) الخطة السنوية لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ١١٣ .

(٣) راجع الجدول رقم ١٨ و ٥ اساليب تقدير الإدخارات المتوقع اتباعها في قطاع الأعمال المنظم ، (١٩٥٩) - مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ١٣٤ .

(٤) تقديرات الإنتاج والحسابات المتعلقة برؤوس الأموال في قطاع الأعمال المنظمة ١٩٥٩ . مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ٤ ورقم ٢٢ والنشرة الاقتصادية للشيك الأعلى العدد الثاني ١٩٥٧ ، ص ٨٨ - ١٠١ - العدد الثاني - ١٩٥٩ ص ٨٥ - ١٠٥ . والعدد الثالث لعام ١٩٦٠ ص ٢٦٤ - ٢٨٧ .

(٥) كتاب « دور النظام المصرفي في تنمية المدخرات الخاصة » (١٩٥٨) من مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ٢١ ورقم ٤ ورقم ٢٢ .

الإنجاز كانت كافية لزيادة مخاوف الاستثمارات الخاصة في الصناعة وللخفض من المستوى الكلي للمدخلات الداخلية .

ويمكن القول بالاختصار أن الدولة تحملت منذ عام ١٩٥٧ المزيد من المسؤولية عن دفع مجلة التنمية البعيدة المدى . وعندما حاول قادة الثورة أن يفتدوا السير في ميدان التصنع وأن يرفعوا الطاقة الانتاجية في القطاع الزراعي ، واجهوا وجود المؤسسات القائمة للملكية والمشروعات الخاصة . وحسرت محاولتهم لوضع تخطيط شامل للاقتصاد يسيطر عليه منتجو القطاع الخاص النقاب بوضوح عن تعذر التوفيق بين اهداف الخطة الطموحة وبين الوسائل المتاحة للدولة لتحقيق النجاح . ولم يكن في وسع التدايات والحوافز والرقابات اللامباشرة ان تضمن انتظام القطاع الخاص مع صور الانتاج والاستثمار التي حددتها واضعوا الخطة . وكانت الحكومة في كل مجال يبدو لها تعذر التوفيق بين الغايات والوسائل ، تلجأ فوراً ، الى المزيد من فرض اشراف الدولة ورقابتها ، ولا تلجأ الى الاسلوب البديل وهو التفاوض ومحاولة الوصول الى حلول توفيقية (١) ولم تأبه قيادة الثورة بكل ماواجهته من صعوبات من جراء وجود الصور التقليدية للملكية وبذا ولم تعدل عن الخط الذي اختارته وهو الاشراف على موارد الانتاج . وكانت كلما تبينت اية تناقضات تبرز الى السطح ، تبادر الى مجرد تفسير الاطار التنظيمي والقانوني لتجعل الاقتصاد اكثر خضوعاً لاشراف الدولة .

(١) يدعو المؤلف هنا ميلاً الى العاقل التوفيقية مع القطاع الرأسمالي ، مع ان التجارب العملية للنظام الرأسمالي ، تبين ان وامن المال لا يمكن ان يتجه الا الى خدمة مصالحه الخاصة ، وجنى المزيد من الأرباح .

٩ الكفاية والعمل في النظام الاقتصادي الاشتراكي

اقتصاد السوق الرأسمالي

يطلق على النظام الاقتصادي الذي ظهر في عصر الآن اسم النظام الاشتراكي التعاوني المخطط . أما المعلقون المعادون لنظام المصري فقد تفاوتوا في الحمله عليه واسماه بعضهم بالنظام الشيوعي ، بينما اسماه الآخرون باسم نظام رأسمالية الدولة . لكن العثور على اصطلاح يشمل ما تتميز به المؤسسات المصرية الاقتصادية من تعقيد امر شاق للغاية . فمجرد القول بأنه نظام اشتراكي ، لا يعتبر أمرا كافيا ، إذ ان الاشتراكية تعني العدل في التوزيع وعناية المجتمع بمرضاة وشبابه وشيوخه ومجروميه ، وليست مجرد وصف يطلق على طراز معين من التنظيم الاقتصادي (١) .

ويمكن القول بأن الاقتصاد المصري يمثل من الناحية التنظيمية مزيجا من السنديكالية والرأسمالية البدائية والمشروعات العامة والخاصة والرأسمالية الادارية والتعاونيات الاستهلاكية والانتاجية (٢) . وتشمل الرأسمالية البدائية المجموعة الكبيرة من المشروعات التي يديرها أصحابها والموجودة في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة . وكانت الرأسمالية الادارية الصورة الغالبة على التنظيم الصناعي وتنظيم الخدمات المالية وتجارة الجملة ، ولكنها الآن أصبحت تضم مجموعة صغيرة من الشركات الخاصة التي تدار نيابة عن مساهميهها والتي ما زالت موجودة هنا وهناك في مجالات الاقتصاد . ولعل الشكل الغالب على التنظيم في هذه القطاعات

(١) اختلف مع المؤلف في قوله هذا ، فهو أولا يتجاهل وجود المرحلة التي تسمى بمرحلة التحول الاشتراكي ، وهو ثانيا يتجاهل ان الاشتراكية نظام يستند الى قواعد علمية تتبع من حقيقة أساسية ، وهي ملكية الشعب والمجتمع لوسائل الانتاج ، وتوزيع عائدات هذا الانتاج توزيعا عادلا على المجتمع . - العرب -

(٢) يمكن العثور على التعريفات الدقيقة لهذه الصور في كتاب بي. وايلنر الاقتصاد السياسي الشيوعية (١٩٦٤) . الفصل الاول .

الثلاث يمثل شيئا وسطا بين وكالة الدولة والمشروعات العامة المستقلة ولم يتضح بعد مركز هذا التنظيم بالدقة ، ولكن المشروعات الانتاجية داخل القطاع العام ، تبدو ممتعة بقدر كبير من الاستقلال . يضاف الى هذا ان المستخدمين والعمال ينتخبون أربعة اعضاء من مجموع تسعة يؤلفون مجالس ادارات الشركات العامة . وليس القطاع العام في مصر مجرد مصنع ضخيم واسع يستخدم قوة عمالة موحدة وينقل المنتجات الوسيطة بين خلاياه المرافقة له ، ثم يبيع منتجاته النهائية كهيئة احتكارية . ويبدو ان الآثار المتبقية عن استقلال المشروعات الفردية قد عاشت حتى الآن واصبحت جزءا من النظام .

وتمثل التعاونيات في التجارة والزراعة ، فالتعاونيات التجارية ليست من طراز الشركات الاستهلاكية الموجودة في أوروبا الغربية وانما هي حوائث الدولة ومشروعات للبيع بالجملة . وهناك طرازان من التعاونيات في الزراعة أحدهما طوعي تلقائي والآخر تحت اشراف الدولة . ويمثل الطراز الثاني الذي سيصبح الغالب المسيطر في مصر في عام ١٩٧٠ ، مزيجا يضم عناصر من تنظيم التعاونيات الزراعية السوفياتية (الكولخوز) وتنظيم التعاونيات في الدانيمارك . وجمع التنظيم المصري بين التوجيه الوزاري والمبادرات المحلية والمشروعات الفردية ليخلق شكلا فريدا من اشكال التنظيم الزراعي . وتعتبر التعاونيات التقليدية من الترابطات الطوعية المأثورة للمزارعين التي تعنى عادة بعمليات البيع والشراء بالجملة .

ولعل ابرز مظهر من مظاهر الاقتصاد المصري ، ما يتميز به من تنوع في التنظيم . فهو يضم جميع الصور الممكنة في التنظيم ، ولكن معظم التنظيمات الجديدة كالشركات العامة والتعاونيات الرسمية الاشراف لم تخلق تلقائيا وانما خلقت بقرارات وقوانين رسمية . وقد يكون من العسير علينا ان نقرر ما اذا كانت الحكومة متواصلة تجاربها الدرائعية مع مختلف الصور التنظيمية او ما اذا كانت مستقنعة اخيرا بان الاشتراكية تتطلب طرازا محددا من التنظيم الاقتصادي . (١) وهناك دلائل تشير الى ان الحكومة تستمع الآن الى النصيح من كل جانب ، وانها على استعداد لاجراء التجارب على ما ينصح به الخبراء من كل مكان سواء في الغرب أو في الشرق ، كنظام الفاعلية الانتاجية الامريكي أو المزارع الجماعية

(١) لقد أوضح الميثاق في الباب السابع « الانتاج والجمع » الصورة الصحيحة للنظام الاقتصادي المصري الذي يستهدف خوض معركة الانتاج ومقاومة الدخول القوي من طريق التخطيط الاقتصادي الذي يفرض السب في طريق الحرية الاجتماعية بدماعتها في الكفاية والعدل . وأكد ان الحل الاشتراكي القائم على الاشتراكية العالمية هو الصيغة المثالية لتحقيق النهج الصحيح للتقدم . (المبرر)

للدولة في روسيا أو نظام الإشراف على العمالة في يوجوسلافيا (١) . ويقول كتاب فلسفة الثورة ان توحى المصلحة العامة سيظل قائما ، ولذا فان مصر ستصل في النهاية الى اطار تنظيمي يتفق مع تطلعاتها وبيئتها . ولكن الى ان يتم الوصول الى هذا الاطار ، فان من غير الصالح اطلاق أى تعريف من تعريفات المفردات السياسية التى تضمها معاجم الشرق والغرب على النظام المصرى الراهن (٢) .

ومن الصعب ايضا ، تلخيص النظام المسمول به فى مصر الآن ولا بد ان تكون منتجات المشروعات ضمن مثل هذا الاطار المعقد من الخطط والانتظمة والأسواق ، والذي يكشف عن القواعد التى تكمن وراء تصرفه ، مهمة تتطلب البحث العميق والكثير الدقة . فنحن نجد الآن ان السلطات المركزية للدولة هي التى تقرر معدلات الاستثمار وصورها . ويتألف التخطيط المصرى من برنامج للاستثمار العام يحدد اطار الانتاج والاستهلاك واهداف الادخار للاقتصاد كله وهو مزيج من التخطيط الارشادى والالزامى . فالأوامر لاتصدر الى المشروعات بتنفيذ الاهداف المادية للخطه ، كما ان هذه المشروعات لاتعرض لمصادرة ضرورات انتاجها من السلطة المركزية . فالمعروف ان المخططين يعترضون ان يتجاوز المديرون مع تحركات الأسعار ، وان يشتروا مواردهم من العمالة ومتطلبات انتاجهم من الأسواق . ويظل الربح هو المؤشر للنجاح أو الفشل للمشروعات كلها سواء اكانت فى القطاع العام أو القطاع الخاص . ولكن الخطط توضع لتجميع رؤوس الاموال ، بحيث لايقع أى استثمار دون اذن من الحكومة يضاف الى هذا ان الوزارات تتدخل فى اوضاع السوق للتأكد من تحقيق اهداف الاستثمار ، ويظل البرنامج كله مطبقا حسب المخطط الزمنى . واهيرا فان الدولة تظل مسؤولة عن توزيع الضرورات الانتاجية المهمة كالمعدات المستوردة والمواد الاولية والسلع الوسيطة والكيمائيات الزراعية، والبنادر المحسن ، ومياه الري وبعض فئات العمالة الفنية .

ولا يعمل المنتجون بصفة عامة ضمن اطار حرية الأسواق . وتتدخل الحكومة بصورة مستمرة وعامة فى جهاز التسعير ، لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، ولتؤمن بعبارة اخرى التوافق بين الارباح العامة والخاصة . فهى تحدد على سبيل المثال اسعار الضروريات

(١) استغلت مصر فى مراحل التنظيم الاقتصادى بالغيرة من كل ناحية (النشره الشهرية فبراير ١٩٦٢) .

(٢) ارى ان ما يسميه الأستاذ غيساوى بالاشتراكية الوطنية وما يسميه الدكتور رياض براسمالية الدولة لا يطبقان على مصر .

لتؤثر بذلك على توزيع الدخل في مناطق المدن . وتحدد الأرباح بالنسبة إلى كل السلع التي ينتجها المنتجون لتجنب استغلال المستهلكين ولتشجيع المشروعات على استعمال موارد معينة كالصلب المحلي والاسمدة الكيماوية الناتجة محليا . وحددت المستويات الدنيا لاجور العمال الزراعيين والصناعيين ، كما قامت الحكومة بتجديد أنظمة الاجور والمربيات على اسس قانونية لجميع المستخدمين في القطاع العام .

ولا تقف الحكومة ايضا في معزل تام عن عملية الانتاج ولا سيما في القطاع الزراعي ، حيث كان الفصل من انشاء التعاونيات الجديدة اعطاء الموظفين السلطة على تقرير كل من توزيع الارض على الزراعات المختلفة وعلى التأثير على اساليب الزراعة ووسائلها ايضا ، ولقد جعل قانون العمال في الصناعة المنظمة من العسير على المديرين ان يفصلوا العمال الزائدين على حاجتهم ، كما ان مدى توافر النقد الاجنبي وتناقضه يحد دائما من حريتهم في اختيار الاساليب الزراعية .

وقد يكون الربح هو المؤثر على نجاح المشروعات المصرية او فشلها ، ولكن الاقتصاد لا يمكن ان يوصف بنظام حرية السوق المخفضة او المعدلة ، فالمائد لا يظهر كنتيجة للقرارات المستقلة التي تتخذها الوحدات الانتاجية الصغيرة بالرغم من تنسيقها عن طريق اجهزة التسعير ، فالقرارات المتعلقة بالاستثمار وتوزيع المواد الضرورية المهمة تصدر مركزيا ، بينما لا تحدد الاسعار على ضوء حرية العرض والطلب ، ويمكن القول بوجه عام ان التنظيم الانتاجي المصري ، يقف من الناحية العملية وسطا بين اقتصاد الازام المعمول به في أوروبا الشرقية ، وبين أنظمة الأسواق الحرة المعدلة المعمول بها في الغرب ، ولعل تعبير اقتصاد السوق المتمركز هو الذي ينطبق الى حد ما على هذا المزيج الفريد من الصور التنظيمية والترتيبات التطبيقية .

الاطار التنظيمي

وهنا نسأل ، هل يعتبر هذا النظام الاقتصادي الجديد متميزا بالفاعلية ؟ من الواضح ان اللافاعلية كانت الصورة القائمة للنظام السابق وان عمليات التأميم والتخطيط قد قضت على بعض مسبباتها ، ولعل خير ما يمكن بحثه الآن هو ما اذا كان في مكتبة التغيرات التنظيمية الاخيرة ان تحقق الفاعلية او الكفاءة اولا . وقد يكون في وسعنا في الوقت الحاضر ان نعرض هذا السؤال ونحدده ونطله الى عناصره التي يتألف

منها ، ولكن ليس في وسعنا حتما أن نجيب عليه ، فما زال التنظيم الاقتصادي الجديد ، قريب العهد بحيث لا يصلح التقييم التاريخي ، كما أن المعلومات ليست متوافرة للسفر في أية اختبارات تجريبية تصلح لأن تؤلف أساس التقييم السليم للاقتصاد المصري ، ولذا فإن ردى على هذا السؤال لا يمكن أن يخرج عن نطاق الاحتمالات والاتجاهات والذوقعات .

والكفاية ترتبط بالافادة الفعالة من الموارد الشحيحة لسد متطلبات الشعب ، ويمكن وصف أى اقتصاد بالكفاية على الصعيد التقنى اذا كان قادرا على تحويل ماتحت تصرفه من الموارد الاساسية الى اقصى حد من حجم العائدات ، او اذا كان ينجح عائدات معينة باقل حد ممكن من الموارد الضرورية ، ولا بد ان تتسجم الحاجيات المتوافرة مع رغبات المجموع ، وما لم تحترم رغبات المستهلكين وابشارهم ، وما لم يتم انتاج المقادير الصحيحة من السلع والخدمات ، في المدة الزمنية الصحيحة ، فاني لارى ان من المناسب ان اشرع في تحليل الكفاية التقنية في القطاع العام فالقطاع الزراعى فالقطاع الخاص ، وسعود بعد ذلك الى دراسة اوضاع الاسعار ، على ان اؤجل الى نهاية هذا الفصل البحث في موضوع الكفاية الدينامية وموضوع سلطة المستهلكين .

ويشرف مديرو مشروعات الدولة اشرافا فعليا على الانتاج في القطاع العام وان كانوا يشتركون في المسؤولية مع المؤسسات العامة والوزارات المعنية ، ويقوم المديرون بتشغيل العمال وصرفهم من العمل ، وبشراء الموارد الضرورية وقرير عملية الانتاج وتصميماته ، وبصيانة الابنية والمعدات ، وتحديد معدلات التخزين ، و ترتيب تسليم السلع الوسيطة والجاهزة ، واقتراح الاساليب الجديدة وخطوط الانتاج على رؤسائهم . ولكن ترى ما الضغوط والمخبرات التى تدفعهم الى اداء هذه الواجبات بصورة فعالة ؟ او فى الامكان اجبارهم او اقراؤهم على تجنب التبديد واختيار اجود توليفات الضرورات ، وفصل العمالة الزائدة ، والعناية بكيف الناتج ، والاستمرار فى العناية بوسائل تقليل التكلفة ؟ فالكفاية تعتمد فى النهاية على نوعية الرجال الذين يختارهم الحكومة لادارة شركاتها ، ولقد ادت قرارات التأميم ، واقامة المشروعات الجديدة الى تبدل جذرى فى السنوات الأخيرة فى الصفوة التى تشرف على ادارة المشروعات فى مصر ، فلقد استعفى من الكثيرين من المديرين السابقين بأشخاص عينهم الحكومة ، ولكن ليس فى وسعنا تحليل خصائص الرجال الجدد ومزاياهم تحليلا صحيحا بسبب الافتقار الى الدراسات الاجتماعية الكافية ، ولقد اختير مديرو الشركات العامة الى حد كبير

من القطاع الخاص ومن الجهاز الحكومي وإلى حد أصغر من رجال الجيش وأساقفة الجامعات ، وتشير الانطباعات العارفة إلى أن البورجوازية القديمة قد حلت عن مواقعها ليحل فيها محلها الناس من ذوي الخبرات الإدارية أو المهارات الفنية ، ارتقى معظمهم من مناصب إدارية متوسطة المكنة في الشركات المرموقة (١) ، وليس ثمة ما يوحى بصورة جادة بأن مجالس إدارات الشركات العامة مكتظة الآن بالاصدقاء أو بأقارب رجال الحكم ، وأصبحت الإدارة الآن مجالاً متفتحة أمام ذوي المواهب ، وإذا كن ثمة من خطر فهو أن الحكومة تبدو مفرقة في تأثيرها بالقرارات الشكلية والشهادات ، ولا تولى الكثير من العناية باحتمالات ترقية ذوي المواهب من الموظفين الأدنى رتبة في السلسل الإداري ، وهناك توسع مستمر وسريع في التعليم المهني والدراسات العلمية والإدارية مما يؤدي إلى تزايد أعداد الناس من ذوي المؤهلات المناسبة ، ولكن مشكلة ما إذا كانوا سيصبحون متمتعين بالمزايا المطلوبة أمر آخر ، ولعل من سوء الحظ أن العهد لم يتمكن حتى الآن بالرغم من الجهود المستمرة من خلق كوادر شديدة الولاء للثورة ومبادئها ، وهو ولاء يعتبر أساساً واضحاً من أسس التعيين في المناصب الإدارية الكبرى ، وقد يؤمن الاتحاد الاشتراكي العربي في الوقت المناسب لمر صفوة مختصة لعملها ، يمكن مقارنة إخلاصها بإخلاص كوادر الأحزاب الشيوعية في الصين وأوروبا الشرقية .

وحاولت الحكومة نظراً للانقمار إلى مثل هذه الكوادر في الماضي ، انسحاباً منها مع الواقع أن تقيم شكلاً من أشكال الإجراءات التنظيمية المؤدية إلى الكفاية ، ولعل من أهم الوسائل التي اتبعتها لتحقيق هذا الهدف ، الاحتفاظ بقاعدة الربح كمؤشر ودليل على مدى تحقيق النجاح في المشروعات العامة (٢) . ولما كان المديرون لا يستطيعون زيادة أرباحهم عن طريق تحديد المردودات بل عن طريق خفض من التكاليف ، فإن الأرباح تصبح في هذه الحالة ، قاعدة أصلي لقياس الكفاية منها في الاقتصادات الرأسمالية المتميزة بالتنافس المفتقر إلى الكمال ، وكثيراً ما يملن الوزراء إلى الصحفيين عن وجود زيادات في الأرباح التي حققتها الشركات العاملة تحت إشرافهم ، تعلماً كما يزعم مديرو الاتحادات الكبرى في الولايات المتحدة بأرباح مؤسساتهم ، كما قد يحاسبون المديرين الذين تهبط أرباحهم عن المستويات التي تحققت

(١) البورس لجيسان ١٧ مايو و ٢٩ أكتوبر ١٩٦٢ .

(٢) لعل من الطريف أن عدداً من الماركسيين التقليديين في مصر قد وجَّهوا النقد إلى الحكومة لأحفاظها بنظام حائز الربح .

في السنوات السابقة (١) . ولا شك في أن أرقام الأرباح تزود المؤسسات العامة والوزارات بطريقة للتثبيت الفوري من نشاطات الشركات العامة ، وقد تدفع معدلات الربح العالية الوزارات الى خفض الاسعار طبقا لسياسة الحكومة التسعيرية العادلة ، بينما قد يؤدي هبوط الأرباح او الخسائر الى صورة من صور التحقيق في كفاية المشروع وفاعليته .

وهناك ضغوط أخرى تعرض لها الشركات من داخلها ، وتدفع المديرين الى البحث عن زيادة الأرباح ، فدخل المستخدمين ومكافئاتهم تعتمد الى حد ما على حصتهم من الأرباح ، ولما كان من حق العمال أن ينتخبوا أربعة ائمتيلهم في مجلس الإدارة ، فإن وجودهم هناك يحول بين المديرين وبين الراحة والاستقرار ، وقد لا يرغب المديرون في ذلك لأن دخولهم ثابتة من ناحية ما ، ولكن الحكومة تمنع المبالوات من الناحية الأخرى لأولئك الذين ينجحون في تحقيق الخطة الخمسية ، كما أن مراكزهم وترقياتهم في التسلسل الإداري تعتمد الى حد ما على مدى فاعليتهم (٢) .

وبدور المديرون مشروعاتهم ضمن اطار من الانظمة هدفها تزويد رؤسائهم بوسائل التثبيت من انجازهم وتقييمه ، فيطالب اليهم على سبيل المثال أن يزودوا المؤسسات العامة بتوقعاتهم التفصيلية وحساباتهم النهائية ، لكي تقوم هذه بتقديمها الى الوزارات المعنية ، وتقوم السلطات العليا بفحص جميع القرارات الاستثمارية والتدقيق في طلبات النقد الأجنبي ، وسيطلب الى الشركات العامة في المستقبل الالتزام بمخطط للقروض تفرسه المصارف نيابة عن الدولة .

ويؤدي اطار القواعد التي تحيط بالقطاع العام من الناحية الظاهرية الى تشجيع الكفاية والحد منها في وقت واحد (٣) ، فالاهمال المستمر لا يمكن أن ينجو من ناحية أولى من الاكتشاف ، وقد يقضى عليه بسهولة اذا كان الوزراء المعنيون متميزين بقدر كاف من الصرامة ، يضاف الى هذا انه يتحتم على النظام أن يحقق قدرا من الوفر الكبير ، وقامت المؤسسات العامة على سبيل المثال ، بتركيز بعض الواجبات كالاستثمار والبحوث ، وتقصى الأسواق ، والتفاوض لعقد القروض وتقرير القوائم وكانت هذه الواجبات ملقاة في الماضي على عاتق الشركات فرادى ، وهي تتولى توحيد اعمال المشروعات المتشابهة والتنسيق بينها ، ولذا

(١) النشرة الشهرية يناير من ٢٧ .

(٢) البورس ايجسيان - ٦ أغسطس ١٩٦٣ .

(٣) سبق لنا أن شرحنا هذه القواعد والانظمة في الفصل السابع .

ففي استطاعتها ان تعقد المقارنات بين انجاز الشركات التي تشرف عايجها وان تعالج العيوب في اساليب انتاجها . وفي وسع المؤسسات العامة ان تشرف على الانتاج في ميادين اوسع من مجالات الشركات فرادى ، وفي الامكان تطبيق الاساليب الجديدة او وسائل التوفير التي تثبت نجاحها في مكان ما ضمن اطار الصناعة على الاماكن الاخرى . وتقوم المؤسسات العامة بالتحقيق في المشاكل التي تشترك صناعة كادلة في مواجهتها وتقويم هذه المشاكل ، كما ان في وسعها ان تلتفت نظر الوزارات المختصة الى العيوب في اجهزة النقل او التزويد بالقوى المحركة ، وفي تسليم المواد الأولية ، والى النقص المستمر في العمالة الفنية (١) .

ويضاف الى هذا ان الوزارات والمؤسسات العامة قد تكثر من التدخل وفي مجال واسع في العمليات اليومية للشركات التي تضمها هذه المؤسسات وقد لا يحصل المدبرون على الصلاحيات الكافية التي تمكنهم من فرض سيطرتهم على معاونيهم او من تحقيق الحرية اللازمة للوفاء بمسؤولياتهم . وقد يجدون انفسهم مضطرين الى الرجوع في كثير من قراراتهم الى السلطات العليا ، مما يؤدي الى التأجيل ، والى عرقلة تدفق الانتاج . وسبق للصحف ان نشرت نماذج من الافراط في المركزية ولكن من التيسر الآن القول بان مثل هذه الاخطاء قد تنتشر وتصبح عامة ولقد حذر خبيران امريكيان في الادارة العامة الحكومة المصرية من تطبيق اجراءات الحكومة على المشروعات العامة ، ويبدو انها قد اخذت بهذه النصيحة ، اذ انها عمدت الى اقامة سلسلة مرنة ولا مركزية من الاشراف على القطاع العام (٢) . ولا يستطيع الوزراء التدخل بصورة مباشرة في شؤون الشركات ، بل عليهم ان يعملوا عن طريق المؤسسات العاملة التي تكون اكثر اتصالا بالمشاكل اليومية للمشروعات الاقتصادية . ولقد بذلت محاولات كثيرة ولا شك لتجنب الاجراءات التقليدية البيروقراطية ، ولا ريب ايضا في ان المهدي يواجه الترتيبات الادارية الصالحة للقطاع العام بعقل متفتح .

وما زالت التدخلات في صلاحيات المدبرين مستمرة في الوقت نفسه . وتصف الصحف على سبيل المثال ، الاجراءات التي وضعت لاستيراد المواد الأولية وقطع الغيار والآلات بأنها مرعجة . ويبدو ان القوانين الاخيرة المتصلة باجور المستخدمين في المشروعات العامة وتصنيف درجاتهم تبدو وكأنها تفرض على قوة العمالة في الصناعة والتجارة نفس

(١) قد لا تكون كل هذه النقاط واضحة في القانون ولكنها مضمنة او كامنة في تكوين المؤسسات الجديدة .

(٢) الحكومة واعادة التنظيم في الجمهورية العربية المتحدة من ٤٨ - من ٤٩ .

اجراءات الخدمة المدنية المطبقة على موظفي الحكومة ، وتحد من الحريات التي كانت تتمتع بها الشركات في الماضي لمساومة الأيدي العاملة ، وتطبيق أنظمتها الخاصة المتعلقة بالأجور والترقيات (١) . يضاف الى هذا ان الانظمة الجديدة تتجاهل تمام التجاهل اقتراحات رجال الاقتصاد لوضع معدلات الاجر بالقطعة في القطاع الصناعي وان كان المدبرون يحتفظون ببعض الصلاحيات في منح العلاوات والمكافآت والحوافز المالية بالإضافة الى معدلات الاجور اليومية اذا رغبوا في ذلك . ويشكو المدبرون دائما من صعوبة فصل العمالة الفائضة او الا منتججة نتيجة سياسة الحكومة التي سارت عليها منذ عام ١٩٦١ ، لتخفيف البطالة والحد منها (٢) . ويتحسّن بعضهم لوجود ممثلي العمال المنتخبين في مجالس الادارات ولكن بعضهم لا يتورع عن التحدث همسا عما يمثلوه وجودهم في هذه المجالس من ضيق لهم .

ويضم قانون العمل من الناحية الأخرى عناصر لابد وان تؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية للعمال . ولابد من تحسين أوضاع العمال الصحية والفنية نتيجة النصوص التي تضمنها هذا القانون والمتعلقة بالخدمات الصحية والتدريبية (٣) . ولابد ان يؤدي القانون رقم ٣٥٤ لعام ١٩٦٣ الى خفض من حركة المبيعات اذ انه حال دون تنقل المستخدمين بين الشركات العامة دون اذن . ولا شك في أن من واجب العمال الذين يتناولون نصيبا من الأرباح وينتخبون ممثليهم في مجالس ادارات الشركات ان ينموا اهتمامهم من زيادة فاعلية الشركات التي يعملون فيها يضاف الى هذا ان الحكومة ادخلت نظاما للتقارير السنوية عن اوضاع كل موظف ، وهدفها ان تؤمن اساسا معقولا للترقيات بين الدرجات المختلفة وفي داخلها (٤) . واخيرا لا يمكن القول بصورة جادة ان الحكومة تضيق الخناق على الاستهلاك الى الحد الذي يصيب فيه العامل المصري غير مكترث برفع دخله النقدي ، فهناك جميع الدلائل التي تشير الى ان اتفاق استهلاكهم مستمرة في الامتداد والتوسع .

ويعتمد بعد الموازنة والدراسة ما اذا كان الاطار التنظيمي الذي وضع للقطاع العام سيعمل على زيادة الفاعلية والكفاية في الصناعة والتجارة أو انقاصهما ، على طريقة تطبيق هذا الاطار في الواقع ، ويبدو

(١) القانونان رقم ١٥٩٨ و ٣٥٤٠ لعام ١٩٦٣ .

(٢) كتاب مانسفيلد ص ١٥٠ .

(٣) القانون رقم ٦٣ لعام ١٩٦٤ .

(٤) النشرة الشهرية - ديسمبر ١٩٦٣ ص ١ .

أن النظام الشكلي للحوافز والكوايج والوازونات وتسلسل القيادات ،
ليس بالنظام الذي يبرر التوقعات المتشائمة للاستأذ عيساوى (١) .

ولا يشمل الإطار التنظيمي الذي تم إصلاحه في القطاع الزراعي إلا
نسبة صغيرة من الأرض المزروعة ، ولكن لما كانت التعاونيات الرسمية
الإشراف متصبة عامة في عام ١٩٧٠ فأننى أرى أن أقوم بتحليل
كفائتها (٢) . فهذه التعاونيات مؤسسات تجمع بين الملكية الخاصة وبعض
المبادرات الفردية وبين درجة قوية من الإشراف المركزى على الزراعة .
وبالرغم من عدم تغيير أنجازها على أسس تمييزية ، فإن فى إمكاننا أن
نشرع فى تقييمها (٣) .

فلاشك فى أن كفائتها ستعتمد إلى حد كبير على نوعية الموظفين الذين
تبعث بهم الحكومة إلى القرى ، ليتولوا المسؤولية عن التعاونيات ، ولاشك
فى أن مهمتهم أشق وأصعب من مهمة مديري المصانع ، الذين يرأسون
تسلسلا محددًا تمام التحديد من القيادات ويمكن صلاحيات كافية
لقرض الانضباط على معاونيهم . وتعتمد سلطة المشرفين ومساعدتهم
فى القرى ، وهى يتبعون الوزارات فى القاهرة ويتناولون مرتباتهم منها ،
على قدراتهم على الاقتناع ، وعلى اقتناع المزارعين بجسدى خبراتهم
ومنافعها . وليس ثمة من شك فى أن الموظفين المحليين يمكنهم فى النهاية
سلطة فرض العقوبات لإجبار المزارعين على إطاعة أوامرهم . وفى إمكان
مثلا ، اخراج الملاك من أراضي الإصلاح الزراعى ، إذا ثبت عجزهم . كما
أن الدولة هى التى تسيطر فى القطاع الزراعى كله على توزيع الضرورات
الإساسية كالماء والأسمدة وأنواع البذور الجيدة ، وفى مكنيتها أن تمنعها
عن المزارعين الذين يواصلون رفض التعاون مع السلطة المركزية . ولكن
المشرفين الذين يلجأون عادة إلى العقوبات يفشلون فى عملهم فى إدارة
مؤسسة تعتبر من التعاونيات من الناحية الشكلية على الأقل يضاف
إلى هذا أن فقد احترام المزارعين مع استمرار الإقامة بين ظهرانيهم
سيغرض قوترا لإبطال حتى على أكثر الأشخاص تعاقبا بالسلطة ، ولاسيما
فى مصر التى تفرس فيها خسارة الشعبية كأبدا خفيفا وقويا على جميع
الذين يمارسون السلطة . ولاشك فى أن فى وسع كل من تحدث إلى

(١) كتاب عيساوى « مصر فى عهد الثورة » وعلقات المؤلف أوبريان على هذا
الكتاب فى « تقييم اقتصادى للثورة المصرية » فى مجلة دراسات التنمية أكتوبر ١٩٦٤
ص ١٠٦ - ص ١١١ .

(٢) افترض هنا أن اقتراحات إقامة الزاوع الجماعية التى نشرت فى الأهرام
فى إبريل عام ١٩٦٥ لن تنفذ .

(٣) يركز هذا التقييم على الأدلة التى أوردتها فى الفصل السادس من هذا
الكتاب . - المؤلف -

موظفى القرى أن يتبين بسرعة ، أنه بالرغم مما يتمتعون به من سلطات كبيرة ، فانهم يشعرون بحاجة ماسة الى تعاون الزارعين معهم .

ويتطلب المشرفون على التعاونيات من الناحية النظرية المثالية ، كفاية تقنية فى علوم الزراعة ، وشعورا بالهدف وقدره على الاقتناع . وليس فى وسع المرء أن يقرر المدى الذى كانت الحكومة فيه تختار الرجل المناسب للمكان المناسب . ولست أنكر أن الوزارة قد حشدت لأراضى الإصلاح الزراعى عددا من الموظفين الأكفاء المخلصين لعملهم ، ولكن الحكومة قد تعجز بعد انتشار التعاونيات الرسمية الاشراف عن العثور على العدد اللازم من الأكفاء الذين يمكن الركون اليهم . ولاشك فى أن الحكومة لم تستطع حتى الآن خلق الكادرات السكانية الاخلاص لواجباتها هذه من النوع الذى يوجد فى الكولومبيونات الصينية (١) . وتامل قيادة الثورة فى أن يؤمن الاتحاد الاشتراكى العربى فى الوقت المناسب المدد الكافى من الطلائع النضالية للعمل فى القرى ، أو أن تخلق الممارسة الفعلية للعمل فى التعاونيات قيادات ريفية مثقفة من بين الفلاحين انفسهم (٢) . أما الآن فيجرى انتقاء موظفى القرى من بين الموظفين الرسميين فى وزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى . واستطاعت الوزارة الأخرى ، أن تجند وتدريب طبقة من الأشخاص الأكفاء والمخلصين ، وقد أصبح عدد منهم الآن متوافرا للعمل فى أراضى الإصلاح الزراعى . وليس ثمة من شك فى أن الكثيرين من الذين يعينون فى القرى سيكونون مفتقرين الى الخبرة أو الكفاية الفنية أو كليهما . ولعل من حسن الحظ أن خريجي الكليات الزراعية ومجاهد الزراعة والتعاون يتوافرون الآن بأعداد صغيرة على الأقل ، ولقد جرى مؤخرا حوار حاد حول مضمون التعليم المناسب للعمل فى الأرياف (٣) . ولقد أظهر الأكفاء من الناس منذ أمد بعيد عزوفا ملحوظا عن الإقامة فى القرى والعمل فى خارج المدن ، ولاشك فى أن على الحكومة أن تكون على استعداد لدفع مميزات أعلى لاجتذاب الموظفين المحليين الأكفاء . وفى وسع الحكومة من ناحية أخرى أن تفرض الخدمة الإلزامية فى القرى على خريجي الكليات من ذوى المواهب والمؤهلات المناسبة . ويحتاج بحث الريف الى إجراءات جريئة لتحطيم ازدواجية الاقتصاد والمجتمع المائلة بوضوح فى مصر .

(١) لعل من مظاهر هذا العجز أن وزارة الإصلاح الزراعى جمعت الشاء الساكن الثلاثة لموظفى الإصلاح الزراعى فى القرى من أول مهمات التعاونيات الجديدة (الأحرام عدد ١٤ يناير ١٩٦٥) .

(٢) مقال ميد الملك عن الإصلاح الزراعى فى مصر ، فى مجلة التنمية والحضارات

عدد يونيو ١٩٦٥ ، ص ٢٢ - ص ٢٧ .

(٣) الأحرام الاقتصادى عدد ١٥ نوفمبر ١٩٦٣ ص ٣٨ - ص ٣٩ .

وتصدر الضغوط التي يتعرض لها المشرقون ومساعدوهم لاداء واجباتهم بصورة فعالة من رؤسائهم في الوزارات ومن الفلاحين انفسهم وفى وسع الآخرين ان ينقلوا الى الوزارة فى بعض الحالات ما يتصف به هؤلاء المشرقون من عجز. فاذا ما استمعت الوزارة الى اصواتهم ، صدرت التعليمات الى الموظفين المحليين بان يكفوا عن الكسل والاهمال ولا شك فى ان الراى الذى اقترحه سيد مرعى فى محاضرة اخيرة له بان يدفع الفلاحون مباشرة مرتبات الموظفين الذين يديرون التعاوانيات يمثل فكرة ممتازة . وفى الامكان ربط المكافآت التي يتقاضونها بما تحققة التعاوانيات من ارباح . ولاشك فى ان مثل هذه الاوضاع ستعزز الضغوط التي يتعرض لها الموظفون لزيادة فاعليتهم كما سستمنع من تزايد البيروقراطية فى القرى (١) .

ويبدو من الناحية النظرية ان تجزئة الواجبات بين الوزارات والمشرقين المحليين والمزارعين تؤدي الى زيادة الكفاية بوجه عام . فالمشرقون مسؤولون امام القاهرة ولكنهم يعملون مع مجالس منتجة من الفلاحين ول هؤلاء خبراتهم الفنية فى العلوم الزراعية ، وسرعان ما يحققون المعرفة بالاوضاع المحلية . وفى وسع الحكومة عن طريقهم تنفيذ سياساتها الزراعية التي تشدد رفع المحاصيل بالنسبة الى الفدان الواحد ، وتنوع الانتاج وتوجيهه الى المحاصيل القيمة والى البستنة وتربية الماشية . وسيكون المشرقون فى وضع يمكنهم من نشر الاساليب العلمية وطرق الفلاحة بين الفلاحين وبصحون المحور المركزى فى توسيع خدمات الارشاد الزراعى . ولاشك فى ان الواحد منهم اذا ظل فى مكانه مدة طويلة ، واكتسب سمعة طيبة ، بان الرجل الموثوق والموجه النافع للفلاحين .

ويؤدي تركيز الواجبات الادارية كشراء الضرورات وبيع المحاصيل ذات القيمة النقدية فى ايدي الاخصائيين الى اتاحة الوقت الكافى للفلاحين للتركيز على مهاراتهم فى فلاحة الاراضى ، بينما يخلق الاشراف الذى تمارسه مجالس ادارات التعاوانيات على حركة المدفوعات والمقبوضات امكانات للحصول على مستويات اعلى من الاستثمارات فى القطاع الزراعى كله . ويجب من الناحية الاخرى ان لا نتجاهل ما تؤدي اليه مركزية الاشراف من افتقار الى التوفير . فلو حدث على سبيل المثال ، وعجز الموظفون عن شراء البذار دون تأخير ، أو تأخروا فى بيع المحاصيل القابلة

(١) يبدو ان الاتجاه هو ان تتحمل الحكومة المركزية مسؤولية دفع المرتبات للموظفين المحليين ونفقات الخدمات الزراعية - الاهرام الاقتصادى اول ديسمبر ١٩٦٢ ص ٢٧ .

المختلف ، فإن التعاونيات كلها تمنى بخسارة بالغة . وقد يكون الافتقار الى الفاعلية على المستويات العليا أكثر خطرا ، كما حدث في عام ١٩٦١ ، عندما تأخر وصول المبيدات الحشرية ، وأتلفت دودة القطن ثلث محصول ذلك العام . وقد يحدث أحيانا أن تكون التعليقات المركزية عن أساليب الزراعة أو عن توزيع الأموال الاستثمارية ، ليست من مصلحة الكفاية والفاعلية . وقد تبدو السياسة الراهنة لهذا حركة التالية غير مستندة الى تحليل صحيح للتكلفة والمكاسب التي تنطوي عليها الحركة ، وقد تؤدي الى تازم مشكلة الافتقار الى أماكن العمل . ولذا يحتاج الفلاحون والمشرعون الزراعيون الى التمتع بشيء من الاستقلال الذاتي يمكنهم من معارضة بعض التوجيهات التي تصدر عن المركز ، والتي لا تتلاءم مع أوضاعهم المحلية ، ولا يمكن تبريرها على أسس اقتصادية ، ولا شك في أن الإجراءات الحالية التي تسير عليها الحكومة ستكون نافعة اذ ظلت القرارات تتخذ على أسس لامركزية .

وتبدو تجزئة الواجبات الفردية والجماعية في زراعة الأرض للوهلة الأولى ، وقد أعيد اعدادا يثير الإعجاب لنشر الفاعلية والكفاية وغذ سيرها ، فعلى التعاونيات الرسمية الاشراف ان تغلب على الكثير من اوجه التبديد المرتبطة ارتباطا تقليديا بوجود الممتلكات الصغيرة والمجزأة في الزراعة المصرية . فلقد ادى تخطيطها في تمركز الحقول وتجميعها بالاضافة الى محور الآثار - المعوقة على المحاصيل الترسية عن زراعة القطع الصغيرة الى تحقيق وفور اقتصادية في استعمال المياه والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية . فسكون التعاونيات المألقة للمعدات المختلفة كالمحاريث الآلية ، والدراسات وأدوات الرش ، ومعدات الفقس والصوامع وأماكن التخزين ، وستتمكن من تجنب التبديد في الموارد الذي تنطوي عليه الازدواجية بين رؤوس الأموال الثابتة غير المستعملة لدى الوفاء المزارعين الصغار . وفي الامكان القول أخيرا ، بأنه اذا سادت الروح التعاونية فان غنى وسع مجلس الإدارة أن ينظم العمالة غير المستغلة في خلق رؤوس الأموال الثابتة كمشق الطرق وإقامة المدارس والمراكز الاجتماعية وإبنية المزارع التي تفيد منها القرى كوحدة .

وتضمن تجزئة الزراعة بين العمليات الفردية والجماعية وفلاحة أراضي القرى وريها وتزويدها بالسماذ ورشها بالمبيدات الحشرية بصورة علمية ، ويؤدي الحصاد الجماعي الى التغلب على النقص الموسمي في الأيدي العاملة ويخلق احتفاظ بالملكية الخاصة والمبادرة الفردية في بلد الدير والعناية بالمحصول حوافز للفاعلية ، نفتقر اليها عادة الصور الجماعية في الزراعة . وهناك مناقشات تدور في الوقت الحاضر حول احتمالات

مركزية الاشراف لا الملكية على جميع المواشى التى يملكها أعضاء الجمعيات التعاونيه (١) . وفى وسع التخصص من هذا الطراز ان يحسن انتاج اللحوم ومنتجات الالبان ونوعهما .

ويمكن القول بوجه عام . انه اذا تم ربط المزارعين المحليين وبطنا صحيحا بالعمليات الجماعية للتعاونيات ، وكانت هذه الجمعيات حريصة على أرباحها ، فإن فى وسع الاجراءات التنظيمية المنبئة فى الزراعة المصرية ان ترفع من معدل المحصول للفدان الواحد ، الى مستوى قريب من أقصى حدود الانتاج .

المشروعات الفردية

اولت الحكومة الكثير فى عنايتها وتفكيرها لخلق اطار تنظيمى لمشروعاتها الانتاجية الخاصة ولاصلاح التنظيمات الزراعية ، ولكنها لم تبد الا قليلا من الاهتمام باحلال الأوضاع المناسبة للعمل الفعال فى القطاع الخاص الكبير الأممية فى الصناعة والتجارة الداخلية والخدمات الأخرى . وفى وسع القطاع الخاص كما يقول الميثاق أن يقوم بدور عامل منشط للملكيات الشعبية العامة ، بما يفتح من مجالات المنافسة الحرة . وفى وسعه ايضا أن يحمى الأزمات والابطاء والعيوب التى لابد وأن تظهر فى اطار التخطيط الاقتصادى . يضاف الى هذا ان الحكومة فى سعيها الحثيث الى تحقيق هدفها الطموح فى تنمية معدل الانتاج تعنى تشجيع المدخرات والاستثمارات الخاصة ولكن طالما أن التسامح مع القطاع الخاص لا يستمر الا حتى يكون فى وسع الدولة أن تؤمم وظائفه وواجباته ، وان الانتاج الخاص يخضع للتدخل المستمر ، ويجبر على العمل ضمن اطار صارم من الرقابات على الأسعار وأنظمة الأقراض وقوانين العمل ، وطالما أنه يعيش فى خوف دائم من عمليات التأميم الجديدة ، فليس فى وسعه أن يعمل لمصلحة المجتمع كله . ويمكن القول بأن موقف الحكومة فى القطاع الخاص ، تحول منذ عام ١٩٥٧ الى الكره وعدم الثقة ولم تقم الحكومة حتى الآن بأية محاولات حقيقية لخلق الأوضاع لعمل ناجح لاقتصاد مشترك ، ولم تتوان التدخل فى شؤون منتجي القطع الخاص مهما كانت اثار هذا التدخل على الانتاج .

ولم يستعص عن رجال الأعمال والمديرين الذين كانوا يتولون ادارة المشروعات الخاصة بمرشحين ترشى عنهم الحكومة . وفى وسع المرء ان يقول فى الواقع ان هذه الاستعاضة جرت باحلال بعض المواهب

(١) الامرام الاقتصادى ١٥ نوفمبر ١٩٦٢ ص ٤٠ - من ٤٢ .

الإدارية التي كانت قد سرفت من الخدمة بعد قرارات التأميم في المشروعات الخاصة . وحاولت الحكومة اصلاح الأوضاع الادارية في المؤسسات الخاصة بفرض الممثلين المنتخبين من مستخدميها على مجالس ادارتها ، وفرض توزيع النسبة المئوية في القانون من الأرباح على المشروعات الخاصة أيضا (١) . وأنا لا أنكر ان هذين الاجراءين نافعين لدفع عجلة الكفاية والفاعلية ، في المؤسسات الخاصة والعمامة علي السواء البعيدة عن الاشراف الرسمي ، ولكنهما قد يتركان اثرا مضادة في الكثير من المشروعات التي يديرها أصحابها والتي لا تستخدم الا اعداد قليلة من العمال . فصغار الراسمالين لا يحتاجون عادة الى من يستحثهم على تحقيق الحد الأقصى من الأرباح ، بل ان اندفاعهم وراء هذا الهدف قد يضعف اذا طلب اليهم ان يسمحوا للآخرين بمشاركتهم في ادارة مشروعاتهم وفي أرباحها (٢) . ولا بد من رسم حد فاصل بين المجالات التي تصلح فيها التنظيمات الجديدة ، وبين تلك التي تحدد فيها هذه التنظيمات من الكفاية والفاعلية .

وكانت الأنظمة الحكومية قد حدث حتى قبل عام ١٩٦١ من حرية متجني القطاع الخاص من اختيار أساليبهم في الإنتاج والاستثمار ، ولذا فان مبادرتهم قد تحددت منذ ذلك التاريخ تحددًا صارمًا . ويتوق واضعو المخططات بالطبع الى تجنب المنافسة على الموارد الشحيحة ، ويحاولون توجيه جميع الاستثمارات الخاصة الى مسالك تكون مكتملة لتلك التي وضعوا خططها . وتتطلب القرارات الخاصة بتوجيه الموارد الى جميع رؤوس الأموال ، عادة الترخيص بصورة واضحة من الوزارة المعنية ، أو حصة من النقد الأجنبي لاستيراد الآلات والمواد الأولية الضرورية . وتتطلب معظم الاستثمارات أيضا أعمالا انشائية ، وقروض مصرفية . ولكن السلطات المركزية هي التي تسيطر على النقد الأجنبي، والقروض المصرفية ، وتراخيص البناء . وهكذا قد يضع مستثمرو القطاع الخاص وأصحاب المشروعات فيه المخططات لما يعتزمون القيام به ، ولكن قدرتهم على التنفيذ ، تحتاج في النهاية الى التأييد والترخيص الرسميين . ولا شك في أن المشروعات الفردية لا تعطى نفس الأولوية والإشارة اللذين يعطيان لمنافساتها في القطاع العام ، ولا ينتظر

(١) القانون رقم ١٤١ لعام ١٩٦٣ والنشرة الشهرية - مارس ١٩٦٣ . ص ٤٢-٤٣

(٢) يناقش المؤلف هنا نفسه . فهو يحلل أولا على تحديد حرية القطاع الخاص في ممارسة أوجه نشاطه ، ثم يعود الى الاعتراف بأن الرقابة الحكومية تمنعهم بل ويمنع من طلبهم الى جني أكبر الأرباح عن طريق استغلال المستهلكين . ولقد أكد اليشاق في المهمة الأولى للتخطيط ، المحيولة بدون تعرض الجماهير للاستغلال .

من الحكومة أن تعطى برنامجها الإنتاجي والاستثماري إذا استطاعت ذلك لمنفعة منتجي القطاع الخاص (١) .

أما بالنسبة إلى العمالة ، فإن المؤسسات الخاصة تكون في وضع أفضل من المؤسسات العامة ، إذ أن في وسعها أن تدفع رواتب أعلى للمديرين ، وأن تفرى العمالة الفنية بالأجور المرتفعة عن طريق السوق يضاف إلى هذا أن في وسعها كثيرا أن تهرب من الأنظمة الخاصة بالحد الأدنى للأجور وتوزيع شطر من الأرباح على العمال والمستخدمين . وقد تؤدي نتائج الأولوية الممنوحة للشركات العامة في توزيع حصص التمدد الاجتماعي والمعدات الإنتاجية إلى دفع منتجي القطاع الخاص إلى وسائل الإنتاج المكثف للعمالة ، فلو استطاع هؤلاء المنتجون أن يستخدموا العمالة عن طريق استخدام وسائل تقنية معتدلة ، وأن يدعوا الإنتاج الذي يتطلب رؤوس الأموال الكبيرة والنقد الأجنبي إلى الشركات العامة ، فإن بجزئة فعالة للعمالة بين القطاعين ستخلق في الوقت المناسب . ولكن على الحكومة لتشجيع هذا التطور أن تمتنع عن فرض الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الأجور فوق المستويات المعتدلة (٢) .

ولعل من أهم العقبات التي تقف في الوقت الحاضر حائلا دون العمل الفعال وهو النمو النشط من جانب القطاع الخاص هو عدم قيام الحكومة برسم خط واضح بينه وبين القطاع العام ، والالتزام بتجزئة الواجبات على القطاعين فيالرغم من أن الميثاق قد حدد له مجالاته في العقار والإسكان والتجارة الداخلية والصناعات الخفيفة الصغيرة ، فإن الحكومة لم تنقيد قط بالخط الفاصل بين أوجه نشاط القطاعين ، ولم تنح الفرصة الكافية لرجال الأعمال لإظهار مبادراتهم وتأمين الضمانات اللازمة للاستثمارات الخاصة .

وبينما يصر قادة الثورة على سبيل المثال ، على أنهم لا يفكرون بتأميم الأرض ، نجد أن الدعوة التي وجهها الأستاذ هيلل في الإصرار لاقامة المزارع الجماعية في الأراضي التي سيستصلها مشروع السد العالي ، يلقي بعض الشكوك على إيمان التطبيق العربي للاشتراكية بالملكية الخاصة للأرض . ولم تصدر الحكومة أيضا أية ضمانات تؤكد عدم تفكيرها بمزيد من إعادة توزيعها للأرض . فما زال الحديث عن الإصلاح الزراعي ، يناقش

(١) كثيرا ما شكك القطاع الخاص من التمييز بينه وبين القطاع العام (الإصرار على ١٠ سبتمبر ١٩٦٢) وكتاب مانسفيلد ص ١٢٢ . وتوقفت عمليات البناء الخاصة في عام ١٩٦٢ نتيجة أزمة في إنتاج الاسمنت (البورص ايجسيان ٨ أغسطس ١٩٦٢) .
٢ نتيجة السياسة الراحلة على أي حال إلى توسيع قوانين الأجور والأسلح الاجتماعي إلى أقصى حد ممكن .

على النقيض من ذلك علنا ، ويسفر إعادة التنظيم في الوقت الحاضر للقطاع الزراعي عن اتارة مخاوف الملاك ويدعوهم الى الامتناع عن اجراء اية اصلاحات في اراضيهم (١) . واخذ القرار الخاص بشراء رؤوس الأموال الثابتة اللازمة للزراعة وتجميعها ينتقل بسرعة من ايدي الزراعيين الأفراد الى ايدي الوحدات التنظيمية الجديدة المسماة بالتعاونيات الرسمية الاشراف ، واصبح خاضعا لحد كبير من النفوذ الحكومي . واخذ التوزيع التقليدي للانتاج الزراعي ، الذي يقضى بقياس الحكومة بتأمين الارض والماء وقيام الفلاحين بتأمين رأس اقل المتبقى واللازم للزراعة في وادي النيل في الانهيار ولا شك في ان الملاك والفلاحين سيؤجلون استثماراتهم الى أن يتم الفصل بوضوح بين الواجبات الخاصة والجماعية في المنظمات الجديدة وهم يتساءلون عن الاسباب التي تدعوهم الى شراء المخاريط الآلية ومضخات المياه ، أو شق آقنية الصرف ، اذا كانت التعاونيات الجديدة ستؤمن هذه التسهيلات قريبا ، واذا كانت حيازاتهم الراهنة للأرض ، سيعاد تحديد مواقعها في حقول موحدة تحت اشراف برامج تجميع الأرض .

وتعرضت التجارة باستمرار لحد كبير من التدخل كنتيجة للمحاولات والتي قامت بها وزارة التمرين لتحويل التوزيع الداخلي اشتراكيا وكثيرا ما شكك اصحاب الحوانيت من تمييز شركات الحملة الحكومية بين القطاعين (٢) . وتمر تجارة الجملة في المنتجات الزراعية في مرحلة تحول ايضا ، وتهدف الحكومة الى محو التجارة الوسيطة بين الفلاحين والمستهلكين عن طريق اقامة جهاز جديد للتسويق التعاوني . ولقد اخذت الجمعيات التعاونية تتحمل في كثير من المحافظات المسؤولية عن جمع غزولات القطن ومنتجات البصل والبطاطس والبيض والفراخ وتخزينها ونقلها الى المدن والموانئ وما هم التجار ، يبعدون بصورة متدرجة عن تجارة الجملة .

ويبدو بناء المساكن الذي كان يؤلف منعزا تقليديا دائما للمدخرات الخاصة ، احتمالا لا يستهوى المستثمرين بالرغم من اشتداد الطلب على المساكن فلقد فرضت الحكومة في السنوات السبع الاخيرة ، قيودا صارمة وغير مواتية للمستثمرين تمثلت في تحديد الاجازات لاعادة توجيه المدخرات الى اوجه النشاط الأخرى التي تعتبرها أكثر فائدة من الناحية الاجتماعية . واصبحت اجازات المساكن الآن دون المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٥٨ ، تم اعيد تخفيضها لأن الرئيس تلقى سيلا من

(١) مقال عبد الملك في مجلة المظن والحضارات عدد يونيو ١٩٦٥ .

(٢) الامراء عدد ١٠ سبتمبر ١٩٦٢ .

الشكاوى من الجماهير عن ارتفاع الإيجارات (١) . ولم تكن الاستثمارات العامة في المساكن الشعبية كافية في الوقت نفسه لسد النقص المتزايد في الإسكان في المدن ، ولذا كثيرا ما يوجه الوزراء تدهابهم إلى القطاع الخاص لبناء مزيد من البيوت (٢) . ولا شك في أن من أكثر الطرق فاعلية لزيادة استثمار المدخرات الخاصة في الإسكان ، أن تعتمد الحكومة إلى رفع رقبتها على الإيجارات وأن تسمح لأصحاب رؤوس الأموال باستثمارها في مجال كانوا يعتبرونه في الماضي أمينا ومجزيا (٣) .

الأسعار

ينشد مديرو المشروعات الخاصة زيادة أرباحها عن طريق التقليل إلى أقصى حد ممكن من تكاليف الإنتاج . وتعتبر القيمة الإجمالية للموارد التي تباع لإنتاج مردود معين بمعدل التكلفة . ولو تمكن المديرون من إنتاج ذلك المردود باستخدام قدر أقل من موارد المواد الأولية والمنتجات الوسيطة ، فإن تكاليف الأرض والعمالة والإنتاج ستهبط ، كما سترتفع الأرباح . ويمكن أنذاك تحرير الكثير من المواد لاستخدامها في مجالات إنتاجية أخرى ، ويتجه الاقتصاد إلى الوصول إلى الحدود القصوى التي لا تتوافر فيها أية احتمالات أخرى لزيادة مردود أية سلعة دون تخفيض الإنتاج في سلعة أخرى . لما زالت الأسواق في مصر تعمل على توزيع الضرورات على المشروعات ، ويقوم المديرون بحسابات تكلفتهم على أساس الأسعار السائدة . ولكن ما لم تعكس الأسعار التي يستخدمونها تدللة الفرص الاجتماعية للضروريات المختلفة المتحولة إلى مردودات ، فإن الجهود التي تبذل للوصول إلى الحد الأقصى من الأرباح لن تسفر عن الوصول إلى أقصى حد في الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد كله . ويتضح من هذا أن للأسعار مبعثها التوزيعية ، لأنها تعمل على توزيع الموارد بطريقة تضمن أن تكون الشكيلة النهائية للساح منتجة بأقل قدر من التكاليف . ولكن إذا وقع التشويه في الأسعار ، ولم تكن أسعار العوامل الأولية أو الإنتاجية في أدنى الحدود ، لن يحرز الموارد لخلق ضرورات أخرى في مجالات ثانية وهكذا يمكن خلق تباين بين المصالح العامة والخاصة ، حتى ولو سلكت المشروعات المؤممة ضمن إطار قواعد اشتراكية السوق .

(١) النشرة الشهرية عدد فبراير ١٩٦٥ ص ٧٠ .

(٢) نفس المصدر يناير ١٩٦٥ ص ٦٥ كتاب مانفيلد ص ١٤٠ .

(٣) مازال السطر الغالب في الاستثمارات في الإسكان . النشرة الشهرية عسند

فبراير ١٩٦٥ ص ٧٠ .

ولانتسجم الاسعار مع العمليات الراهنة للمشروعات القائمة فقط ولكنها تستخدم ايضا من جانب سلطات التخطيط في اتخاذ القرارات المتعلقة بتجميع رؤوس الاموال ، والانتاج في المستقبل . ويتقوم المخططون بتحليل النسب بين التكلفة والربح ليقرروا أى المشاريع يمكن ان يسهم اكبر اسهم في الانتاج القومي مقابل قدر محدد من انفاق الموارد الفعلية . وهم يتناولون انفسهم في توزيع الاموال المستثمرة على القطاعات وبين المشروعات . كما يشغلونها باختيار الاساليب وعلى الانتاج او اختيار خير المواقع للمشروعات المختلفة في القطاعات كلها . وهم يهتمون اول ما يهتمون بالوصول على قدر من المردودات من اقل قدر من الضرورات في الموارد المستثمرة ، او على اكبر قدر من العائدات في كمية محددة من الموارد . وهم يقيمون حساباتهم للتكلفة والارباح في جميع قراراتهم على اساس الاسعار . وما كانوا يستخدمون هذا الاساس فان هذا لا يشير الى التكلفة الفعلية للموارد المعنية ، ولا يعنى هذا بان توزيع الاستثمارات سيكون في حدوده القصوى ، اذ ان في الامكان الحصول على فوائد اخرى من توزيع بدليل لنفس القدر من الموارد الفعلية .

واكد الاستاذ هانسين ان لباب مشكلة الكفاية في مصر لا يمثل في نوعية المديرين ، ولا في الاجراءات التنظيمية للانتاج في القطاع العام بل في موضوع الاسعار . فالاسعار المشوهة هي السبب الاقوى لعدم الفاعلية والكفاية وهي اكثر اهمية من ابطاء البيروقراطيين وسوء تصرفاتهم . ولعل من سوء الحظ اننا لا نعرف كثيرا عن القواعد التسعيرية التي تسير عليها الوزارات والمشروعات العامة . ولكن ليس ثمة دليل او قرينة توحى بان هذه القواعد دقيقة . ويظهر تحليل الاستاذ هانسين الذي يتركز في الغالب على موضوع كفاية المستهلكين ، ان سياسة الحكومة في تحديد الاسعار العادلة ، تشجع على انتاج قاسم من السلع لا تكون منسجمة مع اشارات المستهلكين وتؤدي الى عيوب كثيرة وفي مقدمتها بروز الأسواق السوداء . وهو يقول ان هذه السياسة انتهت الى الحد من ارتفاع اسعار الضروريات ومحو استغلال المستهلكين من جانب الاحتكارات الخاصة ، قد تكررت الآن . بحيث بات التسمم الاكبر من الصناعة وتجارة الجملة ضمن القطاع العام . ولقد ادى التأميم الى خلق احتمالات لوضع بنیان تسعيري اكثر عقلانية ، والى السماح باساليب بديلة لاعادة توزيع الدخل . واصبح التدنسل في حرية المستهلكين الآن موضوع مناقشة وتساؤل . (١)

(١) هانسين ومزدوق - نفس المصدر . ص ٨٦ - ٢٩ .

ولكن حتى لو فرضنا أن الحكومة طلت المقررة للقوائم النهائية للسلع فإن في الامكان تشجيع الكفاية التقنية اذا ظلت أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة وعوامل الإنتاج متأثرة بندرة وجودها . وإذا كانت الأسعار الراهنة ، تشجع على توزيع الموارد بين المشروعات ، وبين الاستعمالات البديلة ، بحيث لا يمكن زيادة إنتاج أية سلع إلا على حساب تقليل من إنتاج سلع أخرى ، فإن الأسعار ستعكس التكلفة الحقيقية بطريق الصدفة ، وستحمل المشروعات على التقليل من استعمال بعض العوامل الصحيحة ، وعلى التقليل من التكلفة الفعلية للإنتاج . ولكن تدخل الحكومة أدى إلى حال إلى مناهضة تحديد السلع بطريق الصدفة وبدفع الاقتصاد بعيدا عن الوصول إلى الحد الأقصى من الكفاية . ويكون هذا التدخل في الغالب لمصلحة العدل ، كما يؤدي أحيانا إلى غد سرعة التنمية الطويلة المدى . وليس ثمة من شك أيضا في أن سياسة الحكومة كثيرا ما تتعارض مع متطلبات الكفاية في أي وقت من الأوقات . وهناك أمثلة عدة ، ولكننا عاجزون عن تغييرها ، ولما كنت مقتنعا إلى الأرقام ، فليس في وسعي هنا إلا أن أصف السياسات التي تميل إلى دفع أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات بعيدا عن مستويات ندرة وجودها .

ولقد عني تدخل الحكومة في أسواق العمالة بتحديد الحد الأدنى للأجور للعمال الزراعيين والصناعيين ، ووضع حدا أعلى لأرواتب المديرين وحدد هذا التدخل أيضا حرية المشروعات العامة في تقرير بنيات أجورها ، وفي اختيار العمالة وانتقالها بين بعضها البعض . ولعل الأثر المحتمل لهذه الإجراءات يمثل في رفع معدلات الأجور للعمال غير الفنيين فوق المستويات انخفضة ، وفي الحد من رفع الأجور الخفيفة المصطنعة لموظفي الإدارة والعمالة الفنية . وستدفع المشروعات إلى التوفير في استعمال الوسيلة الأولى ، كما ستهمل استقلال إمكانات الأساليب المؤدية إلى تكثيف العمالة . وقد تكون هذه المشروعات أكثر تبيدا في استخدامها للعمالة الفنية .

وهناك مثل آخر يتعلق بإيجارات الأراضي الزراعية المحددة بمستويات دنيا لتحقيق إعادة توزيع الدخل الزراعي بين الفلاحين والملاك . ولقد أدى هذا الوضع إلى خفض القدرة على تحريك الأراضي وذلك لأن الملاك يؤثرون في حالة خفض الإيجارات على فلاحة أراضيهم بأنفسهم . ولعل العامل المهم أيضا هو أن المزارعين لن يستأجروا الأرض ، حتى ولو أن الدخل المتحقق في زيادة قيمة الإنتاج قد يغطي السعر الذي يدفعونه إلى الملاك . ويمنع المزارعون الأكثر فاعلية من عرض إيجارات عالية ، ويخسر المجتمع

الانتاج الإضافي الذي يمكن للمزارعين الحصول عليه من القدان • يضاف إلى هذا أن الأرض تعتبر من عوامل الانتاج السخيفة وقد تؤدي الرقابة على الإيجارات إلى إضعاف الحوافز على استعمال العمالة والأسمدة الكيماوية في انتاج المحاصيل • وإلى نحو الضغط الذي يتعرض له المزارعون لإعادة توزيع أراضيهم ورصدها للانتاج القائم على تكثيف العمالة • كانتج النخضار ومنتجات الالبان • وقد تؤدي الإيجارات العالية من الناحية الأخرى ، إلى تشييط الهمم ، وإلى نقل حصة متزايدة من الانتاج إلى الزراعيين الذين يستطيعون تحقيق المزيد من الكفاية الزراعية •

وتقوم مؤسسات الدولة التجارية باستيراد المواد الأولية والسلع الرسيطة والمعدات الانتاجية من الخارج • كما تقوم الحكومة بتوزيعها • ويحدد مجمل المستوردات في كل وقت ، كميات النقد الأجنبي التي يستخدم بعضها في شراء السلع الاستهلاكية • ولم يتبين بعد ندرة الكميات التي توزع بين سلع المتعبين و سلع المستهلكين • إذ لم تعلن سلطات التخطيط شيئا عنها • ولكن من المحتمل أن تكون الأخيرة محبوبة بأولوية نافذة •

وتكون السلع الانتاجية لاستبدال المعدات المنسوخة أو الثالفة بسلع جديدة ، أو لصافي الاستثمار • وساقوم بدراسة موضوع الاستثمار في القسم التالي من هذا الفصل • أما هنا فأننى معنى فقط بتخصيص النقد الأجنبي لشراء المواد الأولية المستوردة والسلع الوسيطة والكيمائيات الزراعية وقطع الغيار واستبدال المعدات وماشابه ذلك • وتكاد تكون المعلومات حول هذا الموضوع معدومة • ولكن يبدو أن أنظمة التسعير ، تعرضت للإبطال بطراز من نظام التوزيع بالحصص ، يستند إلى أولويات تقرر مركزيا ، وتتأثر ولاريب • بالمساومة بين الوزارات المختلفة ، وقد عنت كل منها بالحصول على الحد الأقصى منه للمشروعات الواقعة تحت إشرافها • وتحصل المشروعات بما فيها المزارع الخاصة والتعاونيات على حاجاتها المستوردة بالأسعار المعروفة في السوق الدولية • ولأنك في أن الأسعار الدولية تعكس مع وجود سياسيات معادلة النقد الرابنة والمعلقة من وجهة نظر ميزان المدفوعات ، القيم المنخفضة للواردات في السوق الدولية لا القيم المستندة إلى استغلال الفرص في الاقتصاد الداخلى • ولا تستطيع المشروعات أن تحصل على أكثر من حصتها المقررة لها من الواردات عن طريق عرض أسعار أعلى بالنقد المصرى للشركات التجارية التابعة للدولة • وقد تبرز المرونة إذا سمحت الحكومة للمديرين بمزيد من النقد الأجنبي ليبيع في السوق الحرة ، ولكنها لم تلجأ إلى مثل هذه

الاجراءات قط . (١) وتحاول الحكومة بالفتح تجنب أي توقف في تدفق الانتاج وان كانت هناك عيوب وتاجيرات قام بها بعض رجال الاعمال في القطاع الخاص مؤخره لرشوة الموظفين المعنيين بمراقبة النقد (٢) .

ولعل النقطة العامة الجديدة بملاحظتنا ، هي ان مقادير التقسيم الاجنبي المتوافره لسد حاجات المنتجين محدودة ، مع انها لا توزع عليهم عن طريق اجهزة التسعير . ولا يمكن لأي نظام آخر لا يضع قواعد لتبرير التوزيع بالحصص ، ولا يؤمن الحوافز الفعلية التي تدعو المشروعات الى التوفير في استخدام مورد شحيح للغاية ، ان يكون فعالا كل الفاعلية على اعتبار ان ليس في امكان أي تعديل في كميات السلع الانتاجية المستوردة ان يزيد في مقادير الانتاج . ولا شك في ان النقطة التي اثارها الاستاذ هانسين بأن الاسعار في القطاع التجاري ، ليست منسجمة مع الأوضاع المثلى لكفاية المستهلكين تنطبق بصورة مماثلة أيضا على الكفاية التقنية للمنتجين (٣) .

التخطيط وحرية المستهلكين

والاستنتاج العام الذي اصل اليه هو ان الكفاية في الانتاج الراعي معرضة للتعطيل من جراء الانظمة الكثيرة والسياسات التسعيرية . وسأنتقل الآن الى بحث موضوع آخر يتعلق بالكفاية الطويلة المدى للاقتصاد وسأحاول تلخيصه على النحو التالي . لو أخذنا المعدل الاجمالي للاسعار ، واختيار سبل المردودات بالنسبة الى المستقبل ، فهل يؤدي التوزيع الراعي للاستثمار على السبل البديلة ، التي تختارها الحكومة الى الوصول الى الحد الأقصى لمعدلات النمو في الانتاج ؟ وبعبارة أخرى ، هل تكون الاستثمارات موزعة على النحو الذي يضمن ان يزداد الانتاج على المدى الطويل لأية سلعة واحدة ، على حساب التخفيض في انتاج سلعة أخرى ؟

فتوزيع الاستثمار يعتمد الى حد كبير على صورة الانتاج التي تختار للسنة النهائية من الخطة . ولو أخذنا قائمة من السلع ، لرأينا ان توزيع الموارد الاستثمارية عليها يتقرر الى حد كبير على ضوء الاعتبارات التقنية . فلو قرر واضعو الخطة مثلا ان يزداد الانتاج المحلي من الصلب في عام ١٩٧٠ فان الحصة المحددة من النقد الاجنبي والمتوافرة بين عامي ١٩٦٥

(١) القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٦٣ .

(٢) كتاب هانسفيلد ص ١٩٧ .

(٣) هانسين ومزدوق ص ٢٩١ - ص ٢٩٢ .

و ١٩٧٠ يجب أن تستخدم في استيراد افران الصهر • ولو قررت وزارة
الاشغال العامة ان تقيم مشروعا للرى متعدد الاهداف ، فان توزيع النسب
المقررة السابقة لواردات الاسمنت والمولدات المتحركة والمهندسين الفنيين
يجب ان يرصد لمهمة اقامة هذا المشروع • يضاف الى هذا ان جزءا من
الأموال الانتاجية المتوافرة لمصر ، لابد وان تؤمن من الخارج ومن البلاد
التي تقدم لمصر المعونات او القروض بشروط مواتية • وكثيرا ما ترتبط
هذه العروض بمشروعات معينة ، ترسم خطوطها وتكون معدة للتفصيل ،
ويكون من حق الحكومة المصرية رفضها او قبولها • (١) وبالرغم من
تحدد هذا الخيار الا انه قائم فعلا • وهناك عادة طرق متعددة وبديلة
لانتاج سلعة مختارة • ولابد من اتخاذ القرارات للخيار بين اساليب
تكثيف العمالة او رأس المال ، وبين الاشكال المختلفة للمواد الأولية •
وبين المواقع التي تحدد لاقامة المصانع وبين الدرجات المتفاوتة والبديلة
للعمل • وكلما كانت هذه الخيارات اكثر فاعلية ، كلما زاد معدل النمو •

وفي ضوء هذا يعتمد توزيع الاستثمارات الى حد ما على اهداف
الانتاج التي يختارها واضعو الخطة ، وإلى حد آخر على القواعد التي
يستخدمونها في اختيار المشروعات واختيار وسائل تحقيق الاهداف •
ولاشك في ان التوزيع المعقول للموارد الاستثمارية يفرض اختيارا
حفلا بين اهداف الانتاج • ويعنى الاقتصاديون عادة بهذا القول ، وجود
قائمة من السلع تنسجم مع ايشار المستهلكين ، ولعل من المناسب هنا
بعد ان وصلنا الى هذا الحد انناقش موضوع حرية المستهلكين واشاراتهم
بالنسبة الى مصر • ولقد سبق لي ان بينت ان التوزيع بالخصص وفرض
الرقابات المتعددة يمنعان انعكاس رغبات المستهلكين في تحريك الاسعار ،
وان الاسعار لاتشير الى المنتجين وتبين لهم رغبات هؤلاء المستهلكين بصورة
دقيقة • ولقد اكد الاستاذ هانسين ان التجاوز الراهن لحرية المستهلكين
لا يمكن تبريره بسهولة ، بعد أن أصبح الشطر الغالب من الاقتصاد تحت
الاشراف المركزي المباشر • وهو يبين أيضا أن رفع التعريفات الجمركية
الى الحد الذي يضمن ان تعكس اسعار السلع المحلية البديلة عن الاسعار
الاستهلاكية المستوردة ، لتكلفتها الاجتماعية على اساس القرص • سيمثل
اداة اكثر فعالية في توزيع النقد الاجنبي النادر من تجاهل رغبات
المستهلكين تجاهلا تاما في شراء السلع المستوردة ، عن طريق فرض
خصص فعلية على المستوردات نفسها • (٢)

(١) الصناعات المصرية - فبراير ١٩٦١ • ص ٦

(٢) هانسين ومرزوق • ص ٢٨٧ - من ٢٨٦ و من ٢٩٢ - ص ٢٩٢

ويعنى فى هذا الصدد على أى حال ، وقبل كل شئ ، موضوع مدى ما يبديه واضعو الخطة من احترام لرغبات المستهلكين فى اختيار أهداف الانتاج فى الخطة الخمسية . ويعنى احترام اىثارات المستهلكين ان المخططين فى تحديدهم للمعدل الاجمالى للاذخار الداخلى ، لا يسه وان يأخذوا فى عين اعتبارهم الاىثارات الزمنية لأرباب البيوت فى الحاجز مقابل الاستهلاك فى المستقبل واختيار قوائم السلع للسنة الأخيرة من الخطة فى ضوء توقعاتهم وسعيهم لارضاء رغبات المستهلكين . ولاشك فى أن هناك صلة وثيقة بين الناحيتين إذ أن الاىثارات الزمنية لأرباب البيوت لابد أن تنعكس فى تجزئة الانتاج المقبل بين السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية . ولم تجر اية محاولة فى مصر لترضية رغبات ارباب البيوت حول السرعة التى يودون ان يستبدل فيها الانتاج الراهن للانتاج المقبل . ويسمح النظام للحكومة بأن تقرر مستويات الادخار للجموع ، وهى تمارس هذا الحق من جانب واحد . وهنا قد يتساءل المرء ، هل يعنى هذا أن النظام الاقتصادى لا عقلانى ومفتقر الى الفاعلية ؟

وقد يكون الرد بالإيجاب فى ضوء التعريفات التى يستخدمها الاقتصاديون التقليديون . ولكن هناك قلة فقط من رجال الاقتصاد اليوم تؤيد الرأى القائل بأن اىثارات ارباب البيوت هى التى يجب أن تقرر معدلات الادخار فى اية بلاد . واقد وصم الكثيرون منهم الاىثارات الزمنية باللاعقلانية وانما مظهر من مظاهر العجز عن ادراك أن الاستهلاك فى المستقبل لا يقل فى اقتناعه من الناحية الموضوعية عن الاستهلاك الراهن وهم يقولون أن رغبات الناس وحاجاتهم تمر الآن فى مرحلة من التمدد المستمر وان الزيادات المقبلة فى الاستهلاك قد تؤدى الى مزيد من الترضية عما يؤمنه استهلاك هذه الأيام ولكن النزعة المرتفعة الراحنة فى مصر اليوم الى الاستهلاك تبدو معقولة الى حد كاف . فالدخل الفعلية لا ترتفع عن مستويات الكفاف ، ولا شك فى أن اية زبادة فى التغذية والملبس والسكان تبدو الآن مطلوبة أكثر من الرغبة فى تأجيل الاستهلاك وتببط التطلعات الحياتية فى مصر . ويدرك المصريون أنهم قد لا يستطيعون العيش حتى تتحقق لهم آمال المستقبل . يضاف الى هذا ان التقدم التكني والتغيرات فى مجالات التجارة ، وتزايد المساعدات والمنح ، كلها عوامل قد تساعد على تحقيق نفس الانتاج فى المستقبل بتكلفة اقل . بينما قد لا تؤدى التضخيمات الراحنة الى ذلك ، لسبب اية حرب أو أى توزيع مفتقر الى الكفاية من جانب المخططين للأموال الاستثمارية .

ويبدو من الناحية الأخرى أن المجتمع يثوق إلى مستويات معيشية أعلى لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس بعض التضحيات، وكذا فإن على الحكومة أن لاتخضع لمتطلبات الجيل الراهن . فعليها أن تتحمل مسؤولياتها بالنسبة إلى أجيال الغد أيضا . ولو وصلنا إلى النتيجة المنطقية لاحترام الاشارات الزمنية لأرباب البيوت فإن هذا لابد وأن يعنى أن الحكومة لا تستثمر إلا الادخارات التى تقدم اليها تلقائيا ، مما يعنى بدوره أن قلة صغيرة من الناس تملك فائضا يزيد على متطلباتها الاستهلاكية الواهنة هى التى ستقرر المعدل الاجمالى للاستثمار . ويعنى هذا بعبارة أخرى أن الاستثمار لابد وأن يكون واجبا من واجبات توزيع الدخل . وفى وسع الحكومة من الناحية الأخرى ، أن تسير فى ضوء الاقتراح الذى - قدمه الاستاذان ايكشتاين وكرويتلا . وهو أن عائدات الضرائب يجب أن لا تستثمر إلا إلى الحد الذى تكون فيه الأرباح من الاستثمار الهامشى للمشروعات معادلة لمعدل الخفض فى استهلاك المستقبل للمجتمع . ويقول هذان الاستاذان فى الامكان حساب اثار الاستهلاك الراهن على استهلاك المستقبل من معدلات الفائدة التى يدفعها طالبو قروض الشراء والاستثمار، ولو كان الناس على سبيل المثال راغبين فى الاقتراض بمعدلات فائدة تصل إلى العشرة فى المائة ليمكنوا من الاستهلاك الآن . فإن هذه المعدلات تعبر عن تقييم الاستهلاك الراهن ولابد من استخدامها للخفض من عائدات الاستثمار من جانب الحكومة . ويجب أن لا ننسى إلا المشروعات ذات العائدات الايجابية الصافية من الجسم . (١)

ولكن لو طبقت توصياتهما على مصر ، فإن هذا يعنى تسليم تقرير مستوى الادخارات وبالتالي معدلات النمو الاقتصادى إلى اقلية قد تكون من الثراء بحيث تتمتع بميزة القدرة على الشراء والاستثمار . وتختلف القرارات المتعلقة بالمعدل القومى للنمو الاقتصادى تمام الاختلاف عن القرارات الفردية المتعلقة بتأمين الاموال اللازمة لشراء السلع الاستهلاكية التى لا تستهلك فورا . ويكون الناس فى الحالة الاولى مسهمين فى عملية سياسية معنية بمستقبل بلادهم، وليس ثمة من سبب يدعو إلى الاقتراض بأنهم سيعربون عن وجهة النظر المتعلقة بتوزيع الدخل القومى مع مرور الزمن والتى تشبه توزيعهم لدخولهم الشخصية . (٢)

ولذا فالمشكلة التى تواجه الحكومة فى مصر ، هى اختيار معدل للادخارات يرضى التطلعات العامة إلى التنمية ، ويسمح فى الوقت نفسه

(١) او ايكشتاين وجى كرويتلا فى كتاب « الأهداف المبتدئة لتطوير الإنشاء » (١٩٥٨) ص ٧٩ - ص ٨٨ . وتعلق توصياتهما بالولايات المتحدة .
(٢) مقال لسين فى المجلة الاقتصادية - سبتمبر ١٩٦١ .

بارتفاع معدل الاستهلاك للفرد الواحد ، فوق مستواه الضعيف الراهن . ويتقرر معدل ارتفاع الاستهلاك الفعلى الى حد ما بمعدلات تزايد السكان وطبقا للاعتبارات السياسية ومدى الاهتمام بالكفاية . ويمثل هذا الاهتمام امرا في منتهى الاهمية ، اذعالم تتمدد افاق الاستهلاك فان الحوافز لقوة العمالة لدفعها الى العمل بصورة اكثر جدا ستعرض للتقويض وسيقل الانتاج . ولقد سمح للاستهلاك بأن يرتفع فى سنوات الخطط بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ، بمعدل قد لا يمكن معه تبرير التهمة الموجهة الى الحكومة المصرية بأنها تفرض تضحيات لاتطاق على الجيل الراهن لتحسين اوضاع الاجيال المقبلة . (١) ولقد رفض الميثاق بصراحة فرض تجميع المدخرات الوطنية بصورة الزامية على النحو المتبع فى المجتمعات الشيوعية ، ويبدو ان سياسة الحكومة قد التزمت بهذا المبدأ . (٢)

ولو فرضنا ان هناك معدلا للاستثمار اختارته السلطات المركزية ، فان قضية اخرى لا بد وان تثار ، وهى تناول مدى تطابق توزيعه على رغبات المستهلكين . ولو نظرنا الى تركيب الانتاج فى السنة النهائية من الخطة فاننا نلاحظ تجزئته الى سلع انتاجية واخرى وسيطة ، وصادرات ، وسلع وخدمات تقدم الى الحكومة ، وسلع استهلاكية . ولاشك فى ان معدلات الاستثمار التى يختارها المخططون هى التى تقرر توزيع مجمل الانتاج بين السلع الانتاجية والسلع الاخرى . وتضم السلع والخدمات التى تقدمها الحكومة ضرورات الدفاع والأمن العام والقضاء والإدارة العامة والشؤون الصحية والتعليمية والاجتماعية والصور الاخرى من الاستهلاك الجماعى . وتحدد الحكومة مستوى هذا النوع من الانتاج ، وما يتطلبه من الموارد الانتاجية طبقا لتقييماتها السياسية للحاجات الاجتماعية . وقد سبق لنا ان سابقين سابقين لوزير التخطيط أن بينا أن الحكومة تبنت وأكدت أهمية الوسط الاجتماعى الذى يؤدى الى خلق بيئة اجتماعية وثقافية مناسبة (٣) . ورسمت الحكومة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ مخططاتها لتخصيص قدر متزايد من الموارد لرفع مستويات السكان الصحية والتعليمية والاجتماعية ولاسيما بالنسبة الى الطبقات الفقيرة . وهكذا تتخذ حصة متزايدة من

(١) كان من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك الفعلى فى مدة الخطة الخمسية بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ بنسبة ٨٠ فى المائة من السنة (الاطار العام للخطة الخمسية القسم العاشر) . وهناك دلائل تشير الى أن الاستهلاك قد ارتفع بسرعة اعلى .

(٢) الميثاق ص ٥٢ والأسناد فريشى فى نصحه للجنة التخطيط القومى ، اذ دافع عن حجم المائتات المقبلة بشكل من أشكال الإثبات الاجتماعى . (اعداد مسودة الخطة الاستثمارية فى مصر) ١٩٥٩ . مذكرة لجنة التخطيط القومى رقم ٢٥ .

(٣) مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٧٦ .

مجمل الاستهلاك شكل خدمات تقدمها الدولة الى مواطنيها . ولما كانت الحكومة قد اصلحت في نفس الوقت نظام الضرائب ليتخذ الشكل التصاعدي ، فان الاتفاق لابد وان يسهم في انجاز هدف من اكثر الأهداف التي تعرضت للتأكيد في الخطة ، وهو هدف التقليل من التفاوت في توزيع الدخل (١) .

وتعكس أهداف الإنتاج لعام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ايضا ، صورا اخرى من صور استراتيجية الخطة ، فلقد ظلت السياسة الاقتصادية المصرية توجه لاكثر من حقبة واحدة نحو تحقيق توازن طويل الأجل في ميزان المدفوعات . ومثلت القيود المفروضة على القدرة على استيراد المعدات والسلع الانتاجية الأخرى ولسنوات عدة كابحا مهما في طريق معدل النمو . فالزيادة في مقادير النقد الأجنبي لا تؤمن السبل لزيادة رأس المال الثابت فحسب ، وانما تؤلف نظرا لما تؤدي اليه المكاسب الإضافية من الصادرات الى رفع الدخل في الزراعة ، حاقزا عاما للطلب الداخلي ايضا . (٢) وعندما بدأ التخطيط في عام ١٩٦٠ ، أظهر العجز في حساب الدخل كل دليل على مزيد من التدهور ، وراح المخططون يولون عنايتهم الشديدة الى امكانات استبدال المستوردات بسلع محلية وزيادة الصادرات .

وظهر استبدال المستوردات بالسلع المحلية كالمسبيل الواضح امامهم للتقدم ولاسيما في الحالات التي تعرض فيها الموارد الطبيعية غير المستثمرة ، للبلاد مزايا نسبية تتفوق على منافساتها من السلع المستوردة . وكانت السلع الأجنبية قد قامت بريادة السوق المحلية ، وبات في الامكان تحديد الطلب في المستقبل بشيء من الثقة واليقين . يضاف الى هذا ان المشروعات المتعلقة باستبدال المستوردات بسلع محلية كانت القروض والتسهيلات الائتمانية من الخارج . وكان التصنيع في الماضي قد غلذ سيره بنجاح عن طريق استبدال الصناعات البسيطة بأخرى من السوق المحلية ، ولكن هذا الاستبدال كان قد وصل نهايته . ولقد تبين لمجلس الإنتاج القومي في عام ١٩٥٥ ، ان تحقيق المزيد من التقدم الصناعي يعتمد على استبدال السلع الاستهلاكية التي لا تستهلك ، والسلع الوسيطة ، والمعدات الانتاجية،

(١) الاطار العام للخطة الخمسية - القسم الخامس والمخططات السنوية لعامي

١٩٦٠ - ١٩٦١ و ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، ص ٧ و ص ٣ .

(٢) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٢١٠ . وتحليل موازنة المدفوعات ١٩٥٩ .

ومذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ٤٤ و ٦٢ و ٢١٦ .

بلغ محلية بديلة لها (١) . وكان لابد لمصر إذا أرادت التخفيف من قيود النقد الأجنبي على برامج الاستثمار المقبلة أن تخلق قدرة في قطاع السلع الإنتاجية (٢) . وكان لابد أخيراً لعهد بحاول أن يلعب دوراً إيجابياً وفعالاً ومستقلاً في السياسات العالمية ، أن يسير في خطى تؤدي إلى التقليل من الاعتماد على القروض والمعونات الخارجية .

وكانت زيادة الصادرات تتطلب اختيار الخطوط الإنتاجية التي كانت مصر قد حققت فيها الكثير من التقدم النسبي في الماضي . فلقد شرعت اللجان المختلطة مثلاً في تقييم المشروعات اللازمة للخطوة ، وانطلقت في القول بأن من واجب الزراعة أن تنوع الانتاج ، وتوجهه إلى الفاكهة والخضروات والأزهار والأرز ، وأجود أنواع القطن ، لتصل بها إلى الأسواق الخارجية . وكان هذا التنوع يؤدي إلى مزية أساسية وهي جعل الاقتصاد أكثر مناعة في وجه الميل إلى الهبوط ، أو التقلبات الحادة في أسعار القطن في الأسواق العالمية ، على اعتبار أنه يمثل محصولها الأساسي الذي تصدره (٣) وتطلعت لجنة التخطيط القومي في مجال الصادرات المستضعفة إلى تصنيع المواد الأولية الصالحة للتسويق الخارجي في صورة سلع جاهزة أو نصف جاهزة . وكانت وزارة الصناعة تأمل على سبيل المثال ، في أن يتم تحويل القسم الأكبر من قطن البلاد الخام إلى غزولات ومنسوجات قبل التصدير . وكان تنفيذ مثل هذه الخطوة يؤدي إلى زيادة المكاسب في النقد الأجنبي ، كما أن تصنيع المواد الأولية يؤدي إلى استيعاب العمالة العاطلة في فترات معينة . (٤) وهكذا تأثرت الاستراتيجية التي قامت عليها الخطوة تأثيراً بالغاً بأوضاع مصر في الاقتصاد العالمي ، ولعل هذا يبدو واضحاً في التغيرات التي أمل المخططون في تحقيقها في ميزان المدفوعات وفي تركيب الصادرات والواردات (٥) .

وهناك اعتبارات أخرى أثرت أيضاً على توزيع الأموال الاستثمارية بين القطاعات الواسعة للاقتصاد . فلقد أقرض التزايد السريع في

(١) تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ١٩٥٥ . ص ١٨ - ص ١٦ وص ٢٦ و ص ١٩٣ - ١٩٤ و ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢) « عرض تقرير لجنة التخطيط في مصر » ١٩٥٦ - لأبراهيم مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٥٤٨ .

(٣) مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٢٥١ ورقم ٢٥٢ ورقم ٢٦١ .

(٤) تقرير لجنة الغزل والنسيج (١٩٥٦) . مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٢٢٠ .

(٥) الإطار العام للخطوة الخمسية . ص ١ و ص ٨٢ والجداول رقم ٦٠ ومذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٢١٩ ورقم ٢٢٠ .

السكان ضمن منطقة محدودة على سبيل المثال ، خلق الفرص اللازمة للإنتاج والعمالة خارج نطاق الزراعة . ولا شك في أن التصنيع يمثل الحل الوحيد البعيد المدى لمشكلة تفجر السكان في مصر ، ولعل هذا كان السبب الرئيسي في التأكيد على الصناعة . وكانت البلاد قد حققت في القطاع الصناعي حدودا من الاكتفاء الذاتي في الصناعات البسيطة ، ولذا هدفت الاستثمارات الراهنة إلى خلق الطاقة لإنتاج المعدات الإنتاجية ، والسلع الوسيطة ، والسلع الاستهلاكية التي لا تستهلك سريعا . وأكدت وزارة الصناعة أن الصناعات الأساسية ستضمن للبلاد مزيدا من الأمن العسكري ، واستغلال الموارد المتنوعة كالبتروول والفوسفات والفحم وبرادة الحديد والنحاس والزنك والجبس والمنجنيز . ولهذا أضفت الوزارة الأولوية المطلقة على الصناعات الاستراتيجية الأساسية التي تعتمد عليها الصناعات الحالية ، والتي تعهد الطريق لخلق مشروعات جديدة (١) . وفي وسعنا أن نلاحظ هنا وفي كل البيانات المعاللة اهتمام الحكومة بخاقي الأوضاع الصالحة للدوام النمو مع الزمن . ويبدو أن المخططين يعتقدون أن الصناعات الجديدة ستقيم على حد تعبير هيرشمان ، ارتباطات أمامية وخلفية مع صناعات السلع الاستهلاكية ، ومع الزراعة ، وأن هذه الارتباطات مستفد من سرعة النمو البعيد المدى ، وتقلل من اعتماد مصر على البلاد الأجنبية لتمويلها بالمعدات الإنتاجية (٢) .

وبالرغم من أن الصناعة قد تلقت حصة الأسد من الأموال الاستثمارية ومن أن الخطة قد هدفت إلى زيادة أسهامها في الإنتاج القومي ، فإن الزراعة لم تهمل على الإطلاق . ولكن الاستثمارات الزراعية وجهت على أي حال ، نحو التكتيف الزراعي ، أي نحو مجموعة صغيرة من مشروعات الاستصلاح الضخمة كمشروع السد العالي والوادي الجديد ومديرية التحرير . وكانت تصميمات معظم هذه المشروعات قد وضعت وبدأ تنفيذها قبل آمد من وضع الخطة الخمسية إلى يوليو في عام ١٩٦٠ ، ولذا فقد أدرجت في الخطة كشيء طبيعي . يضاف إلى هذا أن النقد الأجنبي اللازم لتنفيذها ، كان يؤمن كله تقريبا من القروض والمساعدات الخارجية ، ولعل هذا مثل السبب الرئيسي لسلطات التخطيط في ضرورة المضي في تنفيذها . ولقد خصصت نسبة صغيرة من الاستثمارات الزراعية للتكتيف الزراعي ،

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٠ من ٦٧ - من ٩٩ و من ٢٥٧ و من ٢٦٨ - ٢٦٩

و من ٢٢٢ و من ٢٢٥ .

(٢) مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٧٦ - ٢٢٨ .

ورصدت لمشروعات بحوث التربة والبذار والتقاوى والأسمدة والآفات الزراعية والحيوانية . وهناك شطر كبير من هذه الاستثمارات يتفق على إرشاد الفلاحين وتوجيههم لتخصيص أراضيهم لزراعة بعض المنتجات الأكثر قيمة ولا تستخدم الأساليب العلمية فى الزراعة . وهو يتفق الآن فى تمويل برنامج الإصلاح التنظيمى الذى يطبق الآن فى القرى . ولا تؤدي هذه الاستثمارات الى تكثيف الإنتاج مباشرة ، ولذا فليس من السهل تقييم فوائدها (١) . وأدرك المخططون أخيراً أن التزايد المستمر فى السكان قد خلق مشكلة خطيرة تسمى فى طريق السوء من نقص مجالات العمل فى القرى والبطالة فى المدن . ولذا فقد رصدت بعض الاستثمارات مثلاً للحرف اليدوية الريفية ، هادفة الى النهوض بها بشكل محدود (٢) .

وتكشف هذه المناقشة العامة التى قمت بها للخطط الاستراتيجية القابع وراء الخطة الخمسية الأولى فى مصر النقاب عن أنه بالإضافة الى إشارات المستهلكين ، فلقد لعبت السياسات الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل والامتيازات الاستراتيجية وميزان المدفوعات وأهداف التشغيل ودفع عجلة النمو البعيد المدى دوراً فى توزيع الاستثمارات بين السبل المختلفة ، وفى اختيار أهداف الإنتاج للخطة . وقد يكون من العسير علينا أن نكتشف مدى الأهمية التى أضفها المخططون على إشارات المستهلكين . إن فقد حاولوا التكهن بصورة الطلب فى المستقبل والعمل على سد متطلباتها لعام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، ولكن الأسلوب الذى اتبعوه لم يكن مصقولاً تمام الصقل ولذا كيفوا القائمة النهائية للسلع بحيث تفي بالأهداف الأخرى (٣) .

وترسم اقتصادات الرفاه صورة عقلانية أو فعالة للإنتاج ، وتحدد ما بأنها يجب أن تكون متسجمة مع رغبات المستهلكين . إذن فهل يجوز لنا أن ننتقد الخطة المصرية لأنها اعتدت على حرية المستهلكين ؟ يبدو أن من الظلم فى مضمون البرامج الاستثمارية فى أى بلد متخلف أن ننكر وجود العقلانية فى أية أهداف تقررها الحكومة . إذا تعارضت هذه الأهداف مع خيارات المستهلكين . ولقد قال الدكتور نزيه ضيف عندما كان نائباً لوزير التخطيط أن التنمية المخططة تتألف من تبديل هادف فى حجم الإنتاج وبنياته . ولا بد للخيار بين الخطط أن تقيم آثار

(١) لجنة التخطيط القومى - كوادرات الخطة . ص ١٩٥ - ص ٢٠٣ .

(٢) الأطار العام للخطة الخمسية الجزء الثامن وكوادرات الخطة ص ٢١٧ .

(٣) مذكرات لجنة التخطيط رقم ١٥٥ و ٢٢٥ و ٢٠٨ و ٢٢٥ ومذكرة معهد

التخطيط رقم ٢٥٥ .

كل منها كدافع لأكبر الحوافز على التغيير (١) . ويتعكس مثل هذا التأكيد على النمو الطويل الأمد في الكثير من خطاب الرئيس وفي الميثاق أثناء تأكيده على المستقبل . فالنمو لا الخيار هو الحافز للتخطيط في مصر ، وقد لا يكون ثمة تعارض دائم بينهما كما قال الأستاذ وايلز . وقد تعمل التعديلات الطفيفة الهادفة إلى ترضية المستهلكين ، كمقبات في طريق التنمية ولا سيما في الحالات التي يكون فيها الاعتداء على حرية المستهلكين أمرا ضروريا لجنى اقتصاديات الإنتاج الجماهيرى . ويقول الدكتور ضيف أيضا . . ان التجارب مع التفسيرات في طلب المستهلكين لا يتفق مع التبدلات على المدى الطويل ، لا شأن له بالتقدم التقني أو النمو بل وقد يعقبهما بصورة مباشرة (٢) . ولعل الدكتور نويه ضيف يغالى هنا بعض الغلو . فلو مضينا مع هذا القول حتى نهاية المنطق لتبين لنا انه قد يعنى وجوب تخصيص الموارد الى عدد صغير جدا من السلع مع وجود نسب عالية بين الانشاج ورأس المال . فالنمو ليس غاية في حد ذاته ولذا يجب ان يوجه الى ترضية رغبات المجتمع . وقد لا يكون التناقض غير حتمى ، وما لم توجه عناية خاطفة الى رغبات ارباب البيوت ، فان حوافزهم على الانشاج قد تضعف ، وتقوم العراقيل في طريق النمو . ولكن وجهة النظر هذه صحيحة ولا سيما في المجتمعات الفقيرة كمصر ، حيث لا يستغرب الا القليلون من المراقبين العالمين ببواطن الأمور ، اعطاء الأولوية الى النمو والى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات يضاف الى هذا ان الخطط الراهنة لا تؤلف اعتداء صارخا على حرية المستهلكين كما ان الحكومة لم تكثر باقامة طرائق عقلانية للاستهلاك ، تقاس بمعايير البروتينات والسعر الحرارى والطاقة المترية المكعبة للاسكان وما شابه ذلك . ولقد وجهت النقادات في الواقع الى المخططين في بعض النواحي لاغراقهم في الاهتمام برغبات المستهلكين ولا سيما فيما يتعلق باستيراد الكماليات المنزلية التي لا تستهلك . ولا شك في ان تعريف الكفاية بأنها التوافق مع رغبات المستهلكين الآتية على حساب الاستهلاك في المستقبل ولاختيار طراز معين من الانشاج ، لا يتفق مع مشاكل المجتمعات ذوات الدخل الخفيضة كالمجتمع المصرى (٣) .

(١) مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٢١٠ .

(٢) وايلز ص ٢١٢ - ص ٢١٣ .

(٣) كان احد وزراء المالية في مصر قد شبه الاقتصاد المصرى بالسيارة القديمة . وكان قد ذكر بان مهمة الحكومة تتلخص في ضمان استمرار سيرها على ان تهتم فيما بعد بتعليم سرعتها وتوجيهها .

توزيع الاستثمارات

ما زالت الكفاية التقنية ، بالرغم من عناية الحكومة بالنمو وبالقوة العسكرية وبالميزان الصحيح للمدفوعات ، تحتل مكانة كبيرة ، حتى ولم تول الوصفات التي يحددها مجتمع الرفاه بالنسبة الى حرية المستهلكين مرتبة الأولوية في التخطيط الاقتصادي . فالواضح أن قادة مصر يهدفون مع مضي الوقت الى تحقيق الحد الأقصى من النمو الاقتصادي ومن الأمن الداخلي ومن الاكتفاء الذاتي من حجم محدود من الموارد الاستثمارية ، ولذا فإن الواجب الأول المترتب على مستشاريهم الاقتصاديين وضع أفضل البرامج لتحقيق هذه الغايات التي تفرضها الاعتبارات السياسية أيضا . وفي الإمكان توزيع الموارد على أساس التفاوت توزيعا صحيحا على أساس تفاوت الأهداف واختلافها ، بقا فرضنا على سبيل المثال أن إعادة توزيع الأموال الاستثمارية سيؤدي الى مستوى أعلى من النمو ومن الأمن وإلى نقص في العجز في ميزان المدفوعات على المدى الطويل ، فإن التوزيع الذي اختير في الماضي يكون غير كاف ولا فعال . أما إذا لم يكن في وسع أية إعادة لتوزيع هذه الأموال أن تزيد في انجازات النظام الانتاجي ، على صعيد هدف أو أكثر من الأهداف المتعددة ، فإن الكفايات تكون متحققة . وعلى هذا الأساس تكون اقتصادات الرفاه وامتدادها في برامج خطية طويلة ، ذات صلة بمشاكل البلاد الفنية والفقرية على حد سواء ، وتؤمن لنا نهجا لتقييم صورة توزيع الاستثمارات في مصر (١) .

وسار تخطيط الاستثمارات في مصر . في صورة توزيع للموارد الاستثمارية على مختلف دوائر الدولة المسؤولة عن قطاعات معينة من الاقتصاد ، بينما ظلت الوزارات المعنية هي المسؤولة عن اختيار المشروعات وأساليب الانتاج لتحقيق أهدافه في القطاعات المختلفة .

(١) مقال لاشي . شينري من « المزايا المقارنة وسياسة التنمية » في المجلة الاقتصادية الأمريكية عدد مارس ١٩٦١ من ٢١ - ٢٢ . وهنا نجد من المسوئية يمكن أن فهم ادعاء الأستاذ وايلز بأن النمو السريع يقلل من الضرر الناتج لا من الاعتداء على حرية المستهلكين فحسب بل ومن التوزيع المقلاني بصورة عامة أيضا . وإن ايماء زيادة في النمو يبرر أي قدر من الأخطاء الطفيلة في التوزيع (وايلز . ٢١٧) . ولأنك في أن سرعة النمو تؤدي حتما إلى قدر من التبدل في الموارد الذي لابد من اصلاحه من طريق اعتباره تكلفة للتنمية ، وأن التكلفة القليلة للأخطاء أو للنقص في الاستثمار - في فروع معينة من الاقتصاد ، ستقل إذا زاد الطلب كنتيجة للنمو . ولكن هدف التوزيع المقلاني ، التقليل من التبدل وزيادة النمو حقا وإثني لماجز من قبول أن أي تعديل للنمو مهما كان سريعا يبرر إعادة توزيع الموارد ، أو أن الكفاية الفنية إذا ما عرفت على الصعيد الدنيائي الحركي تتناقض مع النمو .

وكانت وزارة التخطيط هي المسؤولة عن التوزيعات الضخمة ، كما كان يطلب الى الدوائر الرسمية أن تقدم مشروعاتها اليها لضمان انسجامها مع القيود الشاملة للخطة . وتكون قواعد الكفاية في توزيع الاستثمارات متشابهة بين مستوى مجلس الوزراء والمستوى الوزاري لكل وزارة ، وإن كنت أكثر دراسة كل مستوى على انفراد .

ويحقق التوزيع الكافي والفعال للأموال الاستثمارية من الناحية الرسمية عندما تصبح الزيادة في الانتاج الاجتماعي في كل وحدة هامشية صغيرة من وحدات الانفاق متساوية في جميع قطاعات الاقتصاد . ويعني هذا بعبارة أخرى ، أن ليس في وسع اية إعادة أخرى للتوزيع بين القطاعات أن تؤدي الى زيادة الانتاج الاجتماعي للسنة النهائية للخطة (١) . ولا شك في أن القاعدة الانتاجية الهامشية الاجتماعية ، كما تسمى ، تثير مشاكل لا عدد لها ولا حصر ، متصلة في تقييم التكاليف الفعلية والمردودات من مختلف أوجه الانفاق الاستثماري . ولكن علينا أن لا نقف هنا عند هذه المشاكل إذ أن التوزيع القطاعي في مصر لم يتقرر - في ضوء قواعد الكفاية الشكلية . وتكون مستويات تجميع رؤوس الأموال ، للجوانب المختلفة من الاقتصاد ، نتيجة المساومات السياسية بين الوزارات والمستندة في النهاية الى بعض الاتفاقات العامة على الأولويات الواضحة . ولعل من سوء الحظ أن ليست هناك الا معلومات قليلة مطبوعة عن الاجراءات المتبعة في التخطيط على المستويات العليا . ويبدو أن هذا التخطيط ، كان نتيجة حالات عاجلة . وتكاد الصورة التي كونتها من مقابلاتي مع المسؤولين في لجنة التخطيط القومي تظهر على النحو التالي : تلقت لجنة التخطيط القومي التوجيه من عل حول معدل النمو المقرر لاعتبارات أساسية والذي قرر بدوره توزيع الانتاج بين تجميع رؤوس الأموال والاستهلاك ، فبادرت الى وضع صورة مقبولة للانتاج ، ليقوم المجلس الاقتصادي الأعلى بدرسها . وعرضت اللجنة صورة مطالب المستهلكين والاستهلاك العام والاستثمار وأوضاع الصادرات كما تراها في عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وعام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ . وتضمن تركيب الانتاج النهائي بصورة تومائية رتبة عددا من المشروعات التي كان العمل يسير فيها على قدم وساق ، وفي مشروعات المستقبل المشدودة الى المعونات أو القروض الخارجية كالسد العالي ، بينما ظلت مستويات الخدمات الجماعية والدفاع والتعليم والصحة والتأمين الاجتماعي وغيرها تقرر على أسس سياسية .

(١) « قواعد الاستثمار في برامج التنمية » مقال لاي . كان في المجلة الاقتصادية الفصلية - عدد فبراير ١٩٥١ ص ٢٨ - ٦١ .

وتم بعد ذلك عرض الصادرات على أساس مجموعات من السلع ، كما تم تقدير طلب المستهلكين في ضوء تطبيق المعاملات أو الأسس التي وضع إنجلز ما يشابهها . ورات لجنة التخطيط القومي في ضوء مجموعة من الأهداف المؤقتة للطلب النهائي التي يمكن تحقيقها إما عن طريق الانتاج أو الواردات ، ما تعنيه هذه الأهداف على صعيد الانتاج الفعلي للقطاعات المختلفة وبمساعدة جداول تربط بين الضرورات الاناجية والمنتجات . واظهر هذا الجدول ضرورة توسيع الانتاج المحلي مع الواردات ، او بدونها بالنسبة الى القطاعات المختلفة في عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، لتأمين ضرورة الاستهلاك الخاص والعام والاستثمارات والصادرات . وقدر المخططون عند هذا الحد ، الطاقة المحتملة للاستيراد في مصر بأنها معادلة للصادرات بعد اضافة القروض والمعونات الخارجية اليها وحسم الديون المسددة الى الخارج والفوائد المستحقة عليها ، وراحوا يبحثون عن احتمالات سد الثغرات في احتياجات النقد الاجنبي عن طريق استبدال المستوردات بالسابع المحلية (١) . وكانت الأسس أو المعاملات التي استخدمت في هذا الحساب فجوة ، ولذا لم ينبثق عنها برنامج ممكن التحقيق على الفور ، وإنما تعرض للكثير من التعديلات التي طرأت على صورة الانتاج النهائي ، وللکثير من الاستقصاء عن الأساليب المختلفة لتنفيذ الأهداف . ولكن الانتاج الفعلي اتخذ في النهاية شكلا كاملا ، وسرعان ما تم وصل في حسابات مالية الفت اطار الخطة الخمسية (٢) .

ولعل النقطة الجديرة بالملاحظة أن المخططين والوزراء لم يسروا في نفس الطريقة التي وضحت في المناقشات الأخيرة لقواعد الاستثمار . فلم تنطو مهمتهم على الاختيار والانتقاء من مجموعة كبيرة من المشروعات المتنافسة والمستقلة . وإنما كانت تتألف من تعديلات محددة تدخل على صورة الانتاج النهائي . وإذا ما تم اختيار مجموعة من الأهداف المهمة والأولويات فإن صورة الاستثمار لأبد وأن تسيّر في ضوء تجارب

(١) هذا هو مفهوم من الإجراءات التي أتمت التخطيط في مصر ، وهو مستند الى الاحاديث التي جرت لي مع المسؤولين في لجنة التخطيط القومي في عام ١٩٦٢ - ١٩٦٢ ، وكثيراً ما عيش عن استعمال نموذج الضرورات الاناجية - مقابل الانتاج في تخطيط التنمية . معهد التخطيط القومي رقم ١٦٨ . واجع أيضا مذكرات المعهد رقم ٢١٠ و ٢٢٨ و ٢٥٥ ومذكرات لجنة التخطيط رقم ٤٤ و ٧١ و ٧٥ و ٧٦ و ٨٢ و ٩٨ و ٩٩ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ .

(٢) كتاب لوزية شيف من تحديد أهداف الانتاج والاستثمار في الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩ . ومذكرات لجنة التخطيط رقم ١٢٤ و ١٨١ من الموازنة العامة بالنسبة الى الخطة الخمسية .

الصالح التي تقوم بها لجنة التخطيط القومي. وظل التأكيد في المستويات العليا على الدوام والاستمرار وتجنب الازمات التموينية الخائفة ، ولم تقم الحكومة المصرية بآية محاولة لإداء المهمة الشاقة بل والمستحيلة ، والمنطقة بحساب أفضل توزيع للاستثمارات (١) . وعلينا أن لا نواجه النقد اليها على هذا ، وذلك لأن التعبيرات الدقيقة للتكاليف والأرباح نادرا ما تقع في المستويات العليا ، ولأن المنافع الاقتصادية المتحققة في صور كثيرة من الاتفاق الاجتماعي كالدفاع والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والإدارة المحلية لا يمكن حسابها بسهولة . ويجب أن يقيّد تقييم الاستثمار بين القطاعات تقييدا واقعيا ويحدد في ضوء القضايا الأساسية للاستراتيجية والدوام الكلي .

ولقد سبقت استراتيجية التنمية في مصر وضع الخطة من الناحية الزمنية ، كما أن بعض مضموناتها سبقت الثورة أيضا . ولكن مجالس الإنتاج القومي والوزارات المختلفة ، وأخيرا لجنة التخطيط القومي شرعت منذ عام ١٩٥٢ في استكشاف احتمالات التنمية وكانت النتيجة أن المعلومات المتوافرة عن الاقتصاد المصري في كمة وكيفه ، كانت مهمة إذا ما قورنت بالمعلومات المتوافرة عن بلاد فقيرة وكثيرة أخرى . وأمنت صور تزايد السكان والقوى العاملة ، وعمليات مسح الموارد الطبيعية ، وجداول ضرورات الإنتاج بالنسبة إلى المنتجات ، والحسابات القومية وتوقعات الواردات والصادرات ، والتقييمات المفضلة للهياكل الرئيسية للإنتاج ، ودراسات النمو الطويل الأجل للجنة التخطيط القومي معلومات كافية لوضع الأولويات العامة والخاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقد لا يكون توزيع الاستثمار على القطاعات المختلفة نموذجيا ، ولكن كان في غير المتوقع وقوع أخطاء خطيرة في التوزيع ، إذ تم مسبقا استقصاء الدروب الكثيرة الممكنة للتنمية . ياف إلى هذا أن مجال الخيار المتاح لمصر كان ضيقا ومحدودا . فلم تحب البلاد كما يبدو بالكثير من الموارد الوفيرة ، وتقوم الحكومة باستغلال أو تعثر استغلال جميع ما تعرفه من مخزونات المعادن لديها في غضون السنوات القليلة القادمة . وكان التوسع في التصنيع أمرا حتميا وواضحا نظرا لامتدادات التزايد في السكان ، واستنفاد السد العالي لجميع إمكانات التوسع في التكثيف الزراعي وضالة الفرص المتاحة لزيادة العائدات والمحاصيل .

وتم في القطاع الصناعي خلق القدرات الكافية لسد حاجة الريادات المتوقعة في الطلب المحلي على السلع المصنعة الأكثر بساطة . وكان المجال

(١) تلقت الحكومة الكثير من التمسح من الاستلا راجتر لورثي من طريقة تحقيق ذلك راجع مذكرات لجنة التخطيط القومي رقم ١٧ و ١٩ و ٢١ و ٢٥ (١٩٥٩ و ١٩٦٠) .

المنح للتقدم محصورا في نطاق استبدال السلع الانتاجية المستوردة بالسلع المنتجة محليا والسلع الاستهلاكية التي لا تستهلك . ومع ذلك يبدو ان المخططين المصريين افراطوا في التاكيد على هذا الاستبدال ، ولم يولوا الكثير من العناية لاحتمالات تشجيع التصدير ، اذ ان هذا يعني تحسين الكفاية والفاعلية في الصناعة القائمة . ولا تتحدث الخطة عن توقعات التوسع في التصدير عن طريق تحسين الكفاية ، ولعل هذا ناشئ عن الفرصة الخاطئة بان التاريخ الصناعي في مصر قصير للغاية حتى انه لا يتيح للصناعات المصرية مجالا ضخما في منافسة الصناعات الاجنبية في الاسواق الخارجية . ولكن ا تكون السنوات الثلاثون التي انقضت على نشوء الصناعات المصرية مدة قصيرة لا تكفي اخراج الصناعات الوليدة عن الطوق ؟ يضاف الى هذا اليس من الواضح تماما لنا ان عملية الاستبدال كانت صحيحة بالنسبة الى المستوردات . وكثيرا ما تبدو وزارة الصناعة وقد استبدت بها الرغبة العارمة في خلق الصناعات الاساسية لجرد تلقيها ، كما ان مطبوعات الوزارة توحى بتأثير الاسس الماركسية التي تؤكد على المراحل اللازمة للتنمية الصناعية (١) . وقد تكون الصادرات طريقة اكثر فعالية في تحويل الموارد المحلية الى صاب وكيمائيات ثقيلة ومنتجات هندسية . وقد يدهش المرء في السنوات العديدة التي لا بد من انقضاؤها قبل ان تقف هذه الصناعات في وجه المنافسة الاجنبية . فعلى المدى الطويل يجب ان لا تنتج محليا اية سلعة يمكن استيرادها بتكلفة فعلية اقل ، ولا بد من دفع الصادرات الى الحد الذي تتساوى فيه التكلفة الهامشية مع العائدات الهامشية . وبالرغم من ان المخططين المصريين كانوا يضعون ميزان المدفوعات في خلفية تفكيرهم . الا انهم ، كما يبدو لو يولوا المنافع المقارنة والنسبة على المدى الطويل ، الكثير من اهتمامهم (٢) .

وكانت الوزارات تتلقى نصيبها من الموارد الاستثمارية ، ولكن كانت تترك لها حرية اختيار الاساليب لتحقيق اهداف الانتاج . ويفترض التوزيع الفعال لهذه الموارد ان تدرس كل وزارة الطرائق البديلة للوفاء بالتزامات الخطة وان تختار المشروعات والسبل ومعدلات الانتاج ومواقع

(١) الصناعة بعد الثورة . ص ٩٠ - ٩٢ والكتاب السنوي لعام ١٩٦٠ ص ٣٢٥ - ص ٣٣٦ .

(٢) اوصى الأستاذ فريش الحكومة المصرية بان لا تركز كل التركيز على العوائد في ميزان المدفوعات ، ولكنه بين بان موضوع القروض الاجنبية ، قضية سياسة اكثر منها اقتصادية (ا. فريش) افضل الاستثمارات في ظل موارد اجنبية . محاضرة ١٩٥٦ . مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٥٣ . (٢)

التي تقلل الى اقصى حد ممكن من استعمال الموارد الشخصية . وكانت هذه الوزارات اذا ما قامت بواجباتها بصورة صحيحة ، اسهمت في الانتاج الاجتماعى من طريق المشروعات التي تضمنها الخطة اسهاما اكبر من اى مشروع لم تنص عليه . ويتطلب تقييم الاجراءات التي استخدمتها الوزارات في توزيع الموارد الاستثمارية المعلومات الواقعية عن القواعد المطبقة ، والارقام المستخدمة في تغيير تكاليف المشروعات المختلفة وفوائدها ، ولعل من سوء الحظ اننا لم نعثر على اى مطبوع يتحدث عن الاساليب التي استخدمت في اختيار المشروعات . ولذا فمن المتعذر الحكم على مدى خروج اى اختيار على قواعد الاسلوب الامثل في توزيع الموارد .

وفى وسعنا ان نستنتج عن طريق التجربة ان العناية المفرطة في تقييم اللجان المختلفة ولجنة التخطيط القومى فى عام ١٩٥٩ للمشروعات ، قد تكون كافية لتجنب العيوب التقنية ، لاسيما وان ايكال اتخاذ القرارات فى المشروعات واساليب تنفيذها الى الوزارات المعنية بقطاعات معينة من الاقتصاد ، لا بد وان يستبعد طراز الاخطاء الضخمة التي تنشأ احيانا عن الافراط فى المركزية . ومن المحتمل ان تكون جميع المشروعات التي تضمنتها الخطة معقولة وممكنة على الاقل يضاف الى هذا ان الحكومة المصرية تلقت الكثير من النصح من الاستاذ فريش وغيره عن طريقة تقييم المشروعات (١) . ويبدو وان هذا النصح تمثل من ناحية اساسية فى الصور النمائية للقواعد الانتاجية الهامشية الاجتماعية التي حددها الاستاذ كاهن فى عام ١٩٥١ . ولقد نصت هذه القواعد على ان الانتاج الهامشى ، الاجتماعى لاي قدر محدد فى رأس المال المستثمر ، يعادل محمل عائده السنوى مطروحا منه محمل التكلفة السنوية ، ومضافا اليه معدلات الفائدة والضمان على القدر المستثمر . وبطمس الانتاج الهامشى الاجتماعى المزايا المتحققة عن القواعد الاخرى كقاعدة النسبة بين رأس المال والحركة المالية التي لا تسمح الا بوجود قيد واحد وهو ندرة رأس المال او النقد الاجنبى ، والتي تتجاهل الحقيقة الواقعة وهي ان هناك ضرورات عدة للانتاج ، تكون شخصية ، وان تحقيق الحد الاقصى من العائدات قد لا يؤدي الى تحقيق اكبر قدر من الكفاية (٢) .

وترتبط معظم المتاعب التي يواجها تطبيق قاعدة الانتاج الهامشى الاجتماعى على طريقة تنبير هذا الانتاج ، فلا يمكن على سبيل المثال تغيير المنافع الناشئة عن الاستثمارات فى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والنقل والماء النقى الا بصورة تقريبية ، ولكن اهم المشاكل

(١) جى . مبرجين « ملخص الردود على اسئلة » (١٩٥٨) . مذكورة لجنة التخطيط القومى ولم ١٨٧ .

(٢) مقال شينيمرى فى المجلة الاقتصادية الفصلية فبراير ١٩٥٢ من ٧٧ - من ١٤

المتعلقة في هذا التغيير تنشأ عن تسير التكلفة والمنافع (١) ويجب أن تعكس المردودات من أي مشروع الفوائد التي تحقق للجمع ككل ، وقد تحتاج إلى التعديل لتأخذ أوضاع الاقتصادات الخارجية في حسابها . وإذا تمكن الاستثمار من ادخال الطاقات غير المستغلة أو العمالة العاطلة في الإنتاج ، فإن الإنتاج الاجتماعي للمشروع يكون أكبر من إنتاجه الخاص وينطبق نفس الوضع إذا زاد من تمويل الضروات التي تستخدمها الشركات الأخرى ، أو قلل من تكلفتها وقد تجعل الآثار المنتشرة في هذا الطراز من الإنتاج تعبير المكاسب الفعلية في أي مشروع فرد امرا شاقا ، وقد يصبح من الضروري تجميع المشروعات وضمها إلى بعضها لآخذ الاقتصادات الخارجية كلها في عين الاعتبار (٢) .

ولا بد أيضا من أن تعكس الأسعار التي تستخدم في قياس التكلفة ، إيمان الضرورات المستعملة والمقدرة حسب فرص استعمالها . ولا بد أن تشجع أسعار التمويل إذا أخذت في مستويات تدرتها المخططين على استخدام العوامل في النسب المتوافرة للاقتصاد ككل . وسؤدي اختيارها على المدى الطويل إلى تحقيق الحد الأقصى من الإنتاج . وستمثل هذه الأسعار قيمة الإنتاج الهامشي الذي يمكن تحقيقه من قدر معين من الموارد الضرورية . أما إذا كانت أسعار العوامل الإنتاجية والموارد الضرورية لا تمثل قيمتها الفعلية ، فإن أية مجموعة من العوامل والموارد أن تؤدي مهما بولغ في الحرص على تصميمها لتؤمن تحقيق الحد الأدنى من التكلفة النقدية لأي مشروع إلى التقليل من التكلفة على صعيد الموارد ولا تعكس أسعار السوق في مصر ، التكلفة النسبية للموارد الإنتاجية امكاسا دقيقا كل الدقة . فلقد احدثت الضرائب والتعريفات الجمركية والرقابات المباشرة شيئا من الاضطراب في أسعار السلع الإنتاجية . وارتفعت الأجور وانخفضت الإيجارات عن طريق القانون ، بينما امكن المحافظة على معدلات الفائدة وتسعير النقد في مستويات خفيفة مصطنعة عن طريق السياسات الرسمية التي مهما كانت معقولة من وجهات نظر مختلفة ، فإنها تجعل مهمة تقييم المشروعات أكثر تعقيدا . وقد يكون من المستحيل تميز الحد الأدنى الذي تنحرف فيه بعض الأسعار عن قيمتها التي يقررها مبدأ العرض والطلب ، ولكن من الواضح تمام الواضح أن الأسعار

(١) من الشكلا الافتراض بأن من المستحيل للبيوع دائما . ولقد ذكر الأستاذ فريشر للحكومة المصرية أن التميز يجب أن يستخدم إلى الحد الذي يمكن فيه تطبيق الأحكام التوجيهية (مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٥٣) .

- المؤلف -

(٢) مقال من قواعد الاستثمار في التنمية الاقتصادية ، ص ٥٧ - ص ٦٤ . اسكيتاين في المجلة الاقتصادية المصرية - عدد فبراير ١٩٥٧ ، ص ٥٧ - ص ٦٤ .

الراهنه ، تعتبر مؤشرات ناقصة لتعبير التكلفة الفعلية للموارد المستخدمة في المشروعات الاستثمارية .

ولو فرضنا ان الاسعار السائرة تؤمن معيارا افضل الى حد ما للتكاليف العرضية ، فان هذه لا تصلح لخطة تهدف الى تحقيق تعديلات مهمة في بنيان الانتاج . فسيؤدي الاستثمار في التعليم الفني مثلا الى زيادة العرض في العمالة الفنية ، وما لم يزد الطلب على هذه العمالة زيادة متناسبة فان معدلات اجورها لابد وان تنخفض . ولا بد ان ترتفع نسبة الواردات الى الصادرات بسرعة في مدة الخطة ، كما تجعل النقد الاجنبي اكثر ندرة وقيمة . وتكون الاسعار النسبية لحساب التكاليف والمنافع من النوع الذي يبين قيم الندرة على المدى الطويل او الاسعار الوهمية كما اسمها الاستاذ تيمبرجين (١) . وسيطر هذه الاسعار الوهمية بعد تنفيذ البرامج الاستثمارية ، وبعد ان تكون مستويات التوازن قد اُرسيت قواعدها في اسواق العوامل الانتاجية والمنتجات . ويؤدي انبثاق الاسعار الوهمية الى التنبؤ عن العرض والطلب في المستقبل العوامل والوارد الضرورية ، لا بالنسبة الى الاقتصاد الداخلي فحسب بل وبالنسبة الى ضرورة عناية المخططين في بلد كصر تمثل وارداته نحواً من عشرين في المائة من مجمل انتاجه المحلي ، بالاضاع في الاسواق العالمية ايضا ويكون التوقع من هذا الطراز معقدا بشكل غير عادي ، ولكنه الطراز الذي لابد من وجوده في كل اقتصاد سواء اقام على اساس التخطيط او عدمه ، ولا بد من محاولته لتحقيق توزيع عقلاني للاستثمارات (٢) .

وتضمنت الخطة الخمسية الاولى في النهاية نحواً من ١٤٠ مشروع ومن العسير ان نتيهن عدد المشروعات التي تضمنتها والتي اخضعت لطراز التحليل التفصيلي المتعلق بحسابات التكنولوجيا والمنافع الذي اوصى به كثيرون من المستشارين الاقتصاديين (٣) . وهناك مشروعات كثيرة كالسد العالي نفسه وكالتوسع في صناعة الصلب ، كانت نابعة عن الايمان السياسي ومصحوبة بتقييم سريع للتكلفة والمنافع (٤) واختلفت الممارسة

(١) تيمبرجين « التخطيط والتنمية » - (١٩٥٨) ، ص ٣٩ - ٤٢ و ٨٢ و ٨٦ .

(٢) راجع لمرة طريقة انبثاق الاسعار الوهمية كتاب اي . نيسوم عن نظرية حساب

الاسعار وسياساتها (١٩٦٠) .

(٣) ذكر الاستاذ قريشي في احدي مذكراته الى لجنة التخطيط القومي ان حسابات

معدلات الربح القومي قد اجريت في عام ١٩٥٩ لنحو من مائتي مشروع . (منقول الربح

القومي لاحد المشروعات الاستثمارية) (١٩٥٩) مذكورة لجنة التخطيط القومي رقم ١٠ .

(٤) تمت جميع التحليلات المتعلقة بالتكلفة والارباح للسد العالي وصناعة الصلب ،

كما يبدو بعد المراجعة من جانب الحكومة . لكن هذين المشروعين مشدودان على اي حال

للقروض الاجنبية ، ولذا يمكن تبرير ادخالها في الخطة على هذا الاساس ليس الا .

ولا شك بين وزارة واخرى ، وكان من حسن حظ المخططين المصريين في المحاولات التي جرت لتقييم المشروعات تقييما علميا انهم لم يتعرضوا للعراقيل التي نشأت عن مفاهيم مذهبية مقررة وسابقة عن الدخول في الملكيات . وما زالت الفائدة والإيجار يمثلان قاعدتين عمليتين تستخدمان في تعيين التكلفة الفعلية لرأس المال والأرض . وليس ثمة من دليل من الناحية الاخرى يوحي بأن الأسعار الوهمية قد استخدمت على نطاق واسع . ويبدو على العكس من ذلك أنه كان ثمة ميل لاستخدام الأسعار السائرة دون تصحيحها لحساب الضرائب والمعونات المالية الحكومية للمواد الضرورية والتعريفات الجمركية والرقابات على اختلاف صورها (١) .

ولم اجد أية أمثلة على توزيع رؤوس الأموال على المشروعات ذات الإنتاج العائم ، بالنسبة الى رؤوس الأموال التي ترفع المعدلات القصيرة المدى للنمو ، ومن قدر الوزارة المعنية على حساب الكفالة البعيدة المدى ويتميز الكثير من المشروعات التي تضمنتها الخطة بالنسب العالية بين رأس المال والإنتاج ، والمعدات الزمنية الطويلة اللازمة لتوليد المردود . ولا يبدو الأفق الزمني للمخططين المصريين أطول أو أقصر من الزموم . ولعل من أهم مصادر الالفاعلية الإقتصاد الى قائمة مطولة للمشروعات ولقد رأى عدد من الرسميين الذين قابلتهم أن اختيار الحلول البديلة لم يكن يؤلف لباب المشكلة وإنما تمثلت في التمهيص التفصيلي لعدد محدد من المشروعات لتجنب بعض الأخطاء التقنية الواضحة . ولكن ما لم تتوافر مخططات المشروعات بشكل وافر ، فإن أى توزيع معقول لرأس المال يفتقد مستحيلا ، كما أن قلة هذه المخططات يؤدي في النهاية من المعدل الشامل للاستثمار .

وأخيرا يعتبر الميل الى الأساليب المؤدية الى تكثيف رأس المال ، واضحا كل الوضوح . ولقد رفض الميثاق الأقوال التي تنادي بمزيد من تكثيف العمالة بالعبارة التالية : ويشي في هذا المجال ، أن يطرح الرأي القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمالة ، باعتبار أن هذه الآلات الحديثة ، خصوصا بالتقدم الذي وصلت اليه لا تحتاج الى قوة عمل واسعة . أن ذلك الرأي قد يكون صحيحا في المدى القريب ، ولكن اثره يتلشى في المدى الطويل . فإن الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الإنتاج . وهذا هو الذي

(١) هانين ومرزوق ص ٢٠٢ - ٢٠٨ .

بكفل بدوره غزو الافاق الجديدة في التصنيع ، وبالتالي يتيح فرصا
اوسع للعمالة .

ويبدو ان الرسميين في وزارة الصناعة لم يكونوا مهتمين بنسب
العمالة الى رأس المال . بينما كانت وزارة الزراعة تشجع استعمال
المحاريث الآلية والدراسات للاستعاضة بها عن العمالة وحيوانات
الفلحة (١) . وبدا عمل وحدة تخطيط العمالة في لجنة التخطيط القومي
وكانه لا يمارس أي تأثير على اختيار الدوائر الحكومية المختلفة للمشروعات
ومع ذلك فقد انصرف همها الى العمالة الفنية والى توسيع التعليم الفني
لسد متطلبات الصناعة الحديثة . ولقد بدا البحث الصحيح في موضوع
الاستخدام الراهن والمتوقع لقوة العمالة في مصر بعد الشروع في الخطة
الخامسة الأولى (٢) . ولذا فان المعلومات المتوافرة عن الاهتمام بمشكلة
التشغيل قليلة ونادرة .

ومع ذلك فقد ظل التقاعس عن استخدام أفضل الأساليب أو عن
دفع الموارد المتعطلة الى الإنتاج يمثل مصدرا من مصادر اللافاعلية .
ومع ذلك فان العمالة المعطلة ليست على أي حال دون تكلفة تقررها
أوضاع السوق ، اذ عندما تشغل هذه العمالة وتعمل أجورا فان مجمل
الانفاق سيرتفع ، سيباحول الموارد من تجميع رؤوس الأموال أو من
الإنتاج بقصد التصدير الى إنتاج المواد الغذائية والملابس والمساكن التي
كانت تؤمن للمتعطلين في السابق من أقاربهم . وكلما هبطت مرونة
تمويل العمالة وارتفعت الأجور ، ازدادت تكلفة تحويل العمالة التي
لا تجد عملا كافيا الى الإنتاج . ولكن من الواجب تشغيل العمالة اذا
كان اسهامها في الإنتاج يفوق الاستهلاك الفعلي (٣) . وتؤدي هجرة
العمال الزراعيين المتعطلين الى المدن الى تحويل الموارد الى بناء المساكن
والى غير ذلك من صور رأس المال الاجتماعي . ولو كان في الامكان خلق
فرص التشغيل في الأرياف فان الأموال الاستثمارية ستتحرك لخلق
المزيد من الطاقة الانتاجية . يضاف الى هذا ان عدم وجود العمل الكافي
يؤلف مشكلة اجتماعية آخذة في التفاقم ويتعارض مع الهدف الثاني

(١) حسب الدكتور أمين تكلفة ومنافع كل أسلوب ، ومن الواضح كل الوضع
ان ليس ثمة مبرر لاستعمال المحاريث أو الدراسات الآلية في المرحلة الحالية (كتاب
الدكتور أمين ص ١٢٢ - ص ١٥٠) .

(٢) لا شك في ان الدراسات الأخيرة لمكتب العمل الدول ومعهد التخطيط القومي
تؤمن أساسا اكثر عقلانية لتخطيط العمالة في الخطة الخمسية الثانية .

(٣) مقال لى لينل عن التكلفة الفعلية للعمالة . المجلة الاقتصادية المصرية
فبراير ١٩٦١ ص ١ - ص ١٥ .

الذى أعلنته الحكومة والذي ينص على إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الأقل حظا في المجتمع ، وإذا لم يوجد العمل فإن الفقراء لن يفيدوا الا القليل من الخفاء . واعتبرت الحكومة علنا بخطورة البطالة الواضحة في المدن وبعدم وجود العمل الكافي في الأرياف . وأرغمت المصانع في عام ١٩٦١ على قبول المزيد من العمال للتخفيف من حدة المشكلة ، كما أن المديرين يجدون من المتعذر عليهم الآن أن يصرخوا من مؤسستهم الفائض من العمالة . وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرا مخططات لضمان التأمينات الاجتماعية السخية للعمال العاطلين (١) . وقد يتساءل المرء عن الأسباب التي دعت المخططين والوزراء بالرغم من وجود هذه المشكلة الخطيرة للبطالة ومن التزايد السريع في عدد السكان إلى عدم العناية باحتمالات استخدام الأساليب التي تتطلب أعدادا أكبر من العمال ؟ ولماذا يحمل المشرقون على المصانع الآلية الكبيرة على قبول العمالة الفائضة أو تحول الاموال إلى تأمينات البطالة بينما يمكن استخدام العمال بصورة تكثر من الانتاج ؟ أو ليس في الامكان تطبيق بعض الآراء التي تقدم بها قبل سنوات قليلة الأستاذ راج إلى القاهرة ؟ (٢) .

ولعل جزءا من الرد على هذه الأسئلة ، هو ان الحكومة قد أثرت ان تطور الصناعات التي تكون الاحتمالات التقنية لاستبدال العمالة برأس المال فيها محدودة . وقد تكون استراتيجية التنمية في مصر ، معقولة من نواح كثيرة . ولكنها لن تؤدي إلى حلول جديدة لمشكلة التشغيل (٣) . ويرى المخططون أيضا ان انخفاض الكيف في قوة العمالة والافتقر إلى المواهب الإدارية القادرة على استغلال فائض العمالة في المصانع يعرقلان إقامة ذلك الطراز من الصناعات الصغيرة التي ثبت نجاحها في بعض البلاد الفقيرة الأخرى (٤) . وهم يقولون ان تدفق الانتاج بأمتدال وجودته ، ولا سيما بالنسبة إلى سوق التصدير ، يتحققان بصورة أفضل عن طريق استعمال الآلات . ويصر المخططون المصريون على أن ليس لمصر تقاليد عريقة في الحرف الريفية ولا شك في أن عزوف المديرين والفنيين عن الإقامة في القرى يعرقل انتشار الصناعات الريفية . ويمكن العثور على أصداء الحجج التي تقدم بها الأستاذان جالينسون ولينشتين

(١) القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٦٤ واليومي اجيسان ٩ مارس ١٩٦٤ .

(٢) « نواحي التشغيل في التخطيط في البلاد المختلفة » لكي راج ، (١٩٥٧) .

(٣) « ألجيت هذا الموضوع في بحثي عن « التنمية الصناعية ومشكلة التشغيل »

النشر في أوراق الشرق الأوسط الاقتصادية عام ١٩٦٢ .

(٤) هم يعملون الإشارة إلى أن معظم الرقابات القروية الآن على التقلع الخاص

مصرقل استغلال فائض العمالة .

قبل سنوات في تفكيرهم . وتؤيد هذه الحجج اساليب تكثيف رأس المال ، لأنها تقلل من حصة صافي الإنتاج المستحق للعمالة كما تصل بالعائدات من الملكية العائدة للدولة الآن الى الحد الأقصى . ولما كانت المدخرات من الاجور ضئيلة الآن ، وكانت الدخول من الممتلكات يعاد استثمارها تماما فان تكثيف رؤوس الأموال يؤدي الى ارتفاع معدلات صافي تجميع رؤوس الاموال ، والنمو على المدى الطويل (١) .

ولا شك في أن جميع هذه الاقوال باستثناء الأخير منها ، صحيح الى حد ما . ويبدو أن النموذج الذي عرضه جالينسون ، ينطبق أكثر ما ينطبق على الأوضاع التي تعجز فيها الحكومة أو الرأسماليون عن استخلاص الفائض القابل لاعادة الاستثمار الا باستخدام الاساليب التي تؤدي الى التخفيض من قدر الدخول المتحققة للعمالة . ولقد باتت الشطر الغالب من الصناعة الكبيرة والتجارة الآن ملكا للقطاع العام ، وبات في وسع الحكومة ان تحصل على الفائض عن طريق الضرائب ، وعن طريق استخدام الاسعار ومعدلات الاجور او عن طريق مشروعات التأمين الاجتماعي . وليس ثمة في مصر تعارض واضح بين الاساليب التي تسهل بالمعدلات القصيرة والطويلة المدى للنمو الى حدها الأقصى ، وذلك لان في الامكان حل مشكلة الادخار بوسائل أخرى ولا يبرر أي من الحجج المعارضة لاساليب تكثيف العمالة اهمال المورد الأكثر توافرا في مصر ، او انصرافها الى التقنية العصرية والرفيعة التالية وللمصر تاريخ طويل في الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة التي ازدهرت منذ الحرب العالمية الثانية . عندما باتت المؤسسات الكبيرة عاجزة عن استيراد الآلات ولكن هذه الصناعات اصابها الانحلال بعد الحرب بسبب منافسة الواردات والمصانع الأكثر ثألية لها . ولكن في الامكان بحث الحيوية والنشاط فيها . ويعرض نموذج اليابان واندونيسيا ما يمكن تحقيقه في هذا المجال اذا رغبت الحكومة في أن تمد يد العون (٢) . وتحتاج الصناعات الريفية والصغيرة الى الارشاد الفني المستند الى بحوث دقيقة في التقنيات المناسبة لحاجاتها ومستوى تنميتها . وهي تحتاج لتتمكن من خوض غمار المنافسة الى تسهيلات القروض والنقل والتسويق الصالحة لبنيان يضم الكثيرين من صغار المنتجين المتفرقين . ولن يؤدي اية توصية لتقديم المعونات المالية الى المشروعات الفقيرة الى الكفاية

(١) مقال لجالينسون ولينشئين عن « قواعد الاستثمار والطاقة الانتاجية والتنمية الاقتصادية » . المجلة الاقتصادية القومية - أغسطس ١٩٥٥ ص ٢٤٢ - ٢٧٠ .
(٢) مقال لثي ميرمان عن « دور الصناعات الريفية والصغيرة في التنمية الاقتصادية في آسيا » . مجلة « التنمية الاقتصادية والتحول الثقافي » يوليو ١٩٥٦ ص ٢٥٦ - ٢٧٠ .

بالطبع على المدى الطويل الى نشر الكفاية . ولكن احتمالات مساعدة هذا الطراز من النشاط في مصر وتنميته ، أصبحت الآن موضع الدرس والبحث . ويعتقد موظفو وزارة الاصلاح الزراعي الذين اقاموا في القرى ان في الامكان استخدام العمال الزراعيين الذين لا يجدون العمل الكافي في بناء المراكز الصحية والعلاجية والمدارس وشق الطرق وغير ذلك من المشروعات داخل القرى نفسها ، ولا سيما اذا حازت التعاونيات الانتاجية الجديدة على مساعدة الفلاحين (١) . ولقد كانت العمالة في الريف تحبذ منذ قرون عدة لصيانة انظمة الري ، أو تطويرها ، وفي الامكان توسيع مجالاتها الآن لتشمل صورا أخرى من صور رأس المال الاجتماعي .

ويمكن اخيرا اعادة النظر في اختيار منتجات القطاع المصري واساليبه لتحقيق المزيد من العناية بمشكلة التشغيل . وليس ثمة من داع الى تنمية الصناعات الآلية المنافسة للمشروعات الصغيرة الراحنة ولعل خير نصيح يوجه الى المخططين في هذه المرحلة ، ان يركزوا على مسالك الانتاج التي لا يمكن تحقيقها على نطاق صغير أو عن طريق اساليب تكثيف العمالة فعليهم ان امكن ان يجتنبوا المشروعات التي تقضي على المنتجين التقليديين في الصناعات البسيطة كالملابس والاثاث وتعليب المواد الغذائية ، اذ لا يمكن استيعاب العمالة الفائضة الا في جوانبها . فلم لا تخصص الأموال للبحوث الهادفة الى حث هذه المؤسسات على ان تكون فعالة الى اقصى حد وفي المدى القصير ؟ وعندما تشجع موارد العمالة تصبح اساليب تكثيف رأس المال الانتاجي صالحة لجميع نروع الاقتصاد ، ويمكن تطبيقها بسهولة . ويمكن حتى في الصناعات المكثفة الانتاج المصرية ان تؤدي العمليات الثانوية من تصنيف وترتيب وتحميل وتنظيف بالأيدي ، ولا ضرورة فيها للتآلية ولكن هناك نزعة قوية في مصر الى اعتبار التآلية غاية في حد ذاتها حتى في الحالات التي تمثل فيها وسيلة لتحقيق مزيد من الفاعلية والكفاية .

المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني

ساخص هذا الفصل على النقيض من الفصول السابقة التي تميزت بالوصف الى حد كبير ، الى تقديم الحلول والوصفات في تأكيداته . ولقد استخدمت قواعد اقتصادات الرفاه في المحاولة

(١) تتضمن المشروعات الراحنة للتعاونيات الجديدة المشروعات للصناعات الريفية وتجميع رؤوس الأموال الانتاجية في القرى .

والتقييم ضمن الحدود الضيقة للمعلومات الصحيحة المتوافرة لدى
عن كفاية النظام الاقتصادي الراهن . ولقد حذر الاقتصاديون دائماً
على أي حال من إقامة تقييماتهم على أسس الكفاية وحدها ، لأن مثل
هذا التقييم يؤدي إلى الانطباع باعتبار الكفاية أكثر أهمية من العدل
والحرية (١) . ويقول الاستاذ سمبولسون ، وهو صادق في هذا
الصدد ...

« على اقتصادات الرفاه أن تقتبس في بعض الحالات الواجبات
السنية من الاقتصادات الأخرى . فليس من شأن الاقتصاد أن يقرر
إبنة مجموعة من الغايات . وعليها أن ترفض الفكرة القائلة بأن واجب
الرفاه الاجتماعي يعني مجموعة فريدة وممتازة من الغايات . فهذه
المجموعات تؤلف العصر الطبيعي المستخرج من عصارة رجل الاقتصاد ،
ويتوقع منه أن يحصر النقاب عن أن الغايات المحددة تفتقر إلى الكمال
والإدوام » (٢) .

ولقد حددت الحكومة في مصر غايات النشاط الاقتصادي والاجتماعي
بخلق « المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني » . ولقد أعلن هذا الهدف
للمرة الأولى في نهاية عام ١٩٥٧ وأصبح يؤلف الآن جزءاً من الدستور
كما أصبح شعاراً دائماً للثروة على السنة الصفوة الحاكمة .

ولعل من سوء الحظ أن اصرار القادة المصريين على وجوب فهم شعار
« المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني » في معناه المصري العربي ،
لا تصحبه محاولة واضحة لتعريف هذه العبارات العاطفية المؤثرة إلا في
شكل غامض يحمل طابع تكرار المعاني . ولعل الخشية تبدو في أن تعني
الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ما يريد الحكم . بدلاً من أن تكون مثلاً
عليها أو معايير لقياس الانجاز واختباره ويجب أن لا يعني واجب الرفاه
الاجتماعي في التنمية الاجتماعية مجموعة واحدة من الغايات ، وأن كان
من العسير تحديد أهداف سياسة التنمية . وقد يكون من الحكمة أن تظل
مصر بلا مذهب قومية مستقلة الصياغة ، وأن يظل تقييم الثورة محصوراً

(١) مكينولسكي ص ٦٢ .

(٢) بحث سمبولسون عن « اقتصادات الرفاه » في الكتاب الذي أعده بي. هيل
في « دراسة في الاقتصاديات المعاصرة » ١٩٥٢ . ص ٢٧ .

الى حد ما في الغايات المستوردة . (١) . يضاف الى هذا أن من الحكمة أن تعتبر اهداف السياسة امورا نسبية . أو هناك كثيرون من الاقتصاديين على استعداد حقا لرسم برنامج كفاية وقاعليه لبلاد متخلفة بهدف بصورة محدده الى خلق المزيد من اللا تكافؤ في توزيع الدخول والثروات ؟ فعلى التعليقات على الثورة المصرية أن تأخذ في عين اعتبارها اهدافها المحلية في اطارها المحلي ، كما أن ليس ثمة مبرر صالح للتخلي عن مثل الليبرالية والاشتراكية الأوروبية في سبيل مذهب غامضة الصياغة . ولا بد أن يستعد كل حكم وطني يستخدم مقررات المذاهب الغربية أن يتعرض للحكم عليه وفقا لمعايير هذه المذاهب الى حد ما حتى ولو احتاط لذلك بوصفها بالعربية أو المصرية . ولذا قانا أرى أن تستعمل عبارات « الاشتراكي الديمقراطي » و « وفق الأسس التي تفهم بها في مصر وخارجها » .

ولعل الديمقراطية هي أكثر التعبيرات الثلاثة صعوبة على الفهم . ولقد عرفها الميثاق تعريفا ايجابيا وسلبيا في آن واحد . وتبرز ناحيتها السلبية في رفض شامل للبينان السياسي الذي كان قائما في مصر قبل الثورة ، والذي حمل طابع الديمقراطية المزيقة ذات الواجهة الدستورية الخادعة التي حافظت على السلطان للطبقة الميزة . وعندما مضى الميثاق يحدد شروط الديمقراطية الصحيحة قال أنها لا بد وأن تنطوي على حرية التعبير وحرية النقد وحرية الصحافة كما أكد اشد التأكيد اهتمامه بعقيدة الليبرالية الايجابية التي تنص على أن الديمقراطية تتطلب حدا من المساواة الاقتصادية للقضاء على احتمالات السيطرة السياسية من اقلية تحمل في يدها القوة الاقتصادية . وأكد الميثاق أيضا أن الاقراط في عدم التكافؤ في توزيع الثروات والدخول ، يخلق صراعا طبقيّا عنيفا يحول دون سيادة الديمقراطية بينما تؤدي ازاله التصادم الطبقي الى فتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات . ان ازالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب ، وانما يفتح المجال لامكانية حلها سلميا أي بوسائل العمل الديمقراطي .

ولكن بعض المراقبين قد يقولون أن نقد الحكومة أما عن طريق وسائل

(١) اختلف كل الاختلاف مع المؤلف هنا ، فلقد حدد الميثاق المذهب الوطنية التجربة الثورية الشاملة التي التقت مسؤوليتها الأولى على الشعب العربي في مصر ، التي خلق طريقا جديدا أمام اهداف النضال العربي . ولكن هذا لا يعني ان المذهب العربي منفرد في اختراعها لمفاهيم جديدة . وانما الصحيح انها ولدت الأساليب المسيرة لاتجاه التطور العام والمتفق مع طبيعة العالم المتغير ومع ثلاثها مع اعادة الثورة الوطنية في مصر .

الاعلام الجماهيرية أو عن طريق الأفراد ، يمثل الى حد ما في مصر المعاصرة . ولا يسمح للمواطنين بأن ينظموا انفسهم في احزاب أو جماعات تؤثر على أو تعارض سياسة الحكومة ولقد خلقت الاوضاع الاقتصادية الديمقراطية قدرة على الحياة وأن كان من السابق لأوانه القول بأن التنظيمات السياسية التي انشئت حديثا تهدف الى تجسيد الوعود التي قطعها الميثاق للشعب ، وتحمل صورة الديمقراطية الصحيحة (١) .

وتبين الميثاق أهمية سلطة الشعب ، ووعد بأن تتجسد هذه السلطة في مجالس منتخبة في جميع مستويات الحكم ، محلية كانت أو قومية شاملة ، وقال : ان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل الاجهزة الادارة المركزية أو المحلية . ولم يحدد الميثاق بوضوح واجبات المجالس الشعبية ، كما لم يولها الكثير من التفصيل حول شروط عضويتها وأوضاع انتخابها ، وأن اكد أنها ستقوم على أساس انتخابات حرة ، وأن يكون تصنف اعضائها على الأقل من مثلى العمال والفلاحين الذي يؤلفون غالبية الشعبى . ولعل من حسن الحظ أن الدستور المؤقت الذي صدر في شهر مايو من عام ١٩٦٤ وانذى كان نتيجة مباشرة للمناقشات التي دارت حول ميثاق العمل الوطنى اوضح الاطار القانونى للنظام السياسى الراهن فى مصر . ولقد نص هذا هذا الدستور على قيام نظام رئاس للحكم فى مصر ، مع فرض بعض الكوابح على السلطة التنفيذية عن طريق مجلس امة منتخب .

وتم انتخاب مجلس الأمة بالاقتراع السرى لجميع المواطنين . وكان الاقتراع الزاميا . وكانت شروط الترشيح تنص على أن يكون المرشح قد تجاوز الثلاثين من عمره وأن يكون عضوا مسجلا فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى يمثل التجمع السياسى الوحيد فى الجمهورية العربية المتحدة . وتقرر أن تكون مدة المجلس خمس سنوات وأن يكون العضو اياها متبعا بالحصانة البرلمانية الكاملة . ويمثل نائبان كل دائرة انتخابية من مجموع الدوائر التى يبلغ تعدادها ٢٥٠ دائرة على أن يكون احدهما من العمال أو الفلاحين .

(١) نص الميثاق على أن الاتحاد الاشتراكى العربى هو الوفاء الذى تلقى فيه مطالب الجماهير احتياجاتها ويمثل تحالف قوى الشعب العاملة لتحقيق الديمقراطية السلمية مثابة بالشعب فى أسلوبها وللشعب فى غاياتها واحدا لها . ولا شك فى ان مرحلة الانشطة الجماهيرية التى تجرى الآن لخلق القيادات النابعة من الشعب ومن القاعدة الجماهيرية ، انما هى تعبير عن تطبيق اهداف الديمقراطية السلمية .

ونص الدستور على أن مجلس الأمة هو السلطة العليا في الدولة
ففى وسعه أن يسن القوانين وأن يصر فى النهاية على إصدارها حتى
ولو تعرضت للقيتو من رئيس الجمهورية . ولا يمكن فرض أية ضريبة أو
عقد أى قرض دون موافقة المجلس . وتعرض القرارات الجمهورية على
المجلس لتصديقها . ويناقش أعضاؤه تقارير الوزراء ، ومن حق هؤلاء
الأعضاء توجيه الأسئلة الى الوزراء . ولو حجب المجلس ثقته عن أحد
الوزراء أو عن الحكومة فى مجموعها ، فمن واجب الوزير أن يتنحى ومن
واجب الوزارة أن تستقيل .

ويجرى انتخاب رئيس الجمهورية بترشيح من مجلس الأمة . ثم
يستفتى الشعب استفتاء عاما حول المرشح للرئاسة . وتشمل صلاحيات
الرئيس تعيين نوابه والوزراء وإقالته ووضع السياسة العامة للدولة فى
جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ومراقبة
تنفيذها . ومن حقه أن يقترح القوانين على مجلس الأمة وأن يمارس حق
القيتو بصدد ، إلا إذا أصر المجلس على استصدارها بأغلبية الثلثين
ومن حق رئيس الجمهورية أن يحل مجلس الأمة ، شريطة أن يدعو الى
إجراء انتخابات جديدة فى غضون شهرين من حله (١) .

وهناك مجالس شعبية على جميع المستويات فى الحكومة . ويجرى
تعيين بعض أعضائها وانتخاب البعض الآخر . ويضم مجلس المحافظين
أحد عشر عضوا يحكم وظائفهم بينهم المحافظ . وتقوم الحكومة المركزية
بتعيينهم ، وخمسة أعضاء عاملين من الاتحاد الاشتراكي العربى وأربعة
أعضاء ينتخبون بالاقتراع السرى . ويضم مجلس المدينة ستة أعضاء يحكم
مناصبتهم وخمسة أعضاء عاملين فى الاتحاد الاشتراكي العربى وعشرين
عضوا ينتخبون بالاقتراع السرى . ويضم مجلس القرية ٢٨ عضوا
ينتخبون بالاقتراع السرى وعضوين من الاتحاد الاشتراكي العربى وستة
أعضاء معينين (٢) . وبالرغم من أن الميثاق أكد بأن الحكم المحلى يجب
أن ينقل باستمرار وبالحاج سلطة الدولة تدريجيا الى أيدي السلطات
الشعبية ، لأنها وقدر على الأحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها
« إلا أنه لم يتضح حتى الآن مدى السلطات الإضافية التى منحت للمجالس

(١) الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ . ويظل هذا الدستور سارى المفعول الى أن يتم
وضع الدستور الجديد .

(٢) القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٦٠ والكتاب السنوى ١٩٥٢ - ١٩٦١ . من ١٧٠ -
ص ١٧٦ .

الشعبية « (١) . ونص على أن مهمة المجالس الشعبية ، إقامة المرافق العامة والخدمات الاجتماعية في كل ناحية وإدارتها . ولكن على المجالس الشعبية أن تعمل ضمن الإطار العام للقوانين والأنظمة التي تضعها الدولة وأن تتسجم مع سياسات الوزارات المعنية (٢) . ويبدو أن مجالس الأقاليم لم تلعب إلا دوراً صغيراً في وضع الخطة الخمسية الأولى . ولكن هناك نصوصاً على وجوب إشراكها في وضع الخطة الثانية . ولم تتضح أيضاً أفق تجزئة السلطة بين الموظفين الرسميين والمجالس الشعبية . ولكن هذه المجالس أقل ديمقراطية من الناحية الشكلية في تأليفها من مجلس الأمة .

وتتعد المشاركة الديمقراطية من الناحية النظرية إلى المشروعات الاقتصادية والتعاونية الزراعية . ويتنخب المستخدمون والعمال في المصانع والمؤسسات التي يملكها القطاع العام أربعة من أعضاء مجلس الإدارة التسعة . ولا نعرف كيف يتم ترشيح الأعضاء ، ولكن الرئيس أكد أن أصواتهم يجب أن تكون مسووعة وفعالة في هذه المجالس (٣) . ونجد من هذا أن القطاع العام في مصر قد قطع أشواطاً في طريق النظام السنديكالي والتيسير الذاتي المطبق في يوجوسلافيا .

ولن يكون في وسعنا إلى أن تنشر الدراسات الوافية أن نحدد بدقة أوضاع التعاونيات المصرية أو الناحية التعاونية في المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني . فما زال تعبير التعاوني مطلقاً ، وأن كان في وسعنا أن نفهم معناه عبر الدراسات القصيرة للمؤسسات المسماة بالتعاونية .

فهناك تعاونيات في قطاع الإسكان والتوزيع الداخلي والزراعة . أما في الإسكان وتجارة التجزئة ، فالتعاونيات مؤسسات حكومية تهدف إلى تقديم أجود صور الغذاء والسكن إلى المستهلكين بأسعار معتدلة . أما في قطاع تجارة الجملة ، فلقد أقامت الدولة المؤسسات التعاونية للقضاء على استغلال الوسطاء بين الفلاحين والمستهلكين . وتمثل التعاونيات في هذه الحالات الثلاث محاولات الحكومة للتعبير تنظيمياً عن مساعيها لرفع مستويات العيش للطبقات الفقيرة في المدن . وتحتل التعاونيات الزراعية

(١) جسد المرحلة الجديدة التي بدأها بيان الثلاثين من مارس الخطوات العملية لنقل السلطة إلى الشعب . وسيكون من مهام هذه المرحلة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

- النوب -

(٢) كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٥٨ من ١٧٣ .

(٣) خطاب الرئيس عبد الناصر لعام ١٩٦٣ من ١١٥ .

مكانة أكثر أهمية لا سيما وأن جميع الفلاحين أصبحوا الآن أعضاء فيها . وهناك الآن شكلان من أشكال التعاونيات في قطاع الزراعة ، أحدهما طوعى ومن الطراز التقليدى ينظم أمور الفلاحين في عمليات البيع والشراء وعقد القروض ، وثانيهما من التعاونيات الرسمية الاشراف التى تنظم عملية الانتاج بالإضافة الى عمليات البيع والشراء بالجبهة نيابة عن اعضائها . ولقد تمت التعاونيات الرسمية الاشراف منذ قيام الثورة ، ولا سيما فى مناطق توزيع أراضي الإصلاح الزراعى فى البداية ، أما الآن فتتجه السياسة الراهنة الى تعميمها على جميع أرجاء الريف .

ويقول الميثاق أن التعاونيات الزراعية « منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها » . ولقد وصفت هذه التعاونيات أيضا بأنها « خلايا الزراعية الاشتراكية » ، وبأن مهمتها تغيير عقلية الفلاحين وثقتهم وتنويرهم ، وجعلهم فى مستويات فضلى ، وتوسيع افقهم الثقافية والاجتماعية (١) . ويبدو أن التعاونيات المصرية كمشروعات انتاجية قد صممت تصميمًا رائعًا لتحقيق أهداف السياسة الزراعية ولا سيما من ناحية تنويع الانتاج وزيادة الطاقة الانتاجية . أما إذا اعتبرناها مؤسسات تعبر عن الاهداف التقليدية للتعاون وهي أن يسهم الفلاحون أسهامًا طوعيا وديمقراطيا فى منظمات هدفها الدفاع عن مصالحهم كما يقررونها هم ، فإن الطريق مازال طويلا أمامها للوصول الى هذه الصورة . ولا شك فى أن التعاونيات الجديدة تعتبر من هذه الزاوية خروجًا لاعلى النماذج الأجنبية لحسب ، وإنما خروجًا أيضا على التقاليد التعاونية القديمة كما تطورت فى مصر بين عامي ١٩٠٧ والوقت الحاضر .

فلم تعد العضوية فى التعاونيات اختيارية ، كما أن قراراتها لم تعد ديمقراطية الطابع ، ولم يعد الفلاحون بالرغم من ملكيتهم لحقولهم ومزارعهم أحرارًا فى التصرف فيها ، وإنما باتوا يفلحونها ضمن اطار المصلحة العامة أو القومية كما تقرره الحكومة . ويؤكد بعض الوزراء أن الفلاحين لم يصبحوا بعد على درجة من الثقافة والوعى تمكنهم من التصرف بشؤونهم بأنفسهم ، ولذا لا بد من الزامهم باتباع الاساليب العلمية فى الزراعة لرفع مستوى الانتاج الزراعى . ولكن هناك وزراء آخرون يرفضون هذا الرأى عندما يوجه النقد ، ويصرّون على أن التعاونيات تدار ديمقراطيا من مجالس ينتخبها الفلاحون ، ولا شأن للحكومة بها سوى تقديم النصح والارشاد والمعونة من الخبراء الزراعيين الذى تفهيم وزارة الزراعة فى

(١) الامرام الاقتصادى عدد ديسمبر ١٩٦٢ . ص ٢٥ - ص ٢٧ . والامرام عدد ٢٩ يوليو ١٩٦٢ والجمهورية عدد ٢٩ مايو و ١٦ يونيو ١٩٦٢ .

القاهرة وتقدم لهم مرتباتهم ويكونون مسؤولين أمامها (١) . ولما كنا نقتصر الى الدراسات الواقعية ، فليس في وسعنا أن نجزم بشيء عن توزيع السلطات بين المجالس المنتخبة وبين الموظفين المعيّنين ، وأن كان معظم المراقبين يرون أن السلطة على الزراعة تنتقل بسرعة الى أيدي موظفي الحكومة . وتوحي تجارب أراضى الإصلاح الزراعي وتجربتنا محافظتي كفر الشيخ وبني سويف ، بأن التعاونيات أصبحت الحل البديل عن التأميم للمشكلة الزراعية ، وأنها باتت مؤسسات شبه عامة ، تمارس الدولة عن طريقها نفوذها في عملية الانتاج وصورته (٢) . ولكن بعض الآراء التي نشرت مؤخرا في الأهرام حذرت الحكومة من أن تحيل التعاونيات الى مؤسسات عامة ، أو أن تقلل من الروح التعاونية لدى الفلاحين (٣) . وتضيق سلطات أخرى الكثير من الأهمية على طراز المراقبين الذين توفدهم الحكومة الى القرى . وترى أن عليهم أن يعملوا مع الفلاحين وأن يتولوا قيادتهم الى الحد الذي يستطيعون بعده تصريف شؤون تعاونياتهم (٤) .

ولقد صرح المدير العام للمؤسسة التعاونية أن من الممكن سحب جميع المراقبين الرسميين في النهاية من التعاونيات الإنتاجية ، ولكنهم يعملون في الوقت الحاضر امتدادا لشراف الدولة على الزراعة (٥) .

ولا شك في أن الدستور المصري بكل ما نص عليه من حق الانتخاب العام ، ومن سيادة مجلس الأمة ، ومن التوزيع المتوازن للسلطات بين الجناح التنفيذي والجناح المنتخب في الحكم ، وبكل ما يحمله من تأكيد لمبدأ اللامركزية يستحق أن يسمى بالدستور الديمقراطي في جميع المعايير التي تطبق على هذه الصفة المطاطة . ولكن الدساتير قد لاتعدد حدود الورق الذي تكتب عليه ، إذ أن الاختبار الفعلي لأي نظام يكون في طريقة تطبيقه وممارسته (٦) .

- (١) هذا هو وائى الوزير سيد مرعي (الأهرام - ٨ مارس ١٩٦٥) .
- (٢) ظهر هذا في الحوار الذي دار بين سيد مرعي وحسين هيكل في صحيفة الأهرام في مستهل عام ١٩٦٥ .
- (٣) الأهرام الاقتصادي - أول يناير ١٩٦٢ ص ١٩
- (٤) نفس المصدر - ١٥ نوفمبر ١٩٦٢ ص ٢٥ - ص ٢٩ .
- (٥) الأهرام الاقتصادي - عند أول ديسمبر ١٩٦٢ ص ٢٥ - ص ٢٧ .
- (٦) محاولة من المؤلف للتشكيك في تطبيق النظام الديمقراطي في مصر . وبالرغم من أن المراحل السابقة قد سجلت بعض الخروج على أسس الديمقراطية في التطبيق لأسباب مختلفة ومدة منها مراكز القوة تضمنتها النقد الذاتي الذي جسدته الرئيس عبد الناصر في خطبه بعد التكية ، إلا أن المرحلة الجديدة التي دخلتها مصر بعد بيان الثلاثين من مارس ، تشير الى أن حكم الشعب وبالشعب وللشعب ، سيصبح السائد في البلاد .

(المصري)

ولقد طبقت مصر منذ الثورة ثلاثة دساتير ، وكان دستوراً عام ١٩٥٦ وعام ١٩٥٨ يتضمنان نفس الخطوط التي نص عليها الدستور الراهن (١) ومع ذلك فليس ثمة مراقب سياسي كان قادراً على أن يقول بأن مجلس الأمة الذي انتخب في عام ١٩٥٧ ثم حل بعد سنة واحدة ، أو الاتحاد القومي الذي واصل العمل بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ ، قد مارس أية سلطة سياسية فعلية أو مثلاً أي كايح فعال لسلطة الحكم (٢) .

وعندما قامت الثورة في شهر يوليو من عام ١٩٥٢ ، لم تقم بالقضاء جميع الأحزاب السياسية التي كانت قائمة في العهد البائد فحسب ، وإنما فرضت أيضاً إشرافها على جميع التنظيمات المستقلة التي قد تؤلف تحدياً لسلطة الحكم . وفرضت الدولة إشرافها بصورة متدرجة على جميع الفئات المنظمة كالنقابات والتعاونيات والنقابات المهنية والاتحادات الطلابية والمعاهد الدينية والمشروعات الاقتصادية الكبيرة ، ولم تعد هناك أية مجموعات قادرة على الوقوف بين الدول والمجتمع (٣) . ولم يؤد هذا الإشراف على صور النشاط المنظم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة سلطان الدولة فحسب ، وإنما أدى أيضاً كما قال الأستاذ فانكيوتيس ، وهو على حق في قوله ، إلى أن تصبح الزيادة بمركرة للسلطة ضمن إطار جهاز الدولة نفسها . وكان الضباط الأحرار قد وصلوا إلى الحكم معاً ، ولذا تميزت السنوات الأولى من الثورة بشكل من أشكال القيادة الجماعية . (٤) ولكن مع ظهور « الرجل القوي » وفي ظل ظروف التغير الاقتصادي السريع النابع من عل ، انتقلت السلطات كلها إلى أيدي رئيس الجمهورية . ولاشك في أن الفاعلية والقرارات والبحث عن العصرية ، كلها أمور

(١) دستور ١٩٥٦ في نيليل إيست ميورور يناير ١٩٥٦ والكتاب السنوي لعام ١٩٥٦ ص ٨ - ص ٢٧ .

(٢) كتاب ديبلوك ص ٥٤ - ٥٠ وص ٦٧ - ٧٢ . وكتاب عبد الملك . وقد وصفا المجلس بأنه كان حر التصرف ومشجعاً بالروح الديمقراطية ولكنهما لم يقدموا أمثلة على قيامه بأي كبح للسلطة التنفيذية .

(٣) لم تكن القضية مجرد قضية إشراف كما يقول المؤلف ، بل أن مراحل التحول الاشتراكي تتطلب توجيه النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضمن خطوط من الإشراف المركزي تحقق سرعة التحول ، ولإزيل كل عقبات في طريقه .

(٤) يسلط المؤلف في تحليله هنا . فلقد برزت منذ قيام الثورة شخصية القائد . ولقد أجمع كل الذين أدرخوا للثورة وفي مقدمتهم السيد / أنور السادات في كتبه المتعددة على أن الرئيس عبد الناصر كان قائداً منذ مراحل التخطيط لها ، وكان الذي وضع كل مخططاتها الحكيمة . (المصرب)

لتتحقق تحت إشراف قيادة مرتزية قوية . ووجد رئيس الجمهورية في إطار هذا النظام سلطانه مدعوما من ناحيتين أولاها الجيش الذي يؤلف الأساس القوي للسلطة وثانيتهما كوادر من التيقنوقراطيين المعينين لمراكز المسؤولية والسلطة في الحياة الاقتصادية ضمن إطار أوسع من المديرين والموظفين . وكانت المجموعة الأخيرة بالإضافة إلى الموظفين المدنيين السابقين ضرورية لضمان تمصير مصر ، إذ أن مهاراتهم تؤمن أهم السلطة ، وارتباطهم وولاؤهم للرئيس (١) .

وهكذا ظلت مصر تحكم سنوات طويلة من رجل في منتهى الكفاية والفاعلية والتسامح ، تساعده في ذلك ، كوادر مخصصة من العسكريين والتيكنوقراط والموظفين . ويوحى إعلان ميثاق العمل الوطني والدستور المؤقت الذي صدر في عام ١٩٦٤ أن التركيب الراهن للسلطة يسير الآن في طريق التحول الديمقراطي ، وبأن الرئيس سيتقاسم السلطة مع مجلس أمة منتخب ، وبأنه سيوزع الكثير من السلطات على هيئات محلية منتخبة أيضا .

ولكن سلطات هذه الهيئات المنتخبة ، ستعتمد كل الاعتماد على ما إذا كان أعضاؤها على استعداد لتطبيق الميثاق وممارسة النقد الفعلي للحكومة . فهل ستتطور المجالس الشعبية المنتخبة إلى سلطات ذات سيادة ، أو هل تتحول إلى مجرد مجالس للمناقشة لا مكان فعلي لها في حكم البلاد ؟ وهل يقدر لها ، كما أمل الميثاق أن تتحول إلى قوة هائلة ، لا بد من حمايتها لتؤدي رسالتها الوطنية بالنجاح المطاوب ، وحمايتها من نفسها ومن خطأ الوقوع في افتراض أن « مشاكل التطوير الوطني الكبرى تحل خلال التعقيدات المكتبية والإدارية ... » أو من خطأ التحول إلى « طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت إليها امتيازاتها » .

وقد يكون من سبق القول أن نحاول الرد على هذه الأسئلة ولكن مما يجدر بنا أن نلاحظه أن مجلس الأمة كشف النقاب في مدة حياته القصيرة في عام ١٩٥٧ عن الانحراف في مديرية التحرير ، وأنه لم يحقق النجاح في محاولته تعديل سياسة التعليم العالي (٢) لكن الحكومة لم تحمل على أي حال مناقشاته على محمل الجد . أما المجلس الجديد الذي انتخب في مارس عام ١٩٦٢ ، فقد عرض عددا من الوزراء إلى

(١) اعتمد المؤلف في هذا الجزء من الكتاب على مؤلف لافيكيوليس . . بعض التناقص السياسية لثورة ١٩٥٢ وعلى مجموعة من الكتب الأخرى .

(٢) ديبلوك . نفس المصدر . من ٦٧ - ٦٨ .

الاستجواب الدقيق ، ولعب دورا فعالا في تعديل سياسة التعليم العالي . (١) .

ولا شك في ان فاعلية مجلس الأمة والمجالس الشعبية الاخرى المنتخبة ستعتمد في المدى الطويل على مدى ما يتمتع به اعضاؤها من فاعلية وكفاية واستقلال . وما زال العهد يرفض باصرار السماح بظهور الاحزاب السياسية ويتقديم مرشحين الى الانتخابات العامة . فعلى جميع المرشحين ان يكونوا اعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يمثل الهيئة السياسية الوحيدة في البلاد . ويسير الاتحاد الاشتراكي العربي ، شأنه في ذلك شأن الاحزاب الاشتراكية الاخرى في الاتحاد السوفياتي وغيره من دول اوربا الشرقية في خـاـمـا مواز ومتداخل مع جهاز الدولة في كل مستوى من مستويات الحكم بما فيها المشروعات وعلى مستوى البلاد كلها . ويبدو التنظيم الداخلي للحزب ديمقراطيا في شكله على اعتبار ان لجانته التنفيذية على جميع المستويات منتخبة من المؤتمرات الحزبية المنتخبة ، وانها تقوم بتنفيذ قرارات هذه المؤتمرات . (٢)

ولعل الطعوبة تبرز في تميز واجبات الاتحاد الاشتراكي العربي في الحال او المستقبل في النظام السياسي الراهن لبلاد . فاليثاق يشرح هذه الواجبات شرحا غامضا عندما يصنف الاتحاد بأنه « السلطة المثلثة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية » (٣) ولما كان الاتحاد الاشتراكي قد خلف الاتحاد القومي ، فان في وسعنا ان نستنتج ان من اهم واجباته الأساسية انتقاء المرشحين الى انتخابات المجالس الشعبية من الذي ترضى الحكومة من ترشيحهم . (٤) ويتولى المعينون من قبل الصفوة الحاكمة في المرحلة

(١) مانتفيلد نفس المصدر . ص ٢٠٦ .

(٢) يلاحظ المؤلف ان انتخابات الاتحاد الاشتراكي ستجرى كما جرت الانتخابات للاتحاد القومي على اسس المركزية الديمقراطية ، مع ان تركيب الاتحادين وصورة العمل فيهما مختلفان تمام الاختلاف .

(٣) يبدو ان المؤلف لم يطلع على قانون الاتحاد الاشتراكي العربي الا ان هذا القانون حدد واجباته تمام التحديد وبمقتضى الوضوح وثله الخضا في حماية مبادئ الثورة واعداها ودفع العمل الثوري وتصفية تحكم الرأسمالية والاطلاع والنضال ضد تسلل النفوذ الاجنبي وتسلل الرجعية والانتهاز ، ومنع السلبية والانحراف والارتجال في العمل الوطني .

(٤) ليس ثمة رضى للحكومة ، وانما هو وجوب كون المرشح عضوا في الاتحاد الاشتراكي ومن الذين لم تشملهم قواتهم الغزاة وتصفية الاقطاع واستبعاد رأس المال .

الراهنه قيادة الاتحاد الاشتراكي . كما لا يسمح لغير الرضى عنهم من جانب الحكومة بان يرشحوا انفسهم فى الانتخابات (١) . ولاشك فى ان اعضاء المجالس التشريعية المنتخبين بمراكزهم الى الحكومة التى يحقق لهم الاشراف عليها من الناحية الدستورية لا يمكن ان يفرطوا فى انتقاد سياستها ، كما لا يمكن لهم ان يؤمنوا الكايح الفعال لها فى ممارسة سلطاتها التنفيذية . ويمكن لهؤلاء من الناحية الاخرى ان يؤكدوا استقلالهم على المدى الطويل ، فاذا ما وجدوا دعما من جماهير الشعب ، فان المجلس الذى يضمهم لابد وان يمارس فى النهاية السلطة الفعلية . فاحزاب الاغلبية فى الديمقراطيات الغربية لا تمثل فى النهاية ادوات لتأييد قياداتها ، مع ان هذه القيادات هى التى تصل بها الى الحكم ، وكان من الواضح ان الرئيس قد تضايق من تسال العناصر غير المرغوب فيها الى الاتحاد القومى بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦١ بالرغم من حرص الحكومة وحيطة الشديدة (٢) . وليس ثمة من شك فى انه حريص الآن على تجنب الاتحاد الاشتراكي العربى تسال مثل هذه العناصر اليه . ولكن هل فى وسع الحكم ان يخلق منظمة جماهيرية تهدف الى ان ترى سياساتها منفذة تنفيذا صالحا وان تعمل كحلقة اتصال بين الجماهير والقاهرة وان تؤمن الكوادر من الاداريين والقادة المحليين فى المدن والقرى والمرشحين للمجالس الشعبية . وان تحتفظ فى الوقت نفسه بالحرية المطلقة فى وضع السياسات وتقريرها . فلاشك فى ان ولاء المنظمات الجماهيرية يعتمد دائما على اكثر من الطاعة العمياء لرغبات القادة (٣) . ويقول جان جاك روسو (٤) ، ان « اقوى انسان فى العالم لا يكون دائما فى ان مصر التى الف شعبها عدم الاشتراك فى قيقق لا يكون دائما من القوة بحيث يسيطر الا اذا حول القوة الى حق والطاعة الى واجب » . ولاشك فى ان مصر التى الف شعبها عدم الاشتراك فى

(١) مستنير الصورة التى يشير اليها المرشح بعد المرحلة الجديدة التى بدأت ببرامج الثلاثين من مارس .

(٢) خطاب الرئيس عبد الناصر ١٩٧٦ م ، ص ٢٨٣ .

(٣) ليس هناك فى النظام الاشتراكي . أية طاعة عمياء ، والما هناك ايمان وثقة الايمان بصحة المبادئ الاشتراكية ، والثقة بقدرة التحول الاشتراكي على تحقيق الحرية السياسية للمواطنين والحرية الاجتماعية لهم . وهذا الايمان وتلك الثقة هما اللذان يبدلمان الجماهير عن طريق التنظيم الى صورة من صور الالتزام الذى يعبد من معنى الطاعة الصالحة .

(٤) جان جاك روسو ١٧١٢ - ١٧٧٨ - فيلسوف فرنسي كبير وصاحب كتاب « العقد الاجتماعى » وتقوم نظريته على ان من واجب الفرد ان يتخلى عن حقوقه الطبيعية الى المجموع كله تحت اشراف وتوجيه الادارة العامة لهذا المجموع . العرب

السياسة الا مترددا ، والذي لا يسهل اقناعه بسهولة بالأفكار المضادة عن المستقبل الذهبي ، تفترض أن يكون وجود تنظيم جماهيري دائم فيها كافيا لتمكين أعضائه من أن تكون لهم كلمتهم في طريقة اتخاذ القرارات من جانب القيادة . ومالم يتحقق هذا فإن أى حزب جماهيري قد يتحول الى بيروقراطية خاوية تطيع ارادة القياة . ولن يؤمن الحوافز الثورية والدعم الجماهيري اللذين يحتاج اليهما الحكم الثوري . وستظل مصر اذا لم تتخذ الاحتياطات الكاملة التى نص عليها الميثاق مفتقرة الى النظام السياسى القادر على الحياة ، اذ يقول الميثاق ... « ان تكديس سلطات كبيرة ، فى ايد قليلة ، يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسؤولين عنها بالفعل امام الشعب » (١)

ويبدو ان الناحية الاشتراكية فى « المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى » هى أكثر النواحي صلاحا للتحليل . فاقد حظيت الاشتراكية المصرية بتعريف أكثر وضوحا وكمالا من التعاونية ومن الديمقراطية بالإضافة الى مانعنيه عادة من تكافؤ وعناية يبعد بهما المجتمع تجاه ابنائه من الشبان والشيوخ والعجزة والمرضى والمحرومين . واذاوافرت المعلومات والأرقام فإن فى الامكان الى حد ما تغيير ما تحققه الحكومة فى هذه المجالات .

ولقد عرفت الاشتراكية فى مصر على أى حال لتشمل أكثر من إعادة توزيع الدخل والمنافع الاجتماعية ، وهو التوزيع الذى يعتبر من الصور الأساسية فى الفكر الأوروبى الغربى . وفكرز الحوار فى مصر على التنظيم الاقتصادى وقضايا الملكية ، والنمو الطويل المدى ، بينما لم تلق غايات النظام الاقتصادى الجديد مثل هذا التأكيد . فالاشتراكية تبدو فى الميثاق وفى خطب الصفوة الحاكمة معادلة الى حد كبير للقطاع العام والتخطيط المركزى (٢) . ولقد ظهر القطاع العام المتوسع فى الصناعة والتجارة كنتيجة لقرارات التأميم التى صدرت بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٤ ، والتى يصفها الميثاق بانها قضت على آثار الاستغلال والاقطاع واحتكار رأس المال وحررت المجتمع من أن يكون ضحية

(١) كان برنامج الثلاثين من مارس . وما اشتمل عليه من خطوات تنفيذية تجسيدا للمرحلة الجديدة وهى مرحلة نقل السلطة الحقيقية الى المسؤولين بالفعل امام الشعب الذى انتخبهم وأوصلهم الى القيادات العليا فى التنظيم السياسى .

(٢) اختلف مع المؤلف فى قوله بأن الميثاق قد جعل من القطاع العام والتخطيط المركزى ، أمرين معاديين للاشتراكية بالرغم من الأهمية الكبيرة التى يضفيها الميثاق عليهما ، فهو يرى فيهما السبيلين الطبيعيين لتحقيق التحول الاشتراكى على أساس أنهما وسيلتا تحقيق هدفى الكفاية والعدل ، عن طريق زيادة الدخل القومى والعدل فى توزيعه .

(المعرب)

استغلال فئة قابلة من السكان ، وحملت جميع المواطنين الى ملاك وحظت الأوضاع الصالحة لتنمية اقتصادية سريعة عن طريق التخطيط (١)

وليس في وسع احد ان يفكر ان تأميم الملكية الكبيرة في الصناعة والتجارة بالإضافة الى الإصلاح الزراعي ، قد وضع حدا لوضع كانت فيه ملكية موارد الانتاج في مصر والسيطرة عليها محصورة في أيدي فئة ضئيلة من السكان . وليس نعمة من شك أيضا في ان شطرا كبيرا من الصناعات الخاصة وبعض مجالات التجارة كانت تعمل في ظل أوضاع احتكارية تنجسد في استغلال المستهلكين . ولقد جعل التأميم في النهاية من السهل على الحكومة أن ترفع معدلات الادخارات المنزلية والاستثمار وأن تضع مخططاتها للاقتصاد وتضمن إشراكها عليه . وإذا ضمتنا ان الخسارة في الانتاج التي يعتبرها بعض المعلقين نتيجة متوقعة لتحول المشروعات من القطاع الخاص الى القطاع العام لن نربو على الزيادة المتوقعة فيه نتيجة ارتفاع معدل الاستثمار ، فليس لعميلنا دور الى الافتراض بأن الحكومة المصرية لن تكون قادرة على تقليد الاقتصادات الأخرى المركزية التخطيط وان تفرض معدلات أعلى للادخار والاستثمار من تلك التي كان في الامكان تحقيقها عن طريق نظام المشروعات الخاصة القديم . (٢) يضاف الى هذا أن الحكومة قد ضاعفت من مقادير الاستثمارات المخصصة للبحوث التقنية ، كما ان تأكيدها على إنشاء قطاع للسلع الانتاجية سيضاعف من ثمرات الاقتصاد على النمو على المدى الطويل . (٣) .

وهكذا اذا كنا نعرف الاشتراكية بأنها تعني قسطا عاما ضخما ومعدلات عالية للاستثمار من جانب الدولة ، فإن مصر تكون والحالة هذه قد حققت مجتمعا اشتراكيا . ولكن ليس نعمة علاقة متعلقة بين هذا الطراز من الاشتراكية وبين توزيع الدخل أو العناية التي تصفيها الحكومة على أفراد المجتمع الأقل سعادة وحظا . فالاشتراكية تتعارض والحق يقال مع وجود درجة كبيرة من اللامساواة ، ومع التجاهل الصارخ للعناية الاجتماعية . وقد تستخدم عائدات الحكومة من الموجودات المؤممة في تمويل الاتفاق العسكري المتزايد او بحول في صورة او أخرى الى دخول فعلية عليها للمديرين والبيروقراطيين الذين يخلفون

(١) راجع أيضا كتاب القوانين والقواعد الاشتراكية من ١ - ٣ .

(٢) سبق أن بينت أن ليس نعمة مجرد الافتراض بان تبيد المردودات سيؤدي نتيجة التأميم .

(٣) يبين ديب في الصفحات من ٦٤ الى ٧٩ في كتابه الأوضاع الشككية التي يمكن لهذا ان يحدث فيها .

الطبقة الرأسمالية التي تمت تصفيتها في امتيازاتها ومستوياتها المعيشية العالية . ولقد استنتج أحد المحللين الحديثين للأوضاع في مصر أن الطبقة الجديدة المميزة قد ظهرت بالفعل وأن توسعات القطاع العام قد خلقت شكلاً من أشكال رأسمالية الدولة . (١) ولكن تأكيدات هذا المحلل وهو الدكتور رياض لم تؤيد بالبراهين اللازمة لدعائها . ولاشك في أن قادة الثورة كانوا يخشون من أخطار خلق طبقة جديدة . ولعل هذا هو الذي دفعهم إلى تحديد حد أعلى للعربات بالنسبة إلى جميع موظفي الدولة . (٢) يضاف إلى هذا أنهم حرصوا كل الحرص في تعريفهم للاشتراكية على النص بأنها تعني المزيد من عدالة التوزيع في الدخل ، وتلويب الفوارق الطبقيّة والالتزام بتأمين مجال واسع من الخدمات الاجتماعية (٣) . ولعل من سوء الحظ أن الأرقام والمعلومات اللازمة لتقييم إنجازاتهم الفعلية في هذه المجالات لم تنشر ولم تعد . ولكن من الواضح أن الحكم الحالي في مصر أكثر اهتماماً من سابقه بتخفيف حدة اللاتكافؤ وتأمين الخدمات الاجتماعية ، ولكن من الصعب أن نحدد بصورة صحيحة أو تجريبية مدى ما حققه في هذا المجال ويكتفى معظم المواطنين بتعداد الإجراءات الاشتراكية التي قامت بها الثورة دون تحليل أثارها أو بيان أن الكثير منها يمثل امتدادات للتشريعات الاجتماعية السابقة التي عرضت شيئاً من الاهتمام بالمجموعات الشقية الحظ في المجتمع المصري منذ أمد بعيد .

ولاشك في أن معظم ما تحقق في مصر من إعادة توزيع أصيل وشامل للثروات والدخول في مصر منذ الثورة ، قد جرى في القطاع الزراعي . وتشير آخر الأرقام الرسمية إلى أن نحو من ٩٤٤ ألف فدان قد انتزعت ملكيتها وجرى ويجرى توزيعها في ظل قوانين الإصلاح الزراعي لأعوام ١٩٥٢ و ١٩٥٧ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ . ولقد انتزعت ملكية هذه المساحات من أيدي أقلية صغيرة لا يزيد تعداد ملاكها السابقين على الخمسة الآلاف ، ولم يأخذوا أي تمويض عليها . وكان نحو من ٦٤٧ ألف فدان منها قد وزع قبل خريف عام ١٩٦٥ على ٢٧٣ ألف عائلة ، وإذا ما وزع الباقي منها بمعدل ثلاثة أفدنة للأسرة ، فإن البرنامج الحالي للتوزيع سيضمحل

(١) كتاب رياض « الثورة في المشرق وآسيا وأمريكا اللاتينية » (١٩٦٤)
وكتاب « عصر عبد الناصر » ص ٨٥ - ص ٨٦ و ص ٢١٩ - ٢٤٣ .

(٢) النشرة الشهرية - يونيو ١٩٦٢ - ص ٤٨ .

(٣) البنتاق ص ٥١ و ٦١ و ٧٢ و ٧٦ و ٨٩ والخطة السنوية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ .
وخطب عبد الناصر لعام ١٩٦١ ص ١٤٠ - ١٤٦ و ٢٠٨ - ٢١٠ واليوريس إيهسيان في ٢٠ و ٢١ يوليو و ١٦ و ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ .

في مجموعه ٣٧٢ ألف أسرة . وينضح من هذا أن الإصلاح الزراعي سيعيد توزيع ١٨ في المائة من مجموع الأراضي المزروعة ، وسيستفيد منه ٢٧ في المائة من مجموع ١٠٠.٠٠٠ أسرة تعيش على الزراعة في مصر (١) .

وحددت الحكومة بالإضافة إلى إعادة التوزيع المباشر للأرض ، إجراءات الأراضي ووضعت النظم لقواعد الإيجار والمزاولة بالحصة لفائدة المستأجرين . وتتضارب الآراء في موضوع أثر هذا التشريع على الإجراءات الفعلية التي يدفعها المزارعون ، ولكن بعض المراقبين يرون أن ليس لها أي تأثير ، وأن كان هناك تباينات بين بعض المحافظات وبين بعض كبار الملاك وصغارهم . (٢) ولعل الأثر الذي يتعذر مقاسه هو مدى ما تحقق من تحويل الدخل من الملاك إلى المستأجرين وتهدف سياسة الحكومة أيضا إلى استبدال تجار القطاع الخاص الذين يتولون توزيع المنتجات الزراعية في داخل البلاد بالمؤسسات التعاونية . ويقول الوزراء أن هذا الإجراء سيقضي على استغلال الوسطاء للفلاحين ، ولكن تأثيره لا يمكن تعبيره بدقة إلا عندما تقارن الأسعار التي تدفعها مؤسسات الدولة التجارية بتلك التي يدفعها التجار ، وهناك بعض الدلائل تشير إلى أن الفلاحين مازالوا يؤثرن التعامل مع التجار . ولاشك أخيرا في أن جميع المزارعين قد افادوا من قانون عام ١٩٦١ الذي أعفى جميع القروض الزراعية من الفائدة .

وبالرغم من أن اتجاه إعادة توزيع الدخل الزراعي كان يسير بصورة عامة من المجموعات الغنية إلى المجموعات الفقيرة ، فإن خفض الإيجارات ، وإزالة الوسطاء ، وإلغاء الفوائد على قروض البنك الزراعي كلها عوامل تفيد الذين يقلحون ويقترضون ويبيعون على نطاق واسع أكثر من فائدها لصغار الفلاحين وفقرائهم . يضاف إلى هذا أن اختيار الملاك الجدد للأراضي الموزعة ، بموجب قوانين الإصلاح الزراعي لم يكن محصورا

(١) مقال لعبد الملك في مجلة « التنمية والحضارة » عدد يونيو ١٩٦٥ . ص ٢٢ . يضاف إلى هذا أن ملكيات الأرض وحياتها وزعتها بصورة أكثر عدالة لأن الكثيرين من الملاك باعوا أراضيهم خشية من الإصلاح الزراعي الذي كانوا يتوقعونه . يضاف إلى هذا أن ليس في مكانة أي مالك أن يبيع الآن أكثر من خمسة أفدنة لشخص واحد . وليس في مكانة أي مزارع أن يستأجر أكثر من خمسين أفدنة .

(٢) كتاب دورين وارنر - تعريب خيرى حماد . ص ٣٦ - ص ٤٠ وص ٢١٠ ومقال صمب في أوراق الشرق الأوسط الاقتصادية لعام ١٩٦٠ ص ٧٦ ومذكرة هاتشين عن الحصص التوزيعية في الزراعة المصرية (١٩٦٥) . مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٦٥٧ .

في الأسر الأكثر فقرا في الريف ، وإنما كان ميلا إلى اعتبار عنصر الكفاية والفاعلية ، وكان موافقا للمستأجرين من غير الملاك الذين كان يتوقع منهم أن يكونوا أكفاء في عملهم .

وقد يكون من المستحيل أن يتصور المرء أن العهد البائد كان سينفذ أي إجراء من هذا الطراز أو شبه به ، لكن هذا لا يعضد أعياننا عن الحقيقة وهي أن الإصلاح الزراعي لم يكن شاملا . فهناك الكثير من الأسر الريفية لم يمسها الإصلاح ، وما زالت أما بدون أرض ، أو لا تملك أرضا كافية تمكثها من إنتاج ما يزيد على مجرد الكفاف . ولو صحت الشائعات القائلة بأن النية تتجه إلى خفض الحد الأعلى للملكية إلى ٢٥ فدانا فإن أكثر من مليون فدان آخر ، ستصبح متوافرة لإعادة التوزيع ، وسيستفيع من الإصلاح الزراعي أكثر من نصف مجموع الأسر العاملة في الزراعة في مصر . ولكن يبدو أن الحكومة غير متعجلة الآن في اتخاذ أية إجراءات أخرى . فلقد اتجهت في جهودها إلى التركيز على نشر التعاونيات الرسمية الإشراف في قطاع الزراعة كله ، وقد تؤدي أية محاولة للجمع بين هذا البرنامج وبين إعادة توزيع الأرض إلى خلق حالة مضطربة في الريف تؤدي إلى هبوط الإنتاج . يضاف إلى هذا أنه في الوقت الذي ثبت فيه أن نزع الملكية من كبار الملاك كان أمرا في منتهى السهولة ، فإن الآثار السياسية المترتبة على نزع الملكية من طبقة أكثر عددا من الملاك المتوسطين الذين يقوم معظمهم بفلاحة أراضيهم بأنفسهم قد تؤدي إلى الاضرار بالاستقرار العام . ومن الواضح أن كثيرين قد عارضوا في تخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية ، كما أن اللجنة الموجهة لمجلس الأمة رفضت محاولة قام بها بعض الأعضاء لسن قانون جديد يضع الحد الأعلى للملكية الزراعية عند عشرة أفدنة ، على اعتبار أن مثل هذا القانون متعارض مع روح الميثاق . (١)

وهناك إجراءات أخرى أثرت بصورة مباشرة على توزيع الدخل خارج القطاع الزراعي ، ولقد اشتملت على تخفيض إيجارات المساكن ، وقوانين الحد الأدنى لأجور العمال ، وسن قانون عام ١٩٦١ الذي نص على حصول العمال على حصة من الأرباح . وتم أيضا وضع الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين ، ولكن تطبيقه كان شاقا ، كما أن ليس في وسع أي قانون أن يفرض على المزارعين أن يقاسموا عمالهم الأرباح ، مع أن هؤلاء العمال هم أكثر الناس فقرا في مصر . أما بالنسبة إلى

(١) مقال مجلة « التنمية والحضارات » يونيو ١٩٦٥ م ص ٢٥ . ويقول المؤلف أنه حصل على المعلومات المتعلقة بشروع القانون هذا من أحد أعضاء مجلس الأمة .

الصناعة والتجارة ، فقد يكون من المتعذر أيضا تطبيق القوانين المتعلقة بالأجور وانقسام الأرباح من الناحية الإدارية خارج حدود القطاع العام وما تبقى من المشروعات الخاصة الكبيرة . ولاشك في أن هذا يعني أن أغلبية من قوة العمالة هي التي أفادت من هذه القوانين . وعليه فإن لا نبالغ في تقدير مدى تأثيرها على الدخول التقديري للذين يشملهم هذا القانون . وكان قليلون من العاملين في الصناعة المنظمة والتجارة الكبيرة يتقاضون أقل من الأجر المحدد عندما أصبح القانون نافذ المفعول . وبالرغم من أنه مثل تكأة لأجور العمال من غير الفنيين فإنه لم يحاول رفع معدلات الأجور فوق مستويات السوق ، أو يصيد توزيع الدخل من الملكية إلى العمالة . ولعل العمال الصناعيين والتجارين في مجموعهم قد أفادوا من القانون الذي يمنع استخدامهم في الاستثناء عن فائض العمالة ، أكثر من أفادتهم في تجديد الحد الأدنى للأجور . وكانت الأرباح الموزعة على العمال قليلة ، وذلك لأن في مكنته المديريين أن يتصرفوا بتعريف الربح ليحتفظوا بالأموال الفائضة ، ليعيدوا استثمارها . ولعل الأهم من هذا أن الشرط الأكبر في الأرباح التي تدفع إلى العمال ، تستخدم في تمويل تأميناتهم الاجتماعية ومزيجاتهم التقاعدية . ولاشك في أن القيود التي فرضت على الإيجارات كانت فعالة في تحويل الدخل من الأقلية الثرية التي تملك المساكن إلى مستأجريها الأفقر منهم حالا . يضاف إلى هذا أن التخفيضات المتوالية في أجور المساكن من النوع المطبق حاليا ، تعمل إلى حد ما لمصلحة المستأجرين الأقل مالا ولكنها ليست لمصلحة أولئك الذين يبحثون عن مساكن للمرة الأولى . ومن هذا يبدو أن الثورة الاجتماعية في مصر ، كانت حتى الآن مواتية لطبقة مميزة من العمال الذين يعملون في المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى ولطبقة متوسطة الفلاحين والطبقة الوسطى من أبناء المدن . ويبدو من هذا أيضا أن الإجراءات التي طبقت حتى الآن بصدد إعادة التوزيع المباشر للثروات بين الطبقات الاجتماعية كانت تقدمية ولكنها لم تكن متطرفة في جديتها . فليس ثمة من شك في أن انتزاع الملكيات من طبقة صغيرة من الملاك الذين كانوا يملكون الشرط الأكبر من ثروة البلاد ، قد أدى إلى زوال اللاتكافؤ الضخم بين الطبقات ، ولكن هذا الانتزاع لم يحسن إلى حد كبير أوضاع أكثر الطبقات فقرا في مصر ، كطبقة العمال الزراعيين أو طبقة العاملين في المشروعات الصغيرة في قطاعي الصناعة والخدمات . ولكن أوضاع هؤلاء مستحسن عن طريق النمو الاقتصادي وتزايد الثروة الوطنية ، ولكن الاشتراكية لم تحقق حتى الآن إلا القليل في هذا المجال .

وليس ثمة من شك أيضا في حدوث بعض التعديل اللامباشر في توزيع الدخل من طريق تأمين الخدمات الجماعية التي تنفق عليها الدولة من الضرائب التصاعدية . ولا ريب في أن أي تقييم للاشتراكية المصرية لا بد وأن يحلل التشريعات الاجتماعية التي طبقتها الثورة فعلا ، والتي تنسجم بياناتها التي تعد بالتأمين الصحي الشامل والتعليم المجاني وحق العمل ، والتأمين الاجتماعي من المعجز والمرضى والبطالة . (١) ولكن المعلومات والأرقام المتوافرة مازالت قليلة بحيث لا تسمح لنا بأكثر من تعجيل عاجل (٢) .

وبين الأرقام في الجدول التالي ، أن ما حققه المعهد كبير إلى حد ما

الجدول رقم ٩
الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية

القطاع	١٩٥١ - ١٩٥٠		١٩٦٠ - ١٩٥٩		١٩٦٢ - ١٩٦١	
	مليون جنيه	النسبة المئوية	مليون جنيه	النسبة المئوية	مليون جنيه	النسبة المئوية
التعليم والبحوث	٢٢٠٢	٢٠٢	٢٥٠٢	٢٠٢	٩٦١	٥٨
الصحة	٧٢	٧	١٠٩	١٠	٢٨٨	١٨
خدمات اجتماعية						
دينية وثقافية	٢٨٠	٢٩	٤٢٦	٤٩	٢٢٥	٢٠٠
خدمات تموينية	١٢٤	١٢	١٦٧	١٦	٤٧٨	٢٩
مجمل الإنفاق	٧٩٩	٨١	١٠٥٥	٩٨	٢٠٥٢	١٢٥
القومي						
المجموع	٩٨٤	١٠٧٢	١٢٧٢	١٢٧٢	١٦٢٤	١٦٢٤

ملاحظات : حسب الأرقام على أساس الأسعار السائلة .

المصادر : مذكرة معهد التخطيط القومي ٣٣٥ ، الميزانية العامة للدولة عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ، وكتاب عيسوي ص ٢٧٦ .

(١) الميثاق ص ٧٦ ومذكرة من معهد التخطيط القومي رقم ٧٦ .

(٢) أصبح التعليم المجاني شاملا في جميع مراحله ، أما التأمين الصحي فقد طبق على مجموعات كبيرة من العمال . وطبقت التأمينات الاجتماعية على جميع العمال . والأرقام متوافرة في الكتاب السنوي .
المرب

وارتفعت نسبة الإنفاق العام بنحو من ٧٠ في المائة منذ عام ١٩٥٢ على الخدمات الاجتماعية التي تشمل الصحة العامة والتعليم، والمساعدات الحكومية لتخفيض تكاليف المعيشة، والرواتب التقاعدية للمرضى والمعطلين والمعجزة وأسرى الذين يتضررون من أسباب العمل (١).

وارتفعت نسبة مجمل الإنتاج القومي المخصصة للخدمات الاجتماعية من ٨١ إلى ١٢٥ في المائة، وكان الارتفاع الضخم في مجال التعليم. ولاشك في أن مصر، بالرغم من مواردها الطبيعية المحدودة ترصد الكثير من مواردها لتحسين أوضاع مواردها الرئيسية المتوافرة من العمالة. فلقد كان التأكيد الرئيسي من جانب الحكومة على التعليم الابتدائي، ففي عام ١٩٦٠ - ١٩٦١، كان نحو من ٦٢ في المائة من مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والثانية عشرة، يتعلمون في المدارس، بينما لم تكن هذه النسبة تزيد على ٤٥ في المائة قبل حقبة واحدة. (٢) ولم يسج التعليم في المراحل الثانوية والعالية مجانيا بعد (٣)، ولكن أجوره خفضت تخفيضاً جذرياً ولا سيما بالنسبة إلى التعليم المهني (٤) وليس التعليم مجرد عامل من عوامل التنمية الاقتصادية، ولكنه في الواقع أكثر وسيلة للتحرك الاجتماعي في مصر الآن. ولاشك في أن أوضاع الأسر المصرية التي كانت لا تعرف القراءة والكتابة، ومستوياتها المادية سترتفع مع تقدم ابنائها في سلم العلم (٥).

وقد لا يبدو التقدم في الإنفاق على الصحة العامة ولا سيما في المناطق الريفية كبيراً، ولك لأن الأوضاع الصحية عامة، وأحوال رعاية الأمومة والطفولة كانت سيئة من قبل إلى حد لا يكاد يصدق. ولاشك أن أعمال التطعيم ضد الأوبئة والأمراض، وأعمال الإرشاد الصحي تنتشر الآن في كل مكان وتشمل شطراً كبيراً من السكان لم يكن مشمولاً بها في أواسط القرن، ومن المنتظر أن تؤمن مياه الشرب النقية لجميع

(١) يتجاهل هذا الحساب أن يضم الإضافات التي أدخلت على الاتفاق النقدي بسبب التبدل في الأسعار.

(٢) الإحصاءات الأساسية ص ١٧٥.

(٣) أصبح التعليم مجانياً في جميع مراحل التعليم، وفي مختلف المدارس الثانوية والناهد والجامعات.

(٤) عيساري - نفس المصدر - ص ٩٨.

(٥) يقول كتاب الإحصاءات الأساسية العامة في ص ١٧٥ أن ٤٥ في المائة من جميع الذكور و ١٦ في المائة من جميع الإناث من سن العاشرة فما فوق أصبحوا يعرفون القراءة والكتابة.

السكان قبل عام ١٩٧٠ . (١) وبالرغم من ان ازدياد الاسرة في المستشفيات بالنسبة الى مجموع السكان قد هبطت نظرا للتزايد السريع في عددهم ، الا ان نسبة الاطباء قد ارتفعت بسرعة منذ عام ١٩٥٢ (٢) . ومع ذلك فهناك نقودات توجه الى الحكومة لانها لا تنفق المزيد على القرى التي تضم اكثر السكان فقرا في البلاد وتعرضا للأمراض .

ولقد شرع العهد السابق منذ عام ١٩٤٧ في تنفيذ برنامج لاقامة المراكز المجمع في الريف المضرى . وكان الهدف من هذه المراكز ، جمع الاطباء والحكيمات والمرضات والمدرسين وخبراء الارشاد الزراعى ، والمشرفين الاجتماعيين في ادارة واحدة . وكان القصد منها ان يجسد الفلاحون وافراد اسرهم العناية الطبية المجانية والارشاد الزراعى ، والنصح الصحى (٣) . ويبدو ان هذه المجمعات كانت فعالة وحظيت بالتأييد الشعبى . وكانت الحكومة قد قدرت في عام ١٩٤٧ ان البلاد فى حاجة الى ٨٦٣ وحدة على الأقل ، لتشمل الريف بخدماها ، ولكن ٢٧٢ وحدة فقط كانت قد اقيمت عندما انتهت المدة الزمنية للبرنامج (٤) . وكان الافتقار الى الخبراء الراغبين فى العمل فى القرى ، يمثل العقبة الرئيسية فى طريق انتشار هذه المجمعات بسرعة ، ولكن كان على الحكومة ان تفرى هؤلاء بالمرتبات العالية ، او ان تلزمهم بالعمل فى الأرياف بعد تخرجهم من الجامعة ، كما فعل العهد الجديد مع الاطباء والمهندسين .

ولقد اعيد وضع مشروعات التأمينات الاجتماعية لتغطي المزيد من اخطار الحياة المعصرية ، وتشمل قطاعات اوسع من السكان . وكانت الطبقات العالية والوسطى قبل الثورة ، تمارس عمليات التأمين الخاصة بها عن طريق شركات التأمين ، ولكن الحكومة فرضت على المؤسسات الكبرى ان تعوض على مستخدميها اى حالة تعرضهم لاصابات العمل ، وان تدفع لهم اجورهم على الاجازات المرضية ، وان تقدم التعويضات

(١) ارتفع استهلاك مياه الشرب النقية بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٠ من ٢٦٥ مليون مستلتر مكعب الى ١٠١٩ مليون .

(٢) الاحصاءات الرئيسية من ١٩٢٠ وكتاب مانسفيلد من ١١١ الذى يقول انه كان في مصر في عام ١٩٥٢ طبيب واحد لكل اربعة آلاف نسمة فاصبح في عام ١٩٦٢ اكل اثني نسمة .

(٣) مصلحة الاستعلامات « الوحدات الخمسة » (١٩٥٤) . وكتاب « التنمية الاجتماعية في العهد الجديد » .

(٤) كتاب عيساوى من ١٠٧ - من ١٠٨ .

الى العمال الذين يخسرون وظائفهم من جراء المرض . واصدرت الدولة
فى عام ١٩٥١ مشروعا لتقديم الرواتب التقاعدية للذين كان العمال
المرضى او المعجز يمولونهم . (١) اما فى عهد الثورة فقد اصبحت
التعويضات اكثر سخاء ، واصبحت تدفع للعمال لا فى حالات الوفاة
او المرض او المعجز فحسب ، بل وللعتاية الصحية ، وفى حالات البطالة،
والتقاعد بسبب كبر السن . واصبحت المشروعات الجديدة للتأمين
الصحي الشامل ، تشمل الذين يعملون فى (٢) .

ومع ان الحكومة وعدت بتوسيع التأمين الاجتماعى ليشمل جميع
السكان الا ان النصوص العامة الراهنة لا تشمل اكثر من موظفى الحكومة
ومستخدمى الشركات العامة والشركات الخاصة الكبيرة فقط . ويقول
احصاء صدر فى عام ١٩٦٣ ان التأمينات الاجتماعية شملت نحو ٧٧٥
الف عامل يعملون فى قطاعى الصناعة والخدمات . واذا اضفنا
الى هؤلاء ٢٢٩ الف عاملون فى جهاز الحكومة، تصبح نصوص مشروعات
التأمينات الاجتماعية تشمل نحو ١٠٠.٠٠٠.٢٠٠ من العمال الذين
يبلغ مجموع تعدادهم ٦٠٥٩٩.٠٠٠ (٣) .

وبالرغم من هذا التقدم الواضح والكبير الذى تحقق بعد عام ١٩٥٢،
الا ان غالبية قوة العمالة مازالت مفتقرة الى الحماية من المرض . المعجز
والبطالة والموت والشيخوخة . بالتأمين الاجتماعى . لا تنحصر فى نسبة
قليلة من السكان ، ولكن مشروعات الحكومة لاتلعب دورا كبيرا فى
التخفيف من اوضاع الفاقة والشقاء لدى الطبقات الاكثر فقرا فى
المجتمع المصرى . وقد يكون من الظلم ان نتجاهل المشاكل الادارية والمالية
التي بنطوى عليها مد الخدمات الاجتماعية ونشرها الى ابعد من حدودها
الحالية ، ولكن الاشتراكية تفرض هذا التوسع بحيث تشمل الخدمات
جميع المحرومين من ابناء المجتمع .

ولا بد للخدمات الاجتماعية لتمكين من اداء دورها فى اعادة التوزيع
من ان تمول بالضرائب التصاعدية ، لكن هذا الوضع غير مطبق فى مصر

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية - من كتاب الشؤون الاجتماعية ص ٦١ - ٦٣

و ص ١٠٩ .

(٢) القانون رقم ٩١ و ٩٢ لعام ١٩٥٩ والقانون رقم ١٢٣ لعام ١٩٦١ ورقم ٦٣ و
١١٣ لعام ١٩٦٤ - النشرة الشهرية - مايو ١٩٦٢ ص ٢٩ وعدد يوليو ١٩٦٢ ص ٤١ وعدد
ابريل ١٩٦٣ ص ٤٧ - ص ٤٩ وعدد فبراير ١٩٦٤ ص ٦٧ .

(٣) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٦٤ ص ١١ والاحصاءات الاساسية
ص ٣٦ و ص ٤١ .

اذ ان التمويل يتم من طريق المؤسسات والى حد ما عن طريق العمال انفسهم . فالعمال واصحاب الاعمال يقدمون نسبة خمسة فى المائة من مجموع الاجر لتمويل الرواتب التقاعدية (١) . وتدفع المؤسسات وحدها التعويضات على حوادث العمل والعجز ، بينما يدفع اصحاب الاعمال ستة فى المائة والعمال واحدا فى المائة من الاجور لتمويل مشروع التأمينات الصحية (٢) . ويدفع العمال القسم الاكبر من حصتهم فى الارباح الى اموال التأمينات الاجتماعية . والمعروف ان معظم ما تدفعه المؤسسات لهذه المشروعات كلها ، يضاف الى اسعار منتجاتها ، مما يؤدى الى تحمل المستهلكين بوجه عام تمويل التأمينات الاجتماعية .

ولا يقتصر الامر على موضوع التأمينات الاجتماعية ، بل ان نظام الضرائب نفسه لا يحقق مستويات عالية من المساواة . فهناك نسبة قليلة من ضريبة الدخل تجمع مباشرة من الجباية على الدخل او الثروات فالدخل المعروفة تكون اكثر تعرضا للضرائب من الدخل غير المعروفة ، كما ان ايجارات الاراضى كثيرا ما تهرب من الضريبة ، وان مستويات الاعضاء من الضرائب التصاعدية تعتبر عالية بالنسبة الى مجتمع فقير (٣) . وليس ثمة من شك فى ان هذه العيوب موروثه من العهد الماضى ، ولكن يجب ان يتعرض نظام الضرائب لكثير من الاصلاحات ليصبح كاداة مالية متفقا مع الاشتراكية (٤) .

والنتيجة

ونرى من هذا كله ، ان الحكم فى مصر يحاول اقامة مجتمع « اشتراكى ديمقراطى تعاونى » . ولا شك فى ان منجزاته منذ وقوع الثورة بل ومنذ اعلان هذه الاهداف فى عام ١٩٥٧ ، كبيرة ومؤثرة ، فليس ثمة كثيرون يستطيعون ان ينكروا ما حققته الثورة من تقدم ، ولا سيما فى مجال العدل الاجتماعى ، ولكن علينا ان لا نهول كثيرا فى هذه المنجزات ، فما زال النظام السياسى فى مصر كمشير المركزية ، وما زالت معظم القرارات على جميع المستويات الحكومية المركزية والمحلية وفى المؤسسات العامة ، والنقابات والتعاونيات الزراعية والشركات

(١) القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ .

(٢) كتاب عيسوى . ص ١٩٨ .

(٣) هالسين ومرزوق - نفس المصدر ص ٢٦٥ - ص ٢٦٧ .

(٤) هذه اقوال منقولة من وزير الخزانة نشرها صحيفة اليومس اجيشيان فى عددها

١٦ سبتمبر ١٩٦١ .

العامّة ، تتخذ بصورة بعيدة من الديمقراطية (١) ، وتأمل الثورة عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي في أن يسهم الشعب بالمزيد من سياسات البلاد ، ولذا فهي ماضية في إقامة مجموعة من التنظيمات السياسية . ولقد أزيلت اللاتكافؤات الضخمة في الدخل والثروات ، ولكن إعادة التوزيع لم تؤد بعد إلى تحقيق الكثير في مجال رفع المستويات المادية لجماهير الفقراء في مصر ، وإذا صح أن مجموعات مميزة قد ظهرت في مصر ، فإن هذه المجموعات لم تكن من الصفوة الحاكمة أو من المقربين اليهم ، كما يدعى بعض الكتاب ، وإنما كانت من عمال المصانع والفلاحين المتوسطين والمنفعين من الإصلاح الزراعي والطبقة الوسطى في المدن ، ولكي يحقق العهد أهدافه المثالية الاشتراكية لابد من نشر آثار السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتشمل سكان البلاد جميعا .

(١) لا شك في أن المرحلة الجديدة التي بدأها بيان الثلاثين من مارس ستؤدي إلى تطبيق الديمقراطية الشعبية ول مفهومها الاشتراكي على جميع المستويات التي يشير إليها المؤلف هنا .
(المصدر)

الخاتمة

لا يمكن ان يقال ان الاقتصاد الذى ورثه الضباط الاحرار فى عام ١٩٥٢ ، كان اقتصادا مزدهرا . فلقد واجهتهم الفاقة واوضاع سوء التغذية والمرض فى كل جانب وكانوا اذا ما تطلّعوا الى الماضى لم يجدوا دليلا واحدا يشير الى ارتفاع الدخل الفعلى منذ الياوم التى سبقت الحرب العالمية الاولى ولعل تعبيرا (الرائد) خير وصف يمكن ان يطلق على الاقتصاد المصرى ، فى اواسط القرن ، لان مجمل الانتاج قد جمد فى مكانه ، بل لان ارتفاعه كان ابطا بكثير من تزايد السكان فى البلاد .

وبالرغم من ان الانتاج الزراعى الذى يؤلف العنصر المسيطر فى الانتاج القومى كان قد ارتفع بسرعة مقبولة فى سنوات هذا القرن الا ان هذه السرعة لم تكن كافية للحيلولة دون هبوط معدل الانتاج بالنسبة الى الفرد الواحد بل والى العامل الواحد فى الميدان الزراعى هبوطا مستمرا . ويعزى السبب فى هذا الاتجاه الى الهبوط المستمر فى معدل مساحة الأرض المتوافرة لكل مزارع ، وهو معدل لم تؤثر عليه زيادة المحصول بالنسبة الى الفرد الواحد ، وادى الافتقار الى الأرض والى الماء ، الى محاولة الزراعيين المصريين بشئ من التشجيع من جانب الحكومة ، رفع الطاقة الانتاجية فى قطع الأراضي التى يملكونها او يفلحونها ، فلقد اعادوا توزيع اراضيهم فى مجال تخصيصها لزراعة المحاصيل الاجزى ربحا واستخدموا المزيد من اساليب الزراعة العلمية . وادى هذا الى ارتفاع معدل المحاصيل ، ولكن استخدام الاسمدة الكيماوية ، والبذار المحسن والمبيدات الحشرية لم يسر بسرعة كافية لتعويض النقص الشامل فى مساحة الأرض ، يضاف الى هذا ان قيام الحكومة بتحويل بعض الأراضي المجاورة للأرض المنزرعة الى الغرس الزراعى ، وبزيادة نسبة الأراضي التى تجنى محاصيلها الى الأراضي المنزرعة عن طريق زرعها بأكثر من محصول واحد فى العام ، ادى

الى نقص فى خصوبة التربة ، مما أسفر عن مواجهة الفلاحين للعناء المتزايد من جراء السعى الى الحفاظ على معدلات المحاصيل ، ولا شك فى أن الاكثار من استخدام الأسمدة الزراعية الى حد ما يعكس ما قاموا به من محاولات للحفاظ على خصاب الأرض التى تعرضت لنتائج ضارة من جراء الاكثار من المياه ومضاعفة عدد المحاصيل فى السنة (١) . ولا شك فى أن ما تميز به المزارعون والملك المصريون من محافظة على أساليبهم القديمة قد ألف عقبة فعلية فى طريق التحسين ، ولكن الشروط الأولية اللازمة لتطبيق الأساليب الجديدة كإصلاح نظم تآجير الأراضي وحقوق المزارعة بطريقة تؤمن المزيد من الحوافز للفلاحين وكتجميع قطع الأراضي المتفرقة فى حقول واحدة وموحدة ، تطبيقا واسع النطاق ، كانت تمثل تبدلات ثورية لا يمكن للمهد البالد حتى أن يفكر فى وجودها .

وكانت الحاجة الى رفع الطاقة الانتاجية واضحة كل الوضوح ولكن الخطة الاستراتيجية الانمائية فى مصر ، اتجهت بصورة حتمية نحو التصنيع وكان لابد لمواجهة الضغط المتزايد نتيجة زيادة السكان على مساحة ثابتة نسبيا من الأرض ، من خلق الطاقة الانتاجية وفرص التشغيل الجديدة خارج نطاق القطاع الأساسى الانتاجى ، ونما الانتاج نموا سريعا ، ولكن القطاع الصناعى واجه فى العامين المنصرمين بين ١٩٥٠ و ١٩٥٢ صورة من صور المضلات المعقدة التى بدت فى الهبوط الذى سجله هذا العمان ، فلقد ظهرت علامات الأزمة فى انخفاض معدل النمو ، وتكدس المنتجات وانتشار البطالة ، وكانت مسببات ذلك ، دورية ومتنقلة من سنة الى أخرى ، فلقد هبطت أسعار القطن من ناحية الطلب هبوطا حادا فى الأسواق العالمية بعد الانتماش الذى شهدته الحرب الكورية ، مما أدى الى هبوط الطاقة الشرائية لدى الفلاحين . ولو لم تقع الحرب الكورية فإن النمو السريع فى الصناعة المصرية كان سيهبط قبل موعد هبوطه بكثير ، فلقد اعتمد التوسع الصناعى على أساس استبدال السلع الاستهلاكية المستوردة بسلع مصنعة محليا ، وكان الصناعيون فى غضون الحقتين السابقتين قد خلقوا طاقة انتاجية كافية لسد المتطلبات المحلية وسد متطلبات الزيادات المتوقعة فى مجال الطلب المحلى ، ولكن عندما انتهت فترة استبدال المستوردات التى لا تتكرر ، أصبحت سرعة التقدم الصناعى خاضعة لنمو الدخل المحلى ، ومرونة العلاقة بين السعر والطلب فى السلع المصنعة ، ولما كانت الصناعة قد ظلت تمثل قطاعا صغيرا فى الاقتصاد ، فإن آثار نمو الدخول الصناعية على طلب السلع المصنعة ظلت طفيفة ايضا ، وكانت القرى هى

(١) كتاب أوبريان السابق .

الاسواق الجماهيرية الواسعة ، ولكن الدخول الفعلية بالنسبة الى الفرد الواحد في القطاع الزراعي ، لم تكن لترتفع كما يبدو بسرعة تكفي لاضفاء الكثير من الحوافز لتحقيق المزيد من التوسع الصناعي .

وكان في مكنة الصناعة المصرية ان تواصل نموها لو انها نجحت في خفض تكلفتها واسعارها ، وكانت هناك مجالات قائمة لتحسين اوضاع الكفاية والفاعلية ، ولكن الدراسات التي اجرتها الصناعة المصرية في مطلع حقبة الخمسينيات ، لم تكن لتوحى بان في وسع الكثير من المؤسسات ان تقف في وجه المنافسة الخارجية ، لا في الاسواق العالمية فحسب ، بل وحتى في الاسواق المحلية ايضا ، وكانت الصناعة الناشئة قد تمتعت بالحماية مدة حقبتين من الزمن ، ولكنها لم تكن قد وصلت حتى الى سن الرشد ، بشكل سليم ، وانا لا أنكر ان مرور عشرين عاما لا يمثل فترة كافية لاية بلاد لاقامة قاعدة صناعية ، يضاف الى هذا ان المسؤولية من المستوى الخفيض نسبيا للكفاية لا يمكن ان تمرى كلها الى اولئك الذين كانوا يسيطرون على المشروعات الصناعية ، ففي الامكان اولا توجيه النقد الى الحكومة لتقاعسها عن تأمين الرخص في تسهيلات النقل ، وتأمين التسهيلات التسويقية الفضلى والطاقت المحركة الكافية ولكن هذا النقد يجب ان لا يفرط في عنفه ، لان البلاد كانت تملك هياكل رئيسية للانتاج ، تفوق ما يوجد منها عادة في المجتمعات ذات الدخل المنخفض . ولكن في الامكان توجيه النقد المشروع الى الحكومة لعجزها عن نشر التعليم ولا سيما في مجالات الدراسات التقنية والادارية ، وذلك لان الافتقار الى المهارات الفنية وارتفاع نسبة الامية قد خفضا حتما من الطاقة الانتاجية لقوة العمالة الصناعية وكان في وسع مديري المصانع ثانيا ان يبرروا الى حد معقول ، ارتفاع التكلفة الصناعية على اساس ان انخفاض الطاقة الانتاجية في القطاع الزراعي جعل اسعار الكثير من المواد الاولية الصناعية في مستويات لا تصلح للمنافسة . ولا شك في ان هذا التبرير يمثل حلقة مفرغة تتميز بها جميع البلاد المزدهمة بالسكان ، فمصر في حاجة الى التصنيع بسبب انخفاض عائدات الارض الزراعية ، ولكن ما تتميز به هذه الارض من افتقار الى الكفاية يعرقل التقدم الصناعي ، وكان الوقت الذي انتقضى على وجود الصناعة الالية في مصر ، ثالثا من القصر وعلى نطاق ضيق بحيث مثل مجموعة من العقبات الثقافية والاجتماعية في طريق تقدمها السريع ، ولا شك في ان الطبقة الريفية لقوة العمالة الصناعية ، وكره الكثيرين من المتعلمين للعمل في المكاتب ، وما تميز به المديرون من محاباة الاقارب ، والايثار اللامعقول من جانب أبناء الطبقة الوسطى للسلع المستوردة ، والمزوف الذي لا يمكن تفسيره من جانب المستثمرين

عن الخروج على الصور التقليدية للاستثمار في الأرض والعقار ، كلها عوامل أدت الى عرقلة جهود الصناعة في محاولة رفع الكفاية ، ولم تكن لتخفى الا عن طريق اقامة تقاليد صناعية محددة .

ولكن لا يمكن توجيه اللوم عن جميع العيوب الى العوامل الخارجية فلقد تقاعس رجال الصناعة عن وضع تخطيط للشركات المساهمة ، كما لم يضغطوا لمن مجموعه من القوانين تهدف الى اقناع الحد الاقصى من الاستثمارات بالتوجه الى الصناعة ، ولم تبد مؤسسات كثيرة اى اهتمام بتدريب عمالها ووضع أنظمة لحوافز الاجور وللمنافع الاجتماعية للتقليل والى حدود ضيقة من الأزمات العمالية الناجمة عن الغياب وعن المعدلات العالية للحركة المالية لاجور العمال ، وكانت نسبة رأس المال للعمالة في المؤسسات الكبرى توجر بأن مهندسيها كانوا متأثرين تأثيرا مفرطا بأساليب التقنية العصرية مما أدى الى معجزهم عن استغلال القدر اللامحدود من العمالة الرخيصة في مصر ، واخيرا دلت نطاش عملياتهم على وجود رغبة ساعدت في جنى الارباح الاحتكارية بدلا من العناية بالتقليل من التكلفة الى اقصى حد ممكن .

وكانت هناك امكانات عدة للتقليل من التكلفة ، ولكن احتمالات رفع الكفاية الصناعية الى حد كبير في هذا المدى الزمني القصير ، كانت مشئلة بل بعيدة على التحقيق ، وبالرغم من ان الحماية للصناعة ودوام اسواق البيع في فترة الحرب والفترة التي تلتها ، والتركيب الاحتكاري للصناعة المصرية قد أدت كلها الى اقامة الصناعات الوليدة ، الا انها لم تكن كافية للحفز على مستوى عال من الكفاية ، ولعل من المهم ان الصناعيين المصريين قد ردوا على ازمة فترة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ، بدعوة الحكومة الى تأمين المزيد من الحماية لصناعاتهم وخفض الضرائب المفروضة عليهم ، وضمن الارباح لهم ، ولكنهم لم يضعوا اية مخططات لضمان عقلانية الصناعة وجعلها أكثر قدرة على المنافسة للسلع الأجنبية .

ويمكن القول في ضوء مشكلة الطلب ، ان آمال الصناعة المصرية بدت معتمدة على رفع مستوى الكفاية وعلى تصدير المزيد من السلع المصنعة ، وكان السبيل البديل الآخر متمثلا في المزيد من استبدال الواردات بالسلع المصنعة ، اذ كانت مصر لا تزال تستورد معظم السلع الاستهلاكية التي لا تستهلك فورا ، ومعظم السلع الانتاجية والوسيلة ، وكان في الامكان تحديد صورة الطلب في المستقبل في ضوء الاسواق القائمة ، ولذا فقد ظهرت حجج فرعية كثيرة تدعو الى التوسع في الخطة الاستراتيجية ، وكان في الامكان على سبيل المثال لا الحصر ، استغلال الموارد الطبيعية كالحديد الخام والبوتاس عن طريق اقامة مصانع للصلب

والاسمدة الكيماوية . وكان انشاء الصناعات الجديدة بضمن توفير النقد الاجنبى الذى كان يكلف الكثير ، والذى كان الحصول عليه من الاسواق العالمية شديدا الصعوبة بالنسبة الى مصر ولاسيما بعد التحول التجارى الماكس لها ولصادراتها الاساسية نتيجة انخفاض سعر القطن الخام ، وكان وجود قطاع للسلع الانتاجية فى البلاد بضمن المناعة لبرامجها الائتمانية فى وجه النقص فى النقد الاجنبى ، وكان فى وسع اتفاق الحكومة على مشروعات التنمية والتسليح ان يحفز الصناعة المحلية ويخلق فرص التشغيل وان لا يؤلف اى خرق فى مجال الاستيراد ، وأخيرا كانت الصلات المتعددة الجوانب لآثار اقامة الصناعة الثقيلة كافية لاقتناع الاستثمارات بتحقيق المزيد فى قطاعات الاقتصاد كلها .

وبالرغم من ان الخطة الاستراتيجية لتنوع الصناعة كانت معقولة الى حد كاف ، فان متاعب اقامة صناعات متقدمة كانت كثيرة ولا محدودة . فالصناعات الجديدة تتطلب على التقيض من الصناعات الاستهلاكية استثمارات ضخمة لم يكن توليدها يسير بسرعة ، ولم تكن هناك فرص متاحة لاجراء تجارب تميز بالحيلة على نطاق ضيق ، اذ كان لابد من تخطيطها بمنتهى الدقة والعناية وكانت تتطلب واردات ضرورية من النقد الاجنبى الشحيح الوجود ، ومن العمالة الفنية ومن الخبرات الادارية .

وعكفا واجه الضباط الاحرار عند مجيئهم الى الحكم فى شهر يوليو من عام ١٩٥٢ خطا طويلا ومرعبا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية . ولاحظوا هبوطا متسارعا فى معدل الارض المزروعة بالنسبة الى الفرد ، وتوصلوا الى الاستنتاج بان حكومتهم فى حاجة الى استصلاح الاراضى وشجيع المزارعين المحليين على زيادة الفاعلية الزراعية . وادركوا ايضا ان من الضرورى خلق طاقة انتاجية وفرص للتشغيل خارج القطاع الزراعى الاساسى . وبيّنوا ان التصنيع السريع لا يؤمن خلق طاقات داخل القطاع الصناعى وحده ، وانما يؤمن ايضا خلق مثل هذه الطاقات فى القطاعات التى تخدم الصناعة كالقوى المحركة والنقل والتسويق والتمويل ، وانه يتطلب تنوع الانتاج الصناعى ليفيد من فرص استبدال الواردات بالسلع المحلية المصنعة ، وانه يعنى ان معدل الكفاية للمشروعات القائمة يجب ان يرتفع اذا قدر لمبيعات السلع المصنعة ان ترتفع فى الاسواق المحلية والعالمية .

ولم يحمل الضباط الاحرار معهم عند مجيئهم الى الحكم اية افكار ثابتة عن طريقة معالجة مشكلات مصر الاقتصادية ، ولا مفاهيم مذهبية مقررة سابقا عن شكل النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يرغبون فى تثبيته . وكانت مواقفهم تنبع من الناحية الاولى من كرههم العميق

لمحتكرى العهد البائد ورأسماليته الفاسدين ومستغليه . ونجحوا في رفض المطالبة بالعودة الى السياسات الحزبية وسياسات مراكز القوة والضيوط ، فحطموا برفضهم هذا التأثير الطاغى الذى كان يمارسه الملك ورجال الاعمال فى الماضى على دوائر الدولة ووزاراتها . وصفى اصلاح الزراعى الذين بادروا الى تطبيقه السلطات الذى كانت تمثله مجموعة صغيرة من الاسر فى الريف المصرى . ولكنهم مالوا من الناحية الأخرى ، على الصعيد السياسى الى جانب اليمين . ولقى النقيبون المناضلون والشيوعيون الاضطهاد من جانب العهد الجديد فى بدايته ، وفقد العمال حقوقهم المحددة فى الاضراب . وحافظ العهد فى مستهل على العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة ، وايد علنا حرية المشروعات . واكد انه لا يسير فى الطريق الاشتراكي . ولاشك فى ان الكفاح لتدعيم قوائم العهد ضد خصومه المتعددين من سياسة العهد البائد والاخوان المسلمين والشيوعيين صرف اهتمام الضباط الاحرار فى المرحلة الاولى من الثورة عن خطط التنمية الطويلة الاجل .

وليس من المستغرب فى ضوء هذه الخلفية المذهبية والسياسية ان نجد دلائل قوية واضحة عن استمرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية السابقة فى المراحل المبكرة من عهد الثورة . ولكن الشيء الذى لا يمكن انكاره ان الثورة حملت الى برامج تشجيع النمو الاقتصادى طابع الحيوية والتصميم والعزم . وبدأ الضباط الاحرار اقل عزوفا من اسلافهم عن استخدام سلطة الدولة فى تخطيط الصناعات الثقيلة الجديدة وتمويلها وادارتها ، وسرعان ما برز الميل الى الابتعاد عن سياسة حرية العمل والمشروعات . ومع ذلك فقد ظل التغيير فى جميع مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعى بعيدا عن التطرف والجذرية ، وظلت السياسة الرسمية تركز على الغرض التقليدى بان مهمة الحكومة خلق الاوضاع التى تمكن المشروعات الخاصة من الازدهار . وكان الضباط الاحرار بالإضافة الى ذلك كثيرا مايستشيرون ممثلى المشروعات المنظمة فى صياغة السياسات الاقتصادية العامة ووضعها . واصبح الصناعيون والتجار ورجال البنوك اعضاء فى المجالس الدائمة التى اقامتها الحكومة لدراسة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوصية بها ، وكانت الحكومة لا تكف عن سؤالهم العون والتعاون . واخيرا بدت الوسائل المستخدمة لحفز النمو الاقتصادى شبيهة بتلك التى كانت مستعملة قبل عام ١٩٥٢ . فطلعت الحكومة الجديدة التعريفات الجمركية ، واولت المزيد من العناية لتوزيع النقد الاجنبى على المشروعات التنافسية واجرت فى اسواق رؤوس الاموال لتسهيل عملية انسياب الادخارات الى

الصناعة ، وخفضت الضرائب أو رفعتها عن الاستثمارات الجديدة ، وقدمت للمؤسسات مبالغ ضخمة من القروض الخفيفة الفائدة . وواصلت برنامج التوسع والتحسين في شبكات البلاد من الطرق والشبكات الحديدية ومولدات الطاقة المحركة .

وكان الإصلاح الزراعي عملا متطرفا وجذريا ولاشك ، كما أن الاجراءات التنظيمية الجديدة لفلاحة الاراضي التي انتزعت ملكياتها تؤمن نموذجا للتغيرات المطلوبة في قطاع الزراعة . ورصدت الحكومة الجديدة المزيد من الاعتمادات للبحوث العامة المتعلقة بالبذار والاسمدة والتربة ، واستمر التوسع في كوادر وزارة الزراعة ليسر جنبا الى جنب مع المهمة الشاقة في اقناع الفلاحين بتبني الأساليب العلمية الزراعية . ولم يؤثر الإصلاح الزراعي في السنوات الاولى من الثورة الا على منطقة صغيرة ، وظلت جهود الحكومة لرفع الانتاج الزراعي مركزة على توسيع الرقعة الزراعية . وأقرت الحكومة عددا من المشروعات لاستصلاح الاراضي كالسد العالي والوادي الجديد واستثمرت الكثير من الأموال في تحسين شبكات الري الموجودة .

ووضع الضباط الأحرار في مجالات الخدمة الاجتماعية مشروعات وبرامج جديدة للتأمين الاجتماعي لموظفي وعمال المؤسسات الكبرى . وأفادت هذه المجموعة الصغيرة من العمال أيضا في الأنظمة السخية التي وضعت لاجورهم وأوضاع عملهم ، ولكن غالبية السكان ظلت خارج إطار السياسات الاجتماعية (١) . وبالرغم من الارتفاع الكبير المطلق في الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تشمل التعليم ، والذي جسد نسبة عالية في مجمل الدخل القومي ، الا أنه لم يظهر أي ميل للارتفاع النسبي (٢) .

ولم تأت الثورة في أعقابها بأية تبدلات جذرية في النظام الاقتصادي والاجتماعي ، كما لم تأت بكثير من التوسع في سلطة الدولة على المنتجين المحليين في القطاع الخاص . فلقد انقضت سنوات أربع على وقوع الثورة والاستمرار متفوق على التغيير ، إذ أن الضباط الأحرار ، واصلوا العمل ضمن إطار القوانين والنظم القائمة ولم يعملوا على تغييره . ولقد تعاونوا مع المشروعات الخاصة وشجعوها على تنمية الاقتصاد ، وإن تميز تعاونهم بمزيد من الإصرار والتصميم وسعة الأفق بالنسبة إلى العهد السابق . ولذا يمكن إطلاق اسم مرحلة المشروعات الحرة على السنوات الأربع الأولى من الثورة أي بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ .

وأصبح التجديد في السياسة الاقتصادية والاجتماعية واضحا بعد

(١) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٢٧٧ .

حرب السويس ، وصرعان ما حشد هذا التجديد قدرا كافيا من الزخم وصل الى الذروة في اقامة الاقتصاد الاشتراكي بعد اربع سنوات . ولما كانت تأميمات شهر يوليو في عام ١٩٦١ قد مثلت خروجاً ضخماً على الماضي ، وسارت جنباً الى جنب مع التبدلات الملحوظة في المفاهيم فان الكثيرين من دارسي أوضاع مصر المعاصرة . توصلوا الى الاستنتاج بان هذا العام مثل مولد الثورة الاجتماعية في مصر ولكن التأميم لم يمثل في الواقع أكثر من تغير في صورة الملكية اذ إن التغييرات في اقتصاد السوق الحرة كانت قد وقعت قبل امد طويل في عام ١٩٦١ .

فلقد لزم الضباط الاحرار البلاد منذ عام ١٩٥٧ بالتخطيط الشامل ، الذي شرع في تنفيذه بعد ثلاث سنوات ، ولكنهم مالبتوا ان بدأوا على الفور ببرنامج مؤقت للتصنيع ، كما زادوا زيادة ضخمة من الدور الذي تلعبه الدولة في دفع عجلة النمو البعيد المدى . وعندما حل عام ١٩٦٠ ، كانت الدولة قد غدت مسؤولة عن جميع عمليات تجميع رؤوس الاموال الانتاجية ، بينما لم تكن تقوم قبل عام ١٩٥٢ بأكثر من ربح العمليات الاستثمارية . ولقد استخضمت الحكومة بدلا من الحصول على تعاون القطاع الخاص في مخططاتها ، جميع السلطات المتوافرة لديها لتوجيه الاستثمارات في خطوط رأت أنها صالحة لمستقبل التنمية في مصر وأصبحت معظم الاستثمارات الجديدة في نهاية عام ١٩٥٨ ، تحت سيطرة الحكومة واشرفها ، ولم تعد بعد هذا التاريخ القرارات المهمة المتعلقة بصورة الانتاج في المستقبل ومعدل الادخارات المحلية تصدر عن القطاع الخاص أو الأفراد .

ولكن اشراف الدولة على صفى تجميع رؤوس الأموال ، لم يسر على أي حال جنباً الى جنب مع مزيد من الاشراف الكبير على الانتاج الراهن وبالرغم من أن وزارة الصناعة حصلت على سلطات واسعة لتنظيم المؤسسات الخاصة ، الا أنها ظلت دون أي استعمال . وأدت مصادرة الموجودات البريطانية والفرنسية وتأميم شركة قناة السويس الى زيادة سلطة الحكومة على شؤون النقل والخدمات المالية . واستغل مصرف التسليف الزراعي في قطاع الزراعة ، القروض الخفيفة القائدة في تشجيع التعاونيات . وحث الفلاحين على المزيد من الكفاية والفاعلية في زراعة محاصيلهم . ولكن قادة الثورة أدركو أن الحاجة ماسة الى بعض الاصلاحات التنظيمية لمعالجة مشكلة زيادة المحاصيل معالجة جسيمة . وركزت الوزارات المعنية بالشئون الريفية في بداية الأمر على وجوب نشر التعاونيات الزراعية . وأصبح المزارعون بعد تجميعهم أكثر عرضة للضغط من السلطات المركزية . ولو استثنينا الاستثمارات الجديدة لقلنا أن حرية

رجال الأعمال في تقرير ما ينتجونه ، وفي تنظيم انتاجهم وفي تحديد أماكن الحصول على العمالة والمواد الدولية وفي تقرير الأسعار التي تفرض على المستهلكين لم تتعرض لأي تغييرات كبيرة قبل عام ١٩٦٠ ويمكن القول بعبارة أخرى ان النظام ظل يعمل حتى هذا التاريخ على أسس نظام السوق الحرة التقليدية .

ولكن تدور موقع المشروعات الخاصة وتحوله الى المركز الثانوي في التنمية الطويلة في مصر . أدى الى حدوث تصليب ملحوظ في موقف قادة الثورة في أولئك الذي كانوا مسؤولين في الماضي الى حد كبير عن النظام . الاقتصادي في البلاد . وراحوا لا يبدوون كثيرا من الاكتراث ، كما كان الوضع في السابق . باستثارة ممثلي المشروعات المنظمة في خطط الدولة الاقتصادية . ورفضوا بيع الموجودات البريطانية والفرنسية التي تم تمصيرها الى رأسمال القطاع الخاص (١) وأبدت الحكومة بعد عدوان السويس رغبتها في استخدام الدولة في تحقيق أشياء تزيد على المبل الى خلق الاجواء الملائمة لعمل الحكومة ويطلبون اليه مشاركتها في العمل ، أخذت الأقوال تتردد عن ضرورة توجيه الرأسماليين ودفعهم الى التعاون مع الحكومة اذا تطلب الأمر . وأخيرا تركزت المناقشات حول الوعد الذي قطعه الرئيس عبد الناصر في الخطاب الذي القاه في شهر ديسمبر في عام ١٩٥٧ بإقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

وترجم هذا الوعد في صورة عمل ، عندما بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في شهر يوليو من عام ١٩٦٠ . وحددت الخطة الأهداف التفصيلية للاستثمار والادخار والانتاج والاستهلاك في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد . ولقي الهدف الطموح للخطة وهو مضاعفة الدخل القومي الفعلي في غضون عشر سنوات دعاية ضخمة في الوطن العربي له ، وأصبح قادة الثورة ملتزمين التزاما أكيدا بتحقيقه . ولكن يبدو هذا الوعد بالتخطيط الشامل لاقتصاد لا يمارسون عليه الا سيطرة محدودة ، مشيرة للدهشة الا اذا كانوا يتوقعون من القطاع الخاص أن ينسجم باخلاص مع الأهداف المعلنة وأن يكون رجاله صادقين في تنفيذ التعليمات التي تصدر عن السلطات المركزية . وكان الوزراء يناشدون القطاع الخاص التعاون مع الدولة ، كما أن وزير التخطيط راح يحذر منتحيه من الانحراف والتقاعس . ومع ذلك لم يكن في وسع قادة الثورة

(١) ذكر الرئيس عبد الناصر في خطاب القاءه ، انه عندما طلب رجال الأعمال المصريون تملك الموجودات الأجنبية الممصرة ، أصدر هو توجيهاته الى الدكتور القيسوني بأن تتحول هذه الموجودات الى القطاع العام ، إلا أن الثورة لا تريد السماح للرأسماليين بزيادة سيطرتهم عن طريق تملك الشركات الممصرة (خطاب الرئيس عبد الناصر أمام

١٩٦١ ، ص ٢٧٩)

أن يأملوا في تجاوب صادق من رجال الأعمال . فهؤلاء لم يستشاروا الا في أسلوب عاوى تعوزه الحماسة في موضوع شكل الخطة ومضمونها ، كما أن الجو السياسي العام في مصر ، منذ مطلع عام ١٩٦٠ أصبح معاديا للرأسمالية ، فلقد وجدت الحكومة ، حتى قبل الشروع في تنفيذ الخطة ، ان من الضروري تأميم بنك مصر ، لتمد سلطتها وتنشرها على الصناعة المنظمة .

وبالرغم من انتقال شركات بنك مصر الى القطاع العام فإن مشاكل الاشراف التي أثارها التخطيط المركزي ظلت دون حل . ولقد كان في وسع الحكومة على أى حال أن تقرر مستوى تجميع رؤوس الأموال وصورتها ، ولكن برنامج الاستثمار كله كان معرضا للفشل من جراء تقاعس منتجى القطاع الخاص من تنفيذ الاهداف التي حددتها الخطة لهم . فلقد كان القطاع العام لا يزال صغيرا ، وظل مزارعوا القطاع الخاص وتجاراه وصناعيوه المسؤولين عن انتاج القسم الأكبر من المنتج الإضافي المتوقع ظهوره بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ . ونحيل الى واضعى الخطة أيضا أن الادخارات المنزلية، والأرباح التي تحتفظ بها المؤسسات الاعمالية والفائض المستثمر من المزارع ومن المؤسسات العائلية الصغيرة ، ستؤمن معظم المدخرات المحلية اللازمة لتمويل تجميع رؤوس الأموال المقررة في الخطة . وكان لابد في حالة تقاعس المشروعات المحلية وارباب البيوت عن تنفيذ الاهداف في ظهور التضخم والأزمات التموينية ، والهبوط بالمنجزات الفعلية دون مستويات الاهداف .

ولم تتحدد الطريقة التي كانت الحكومة ستلجأ اليها عمليا لافئاع القطاع الخاص وحمله على الاسهام في الخطة ، بالرغم من أن مصر جربت جميع الادوات السياسية بما في ضمنها الأساليب المالية والنقدية ، ووجدت أنها غير كافية . يضاف الى هذا ان الحكومة لم تقم بآية محاولة جدية لضمان التعاون الايجابي من جانب منتجى القطاع الخاص . وبعد نحو من سنة من التخطيط الشامل للاقتصاد المشترك ، ومن تسع سنوات من الثورة ، قام قادة الثورة وبشكل متوقع بتأميم الشطر الأكبر من المشروعات المساهمة الكبيرة في قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية . وكانت الموجة الأولى من التأميمات على أى حال ، أقل بكثير من ان تكون شاملة ، وخلقت مجموعة من الشركات المختلطة بين القطاعين العام والخاص في الصناعة الخفيفة والتجارة ولكن قطاعات الأرض والاسكان والتجارة الداخلية والنقل لم تتأثر الا تأثيرا خفيفا باجراءات شهر يوليو من عام ١٩٦١ ، وان كانت الحكومة قد اعادت توزيع المزيد من الأرض ، وفرضت رقابات صارمة على أجور المساكن . وقرر قادة الثورة في وقت لاحق إلغاء الملكيات المشتركة وتوسيع القطاع العام وتمد الى جميع مجالات النشاط بما فيها التجارة

الداخلية والنقل وأعمال البناء وشركات الهندسة المدنية ، يضاف الى هذه ان وزارة التموين اعلنت مخططاتها لضمان التصرف المعقول من تجارة الجملة والتجزئة ، كما أدى نجاح تجربتي محافظتي كفر الشيخ وبني سويف الى شروع الوزارات المعنية بشئون الزراعة الى اقامة التعاونيات الرسمية الاشراف في جميع ارجاء الريف المصرى . وعندما تستكمل هذه البرامج في عام ١٩٧٠ يكون النظام الاقتصادى المصرى قد تحول الى اقتصاد يحمل طابع الامر ، وتكون قيادة الثورة قد اكملت فرض الرقابات الاقتصادية التى كان الاقتصاد مفتقرا اليها في بداية تنفيذ الخطة الخمسية الأولى . ويصبح في وسع الاقتصاد المصرى انذاك ان يضع مخططاته الشاملة .

ولم تمضى الا حقبة على قيام الثورة ، حتى كان التنظيم الاقتصادى المصرى قد مر بتحول عميق وسريع . بحيث لم يعد في الامكان وصفه بنظام الاسواق الحرة . ولا يمكن الرد ردا وافيا وشافيا على الاسباب التى ادت الى هذا التحول ، الى ان نعرف المزيد عن الاعمال غير المعلنة التى قامت بها القيادة السياسية الحاكمة بمصر ، وما ابتكرته من اساليب ، ولكن في امكاننا ان نحاول الشروع في تقديم تفسير . فلو نظرنا الى التبدلات التى حدثت في اطارها التاريخى ، لتبين لنا ان العلاقة بين الدولة والاقتصاد في مصر ، كانت دائما وثيقة في تاريخها الحديث . ولقد كانت هذه العلاقات شديدة الاحكام في عهد محمد على الذى كان يتحكم في النصف الاول من القرن التاسع عشر في اقتصاد اكثر مركزية وربطاً بالدولة من الاقتصاد القائم اليوم . ولكن الاقتصاد المركزى الخاضع لاوامر الدولة بدأ في الانحلال بعد عام ١٨٥٠ ، وراح يتجه بصورة متدرجة الى نظام حرية العمل والمشروعات والسوق والانتاج . وعندما وقعت الحرب العالمية الأولى كانت الاسواق متحررة كل التحرر من تدخل الدولة ، في مجالات الارضى والعمالة ورأس المال وبيع السلع الصناعية والزراعية . وتبنت البلاد في سياستها الخارجية ، حرية التجارة ، وسمحت بلا قيود بتحرك رأس المال وانتقاله عبر الحدود ، وان ظلت الدولة تحتل المسؤولية الكاملة عن صيانة أنظمة الرى والطرق والسكك الحديدية والموانئ وتوسيعها .

ويبين لنا عرضنا التاريخى ايضا ، ان الحكومات المتعاقبة بين عام ١٩١٤ وبين وقوع الثورة اخذت تحت ضغط الحريين العالميتين اللتين وقعتا في هذه الفترة ، والازمة الاقتصادية الكبرى التى اجتاحت العالم ، تتراجع ببطء ، وتدرج عن موقف حرية التجارة في السياسة الاقتصادية . ودفح الاهتمام بالتخفيف من غلواء التضخم الذى تؤدى اليه الحرب وتقرضه على المستويات المعيشية للطبقة العاملة في المدن الحكومة الى تشديد الرقابة على اسعار المواد الغذائية وادت المحاولات الى تثبيت دخول الفلاحين الذين

واجهوا التقلبات في العائدات من محصولهم الرئيسي المؤمن للنقد ، وهو القطن ، نتيجة انخفاض اسعاره في السوق العالمية ابان الازمة الاقتصادية العالمية الكبرى ، الى تورط الدولة في عمليات دعم الاسعار ، واتباع سياسات التخزين ، واعتبر بعض أعضاء العهد السابق الفاقة في الريف والمدن من المشاكل التي تتطلب اجراءات من السلطات المركزية . وشجعت وزارة الشؤون الاجتماعية ورغبة منها في التخفيف من غلاء الفاقة ، قيام التعاونيات ، كما انشأت عددا من المراكز الاجتماعية في بعض القرى . وطبقت نفس الوزارة القانون الذي يتحكم في اجور العمال وازدحام عملهم على اقلية من قوة العمالة تعمل في الصناعات الكبيرة والتجارة واخذت مشكلة التنمية الاقتصادية الطويلة الاجل تحظى اخيرا باهتمام الحكومة الجدى وتم وضع المخططات التي نفذ بعضها لتحسين الهياكل الرئيسية للاقتصاد في البلاد . ونشرت وزارة الزراعة عن طريق خدمات الارشاد الزراعى الاساليب العلمية للزراعة بين الفلاحين . وكانت الحكومة قد بينت ان ميسر التقدم في مصر متيسر عن طريق التصنيع ، ولذا فقد ساعدت الصناعات الخاصة بكل امكاناتها على التوسع . وادت الامتيازات الضريبية والقروض الخفيفة الفائدة ، والمساعدات للمصانع ، وتخفيضات اجور النقل في السكك الحديدية ، وتعريفات الحماية الجمركية الى جعل الحقبين اللتين تلتا عام ١٩٣٠ متميزتين بالتقدم الصناعى الواسع المدى . وعندما وقعت الثورة في عام ١٩٥٢ كانت الحكومات المتعاقبة التي سبقت وقوعها قد دفعت بالبلاد بعيدا عن سياسة حرية التجارة والعمل التي كانت سائدة في عام ١٩١٤ ، ولكن المقارنة لم تكن واضحة وبارزة ، وظل الدور الذى تلعبه الحكومة في الشؤون الاقتصادية حتى عشية قيام الثورة محدودا الى درجة ما .

وظل الضباط الاحرار طيلة السنوات الاربع التي تلت ثورة يوليو من عام ١٩٥٢ يشجعون التنمية والاصلاح الاجتماعى على نفس الخطوط التي سارت عليها الحكومات السابقة . ولم تقع التبدلات البينة في السياسة الاقتصادية في عام ١٩٥٢ ولا في عام ١٩٦١ ، بل بعد حرب السويس . وهكذا سبقت إعادة توجيه السياسة الاقتصادية لاحتضان التخطيط المركزى واشراف الدولة على الانتاج وتجميع رؤوس الاموال ، تحول الضباط الاحرار الى الاشتراكية ، ولذا لا يمكن تبريرها بصورة معقولة على اساس مذهبية . ولقد جاءت قرارات التأمين والقرارات الاشتراكية في شهر يوليو من عام ١٩٦١ ، كنتيجة منطقية للتوسع في اشراف الدولة على الاقتصاد ، التزامها بالتخطيط ، اكثر منها كنتيجة لثورة اجتماعية مذهبية الايمان . ولا شك في ان اثر قوانين يوليو على الجماهير الغالبة للمصريين لا تبرر الاغراق في الحديث عن وضعها .

ولاشك في ان القول بان المذهبية تبعت من التغيرات التنظيمية ، بدلا من العكس ، ووصف النظام الراهن كنتيجة لامتداد اشراف الدولة على الاقتصاد ، يثير المشاكل بدلا من ان يحلها . فلم وجدت قيادة الثورة ان من الضروري أو من المستحسن ، زيادة سلطان الدولة على الاقتصاد بعدما ١٩٥٦ ؟ ولم لم تواصل سياستها السابقة المتمثلة في محاولة خلق الاوضاع المواتية لنجاح القطاع الخاص ؟ وما الذي فرض عليها اخيرا ان تؤم جميع الشركات الكبيرة وان تعيد تنظيم شؤون الزراعة تنظيمًا جذريا ؟

ولقد شرعت في ردودي على هذه التساؤلات بالقول بان الضوابط الاحرار ، جاءوا الى الحكم لايحملون أية نظريات عن طريقة ادارة الشؤون الاقتصادية وتنظيمها ، وفي وقت كانت مشاغلهم تتمثل في تثبيت دعائم الحكم الجديد ، وضمان جلاء القوات البريطانية عن منطقة السويس ، ولذا لم يكن من المستغرب ان يسيروا في الخط الذي لايلقى الكثير من المعارضة ، وان يواصلوا السير في السياسات الاقتصادية التقليدية .

وامتنعت الحكومة الجديدة في السنوات الاولى من عهدها ، عن التدخل المباشر في شؤون الاقتصاد ، وآثرت ان تضمن لقطاع المشروعات الخاصة كل وسائل الاقتناع الممكنة لحملها على التوسع . ولكن رجال الاعمال والمستثمرين توانوا عن الاستثمار بقدر كاف لان تحرك رأسمالي معدل النمو . وبدا تجاوبهم بصورة حماسية في الاجراء الاقتصادية والسياسية اللامواتية ، مع الاعفاءات الضريبية والقروض الرخيصة والتعريفات الجمركية العالية ، والاصلاحات في الهياكل الرئيسية للانتاج ، غير محتمل على الاطلاق . فلقد كان الحكم السابق قد لجأ الى هذه الحوافز وطبقها منذ امد طويل ، ولذا لم يكن من المتوقع ان تترك أثرا بعد ما حققته في الماضي من حدود قصوى . يضاف الى هذا ان الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة للتنمية الصناعية اشتملت . على محاولات لتوجيه رأس المال الخاص الى الصناعة الثقيلة التي لا تتحقق فيها الارباح بسرعة ، وحيث يعتمد القيام بتجارب حذرة على نطاق ضيق ، وحيث تبدو المجازفة ضخمة بالنسبة الا الاستثمارات البديلة في الارض والعقار والصناعة الخفيفة . وكانت الطبقة المصرية المستثمرة والمغامرة ، صغيرة وحذرة ، ولم تكن قد الفت المجازفة برؤوس اموالها خارج المجالات الضيقة والمأمونة الا اذا كانت الحكومة على استعداد لضمان الارباح لها .

واصبح اهتمام الحكومة بشؤون التنمية أكثر بروزا بعد حرب السويس . وبدا الضباط الاحرار ، عازمين على تحقيق تقدم فعلي وملحوظ في فترة زمنية قصيرة . يضاف الى هذا انهم تبينوا ان سياساتهم الاقتصادية كان لا بد ان تمضي الى ابعد من خلق الجو المواتي للمشروعات

الحرية . وقد عني الموقف السلبي الذي وقفه القطاع الخاص من مغريات الحكومة ونداءاتها ، أنه كان يتحتم على الدولة أن تسلم زمام القيادة في دفع عجلة الاقتصاد الى الأمام . وهكذا نجد أن الحكومة أخذت تسلم وبصورة متدرجة زمام المسؤولية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٦٠ عن تجميع رؤوس الأموال ، وتقوم بكل صورة ممكنة من صور الضنط والاقناع ، لجبار القطاع الخاص على الانسجام مع مخططاتها الانمائية . ومنعت الادخارات من التوجه الى قطاع العقارات وإلى الصور الأخرى من الإنتاج التي لا قيمة اجتماعية عالية لها . وكان أملها يتركز في أن يسير القطاع الخاص في ركاب القطاع العام وأن يتجاوب مع نداءاتها وحوافزها . ولم تقم الحكومة من الناحية الأخرى بخلق الأوضاع اللازمة لنجاح الاقتصاد المختلط في أعماله . ولم ترسم أية خطوط فاصلة بين مجالات المشروعات العامة والخاصة . ولم يتلق ملاك الأرض أية ضمانات تعطسهم على أن ليس في تفكير الحكومة القيام بتأميمات أو انتزاعات أخرى للملكية . ولم يعد التجار والصناعيون يستشارون في مخططات المهاد الانمائية الاقتصادية ، كما لم يجدوا التقليل السياسي والاجتماعي اللازم لتبديد مخاوفهم من مستقبل القطاع الخاص في البلاد . وهكذا فبالرغم من أن الجو السياسي أصبح أكثر مواتاة ، فإن سياسة الحكومة خلقت إحساسا من الافتقار إلى الطمأنينة بين مجتمع رجال الأعمال ، ولا سيما بعد عام ١٩٥٩ إذ تحولت الصحافة وبيانات الوزراء إلى مواقف العداء المكشوف من الرأسمالية .

وتقدمت الحكومة في عام ١٩٦٠ بالخطة الخمسية الأولى التي حشرت النقباب بوضوح عن التناقض بين أهدافها الطموح وبين تجزئة السلطة أفى الإشراف على موارد البلاد الاقتصادية ، فلقد تألفت الخطة من برنامج للاستثمار العام ، ولكن نجاح هذا البرنامج كان يعتمد على تحقيق الأهداف الاستثمارية والادخارية التي حددت للقطاع الخاص . وكان لابد من تعريض الخطة كلها إلى الخطر في حالة العجز عن تحقيق هذه الأهداف . ولم تبق لقيادة الثورة في عام ١٩٦١ أية ثقة في قدرة القطاع الخاص أو رغبته في السير على الخطوط التي رسمتها لجنة التخطيط القومي له ، واثرت القيادة بدلا من تعريض نجاح الخطة للخطر بعد أن التزمت بها التزاما وثيقا أن تؤمم تلك القطاعات الاقتصادية الصالحة للإشراف المركزي . وأدى التأميم إلى ضم التجارة الخارجية والقسم الأكبر من الإنتاج الصناعي إلى القطاع العام ، وأمن للدولة الإشراف المباشر على المصدر الرئيسي للمدخلات المحلية ، وهو المنعمل في أرباح الصناعة المنظمة والتجارة . وخططت الحكومة خطوات أكثر

حدرا في مجال الزراعة لنشر التعاونيات الانتاجية في جميع ارجاء الريف .

واذا عرفنا ان قادة الثورة كانوا جد متعجلين في تحقيق التنمية السريعة ، وعرفنا ان القطاع الخاص ، كان حدرا وقصر النظر بالرغم من وجود ما يبرر له ذلك فان في الامكان توضيح نظام مصر الاقتصادي توضيحا صحيحا دون الرجوع الى المذهبية . فلقد جاءت المذهبية كنتيجة للأحداث لا كمسبب لها الا من ناحية واحدة على الأقل . فلقد كان في الامكان اختراع القطاع الخاص بالمعنى سري التنمية ، لو ان قيادة الثورة كانت قد ضمنت لرجاله الأرباح او لو أنها سارت على المنوال الذي اتبعته اليابان في التنمية وذلك بان تقيم الحكومة المشروعات ثم تبيعها الى رجال الأعمال من اليابانيين كمشروعات ناجحة ومجزية . ولكن الثورة لم تكن على استعداد لتجاوز الحدود التي كان العهد البائد قد وصل اليها في تشجيعه للقطاع الخاص . فلقد حاولت الفوز بتأييد الجماهير لها عن طريق ابراز ما تمثله من تقدم . وكان تزويد البورجوازية بالمنافذ التي لا مجازفة فيها لمخزائنها لا يتفق مع رغبات الحكم يضاف الى هذا ان تقاصر الحكومة من خلق الأوضاع الصالحة لنجاح الاقتصاد المختلط في عملياته ، نتج الى حد ما عن عدم رغبتها في التفاوض والحصول الى حلول توفيقية مع أولئك الذين كانوا يملكون وينحكمون في موارد مصر الاقتصادية . وليس ثمة شك في ان العلاقات الوثقى بين هذه الجماعات وبين النظام السياسي المخلوع قد لعب دورا في هذه الكره من جانب الثورة لهذه الفئات . ولقد سرت شائعات تقول ان ممثلى اتحاد الصناعات المصرى قدموا ابان حرب السويس مذكرة الى الرئيس ، يرجونه فيها التفاوض مع الأعداء ، فاذا صحت هذه الشائعات فان مثل هذه الخطوة كانت كافية للقضاء على أية لفة لرجال الثورة في ممثلى القطاع الخاص . ولذا فقد كانت وجهة نظرهم السياسية كلها ضد أى حل توفيقى ، وادى هذا الى أنهم كانوا يردون على كل حالة من حالات التناقض بين الفايات والوسائل ، بزيادة سلطان الدولة ومضاعفته . ولم تتحول قيادة الثورة فقط عن اهدافها نتيجة وجود جماعات السلطان والصفوط في المجالات الاقتصادية او غيرها من المجالات .

ولقد أطلق على النظام الذى خلف النظام الاقتصادي القديم لحرية المشروعات ، اسم الاقتصاد الاشتراكي المخطط له . ولكن من الصعب على أى حال ، وصف الطريقة التي كان يتم فيها تنظيم الانتاج وتوزيع الموارد بعبارة واحدة ، وان كنت اعتقد ان تعبير اقتصاد السوق المركزي ، أكثر انطباقا من التعابير القامضة الأخرى . فلقد تميز النظام

من الناحية التنظيمية بالتنوع . فلقد كانت جميع المنظمات الاقتصادية ابتداء من المزارع العائلية وانتهاء بالمؤسسات المساهمة الكبرى ، تسهم في الإنتاج القومي ، بينما كان الشطر الأكبر من ثروة البلاد بما فيه الأرض والعقار والموجودات التي تستخدمها المشروعات الصغيرة في أيدي الملكية الخاصة . وليس من الغريب والحالة هذه ، إذا كنت عاجزا في هذا الوقت وكنتييجة لضآلة المعلومات المتوافرة لدى ، أن أحاول تحليل النظام الجديد أو تقدير ما فيه من كفاية وعدل ، وأن كان يبدو لي من النافع والمفيد ، أن أحدد بوضوح القرارات الخطيرة وواضعيها لأحسر النقاب عن كل ما يتعلق بالأساليب التي كان يتبعها النظام .

ومن الواضح أن اللامركزية ظلت الصفة المميزة للقرارات المتخذة بالإنتاج ، وأن هذه القرارات ظلت تصدر من أولئك الذين يتحكمون في المصانع والمزارع ومؤسسات الخدمات وكان المديرون هم الذين يقررون معدلات الإنتاج وسوره . فهم الذين يجمعون بين الأرض والعمالة ورأس المال والمواد الأولية وغيرها من الضرورات المطلوبة لإنتاج السلع والخدمات . وكانوا يبيعون منتجاتهم إلى بعضهم البعض أو إلى المستهلكين . يضاف إلى هذا أن القاعدة التقليدية للحصول على أكبر قدر من الربح ، كانت الأساس لسلوكهم وتصرفاتهم . وظل الربح يمثل الدليل المؤثر على النجاح بالنسبة إلى جميع المشروعات الصغيرة من عامة وخاصة . وتزداد الأرباح عندما توزع الموارد على إنتاج السلع التي يرداد عليها طلب المستهلكين ، وعندما تظل تكلفة الإنتاج في أدنى مستوى ممكن .

ويبدو من الناحية الشكلية أن النظام لم يتغير عما كان عليه في الماضي ، وأن كل ما وقع من تغير منذ عام ١٩٥٢ لم يتعد حدود الأطار التنظيمي والقانوني الذي يعمل تحيه المديرون . فسيبقى المزارعون في الميدان الزراعي في عام ١٩٧٠ على سبيل المثال غالبية الإنتاج ضمن إطار التعاونيات الإنتاجية . وتمثل هذه التعاونيات التي نمت وتطورت تحي العهد القائم مزيجا فريدا من التوجيه المركزي والإشراف المحلي والمبادرات الفردية . ويهدف مديرو التعاونيات إلى تحقيق الحد الأقصى من الأرباح من عوامل الإنتاج الثابتة والمتغيرة ، والمتوافرة للتعاونيات في مجموعها . وتوزع الأرض ومياه الري والأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الحشرية والأنواع الجيدة من البذار ، والآلات الزراعية المستوردة على التعاونيات بأسعار محددة ، ويكون توزيعها في أيدي السلطات المركزية ، ولا يستطيع مديرو التعاونيات الحصول على أكثر من الحصة المقررة لكل تعاونية من هذه الضرورات الشحيحة في كل موسم إنتاجي ، فيضمونها إلى بعضها وإلى ما تحت تصرفهم من كميات

متفاوتة في العمالة والأسمدة الطبيعية والبشرية المنخفض الجودة ، لتحقيق الانتاج . وهم الذين يقررون صورة تركيب الانتاج ، في ضوء التقلبات في الاسعار النسبية ، ولكنهم يظلون خاضعين للقيود القانونية التي تفرض مساحات الاراضي المخصصة للقطن والحنطة . وقد يتأثر خيارهم ايضا والى حد ما ، بإرشادات الحكومة وإقناعها لهم بتشجيع البستنة وتربية الماشية . والمديرون هم الذين يقررون ايضا الدورة الزراعية والأساليب العامة للفلاحة متأثرين كذلك بالمعلومات التي تزودهم بها خدمات الإرشاد في وزارة الزراعة عن الأساليب الجيدة للانتاج .

وتمثل الزراعة مزيجا من العمليات الفردية والجماعية إذ تشمل العمليات الجماعية الفلاحة والري واستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، والحصاد بينما تشمل العمليات الفردية البذر ، والتخلص من النباتات الطفيلية الضارة والعناية بالمحاصيل . ويكون الزارعون أحرارا في استخدام الكميات الإضافية من الأسمدة والمبيدات الحشرية وأوقات العمالة التي يرونها مناسبة لقطع الأراضي التي يملكونها وهم يهدفون الى تحقيق الحد الأقصى من الانتاج من أراضيهم . وتتولى التعاونيات بيع المحاصيل التي توفر التقدير بأسعار تحدد عادة من جانب الحكومة ، وإن كانت الأسواق الحرة هي التي تتولى تحديد الأسعار لمحاصيل أخرى . وتوزع العائدات على أساس صافي الدخل النسبي في كل قطعة من الأرض بعد حساب التكاليف للخدمات التي تقدمها التعاونيات وحسبها . وتخصص في الدخل الصافية للتعاونيات مبالغ للاستثمار ، هدفها رفع الطاقة على تقديم الخدمات لأعضائها . وتهدف الحكومة من سياستها في المستقبل الى زيادة معدلات الانتاج في الزراعة ، كما تهدف الإجراءات التسويقية التي تقوم بها التعاونيات الانتاجية الى تمكين الموظفين من القرض المديدة لشراء الآلات وإقامة المباني الجديدة في المزارع وشق الطرق وغير ذلك من الإجراءات .

وهناك قطاعان لصناعة والخدمات ، وهما القطاع العام والقطاع الخاص . وتعمل المشروعات الخاصة ضمن إطار من القواعد والنظم الهادفة الى جعلها خاضعة للسلطة المركزية والى منحها في الوقت نفسه الاستقلال الكافي والرونة لإدارة عملياتها اليومية بصورة فيها الكثير من الفاعلية والكفاية . وتهدف إدارتها التي تتألف من الناحية التنظيمية من مجالس إدارة تضم الممثلين الذين ينتخبهم العمال والمستخدمون ، الى تحقيق الحد الأقصى من الأرباح ولا يكاد المديرون يحصلون على رؤوس الأموال ، حتى يبادروا الى شراء المواد الأولية ، والسلع الوسيطة والعمالة من أسواق ، ويجمعون اسس الانتاج

الضرورة والثابتة منها والمتغيرة، لينتجوا سبيلًا من السلع والخدمات المعدة للبيع إلى المستهلكين أو إلى الحكومة. وتنتصر عنايتهم من الناحية النظرية في معدلات الإنتاج وصوره، ولكن يطلب اليهم أن يقدموا توقعاتهم في الموازنات السنوية إلى رؤسائهم في المؤسسات العامة التي تتولى الإشراف على الشركات العامة التي تنتج خليطًا من المنتجات والخدمات، والتي تكون مسئولة بدورها أمام الوزارة. وليس غريبًا والحالة هذه أن تقوم المؤسسات العامة بمنع جميع الشركات من التكديس باللامحدود لإنتاجها أو من تضيق هذا الإنتاج وحصره لرفع الأسعار. وقد تلجأ المؤسسة أيضًا إلى استخدام سلطانها في رفض اقتراحات أية شركة لأصدار أحد المنتجات الجديدة أو لتغيير نوعية وصورة السلع الراهنة.

ويقوم المديرون بتنظيم الإنتاج، ولكن السلطات المركزية تظل مسئولة عن توزيع المواد الأولية المستوردة والسلع الوسيطة وقطع الغيار على الشركات. ولا يعمل نظام التسعير على توزيع النقد الأجنبي، كما لا يعمل لمصلحة العمالة الفنية أو لمصلحة المديرين الذين يقرر القاتون أجورهم، وعمليات انتقالهم من مكان إلى آخر. فالمديرون ملزمون في الواقع بأن يدفعوا إلى العمالة الحد الأدنى للأجور، وأن يؤمنوا لها قدرًا محددًا من الأرباح والمنافع ولا تشتري أسس الإنتاج أو تستأجر العمالة من الأسواق الحرة، ولكن المديرين يحاولون أن يجمعوا العوامل المخصصة لهم إلى بعضها، أو تلك التي يتفاوضونها بأسعار منظمة، لينتجوا قدرًا معينًا من العائدات بأقل قدر ممكن من التكلفة.

ويجوز للمديرون أيضًا ترتيباتهم لتوزيع وبيع الإنتاج الجاهز من طريق المؤسسات التجارية العامة أو الخاصة. وتسير جميع الخدمات المؤمنة للمشروعات العامة كالنقل بالجملة، وكأعمال التصدير والاستيراد والنقل والشؤون المصرفية في طريق التفاعل مع الإنتاج نفسه. وتبدو الحكومة بالنسبة إلى أعمال شركاتها في قطاع الخدمات راقبة في تشجيع النهج العملي، حيث تخصص البنوك على سبيل المثال في تأمين القروض لمجموعات معينة من المشروعات أو من شركات الاستيراد التي تتعامل في مجموعة معينة من السلع. ولا تلقى المنافسة أي تشجيع وتتطلع الشركات إلى أداء خدماتها المتخصصة بأقل قدر ممكن من التكلفة.

وتعمل المشروعات الخاصة في حقل الإنتاج والخدمات، في الظاهر ضمن نفس الإطار من القوانين التي تعمل الشركات العامة ضمن حدودها ولكنها لا تؤلف جزءًا من حلقة التبعية الممتدة من الوزارات إلى المشروعات عبر المؤسسات العامة. فهي حرة، إذا تقيدت بالقواعد المقررة لاستخدام العمالة والتسعير، في تقرير إنتاجها وأساليبه. يضاف إلى هذا أن

المشروعات الصغيرة الخارجة على نطاق الإطار التنظيمي للقطاع العام ، ولا سيما اذا كانت قائمة في القطاع الخاص ، كثيرا ما تتهرب من قيود التسعير وغيرها من الانظمة ، وتظل بذلك متمتعة باستقلالها الكامل تقريبا في مجال الانتاج الراهن (١) .

وتتطوى التعديلات الطويلة المدى على تركيب الانتاج او اساليبه على اختيار الوسائل التقنية وتكوين الانتاج . فلم تعد قرارات الاستثمار التي تؤثر على القطاعين العام والخاص ، في يد الشركات فرادى . وقد يكون في وسع المديرين ان يوجهوا النصح وان يقترحوا وان يطلبوا ، ولكن الزيادات في الطاقة الانتاجية بالنسبة الى شركة معينة ، او خلق المشروعات الجديدة يعتبران من القضايا التي تمارسها السلطات العليا . فلقد اصبحت الاستثمارات جزءا لا يتجزأ من الخطة .

وتوحى الخطة الخمسية الاولى كوثيقة على اى حال ، بان النشاط الاقتصادي كله يسير وفق خطة اعدت مركزيا ، ولكن هذه الخطة لاتشمل عند تنفيذها أكثر من الاتفاق الاستثماري من جانب القطاعين العام والخاص وأكثر من توزيع موارد النقد الأجنبي . وهناك أهداف أخرى تحددها الخطة ، توحى بالكثير وتبين الأوضاع الشاملة والمطلوبة لتحقيق البرنامج الاستثماري . ولم يكن اعداد ذلك البرنامج ، متميزا بالمركزية المفرطة ، ولا بالتحقيق العلمي . ولعل مهمته الاولى كانت تنحصر في تفصيل مجموعة من الاولويات وتصنيفها لتمثل الخطوط الموجهة للسياسات المنسقة سلفا في الشؤون المالية والنقدية ، والاستثمارية والمتعلقة بالنقد الأجنبي والتي تنقلها دوائر الدولة المختلفة ووزاراتها .

ويبدو ان الاقتصاد يمارس الآن عمله خارج اطار الخطة الخمسية الثانية التي بدأ العمل فيها في شهر يوليو من عام ١٩٦٥ ، وان كان التخطيط يتجسد في الخطط السنوية والموازنات العامة التي تحاول بأسلوب تقريبي التنسيق بين السياسات المختلفة والتوفيق بين متطلبات الدوائر والوزارات من الكميات المتوافرة في النقد الأجنبي والاموال الاستثمارية (٢) . ويبدو عملية التوفيق مجردة للصورة التقليدية للمساومات بين الوزارات المختلفة ، وان كان في وسع المرء ان يقول ، انها تتركز الآن كنتيجة مباشرة للتخطيط الى تقييم أكثر واقعية للموارد

(١) تبين المحاولات الأخيرة التي قامت بها وزارة التكوين لإعادة تنظيم الإطار الخاص بالتوزيع الداخلي ان الحكومة ليست واقعية من حد الإشراف الذي تستطيع ممارسته على التجار واصحاب الحوانيت .

(٢) بدأ العمل بالخطة الخمسية الثانية من الناحية النظرية . ولقد فهمت ان الخطة ستتحول من خمسية الى سبعية ، وان لم تكن قد وضعت شروطها بعد عند كتابة هذا المؤلف في مستهل عام ١٩٦٦ .

التي قد تتوافر في كل سنة مالية مقبلة ، وأنها تحقق عملها ضمن اطر
من الاولويات المقررة سابقا والمتفق عليها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
الطويلة المدى في مصر .

وقد يكون من التيسر الحكم على مدى ما سيحققه النظام الاقتصادي
الاشتراكي من كفاية وعدل ، ولكن الخطوط الأولية لمثل هذا الحكم
أصبحت واضحة منذ الآن .

ويبدو أن الكفاية بمعناها التقليدي في اِشَار أولويات المستهلكين
الراهنه على حساب استهلاكهم في المستقبل ، والعناية بها ، وتوجيه
الانتاج الى صور معينة ونهائية ، قد تتفاقم . فلقد وقعت التبدلات
التنظيمية في النظام الاقتصادي الى حد كبير لتمكين الدولة من فرض
معدلات النمو ، وليس من المحتمل أن يعيق النزوع المتزايد الى الاستهلاك
الحكومة ويمنعها من تحقيق اهدافها . ولو فرضنا أن المعدل المفروض
للادخارات المحلية قد يكون محمولا وقد لا يؤلف مصدرا واضحا من مصادر
اللاكفاية فليس ثمة سبب مقنع يدعو الحكومة الى الاكثار من الاذعان لاشارات
الحبل الحالي . ولا بد من التقليل ايضا من العناية برغبات المستهلكين
في اية قائمة معينة من السلع . وتشير الرقابات الفعلية المفروضة على
الواردات ، الى أن الحكومة تتجاهل هذه الرغبات في تقريرها لمشترواتها
من الاسواق الخارجية . ولا شك في أن الرقابة على الاسعار وتوزيع بعض
السلع بالحصص ، يحولان الى حتما دون تحرك الاسعار النسبية
لتعبر عن رغبات المستهلكين من المنتجين . ولكنني أرى أن الرقابات
على الاسعار كأسلوب لاعادة توزيع الدخل ، قد زادت عن حدها ، لأن
التأميم خلق فرصا جديدة لزيد من الاساليب المباشرة لاعادة توزيع
الدخل .

ولقد ادخل واضو الخطة تعديلات في منتهى الاهمية في الانتاج
اِثْرَاهن ، وحاملوا في عام ١٩٦٠ التمكن بصورة طلبات المستهلكين في
المستقبل ، ولكن من العسير تقييم المدى الذي تمكنت فيه توقعاتهم من
التأثير الفعلي على فوائهم السلع المختارة للسنة النهائية في الخطة . وتوجه
الاستثمارات بموجب هذه الخطة الى خلق قطاع السلع الانتاجية ، والى
اعادة الاستقرار الى ميزان المدفوعات ، وتثبيت الدخل الزراعي وتأمين
الخدمات الجماعية كالدفاع والتعليم والضمان الاجنبي وارضاء طلبات
المستهلكين . يضاف الى هذا أن اختيار اهداف السنة النهائية للخطة
اي لعام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، حسب الرغبة في ازالة التقييدات الباقية لتمام
تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة . ولا شك في أن الخطة تجاهلت
رغبات المستهلكين عندما تعارضت هذه الرغبات مع غو الاقتصاد . وانا

لا انكر ان هذه الرغبات تحترم في النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ولكنها ليست مطلقة التصرف وصاحبة الامر .

وكان مديروا المؤسسات والمزارع المستقلة نسبيا في ظل النظام الاقتصادي السابق ، يؤدون مدفوعين بتحركات الاسعار النسبية وبالرغبة في تحقيق الارباح ، دور تحويل المواد الموجودة الى عائدات . ترى هل تؤدي الاجراءات التنظيمية الجديدة ، والقيود المفروضة على الانتاج الى تعزيز مواقف اولئك الذين يسيطرون الآن على الموارد وتمكينهم من اداء مهماتهم بصورة اكثر فاعلية ؟ وهل تؤدي النظام الجديد الى اختيار افضل لاساليب الانتاج والى مزيد من العناية باساليب تجنب التبديد ، والى مواقف اكثر حزما وحسما من فائض العمالة ومن المعدات التي بانت منسوجة ، او بعبارة اخرى الى مزيد من العناية بطرق تخفيض التكلفة واذا كان الرد على هذه التساؤلات بالاجاب فان الاجراءات التنظيمية الراهنة ستدفع بالاقتصاد الى مزيد من اقصى الكفاءة والفاعلية بحيث لا تبقى اية احتمالات لزيادة انتاج اية سلعة من السلع بدون الخفض في انتاج سلعة اخرى . ولكن الزمن هو الكفيل بالرد على التساؤلات ، وان لم يكن هناك داع ، على اى اساس فرضي ، لتوقع ان تكون المشروعات العامة في قطاعات الصناعة والخدمات والتعاونيات الانتاجية في قطاع الزراعة اقل فاعلية من المؤسسات التي حلت محلها .

ومن الواضح ان نوعية الصفوة الادارية الجديدة التي عينتها الحكومة ليست اقل كفاءة من الصفوة السابقة ، ولقد ظل الربح يمثل المؤشر للنجاح عندها ، وتعززت الرغبة عندها في السعي الى الحصول على اقصى حد من الارباح من جراء وجود المثاليين الذين ينتخبهم الفلاحون او المزارعون في مجالس الادارة ، اذ ان هؤلاء ليسوا اقل منهم اهتماما بالربح . وما فتئت الاسعار توجه قراراتهم ، وما زال التنافس يمثل نفس القوة والضعف اللذين كان يمثلهما في النظام السابق . واخيرا أصبحت الوزارات والمؤسسات العامة في وضع استراتيجي افضل يمكنها من اكتشاف الاهمال واللافاعلية ومعالجتها وبصورة تفوق اكتشافهما ومعالجتهما من جانب الجمعيات العمومية السابقة للمساهمين او الملاك النائبيين عن اراضيهم .

وتتيح الاجراءات الراهنة من الناحية القانونية مجالا اوسع من الاستقلال للرجال الذين يكونون في مواقع اعمالهم ، سواء اكانوا من مديري المؤسسات او المشرقيين على التعاونيات . فلقد كان هناك دائما تجنب للمركزية ، ولتطبيق اجراءات الخدمة المدنية في الحكومة على المشروعات الاعمالية . وحققت ادارات الصناعة والزراعة والخدمات في الوقت نفسه

تقدما ملحوظا في اتجاه المزيد من التخصص ، وأصبحت تهدف بصورة تستثير الإعجاب الى تحقيق الونورات الاقتصادية الكبيرة . ومع ذلك فقد كانت القوى العاملة للمركزية واصوات البيروقراطيين قوية في مصر دائما ، وقد تعمل على افشال الاجراءات التنظيمية المعقولة التي وضعت لادارة الانتاج . وتستؤدى التشريعات العمالية الأخيرة في الواقع الى التقليل من قدرة العمالة على الحركة والانتقال من مكان الى آخر ، والتقليل من اثار فاعلية الاجور في توزيع العمالة على مختلف المشروعات في القطاع العام . ولم تتمكن الحكومة ايضا من اصفاء الكثير من الاهتمام المناسب على خلق الازدحام الصالحة لنجاح عمليات القطاع الخاص الكبير الشأن في مصر ، وان كانت تبدو عازمة عزما اكيدا على فرض الانظمة القاسية ، والرقابات المحيطة لنجاح اوجه نشاط صغار المنتجين والتجار وقد تخصص لهم بعض مجالات النشاط ، ويخلون وشأنهم في تحقيق الارباح . وقد يبذلون انذاك المزيد من الجهود لاستخدام الامداد المتزايدة في البلاد من العمال العاطلين او المفتقرين الى العمل طيلة ايام السنة .

ومع ذلك فان الكفاية لن تحقق التقدم ، حتى ولو سارت الاجراءات التنظيمية الجديدة سيرا حسنا ، وبذل المديرون قصارى جهودهم للتقليل من التكلفة الا اذ كانت اسعار العوامل الانتاجية التي يستخدمونها عاكسة لقيمتها المستندة الى ندرتها في المجتمع ككل . ولعل الاسعار الزائفة او المشوّهة هي اكثر الاسباب الكامنة للفاعلية واللاكفاية في نظام مصر الاقتصادي ، وينشأ هذا التزييف في الاسعار أولا وقبل كل شيء من الانظمة الحكومية الهادفة الى التأثير على توزيع الدخل ، كالتشريعات الخاصة بوضع حد ادنى للاجور وكالرقابة على الازدحام والارباح والاسعار . ولا شك في ان الكثير من هذه الانظمة قد خلق مزيدا من العادل في التوزيع الدخل ولاسيما في ظل نظام حرية المشروعات السابق . عندما اتاحت التمرقات الجمركية ، وعدم وجود التنافس وضعف النقابات ، الفرص للمؤسسات لاستغلال المستهلكين والعمال . ويبدو من الناحية الأخرى ان النظام الراهن قد خلق امكانيات ادارية لاعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية والانفاق الاجتماعي ، أي لطرائق لا تمرقلا أو تعيق فاعلية جهاز التسعير كموزع للموارد بطريقة مشابهة .

واخيرا يجب عرض موضوع الكفاية في صورة دينامية متحركة . فقد يحافظ النظام الجديد في الغالب على المعدلات العالية للمادخار والاستثمار بصورة يفضل فيها النظام السابق ، ولكن ترى الى أي مدى سيصل توزيع الاستثمارات الى أفضل صورة

ممكنة ؟ ولا شك في أننا في حاجة الى المعلومات الرد على هذا السؤال ، عن القواعد التي يستخدمها واضعو المخططات لتوزيع الموارد بين قطاعات الاقتصاد ، والعوامل التي تؤثر على اختيارهم لاساليب المشروعات المتعددة ومداها ومواقعها . ويبدو ان المخططين يؤكدون في المستوى القطاعي على الدوام والاستمرار وتجنب الازمات من تأكيدهم على ضرورة تحقيق افضل توزيع للموارد . وتتخذ القرارات في ضوء الاولويات الواسعة ، وهي لا تستند الى قياس المنافع التي قد تحقق من اعادة توزيع الوحدات الهامشية الادخارات على القطاعات المختلفة . ولم تجر اية محاولة لتحقيق الحد الافضل من التوزيع على هذا المستوى ، ولذا فلا بد من حصر التقييم من الناحية الواقعية في ملاحظات عامة تتناول الاولويات . ولما كانت مصر لم تحب بموارد كبيرة فان مجال الاختيار المتاح للمخططين ، ضيق للغاية . ويبدو انهم يسرون في خطوط واضحة كل الوضوح ، اذ ان الخطة العامة تركز حتما على مسح شامل لكافة الامكانيات . ولعل انشغال المخططين باستبدال المستوردات بالسلع المحلية المستصلحة ، وبالصناعة الثقيلة ، امر متعرض للشك ، ولكن قلة من خبراء الاقتصاد ، قد شككوا في انهم اضفوا الاولوية على التصنيع عامة ، وعلى حاجة مصر الى تحقيق المزيد من التوازن المرغى في حبات مدفوعاتها الخارجية .

ولعل اختيار مختلف الوزارات للمشروعات ، هو الامر الاكثر تعريضا للنقد . وبينما كان على اختيار اللجان المختلفة ان يتجنب اية اوجه ضعف من الناحية التقنية ، فليس ثمة دليل قائم على ان الوزارات استخدمت اساليب التقييم المناسبة ، في موضوع اختيار المشروعات واساليب الانتاج ويمكن القول بوجه عام ان الحكومة اظهرت تحيزا ملحوظا الى جانب غزارة الانتاج التي قد لا تكون مبرراتها دائما كافية . فالعماله هي المورد الاكثر توافرا في البلاد ، ولما كانت مشكلة عدم وجود التشغيل الكافي للعمالة على مدار السنة سائرة في طريق السوء في الارياف ، وكانت مشكلة البطالة آخذة في الازدياد في المدن ، فلا بد من اضافة المزيد من الاهتمام ، وتوفير المزيد من الموارد الى هدف استخدام العمالة الفائضة وتشيغيلها .

ويعد النظام الاقتصادي الجديد بارتفاع معدلات أعلى للنمو الاقتصادي وليس ثمة مبرر للافتراض بان هذا النظام قد يكون اقل فاعلية من النظام القديم . فلم يرق النظام الجديد على أي حال بالقضاء على ما في نظام

المشروعات الخاصة من حركة وقدرة على التنافس . وإنما استعاض
عن الرأسمالية الإدارية التي خلقتها الدولة ، والتي عملت الى حد كبير
في ظل الاوضاع الاحتكارية . بشركات عامة شبه مستقلة . ومازالت
الأرباح تمثل الحافز لأعمال أولئك المسيطرون على الموارد كما أن الاسعار
مازالت الموجهة لأعمالهم . يضاف الى هذا أن ليس ثمة من شك في أن
النظام الجديد أكثر عدلا من النظام القديم . فلقد أخفى اللاتكافؤ
الصارخ في توزيع الثروات والدخول من الوجود . ومازالت مشروعات
العمل الاجتماعي ، تؤمن حماية قطاع على الأقل من القوة العاملة من
أخطار البيئات الصناعية والمدنية ، كما أن العهد قد أوضح مؤخرا ادراكه
للحاجة الى اشراك قطاعات أكبر من السكان في اتخاذ القرارات في جميع
مستويات الحكم . ولقد وضع العهد لنفسه مثالا هليا يسمى الى تحقيقها
وفي مقدمتها اقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

ولقد تحقق الكثير في هذا المجال ، ولكنني الحظ ميلا الى التقليل
من المتاعب ، والى تصوير المخططات على انها انجازات . ومازالت هناك
لاتكافؤات لا ضرورة لها ، ومظالم واضحة في توزيع الدخول والسلطة
وفي وسعنا أن نقر ريشارد تاوونى عندما قال ...

(يكون اللاتكافؤ في السلطة كامنا في طبيعة المجتمع المنظم ، اذ
يستحيل العمل فيه الا اذا كانت هناك سلطة تقرر ما يجب القيام به من
عمل ، وترى ما اذا كانت قراراتها قد طبقت عمليا . وقد لا يمكن تجنب
قدر محدود على الأقل من اللاتكافؤ في الظروف ، لاسيما اذا اختلفت
الواجبات ، وكان اختلافها يتطلب مستويات مختلفة من الصلاحيات
لتبنيها والمحافظة على هذا التبنى .) (١)

ولكن تاوونى يعود فيقول

« وقد يتسامح المرء مع اللاتكافؤ في السلطة عندما تستخدم هذه
السلطة في هدف اجتماعي يقبل به المجتمع ، وعندما لا تكون أوسع
امتدادا مما يتطلبه الهدف ، وتكون ممارستها بعيدة عن الاستبداد
والسلط ، بل ومقيدة بقواعد مقررّة ، وفي الامكان الفاء صلاحياتها

(١) ريشارد تاوونى في كتابه : المساواة ، ١٩٣١ ، ص ١١٨ - ص ١١٩ .

إذا تجاوزت الحدود المقبولة . ويعتبر اللاتكافؤ في الظروف معقولا ، إذا كان شرطا لا بد منه لتأمين الخدمات التي يتطلبها المجتمع من حيث أنها تقوم على أساس الفروق في السلطات التي تسهم في المصلحة العامة وتشارك فيها »

وتستخدم السلطة في مصر بوجه عام في الأهداف الاجتماعية التي يقرها المجتمع ، ولكن ممارستها قد تتحول إلى تسلط أحيانا . وقد لا تكون هناك ضرورة لبقاء الفروق المتبقية في الدخل والثروات لضمان استمرار الخدمات التي يتطلبها المجتمع . ولا شك في أن اللاتكافؤات الباقية في السلطة والظروف لا تسبب فقط إلى أوضاع عدالة المجتمع التي حددها تاونى ، بل وللمبادئ التي تحملها قيادة الثورة نفسها .

الجدول رقم ١٠
القيمة الإضافية الصافية للقطاعات
بملايين الجنيهات

القطاع	١٩٥٣		١٩٥٩ - ١٩٦٠		١٩٦٤ - ١٩٦٥ (معدل الخطة)	
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
الزراعة	٢٧٢.٨	—	٢٩.٥	٩.٤	٤٧٩.٥	٢٢.٢
الصناعة والكهرباء	٧٤.٣	١.٤	٢٥٨.١	١٥.٣	٤٧٤.٩	٦.٥٤
النقل والمواصلات	٥٥.٥	١٦.٦	٢.٥٨	٦٦.٧	٢٣.٨	٨٢.٧
الخدمات المالية	٢.٥٨	—	١.٥٧	٢.٥	٩.٥	٩.٦
التجارة	١٢٩.٤	—	٢١٢.٨	٥.١	٢٦٦.٢	٥.٥
الإسكان	٥٧.٧	—	٧١.٦	١.٤	٨١.٦	٢.٤
البناء	٢.٥٢	—	٥٢.٥	—	٥١.٥	—
الإدارة الحكومية	—	١١.٥	—	١٢٧.٢	—	١٧٨.٢
خدمات أخرى	١.٦٢	—	١١.٤	٢.٨	١٤.٢	٢.٧
مجموع مجمل الدخل المحلى	٧٣٦.٦	١٢.٨	١٤٤.٢	٢٤٥.٥	١٥٢٨.٥	٢٧٥.٧

ملاحظات : يعتبر تقسيم القيمة التى اضيفت الى القطاع العام فى عام ١٩٥٣ بين الصناعة والكهرباء وبين النقل والمواصلات تقديراً يستند الى الافتراض بأن حصة الأرباح بين القطاعين معادلة لنسبة الأجور بينهما. وتعتبر أرقام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، الأهداف الرئيسية للخطة كما عبرت عنها أسعار عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . ويشمل تعبير القطاع العام الذى استخدمته الخطة المشروعات التى تملك الدولة جزءاً منها ولكنها تشرف عليها وتلك التى تملكها وتشرف عليها بالكامل وتشمل الإدارة الحكومية والشؤون التقليدية للحكم كالمدافع والأمن العام والقضاء والإدارة المالية والشؤون الاجتماعية .

المصادر : مديرية الإحصاءات العامة - الدخل القومى فى مصر لعام ١٩٥٣ والإطار العام للخطة الخمسية الجداول ١٨ و ٦٤ و ٨١ و ٩١ و ٩١.

الجدول رقم ١١
قوة العمالة في القطاعات (بالآلاف)

القطاع	١٩٤٧		١٩٥٩ - ١٩٦٠		١٩٦٤ - ١٩٦٥	
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
الزراعة	—	—	٢٠.٦٠	١٦٠	٢٣٠٦	٢٥٤
الصناعة والكهرباء	—	—	٥٩٥	٢٧	٨٠٢	٤٤
البناء	—	—	١٧٠	—	١٥٩	—
النقل والاتصالات	—	—	٩٢	١٢٧	٨٥	١٤١
الإسكان	—	—	١٤	٢	٢٠	—
التجارة	—	—	٥٩٠	٢٠	٧٠٠	—
الخدمات المالية	—	—	٢١	—	١٨	١٢
خدمات أخرى	—	—	٥٢٧	٥	٦٣٠	٨
الإدارة الحكومية	—	٥١٥	—	٤٨٣	—	٥٨١
المجموع	٥٩٦٢	٥١٥	٦.٦٩	٨٢٤	٦٧٢٠	١١٤٠

ملاحظات : تضم قوة العمالة جميع الأشخاص العاملين في الإنتاج من عمال وأصحاب عمل . ولقد تم حساب التقسيم لقوة العمالة على القطاعين العام والخاص لعامي ١٩٥٩ - ١٩٦٠ و ١٩٦٤ - ١٩٦٥ على أساس الافتراض بأن معدلات الأجور التي تدفعها الحكومة والقطاع الخاص واحدة لكل من القطاعين . وتمثل أرقام عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ الأهداف الأصلية للخطة . ولم تتوافر الأرقام بالنسبة إلى القطاعات من عام ١٩٤٧ . وتستثنى هذه الأرقام العاملين في القوات المسلحة .

المصادر : لعام ١٩٤٧ من الكتاب السنوي للإحصاءات العمالية مكتب العمل الدولي الجدول « ٤ » لعام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ و لعام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ الاطار العام للخطة الخمسية . الجدول رقم ٤٩ - ٥٤ .

الجدول رقم ١٢
رؤوس الأموال المتجمعة الثابتة بالقطاعات

	١٩٥٢-١٩٥٣	١٩٥٣-١٩٥٤	١٩٥٤-١٩٥٥	١٩٥٥-١٩٥٦	١٩٥٦-١٩٥٧	١٩٥٧-١٩٥٨	١٩٥٨-١٩٥٩	١٩٥٩-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٦١
الزراعة والإصلاح الزراعي	٦٩	٥٥	٧٦	٨٧	١٢٥	١٦٤	١٦٧	٢٠٧	٢٥٨
الري والتصرف	٨٦	٩٢	٩٢	٩٢	٧١	٨٥	٨٦	١٢٢	١٢٣
السد العالي	—	—	—	—	—	٢١	٢١	٥٥	١٠٢
الصناعة	٢٥	٢٧	٢٢	٢٢	٢١	٤٧	٤٩	٦٢	٩٩
الكهرباء	٥٨	١١	٧	٥	٩٢	٧٧	٦٧	٥٥	١٢١
النقل والمواصلات والتخزين	١٩	١٩	٢٢	٢٤	١٥	٢٢	٢٠	٦٧	٧١
قناة السويس	—	—	—	—	—	٧	٥٨	٥٩	١١٢
الإسكان	٣٧	٦٦	١٥	١٥	١٤	١٨	٢١	١٨٢	٢٢١
مؤسسة الخدمات العامة	٢٩	٢٧	٤٦	١٥	٧	١٢	٧	٧٧	١٢٨
الخدمات التعليمية	١١	١٥	١٥	١٥	١٢	١٢	١٢	١٢	١١٤
الخدمات الصحية	١٣	١٤	١٥	١٥	١٢	١٢	١٢	١٢	٢٢٢
الخدمات الاجتماعية	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	١٢	١٢	١٢	١١	١٢٢
خدمات أخرى	٥٤	٢٢	١٧	٢٢	١٢	١٢	١٢	٢١	٢٢٤
المجموع	١١٨٦	١٣٢٤	١٤٦٢	١٧٢٢	١٥١٥	١٦٩٤	١٨١٤	١٧١٤	٢٥٤٨

ملاحظات : لا تدخل الاستثمارات في عمليات التخزين في هذه الأرقام ، وكانت أرقام عامي ١٩٥٢-١٩٥٣ و ١٩٥٩-١٩٦٠ بالأسمار الراحنة في السوق وكانت أسعار عامي ١٩٦٠-١٩٦١ والسنة التي تلتها بأسعار عام ١٩٥٩-١٩٦٠ أصدرت وزارة التخطيط هذه الدراسة .

المصدر : مديرية الإحصاء العامة « الثورة في عشر سنوات » ١٩٦٢ - الجدول الثاني .

الجدول رقم ١٤

الموارد المتوافرة واستخدامها ١٩٤٦ - ١٩٥٦ (باللايين)

	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦
مجمل الموارد المتوافرة	١٠١٣٢	١٠٠٩٥	١٠٠١٤	٩٦٤	١٠٠٥١	١٠٠٦٨	١٠٠٢٤	٩٤٩	٩١٦	٧٥٥	٧١٨
مجمل الاستثمارات العامة الثابتة (١)	٤٩	٥٧	٤٤	٣٥	٢٨	٣٦	٢٩	١٨	١٥	١٢	١١
الاستهلاك العام	١٧٠	١٥٢	١٢٨	١٢٤	١٢٨	١١٨	١٠٨	٩٩	٧٥	٥٥	٥٠
الاستهلاك الخاص	٨٣٢	٧٨٣	٧٤٨	٧٢٩	٨٠٨	٨٣١	٧٧٩	٧١٢	٧٢٠	٦١٢	٦٠٤
مجمل الاستثمارات الخاصة	٨١	١٠٣	٨٤	٧٦	٨٧	١٢٣	١١٨	١١٢	١٠٦	٧٦	٥٣

ملاحظات : كل هذه الأرقام بحساب أسعار عام ١٩٥٤ . أما أرقام الاستثمار فمجملة وتضم بعض التبدلات في كمياتها .
نقلت أرقام الاستثمار من مذكرة لجنة التخطيط القومى رقم ٤٠ (١) لعام ١٩٥٧

المصدر : معهد التخطيط القومى المذكرة رقم ٣٧٧

الجدول رقم (١٥)

رؤوس الأموال القانونية للمشروعات المنظمة

السنة	المشروعات التجارية بالملايين	المشروعات الصناعية بالملايين	المجموع بالملايين	رؤوس الأموال القانونية المسجلة للمشروعات التجارية والصناعية بالملايين	رؤوس الأموال المسجلة في المشروعات المساهمة بالملايين
١٩٥١	٢١	٧٥٠	٩١	١٧٥٤	٢١٠٨
١٩٥٢	٢٥٢	٩٤	١١٦	١٨٢١	١٢١٨
١٩٥٣	١١	٦٢	٧٣	١٩٠٥	١٤١٠
١٩٥٤	٢٦	٦٢	٩٩	٢٠١٢	١٤٧٣
١٩٥٥	٩٧	٥٥	١٤٧	٢١٥٧	١٤٦٩
١٩٥٦	٢٢٤	١٥	٢٨٥	٢٤٦٧	١٧٢٩
١٩٥٧	٧٢	٨٥	١٥٧	٢٥٩٩	١٩١٥
١٩٥٨	١١١	٥٧	١٦٨	٢٨٦٣	٢٠٠٤
١٩٥٩	١٨١	٥٩	٢٤٠	٢٩٧٥	٢٢٩١
١٩٦٠	٤٤١	٥٨	٤٩٩	٣٣٦١	٢٣٥١

المصادر والملاحظات : معنى صافي الزيادة السنوية في رؤوس الأموال القانونية للمشروعات الصناعية والتجارية ، صافي الإضافات التي أدخلها القطاع المنظم في الصناعة والتجارة على رؤوس الأموال الاسمية او القانونية ، مع استثناء المشروعات الصغيرة ، فراس المال القانوني هو المسجل لدى وزارة الاقتصاد ولا يعادل رأس المال المدفوع أو القيمة الحالية لوجودات المؤسسة . ولقد حصلت على هذه الأرقام من الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصري ، ومن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، ومن كتاب التقدم الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة الذي نشرته وزارة الاقتصاد . وقد ظهرت هذه الأرقام في الكتاب السنوي للشركات المساهمة .

الجدول رقم (١٦)
مجموع تجميع رؤوس الأموال المحلية في القطاعات

القطاع	١٩٥٩ - ١٩٦٠ بالدين	١٩٦١ - ١٩٦٢ وفي الخطة بالدين	١٩٦٢ - ١٩٦٣ وفي الخطة بالدين	١٩٦٤ - ١٩٦٥ وفي الخطة بالدين
المشروعات الخاصة	١٩٥٥	٤٠٤	٦٠٨	١٢٨٠
أرباب البيوت	٩٥	٩٠	٦٤	٩٤
مجموع القطاع الخاص	٢٨٥٥	٤٩٤	٦٧٢	١٣٧٤
المشروعات الحكومية	٩٥٢	١٧٠٢	٢٠٩٨	١١٧٤
الإدارة الحكومية	٨٠٠	٨٥٨	٨٥٩	٩٦٨
مجموع القطاع العام	١٧٥٤	٢٥٦٠	٢٩٥٧	٢١٤٢
مجموع رؤوس الأموال المحلية	٢٠٢٩	٢٠٥٤	٢٦٢٩	٢٥١٢

ملاحظات : حسب جميع هذه الأرقام على أساس أسعار
١٩٥٩ - ١٩٦٠ . وتضم الأرقام الهبوط والتبدلات في المخزونات .

المصادر : الإطار العام للخطة الخمسية الجداول ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ،
٨٩ ، ووزارة التخطيط الخطة السنوية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ولعام
١٩٦١ - ١٩٦٢ الجداول رقم ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٩ .

الجدول رقم ١٧

مخططات الاستثمار لعامي ١٩٦٠ - ١٩٦١ و ١٩٦١ - ١٩٦٢

في القطاعين العام والخاص باللايين

النشاط	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الزراعة	٢٠٠٦	٤٠٥	٢٧٠٤	٤٠٤
الري والصرف	١٦٠١	١٠٠	٢١٠١	١٠٢
السد العالي	١٠٠٢	—	١٠٠٢	—
الصناعة	٥٨٠٢	١٨٠٥	٨٥٠٨	١٤٠٢
الكهرباء	٧٠٢	١٠٧	١٢٠٠	—
النقل والمواصلات والتخزين	٥٤٠٩	٨٠٠	٦٩٠٠	٢٠٢
قناة السويس	١٤٠٩	—	١١٠٢	—
البناء والإنشاء	١٢٠٩	٢١٠٢	١٧٠٠	٢٥٠١
المرافق العامة	١٢٠٨	١٠	١٢٠٨	—
الخدمات	٢٠٠٢	١٠٠	٢٤٠٧	١٤٠٨
المجموع	٢٢٩٠٢	٥٦٠٠	٢٢٩٠٢	٦١٠٨

الملاحظات : جميع هذه الأرقام بأسعار عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . وهي
تعني صافي الاستثمارات وان ضمت تكلفة الأرض . وهي تشير إلى
الاستثمارات في المشروعات التي بدىء بها قبل الشروع في الخطة
الخمسية والمشروعات الجديدة التي شرع فيها في سنة الخطة .

المصدر : وزارة التخطيط - الخطة السنوية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١
ولعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ القسم الأول .

الجدول رقم ١٨

مصادر الدخل المخطى من ١٩٥٤ - ١٩٦٤ باللايين

١٩٦٥ - ١٩٦٤	١٩٦٢ - ١٩٦١	١٩٦١ - ١٩٦٠	١٩٦٠ - ١٩٥٩	١٩٥٩ - ١٩٥٨	١٩٥٨ - ١٩٥٧	١٩٥٧ - ١٩٥٦	١٩٥٦ - ١٩٥٥	١٩٥٥ - ١٩٥٤	القطاع
وفق الخطة	وفق الخطة	وفق الخطة	وفق الخطة	وفق الخطة	وفق الخطة	وفق الخطة	وفق الخطة	وفق الخطة	
٩٢٠٧	١٢٨٠٦	١٢٨٠٦	١٢٨٠٦	١٢٨٠٦	١٢٨٠٦	١٢٨٠٦	١٢٨٠٦	١٢٨٠٦	١ - القطاع الخاص :
٤١٠٠	٢٢٠٦	٢٢٠٦	٢٢٠٦	٢٢٠٦	٢٢٠٦	٢٢٠٦	٢٢٠٦	٢٢٠٦	الأرباح غير الموزعة في القطاع الخاص النظم
٨٠٠٠	٦٦٠٦	٦٦٠٦	٦٦٠٦	٦٦٠٦	٦٦٠٦	٦٦٠٦	٦٦٠٦	٦٦٠٦	الأرباح غير الموزعة في القطاع الخاص النظم
٢١٤٠٧	٢٢٠٦٨	٢٢٠٦٨	٢٢٠٦٨	٢٢٠٦٨	٢٢٠٦٨	٢٢٠٦٨	٢٢٠٦٨	٢٢٠٦٨	المخزونات الترتيبية
									مجموع الإيرادات الخاصة
									٢ - القطاع العام :
٤٠٠٠	٧٢٠٦	٧٢٠٦	٧٢٠٦	٧٢٠٦	٧٢٠٦	٧٢٠٦	٧٢٠٦	٧٢٠٦	حساب الواردات في الموازنة العامة
١٤٢٠٦	١٢٨٠٧	١٢٨٠٧	١٢٨٠٧	١٢٨٠٧	١٢٨٠٧	١٢٨٠٧	١٢٨٠٧	١٢٨٠٧	بالوفد أو مع الميز
٣٧٠٨	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	الأرباح غير الموزعة في الشروعات العامة
١٧٠٨	٧٩٠٦	٧٩٠٦	٧٩٠٦	٧٩٠٦	٧٩٠٦	٧٩٠٦	٧٩٠٦	٧٩٠٦	صافي الدخل من التأمين الإجتماعي
٣٩١٠٦	٢٠٧٠١	٢٠٧٠١	٢٠٧٠١	٢٠٧٠١	٢٠٧٠١	٢٠٧٠١	٢٠٧٠١	٢٠٧٠١	مجموع الإيرادات العامة
٤٠٠٠	٥٤٠٦	٥٤٠٦	٥٤٠٦	٥٤٠٦	٥٤٠٦	٥٤٠٦	٥٤٠٦	٥٤٠٦	مجموع الإيرادات الخطة
									المسؤوليات والقروض الخارجية

ملاحظات : جميع هذه الأرقام بأسماء عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ولقد حسبت أرباح الشروعات العامة التي نقلت الى حسابات الموازنة كمندخرات عامة ، وأرقام عام ١٩٥٤ و ١٩٥٩ أرقام فعلية أما أرقام عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ والأرقام الأخرى ، فهي أرقام الخطة، وتمثل الشروعات العامة تلك التي تسيطر عليها الحكومة. ولم تحسب شركات بنك مصر في أرقام سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ وما بعدها . وتمثل الشروعات الخاصة النظم تلك المسجلة بموجب القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ .

المصادر : الحسابات المصرية القومية لعام ١٩٥٤ (١٩٥٨) لجنة التخطيط القومية المذكرة رقم ٩٠ - الإطار العام للخطة الخمسية (الجدولان ٧٤ و ٧٥) والكتاب السنوى لعام ١٩٦٠ - ١٩٦٠

الجدول رقم (١٩)
أرقام الانتاج الصناعي والزراعي

٥	٤	٣	٢	١	السنة
الانتاج الزراعي	الانتاج الزراعي	الصناعة التصنيعية	الصناعة التصنيعية	الصناعة التصنيعية	
		٦٤		٧١	١٩٤٥
		٦٨		٧٥	١٩٤٦
	١.٠٠	٧٢		٨٠	١٩٤٧
	١.٠٢	٨١		٩٠	١٩٤٨
	١.١٢	٨٨		٩٨	١٩٤٩
	١.١٦	٩٠		١.٠٠	١٩٥٠
	١.١٦	٩٥	٩٥	١.٠٥	١٩٥١
	١.١٠	٩٨	٩٨	١.٠٥	١٩٥٢
٩٦	١.١٩	١٠٠	١.٠٠	١.١٢	١٩٥٣
٩٢	١.٢٠	١.٠٧	١.٠٧	١.٢٢	١٩٥٤
١.٠٢	١.٢٢	١.١٧	١.١٧	١.٢٢	١٩٥٥
١.٠٢	١.٢٨	١.٢٥	١.٢٥	١.٢٢	١٩٥٦
١.٠٧		١.٢٢	١.٢٢		١٩٥٧
١.١٥		١.٢٢	١.٢٢		١٩٥٨
١.١٧		١.٢٩	١.٢٩		١٩٥٩
١.٢١					١٩٦٠

ملاحظات : تشمل المجموعة الاولى ارقام المقادير للصناعة التصنيعية
اما المجموعة الثانية فهي لاوزان هذا الانتاج . وكانت سنتي ١٩٣٤ -
١٩٣٨ هي الرقم القياسي المقدر للمجموعة الرابعة ، بينما كانت اعوام
استخدام سلطة الدولة في تخطيط الصناعات الثقيلة الجديدة وتمويلها
١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ هي الرقم القياسي .

المصادر : مذكرة لجنة التخطيط القومي رقم ٨٦ والنشرة
الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، والاحصاءات العامة والكتب السنوية
لمنظمة الزراعة والاغذية الدولية .

الجدول رقم (٢٠)

التبدلات في الإنتاج الصناعي بالنسبة إلى المستخدم الواحد

السنة	مجموع المستخدمين بالآلاف	النسبة المئوية للتحويل	الإنتاج الصناعي السنوي	النسبة المئوية للتوبة للإنتاج بمعدل المستخدم الواحد
١٩٤٧	٢٧٩	١٠٠	٧٢	١٠٠
١٩٥٠	٢٤٤	٨٧	٩٠	١٤٢
١٩٥٢	٢٦٥	٩٥	٩٨	١٤٢
١٩٥٤	٢٦٥	٩٥	١٠٧	١٥٧
١٩٥٦	٢٥٧	٩٢	١٢٥	١٨٦
١٩٥٧	٢٧٤	٩٨	١٢٧	١٨٨
١٩٥٩	٢٠٨	١١٠	١٤٩	١٨٨
١٩٦٠	٢١٨	١١٤	—	—

ملاحظات : تضم هذه الأرقام المستخدمين في المؤسسات التي يزيد عدد عمالها على عشرة . وتشمل أيضا عمل أصحاب الأعمال ، وعمال المصانع التي تملكها الأسرة الواحدة .

المصادر : من نشرة الأمم المتحدة عن الصناعة والكتب السنوية للإحصاء لأعوام ١٩٥٨ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ .

الجدول رقم (٢١)

معدل الإنتاج القومي بالنسبة الى الفرد الواحد بين أعوام ١٩٤٥-١٩٦٠

السنة	معدل الإنتاج القومي باسعار ١٩٥٤ بالملايين	مجموع السكان بالآلاف	معدل الإنتاج للفرد باسعار ١٩٥٤ بالملايين
١٩٤٥	٧٠٢	١٨٤٦٠	٢٨٠
١٩٤٦	٧٢٥	١٨٧٢٩	٣٦١
١٩٤٧	٧٦٧	١٩٠٦٨	٤٠٢
١٩٤٨	٨٦٦	١٩٤٦٤	٤٤٤
١٩٤٩	٩١٦	١٩٨٨٨	٤٦١
١٩٥٠	٩٢٤	٢٠٣٦٣	٤٥٨
١٩٥١	٩٥٩	٢٠٨٧٢	٤٥٩
١٩٥٢	٩٨٠	٢١٤٧٢	٤٥٦
١٩٥٣	٩٧٠	٢٢٠٠٣	٤٤١
١٩٥٤	٩٩٧	٢٢٥٥٧	٤٤٢
١٩٥٥	١٠٢٧	٢٢٠٦٣	٤٦٥
١٩٥٦	١٠٤٦	٢٢٦٤٢	٤٦٢
١٩٥٧	١٠٨٠	٢٤١٧٩	٤٤٧
١٩٥٨	١١٢٩	٢٤٦٦٦	٤٦٢
١٩٥٩	١٢٠٧	٢٥٣٢٤	٤٧٧
١٩٦٠	١٢٨٤	٢٥٩٤٨	٤٩٥

ملاحظات : تم حساب هذه الأرقام على أساس معدلات أرقام السنوات المالية في الجدول رقم ٨ في مذكرة معهد التخطيط القومي وبتعديلها مع معدل الإنتاج القومي الراهن على أساس اسعار عام ١٩٥٤ في السوق .

المصادر : مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٣٣٦ الجدولان (٤) و (٨) ومن الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية والكتاب السنوي للأمم المتحدة عن الإحصاءات السكانية .

الجدول رقم ٢٢

احصاءات اسعار الاسهم « ١٩٤٦ » تضاد ١٠٠ في المائة «

السنة	تأمين البلوك	الاسهم الصناعية وال تجارية	المساكن وال فنادق	الارض	عامة
١٩٥١	٧٤٧	٩٠٢	٦٧٩	٩٢١	٨٢٦
١٩٥٢	٦٠٠	٦٦٩	٥٢٥	٦٥١	٦٢٧
١٩٥٣	٦٢٢	٥٨٠	٥١٥	٥٧٢	٥٧١
١٩٥٤	٦٧٨	٧٦٧	٦٤٦	٦٠٨	٧٠٨
١٩٥٥	٦١٤	٨١٤	٦٢٦	٤٦٠	٧٠١
١٩٥٦	٥٧٢	٨٢٢	٥٢٤	٤١٢	٦٦٢
مارس ١٩٥٧	٥٥٢	٨٠٠	٤٧٥	٤٠١	٦٢١
يونيو ١٩٥٧	٥٥٢	٧٩٧	٤٧٩	٣٩٢	٦٢٩
سبتمبر ١٩٥٧	٥٠٩	٧٦٨	٤٢١	٣١٩	٥٧٩
ديسمبر ١٩٥٧	٥٧٦	٨١٩	٤٢٧	٣٦٢	٦١٩
مارس ١٩٥٨	٥٥٠	٨٠٧	٤٠٠	٣٩٠	٦٠٨
يونيو ١٩٥٨	٥٥٢	٨٢٤	٣٨٤	٣٦٧	٦٠٦
سبتمبر ١٩٥٨	٥٨١	٩١٧	٤١٤	٤١٤	٦٦٦
ديسمبر ١٩٥٨	٥٨٠	١١٤٥	٤٥١	٤٢٧	٧٧١
مارس ١٩٥٩	٥٨٢	١١٥١	٤٩٧	٤٥٧	٧٩٢
يونيو ١٩٥٩	٥٣٢	٨٩٩	٤٢٨	٣٨٥	٦٨٥
سبتمبر ١٩٥٩	٥٤٠	١٠٢٦	٤٥٢	٣٩٥	٧٠٨
ديسمبر ١٩٥٩	٥٧١	١٠٠٢	٤٤٢	٣٩٥	٧٠١
مارس ١٩٦٠	٥٤٩	٩٢٩	٤١٤	٣٧٠	٦٥٢
يونيو ١٩٦٠	٤٩٨	٨٦٥	٣٨٠	٣١٨	٥٩٧
سبتمبر ١٩٦٠	٤٩٩	٨١٩	٣٨٧	٣١١	٥٧٩
ديسمبر ١٩٦٠	٤٨٧	٧٧٦	٣٥٤	٢٩٩	٥٤٨
مارس ١٩٦١	٤٩٧	٧٨٢	٣٤٤	٢٠٨	٥٤٢

المصدر - النشرة الاقتصادية للبنك الاعلى

الرئاسة المصرية العامة للتأليف والنشر
للطبقة الثقافية
١٩٧٠

المن ٤٥ قرشاً